المقدمة

مقدمـــة

لقد شهد العالم نموا ديموغرافيا كبيرا منذ القرن الثامن عشر، و يرجع ذلك إلى ظهور الثورة الصناعية و ما خلفته من تقدم في مختلف المجالات خاصة المجال الصحي مما أثر بالإيجاب على الظروف الصحية للأفراد بما في ذلك المرأة الحامل و جنينها، و هذا ما أدى إلى ارتفاع الولادات وانخفاض الوفيات و بالتالي ارتفاع معدل النمو الطبيعي و قد وصل المؤشر التركيبي للخصوبة في سنة 1950م إلى 4.97 طفل لكل امرأة [1].

و يحدث النمو الديموغرافي نتيجة لزيادة المواليد على عدد الوفيات و هذه الزيادة ينجم عنها الكثير من المشاكل التي تؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية و التي تهدف إلى تحقيق الرفاهية للإنسان في جميع جوانب حياته الاجتماعية خاصة في دول العالم الثالث الذي يعرف باقتصاده المتخلف.و لهذا أصبحت الدراسات السكانية موضع اهتمام بالغ على الصعيدين الدولي والمحلي و أصبح من الاهتمامات الكبرى للهيئات والمنظمات الدولية وكذلك الحكومات.

و بالتالي أصبحت العديد من الدول التي تعاني من مشكلة النمو الديموغرافي تتبع سياسة التنظيم العائلي و محاولة ربطه بالتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية للبلاد و تحقيق التوازن بين نمو معدل السكان ومعدل وسائل العيش وكذلك محاولتها في التوصل إلى التأثير على مجمل البنية الاجتماعية بصفة عامة قصد التقليل من معدلات النمو السكاني.

و تعتبر الدول النامية من الدول التي تشهد ارتفاعا معتبرا في مجال النمو الديموغرافي، جل هذه الدول خرجت لتوها من السيطرة الاستعمارية مما يعني وجود خلخلة كبيرة في اقتصادياتها مما دفعها إلى أن تهتم بتطبيق سياسة ديموغرافية موجهة نحو الدعوة لخلق جو عائلي منظم لعملية الإنجاب وإبطائها و بالتالي إبطاء عملية النمو الديموغرافي.

---

[1] **حسن الساعاتي: دراسات في علم السكان**، ط2، مكتبة الأنجلو مصرية، الإسكندرية 1996م، ص22.

و بتغير الأفكار وانتشار التوعية في هذه الدول تغيرت المفاهيم و هذا ما حدث في سنة 1962م؛ حيث أعلن ثلث هذه البلدان الموافقة على التنظيم العائلي و كان السبب الأساسي لهذه الموافقة يتعلق بالجانب الاقتصادي؛ حيث أن هذه الحكومات عند وضعها للمخططات والمشاريع التنموية وجدت نفسها أمام العديد من الصعوبات والعراقيل في التوفيق بين هذه المخططات وبين الزيادة السكانية التي تشهدها البلاد، كما أكدت الكثير من الدراسات التي أجريت في هذه البلدان أن هناك نسبة عالية من السكان تهتم بتحديد حجم الأسرة و تقليصها إلى حد معقول، خاصة أن وسائل منع الحمل أصبحت متوفرة وعلى اختلاف أنواعها، فالعائق يبدو انه يتعلق بشكل العادات والتقاليد إلى جانب قضايا الدين والتي تكلف الكثير من طاقة و جهود الدول النامية لتعميم هذه الفكرة على كل أفراد مجتمعاتها و لقد أشارت الإحصائيات إلى أن 63 دولة نامية يعيش فيها 92 من سكانها[1] قد بدأت في السبعينيات بتطبيق مخططاتها بشأن التنظيم العائلي بصفة رسمية.

وتعتبر الجزائر في هذا المجال من بين هذه الدول النامية التي تعاني من النمو الديموغرافي السريع، و خاصة بعد الاستقلال حيث توفرت الخدمات الصحية بأنواعها كمجانية الطب الوقائي والعلاجي و العناية بالأسرة والتلقيح للأطفال و الأمهات والقضاء على الكثير من الأمراض وانتشار التعليم المجاني وديمقراطيته وكذا توفير فرص العمل للسكان القادرين عليه وارتفاع مستوى معيشة الأفراد نتيجة لتوفرا المواد الغذائية و بأسعار مناسبة.

كل هذه العوامل ساعدت على زيادة المواليد في الجزائر و بنسب عالية. فقد كان عدد سكان الجزائر في سنة 1962م 10.459 مليون نسمة وقدرت نسبة النمو الطبيعي بـ3.39% أما في سنة 1970م فقد بلغ عدد السكان 13.095 مليون نسمة وبنسبة نمو طبيعي 3.37%[2].وكانت هذه النسب تعدّ من أعلى النسب في العالم.

أما في سنة 1980م فقد أصبح العدد 18.666 مليون نسمة وبنسبة نمو طبيعي 3.21% في سنة 1989م

---

[1] **مجلة النفط والتنمية**، العدد 12، السنة الرابعة، سبتمبر 1979، ص52.

[2] ***Tabutin Dominique Et Jacques Vallin: L'état Civil En Algérie, Colloque De Démographie Africaine,*** *Rabat, 3-5 Octobre 1972,Oran, Ined Orestom, INSEE, Paris, P 151..*

أصبح عدد السكان 24.409 مليون نسمة [1]، و بنسبة نمو طبيعي قدر بـ2.47% مما يبين أن عدد السكان يزيد من عشرية إلى أخرى. و يبقى أن نشير إلى أن هذه الزيادة أصبحت محل اهتمام السلطات الجزائرية للتحكم في نموها الديموغرافي و الذي أصبح يهدد تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وانتهجت السياسة السكانية والتي تتمثل في سياسة التنظيم العائلي حيث أنّها عمدت في هذا الإطار إلى توفير الخدمات الاجتماعية من مراكز حماية الأمومة والطفولة و توفير مختلف وسائل منع الحمل وتكوين المستخدمين الطبيين من أطباء متخصصين وقابلات وممرضين لاستقبال النساء المتزوجات في سن الإنجاب و توعيتهن بالتنظيم العائلي و تسهيل المهمة بتقديم وسائل منع الحمل بأنواعها وكذا القيام بالفحوص الطبية اللازمة للام قبل الحمل وأثناءه وبعده والاهتمام بصحة الطفل من حيث المراقبة و الفحوص الطبية و التلقيحات الضرورية له.

إضافة إلى ما وفرته الدولة الجزائرية في هذا المجال فإننا نلاحظ استجابة الأسرة الجزائرية لسياسة الدولة في مجال التنظيم العائلي. و ما ساعد على ذلك هو عامل خروج المرأة لميدان التعليم و وصلت إلى أعلى مستوياته و بسبب ذلك يتأخر سنها في الزواج و خروجها لميدان العمل و كذلك وعي الرجل بهذه السياسة التي تعمل على سعادة الزوجين والأسرة والمجتمع في آن واحد.

و انطلاقا من أن النمو الديموغرافي المرتفع و الذي تنتج عنه آليات تنتهي بكبحه وهذه الآليات تتمثل في الرقابة على النسل كمطلب إنساني وأساسي و كمؤشر للنهوض بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي.مما جعل الباحثة تقوم بهذه الدراسة والتي هي تحت عنوان "النمو الديموغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية " (دراسة في التنظيم العائلي للأسرة الجزائرية). على أن تكون هذه الدراسة ميدانية في ولاية باتنة وذلك للوقوف على مدى تطبيق الأسرة الجزائرية بالولاية للتنظيم العائلي كنموذج للولايات الأخرى.

أما منهجية البحث والتي تتمثل في المنهج واختيار العينة وأدوات جمع البيانات فسنتطرق إليها بالتفصيل

---

[1] ***Statistique Spéciales O N S, Séries Statistiques Rétrospectives****, 1962-1990, Alger, P 1.*

في الفصل التاسع (الميداني).

و قد احتوت الدراسة على مقدمة و تسعة فصول و خاتمة.

الفصل الأول: و عنوانه " موضوع الدراسة " و تناولنا فيه إشكالية الدراسة و أسباب اختيار الموضوع ثم أهداف الدراسة، و فروضها و بعدها المفاهيم المفتاحية للدراسة.

الفصل الثاني: و قد خصص لدراسة تعاريف حول السكان و كذا الظواهر السكانية و تركيب السكان و محددات الحركة السكانية ثم النظريات السكانية.

الفصل الثالث: و قد تعرضنا فيه لتعاريف التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية ثم تطرقنا إلى نظريات التنمية في البديل الرأسمالي و البديل الاشتراكي. ثم التعرض إلى الوضعية الاقتصاديةفي الجزائر قبل التخطيط ثم مخططات التنمية ابتداء بالخطة الثلاثية ثم المخططين الرباعي الأول و الثاني،و المخططين الخماسي الأول و الثاني، ثم الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، و تعرضنا إلى آثار برنامج التصحيح الهيكلي على التدهور الاجتماعي، و أخيرا تطرقنا إلى ملخصات تقارير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي لسنة 2001-2002-2003-2004.

الفصل الرابع: و عنوانه الأشكال التطورية للأسرة و تطرقنا فيه إلى الأسرة نظرة تاريخية فلسفية و دينية ثم الأسرة عند بعض علماء الأنثروبولوجيا ثم إلى أشكال الأسرة و خصائصها ثم تطرقنا إلى الزواج و أشكاله باعتباره اللبنة الأساسية لبناء الأسرة، و في الأخير تعرضنا إلى تعريف الأسرة و مقوماتها ووظائفها ثم تطرقنا إلى الأسرة كمؤسسة للتنشئة الاجتماعية و في الأخير نظريات الأسرة.

الفصل الخامس: و قد خصص لدراسة الأسرة الجزائرية من حيث الدراسة التاريخية و الدراسة السوسيولوجية ثم التطرق إلى دور المرأة في الأسرة التقليدية و دورها في الأسرة العصرية ثم تطرقنا إلى مكانة الطفل الجزائري.

الفصل السادس: و خصصناه للتنظيم العائلي من حيث التاريخ الفكري و التاريخ الطبي و العوامل المساعدة على التنظيم العائلي ثم ذكر وسائل منع الحمل الحديثة ثم تطرقنا إلى آثار الولادة المرتفعة و غير المنتظمة على صحة الأم و الطفل ثم في الأخير عرض رأي الدين الإسلامي في التنظيم العائلي.

الفصل السابع: و تناولنا فيه السياسة السكانية في الجزائر حيث تطرقنا للهيكل الديموغرافي قبل و بعد الاستقلال ثم إلى سياسة الدولة في التنظيم العائلي منذ سنة 1967م إلى يومنا هذا.

الفصل الثامن: و تطرقنا فيه إلى الدراسات السابقة و التي لها علاقة بموضوع الدراسة ثم التطرق إلى تجارب بعض الدول في التنظيم العائلي.

الفصل التاسع: و قد خصص للجانب الميداني من الدراسة حيث تم في عرض و تحليل البيانات المتعلقة بموضع الدراسة والتي تمّ جمعها بواسطة مختلف أدوات البحث مع توظيف المعطيات الوطنية حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية للربط بين متغيري الدراسة " النمو الديموغرافي والتنمية ".

الفصل الأول

موضوع الدراسة

1. تحديد المشكلة.
2. أسباب اختيار الموضوع.
3. أهداف الدراسة.
4. فروض الدراسة.
5. تحديد المفاهيم.

1- تحديد المشكلة:

يعد النمو الديموغرافي المتسارع في المجتمعات الحديثة و النامية منها على وجه الخصوص إحدى أكبر المشكلات التي تؤرق الكثير من الحكومات والهيئات المسؤولة عن التنمية بمفهومها الشامل في الكثير من دول العالم، وقد وصل عدد سكان العالم وحسب تقرير الأمم المتحدة للسكان في: 4 جويلية 2005م حوالي 6.5 ملايير نسمة[1]، مع وجود اختلال واضح في التوزيع بين القارات من جهة، وبين الدول الفقيرة من جهة أخرى، بحيث تصل نسبة السكان في الدول الفقيرة إلى ثلاثة أرباع ما هو موجود في الدول الغنية.

وانطلاقا من أنّ النمو الديموغرافي الذي لا تواكبه زيادة في الدخل يعد مظهرا من مظاهر استمرار التخلف، ويشكل إحدى المعوقات البارزة في التنمية، بما يخلف من آثار سلبية على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، فقد لجأت الدول التي تعاني من هذه المشكلة إلى اتباع سياسة التنظيم العائلي، في إحداث التوازن المطلوب وتصحيح الاختلال بين النمو السكاني والموارد المتاحة، ولتحقيق هذا الهدف كثيرا ما يتم اللجوء إلى سلسلة من الإجراءات والأساليب منها ما يتجه بشكل مباشر **إلى وعي الزوجين في صور حملات توعية بضرورة اعتماد التنظيم العائلي وتطبيقه**، و الترغيب فيه، و إبراز فوائده بالنسبة للزوجين خاصة وللمجتمع عامة، ومنها ما يؤخذ بشكل استراتيجيات طويلة المدى، كالمراهنة على تغيير أساليب التفكير عند الأسر ومهما كانت ثقافاتها وانتماءاتها العقائدية، ويرى الكثير من الباحثين في علم السكان أنّ التنمية في بلدان العالم الثالث تعاني من الدوران في حلقة مفرغة ***Un Cercle Vicieux*** يتجلى في صعوبة تحقيق التوازن بين النمو الديموغرافي المتسارع والتنمية، وعدم قدرة هذه الدول على إيجاد التوازن الضروري الدائم بينهما، ذلك أنّ تحقيق التنمية يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة للأفراد، وبتوفير الحماية الصحية لهم فتزيد نسبة المواليد وتقل نسبة الوفيات، فيرتفع عدد السكان من غير القادرين

---

[1] المصدر: **التوقعات السكانية في العالم، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، التوقعات السكانية في العالم**، [تنقيح 2004م]، نيويورك، الأمم المتحدة، 2005م، ص7.

على العمل، و منه ترتفع نسبة الاستهلاك وتقل معدلات الادخار ومن ثم تتضاءل فرص الاستثمار الضروري لإحداث التنمية.

و على الرغم من أنّنا نؤمن بأنّ مشكلات التنمية الشاملة في الدول أعقد بكثير من هذه النظرة التبسيطية، فإنّنا لا ننكر دور التأثير السلبي للنمو الديموغرافي المتزايد على التنمية بصفة عامة، خاصة **إذا علمنا أنّ أعلى معدلات النمو الديموغرافي يتم تسجيلها في أكثر الدول فقرا**، رغم الجهود المحلية والدولية التي بذلت إلى حد الآن لتصحيح هذا الاختلال.

أمّا بالنسبة للجزائر فإن منحنى متغير النمو الديموغرافي منذ الحرب العالمية الثانية ظل يرتفع باستمرار إلى بداية التسعينات 1990م، وتشير الإحصاءات المتوفرة أنّ ارتفاع عدد حالات الزواج بين الإناث إلى غاية الاستقلال صاحبه انخفاض في سن الزواج بين الفتيات، ممّا أدى إلى زيادة معدل الخصوبة عند النساء المتزوجات، و يمكن الإشارة إلى أنّ حرب التحرير التي دامت سبع سنوات (1954م-1962م) لم تغيّر في الوضع شيئا؛ بحيث استمرت نسبة الزيادة في المواليد حتى بعد الاستقلال، و لم تفعل الدولة شيئا لتوقيف هذه الظاهرة التي عرفتها أغلب الدول المستقلة حديثا والمعروفة عند علماء الديموغرافيا باسم " ***Baby Boom*** " أو للحد منها، بل إنّ توفر الخدمات الصحية بأنواعها، و بمجانية الطب والعلاج الوقائي، والعناية بالأسرة وتلقيح الأطفال والأمهات والقضاء على بعض الأمراض مثل السل... و تطبيق ديموقراطية التعليم، ومجانيته على كافة المراحل التعليمية، وتوفير فرص العمل للسكان القادرين، وارتفاع مستوى معيشة الأفراد نتيجة توفير المواد الغذائية بأسعار مناسبة وفي أغلب الأحيان مدعومة من طرف الدولة... كل هذا أدى إلى ارتفاع محسوس في عدد السكان بنسبة نمو سكاني تقدر بـــ 3.39% و هي من أعلى النسب في العالم، فقد ارتفع عدد السكان من10.236 مليون نسمة سنة 1962م ليصل إلى 17.058 مليون نسمة سنة 1977م تاريخ إجراء الإحصاء الوطني الأول، والذي بيّنت نتائجه بأنّ نسبة النمو بلغت 3.17 %،

وتمثل هذه النسبة إحدى الظواهر النموذجية لمرحلة " ما بعد الحرب "، وقد بلغ معدل سن الزواج عند الفتيات 19 سنة، ومعدل الخصوبة خلال هذه الفترة 8 أطفال للمرأة الواحدة، وفي سنة 1986م تم إجراء الإحصاء الوطني الثاني للخصوبة فبيّن حصول تغيرات جذرية خلال فترة ما بين الإحصائين؛ بحيث ارتفع سن الزواج عند الفتيات إلى 24 سنة بينما انخفض معدل الخصوبة إلى 5.4%، ونسبة النساء اللواتي يستعملن موانع الحمل 35%، وبعد 20 سنة انخفض معدل النمو السكاني إلى 1.68% في سنة 1996م.

وفي سنة 2003م وصل عدد السكان إلى 31.540 مليون نسمة وبنسبة نمو طبيعي 1.58 %، أمّا في سنة 2005م فقد وصل عدد السكان إلى 32.000 مليون نسمة و بنسبة نمو طبيعي1.69%.

أمّا بالنسبة لسياسة التنظيم العائلي في الجزائر منذ الاستقلال والتي تعد إحدى أهم الركائز التي قامت عليها التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيلاحظ أنّها مرت بأربع مراحل تراوحت بين اللامبالاة وغض الطرف عن النمو الديموغرافي المتسارع بداية الاستقلال إلى دقّ ناقوس الخطر ومحاولة الحد من هذا النمو بتجنيد كافة طاقات المجتمع من خلال وضع سياسة شاملة لمواجهة التحديات التي فرضها الواقع الجديد لظروف التنمية الاقتصادية والاجتماعية من زيادة الطلب على الخدمات وتقلص فرص الاستثمار لضعف المدخرات والمداخيل التي كانت تعتمد على المحروقات بشكل يكاد يكون مطلقا، وهذه المراحل هي:

آ/ المرحلة الأولى: مرحلة اللامبالاة خلال العشرية الأولى من الاستقلال حيث كانت الدولة مشغولة بقضايا أكثر إلحاحا في بناء صرح الدولة المستقلة حديثا و لم يكن موضوع النمو الديموغرافي يشكل أولوية في سياستها العامة بل لم يكن مطروحا أصلا نظرا لظروف الحرب التي مرت بها البلاد، فلم تكن هنا سوى ثلاث مراكز للتنظيم العائلي في الجزائر، وتقدم خدماتها لعدد قليل جدا من الناس، و لم تكن قضية التنظيم العائلي في الجزائر مطروحة تقريبا لا من قبل المسؤولين في الدولة ولا من قبل المواطنين، بل إنّ الأغلبية الساحقة من الأسر

الجزائرية لم تفكر في الموضوع أصلا.

ب/ المرحلة الثانية: مرحلة التحدي، فبعد الإحصاء الديموغرافي الوطني الأول للخصوبة الذي جرى في سنة 1970م، وعلى الرغم من أنّ نتائجه بيّنت أنّ نسبة النمو كانت من أعلى المعدلات في العالم، إلاّ أنّ موقف المسؤولين الجزائريين كان يصبّ في اتجاه الفكرة القائلة بأنّ أحسن حل للمشكلة السكانية هي التنمية وأنّ سياسة التنظيم العائلي لم تكن سوى حلولا خاطئة *Faux Solutions*.

وتتلخص سياسة الدولة في هذه المرحلة في الشعار القائل بأنّ أفضل الحبوب هي التنمية ***La Meilleure Pilule Cést le Développement*** خلال هذه الفترة، ولو أنّ الدولة لم تعتمد أي برنامج، إلاّ أنّ التنظيم العائلي لم يكن ممنوعا بدليل أنّ التطبيق التلقائي من طرف الأسر الجزائرية كان جاريا في كافة أنحاء البلاد، وهو ما دلت عليه نتائج إحصاء 1986م التي بيّنت أنّ نسبة 35 % من النساء كن يستعملن وسائل منع الحمل بين الإحصاء الأول والثاني.

انتهجت الدولة سياسة تنمية شاملة في مجالي الصحة والتعليم، وكان ما ينفق على الفرد في المجال الصحي يعادل ما بين 2 إلى 5 مرات ما ينفق عليه في الدول المجاورة تونس والمغرب، وقد تجلت هذه السياسة في توفير الخدمات الاجتماعية من مراكز حماية الأمومة والطفولة، وتوفير وسائل منع الحمل، وتكوين المستخدمين الطبيين وشبه الطبيين من قابلات وممرضين و أطباء لاستقبال النساء في سن الإنجاب، ويفوق اليوم عدد مراكز حماية الأمومة والطفولة 2700 مركز على المستوى الوطني تقدم خدماتها إلى ما يربو عن ثلاثة ملايين ونصف المليون امرأة في سن الإنجاب وتقدم لهن ولأطفالهن كافة الخدمات الصحية بما فيها مراقبة الولادات.

ج/ المرحلة الثالثة: مرحلة التفكير الجدي في التنظيم العائلي وتمتد من سنة 1983م وهي السنة التي تم فيها اعتماد برنامج وطني للحد من التسارع الكبير للنمو الديموغرافي إلى سنة 1992م، وفي هذه الفترة التي كثّفت

فيها مختلف المصالح والمؤسسات حملات التوعية بضرورة اعتماد التنظيم العائلي، غير أنّ نتائجها لم تكن باهرة لاصطدامها بالرأي العام الداخلي الذي كان رافضا للفكرة من أساسها على اعتبار أنّها مخالفة للدين، وعلى الرغم من أنّ فتاوى المجلس الإسلامي الأعلى في الجزائر وفي كثير من دول العالم الإسلامي أجازته و الذي لم يكن مهيئا لتقبل الفكرة خاصة وأنّ الحملات الإدعائية التي كانت تقوم بها مختلف الهيئات والمصالح المشرفة على البرنامج الوطني للتنظيم العائلي لم تراعي الأبعاد الاجتماعية والنفسية للمعنيين بالأمر، بل إنّ هذه الحملات كثيرا ما أحدثت ردود فعل عكسية نتيجة للاستعانة بوجوه معروفة بمعاداتها للقيم الدينية التي يتمسك بها غالبية أفراد المجتمع...

د/ المرحلة الرابعة: وتمتد من سنة 1992م وهي الفترة التي عرفت فيها الجزائر تحولات عميقة على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ميّزها عدم الاستقرار السياسي ودخول البلد في نظام اقتصاد السوق وما انجر عنه من تحولات مست كافة شرائح المجتمع، وظهرت خلالها عدة عوامل ساهمت بشكل ملحوظ في التقليص من معدلات النمو السكاني ومنها على وجه الخصوص:

أ/ استفحال أزمة السكن ممّا أدى إلى انخفاض معدلات الخصوبة وارتفاع سن الزواج بين الذكور والإناث على حد سواء، فقد بينت الإحصائيات أنّ معدل سن الزواج في سنة 1987م كان 27.6 سنة بالنسبة للرجال و23.7 سنة بالنسبة للنساء وارتفع سنة 2002م إلى 33.0 سنة بالنسبة للرجال و29.6 سنة بالنسبة للنساء، وبالمقارنة مع بعض الدول النامية الأخرى فقد ظهر تقرير لمنظمة ***UNICEF*** (مارس 2000م)، أنّ معدل الزواج في بعض الدول الإفريقية والعربية قد انخفض إلى غاية 15 سنة، بحيث بيّنت هذه الدراسة أنّ سن الزواج بين 15 و19 سنة قد بلغت في الكونغو 74 %وفي النيجر 70 % وفي أفغانستان ومعظم الدول الإسلامية 54%.

ب/ غلاء الأسعار وتدني مستوى المعيشة نتيجة عدة عوامل منها على وجه الخصوص تدني أسعار

المحروقات منذ أزمة 1986م خاصة وأنّ الجزائر تعتمد بشكل كبير على البترول في صادراتها (حوالي 98 %)، بينما فاقت ديونها الخارجية في وقت من الأوقات 36 مليار دولار[*] ، وأثقلت ميزانيتها خدمات الديون، كما باشرت الدولة في سنة 1988م مخططا للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي تحت ضغط المؤسسات المالية الدولية مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي الذي أدى إلى عواقب كارثية على المجتمع الجزائري واقتصاد البلد من حيث التسريح الجماعي للعمال، تخفيض قيمة العملة المحلية، ارتفاع نسبة البطالة إلى معدلات لم تعرفها من قبل بلغت نسبة 34% [**]، انخفاض نسبة النمو الاقتصادي في القطاع العمومي إلى 2.5 % و تدني مستوى تشغيل المؤسسات العمومية إلى أقل من 30% من حجم طاقتها الإنتاجية.

ج/ الاستفادة الكبيرة للكثير من الفتيات من السياسة الاجتماعية للدولة في مجال الصحة والتعليم، بحيث ارتفع عدد الطالبات في مختلف المؤسسات الجامعية الجزائرية من 22.8% سنة 1967م-1968م إلى 23.3 % سنة 1978م-1979م لتقفز بشكل ملفت للانتباه إلى 42.4 %سنة 1993م-1994م لتصل إلى ما يزيد عن 70 % في السنوات الأخيرة، فهذا التطور المتزايد لنسبة المتعلمات في كافة مراحل التعليم، انعكس بشكل واضح على تدني معدلات الخصوبة نظرا لتأخر سن الزواج لدى الجنسين بالإضافة إلى الوعي الكبير لدى الأسرة الجزائرية إناثا وذكورا بضرورة تطبيق التنظيم العائلي للتحكم في عدد الأطفال وبالتالي في حجم الأسرة.

وفي هذا المجال نجري هذه الدراسة والتي عنوانها " النمو الديموغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية

---

[*] بلغ حجم المديونية سنة 2006م حوالي 15 مليار دولار حسب تصريح رئيس الحكومة في ندوة صحفية في أفريل 2006م.

[**] انخفضت نسبة البطالة إلى 8 % حسب نفس المسؤول و لو أنّ بعض الخبراء أمثال عبد المجيد بوزيدي (اقتصادي).و " أحمد بن بيتور " (رئيس حكومة سابق) يشكّكون في هذه النسبة لعدم وضوح المؤشرات التي تعتمدها الجزائر في حساب نسبة البطالة.

والاجتماعية " (دراسة في التنظيم العائلي للأسرة الجزائرية)، على اعتبار أنّ الأسرة الجزائرية هي مؤسسة اجتماعية أساسية ودائمة كباقي الأسر الأخرى تقوم على المقتضيات التي يتطلبها العقل الجمعي والقواعد التي تقرّرها المجتمعات المختلفة؛ حيث أنّ الأسرة هي مصدر الضغط الذي يمارسه المجتمع على الفرد وبالتالي ما يفرضه عليه الضمير الجمعي تحت مجموعة معقدة من التقاليد والعادات الصارمة، وبالتالي فإنّ الفرد لا يستطيع أن يخرج عن هذه القيم، وأن التحولات التي طرأت على المجتمع الجزائري أحدثت تغيرات في الأشكال التنظيمية للأسرة، وبالرغم من أنّها حاولت أن تتكيّف مع الإضطرابات الخارجية الناتجة عن هذه التحولات، ساعد ذلك على إنقاذ القيم والمعايير الاجتماعية والتي تعبر عن الواقع الثقافي والذي أعطى معنى لأفراده ومثل هذا الحفاظ على القيم ينطبق على تطبيق التنظيم العائلي، على اعتبار أنّ الخصوبة تتأثر بكل القيم الموجودة في المجتمع التي ترتبط بوجود الأطفال في الأسرة، كما أنّ الإنجاب هو ظاهرة بيولوجية يأخذ بعدا اجتماعيا يخضع للأنماط الثقافية الموجودة في المجتمع الجزائري، فالعائلة ولظروف اجتماعية واقتصادية وثقافية (دينية) كانت تميل إلى زيادة حجمها؛ لأنّ هذه الزيادة تعمل على احترام المرأة من طرف رجال العائلة، ولا تصبح لها قيمة اجتماعية إلاّ بإنجاب الأطفال وعندما تنجب فتكون قد لعبت دور الأمومة كاملا؛ لأنّ الإنجاب يعتبر زيادة في الرزق، وتعزيز الدخل الاقتصادي، وهذا ما يمكن تأكيده في المجتمعات الزراعية بصفة عامة التي تحبّذ كثرة الأطفال وخاصة الذكور، إضافة إلى أنّ العامل الديني كان سببا مباشرا في عزوف الأسر عن التنظيم العائلي، ومع مرور الزمن شهد المجتمع الجزائري عدة تحولات ساعدت على ظهور الأسرة العصرية، والتي تشمل الزوجين وعددا معينا من الأطفال ويتمتعان بالحرية، وحق التصرف في أمور حياتها؛ حيث أصبحت المرأة تحتل مكانة مرموقة سواء داخل البيت أو خارجه (وهذا بطبيعة الحال لا يعني تخلي الأسرة العصرية عن نظام القيم التقليدية، بل تحافظ عليه على اعتبار أنّها قيم الأسرة الأصل) وبالتالي فالأسرة العصرية ونظرا للظروف الاقتصادية والاجتماعية فإنّها تنظم نسلها وباتفاق الزوجين وكذلك نتيجة لوعيهما

الاجتماعي والصحي، و انتشار التعليم وخروج المرأة لميدان العمل، وكذا مساهمة الدولة في إقامة مراكز حماية الأمومة والطفولة، وتوفير موانع الحمل على اختلاف أنواعها سواء في هذه المراكز أو في الصيدليات.

مع كل هذه التغيرات التي عرفتها الأسرة الجزائرية من الأسرة الممتدة إلى الأسرة العصرية أو النووية حيث أنّ الأولى تختفي بالتدريج وتبقى الأسرة العصرية أو النووية التي فرضها الواقع المعاش ويفرضها تطور الظروف المادية التكنولوجية المعقدة من حيث صغر حجمها و رغبتها في تطبيق التنظيم العائلي و تحديد عدد أطفالها ممّا انعكس على ظروف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ككل وأصبحت السياسات التنموية توضع بناء على هذه المتغيرات الجديدة؛ بحيث أنّ إنخفاض نسبة النمو الطبيعي للسكان في بلد مثل الجزائر من 3.39 % إلى 1.69 % سنة 2005م يعتبر نقلة كبرى في أدبيات علماء الديموغرافيا ويسجل انعكسات واضحة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

2 / أسباب اختيار الموضوع:

وترجع أسباب اختياري لهذا الموضوع المعنون بـ " النمو الديموغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية (دراسة في التنظيم العائلي للأسرة الجزائرية) " إلى:

- كون النمو الديموغرافي يعتبر من المشاكل العويصة التي تعاني منها الدول وخاصة الدول النامية، ممّا يؤثر سلبا على تنميتها الاقتصادية والاجتماعية؛ حيث أنّ هذا النمو أحدث صخبا كبيرا وخوفا على حياة السكان الذين يزدادون بكثرة في كل سنة، و لم تستطع أغلب المجتمعات وخاصة النامية منها التغلب على الصعوبات التي تواجهها يوميا نتيجة لهذه الزيادة، وبالتالي فإنّ دراسة هذا الموضوع أصبح ضروريا وخاصة في دولة مثل الجزائر، والتي تفتقر إلى دراسات علمية معمقة حول هذا الموضوع [مثل هذه الدراسة]، كما أني أبحث

في هذه الدراسة عن مؤشر يعتبر من المؤشرات الديموغرافية الهامة و هو التنظـــيم العـــائلي باعتبـــاره العامـــل الأساسي والمباشر الذي يعمل على خفض الولادات وبالتالي تنخفض نسبة النمو الطبيعي للسكان في أيّ بلد.

- وقد تم اختياري لهذا الموضوع نتيجة اطلاعي على عدد من الدراسات والبحوث الديموغرافيـــة في المكتبـــات المتخصصة الأجنبية، والتي كانت تصب غالبا في أنّ مشكل النمو الديموغرافي يعتبر مشكلة عويصة في الـــدول النامية وما ينتج عنه من سلبيات أثّر على قدرتها في تحقيق مستويات مقبولة في مجـــال التنميـــة الاقتـــصادية والاجتماعية وأعاقت تطوّرها وتقدّمها، وتعتبر الجزائر من هذه الدول التي قيل عنها الكثير في هذه الدراسات ممّا دفعني إلى اختيار هذه الموضوع ومن الجانب المذكور آنفا، وخاصة إذا نظرنا إلى ما وفرته الدولة من مجانية التعليم وخروج المرأة لميدان العمل، وتحسين الجانب الطبي و تحسين الظروف الاجتماعية منـــذ الاســـتقلال، كلّها عوامل نبهت الأسرة الجزائرية إلى تحديد حجم أسرتها عن طريق التنظيم العائلي، والذي اهتمـــت بـــه الدولة كسياسة لخفض ولاداتها وبالتالي خفض نموهـــا الطبيعـــي قـــصد النـــهوض بالتنميـــة الاقتـــصادية و الاجتماعية، ولهذا ارتأيت في هذه الدراسة البحث عن مدى تطبيق الأسرة الجزائرية للتنظيم العائلي ومدى تأثير ذلك على النمو الديموغرافي في الجزائر.

3- أهداف الدراسة:

وتهدف هذه الدراسة إلى:

1 ــ محاولة الكشف عن مدى استجابة الأسرة الجزائرية لفكرة التنظيم العائلي.

2 ــ محاولة البحث عن مدى تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية علـــى الأســـرة و بالتـــالي لجوؤها إلى التنظيم العائلي.

3 ــ محاولة التعرف على الأسرة الجزائرية من خلال بعض العادات والتقاليد وبالتالي وصولها إلى تنظيمها العائلي.

4 ــ محاولة التعرف على الخدمات التي تقدمها الدولة، باعتبارها انتهجت سياسة التنظيم العائلي.

5- تحديد اثر النمو الديموغرافي على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من خلال التعرف على معدلات النمو الطبيعي لكل سنة تقريبا.

6 ــ إثراء المكتبة الجامعية بمثل هذه الدراسات.

4- فروض الدراسة:

عندما تتجمع لدى الفرد معلومات عن ظاهرة ما وبعد ملاحظته لها، تبدأ عناصر التفكير حول الأسباب المؤدية لوقوع تلك الحادثة وهذه الأفكار كثيرا ما كانت في صيغة تساؤلات بعد ذلك يجيب عنها بإجابات احتمالية على مستوى ذلك التفكير وبعد الشروع في تحليل التساؤلات وتحديدها كمشكلة تحتاج إلى بحث ودراسة يمكن ترتيب الإجابات المحتملة كفروض نخضعها للاختبار التجريبي، تلك الإجابات المحتملة في الواقع تحدّد مسار البحث و على حد تعبير *Madeleine Grawitz* في كتابها " ***Méthodes Des Sciences Sociales*** " أنّ الفرضية هي:« اقتراح للإجابة عن التساؤلات المطروحة »[1]، وبالتالي فقد ركّزنا في هذه الدراسة على مجموعة من التساؤلات هي كالآتي:

ــ ما مدى استجابة الأسرة الجزائرية لفكرة التنظيم العائلي؟

ــ ما مدى تأثير الجوانب الاقتصادية والاجتماعية على تطبيق التنظيم العائلي داخل الأسرة الجزائرية؟

ــ ما هي المعوقات التي تعرقل التنظيم العائلي داخل الأسرة الجزائرية؟

ــ ما مدى توفر مراكز حماية الأمومة والطفولة وكذا توفر موانع الحمل المختلفة من قبل الدولة؟

---

[1] ***Madeleine Grawitz; Méthodes Des Sciences Sociales,*** *11 eme Edition, Dalloz, paris, 2001, P393.*

ولقد اجبنا عن هذه التساؤلات بالإجابات التالية والتي هي في الواقع فرضيات الدراسة، وانطلقنا بفرضية عامة مؤداها: " إنّ تطبيق التنظيم العائلي داخل الأسرة الجزائرية يسير نحو الوجهة الايجابية ويؤثر إيجابا على النمو الديموغرافي ".

أمّا الفرضيات الفرعية للدراسة والتي أجابت عن التساؤلات السابقة فهي كما يلي:

1 ــ يساعد وجود الرضا بين الزوجين على تطبيق التنظيم العائلي.

2 ــ كلّما اشتدت الظروف الاقتصادية والاجتماعية على الزوجين كانا أكثر ميلا لتطبيق التنظيم العائلي.

3 ــ كلما ارتفع المستوى التعليمي لدى الزوجين، كلما استطاعا تجاوز المعوقات التي تعرقل التنظيم العائلي.

4 ــ كلّما وفرت الدولة مراكز حماية الأمومة والطفولة شجع ذلك الأسرة الجزائرية على تنظيم نسلها.

5- إنّ توفر موانع الحمل (وعلى اختلاف أنواعها) يزيد من إقبال الأسرة الجزائرية على تنظيم نسلها.

6- إنّ نجاح التنظيم العائلي للأسرة الجزائرية يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

5- تحديد المفاهيم

تعتبر مرحلة تحديد المفاهيم من أهم المراحل التي تحدد الدراسة على اعتبار أنّها الوحدات الأساسية لتكـــوين النظرية العلمية؛ حيث أنّه كلّما حدّدنا مفاهيمنا تحديدا علميا دقيقا كلما يتكون لدينا ذلك النسق الفكـــري القـــادر على تفسيرها، وهذا النسق الفكري يطلق عليه الإطار التصوري، فكلّما تطورت صياغة المفاهيم في العلـــم اســـتطاع الباحثون تنمية تصورات جديدة علما بأنّ « المفاهيم هي رموز تعكس مضمون فكر أو سلوك أو موقف لأفراد مجتمع البحث بواسطة لغتهم، أو أنّها تجريدات لأحداث واقعية، بعبارة أخرى هي بمثابة وصف مختصر لوقائع كـــثيرة» [1]، وبالتالي فالمفهوم العلمي يعد بمثابة الوعاء الذي يشكل ويجسد تطورات وأفكار أي موضوع بشكل محدد وذلك وفق المضامين التي تحملها تلك المفاهيم.

وفي إطار هذه الدراسة والتي عنوانها " النمو الديموغرافي وأثره علـــى التنميـــة الاقتـــصادية والاجتماعيـــة " – دراسة حول التنظيم العائلي للأسرة الجزائرية – "، نحدّد مجموعة من المفاهيم الأساسية منها:

1/ الديموغرافيا:

ويعني مفهوم الديموغرافيا هو إحصاء عدد السكان، أي معرفة عدد الأشخاص الذين يتركبون منه [2].

أمّا " أشيل جويارد " فيقصد بمصطلح الديموغرافيا بأنّه:« يعني التاريخ الطبيعي والاجتماعي للجنس البشري في دراسة عددية للسكان و تحركاتهم العامة وظروفهم الطبيعية، وأحوالهم المدنية، وصفاتهم العقلية والأخلاقية » [3].

2/ النمو:

إنّ مفهوم النمو يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين مـــن جوانـــب

---

[1] **علي غربي: أهمية المفاهيم في البحث الاجتماعي بين الأطر النظرية والمحدّدات الواقعية**، سلسلة العلوم الاجتماعية (المنهجية 3)، أســـس المنهجيـــة في العلوم الاجتماعية، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 1999م، ص92.

[2] **لويس هنري: الديموغرافيات تحليل ونماذج**، (ت) جيلالي صاري، د. م. ج، الجزائر، 1984م، ص 5.

[3] **صفوح الأخرس: علم السكان وقضايا التنمية والتخطيط لها**، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1980م، ص15.

الحياة [1].

3/ التنمية:

إنّ مفهوم التنمية هو عبارة عن هدف لأسلوب التخطيط الاقتصادي، يتحقق باستغلال الإمكانيات المتاحة للمجتمع، وذلك بغرض الوصول إلى أعلى نصيب لدخل الفرد عن طريق أقصى استخدام للموارد الاقتصادية الممكن استغلالها لصالح المجتمع [2].

أمّا الاصطلاح الثاني للتنمية فهي تعبر عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن [3].

4/ التنمية الاقتصادية:

فيعني تلك العملية التي تتضمن الموازنة بين أحوال العيش الفعلية و الأحوال المرغوب فيها أو التي يمكن تحقيقها، وهي موازنة قد تكون ذات طابع قومي بين فترات زمنية، أو قد تكون ذات طابع دولي في نفس الفترة الزمنية [4].

5/ التنمية الاجتماعية:

إنّ مفهوم التنمية الاجتماعية يعبر على كل الجوانب المادية والبشرية، وذلك في إطار المجتمع القومي، وكذا كل ما يتصل بالعادات والتقاليد و أنماط السلوك التي تحكم اتجاهات الأفراد بما يحقق استيعاب أكثر الطاقات، من أجل رفع المستوى الاجتماعي وذلك في ظل إيديولوجية تترجم أمال الأمة وتصور كل ما يجب أن يكون عليه مستقبلها في كل الميادين [5].

---

[1] **مصطفى زايد: التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر (1962م– 1980م)، (مدخل سوسيولوجي جديد لدراسة التعليم والتنمية في المجتمعات السائرة في طريق النمو)**–، د. م. ج، الجزائر، 1986م، ص53.

[2] **عادل مختار الهواري: التغير الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993م، ص112.

[3] **عبد الباسط محمد حسن: التنمية الاجتماعية**، ط2، مكتبة وهبة، القاهرة، 1977م، ص89.

[4] **المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل: " دروس في التخطيط الاقتصادي والتنمية "**، الجزائر، 1979م، ص12.

[5] **عبد الباسط محمد حسين:** المرجع نفسه، ص، ص 101/100.

6/ الأسرة:

أ/ تعريف الأسرة لغة:

يشير الجانب اللغوي للأسرة بأنّها تعني حسبما ورد في كتب اللغة، أهل بيت الإنسان فهي عشيرته، ويمكن أن يعتبر أنّ أصلها مأخوذ من الأسرة التي هي الدرع الحصينة، أو أنّها مستمدة من الأسر أو الأسار الذي هو الشدّ أو الربط وما يقع به، ويكون استعمالها ــ عندئذ ــ للدلالة على أهل بيت الفرد لما يوجد بين المسميين من تشابه متين، فإذا كانت الدرع الحصينة تقي صاحبها وتحفظه من كل ما عسى أن يحدث له من خطر أو مكروه، وإذا كان الشدّ يجعل المشدود في منعه ممّا يترتب بسبب الإنفراد و الانزواء من خطر التلاشي والضعف بحكم ما يتولد فيه أو يكتسبه بمفعول الارتباط من قوة مادية؛ فإنّ الأسرة تحفظ المنتسب إليها وتمنعه من كل خطر وتجعله قويا، وهو المعنى الذي حرصت كتب اللغة على إبرازه؛ حيث عللت تسمية رهط الرجل بالأسرة باعتبار كونه يتقوى بالأفراد المنظم إليهم، وكونه يمنحهم قوة بإضافة ما يمتلكه من أثر ذاتي ماديا كان أو معنويا[1].

والأسرة بالمفهوم الشاسع تعني الأهل، إذ ورد أن أهل الرجل في الأصل من يجمعه وإياهم مسكن واحد ثم تحوز به، فقيل أهل الرجل لمن يجمعه وإياهم نسب، كما يعبر بأهل الرجل " امرأته "، وتطلق الأسرة على العائلة إذ هي تعني أهل بيته الذين يعولهم[2].

إنّ الأصل اللغوي لمفهوم الأسرة يقودنا للفهم بأنّ الأسرة تطلق على الأهل وعلى العائلة، وتعني أفرادا يتفاوتون كثرة أو قلة ارتبطوا بعلاقات قرابية معينة تحدث بينهم وبالتالي تلزمهم بمسؤوليات متفاوتة كما وكيفا كل حسب مؤهلاته واستطاعته ودرجة انتمائه، وبحكم انتماء الفرد إلى الأسرة يكتسب قوة مادية ومعنوية

---

[1] **محمد التومي: نظام الأسرة في الإسلام، الجزائر، (د، س)**، ص9.

[2] المرجع نفسه، ص10.

كما أنّه يمنحها بما لديه من فعالية ذاتية ما يؤثر عليها سلبا أو إيجابا، ضعفا أو قوة.

ب/ تعريف الأسرة اصطلاحا:

فهناك العديد من التعاريف الاصطلاحية ونكتفي هنا بتعريفين فقط.

فيعرفها " وافي علي عبد الواحد ": بأنّها رابطة اجتماعية بين زوجين و أطفالهما، وقد تكون أكبر من ذلك فتشمل أفراد آخرين شريطة أن يكونوا مشتركين في معيشة واحدة مع الزوجين والأطفال[1].

أمّا " أيفون كاستولان " " Yvonne Castelain " فتعرفها بأنّها: مجموعة أفراد تربطهم رابطة الدم ويعيشون تحت سقف واحد أو في مجموعة سكنات موحدة وهي أيضا وحدة المصلحة[2].

وتفرق " سناء الخولي " في كتابها " الأسرة والحياة العائلية " بين مفهوم الأسرة والذي تعني بأنّه يشير إلى الجماعة المكونة من الزوج والزوجة و أولادهما غير المتزوجين الذين يقيمون معا في مسكن واحد.

و مفهوم العائلة فيشير إلى الأسرة الممتدة (التقليدية) المكونة من الزوج والزوجة و أولادهما الذكور والإناث غير المتزوجين والأولاد وزوجاتهم وأبناءهم وغيرهم من الأقارب كالعم والعمة والابنة والأرملة الخ... وهؤلاء جميعا يقيمون في نفس المسكن ويشاركون في حياة اقتصادية و اجتماعية واحدة تحت رئاسة الأب الأكبر أو رئيس العائلة[3].

و يرى " علي عبد الرازق جلبي " في كتابه " علم اجتماع السكان " أنّ الأسرة تختلف عن العائلة من حيث:

ـــ إنّ حجم الأسرة يصغر عن حجم العائلة.

ـــ إنّ وجود الأسرة يتردد أكثر في المدينة ووجود العائلة يتردد أكثر في القرية.

---

[1] **حسن عبد الباسط: علم الاجتماع**، مكتبة غريب، القاهرة، 1982م، ص399.

[2] ***Yvonne Chastelain: La Famille, Presses Universitaires De France**, Paris, 1982, P5.*

[3] **سناء الخولي: الأسرة والحياة العائلية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1984م، ص40.

ـــ إنّ الأسرة هي الجماعة القرابية الوحيدة في مجتمع المدينة.

ـــ إنّ العائلة بالنسبة للمدينة (انتماء عدة عائلات إلى اصل أو جد واحد) تمثل اصـــغر جماعـــة قرابية في القرية [1].

أمّا " مصطفى بوتفنوشت " فيرى بأنّ مفهوم العائلة يعني تلك المؤسسة الأساسية التي تشمل رجلا أو عددا من الرجال يعيشون زواجيا مع امرأة أو عدد من النساء ومعهم الخلف الأحياء وأقارب آخرين وكذلك الخدم، ففي رأيه أنّ هذا التعريف يفتح مع ذلك كل الأبواب لموضوع الدراسة الاجتماعية هذه ألا وهو البناء العائلي، فالتوجه لهذه الدراسة يعني ذلك العائلة تشمل الرجل أو الرجال الزوج أو الأزواج المرأة أو النساء والأقارب ثم الخدم. و يرى أيضا بأنّ مفهوم العائلة يعني بأنّها إنتاج اجتماعي يعكس صورة المجتمع الذي توجد و تتطور فيه، ففي مجتمـــع سكوني تبقى البنية العائلية مطابقة له، و في مجتمع تطوري أو ثوري فإنّ العائلة تتحول حسب إيقاع وظروف التطور لهذا المجتمع[2].

أمّا بالنسبة للعائلة الجزائرية فهي عائلة مكونة من أقرب الأقارب المشكلون للكيان الاجتماعي الاقتصادي المؤسس على علاقات التزام متبادلة تبعية ومساعدة، فالجماعة العائلية المشتركة أو الجماعة المترلية العائلية، في الوســـط التقليدي تطور ضغط الإرغام والعصرية وتحت المراحل الجديدة للتكنولوجيا و السيطرة على البيئة[3].

7/ تنظيم الأسرة:

و يعني مساعدة كل أسرة لإقامة موازنة بين دخلها وحاجات أفرادها، وذلك عن طريـــق الـــتحكم في الفتـــرة بـــين ولادة وأخـــرى، ويعـــني كـــذلك العنايـــة بـــصحة الأم والطفـــل وذلـــك بالتباعـــد زمنيـــا بين كل مولود وآخر.

---

[1] **علي عبد الرازق جلبي: علم اجتماع السكان**، دار المعارف، القاهرة، 1984م، ص196.

[2] **مصطفى بوتفنوشت: العائلة الجزائرية (التطور والخصائص الحديثة)**، (ت) دمبري أحمد، د.م. ج ، الجزائر، 1984م، ص14.

[3] **مصطفى بوتفنوشت:المرجع نفسه**، ص15.

8/ التنظيم العائلي:

و يعني التصميم أو التنظيم العائلي من حيث ولادة الأطفال، وقد استعملت في هذا الشأن عدة عبارات أخرى كالوقاية من الولادات، ومراقبة الولادات، ويعني التخطيط في حدّ ذاته هو وضع أمثل طريق للعمل لبلوغ أهداف اقتصادية واجتماعية متفق عليها بتعبئة وتنسيق وتوجيه الموارد والطاقات والقوى البشرية والمعنوية والمادية والمالية المتاحة للمجتمع حاضرا أو مستقبلا، وذلك في فترة أو سلسلة زمنية مقدرة.

9/ تنظيم النسل:

فيعني توقيفه مرحليا لفترة معينة وبين حمل وآخر وباستعمال وسيلة من وسائل منع الحمل.

فكلمة **تنظيم**: ويأتي من كلمة نظم بمعنى رتب، والتنظيم يعنى بقضية التراتبية وقضية التعاون [1].

أمّا **النسل**: فيعني الخلق والولد والذرية والجمع أنسال.

وتنظيم النسل ينطوي على مضامين سوسيولوجية تتمثل في عملية ترشيد التنشئة الاجتماعية للأطفال، وتحديد الأدوار الاجتماعية وتوزيع المسؤوليات وتحقيق التضامن بين أعضاء الأسرة الأبناء و الآباء أو بين الزوجين والعمل على الموافقة بين أهداف الأسرة ووظائفها الاجتماعية، وبين وسائل تحقيق هذه الأهداف وإنجاز تلك الوظائف [2].

وتنظيم النسل له عدة مصطلحات تتشابك معه وهي: منع الحمل، وتنظيم الأسرة، وتحديد النسل..الخ.

10/ منع الحمل:

فيعني تأجيل الحمل تأجيلا مؤقتا باتخاذ وسائل منع الحمل واختيار الأنسب لذلك [3].

---

[1] **علي عبد الرازق جلبي**: مرجع سايق، ط2، ص190

[2] **محمد فتحي**: **منع الحمل**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1958م، ص19.

[3] **ر. بودون و. ف. بوركيو**: **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، (ت) سليم حداد، د. م. ج. الجزائر، 1986م، ص199.

11/ وسائل منع الحمل:

وتعني مجموعة الطرق التي تؤدي إلى توقيف الولادات، وهذه الوسائل تنقسم إلى وسائل مادية وغير مادية، وأنّ هذا المفهوم اقتبس من الإنجليزية حوالي 1960م وهو طريقة لمنع الحمل لتعيين مجموعة الوسائل التي تعمل على تجنب الحمل.

12/ تباعد الولادات:

وهي إرادة الزوجين في ترك فترة معينة بين ولادات الأطفال.

13/ حجم الأسرة:

ويدل هذا المفهوم عند دراسة الخصوبة على عدد الأطفال الذين أنجبوا وقت معين[1].

14/ تحديد النسل:

ويعني إيقاف الإنجاب نهائيا بعد عدد معين من الأطفال.

15/ الخصوبة البيولوجية:

وهي القدرة على الإنجاب سواء تزوجت المرأة أو لم تتزوج، أي أنّها تعبر عن مدى إنتاج المواليد فعلا سواء أكان ذلك بالنسبة للفرد أو إلى مجموعة أفراد، و المرأة التي لم تنجب أطفالا (لأنّها لم تتزوج أو لأنّها تمنع الحمل أو لأنّها تجهض نفسها) غير المرأة العقيم.

ومفهوم الخصوبة البيولوجية يختلف عن الخصوبة الفعلية.

فالخصوبة الفعلية أو الإنجاب الذي يعني عملية إنجاب الأطفال فعلا، ونسبة الإنجاب هي نسبة المواليد للنساء

---

[1] **حسين أحمد عبد الحميد أحمد رشوان: السكان من منظور علم الاجتماع**، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2001م، ص50.

في سن الإنجاب[1].

و خصب الأسرة يتعلق بموقف الزوجين اتجاه النسل، فحينما يرغبان في أسرة كبيرة العدد يكون لهما ذلك، وحينما يريدان عدد محدد من الأطفال ينظمان نسلهما، ويتم هذا باتفاق الزوجان على تنظيم عملية إنجاب الأطفال وتحديد عددهم، والوقت الملائم لذلك باستعمال وسائل منع الحمل[2].

ومن خلال ما تقدم يجدر بنا أن نتبنى تعريفا للأسرة و التنظيم العائلي على أن يكون موجها لهذه الدراسة:

"فالتنظيم العائلي هو عبارة عن تباعد الولادات بين حمل وآخر تماشيا مع الظروف الاجتماعيـــة والاقتصادية للأسرة التي تقوم بالتنشئة الاجتماعية للأطفال، وتحدد الأدوار الاجتماعية، وتوزع المسؤوليات، وتحقق التضامن بين أعضاءها، وبالتالي تنجز وظائفها على أكمل وجه، ويتم كل ذلك بطبيعة الحال باتفاق الزوجين على المدة الفاصلة التي تناســـب ذلك".

---

[1] **محمد السيد غلاب ومحمد صبحي**: **السكان ديموغرافيا وجغرافيا**، ط2، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، 1967م، ص33.

[2] **المعجم الديموغرافي المتعدّد اللغات**، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1967م، ص79.

الفصل الثاني

السكان والنظريات السكانية

تمهيد.

أولا: التعاريف.

ثانيا: الظواهر السكانية.

1- حجم السكان.

2- صفات السكان.

3- توزيع السكان

4- نمو السكان.

ثالثا: تركيب السكان.

1- التركيب العمري.

2- التركيب النوعي.

3- التركيب الريفي والحضري.

رابعا: محدّدات الحركة السكانية.

1- الخصوبة والمواليد.

2- الوفيات.

3- الهجرة.

أ/ الهجرة الداخلية.

ب / الهجرة الخارجية.

خامسا: النظريات السكانية(النظريات الاجتماعية والطبيعية).

خاتمة الفصل.

تمهيد:

إنّ الحديث عن السكان يعني الحديث عن البناء السكاني، لكننا لسنا بصدد الحديث في دراستنا هذه عن المفهوم المطلق للسكان، بل الهدف من هذه الدراسة هو الحديث عن علم السكان الذي يمس الحياة الاجتماعية للإنسان، والذي بدوره يدرس مجموعة الأفراد المكونة لمجتمع معين وخصائص هذه المجموعة سواء من حيث الحجم، الكثافة، الأعمار، الجنس، الولادات والوفيات وغيرها من الأمور التي أحاول التعرض إليها في هذا الفصل، قصد الوصول إلى نتائج تخدم هذه الدراسة والتي تعتمد على الديموغرافيا، وأنّ هذه الأخيرة تعتمد على الإحصاء، وذلك قصد تحديد التركيب السكاني أو الوصف السكاني كما ونوعا[1].

من هذا المنطلق فإنّ الدراسة السكانية والديموغرافية لا تقتصر على تحديد المعدلات والنظريات السكانية بل تتطلب تحديد بعض المفاهيم و التعاريف التي من خلالها يمكن توضيح الرؤية حول هذا الموضوع الحساس والمعقد في نفس الوقت، وفي هذا ارتأيت تحديد البعض منها كنماذج توضيحية من العلماء الذين تعرضوا لهذا الموضوع، كما أنّ الديموغرافيا ترتكز على جملة من الظواهر السكانية باعتبار أنّ السكان عبارة عن جسم بشري ينمو ويتحرك[2] و يخضع لتغيرات من هذه التغيرات تحدث في حجمه ونموه خلال الزمن ممّا يتطلب معرفة أسباب هذا التغير مع محاولة طرح بعض الحلول المناسبة لأيّ مشكلة تعترض مثل هذه الظواهر السكانية، أمّا التركيب السكاني فيهتم بكل الخصائص التي يمكن قياسها بالنسبة للأفراد الذين يكونون سكان مجتمع معين، مع العلم أنّ سكان أيّ مجتمع لا يعبرون عن عدده فقط، بل هم عبارة عن مجموع الذكور والإناث وفي فئات عمرية مختلفة، كما أنّ التركيب السكاني يتميز بنتائج اقتصادية واجتماعية متباينة، زيادة على اهتمامه بالعديد من الجوانب الهامة في المجتمع؛ حيث يبيّن حجم القوة العاملة وكذلك يوضح فئة الأطفال والشيوخ غير القادرين عن العمل.

---

[1] **صفوح الأخرس**: مرجع سابق، ص503.

[2] **علي عبدالرازق جلبي**: علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية القاهرة، ط2، 1987م، ص 33.

بالإضافة إلى هذا فإنّ محدّدات الحركة السكانية تلعب دورا هاما في تغير عدد السكان في أيّ مجتمع وأنّ هذا التغيّر دائم ومستمر سواء بالزيادة أو النقصان، وذلك من حيث المواليد والخصوبة والوفيات والهجرة، وكذلك فإنّ الديموغرافيا كباقي العلوم استطاعت أن تبلور ما انتهت إليه من نتائج وقضايا في صورة نظريات ابتداء من الفكر السكاني القديم إلى عصرنا هذا.

أولا: تعاريف و مفاهيم حول الديموغرافيا

لقد أطلق الباحثون الأوائل على دراسة السكان أسماء عديدة منها الديموغرافيا و المورفولوجيا الديموغرافية، وباعتبار موضوع دراستنا يتعلق بالديموغرافيا فإننا سنركّز على تعاريف هذه الأخيرة دون التعرض لبقية المفاهيم الأخرى.

1/ أمّا القاموس السكاني لهيئة الأمم المتحدة فقد عرّفها حسب النص الفرنسي « بأنّها العلم الذي يختص بدراســـة السكان والذي يتناول عددهم وبنيتهم وتطورهم وأحوالهم العامـــة من حيث الكم خاصة »[1].

2/ ويذهب " إيميل لوفاسور " "*E. levasseur* " إلى أنّ الديموغرافيا « علم يعتمد على الإحصاء فيبحث الحياة البشرية ولا سيّما الولادة والزواج والموت والعلاقات الناشئة من هذه الظواهر، وأحوال السكان العامة الناجمة عن ذلك، وهو يبرز العناصر الصميمية التي يتألف منها، وكيف تثبت المجتمعات البشرية وتستمر أو تتكاثر أو تتناقص، وكيف يتجمع البشر أو يتفرقون، وما أسباب هذه التغيرات المادية والمعنوية »[2].

3/ أمّا " دونيس رونج " فيذهب إلى « أنّ الديموغرافيا تتناول أعداد السكان وتوزيعهم في منطقة ما، والتغيّرات التي تطرأ على أعدادهم وتوزيعهم على مرّ الأيام والعوامل الرئيسية التي تؤدي إلى هذه التغيرات، ومادام الناس يولدون ويموتون ويغيرون من أماكن إقامتهم باستمرار فإنّه تظهر هناك عوامل ثلاث هي المواليد والوفيات والهجرة تساهم أكثر من غيرها في تحديد حجم السكان ونموهم لذلك فإنّها تمثل الموضوعات الأساسية في الديموغرافيا »[3].

---

[1] **لوبيس هنري: الديموغرافيا تحليل ونماذج، (ت) جيلالي صاري، مرجع سابق**، ص. ص 7/6.

[2] **صفوح الأخرس: المرجع نفسه** ، ص15.

[3] **علي عبدالرازق جلبي**: المرجع السابق، ط2، ص، ص 92/91.

و يؤكد التعريف الأول على أنّ الديموغرافيا هي دراسة سكانية وتهتم بظروف الفرد الطبيعية وأحواله المدنية أو الصفات الاجتماعية العامة.

أمّا التعريف الثاني فهو يجمع بين كل التعاريف السابقة؛ لأنّه بالإضافة إلى ما ورد فيها نجد أنّه يركز على كيفية تزايد واستمرار أو تكاثر السكان وكذلك تناقصهم.

أمّا التعريف الثالث فنلاحظ أنّه أدخل عوامل ومؤشرات أخرى غير موجودة في التعاريف السابقة ومن بين هذه المؤشرات كيفية توزيع السكان وتواجدهم، وكذلك التغيرات المؤثرة على عددهم والتي تحدّد في النهاية حجم السكان ونموّهم، ويشمل أيضا على العوامل التي تؤدي إلى تلك التغيرات وهذه العوامل تتمثل في المواليد والوفيات والهجرة، ونعتقد أنّ هذه العوامل الثلاثة تخص البشرية كلّها وعليه نرى بأنّ هذا التعريف يمكن اعتباره تعريفا ملائما ويخدم البحث خاصة إذا حاولنا تحديد مضامين وأسباب العوامل الثلاثة السابقة- وهي الولادات والوفيات والهجرة -.

فالولادات تكون ناتجة عن أسباب اجتماعية واقتصادية منها البطالة، ارتفاع المداخيل، تحسين مستوى المعيشة، توفير اليد العاملة، تحسين الظروف الصحية، وكذلك نقص الوعي بمخاطر الزيادة السكانية المرتفعة، العادات والتقاليد.

أمّا الوفيات فهي أيضا تكون عن أسباب اجتماعية واقتصادية منها السكن غير اللائق، التدهور الصحي، قلة الإمكانيات وانخفاض مستوى المعيشة.

أمّا الهجرة فهي ناتجة عن تغيير نظام العمل والإنتاج ممّا يضطر العديد من السكان إلى التنقل بحثا عن فرص العمل وظروف معيشية ملائمة.

ونظرا للمفاهيم المتشابهة في بعض التعاريف السابقة ومنها توزيع السكان وتطوّرهم وعددهم والتغيرات التي تطرأ عليها وكذلك ديناميات التغير السكاني المتمثلة في المواليد والوفيات والهجرة والتي تعمل على تحديد حجم السكان ونموهم وكذلك تناقصهم نلاحظ أنّ هذه المفاهيم تعتبر هي اللبنة الأساسية في بناء الدراسات السكانية وهذه المفاهيم أدرجناها تحت عنوان الظواهر السكانية.

ثانيا: الظواهر السكانية

يرى بعض العلماء أنّ كل كتلة بشرية تعرف باسم السكان على أنّها جسم بشري ينمو ويتحرك وأنّ هذا الجسم له بناء وهذا البناء يطرأ عليه تغير.

أمّا البعض الآخر فيرى بأنّ السكان عبارة عن عنصر في البناء الاجتماعي للمجتمع وبالرغم من أنّ هذا العنصر يتمتع بقدر من الثبات والاستقرار؛ إلاّ أنّه يحدث عليه تغير لذا أمكن لهؤلاء العلماء أن يميّزوا بين عدد من الظواهر السكانية كعنصر بنائي ويحصرونها في ظواهر حجم السكان وصفاتهم وتوزيعهم، أمّا الظواهر التي لها صلة بتغير السكان فيحصرونها في ظاهرة نمو السكان وزيادتهم.

1-حجم السكان:

ويمثل عدد الأفراد في زمن معين ووقت محدّد ولا يقتصر ذلك على الأفراد الذين يعيشون في نفس المكان وفي نفس الوقت، بل يتعدى ذلك في تحديد العدد في حدّ ذاته إن كان أكبر أو أصغر في نفس المكان وفي نفس الفترة وتحديد فترة سابقة لتلك التي ذكرت مع تحديد العدد في الفترة المستقبلية عن طريق عملية التنبؤ للعدد الذي من الممكن أن يكون أو يعيش في هذه الفترة وفي هذا المكان بالذات.

2-صفات السكان:

وتنقسم إلى قسمين:

أ/ **صفات طبيعية**: وتتمثل في النوع والجنس.

ب/ **صفات اجتماعية واقتصادية**: وتتمثل في الوضع الثقافي والتعليمي والديني والمهني و الزواج وغيرها...

ولا يمكن الفصل بين الصفات الطبيعية والصفات الاجتماعية والاقتصادية؛ لأنّ الاختلافات بين السكان في نسبة الذكور والإناث وفي نسبة فئات السن المختلفة وفي نسبة الأجناس المختلفة تؤثر في الظروف الاقتصادية و الاجتماعية السائدة في كل مجتمع.

3- توزيع السكان:

تمثل ظاهرة توزيع السكان جانبا هاما في الدراسات السكانية؛ حيث يكون توزيع السكان في منطقة كبيرة مثل القارة أو المنطقة الصغيرة مثل المدينة أو القرية، وقد يكون تقسيم السكان على أساس درجة التحضر و التصنيع أو قد يقسم السكان في الأماكن الريفية والتي تعتمد على المزارع، وأنّ عالم السكان وحسب هذا التقسيم يهتم بدراسة توزيعهم في هذه المناطق، كما يهتم بالتغيرات التي تحدث في أعدادهم، إضافة إلى أنّه يربط المتغيّرات والتي لها علاقة ببناء السكان مثل متغيري التكوين والتوزيع بالعمليات الديموغرافية مثل المواليد والوفيات والهجرة.

4- نمو السكان:

ويقصد بالنمو السكاني بأنّه:« اختلاف في حجم السكان في المجتمع عبر فترات زمنية متباينة »[1].

و يحدث النمو بين السكان نتيجة لزيادة عدد المواليد على عدد الوفيات، فطالما أنّ عدد السكان كتلة بشرية فهم لا يعيشون في حالة ثابتة بل هم في حالة حركة وتغير مستمرين، وهذه الحركة والتغير قد تكون نتيجة للزيادة في عدد السكان بفعل نسبة الولادات المرتفعة أو في حالة عدم النمو مثل الوفيات والهجرة، وأنّ الزيادة أو النقصان في أعداد السكان تسمى تغيّرا أو نموا أو حركة.

وقد يكون نمو السكان بنسبة كبيرة، الأمر الذي ينجم عنه كثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وممّا يجعل نمو السكان على هذه الحالة يسبب حتما أزمة سكانية تؤثر على السكان في كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وغيرها،وهذا ما يؤثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

لا شك أنّ مجموعة هذه الظواهر والمتمثلة في حجم وصفات وتوزيع ونمو السكان ترتكز في بنائها الأساسي على ما يسمى بتركيب السكان العمري والنوعي وكذلك الريفي والحضري باعتباره الطريقة التي يتوزع بها أعداد السكان إلى فئات عمرية ونوعية مختلفة.

---

[1] **علي عبدالرازق جلبي**: مرجع سابق، ص37.

ثالثا: تركيب السكان

يطلق مصطلح التكوين العمري والنوعي للسكان على الأسلوب الذي يتوزع به أعداد السكان على فئات عمرية ونوعية متباينة فكأنّ أفراد أي مجتمع ليسوا مجرد عدد، وإنّما هم أفراد يختلفون فيما بينهم من حيث النوع إلى ذكور وإناث ومن حيث العمر إلى أطفال وشيوخ[1].

ويعتبر التركيب العمري والنوعي من أهم العوامل التي لها علاقة بالظواهر الديموغرافية والاقتصادية من مجتمع لآخر، كتفوق نسبة الشباب على باقي الفئات العمرية وهذا يساعد على توفر القوى العاملة اللازمة للعمل، وأيضا هذه الفئة العمرية تتميّز عن غيرها بارتفاع نسبة المواليد، وكذا فئتي الأطفال والشيوخ تعتبر فئات مستهلكة وغير منتجة وترتفع فيها نسبة الوفيات، أمّا بالنسبة للتركيب النوعي فهو يفيد في زيادة القوى العاملة في المجتمع بنسبة الذكور على الإناث وكذلك في قوى الجيش إضافة على بعض الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تتطلب عنصر الرجال عن النساء.

أمّا التركيب الريفي والحضري فله هو أيضا دور في نمو وحركة السكان الطبيعية، وكذلك يوضح درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي والحضاري للمجتمع.

1- التركيب العمري:

تتباين فئات السن من مجتمع لآخر ويكون لهذا التباين أثر على نمو السكان، فالمجتمع الفتي والذي تفوق فيه نسبة الشباب ممّا يدل على قوة السكان الإنتاجية وكذلك الفعالية الاقتصادية الكبرى، و التركيب العمري يساعد في التعرف على مستقبل نمو السكان علما بأن الهيكل الفتي يدل على وجود إمكانية كبيرة للإنجاب وذلك استنادا إلى عدد النساء اللواتي يدخلن في سن الإنجاب أكبر من عدد اللائي يبلغن سن اليأس.

ويقسم السكان إلى أربع فئات عمرية وهي:

---

[1] **عبد المنعم عبد الحي: علم السكان (الأسس النظرية والأبعاد الاجتماعية)**، ط1، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 1985م، ص92.

1/ السكان أقل من 15 سنة.

2/ السكان من 15 سنة إلى 45 سنة.

3/ السكان من 45 سنة إلى 65 سنة.

4/ السكان أكثر من 65سنة.

و هكذا تكون الفئتان الثانية والثالثة هما الفئتان النشطتان في المجتمع، بينما الفئتان الأولى والرابعة تتكونان من فئة صغار السن والمسنين فتعتمدان في معاشهما على الفئتين الثانية و الثالثة باعتبارهما الفئتان العاملة والقادرة على الإنتاج.

2- التركيب النوعي:

ترجع أهمية التركيب النوعي للسكان إلى كون الفرد ذكرا أو أنثى باعتبار النوع يحدّد أدوار الفرد الاجتماعية والاقتصادية التي يقوم بها في حياته، وقد تختلف نسبة الذكور على الإناث من مجتمع إلى آخر وقد تتساوى النسبة وقد تزيد نسبة الذكور على الإناث والعكس، يعتبر التركيب النوعي من أكثر المقاييس استعمال لمعرفة التوازن بين السكان وهو ما يسمى بنسبة النوع، ويتم حسابها بقسمة عدد الرجال على عدد النساء وضرب ناتج القسمة في مئة، وأحيانا تقاس بقسمة عدد النساء على عدد الرجال[1] أي:

$$\text{نسبة النوع} = \frac{\text{عدد الرجال}}{\text{عدد النساء}} \times 100 \quad \text{أو} \quad 100 \times \frac{\text{عدد النساء}}{\text{عدد الرجال}}$$

وهذا المقياس يسمح بعقد المقارنات المباشرة بين التكوينات النوعية للمجموعات السكانية المراد دراستها.

---

[1] **مريبعي السعيد: التغيرات السكانية في الجزائر من 1936م–1966م**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص 162.

3- التركيب الريفي والحضري:

إنّ مصطلح التحضر يعني به عملية انتقال الناس من جماعات تعني بصفة رئيسية بالزراعة إلى جماعات أكبر تتركز نشاطاتها أصلا في الحكم والتجارة والصناعة والمصالح المرتبطة بها، وتتفاوت سرعة معدل التحضر من وقت لآخر ومن بلد لآخر، أمّا المجتمعات الريفية فيعني بها تلك المجتمعات التي يقتصر ساكنوها على مزاولة مهنة الزراعة وما يتصل بها من أنشطة[1].

وفي الحقيقة أنّ المجتمعات الريفية أسبق في الوجود من المجتمعات الحضرية؛ حيث أنّ معظم سكان الحضر جاؤوا من الريف وبالرغم من هذا فإنهم يتمركزون في المدن الكبرى والتي تتميّز بالتفوق الكبير بالنسبة لعدد السكان، وكذلك تمركز النشاطات الاقتصادية والاجتماعية.

رابعا: محدّدات الحركة السكانية

إنّ التغير في حجم السكان سواء بالزيادة أو النقصان يسمى بالحركة، وهو حصيلة لعوامل ثلاث وهي المواليد والخصوبة، و الوفيات والهجرة بما فيها الداخلية والخارجية، وأنّ هذه العوامل الثلاثة تؤثر في معدلات النمو السكاني كما تؤثر في البناء الديموغرافي للمجتمع.

وتتجدّد المجتمعات تبعا لهذه العوامل فهي تفقد في كل حين عددا من أفرادها وتعوضهم بالولادة؛ حيث أنّ الولادة تعمل على زيادة عدد السكان أو ثباته في حين تعمل الوفيات على تناقص عددهم، وتختلف الولادات والوفيات عن ظاهرة الهجرة باعتبارهما ظاهرتين حيويتين تؤثران في كم السكان و تركيبه النوعي في المجتمعات ككل وليس في بلد دون الآخر[2].

أمّا الهجرة فإنّها تتميّز بأنّها حركة سكانية يقتصر تأثيرها على حجم السكان ونوعه في البلد المهاجر منه وإليه.

---

[1] **عبد المنعم عبد الحي: مرجع سابق**، ص98.

[2] **صفوح الأخرس: مرجع سابق**، ص135

1- الخصوبة والمواليد:

تعتبر المواليد من أهم عوامل الحركة السكانية فهي تؤثر في نمو و زيادة حجم السكان أو ثباته وتحديد نوعه، ومعدلاتها تتفاوت من مجتمع لآخر، ويرتبط مفهوم المواليد بمفهوم الخصوبة باعتبار أنّ هذا الأخير يشير إلى المعدل الفعلي للمواليد كما يشير إلى القدرة على إنجاب الأطفال[1]، والمقصود بالقدرة الإنجابية كما يحلّلها من الجانب البيولوجي " مارستون بيتس " قائلا:« إنّ التركيب الفيزيولوجي للمرأة هو الذي يحدّد المدى الممكن لخصوبة الإنسان، وتستغرق قابلية الولادة لدى المرأة نحو 35 سنة اعتبارا من تاريخ بلوغها حتى تاريخ انقطاع الحيض، وخلال هذه المدة تصبح إحدى البويضات ناضجة مرة كل 28 يوم على وجه التقريب، فإذا لقحت هذه البويضة توقفت عملية إفراز البويضات تسعة أشهر ينمو خلالها الجنين ويتطور وإذا أرضع الطفل المولود من الثديين فقد يصبح إفراز البويضات غير منتظم خلال فترة من الزمن عقب الولادة، وهكذا يكون لدى كل امرأة طاقة كامنة تتيح لها أن تلد 20 مرة بقطع النظر عن التوائم »[2].

وممّا لا شك فيه أنّ نظام الأسرة والزواج يتحكم في الخصوبة من حيث تحديد فترات الاتصال الجنسي، كما أنّ هذا الأخير محرم في بعض المجتمعات قبل الزواج الرسمي، ومعنى هذا أنّ الفتيات غير المتزوجات بعد سن 15 سنة لا يساهمن في خصوبة السكان بالرغم من قدرتهن على ذلك من الناحية الفيزيولوجية، إضافة إلى أنّ معدلات الخصوبة تختلف حسب المستوى الاجتماعي والاقتصادي والديني وكذلك من حيث الإقامة في الريف أو المدينة وكذا المستوى التعليمي لدى الزوجين ومستوى دخل الفرد وخروج المرأة لميدان العمل، لذا يمكن القول أنّ التباين في الخصوبة يرجع إلى عدة عوامل هامة وهي العوامل الاجتماعية والعوامل البيئية و العوامل المعيشية والتي تساهم كل منها في تحديد نسبة الخصوبة.

---

[1] **عبد المنعم عبد الحي: مرجع سابق**، ص111.

[2] **المرجع نفسه**، ص111.

أمّا اتجاه الخصوبة والمواليد في أي مجتمع فيتحدّد بالعوامل التالية:

1/ نسبة النساء اللائي هن في سن الحمل من 15 إلى 49 سنة كلّما زاد عددهن زاد احتمال ارتفاع نسبة المواليد، وتنخفض هذه النسبة عندهن كلّما قل عددهن.

2/ كلّما كان الزواج مبكرا شجع ذلك على زيادة المواليد وزيادة نسبة الإنجاب، وكلّما تأخر سن الزواج قلت هذه النسبة.

3/ تحسن المستوى الصحي والمستوى المعيشي يعمل على زيادة نسبة المواليد ويؤثر فيها، أمّا إذا ساء المستوى الصحي والمعيشي فهذا يؤثر بالسلب على نسبة المواليد ويعمل على نقصانها.

4/ نوع الحياة الفكرية والمادية التي يعيشها السكان وما يتميّز به من حركة وخمول، كل هذا له أثر على المواليد سواء من ناحية الكثرة أو القلة [1].

2 - الوفيات:

تعتبر الوفيات من العوامل الحيوية للسكان؛ حيث أنّها تؤثر تأثيرا كبيرا على حجمهم وتركيبهم، وهي من أهم العوامل التي تعمل على تناقص عدد الأفراد، وتختلف معدلات الوفيات من مجتمع إلى آخر ومن فترة زمنية إلى أخرى في المجتمع نفسه، وبالإضافة إلى الأسباب الطبيعية فهي تحدث أيضا بسبب الحوادث والانتحار والجرائم والحروب وغيرها، كما أنّها تتأثر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية، فتقدم العلوم الطبية والاهتمام بالرعاية الصحية للأفراد وتطعيم الأطفال ضد مختلف الأمراض يؤدي بالضرورة إلى خفض الوفيات وكذا رداءة الظروف الصحية للمسكن تؤثر على صحة الأفراد وبالتالي تؤدي إلى الوفيات، وكذلك رفع مستوى الدخل وارتفاع مستوى المعيشة من شأنه أن يقلل من الوفيات، ومن أولى الدراسات حول هذا الموضوع تلك التي أجريت في نيوهافن

---

[1] **حسن الساعاتي وعبد الحميد لطفي**: **دراسات في علم السكان**، دار النهضة العربية، بيروت، 1981م، ص152.

New Heaven في سنة 1930م وكان من نتائجها أنّ معدلات الوفيات تميل إلى الارتفاع كلّما انخفض المستوى الاقتصادي والاجتماعي وهذا ما برهنت عليه دراسات أخرى في*Buffalo* بنيويورك عام 1940م وفي *Houston* بالتكساس في عام 1950م[1]. وقد تلتها الكثير من الدراسات بعد ذلك تؤكد هذا المنحى في وجود علاقة عكسية واضحة بين الوفيات والحالة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع.

3- الهجرة:

الهجرة هي عملية انتقال أو تحول أو تغيّر لفرد أو جماعة من منطقة اعتادوا على الإقامة فيها إلى منطقة أخرى، أو من منطقة إلى أخرى داخل حدود بلد واحد أو من منطقة إلى أخرى خارج حدود هذا البلد .وترتبط التغيرات الاقتصادية والاجتماعية ارتباطا وثيقا بالهجرة والتي تتم في نطاق البلد المهاجر منه وإليه، وتعتبر نموذجا من تحرك السكان من مكان إلى آخر بحثا عن فرص العمل وبحثا عن أنماط المعيشة تختلف وتتباين عن أنماط المعيشة التي اعتادوا عليها ويتأثرون بفعل عوامل الدفع والجذب من بلد لآخر، كما تؤثر الهجرة في اتجاه التغير الاقتصادي والاجتماعي وذلك نتيجة لما تحدثه من آثار في الهرم السكاني وحجم السكان وتركيبهم في المكان المهاجر منه والمكان المهاجر إليه، فإذا كانت الهجرة من فئة عمرية محدودة في الهرم السكاني دون فئات أخرى فاتجاه الهجرة يجذب عادة فئات الذكور من السكان دون الإناث وهذا ما يؤدي إلى ظهور فجوات في الهرم السكاني في فئات الذكور الشابة في المجتمع المهاجر منه واستطالة غير طبيعية في الهرم السكاني للمجتمع المهاجر إليه.

وكلا الطريقتين تؤثران تأثيرا واضحا على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالمجتمع الذي تنتابه فجوات كبيرة في هرمه السكاني في فئات الأعمار الشابة من الذكور يشكو من قلة اليد العاملة وركودا في النشاطات الحيوية في المجتمع ممّا يؤدي مرة أخرى إلى عوامل دفع جديدة وفتح أبواب الهجرة، أمّا تأثير الهجرة على الهرم السكاني للمجتمع المهاجر إليه فيظهر اختلال في التوازن بين الفئات العمرية ممّا يؤثر على العلاقات الاجتماعية وبالتالي ينتج ضغط السكان على الخدمات الاجتماعية والمنافسة في سوق العمل.

---

[1] **علي عبدالرازق جلبي**: مرجع سابق، ص260.

أ/ الهجرة الداخلية:

وتشير الهجرة الداخلية إلى عملية انتقال الأفراد والجماعات من منطقة إلى أخرى داخل المجتمع أو إلى منطقة أخرى في نفس هذا المجتمع، ويتمثل هذا النوع من الهجرة في حدوث ما يعرف بالانقلاب الصناعي في كثير من البلدان، الشيء الذي دفع بكثير من الأفراد والجماعات إلى الهجرة بحثا عن العمل وفي مقدمة هذه البلدان الولايات المتحدة الأمريكية وانجليترا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وروسيا وغيرها من البلدان التي شهدت الثورة الصناعية وظهرت فيها الحاجة إلى أيدي عاملة[1].

و تتميّز الهجرة الداخلية بأنّها قليلة التكاليف ولا تعرض القائم بها إلى مشاكل الدخول والخروج من دولة إلى أخرى ولا تمثل اللغة مشكلة في القيام بها مثل ما يحدث للمهاجرين من دولة إلى دولة أخرى مختلفة في لغتها الأمر الذي يجعل المهاجر يلتزم بالإلمام بها، كما أنّ الاستعداد النفسي للهجرة الداخلية أكثر منه بالنسبة للهجرة الدولية[2].

ب / الهجرة الخارجية:

وتحدث بانتقال عدد من أفراد المجتمع إلى مجتمع آخر خارج حدود أوطانهم وذلك طلبا للعمل وتطلعا لفرص أحسن في الحياة، ويوجد في المجتمع تياران من الهجرة تيار من الداخل إلى الخارج وتيار من الخارج إلى الداخل، وتصنف الهجرة الخارجية إلى نوعين:

* الهجرة الإرادية:

و تشمل كل أنواع الهجرة الداخلية والخارجية التي يقوم بها الأفراد والجماعات بإرادتهم إلى التنقل من مكان أو منطقة أو بلد إلى آخر، وتغير مكان إقامتهم دون الضغط أو إجبار رسمي.

---

[1] **عبد المنعم عبد الحي: المرجع السابق**، ص220.

[2] **حسن عبد الحميد أحمد رشوان: السكان من منظور علم الاجتماع**، مرجع سابق، ص34.

*** الهجرة الاضطرارية أو القسرية:**

و المقصود بها نقل أفراد أو جماعات من أماكن إقامتهم الأصلية إلى أماكن أخرى، وذلك إجبارا من السلطات لبعض الأفراد أو الجماعات على النزوح من منطقة معينة أو إخلائها خشية كارثة كالزلازل أو الفيضانات أو الحروب وما إليها[1].

والهجرة الاضطرارية أو القسرية كالهجرة التي يقوم بها الفلسطينيون نتيجة الاضطهاد الصهيوني منذ عام 1948م[2].

خامسا: النظريات السكانية (النظريات الاجتماعية والطبيعية)

كانت مسائل السكان وما يتعلق بها من خصائص ومحدّدات من أقدم المسائل التي شغلت الكثير من الفلاسفة والعلماء على مر العصور وذلك نظرا للأهمية الاجتماعية التي تكتسيها هذه المسائل، وكان كل واحد من هؤلاء العلماء والفلاسفة يعمل على وضع تصوراته الخاصة لتحقيق أفضل حياة للعنصر البشري.

كما احتلت مسألة النمو الديموغرافي ووضع سياسة سكانية تضمن للناس مستوى لائقا في الحياة مكان الصدارة لدى الباحثين والمفكرين في ميدان علم السكان، غير أنّ هذه الدراسات كان يغلب عليها الطابع الذاتي للمفكر ولظروف عصره؛ حيث كانت مجرد اقتراحات لتحسين أحوال السكان، وبتطور المعارف الإنسانية وتطور المجتمعات كان لزاما على هذه الدراسات أن تساير ما أحرزته العلوم من تقدم واستخدام للمناهج العلمية الدقيقة.

وللإشارة فإنّ نواة بعض النظريات الحديثة عن السكان قد وجدت في كتابات الفلاسفة والمفكرين القدماء، فالفكر السكاني القديم يتميز بخصائص ومميزات أبعد ما تكون عن الخصائص والمميزات التي سايرت التفكير العلمي والمعاصر، لكن رغم هذا فقد كانت له أرضية صلبة في التمهيد لما نشهده اليوم من دراسات سكانية معاصرة، فقد كان هذا الفكر عبارة عن نقطة اهتمام بدراسة السكان منذ أقدم العصور إلى يومنا هذا بدعوى أنّ هؤلاء انطلقوا

---

[1] **علي عبد الرازق جلبي: مرجع سابق**، ص222.

[2] **عبد المنعم عبد الحي: مرجع سابق**، ص151.

كل حسب عصره وبوجهات نظر مختلفة لشرح التغيرات الحاصلة في أنماط الخصوبة وتعرضهم لكيفية تطور الأفكار الخاصة بالتنظيم العائلي بحيث لا يمكن الفصل بين هذا الموضوع وموضوع السكان. وقد تطرقنا لذلك بالتفصيل في الفصل السادس ،اما بالنسبة للنظريات السكانية الحديثة فهي كالاتي:

أولا: النظريات الاجتماعية:

وتفترض هذه النظريات وجود عوامل اجتماعية يتأثر بها الإنسان فتجعله يحد من نسله وذلك باتباع وسائل ضبط النسل دون أن تتغير تبعا لذلك طاقته البيولوجية وسنتعرض لكل من " كارل ماكس " و " أرسين ديمون " و " كارسوندرز" .

1/ كارل ماركس Karl Marx (1818م- 1883م):

ويرى بأنّ مشكلة العمال ليست في عدد السكان وإنّما في الأسلوب الرأسمالي نفسه؛ بمعنى أنّه في مرحلة الإنتاج الرأسمالي يتزايد رأس المال الثابت (الآلات) بسرعة تفوق تزايد رأس المال المتغير (العمال)، فهنا يكون وجودهم في الإنتاج زائد عن الحاجة فيتحولون إلى فائض سكاني. وبالتالي يحصل انخفاض في الطلب عن العمال والاستغناء عنهم؛ حيث يقول أنّ السكان ينتجون رؤوس الأموال التي تتراكم نتيجة جهودهم إنّما ينتجون في الوقت نفسه الوسائل التي تجعل وجودهم في الصناعة زائد عن الحاجة نسبيا .

وأنّ الانخفاض في الطلب على العمال هو سبب وجود القيمة المضافة التي يأخذها الرأسماليون، ولذا فلا يمكن إيجاد حل لهذه المشكلة إلاّ في إعطاء القيمة المضافة للعمال وبالتالي في إعادة توزيع الدخول ليس في تحديد النسل، ويرى أيضا أنّه لا يوجد سكان فائضون عن الحاجة ولا فقر أو بؤس إذا تحول النظام الرأسمالي إلى نظام اشتراكي؛ بمعنى الظروف الاقتصادية هي التي تخلق مشكلة السكان وبالتالي الطبقة العاملة يزداد شقائها وبؤسها، فالرأسمالي مدفوعا بالربح يحاول أن يخفض تكاليف الإنتاج؛ حيث تزيد ثروته غير أنّ انخفاض أجر العامل يؤدي إلى انخفاض قوته

الشرائية فلا يستطيع أن يبتاع من السوق ما تنتجه مصانع الرأسماليين فيحدث الكساد ممّا يؤدي بالرأسمالي إلى طرد عدد من العمال يتناسب مع كساد بضاعته في السوق حتى لا يصبح فائض العمال عبئا عليه فتنشأ البطالة وبالتالي يحدث ما يسمى بالفائض السكاني.

إلاّ أنّ " ماركس " تجاهل العوامل التي تؤثر في النمو الحقيقي للسكان وأغفل التفكير في إمكان وجود ضغط السكان على الموارد، ولا يمكن التسليم بأنّ النظام الاشتراكي هو وحده الذي يمكن أن يجنب المجتمعات تزايد السكان ومشكلاته؛ لأنّ نمو السكان له عوامل أخرى تتحكم فيه منها الحرية الشخصية فيما يتعلق بالزواج والإنجاب وهي عوامل لا يمكن إنكار أثرها في تجاوز الحدود والضغوط على موارد المجتمع.

2/ أرسين ديمون: *Arsin Dumon*

وتعرف نظريته بالنظرية الشعرية الاجتماعية؛ لأنّه شبّه الفرد في المجتمع بالزيت في شريط المصباح يميل إلى الصعود إلى مستويات أعلى من بيئته الاجتماعية، وفي عملية الارتقاء هذه تصبح أقل قدرة على الإنسان؛ لأنّه يبتعد على بيئته الطبيعية، بحيث لا يكون له وقت لتكوين الأسرة، وإذا كون أسرة فإنّه يفكر في تنظيمها حتى يستطيع أن يحقق طموحاته، ويرى بأنّ المدن لها تأثير على الذين يعيشون قريبا منها أمّا الذين يعيشون بعيدين عنها والذين يقومون بأعمال تحط من طموحهم الشخصي فمن المحتمل أن ترتفع نسبة المواليد عندهم.

لكن بالرغم من أنّ نظرية " ديمون " لا تعط تفسيرا كاملا لانخفاض نسبة المواليد، فإنّها لا تخلو من القيمة من وجهة النظر الاجتماعية التي لفتت الأنظار إلى أهمية الظروف الاجتماعية لكونها تتحكم في عملية الإنجاب بالتزايد أو الانخفاض[1].

3/ ألكسندر موريس و كارسوندرز : *Alexandre Maurice Karsonderz*

يرى " كارسوندرز " أنّ الإنسان يحاول دائما أن يصل بحجمه إلى العدد الأنسب وهو أقصى عدد

---

[1] **حسن الساعاتي وعبد الحميد لطفي**:مرجع سابق، ص، ص 77/76.

من السكان يمكن أن يعيش في مجتمع ما في مستوى لائق من المعيشة وذلك بعد استغلال البيئة من جميع نواحيها طبيعيا وبشريا[1]، بمعنى أنّ نمو السكان يخضع لسيطرة الإنسان على بيئته وأنّ عدده يتغير من وقت لآخر حسب تغير تفاعل الإنسان مع بيئته فكلّما ازداد التفاعل ازداد العدد، ويرى بأنّه يوجد مقياس تقاس به زيادة السكان وهذا المقياس هو متوسط الدخل الفردي فإذا زاد هذا الدخل فإنّ ذلك يدل على أنّ البلد في حاجة إلى مزيد من السكان، وللوصول إلى حجم أمثل لابد من وصول الدخل إلى رقم معين يأخذ من بعد في الهبوط تدريجيا فإنّ عدد السكان يكون عند حد متزايد.

إنّ " كارسوندرز" يؤكد على الحجم الأمثل للسكان لكن من الصعوبة بمكان تحديد طاقة أي إقليم بشري وخاصة في المناطق الصناعية الأكثر تركيبا والأكثر تعقيدا، زيادة على تغير المجتمعات وتغير مواردها، إضافة إلى أنّ هذه النظرية تتطلب حالة من السكون في جميع عناصر الإنتاج وفي الزيادة السكانية حتى يمكن حساب الحد الأمثل.

ثانيا: النظريات الطبيعية:

و اعتقادها مؤداه أنّ الذي يتحكم في نمو السكان وهو طبيعة الإنسان نفسه وطبيعة العالم الذي يعيش فيه، وأنّه إذا كان للإنسان سيطرة على هذا النمو فهي سيطرة محدودة وأصحاب هذه النظريات هم على التوالي: " مايكل سادلر "و " توماس دوبلدي "و " هربت سبنسر " و " كورادوجيني ".

1/ مايكل سادلر (1780م- 1835م): *M. Sadler*

ويذهب إلى أنّ التكاثر السكاني عملية بيولوجية تتحكم في نفسها بنفسها، بمعنى أنّه إذا وصل سكان قطر من الأقطار إلى درجة من الكثرة تدخلت العوامل البيولوجية لحمايتهم من التضخم الزائد وذلك عن طريق تناقص قدرة الإنسان الفيزيولوجية على الإنسال.

---

[1] **محمد مصطفى أحمد: الخدمة الاجتماعية في مجال السكان والأسرة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1955م، ص45.

2/ توماس دوبلدي: *Thomas Dobldy*

ويرى بأنّه في حالة تعرض النوع البشري للخطر فالطبيعة هي التي تبذل جهودا لحمايته وبقائه وذلك بزيادة القدرة على الإنجاب، وفي رأيه أنّ تزايد السكان يحدث عند الفقراء بينما الأغنياء فعددهم في نقصان مستمر.

لكن ما يؤخذ على كل من " سادلر " و " دوبلدي " أنّهما لم يميّزا بين القدرة على الإنسال وبين النمو الفعلي للسكان، ولا يمكن تطبيق أفكارهما على كل المجتمعات نظرا لاختلاف أوضاع وظروف كل مجتمع.

3/ هربت سبنسر (1820م- 1903م): *Herbert Spencer*

ويعتقد أنّ هناك قانون طبيعي يبعد الإنسان من أية مسؤولية عن التحكم في زيادة عدد أفراده، ولقد حققت الطبيعة هذه الغاية عن طريق إضعاف اهتمام الإنسان بالتناسل في حين تؤدي به إلى تخصيص المزيد من الوقت والجهد في التنمية الشخصية والعلمية والاقتصادية، وهو يعتقد أنّ هناك ما أسماه بالتنافر بين الذاتية والتوالد[1]، فكلّما زاد جهد الفرد الذي يبذله لضمان تقدمه الشخصي وإثبات ذاتيته ضعفت في نفس الوقت قدرته على التكاثر والتوالد؛ لذلك فإنّ " سبنسر " يرى بأنّه توجد علاقة بين الإجهاد الذهني والخصوبة، فالإجهاد الذهني يضعف القدرة على التكاثر ويؤدي أيضا إلى العقم، فالمرأة العاملة والمتعلمة تنخفض عندها نسبة الخصوبة بسبب الإجهاد الذهني الذي يؤثر على تركيبها العضوي و الفيزيولوجي ولا تستطيع أيضا إرضاع طفلها.

ويرى أيضا أن الغذاء الجيد يزيد القدرة على التناسل لأنّ توفير المؤونة الغذائية تسهل حياة الفرد وبالتالي تزيد من عدد السكان.

لكن بالرغم من أنّ " سبنسر " أصاب في تسليمه بالعلاقة العكسية بين الخصوبة والقدرة للمحافظة على البقاء وبأثر الإجهاد الذهني على الخصوبة، وأخيرا أثر الغذاء على الإنسال، لكنه أغفل

---

[1] **عبدالمنعم عبد الحي: مرجع سابق**، ، ص75.

بأنّه يمكن أن لا ترجع الخصوبة المتناقصة إلى تغيرات فيزيولوجية في بناء الإنسان بقدر ما ترجع إلى الرغبة في تحديد حجم الأسرة باستعمال الوسائل المانعة للحمل التي وفرها العلم الحديث[1].

4 / كورادوجيني (1884م): *Kaurado Genie*

فقد سلّم بأنّ المجتمع يمر بثلاث مراحل هي: النشأة والتكوين ثم التقدم والازدهار ثم الاضمحلال والفناء [2].

أ/ مرحلة النشأة والتكوين:

فتتميّز المجتمعات في هذه المرحلة بمعدل خصوبة مرتفع، ويصاحب ذلك النمو السكاني عدم وجود اختلافات اجتماعية واضحة، لكن نتيجة لما يترتب على الخصوبة المرتفعة في زيادة حجم السكان ممّا أثر على بناء المجتمع حيث ظهر تباين في الأوضاع الاجتماعية واختلافا في الطبقات.

ب/ مرحلة التقدم والازدهار:

ففي هذه المرحلة تتناقص الخصوبة، نتيجة لأنّ المواليد في المجتمع يجيئون عن نسبة صغيرة من سكان الجيل السابق على هذه المرحلة؛ حيث أنّ النسبة الأخرى من السكان دخلت في عداد الوفيات زيادة إلى إنجاب الطبقات العليا اتجه نحو الانخفاض، وبعدها تظهر عوامل الهجرة والحروب وبهذا يقل عدد سكان المجتمع.

ج/ مرحلة الفناء والاضمحلال:

ففيها يقل عدد السكان وتتناقص المناطق الريفية نتيجة لنمو التصنيع والتوسع في هجرة الأيدي العاملة من الريف إلى المدن زيادة على الانخفاض الشديد في معدل الخصوبة.

---

[1] **علي عبدالرازق جلبي**: مرجع سابق، ص89.

[2] المرجع نفسه، ص،ص 91/90.

ومن أوجه النقد التي وجهها " بتريم سوروكين " [1] إلى نظرية " كواردوجيني " هي أنّ النظرية لا تصلح لكل المجتمعات وفي كل الأزمنة:

1/ فهي كغيرها من النظريات التي بنيت على أساس من تاريخ الرومان واليونان ولم تأخذ كل الشعوب في تطوّرها الاتجاه الذي قالت بها النظرية، فمثلا لا يمكن تطبيق نظرية " جيني " على الصين والهند لأنّهما عاشتا عدة آلاف من السنين ومازالتا اليوم تتقدمان عما كانتا عليه من قبل، بمعنى أنّ نظرية " جيني " غير صحيحة من ناحية؛ لأنّ تطور المجتمعات يؤدي بالضرورة إلى نقص معدل الخصوبة ومن ناحية أخرى ظاهرة الخصوبة المنخفضة بين الطبقات العليا أمر لا ينطبق على كل المجتمعات ومن هنا لا يمكن تطبيق نظرية " جيني " على كل المجتمعات.

2/ إنّ المجتمع في مرحلة تكوينه لا يخضع بالضرورة إلى درجة خصوبة مرتفعة وزيادة سكانية عالية قد يكون ذلك في مجتمع وقد لا يكون في مجتمع آخر، وإذا لم يحدث تنعدم مرحلة التوسع و الاستعمار والهجرة بكل نتائجها التي ذكرها " جيني "، ويسير تاريخ المجتمع على هذا الأساس في اتجاه يختلف كلية عن الذي افترضه " جيني "، ويقول " سوروكين " أنّه إذا سلّمنا بالمرحلة الأولى لتكوين المجتمع تتميز بارتفاع الخصوبة والزيادة السكانية، فهل يكون الاستعمار والتوسع والهجرة بسبب هذه الزيادة؟ فقد يكون الأمر كذلك في بعض المجتمعات وقد يختلف في مجتمعات أخرى وذلك عندما تتدخل عوامل أخرى كالمجاعات وارتفاع نسبة الوفيات ونقص نسبة المواليد والإجهاض كلّها عوامل تنقص العدد الزائد، وهذا معناه أنّ المجتمع سيتخذ في تطوره اتجاها آخر غير ذلك الذي حدّده " جيني ".

---

[1] **حسن الساعاتي و عبد الحميد لطفي**: مرجع سابق، ص70.

3/ من غير الممكن أن تكون أخصب وأنشط و أقوى عناصر المجتمع تلك التي تهجر وطنها،لكن من الأجدر أن تجد هذه العناصر قوتها وحيويتها في وطنها بعكس العناصر التي تتميّز بالكسل والخمول.

4/ ويضيف " سوروكين " أنّه إذا حاولنا تطبيق نظرية " جيني " على كثير من المجتمعات التي أصابها الاضمحلال مثل بولندة و قرطاجة فلا نجدها قد اضمحلت نتيجة للعوامل السكانية بل نتيجة لأسباب حربية بحتة، كما توجد شعوب أخرى مثل بابل و آشور وتركيا قد أصابها الاضمحلال وكان نتيجة ذلك أسباب أخرى تبعد عن كونها عوامل سكانية،كما أنّها لم تأخذ في تطورها خط السير الذي وضعه" جيني " لنشأة المجتمعات ونموها واضمحلالها.

خاتمة الفصل

لقد تعدّدت التعاريف حول الديموغرافيا؛ حيث أنّ كل تعريف تناولها بطريقة مختلفة، إلاّ أنّ المنطلق منه في هذه الدراسة هو لـــ " دونيس رونج " باعتباره يتناول الموضوع من جميع جوانبه وقد لوحظ بأنّ هذه الجوانب التي تعرض لها هذا التعريف تعتبر اللبنة الأساسية في بناء الدراسات السكانية وذلك من حيث توزيعهم وصفاتهم وحجم نموهم وكذلك تركيبهم النوعي و العمري، إضافة إلى العوامل التي تؤدي إلى التغير الذي يطرأ على عددهم مثل الولادات والوفيات والهجرة، ولا تخلو الدراسات السكانية من النظريات والآراء ابتداء من الفكر السكاني القديم إلى نظريات العصر الحديث؛ حيث أنّها اختلفت وتنوعت كل حسب عصره وظروف مجتمعه، فهناك من اعتمد على الجانب الاجتماعي والاقتصادي لتحليله لهذه الظاهرة وذلك بربط السكان بالاقتصاد، بمعنى أنّ حياة البشر مرتبطة بما هو متوفر من غذاء، إلاّ أنّ هذا الرأي أهمل جهود الاكتشافات العلمية في بناء التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وهناك من يؤيد هذا الرأي وذلك في تردي الأوضاع الاقتصادية بسبب زيادة السكان إلاّ أنّ هذا التحليل يمكن أن يكون صحيحا في فترة زمنية معينة في ذلك الوقت؛ لأنّ التطورات التي حدثت وتحدث اليوم على المستوى العالمي تؤكد على أنّ هذا التحليل لا يمكن الاعتماد عليه في بناء التغيرات التي يعيشها العالم اليوم،

وغير ذلك من يرى بأنّ هناك عوامل اجتماعية وطبيعية تجعل الفرد يحد من نسله، إلاّ أنّ هذه العوامل لا يمكن تطبيقها على كل المجتمعات لأنّ هناك عوامل أخرى تتمثل في الحرية الشخصية للفرد وذلك بما يتعلق بالزواج والإنجاب وكذلك حسب ظروف المجتمع الذي يعيش فيه.

وممّا لا شك فيه أنّ الدول النامية هي المتضررة بمشكل النمو الديموغرافي نتيجة لظروفها الاقتصادية والاجتماعية والاستعمارية، ممّا دفع بهذه الدول إلى تطبيق سياسة ديموغرافية تتمثل في التنظيم العائلي.

الفصل الثالث

التنمية الاجتماعية والاقتصادية

تمهيد.

أولا: التنمية الاقتصادية.

ثانيا: التنمية الاجتماعية.

ثالثا: نظريات التنمية.

أولا: البديل الرأسمالي.

1/ نظرية التحديث.

ثانيا: البديل الماركسي.

1/ العلاقة بين البناء الاقتصادي الأساسي والبناء العلوي.

2/ الماركسية المحدثة.

رابعا: الوضعية الاقتصادية في الجزائر قبل التخطيط.

1- مرحلة التخطيط.

2- الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.

1/ سياسات إعادة الهيكلة في الجزائر .

2/ برنامج التصحيح الهيكلي: أفريل 1995م- 1998م.

3/ آثار برنامج التصحيح الهيكلي على التدهور الاجتماعي.

4/ ملخص عن تقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي

خاتمة الفصل.

تمهيد:

لم يكن الاهتمام من قبل القادة السياسيين في العالم، و لا حتى المنظرين الاقتصاديين بموضوع التنمية في الفترة ما قبل القرن التاسع عشر والقرن العشرين، وحتى وإن كان هذا الاهتمام أو الحديث عنها فهو عبارة عن أبحاث وكتابات اقتصادية مختلفة تهتم بالشؤون الاقتصادية عموما، ممّا أدى بظهور نظريات في هذا الشأن، تدرس المعالم الأساسية لاقتصاديات العالم أجمع وما يعانيه من أزمات اقتصادية، وعدم الاهتمام هذا بموضوع التنمية يرجع لأسباب متعددة ومختلفة.

إلاّ أنّه بعد الحرب العالمية الثانية عرف العالم انقساما في كياناته ودوله نتيجة للاستعمار، وبالتالي بدأت تظهر فروقات بين البنيان الاقتصادي لدول العالم أجمع، ممّا أدى بانقسامه إلى قسمين رئيسيين تمثلا في ظهور الدول المتقدمة صناعيا، أي الدول ذات الاقتصاد المتطور والمتميز عن الجزء الآخر من العالم، والذي يتمثل في الدول النامية أو دول العالم الثالث أو الدول المتخلفة، والتي تمتاز باقتصاد متخلف من جهة، وتمثل هذه الدول ثلاثة أرباع العالم من جهة ثانية، لهذا السبب وجدت الدول النامية نفسها في بؤرة التخلف، ومن ذلك بدأ الحديث والاهتمام لإيجاد مخرج من هذا المأزق المرعب.

و لم يكن أمام الجزء الأكبر من المعمورة سوى التفكير باتخاذ إجراءات فعلية تمثلت في إتباع سياسة تنموية معينة من شأنها النهوض باقتصادياتها ورفع مستوى معيشة سكانها.

ونتيجة للتغيرات العميقة التي أصيب بها المجتمع العالمي عقب الحرب العالمية الثانية بدأت فكرة التخطيط القومي، والتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، والتنمية الحضرية و تنمية المجتمع الريفي إلخ....؛ حيث بدأت هذه القضايا تطرح على الفكر الاجتماعي بوجه عام والسوسيولوجي بوجه خاص، ممّا دفع الكثير من الهيئات العلمية وحكومات الدول وعلماء الاجتماع والخدمة الاجتماعية وعلم الاقتصاد و الأنثربولوجيا إلى محاولة تطوير بعض الأطر التصورية أو التعريفات المحدّدة.

وللإشارة فإنّ فكرة التنمية قد ارتبطت في بداياتها الأولى بالفكرة الاقتصادية، حيث كان للاقتصاديين دور الريادة في هذا المجال وأنّ مختلف الإسهامات قد قدمت في الجانب الاقتصادي، أمّا بالنسبة لعلم الاجتماع فقد كانت معاناته قاسية في هذه الفترة بالنسبة لفكرة التنمية على أساس أنّ الفكر الماركسي قبل هذا التاريخ كان محصورا داخل أسوار الاتحاد السوفياتي، وكانت نظريته في التنمية تهاجم من قبل الفكر السوسيولوجي والاقتصادي الليبيرالي، ولحد هذا التاريخ كان هناك رضا نسبي بمنجزات علم الاجتماع، على أساس أنّه الطريق العلمي لفهم المجتمع، هذا إلى جانب ما حدث من تفكك لمجتمعات الغرب و ما عانته من أزمات اقتصادية وتفكك في البناء الاجتماعي.

وعقب تزايد حركات الاستقلال السياسي بين الدول المستعمرة طرحت الكثير من التساؤلات حول قيمة علم الاجتماع، وما يمكن أن يقدمه من إسهام في مجال إعادة تنظيم المجتمع الأوروبي ومواجهة مشكلات تفككه من جهة، كما ظهر الاهتمام بالعالم النامي وما يمكن أن يقدمه علم الاجتماع من إسهام في تشخيص عوامل المجتمعات القومية والمحلية في العالم الثالث، وما يمكنه أن يقدمه من إسهام في مواجهة هذه العوامل.

وكان أول من طرح تساؤلات على المستوى الأروبي " كارل مانهايم " " *K. Mannhiem* " حيث أنّه كان يرى بأنّ علم الاجتماع في رأيه لم يستطع أن يقدم حقائق اجتماعية تصلح للاعتماد عليها عند التخطيط لبناء المجتمع وسط ظروف متغيرة، ففي رأيه أنّ علم الاجتماع الجديد يمكن أن يقدم العون للمخططين، كما « أنّه أشار لمبدأ التخطيط الشامل لتحقيق الحرية في إطار عملية من الضبط الديموقراطي ليس بهدف الوصول إلى مجتمع لا طبقي، ولكن للقضاء على التفاوت الاقتصادي الكبير بين الطبقات لاستحداث معايير ثقافية جديدة مع الاحتفاظ بما هو تقليدي صالح ولتحقيق الرعاية الاجتماعية والتوازن الاجتماعي وتنمية الشخصية »[1].

كما يرى أيضا أنّ مرحلة الفكر المخطط هي أعلى مراحل التطور التاريخي قاطبة ذلك؛ لأنّ التخطيط عملية ضرورية لضبط وتنظيم التغيير الاجتماعي، وتوجيهه في المسارات المرغوبة.

---

[1] **نبيل السمالوطي: علم اجتماع التنمية (دراسات في اجتماعيات العالم الثالث)**، دار النهضة العربية، بيروت، 1981م، ص103.

وباعتبار التنمية بأنّها عملية تغيير شاملة تعمل على تحقيق الرفاهية للإنسان في جميع جوانب حياته الاجتماعية، وعلى اعتبار أنّ إرادته تدخل في إحداث التغير من أجل الوصول إلى الأفضل، فيمكن القول بأنّ التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية مفهومان يكملان بعضهما البعض ولا يمكن الفصل بينها.

و سنتطرق في هذا الفصل إلى كل من التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والمداخل النظرية التي ساهمت في إثرائها.

أولا- التنمية الاقتصادية

إنّ هيكل وبنيان اقتصاديات الدول النامية متباين في مجمله، فلكل دولة سياستها الخاصة و استراتيجية، معينة بغية تحقيق التنمية الملائمة لها، وبالتالي نعمل على التوصل لتحديد مفهوم التنمية الذي يتلائم وواقع الدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.

إنّ الاهتمام البالغ لعملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية والبحث عن إيجاد مفهوم علمي لها ناتج عن العلاقة العضوية بين التطورات التي تعيشها هذه الدول على كافة المستويات و الأصعدة من جهة، ومن جهة ثانية العلاقة بين نمط التنمية المتبع في السياسة الاقتصادية والاجتماعية وأسس استخدام الموارد الاقتصادية المادية والبشرية المتاحة، زيادة عن محتوى و اتجاهات تطور العلاقات الاقتصادية الدولية للدول النامية، وكذلك تطور هذه العلاقات وانعكاساتها على اقتصادياتها.

كما هو معروف أنّ الاهتمام بقضايا التنمية الاقتصادية بدأ بصفة أساسية بعد الحرب العالمية الثانية، وزاد هذا الاهتمام في الستينات من قبل اقتصاديي المنظومتين الاشتراكية والرأسمالية، وكذلك اقتصاديي دول العالم الثالث والذين يهمهم الأمر بالدرجة الأولى، مع التأكيد هنا أنّ هذا الاهتمام يعود أصلا لما للدول النامية من تأثير على التوازن الدولي في الصراع الرئيسي القائم بين النظامين الإشتراكي والرأسمالي.

وانطلاقا من هذا نصل إلى تحديد بعض التعاريف للتنمية الاقتصادية.

فيعرفها " جيرالد مايير " " *Gerrald Maier* " خبير الأمم المتحدة بأنّها:« هي عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي(*).خلال فترة من الزمن »[1].

بمعنى أنّها العملية التي تتم في نطاق عرض العناصر الإنتاجية بغية تحقيق زيادة في الدخل القومي كحجم وكمعدل خلال فترة طويلة من الزمن، إلاّ أنّ ما يمكن قوله حول هذا التعريف أنّه يمتاز بالشمولية وعدم التخصص، فهو ينطبق على الدول المتقدمة صناعيا، والتي تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي على درجة كبيرة من التقدم، كما ينطبق على الدول النامية، التي تسعى لتحقيق تنمية على درجة معينة من التقدم علّها تلحق بالدول المتقدمة صناعيا.

ويعرفها أيضا " جيرالد مايير " " *Gerrald Maier* " بأنّها:« عبارة عن زيادة الناتج القومي نتيجة لتوزيع الموارد المعطلة بشكل أكثر كفاءة ممّا كانت عليه من قبل »[2].

وينطبق هذا التعريف على واقع الدول النامية الاقتصادي والاجتماعي.

أمّا الاقتصادي " س. واجل " "*S. Wagel* "، فيرى أنّ:« التنمية الاقتصادية هي تلك العملية التي تتضمن الموازنة بين أحوال العيش الفعلية والأحوال المرغوب فيها أو التي يمكن تحقيقها وهي موازنة قد تكون ذات طابع قومي

بين فترات زمنية، أو قد تكون ذات طابع دولي في نفس الفترة الزمنية »[3].

ونستنتج من هذا التعريف بأنّ التنمية الاقتصادية هي عملية نقل الاقتصاد القومي من حالة التخلف إلى حالة التقدم، أو أنّها عملية انتقال من الوضع الاجتماعي المتخلف إلى وضع اجتماعي متقدم؛ لأنّ عملية التقدم في حد ذاتها تتطلب أساسا التغير الجذري في أساليب الإنتاج المستخدمة، والتي تتمثل في وسائل الإنتاج وعلاقات الإنتاج السائدة في كل دولة من دول العالم الثالث، وبالتالي فعملية التنمية هي التي تستهدف الزيادة والتطور المستمر في قوى الإنتاج

(*) يقصد بالدخل القومي الحقيقي هنا كمية السلع والخدمات الموضوعة تحت تصرف السكان.

(1) **المعهد العربي للثقافة وبحوث العمل: " دروس في التخطيط الاقتصادي والتنمية "**، الجزائر، 1979م، ص8.

(2): المرجع نفسه، ص10.

(3) **المعهد العربي للثقافة وبحوث العمل**: نفس المرجع، ص12.

الاجتماعية المادية منها والبشرية، ويشترط في ذلك بأنّ تكون عملية التغير هذه في أساليب الإنتاج المستخدمة من الناحية الكمية والكيفية معا، ولا يمكن تحقيق ذلك إلاّ إذا كان اقتصاد الدول النامية مبني على أسس وقواعد متينة، وهذا ما تعاني منه معظم دول العالم الثالث، وذلك نظرا لتأثير الاستعمار الذي شوه اقتصادها.

ولهذا فعملية التنمية في هذه الحالة يجب أن تهدف إلى تغيير هيكل هذا الاقتصاد المشوه، وإجراء تغيير في التركيبة الطبقية للمجتمع، والهدف من ذلك هو محاولة القضاء على التناقضات التي خلّفها الاستعمار داخل فئات مجتمعات هذه الدول عامة، و داخل فئات المجتمع الواحد، إلاّ أنّ هذا وحده لا يكف لإحداث تنمية معينة في الدول النامية ما لم يتم إجراء تغيير آخر لا يقل أهمية، والمتمثل في مستوى العلاقات مع العالم الخارجي للدول النامية، وكذا إحداث تغيير لها في التقسيم الدولي الرأسمالي للعمل حتى تستفيد من العلاقات الاقتصادية الدولية، وهذا ليس معناه أنّ التنمية هي عملية اختيار بين النظامين الرأسمالي أو الاشتراكي، ولا هي مزيج من قوانين النظامين وذلك يرجع أصلا لعدم تجانس قوانين النظامين.

وبالمقابل هناك من الاقتصاديين من يؤكد بأنّ:« عملية التنمية الاقتصادية هي تلك العملية التي يزداد فيها الدخل القومي، ودخل الفرد في المتوسط بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم »[1].

أمّا " علي أحمد عتيقة " فيرى بأنّ:« التنمية الاقتصادية عملية إنسانية، تتكون من تفاعل عناصر الإنتاج المتعارف عليها (الأرض، العمل، رأس المال والإدارة) بناء على قرارات استثمارية تهدف إلى زيادة حقيقية في إنتاج الاقتصاد الوطني من مختلف السلع والخدمات اللازمة للاستهلاك المحلي والتصدير والتوفير الفردي والقومي، كما أنّها تشمل أيضا عوامل رئيسية غير اقتصادية مثل القيم الاجتماعية والعقيدة الدينية والنظم والمؤسسات السياسية القائمة، ومدى قابليتها لتسهيل أو إعاقة التنمية العملية في كل مجتمع على حدة، وخلال فترات زمنية محدّدة، كما تتصل العملية بعوامل اقتصادية وسياسية دولية تؤثر في تحركاتها واتجاهاتها على الصعيد القطري والإقليمي» [2].

---

[1] **محمد مدحت العقاد: مقدمة في علم الاقتصاد**، دار النهضة العربية، بيروت، 1983م، ص455.

[2] **منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول: دراسات مختارة في الصناعة النفطية**، الكويت، 1979م، ص- ص 427، 428.

فالتنمية الاقتصادية إذن هي تلك العملية التي تتحقق فيها مستويات أعلى من التوظيف سواء في المدينة أو في القرى والأرياف، وذلك لمواجهة الزيادة المتوقعة في السكان، ولا نعن هذا بالتوظيف أن يكون منتجا من الناحية الاقتصادية فحسب بل أن يكون أيضا مرضيا للفرد حتى يزرع فيه روح الإبداع والخلق والاستخدام الأكثر لوقت الفراغ.

كما أنّ التنمية الاقتصادية لها أبعاد واعتبارات تخرج عن كونها عبارة عن الاستثمار الاقتصادي الأمثل للدخل القومي من خلال برامج ومشاريع تسعى لتحقيق الرفاهية للمجتمع، إلى كونها عبارة عن استخدام الموارد الاقتصادية والطاقات البشرية المدربة والعمل على تنميتها لرفاهية كل قطاعات المجتمع مع الحفاظ على قيم المجتمع التاريخية والأخلاقية والسياسية» [1].

فالتنمية هي مطلب المجتمع كلّه وعليها يقع عبء تحقيق هذا المطلب، ويكون ذلك بالاعتماد على النفس بالدرجة الأولى، وذلك باستغلال كل الطاقات النشطة في المجتمع من أجل تحقيق استقلال اقتصادي فعلي بعد أن حققت استقلالها السياسي، وهذا هو السبيل الوحيد والنهج الأوحد الذي على الدول النامية إتباعه علّها تجد سبيلها لتحقيق ما تصبوا إليه.

وهناك تعريفات أكثر شمولية، فمنها من يؤكد بأنّ التنمية الاقتصادية ليست عملية اقتصادية بحتة بل تشمل دراسة السلوك الاجتماعي والقيم السائدة والأوضاع السياسية الداخلية منها والخارجية، كما تشمل أيضا تنمية الفرد لأنّه يعتبر العصب الحقيقي للتنمية الاقتصادية [2].

من هذا التعريف الأخير نستنتج أنّ التقدم المادي وحده لا يكف لإحداث التنمية، بل لابدّ من التركيز على الجانب الاجتماعي وتحسين مستوى الأفراد، وهذا ما سيتبيّن لنا في طرحنا لفكرة التنمية الاجتماعية.

---

[1] **محمود محمد سفر**: **التنمية قضية**، دار الكتاب العربي السعودي، ط1، جدة، 1980م، ص15.

[2] **مجلة الطليعة**: **العدد** 06، الأهرام، القاهرة، جوان 1977م، ص57.

ثانيا- التنمية الاجتماعية

يختلف العديد من المفكرين الاجتماعيين في تحديد مفهوم التنمية الاجتماعية فيرى بعضهم بأنّها عملية توافق اجتماعي، بين الإشباع البيولوجي والنفسي والاجتماعي، كما أنّها تعني في العلوم السياسية والاقتصادية بأنّها هو الوصول بالإنسان إلى حد أدنى لمستوى المعيشة لا ينبغ أن يتزل عنه باعتباره حقا لكل مواطن تلتزم به الدولة وتعزّزه الجهود الأهلية لتحقيق كفاءة استخدام الإمكانيات المتاحة.

وتعني التنمية الاجتماعية لدى المصلحين الاجتماعيين توفير التعليم والصحة والمسكن الملائم، والعمل المناسب لقدرات الإنسان والدخل الذي يوفر له احتياجاته، وكذلك الأمن والتأمين الاجتماعي والترويج المجدي، وتكافؤ الفرص والانتفاع بالخدمات الاجتماعية [1].

أمّا " علي الكاشف " فيرى بأنّ مفهوم التنمية الاجتماعية من المفاهيم الفضفاضة ولذلك كثرت تعريفاتها واختلطت في بعض الأحيان مع مفاهيم سوسيولوجية أخرى، ففي رأيه أنّ مفهوم التنمية الاجتماعية يرتبط بعدّة مفاهيم أخرى مثل التطور الاجتماعي والتغير الاجتماعي، والتنظيم الاجتماعي، والتقدم الاجتماعي، ولهذا ذهب "ساندرز " " *Sanders* " إلى تشبيه مفهوم التنمية الاجتماعية بمظلة كبيرة تحت ظلها جميع الأفراد [2].

أمّا العالم " فيليب روب " " *F. Roupp* " فيميّز بين التنمية الاجتماعية والتغير الاجتماعي، ويعتبرها تكيّفا يهدف لتغيير الظروف أو التكيّف الهادف مع الظروف، فالتنمية من وجهة نظره تعتبر تغيرا من مواقف غير مرغوب فيها إلى مواقف أخرى مرغوب فيها، كما تعني استخدام الإرادة البشرية لإعطاء التغيّر اتجاها منطقيا من أجل تحقيق الأهداف المطلوبة، وهي بذلك تعتبر مرتبطة بالأهداف الإنسانية في انصهارها مع القيم الاجتماعية، إلاّ أنّه ينظر إلى القيم الاجتماعية من ثلاث زوايا:

- نمو قدرة الإنسان على التحكم، وضبط الأحوال والظروف المعيشية في بيئته الطبيعية والاجتماعية.

---

[1] **احمد مصطفى خاطر: التنمية الاجتماعية (الأطر النظرية ونموذج المشاركة)**، القاهرة، 1995م، ص4.

[2] **علي الكاشف: التنمية الاجتماعية (المفاهيم والقضايا)**، عالم الكتب، القاهرة، 1985م، ص31.

- نمو اتجاهات الإنسان نحو التعاون الاجتماعي الداخلي والخارجي.

- نمو العلاقات التعاونية الحرة [1].

فالتنمية بما تتطلبه من عناصر تحمل معنى التماسك بين أفراد يعيشون معا في علاقات مستمرة خلال فترة زمنية محدّدة، يتقاسمون ظروفا معيشية واحدة، ويناضلون من أجل إعطاء معنى مضمون، واتجاه لبعض جوانب التغير الاجتماعي لتحقيق رفاهيتهم ويدركونها.

أمّا " أحمد مصطفى خاطر " فيرى بأنّ التنمية الاجتماعية هي عملية دينامية مقصودة تتم من خلال التدخل الإرادي بغرض التحكم والتوجيه للتغيير الاجتماعي المقصود عن طريق استثمار الموارد البشرية ودعم العلاقات بين أفراد وجماعات المجتمع بدرجة تسمح لهم بالاستخدام الأفضل للموارد المتاحة وذلك من خلال فرض المشاركة الفعالة لتحقيق الأهداف المجتمعية [2]، بمعنى أنّ التغيرات الوظيفية والهيكلية في المجتمع تحدث نتيجة التغير الإرادي لتوجيه التفاعل بين الطاقات البشرية في المجتمع وعوامل البيئة، بهدف زيادة قدرة المجتمع على النمو وإشباع احتياجات أفراده وجماعته بطريقة أفضل، كما تعني بالتنمية العملية الإرادية في توجيه التغير والتدخل بطريقة مناسبة لتحديد الأهداف، وتعبئة الموارد واختيار أفضل البدائل للوصول إلى هذه الأهداف، على اعتبار أنّ العنصر البشري هو محور الاهتمام الذي توجه إليه عمليات التنمية، وعن طريقه أيضا تتم وتتحقق أهداف التغيرات الاجتماعية الشاملة في المجتمع.

أمّا المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لهيئة الأمم المتحدة فيعرف التنمية الاجتماعية والاقتصادية على أنّها تضافر للجهود الحكومية والأهلية للعمل على تحسين وتطوير السمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، بالإضافة إلى ذلك فإنّ هذه المجتمعات يجب أن تكون بينها نوع من التكامل داخل إطار العمل القومي ككل، وأن تشارك بفاعلية وبكفاءة في تحقيق التنمية الاقتصادية، معنى ذلك أنّ التنمية لها جانبين، الجانب الأول يتمثل في الجهود الذاتية التي تستهدف المشاركة في تحسين ظروف الحياة في المجتمع، أمّا الجانب الثاني فيتمثل

---

[1] علي الكاشف : مرجع سابق ، ص31.

[2] **احمد مصطفى خاطر**: مرجع سابق، ص11.

في الجهود الحكومية التي تسعى إلى توفير كافة الخدمات التي تحقق التشجيع للجهود الذاتية، وتدعم روح التعاون بين جماعات المجتمع ممّا يجعل هذه الخدمات في النهاية أكثر فاعلية.

أمّا التعريف الشهير للأمم المتحدة، والذي استقر في الأذهان لفترة طويلة، وهذا التعريف يذهب إلى أنّ التنمية عبارة عن مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم من أجل توحيد جهود الأهالي، والسلطات العامة بهدف تحسين المستوى الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي في المجتمعات القومية، والمحلية، والعمل على خروج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك بشكل إيجابي في الحياة القومية وتسهم في التقدم العام للبلاد [1].

أمّا " محمود الكردي " فيرى في كتابه التخطيط للتنمية الاجتماعية بأنّ التنمية هدف عام وشامل لعملية ديناميكية تحدث في المجتمع وتتجلى مظاهرها في تلك السلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب مكونات المجتمع، وتعتمد هذه العملية على التحكم في حجم ونوعية الموارد المادية والبشرية المتاحة، للوصول بها إلى أقصى استغلال ممكن، وفي أقصر وقت مستطاع، وذلك بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة للغالبية العظمى من أفراد المجتمع[2].

أمّا " لوري نلسن وزملائه " فيذهب هؤلاء الباحثون في دراستهم عن " بناء وتغير المجتمع " إلى أنّ التنمية الاجتماعية هي العملية الهادفة إلى تنمية الوعي والاعتماد المتبادل بين المواطنين، وتنمية قدراتهم على تحمل مسؤولية ومواجهة مشكلاتهم، و هي بهذا المعنى عملية تفاعلية وتعاونية تتضمن استخدام مناهج دينامية لاستحداث تيار دائم يصل بين الفكر و العمل لدى أهالي المجتمع المحلي[3].

وفي رأيهم أنّه من خلال هذه الإجراءات يصبح المجتمع مجتمعا مخططا، بأن تنبثق الخطة عن أهالي المجتمع المحلي أنفسهم، وهذه من أهم ملامح العملية الديموقراطية في نظرهم.

---

[1] **عبد الهادي محمد والي**: **التنمية الاجتماعية (مدخل لدراسة المفهومات الأساسية)**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988م، ص50.

[2] **محمد الكردي**: **التخطيط للتنمية الاجتماعية، دراسة في تجربة التخطيط الإقليمي لأسوان**، دار المعارف، القاهرة، 1977م، ص72.

[3] **نبيل السمالوطي**: مرجع سابق، ص125.

و يعرف هؤلاء الباحثين التنمية بأنّها عملية تعليمية حيث يزود الناس بالقدرة على إدراك مشكلاتهم وتشخيص أسبابها من أجل مواجهتها، تزيد الجماهير بالقدرات التخطيطية والتنفيذية اللازمة، وبالقدرة على متابعة الخطة، ويرى هؤلاء الباحثين أنّ هناك ثلاثة أبعاد أساسية في مجال التنمية تتعلق بالتغير المجتمعي هي:

1/ أنّ تنمية المجتمع المحلي مدخل إلى حل بعض المشكلات التي يمكن مواجهتها على المستوى المحلي.

2/ أنّ العملية في المنظور الإنمائي أهم من الناتج أي أنّ مجموعة الإجراءات والوسائل المستخدمة في جلّ المشكلات أهم من النتيجة المترتبة عليها، بمعنى أنّ تنمية وعي الأفراد وتوجيههم، وتنمية قدراتهم على مواجهة المشكلات أهم من المنجزات المادية كبناء قنطرة أو مدرسة.

3/ أنّ التنمية هي أحد أنواع التغير الاجتماعي المقصود.

أمّا " رونالد وارن " و " تيومين "؛ فالتنمية عند " رونالد وارن " هي المحاولة المقصودة والمستمرة لدعم النمط الأفقي في المجتمع، ويقصد بالنمط الأفقي العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع، فالمهم عنده في تحديد مفهوم التنمية هو تطوير ديناميات أكثر تقدما في أنماط العلاقات والتفاعلات الاجتماعية، ويؤيد " تيومين " هذا الخط السوسيولوجي العام والمتمثل في خط العملية، فالعملية الإنمائية تهتم بتنمية الاهتمام بحل المشاكل وتنمية روح الاعتماد على النفس في تلك المجتمعات المحلية التي اعتادت الاعتماد على الآخرين في مواجهة مشكلاتها.

وهكذا يمكن القول بأنّ الخط العام الذي يربط بين الاتجاهات السوسيولوجية النظرية في مجال التنمية عند كل من هؤلاء الباحثين هو التركيز على العملية وتنمية الشعور بالمجتمع.

أمّا " مارشال كلينارد " لا يعتبر العملية هي الهدف الأول، وإنّما هذا الهدف يتمثل في نظره في التنمية الاقتصادية من خلال عدة متغيرات منها: زيادة الإنتاج الزراعي عن طريق الإرشاد الزراعي، وتنمية النظم التعاونية، وتنمية الصناعات الصغيرة، وحل مشكلة البطالة.

ويشير " مارشال كلينارد " إلى أنّ مفهوم تنمية المجتمع إلى جانب التنمية الاقتصادية، التنمية في المجال البشري

من حيث المضمون، أمّا من حيث معيار تقييم نجاح البرامج فلا يكون التركيز على كم البرامج المادية المتحققة ولكن على مدى قدرة البرامج على خلق الشعور بالمسؤولية السياسية بين أعضاء النسق[1].

وبالتالي يمكن القول بأنّ كل المجتمعات تتغيّر بسرعات متفاوتة فالتغيّر هو سنة الحياة؛ حيث تظهر في كل مجتمع اكتشافات جديدة، إمّا عن طريق الإبداع الذاتي للشعب أو عن طريق الاستعارة والنقل من مجتمعات أخرى؛ حيث أنّ المجتمع يتأثر بالتغيرات السريعة المعتمدة الناتجة عن خطط تنمية وتحديث طموحة ومتتابعة عبر عملية تنمية مستمرة[2].

إنّ تحليلنا لتعاريف مفهوم التنمية الاجتماعية يكشف بأنها عبارة عن عملية تغيير شاملة تعمل على تحقيق الرفاهية للإنسان في جميع مجالات حياته الاجتماعية، وأنّه وسيلة للتنمية لا غايتها الأسمى، و أنّها تعني تغيير ظروف الإنسان غير المرغوب فيها إلى المرغوب فيها، وأن إرادة الإنسان هذه تدخل في إحداث التغير بهدف المزيد من النمو وبطريقة أفضل وفي إطار التنمية الاقتصادية التي تتعلق بالجوانب المادية، وبالتالي لا يمكن الفصل بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية؛ لأنّ كلاهما يخدم الآخر ويعملان على التغير والتقدم الاجتماعي للفرد، ذلك لأنّ نتائج التنمية الاقتصادية تتيح الفرصة لعديد من البرامج لصالح التنمية الاجتماعية، وفي نفس الوقت توفر نتائج التنمية الاجتماعية المناخ المناسب لنجاح خطط التنمية الاقتصادية من حيث توفير الأيدي العاملة المؤهلة والقادرة بحكم كفائتها على المساهمة بفاعلية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية فالتنمية لا تقتصر على مجرد حدوث مجموعة من التغيّرات الاقتصادية؛ لأنّها تتطلّب إحداث سلسلة من التحولات الاجتماعية والثقافية تتصل بالقيم والأدوار المختلفة للفرد داخل المجتمع، وفي مجال عدم الفصل بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، يرى الدكتور " علي غربي وآخرون " في كتابه " تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة " بأنّه يوجد اتجاه ثنائي عمل على تناول قضايا التنمية، حيث يصنفها إلى تنمية اقتصادية تتضمن كل ما يتعلق بالجوانب المادية، تنمية اجتماعية تتعلق بالقضايا

---

[1] **نبيل السمالوطي: مرجع سابق**، ص127.

[2] **نبيل رمزي و عادلى علي أبو طاحون: التنمية كيف ؟ ولماذا ؟(التنمية بين المفهوم والآليات " قضايا نظرية وبحوث ميدانية "** ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 1992م، ص55.

البشرية في مجال التعليم والصحة والرعاية...إلخ، بيد أنّه من الناحية العملية، فإنّ هذه الثنائية ليس لها في الواقع ما يبرّرها ذلك أنّ العملية الاقتصادية ذاتها لا تتم إلاّ داخل إطار اجتماعي عام، تتفاعل ضمنه مجموعة من النظم والمتغيرات المتكاملة ذات البناء التاريخي المتميّز، فضلا على كافة عمليات التنمية الاقتصادية ليست في نهاية الأمر إلاّ وسيلة لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية الشاملة، ويمكن النظر إلى هذه المسألة من ذلك المنظور الذي يعبرعنه " جان دي لونغ " " *Jan De Long* " بالأهداف الوسيطة والأهداف النهائية للتنمية[1].

و من أهداف التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية ما يلي:

- زيادة الدخل القومي.
- رفع مستوى المعيشة.
- تقليل التفاوت في الدخول والثروات.

وفي عدم فصل التنمية الاقتصادية والاجتماعية يؤكد العديد من العلماء ضرورة الربط بينهما، ففي رأي البعض أنّ العلاقة بين جوانب التنمية الشاملة لا تقبل الانفصال أو التجزئة وخاصة منذ النصف الثاني من القرن العشرين، فقد أصبحت التنمية الشاملة تقوم على نوع من الموازنة بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي في عمليات التنمية ومشروعاتها جميعا [2].

---

[1] **علي غربي وآخرون: تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003م، ص35.

[2] **هناء حافظ بدوي: التنمية الاجتماعية (رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية)**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000م، ص131

ثالثا: نظريات التنمية

تمهيد:

يعتبر موضوع التنمية من المواضيع التي استند عليها الجدل والتعارض أحيانا داخل الدوائر العلمية، وذلك أنّها قضية تشغل الكثير من العلوم الاجتماعية منها الاقتصاد وعلم الاجتماع بصفة خاصة، كما أنّها تعتبر حديثة في استخدامها في التراث السوسيولوجي بالرغم من اختلاف المنطلقات الفكرية الإيديولوجية على اعتبار أنّ التنمية هي عملية تاريخية لابد أن يستند فهمها إلى تفهم العملية التاريخية التي طالما أهملتها نظرية التنمية التي نشأت في أحضان الدول الاستعمارية وفي ظروف اجتماعية تختلف تمام الاختلاف عن الظروف الاجتماعية في المجتمعات النامية بالإضافة إلى تراث التنمية لم يعكس اختلاف الدول النامية وتنوعها بقدر ما عكس ثقافات المجتمعات التي أنتجته، إضافة إلى ظهور تصنيفات عديدة للنظريات التي حاولت تفسير واقع التخلف والتنمية في الدول النامية، ويمكننا أن نتطرق الى بديلين سيطرا على السياسات التنموية في العالم الثالث لمدة طويلة وهما البديل الرأسمالي(الغر بي) والبديل الماركسي.

أولا- البديل الرأسمالي:

وتشترك النظريات التي تندرج تحت البديل الرأسمالي في مجموعة من الفروض التحتية منها:

- اعتبار التخلف حالة متأصلة في شعوب أو مجتمعات العالم الثالث.
- إنّ التخلف والسير في طريق التنمية يقتضي الأخذ بنفس الأسلوب الذي اتبعته الدول المتقدمة في تحقيق تقدمها.
- إغفال متعمد لدور الاستعمار التاريخي لتخلف دول العالم الثالث.
- إنّ أهم ما تشترك فيه النظريات الرأسمالية إغفالها الأبعاد التاريخية والخصوصية المجتمعية والثقافية لدول العالم الثالث.

– عجزت هذه النظريات عن تقديم تفسير ملائم لعملية التغيير وذلك لسيطرة نزعة التحيز العنصري لإيديولوجية محافظة تدعم مصالح الرأسمالية في المحافظة على أوضاع التخلف في العالم الثالث.

1/ نظرية التحديث:

لقد تطورت نظرية التحديث في الخمسينيات والستينيات من هذا القرن على أيدي عدد من علماء الاجتماع؛ حيث كان الاهتمام بالتحديث مع انهيار الإمبراطوريات الاستعمارية القديمة؛ حيث أصبح العالم الثالث مركز اهتمام السياسيين الذين كانوا متحمسين للبرهنة على أنّ البلاد المتجهة نحو الاستقلال يمكن أن تحقق التنمية في ظل العلاقة مع الغرب بدلا من تحقيقها مع الاتحاد السوفياتي، وقد اهتم الأمريكيون بفحص الأحوال الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي إلى التحديث.

أ- الاتجاه الكلاسيكي:

لقد حاول " ماكس فيبر " أن يعالج نفس الظاهرة التي اهتم بها " ماركس " وهي نشأة النظام الغربي بوصفه أسلوبا للتنمية؛ حيث أنّه انطلق في دراسة العوامل النفسية والدوافع السيكولوجية وأثرها في إحداث التنمية وذلك من خلال دراسته للعلاقة بين الأفكار الدينية من ناحية و الاتجاهات الاقتصادية من ناحية أخرى، على أساس أنّ التنمية الاقتصادية مرتبطة بالأخلاق البروتستانية التي تعمل على تكوين النضج النفسي، وتهيأ الجو الملائم لقبول الأفكار المرتبطة بالرأسمالية على اعتبار أنّ هذه الأفكار ضرورية لظهور الرأسمالية الحديثة،حيث أنّه حاول إثبات العلاقة بين البروتستانية[1] والرأسمالية الحديثة وما تحمله من خصائص منها المشروع الاقتصادي القادم على التنظيم العقلي، والثروات والإنتاج من أجل السوق والإنتاج للجماهير وعن طريقهم ممّا يخلق الروح المعنوية العالية والكفاءة في العمل وتوصل إلى أنّ هذه الخصائص الخاصة بالرأسمالية الحديثة تتطابق مع تعاليم العقيدة البروستانتية وأخلاقياتها الاقتصادية.

وقد لاقت آراء " فيبر " هذه العديد من الانتقادات منها[2]:

---

[1] **أندرو بيتز: مدخل إلى علم اجتماع التنمية**، (ت) عبد الهادي محمد والي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995م، ص112.

[2] **إسماعيل قيرة وعلي غربي: في سوسيولوجية التنمية**، د، م، ج، الجزائر، 2001م، ص07.

1/ تشير بعض الشواهد التاريخية إلى أنّ هناك ديانات أخرى لا تختلف كثيرا عن كل من المسيحية واليهودية.

2/ لا ترتبط الرأسمالية الحديثة بالأخلاق البروستانتية على اعتبار أنّ الرأسمالية بأشكالها المختلفة قد نشأت قبل ظهور البروستانتية.

3/ هناك في عالمنا المعاصر دول اشتراكية استطاعت أن تحرز تقدما اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا دون أن تتبنى نزعة دينية معينة.

4/ أغفل " فيبر " عوامل أخرى مثل الاستعمار، والإمبريالية والتجارة، والتقدم التكنولوجي.

ب/ اتجاه المؤشرات:

ويعتبر هذا الاتجاه من أكثر الاتجاهات النظرية شيوعا في دراسة مشكلات البلدان النامية، ويظهر هذا الاتجاه على شكل مؤشرات كمية، ومؤشرات كيفية ومن بين الكتاب الذين ساهموا في هذا الاتجاه " سيمور لبيست " *Lipset* " و " هوزليتز " *Hozlitz* " و " بارسونز " *Parsons* "، وأسس هذا الاتجاه تتمثل في الآتي:

1/ تحديد خصائص المجتمع المتقدم أو المجتمع الغربي بوصفها نماذج مثالية.

2/ تحديد خصائص والخصائص المقابلة لها في الدول النامية.

3/ بناء نموذج يعبر عن تحول المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم.

ويتخذ هذا الاتجاه شكلين أساسيين:

الشكل الأول كمي: أي أنّه يشير إلى تنمية الدول النامية والتعبير عنها في صورة مؤشرات ذات أنواع مختلفة مثل متوسط الدخل الفردي، درجة التعليم، عدد الأطباء، عدد أجهزة الراديو والسيارات لكل شخص، توزيع الصحف..إلخ، وبمقتضى هذه الأنواع تتحول الدولة من حالة التخلف إلى حالة التقدم.

وقد أشار " لبيست " " *Lipset* " إلى أنّ فهم بعض المؤشرات الحسابية كمستوى الثروة التحضر والتعليم دون الإشارة إلى السياق التاريخي البنائي للدول النامية، فبعدم اتساق بعض الدول النامية مع المعايير

والمتوسطات الحسابية التي اشتقت من واقع البلدان النامية يدل دلالة واضحة على عدم جدوى هذه المعايير الإحصائية[1].

الشكل الثاني كيفي: ويميل إلى تحديد بعض العناصر النموذجية، حيث أنّه يتخذ شكلا كيفيا، وتصبح التنمية مجرد عملية اكتساب وفقدان خصائص معينة يعتقد أنّها خصائص التنمية أو التخلف و كان " هوسليتز "و " تالكوت بارسونر " قد أسهما في مناقشة المؤثرات الكيفية، وأوضحا أنّ التحديث هو مجرد عملية اكتساب أو فقدان خصائص أو سمات معينة يعتقد أنّها خصائص التنمية أو التخلف.

1- " هوسليتز بارت " " Bert Hostitz ":

يرى بأنّ المجتمعات المتقدمة تشهد متغيرات عدة، أهمها:

العمومية ⟵ الإنجاز ⟵ تخصيص الدور

بينما تشهد المجتمعات المتخلفة متغيرات أخرى مقابلة وهي:

الخصوصية ⟵ العزو ⟵ تشتت الدور

فالتنمية استنادا إلى ذلك تتمثل في اكتساب المجتمعات المتخلفة متغيرات المجتمعات المتقدمة واستيعابها والتخلي عن المتغيرات الشائعة فيها، وذلك يمثل نقطة البداية على طريق التنمية[2].

وقد لاقت نظرية " هوسليتز " عدة انتقادات منها:

1/ اختيار الإطار المرجعي لـــ " هوسليتز " قد جرى بطريقة تعسفية.

2/ إنّ ثنائية (الأداء و العزو) تكون مصدر شك لأنّها لا تنطو على أهمية كبيرة بالنسبة للتحليل السوسيولوجي.

3/ نظرية " هوسليتز " تفتقر للنظرة الكلية التاريخية والشاملة لأنّها تختزل عملية التنمية إلى مجرد اكتساب الدول المتخلفة خصائص الدول المتقدمة.

---

[1] **إسماعيل قيرة وعلي غربي**: مرجع سابق، ص09.

[2] **كامل عمران**: **التنمية في الوطن العربي**، مطبعة الاتحاد، دمشق، 1992م، ص159.

2- تالكوت بارسونز *T. Parsons*:

لقد طرح " بارسونز " فكرة " متغيرات النمط " والتي قدمها في خمس أزواج من البدائل تمثل خصائص الحداثة والتقليد حيث أنّه يقوم على اساس تنميط المجتمعات وتفسير النقلة الثقافية للمجتمعات من التخلف والتقدم، ويذهب " بارسونز " إلى أنّ زيادة القدرة التكيفية للمجتمع تمكنه تدريجيا من التخلص من خصائص المجتمع المتخلف والتحول نحو تبني مستويات ثقافية تقوم على خصائص المجتمع المتقدم، وندرج خصائص المجتمع المتخلف وخصائص المجتمع المتقدم في الجدول التالي[1]:

الجدول رقم (1):يبين خصائص المجتمع المتخلف و المجتمع المتقدم:

خصائص المجتمع المتخلف	خصائص المجتمع المتقدم
الخصوصية	العمومية
العزو	الأداء
الانتشار	التخصيص
المصلحة الذاتية	المصلحة الجماعية
الوجدانية	الحياد الوجداني

ومن بين الانتقادات التي وجهت لـــ " تالكوت بارسونز ":

1 / بالرغم ما تضمنه الإطار الذي قدمه " بارسونز "من نقاط هامة تتصف بالاتساع والشمول، إلاّ أنّه كان تأكيد مبالغ فيه لدور القيم، التوازن، الاتساق، والتكامل.

2/ لا يبيّن طبيعته وأسبابه وعوامله.

ج/ الاتجاه التطوري المحدث:

يهتم الكثير من العلماء في التراث السوسيولوجي بفكرة المراحل التطورية التي تمر بها المجتمعات، والتي تذهب إلى أنّ المجتمعات تسير بالضرورة في تطورها خلال مراحل معينة مرسومة بدقة، حيث تترتب كل مرحلة منها على المراحل التي سبقتها، و تهيء المرحلة القائمة للمرحلة التي تليها في سلم التطور، وتحاول تقديم ضمان

---

[1] **إسماعيل قيرة و علي غربي**: مرجع سابق، ص11.

للاستقرار في مواقف تتسم بتغيرات سريعة واضحة تؤدي إلى تفكك و صراعات مختلفة وأبرز ممثلي هذا الاتجاه " والت روستو "و " بارسونز ".

1/ والت روستو:

أ/ نظرية والت روستو:

لقد قدم " روستو " نظرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصفها بالشمول والواقعية والطموح، وأنّ نظريته هذه تمثل بديلا عن نظرية " ماركس " في تطور المجتمعات، وتقوم على فكرة مؤداها أنّه لا يمكن لأيّ مجتمع أن يصل إلى درجة عالية من النمو إلاّ إذا قطع مجموعة من المراحل يتلو بعضها البعض عن طريق التقدم، و يرى أنّ المجتمعات في تطورها تمر بخمسة مراحل أساسية.

المرحلة الأولى: وتمثل مرحلة المجتمع التقليدي، ويقوم الإنتاج فيها على أساس العلوم والفنون التي كانت شائعة قبل عصر نيوتن، ويتسم هذا المجتمع بانخفاض مستوى الدخل الفردي، وعدم القدرة على تطبيق التكنولوجية، وانتشار التقاليد الجامدة التي تحول دون تحقيق الحراك الاجتماعي، وغلبة الطابع الزراعي المرتبط بالنظام الاجتماعي ويمثل المجتمع التقليدي في رأيه كل العالم الذي سبق نيوتن.

المرحلة الثانية: وتمثل مرحلة التهيؤ للانطلاق، وهي تجاوز المرحلة التقليدية ولا بد من توافر ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية معينة في المجتمع حتى يكون معدا للانطلاق، وقد توفرت تلك الظروف في أوروبا الغربية في أواخر القرن 18، وكانت انجلترا أول دول أوروبية دخلت في مرحلة التهيؤ للانطلاق بسبب مزاياها الجغرافية ومواردها الطبيعية واستقرارها الاجتماعي.

المرحلة الثالثة: مرحلة الانطلاق: وفي هذه المرحلة يتم التغلب على معوقات النمو والمقاومة التقليدية، ويصبح التقدم هو الأمر الطبيعي للمجتمع [1]. وتعدّ التكنولوجية هي الحافز الأساسي للانطلاق حيث يرى " روستو " أنّ التكنولوجية كانت العامل الحاسم في انطلاق انجليترا وكندا وأمريكا وفي هذه المرحلة

---

[1] **مريم مصطفى أحمد و إحسان حفظي: قضايا التنمية في الدول النامية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 2005م، ص26.

تظهر جماعة تعتبر قضية تحديث الاقتصاد قضية جديدة، بحيث تأخذ مكانها في المقام الأول بين القضايا السياسية حيث أنّها تأخذ شكل ثورة سياسية تؤثر في البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي القائم، كما حدث في ألمانيا سنة 1848م و في الهند بعد الاستقلال، وكما حدث في اليابان بعد ظهور القوانين الإصلاحية سنة1867م[1]، وتبلغ معدلات الاستثمار والادخار الفعال في تلك المرحلة من5%-10% وتظهر صناعات جديدة، وتدر أرباحا كبيرة وتتزايد فرص العمل والخدمات، كما ينعكس هذا كله على نمو المدن ويشمل النمو القطاع الزراعي الذي تنتشر فيه الأساليب الحديثة ويرتبط بالتغير في التركيب الأساسي.

المرحلة الرابعة: مرحلة الاتجاه نحو النضج: وتتميّز هذه المرحلة بانتشار طرق ووسائل الإنتاج الحديثة في جميع فروع النشاط الاقتصادي، ويبدأ المجتمع في توجيه نسبة من دخله القومي تتراوح بين 10% إلى 20% إلى الاستثمار ويتمكن الاقتصاد القومي من تثبيت أقدامه في المجال الدولي، ومن ثم تظهر الحاجة إلى تصدير الفائض من الإنتاج الصناعي، فهي المرحلة التي يثبت فيها المجتمع أنّه قد وصل إلى درجة من الفن الإنتاجي[2]. و يرى " روستو " أنّ فترة تقدر بستين عاما تلزم لنقل المجتمع من بداية الانطلاق إلى النضوج، ففي هذه المرحلة ينمو الإنتاج بصورة أسرع من زيادة السكان، كما يحتل اقتصاد البلد مكانا جديدا في الاقتصاد العالمي، ويصاحب التحولات الاقتصادية تحولات اجتماعية وثقافية وتنخفض نسبة العاملين في الزراعة وتنتقل القيادة إلى أيدي المديرين.

المرحلة الخامسة: مرحلة الاستهلاك الوفير، وفيها تكون الدولة على درجة أكبر وأكثر تقدما من المراحل السابقة؛ حيث يتحقق فيها تقدما اقتصاديا عاليا، ويكون لديها وفرة في الإنتاج معنى ذلك زيادة العرض عن الطلب، ممّا ينعكس بالإيجاب على سكان الدولة التي تعيش في هذه المرحلة، ويعيشون فعلا في مرحلة الرفاهية، و يتحصلون على دخول عالية ممّا يمكنهم من اقتناء الكثير من سلع الاستهلاك.

[1] **كامل عمران**: مرجع سابق، ص162.

[2] **عبد الرحيم تمام أبو كريشة**: **دراسات في علم اجتماع التنمية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003م،ص، ص 85/84.

ولقد شهدت المجتمعات التي وصلت هذه المرحلة أمرين:

1/ ارتفاع متوسط الدخل الفردي، وزيادة نسبة سكان المناطق الحضرية زيادة هائلة.

2/ الاهتمام الكبير بتوفير اعتمادات طائلة للرفاهية الاجتماعية والتضامن الاجتماعي[1]، ويذهب " روستو " إلى أنّ الولايات المتحدة الأمريكية قد دخلت هذه المرحلة في الثلاثينيات وأوروبا الغربية في أوائل النصف الثاني من القرن العشرين، أمّا الاتحاد السوفياتي فإنّه مهيأ من الوجهة الفنية لدخول هذه المرحلة.

ب/ تالكوت بارسونز:

ويذهب " بارسونز " إلى أنّ العملية التطورية هي زيادة القدرة التكيّفية للمجتمع وأنّ العملية التطورية تنشأ إمّا من داخل عملية الإنتشار الثقافي أو من خلالها، أمّا المكونات الأساسية للتطور في نظره هي عملية التباين والتكامل والتعميم، ويحدّد " بارسونز" ثلاث مستويات للتطور.

المرحلة الأولى: وهي البدائية، وتتميّز بأنّ الدين وروابط القرابة يلعبان دور بالغ الأهمية، ويأتي بعد ذلك النموذج المتقدم من هذه المرحلة ليشير إلى المجتمعات التي تشهد نسقا للتدرج الاجتماعي وتنظيما سياسيا.

المرحلة التطورية الثانية : وهي (الوسيطة) وتضم أيضا نمطين فرعيين من المجتمعات:

أ/ المجتمعات القديمة: وتتميز بوجود تعليم محدود يسير تحت مخطط ديني ويتسم بالتعليم الحرفي.

ب/ المجتمعات القديمة: وفيها نجد أفراد الطبقة العليا يتلقون التعليم؛ بحيث يكسب المجتمع ما أطلق عليه " بيلاك " "*Bellak*" بالدين التاريخي كما هو الحال في الصين والهند و الإمبراطورية الرومانية والدول الإسلامية[2].

---

[1] **السيد الحسيني: التنمية والتخلف– دراسة تاريخية بنائية –**، دار المعارف، القاهرة، 1982م، ط2، ص53.

[2] **عبد الرحيم تمام أبو كريشة:** مرجع سابق، ص 89.

المرحلة الثالثة: (أي المتقدمة) فتشير إلى المجتمعات الصناعية الحديثة.

ويذهب " بارسونز " إلى أنّ المحكات التي تفصل بين هذه المراحل الثلاثة الأساسية تتمثل في " التطورات الحاسمة التي تطرأ على عناصر النسق القيمي "، فالتطور من المرحلة البدائية إلى الوسيطة يتطلب تطور في اللغة المكتوبة، أمّا التحول من المرحلة الوسيطة إلى المتقدمة يتوقف على التطور الذي يطرأ على النسق أو النظام القانوني الذي يجب أن يكون على درجة عالية من العمومية والتنظيم.

أمّا بالنسبة لمساهمة " بارسونز " في النظرية التطورية فيرى " السيد الحسيني "[1] أنّ ما قدمته النظرية التطورية البارسونزية في فهم الدول النامية يعد إسهاما ضئيلا للغاية إن لم يكن عديم الفائدة على الرغم من المحاولات التي بذلها تلاميذه لتدعيم نظريته البالغة التجريد بأساليب إحصائية مختلفة.

كذلك أنّ موقع الدول النامية في إطار تصور " بارسونز " يتصف بالغموض وذلك لافتقاره للدعم الامبريقي.

د- اتجاه الانتشار الثقافي الحضاري:

وينهض هذا الاتجاه على فكرة أساسية مؤداها أنّ التنمية يمكن تحقيقها من خلال انتقال العناصر الثقافية السائدة في الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة، بمعنى انتشار الصفات النموذجية المثالية من المركز نحو الأطراف، ويعتبر هذا الاتجاه للتنمية بأنّها شكلا من أشكال التغير الاجتماعي، وأنّ الانتشار والتثقيف يمثلان جوهر عملية التنمية.

ويرى كل من " إسماعيل قيرة " و " علي غربي " في كتابهما " سوسيولوجية التنمية " انّه وحسب أتباع هذا الاتجاه بأنّ متطلبات التنمية تنطلق من المركز (الولايات المتحدة خصوصا) نحو المحيط، وهذه المتطلبات تشمل النواحي المادية (التكنولوجية أو الرأسمالية) مثلما تشمل النواحي المثالية كالقيم والمواقف المواتية[2].

---

[1] **السيّد الحسيني**: مرجع سابق، ص51.

[2] **إسماعيل قيرة و علي غربي**: مرجع سابق، ص15.

وأنّ هذا الاتجاه يتخذ من انتقال العناصر المادية والثقافية من المركز إلى الهامش نقطة بداية يحاول بعدها الكشف عن دور التكنولوحية والصناعة إلى البلدان النامية وما يصاحب ذلك من تغيرات في البناء الاجتماعي لهذه المجتمعات ممّا يجعلها في نهاية الأمر تشبه النموذج الغربي من المجتمعات. وأنّ هذا الاتجاه يميل إلى إبراز المعوقات التي تضعف من قدرة الدول النامية على تمثيل التجديدات الوافدة من الغرب. وكثيرا ما تتخذ هذه المعوقات شكلا بنائيا أو ثقافيا يرتبط بالقيم السائدة في البلدان النامية.

و يعتقد أصحاب هذا الاتجاه بأنّ القيم التقليدية السائدة في البلاد النامية تمثل مصدرا للفساد، لذلك وجب التخلي عنها.

ومن الانتقادات الموجهة لهذا الاتجاه ما يلي:

1/ ليس الانتشار عملية اقتصادية-سياسية حيادية، وإنّما هي علاقة سيطرة واستغلال من ناحية، وحجب النوايا السياسية والإيديولوجية للمساعدات الاقتصادية من ناحية أخرى.

2/ إغفال طبيعة البناء الاجتماعي الذي فرضه الاستعمار على البلدان المتخلفة.

3/ إنّ الدعوى إلى تطبيق الليبيرالية تنطوي على مغالطة وتزييف لأنّه لا يمكن تكرار نفس تجربة البلدان المتقدمة في مجتمعات لها خصوصيتها التاريخية.

4/ تفتقد ثنائية " التقليد – التحديث " صدقها الامبريقي.

ه- الاتجاه السلوكي:

ويرى أصحاب هذا الاتجاه بأنّ القضية الأساسية هي أنّ الدافعية الفردية أو الحاجة إلى الإنجاز هي الدعامة الأساسية للتنمية، وفي رأيهم أنّ عملية التنمية ترتبط بتغيير توجهات أفراد المجتمع سواء من ناحية القيم والسلوك أو الحوافز، وبهذا يؤكدون على دور الأبعاد السيكولوجية-السلوكية في عملية التنمية وارتباطها إلى حد كبير بتغيير أفراد المجتمع.

ومن أبرز ممثلي هذا الاتجاه " ماكليلاند " "*Mcclelland* "، والذي يرى أنّ القيم والدوافع أو القوى النفسانية هي التي تحدّد تماما معدل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأنّ الأفكار هي التي تلعب الدور الهام في تشكيل التاريخ، وأنّ الجوانب المادية لم تلعب مثل هذا الدور ولن تلعبه، ويعرف " ماكليلاند " الحاجة إلى الإنجاز بأنّها الدافع على صنع الأشياء بطريقة أفضل وأكفأ، وأنّ هذا الدافع يمثل خاصية عقلية، وفي رأي " ماكليلاند " أنّ الاستراتيجية التي يقترحها لإحداث التنمية هي حشد مصادر الإنجاز العالي السائدة في المجتمعات المتقدمة لكي تعمل هذه المصادر جنبا إلى جنب المصادر النادرة بسبب الحاجة إلى الإنجاز السائد في الدول المتخلفة، ووصف سكان الدول المتخلفة بالكسل.

أمّا " إفرت هيجن " " *Everette Hagen* " فيرى بانّ متطلبات التحول إلى التنمية الاقتصادية تتمثل في خلق الإبداع ونشره، ثم تدعيم اتجاهات معينة نحو العمل الفني اليدوي؛ بحيث تصب الطاقات الإبداعية بعد ذلك فيما أطلق عليه " هيجن " التجديد أو الاستحداث في مجال تكنولوجية الإنتاج، أمّا إطاره التصوري فيستند إلى الشخصية النمطية التي توجد في المجتمعات التقليدية وتتصف بأنّها شخصية " غير خلاقة " وشخصية تسلطية وذلك بسبب وجود خصائص المجتمع التقليدي.

أمّا " شومبيتر " "*Schumpeter* " فيعتقد أنّ القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية تكمن في العمل الخلاق الذي يقوم به المنظم، كما أشار إلى أنّ ظهور النظام الرأسمالي قد أسهم في نمو الروح الفردية الرشيدة وظهور العقلية التنظيمية، وهو يرى بأنّ نجاح المنظم في رأيه يعتمد على عاملين، الأول هو المعرفة والفن التكنولوجي والثاني هو توافر رأس المال[1].

ولقد وجهت انتقادات لهذا الاتجاه فبالرغم من أهمية الأطر التصورية التي طرحت من طرف أصحاب هذا الاتجاه فإنّها:

- تفتقد البعد التاريخي لظاهرة التجديد، وتفسيرها في ضوء مفاهيم سيكولوجية خالصة.
- كما افتقدت الفهم الشمولي لعملية التنمية وتحيزت عنصريا للثقافة والمجتمع الغربي.

---

[1] **السيد الحسيني**: مرجع سابق، ص77.

وأخيرا فإنّ نظريات البديل الرأسمالي ما هي إلاّ نظريات عبرت عن المجتمع الذي نشأت فيه؛ حيث أنّها عجزت عن تفسير التغيير في مجتمعاتها، وحاولت أن تفسر عمليات التنمية وأسباب التخلف في المجتمعات النامية، وبالتالي فشلت في تفسير أبعاد واقع الدول النامية، وبتجاهلها للتاريخ افتقدت الفهم الشمولي لعملية التنمية، مما أعاقها في تفسير التنمية والتخلف، بالرغم من أنّها نادت بعملية التحديث وتحيزت للثقافة والمجتمع الغربي.

ثانيا- البديل الماركسي:

بدأ الفكر " الماركسي " يحتل مكانة بارزة في مجال الدراسات السوسيولوجية المعنية بواقع التنمية في العالم الثالث، ويمكن الإشارة إلى أنّ أفكاره تتبلور فيما يتعلق بالتنمية والتخلف في ضوء الأبعاد التالية:

1/ العلاقة بين البناء الاقتصادي الأساسي والبناء العلوي:

حيث أنّ كل نسق من الإنتاج الاقتصادي يبدأ بحالة الإثبات حتى يكون أكثر النظم الممكنة كفاءة في ذلك الوقت وفي رأيه أنّ قوى الإنتاج من الوسائل المادية، أمّا علاقات الإنتاج فتتكون من العلاقات التي تقوم بين العاملين بفروع الإنتاج، والعلاقات الخاصة بملكية وسائل الإنتاج، وتكون كل من قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج شكل الإنتاج، ويمثل هذا البناء الأساسي، أمّا البناء العلوي فيتألف من كافة الأفكار والنظريات السائدة في المجتمع، فضلا عن النظم السياسية والقانونية والمعتقدات الدينية، وتعد قوى الإنتاج هي المحرك الرئيسي في عملية التغيير وأنّ الإنسان من خلال العمل الاجتماعي يطور ويغير ويعدل من أدواته ومن شأن هذا التغيير أن يحدث خللا في التوازن القائم بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج. وقد حدّد " ماركس "خمس مراحل لتطور ونمو المجتمعات:

1/ مرحلة الإنتاج البدائي.

2/ مرحلة العبودية.

3/ مرحلة الإقطاع.

4/ مرحلة الرأسمالية

5/مرحلة الاشتراكية.

وفي كل مرحلة ظهر تأكيد واضح على العلاقة المتبادلة بين البناء الاقتصادي والبناء العلوي.

و بالتالي فإنّ نظرية " ماركس " تعالج قضية التخلف و التقدم من خلال مفاهيم الصراع كقوة دافعة للتقدم، والعوامل الاقتصادية والمراحل التقليدية، والعلاقة بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج والطبقة كوسيلة لإحداث التغير والتنمية[1].

2/ الماركسية المحدثة:

لقد طوّر الماركسيون المحدثون آراء " ماركس " بما يتفق مع الواقع الفعلي لطبيعة المجتمعات المتخلفة والظروف التاريخية التي مرت بها، وتؤكد الماركسية المحدثة على ضرورة تفهم العالم باعتباره وحدة مكتملة، هذا فضلا عن الخصوصية التاريخية والثقافية للبناء الاجتماعي، كما أنّها تؤكد على ضرورة التحويل الذاتي.

ومن أبرز ممثلي هذا الاتجاه " بول باران "و " شارل بيتلهايم "و " أندر فرانك "و " سمير أمين ".

أ- " بول باران " *Paul Baran*: فقد تناول طبيعة التخلف وأسبابه ويذهب إلى أنّ الطبقات الحاكمة في الغرب لديها مصالح خاصة في الاستمرار في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الراهنة، وفي نظره أنّ التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة ستلحق ضررا شديدا بالمصالح المسيطرة في الدول المتقدمة [2].

ويؤكد " باران " على أنّ القضاء على التخلف وتحقيق التنمية يستلزم رفض الأسلوب التدريجي كوسيلة للتنمية في الدول النامية، فالتنمية في رأيه عملية ثورية وليست تطورية، ويرى أنّ الدول الرأسمالية ومن أجل ضمان استمرار التخلف تقوم بتأييد " الجماعات المحافظة أو الرجعية "في الدول النامية ودعمها، بما تقدمه لها من مساعدات اقتصادية وعسكرية.

وعلى المستوى الإيديولوجي يرى بأنّ الدول الرأسمالية تصدر إلى الدول المتخلفة نظريات أو مقولات فكرية توحي

---

[1] **مريم مصطفى أحمد عبد الحميد: التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995م، ص113.

[2] **إسماعيل فتحي عبد الله: التنمية الاقتصادية العربية، إطارها الدولي ومنحاها القومي**، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 1983م، ص80.

لها بضرورة بطئ عملية التنمية واتخاذها طابعا تدريجيا، وقد رفض " باران " الترعة التدريجية كوسيلة فعالة لإحداث التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

ب- " شارل بيتلهايم "" H.Betelheim": فوجهة نظره تتركز في مشكلة التخلف فهو يفند وجهة النظر القائلة بأنّ الدول المتخلفة تعاني من مجرد " التأخر " عن الدول المتقدمة؛ لأنّ وجهة النظر هذه تميل إلى التسليم بانّ لكل بلد مكانة متقدمة أو متخلفة في سلم التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

كما أكّد " شارل بيتلهايم " على ضرورة إبراز دور الاستعمار والإمبريالية في تفسير ظاهرة التخلف في العالم الثالث، لما لها من تأثير اقتصادي وسياسي في بلدان العالم الثالث ولذلك يقتضي النضال ضد التخلف ضرورة أن تتخلص مجتمعات العالم الثالث من التبعية السياسية والاقتصادية.

وقد أرجع " شارل بتلهايم " ظاهرة التخلف في الدول النامية إلى ثلاث عوامل أساسية:

العامل الأول- التبعية: وتظهر على مستويين في رأيه سياسي واقتصادي.

فعلى المستوى السياسي نجد الدول الرأسمالية تمارس تأثيرات قوية على الدول المتخلفة حتى تضمن وجود نظام سياسي موال لها.

أمّا على المستوى الاقتصادي فهناك صور عديدة للتبعية التجارية (أي حجم وقيمة التجارة الخارجية لبلد ما يتوقفان على صادراتها إلى عدد محدود من البلاد وهي صادرات تتكون كذلك من عدد محدود من المنتجات تصدر غالبا في شكل مواد أولية أو شبه أولية.

أمّا التبعية المالية وتتمثل في سيطرة رؤوس الأموال الإمبريالية على الدول المتخلفة.

العامل الثاني- " الاستغلال": والذي يهدف الى تحقيق أقصى ربح لرأس المال الاحتكاري الإمبريالي.

العامل الثالث- " التجميد ": أي الإبقاء على النمو الاقتصادي في الدول النامية في حالة جمود أو ركود، وذلك بتأثير عوامل خارجية وداخلية.

ولتنمية الدول المتخلفة يوضح " بيتلهايم " الشروط التالية:

الاستقلال السياسي والاستقلال الاقتصادي الذي يهدف إلى تأميم المؤسسات والمشروعات الأجنبية الاحتكارية والدعوة إلى التحول الاجتماعي العميق والذي يتحقق عن طريق الثروات الوطنية لديموقراطية[1].

جـ- " أندر فرانك " " ***Ander Frank*** **"** ويذهب إلى أنّ التخلف المعاصر يمثل نتاجا للعلاقات الاقتصادية والتاريخية بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة، ويعتبر " فرانك " التخلف بأنّه نتاجا للتنمية، وفي تحليله لهذه الفكرة أنّه يطور نموذجا أو إطارا تصوريا يستوعب الإنسانية في شبكة محدّدة من العلاقات، فتوسع النظام الرأسمالي أدى إلى التوغل والنفاذ في الدول المتقدمة، وأدى بذلك إلى تخلفها ويستنتج " فرانك "من ذلك سيطرة العواصم على التوابع[2]، سواء على الدولة المتخلفة الواحدة أو على مستوى الدول المتقدمة والمتخلفة ويستعين " فرانك " ببعض الشواهد، إلاّ أنّ بناء العواصم ـــ التوابع ـــ اتخذ أشكالا مختلفة؛ حيث أنّ المدينة في الدول المتخلفة نمت وتطورت بواسطة القوى الاستعمارية، لكي تكون أداة للسيطرة والاستغلال، كما أنّ علاقة العواصم بالتوابع تتمثل في امتصاص الأولى لرؤوس الأموال أو الفائض الاقتصادي، وتحويله إلى العواصم العالمية.

وقد صاغ " فرانك " فروضا، فمثلا أنّ تنمية الدول المتخلفة محدودة بمكانتها بوصفها توابع، وأنّ التوابع يمكن أن تحقق أقصى درجات نموها الاقتصادي وفقا للنموذج الرأسمالي.

د- " سمير أمين ": فيركّز على مفهوم النظام العالمي (الإمبريالية) كونه ضرورة لدراسة النتائج الاجتماعية والسياسية والبنيوية التي تترتب على توسيع الرأسمالية العالمية على الدول غير الرأسمالية، حيث يرى بأنّ رأسمالية

الأطراف ما هي إلاّ رأسمالية مشوهة ومكيّفة تخدم مصالح الدول الرأسمالية لذلك فهي موجهة من الخارج ولا يمكنها أن تلبي المتطلبات المحلية، فهي رأسمالية تابعة وتقوم بوظيفة طرفية، وعلى هذا الأساس يرى " سمير أمين " أنّ هناك نظاما عالميا ينقسم إلى جزء متطور وآخر متخلف أو إلى مركز وأطراف، ويستحيل على دول الأطراف أن تطور رأسمالية صناعية (متمركزة حول ذاتها) كتلك السائدة في دول المركز، ويرى استحالة تحقيق تنمية مستقلة

---

[1] **محمد عاطف غيث ومحمد علي محمد:** **دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002م، ص70.

[2] **السيد الحسيني:** مرجع سابق، ص104.

في الأطراف في ظل الرأسمالية، أو في ظل ارتباطها بالنظام الرأسمالي العالمي، وفي رأيه أنّ الشواهد المتوفرة تظهر تفاقم حالة نمو التخلف في مجتمعات الأطراف، بسبب ارتباطهم بالنظام الرأسمالي العالمي، فالبديل الوحيد أمام الأطراف هو تجاوز الرأسمالية، والمخرج الوحيد هو إتباع الاشتراكية[1].

ويؤكد " سمير أمين " بأنّ التبعية للخارج هي مصدر التخلف ونتيجته في آن واحد[2].

أمّا بالنسبة للانتقادات التي وجهت لـــ " سمير أمين " فنوجزها في ما يلي:

1/ إنّ تحليلاته تعاني من التجزيئية والاختزالية والتعميم المفرط، فهو يؤكد على التشابه بين دول الأطراف ويمنع اكتشاف الخصائص بكل دولة طرفية.

2/ إنّ أطروحة التطور اللامتكافئ تعاني من التبسيط عندما يقسم التاريخ البشري إلى قسمين، ما قبل الرأسمالي والرأسمالي، وانّ تغيير أي من النظامين عادة يبدأ من الأطراف لا من المركز.

3/ ما يؤخذ على " سمير أمين " في طروحاته المتعلقة بالمركز والمحيط أنّها أصبحت متجاوزة[3].

رابعا: الوضعية الاقتصادية في الجزائر قبل التخطيط:

بعد حصول الجزائر على استقلالها السياسي في جويلية 1962م وجدت نفسها منهمكة بفعـــل تـــأثير الاستعمار الذي استغرق ما يزيد عن 130 سنة، حيث واجه الشعب الجزائري غداة الاستعمار خطر المجاعة الحقيقية والفوضى الاقتصادية، وكانت هذه أخطر المشاكل التي واجهت الدولة الجزائرية مثلها في ذلك مثل دول العالم الثالث التي واجهت وتواجه نفس المشاكل.

كل ذلك دفع بالدولة الجزائرية غداة الاستقلال بالبحث عن السبل اللازمة والضرورية لإعادة بناء الاقتصاد المنـــهار، والذي لم يترك فيه المستعمر غير الخراب والدمار، بطالة، أمية، انخفاض مستوى المعيشة، قلة الكوادر الوطنية إن لم نقل

---

[1] **كمال عمران**: مرجع سابق، ص107.

[2] **مطيع المختار**: **آليات التبعية ومأزق التنمية في الوطن العربي**، مجلة الوحدة، السنة الرابعة، العدد 45، المجلس القومي للثقافة العربية، المملكة المغربية، 1988م، ص42.

[3] المرجع نفسه، ص 43.

انعدامها في بعض المجالات، انعدام المرافق الضرورية: الاجتماعية والثقافية كل هذه المؤشرات جعلت الاقتصاد الجزائري يتسم في عام 1962م بكافة السمات المميزة للاقتصاد المتخلف والخاضع.

فبالرغم من أنّ الجزائر كانت بلدا زراعيا إلاّ أنّه ونتيجة للحرب و الأساليب المستخدمة من قبل المستعمر فإنّ الزراعة غداة الاستقلال كانت تستخدم من 60 %إلى 70% [1] من القوى العاملة، وبالمقارن لا تمثل سوى 40 % من الإنتاج القومي و22% من الدخل القومي.

كما أنّه يجب أن نذكر بأنّ 3.4% من سكان الريف كانوا يقتسمون فيما بينهم 60% من الدخل العائد من الزراعة، أمّا العاملون في مجال الزراعة فيمثلون فقط 7.8% من مجموع القوى العاملة.

إنّ ما يمكن قوله عن الجزائر وعن حربها ضد المستعمر أنّ هذه الحرب كانت حقا مكلفة بسبب كبر الخسائر المادية والبشرية، كل ذلك دفع المسؤولين الجزائريين في البحث عن الوسائل الكفيلة للخروج من هذه الوضعية المزرية للاقتصاد الجزائري، وفعلا فقد شرعت الجزائر في وضع برنامج طرابلس في جوان 1962م موضع التنفيذ واتخذت في هذا المجال العديد من الإجراءات منها:

- تأمين أراضي الإقطاعيين الفرنسيين والجزائريين معا.
- وضع قيود على نمو الفئات البورجوازية الجزائرية.

إلاّ أنّ هذه الإجراءات لاقت الكثير من المعارضة من قبل بعض المسؤولين في الحكومة والذين يرون أنّ هذه الإجراءات تتنافى وأحكام الشريعة الإسلامية والدين الإسلامي عموما.

ممّا أدى إلى خروج عدد من القادة ضد هذه السياسة ممّا زاد في الأمر تعقيدا، حيث أصبحت الجزائر تعيش في فوضى سياسية واقتصادية وانحراف اجتماعي، كل ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى عدم الاستقرار في السلطة السياسية؛ حيث استمر الوضع على هذه الحالة ولكن بدرجة أقل من سنة لأخرى.

حيث أنّ عدم الاستقرار في السلطة السياسية لم ينته فعلا في الجزائر إلاّ في أواخر 1966م، حيث بدأت العناصر

---

[1] **د/ خيري عزيز: " التجربة الجزائرية في التنمية والتحديث "، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية**، القاهرة، 1978م، ص13.

الثابتة في السلطة ترى النور وبدأت تفكر فعلا في التصنيع والتنمية الوطنية، واعتمد في ذلك النهج الاشتراكي الـــذي يعتمد على التخطيط، حيث تم وضع أول خطة ثلاثيـــة 1967م- 1969م كمرحلـــة أولى لتطبيـــق التخطـــيط؛ إلاّ أنّ ما يقال على هذه الخطة أنّها لم تكن شاملة لكون المسؤولين الجزائريين لم يتمكنوا بعد من السيطرة على الإدراة والتسيير الفعال لشؤون الاقتصاد الوطني، وفي نفس الوقت كانت هذه الخطة بمثابة التجربة مـــن أجـــل الانطـــلاق نحو المستقبل الأفضل، وهذا ما ترجمته الفترات اللاحقة؛ حيث تم اعتماد خطتين ربـــاعيتين ثم مخططـــين خماســـيين، لهذا فإنّ تجربة الجزائر في التنمية كانت بانطلاق تطبيق المخططات التنموية.

أخيرا إنّ ما يمكن قوله في مرحلة ما قبل التخطيط أنّه بالرغم من هذه الوضعية المزرية لهيكـــل الاقتـــصاد الجزائري، استطاعت الجزائر بفضل حنكة ووعي شعبها أن تنتصر من جديد على الصعوبات و المشاكل التي واجهتها، خاصة تلك الناجمة عن خروج المعمرين والإطارات الفرنسية دفعة واحدة بهدف تعطيل الأجهزة الإدارية والاقتصادية لكبح أي عمل تنموي في البلاد؛ إلاّ أنّه وبفضل عزيمة المسؤولين والقادة الجزائريين خاصة بعد التـــصحيح الثـــوري لسنة 1965م ثم تجاوز ذلك الواقع الأليم.

ولمواجهة كل هذه الأخطار قررت الجزائر بمسؤوليها وكوادرها وشعبها أن تخوض معركة البناء والتـــشييد حيـــث حدّدت معالم هذه المعركة على جبهتين:

1/ الجبهة الأولى: تتمثل في مواجهة مخلفات الاستعمار في المجال الاقتصادي.

2/ الجبهة الثانية: تتمثل في تهيئة الشروط الـــضرورية للاســـتعمال الأمثـــل للمـــوارد الطبيعيـــة انطـــلاق من تطبيق أحد مبادئ استراتيجية التنميـــة الجزائريـــة، والعمـــل علـــى تأســـيس أو خلـــق القاعـــدة البشرية والمادية، وذلك بوضع تصور واضح لبرامج مستقبلية وطموحة تكون الأســـاس لأي انطلاقـــة حقيقية في عملية التنمية التي تتخذ من التخطيط مبدأ أو منطلقا لنجاحها.

1-مرحلة التخطيط:

لقد تحدّد الاختيار الاشتراكي في الجزائر قبل الاستقلال بمواثيق ومراسيم حزب جبهة التحرير الوطني منها مشروع قسنطينة في سنة 1959م وميثاق طرابلس 1962م، ميثاق الجزائر 1964م، الميثاق الوطني 1976م، كل هذه المواثيق والمراسيم كانت بمثابة الخطوة الأولى للإعداد لمرحلة التخطيط، لذا كانت الاشتراكية والاقتصاد المخطط أمران لابدّ منهما لبناء الجزائر المستقلة والعمل على تحقيق الاستقلال الاقتصادي لتدعيم الاستقلال السياسي من جهة، والدخول بالإنسان الجزائري إلى عهد الرفاه والتقدم من جهة ثانية.

وإذا كان اختيار التخطيط منذ سنة 1962م قد أصبح مذهبا في برنامج طرابلس الذي رأى فيه الوسيلة التقنية لمعرفة الوضع الحقيقي للبلاد، والوسيلة الاقتصادية لتوفير فائض الإنتاج، والوسيلة السياسية لترغيب مجموع القوى المنتجة في إزالة الاستعمار الجديدة؛ فإنّ التخطيط قد اكتسى شكل أداة للتنظيم بل للتنسيق ينظم بواسطتها مجهود الأمة في تنمية القطاعات، وتخصيص الموارد وتوفير الوسائل لتحقيق الأهداف المرسومة؛ حيث يتصف التخطيط المعتمد في الجزائر؛ بأنّه تخطيط شمولي و وحدوي في مسعاه ديموقراطي في إعداده وصياغته، وإلزامي في تنفيذه، فهذا اختيار أساسي يشمل كل المستويات وكل النشاطات الاقتصادية، كما أنّه مستوحى من مبادئ العقلنة والصراحة الضروريين لمشروع معقد مثل تنظيم الإنتاج، ويأخذ في الحسبان مستلزمات المردودية المالية والتنافس.

بالإضافة إلى ذلك فإنّ التخطيط يقوم على لا مركزية التوزيع الحكيم للكفاءات والمهام والمسؤوليات بين الدولة والجماعات المحلية، التي دعمت سلطة القرار فيها تبعا لمهام التنمية الجهوية المسندة إليها، وفي هذا الإطار فإنّ التخطيط في الجزائر يهدف إلى استقلالية المؤسسات بأكبر قدر ممكن.

ففي سنة 1966م بدأ التفكير في آفاق 1980م وأعطيت الأولوية لدفع مسيرة الاقتصاد الوطني و تحقيق التوازن الجهوي وتهيئة الشروط لتنمية مندمجة ومستقلة، وكانت من بين الإجراءات المتخذة في ذلك هي عمليات

التأميم للثروات الطبيعية والمؤسسات المالية والعامة للدولة حتى تكوّن بذلك الأرضية الفعلية لاستراتيجية تنموية بعيدة المدى.

وفعلا فقد ترجمت هذه الاستراتيجية بالبدء في تطبيق بعض أهداف التخطيط، واتخذت في ذلك إجراءات أولية منها:

- المصادقة على إعداد الخطة الثلاثية 1969/1967م.
- المصادقة على إعداد المخطط الرباعي الأول 1973/1970م.
- المصادقة على إعداد المخطط الرباعي الثاني 1977/1974م.

ثم صادق المؤتر الاستثنائي للحزب على المخطط الخماسي الأول وذلك بعد أن تمّ إجراء إحصاء اقتصادي واجتماعي للعشرية الأولى 1978/1967م.

و رسمت فيها بعد ذلك آفاق وتوجهات الجزائر التنموية لغاية 1990م حيث تمّ ضبطها من قبل اللجنة المركزية في 1980م.

ولا بأس من التعرض الآن إلى هذه المخططات التي تمّ تطبيقها خلال الفترة المذكورة؛ حيث وإن كان ذلك بصورة موجزة لكون التحليل الكامل لكل مخطط على حدى يتطلّب دراسة مطولة.

أ- الخطة الثلاثية 1967م-1969م

لم تكن هذه الخطة خطة اقتصادية بالمعنى الكامل للكلمة، لكونها لم تطرح مشكلة التوازن الاقتصادي، ولم تأخذ في الحسبان فكرة التناسق بين مختلف الفروع الاقتصادية، ثم أنّها لم تحدد مؤشرات قيمية ولا كمية، لهذا فإنّ هذه الخطة يمكن اعتبارها بمثابة برنامج استثماري قصد النهوض بالفروع والأنشطة الاقتصادية التي أهملت خلال تلك الفترة وما قبلها هذا من ناحية، ومن الناحية الأخرى فهي كانت الخطوة الأولى لتهيئة القاعدة المادية للمخططات القادمة؛ حيث ساهمت هذه الخطة بإنشاء بعض الفروع والأنشطة الاقتصادية.لذا فكل ما يمكن قوله حول هذه الخطة أنّها مزيج من برامج للاستثمارات المتقابلة كما يؤكد

ذلك " ديستيان دوبرنيس "، لذلك يمكننا استخلاص بعض الأهداف والمبادئ التي بنيت عليها هذه الخطة والتي نحصرها في الآتي:

1/ أنّ المهمة الأساسية لهذه الخطة هي إعداد القاعدة الضرورية للمخطط الرباعي الأول.

2/ أنّها كانت مجرد رسم لبعض الاتجاهات الرئيسية لاستراتيجية التنمية في الجزائر خلال فترة 1973/1967م.

3/ من أكبر اهتمامات هذه الخطة أنّ معظم الاستثمارات التي خصصت فيها كانت موجهة على الخصوص نحو المجالات الصناعية الأكثر أهمية والضرورية من أجل تحقيق النمو الصناعي مثل: مجال البترول، الحديد والصلب، البتروكيماء، و الكهرباء والصناعة الميكانيكية.

و هذا ما عرفه " دوبرنيس " باستراتيجيات الصناعات المصنعة؛ حيث نجد أنّ هذه المجالات السابقة الذكر استحوذت على نسبة عالية من مجموع الاستثمارات المخصصة للخطة والمقدرة بـ 9.121 مليون دج[1]، حيث كانت حصة الصناعة فيها بـ 4750 مليون دج أي ما يعادل نسبة 52% من المجموع العام للاستثمارات وهذا ما نوضحه من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (2) يمثل مجموع الاستثمارات المخصصة للخطة الثلاثية: (الوحدة بالمليون د.ج)

القطاعات	الميلغ
الصناعة	4750
الفلاحة	1606
القاعدة الهيكلية	855
التربية	810
بقية القطاعات	1100

المصدرمن:

(1)*M ed Elhocine Benissaad: Economie Du Developpement De L'Algerie (Sous Developpement Et Socialisme), Alger, O P U , 1982, P46.*

من خلال تحليلنا لهذه الأرقام نلاحظ مدى الاهتمام المعطى لقطاع الصناعة وخاصة في أواخر سنة 1968م وسنة 1969م، ممّا أدى إلى تطور في الإنتاج في هذا المجال وهذا بدوره أعطى نتائج ايجابية من حيث الجانب الاجتماعي، فقد مكنت هذه الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع من خلق وظائف عمل جديدة، فنلاحظ أنّه خلال هذه الخطة تم خلق حوالي 30000 منصب شغل منها10000 يرجع الفضل فيها إلى الزيادة في الإنتاج، وإلى تجهيز الوحدات الإنتاجية الموجودة بإحداث الوسائل، كما أنّ 20000 منصب شغل الباقية يرجع إلى إحداث (إنشاء) المصانع الجديدة، كما أنّ القطاعات التي يمكن تسميتها بالقطاعات الإنتاجية تستحوذ على نسبة 83 % من مجموع الإعتمادات[1].

حيث أنّ مثل هذه المصانع الضخمة والجديدة والتي استحوذت على أعلى نسبة من الإعتمادات هي تلك التي كان يطلق عليها بأقطاب النمو " *Les Poles De Développement* "، حيث تعتبر هذه الأخيرة من بين المحاور الرئيسية في الخطة.

ب- المخطط الرباعي الأول 1970م- 1973م:

فقد حددت فيه اتجاهات التخطيط الجزائري الموجه نحو الصناعات الثقيلة والمحروقات، لقد أحدثت السلطات المركزية في هذا المخطط إصلاحات عميقة على شكل التمويل القديم حيث أجبرت المؤسسات العمومية على فتح حسابين هما: أحدهما للاستغلال، والآخر للاستثمار، وكان يتم بتمويل نفقات الاستغلال بقروض قصيرة الأجل، أمّا نفقات الاستثمار، فيتم تمويلها بقروض متوسطة وطويلة الأجل من طرف البنوك التجارية أو الخزينة العامة بالإضافة إلى القروض الخارجية، إنّ أهم ما يميّز هذه الإصلاحات هو أنّها منعت المؤسسات العمومية من الاحتفاظ بالتدفقات الصافية لإعادة تشكيل رأسمالها وقيامها بعملية التمويل الذاتي، والهدف من ذلك هو مراقبة الموارد المالية

---

[1] ***Abdelmajid Bouzidi:*** ***Questions Actuelles De La Planification Algérienne,*** *E N A P , Alger; (E N A L)1984, P 25.*

للمؤسسات العمومية، حيث فرضت عليها السلطات المركزية اقتطاعات مؤقتة أو دائمة من طرف الخزينة العامة وذلك من أجل منعها من عملية التمويل الذاتي، و بالإضافة إلى ما سبق فقد كانت القروض ما بين المؤسسات العمومية غير المسموح بها، إلاّ أنّ هذا النوع من التمويل منع المؤسسات من مواردها المالية التي يمكن استعمالها في توسيع المؤسسة وتمويلها، كما يمكن اعتبار هذا النوع من التمويل كسبب رئيسي في تدهور أوضاع المؤسسة الجزائرية.

ج- المخطط الرباعي الثاني 1974م- 1977م:

كان لتطبيق المخطط الرباعي الأول أثر كبير على إعداد المخطط الرباعي الثاني باعتبار هذا الأخير امتدادا للمخطط الأول، لكونهما يهدفان معا لاستراتيجية تنموية موحدة تهدف أساسا إلى إنشاء قاعدة صناعية متينة ومن ثم دفع الاقتصاد الوطني نحو تحقيق معدلات نمو عالية، ممّا يجعل المخططين (I) و (II) متكاملين سواء من حيث الهدف أو من حيث الخصائص وبالرغم من هذا فإنّ ذلك لا يعن عدم تعرضنا لخصائص ومميزات هذا المخطط والتي يمكن تحديدها كالآتي[1]:

1/ بقاء القطاع الصناعي يمثل المكانة الأولى من حيث حجم الاستثمارات الإجمالية المخصصة للمخطط، والدليل على ذلك أنّ نسبة الاستثمارات الصناعية تقارب 43.4% من الحجم الإجمالي للاستثمارات.

2/ تضاعف حجم الاستثمارات في هذا المخطط عن سابقه بنحو أربع مرات، حيث وصلت الإعتمادات المخصصة لهذا المخطط إلى أكثر من 110 مليون دج.

3/ تقسيم مدة الخطة إلى مرحلتين:

أ/ المرحلة الأولى: يتم فيها تنفيذ المشاريع ذات الأهمية الكبرى خلال

---

[1] ***Mohamed Elhocine Benissaad:*** *Op Cit,P –P 46,47.*

الفترة (1974م-1975 م).

ب/ المرحلة الثانية: خصصت لتنفيذ باقي المشاريع المخططة (1976م – 1977م).

4/ توزيع حجم الاستثمارات في هذا المخطط كان نوعا ما قريبا من العقلانية، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار بعض القطاعات، ونبيّن ذلك في الجدول رقم (2).

5/ التطبيق الفعلي لمخططات تطور البلدية.

جدول رقم (3) يمثل توزيع حجم الاستثمارات في المخطط الرباعي الثاني: (الوحدة بالمليون د.ج)

القطاعات	المبالغ	النسبة المئوية
الصناعة	48.000	43.4
الزراعة (الفلاحة)	12.005	10.9
القاعدة الهيكلية	15.521	14.00
التربية والتكوين	09.947	09
قطاعات أخرى	24.784	/

المصدر من:

(1) *Mohamed Elhocine Benissaad:Op Cit,P –P 46,47.*

و إذا ما أردنا أن نستخلص بعض الملاحظات حول مرحلة المخططات السابقة الذكر فإنّنا نلاحظ الاستمرارية في نفس الاستراتيجية من حيث التركيز على الصناعة، إلاّ أنّ ذلك لا يعن الاستمرار في رفع نسبة الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي مقارنة بالمخطط الرباعي الأول والثاني والتي كانت 44.7%، حيث نجدها في المخطط الرباعي الثاني تراجعت إلى 43.4%، وترجمة هذا التراجع يعود إلى كون المخططات السابقة

(الخطـــة الثلاثيـــة، المخطط الربـــاعي الأول) كانـــا يركزان على الاستثمارات الصناعية عملا بتطبيق استراتيجية الصناعات المصنعة على حساب بقية القطاعات الأخرى وعلى الخصوص القطاع الزراعي، وبما أنّ الاستراتيجية التنموية في الجزائر من بين أهدافها تحقيق التوازن بين القطاعات فقد تمت مراعاة ذلك في المخطط الرباعي الثاني، ممّا انعكس على تراجع حجم الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي، وهذا من أجل تحقيق التوازن القطاعي من جهة، وتحقيق التوازن الاقتصادي من جهة ثانية.

إلاّ أنّه وبالرغم من هذه الإعتمادات الماليـــة المخصـــصة في مرحلـــة المخططـــات الثلاثيـــة أي الفتـــرة (1967/ 1977م)، فإنّنا إذا أردنا أن نقيّم هذه الفترة نجد أنّ المخططات اعترضتها صعوبات وعراقيـــل حالـــت دون تحقيق الأهداف المرجوة.

ويمكننا حصر هذه العراقيل أو الصعوبات بصورة مختصرة في النقاط التالية:

1/ التطور الديموغرافي:

من المعلوم أنّ الجزائر من البلدان التي تعاني من معدل نمو ديموغرافي عالي لهذا كان عليها توفير فرص التشغيل، وتوسيع سوق العمالة وهذا من أجل التخفيف من حدة البطالة، لذلك كان من الواجب توفير حوالي 120.000 [1] منصب شغل غير زراعي، وذلك من أجل عرض العمل المتزايد والمتضاعف من سنة لأخرى، ومن ذلك يمكن القول بأنّ الزيادة السكانية تؤثر على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة في مجالات الصحة والتعليم والرفاهية[2]، كما يمكن القول أيضا أنّ النمو السريع للسكان يبطئ التنمية لثلاث أسباب:

1/ يزيد من صعوبة الاختيار بين زيادة الاستهلاك وبين الاستثمار المطلوب، ومع نموه يتطلب استثمار أكبر لمجرد الحفاظ على صحة الفرد من رأس المال ولا يتضمن هذا رأس المال المادي فقط،

---

[1] ***Mohamed Elhocine Benissaad :*** *Op Cit,P 65.*

[2] **فؤاد بسيوني متولي: المشكلة السكانية**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، *1998*م، ص*46*.

بل البشري أيضا.

2/ أنّ النمو السكاني في كثير من الاقتصاديات التي لا تزال تعتمد اعتمادا كبيرا على الزراعة يهدد ما يشكل توازنا بالفعل بين السكان والموارد الطبيعية.

3/ أنّ الزيادة السريعة في السكان تجعل من الصعب تدبير التصحيحات الضرورية لدعم التغير الاقتصادي والاجتماعي، فالخصوبة المرتفعة عنصرا أساسيا يسهم في النمو الحضري السريع؛ حيث أنّ هذا النمو يثير مشكلات جديدة ضخمة في التدبير حتى للحفاظ على الظروف المعيشية[1].

2/ حجم السوق:

نقصد بذلك مدى استجابة السوق المحلية للمنتجات الوطنية وكونها عائق أمام التنمية، وهذا راجع إلى عدم التناسب بين العرض والطلب، لكون السوق في بعض الحالات إن لم نقل في معظمها محدودة الاستيعاب، ونقصد بذلك أنّها لا تستطيع تقبل كل ما ينتج.

3/ نقص الإطارات المؤهلة:

إنّ من بين العراقيل التي واجهت التنفيذ الحسن لهذه المخططات هو عامل سوء التسيير و هذا الأخير يعود إلى نقص الإطارات المؤهلة، التي تقوم بالتنفيذ الجيد و المحكم لما جاء في المخططات الإنمائية.

4/ العامل المالي:

يعتبر هذا العامل من أهم مستلزمات تنفيذ الاستثمارات المخططة، وهكذا فإنّ عدم كفاية هذه الموارد أدى إلى زيادة التكاليف المخصصة لتنفيذ البرامج الاستثمارية ممّا يتطلب بالتالي إنفاق موارد مالية إضافية، وما يؤكد

---

[1] **مؤنس السيد محمد فيالة: ظاهرة الفقر و استيراتيجيات التنمية في مصر (دراسة مقارنة)**، بحث لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة عين شمس، 1998م، ص103

ذلك ما أورده " عبد المجيد بوزيدي " في كتابه " تساؤلات حالية حول التخطيط الجزائري " (*Questions Actuelles De La Planification Algérienne*)؛ حيث يؤكد أنّه خلال الفترة (1967م- 1978م) لوحظ ارتفاع عام في حجم الاستثمارات المخصصة للتنفيذ عما كان مخططا فعلا في بداية كل خطة حيث أنّه [1] :

* خلال الخطة الثلاثية (1967م-1968م) كانت الإعتمادات تقارب 9.06 مليون دج في حين بلغت الإعتمادات التي صرفت خلال فترة الخطة ما يعادل 19.3 مليون دج.

* خلال المخطط الرباعي الأول (1970م- 1973م) كانت الإعتمادات المخصصة هي 27.750 مليون دج؛ إلاّ أنّه في نهاية المخطط لوحظ أنّ ما صرف فعلا في هذه الفترة هو 68.6 مليون دج، أي ما يعادل زيادة قدرها 40.450مليون دج.

* خلال المخطط الرباعي الثاني (1974م- 1977م)، والذي خصص له مبلغ 110.22 مليون دج لوحظ أنّه في نهاية فترة المخطط أنّ المبلغ الذي تم إنفاقه فعلا هو 314.3 مليون دج.

كل هذه الأرقام تؤكد فعلا أنّه خلال الفترة (1974م- 1977م)، اعترض المخطط الجزائري كثيرا من العوائق والصعوبات، والتي حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة بالإضافة إلى ذلك أنّه وبالرغم من هذه الزيادة الهائلة في جميع الاستثمارات عما كان مخططا على مستوى كل خطة، لوحظ عجز معتبر في نسبة الإنجاز خلال فترة المخططات الثلاثة، ممّا استدعى اعتماد مبالغ إضافية في المرحلة الموالية 1978م- 1979م، لتنفيذ المشاريع غير المنجزة، وهذا بالطبع ينعكس سلبا على المركز المالي للجزائر وبالتالي يصبح عائقا حقيقيا لتحقيق التنمية الاقتصادية، إلاّ أنّ ما زاد في الأمر تعقيدا أنّ فترة1978م- 1979م لم تكن كافية لإنجاز كل المشاريع المتخلفة، ممّا دفع بالمخطط الجزائري وهو يعد لإعداد المخطط الخماسي الأول أنّه يأخذ هذه الفكرة بعين الاعتبار.

---

[1] ***Abdelmajid Bouzidi: Op Cit, P 84.***

د- المخطط الخماسي الأول (1980م- 1984م):

جاء المخطط الخماسي الأول على أساس تقييم الفترة السابقة، وعمل على توسيع قواعد الاقتصاد والاستجابة للحاجيات الاجتماعية خاصة منها المتمثلة في التشغيل والتربية، إلاّ أنّ ما كان يرمي إليه هذا المخطط ينحصر في الآتي:

- التحكم في التوازنات وتخفيض الديون.
- تقوية وإدماج الاقتصاد الوطني.
- استيعاب التأخر في بعض القطاعات.
- تقوية التخطيط، وتعميم المخطط السنوي.
- اللامركزية.
- إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الوطنية.

أمّا الإعتمادات المالية المخصصة لهذا المخطط فهي 400.6 مليار دج[1]، وما يميّز مرحلة المخطط الخماسي الأول، و الإعتمادات المخصصة له أنّ هذه الأخيرة لم تكن موجهة لتنفيذ كل ما هو مخطط أثناء فترة المخطط؛ حيث نجد أنّ 50% من حجم هذه الاستثمارات موجه لتغطية العجز المترتب عن التأخير في الإنجاز للفترة السابقة ابتداء من سنة 1967م إلى غاية نهاية 1979م، حيث تقدر الإعتمادات المخصصة لهذا الجانب بحوالي 200مليار دج، وهذا بتوجهات القيادة السياسية من أجل إعادة التوازن وإنجاز ما لم يتم إنجازه في السابق حتى لا يؤثر ذلك على بقية المخططات التنموية اللاحقة.

إلاّ أنّ ما يمكن ملاحظته حول المخطط الخماسي الأول هذا، هو بقاء القطاع الصناعي دائما في مقدمة اهتمامات

---

[1] *" AR AB - BELGIUM – LUXEMBURG CHAMBER OF COMMERCE " Bulletion De La Chambre De Commerce Belgique, Luxembourg, Pays Arabes (SPecial Algerie), № 6, Paris, 1982,P 109.*

المخططين الجزائريين، وهذا ما تترجمه الإعتمادات المالية المخصصة لهذا القطاع خلال فترة الخطة، حيث أنّ توزيع هذه الاستثمارات كان على النحو التالي[1]:

الجدول رقم (4) يمثل توزيع الاستثمارات حسب القطاعات الاقتصادية للمخطط الخماسي الأول: (الوحدة بالمليار د.ج)

القطاعات	المبلغ	النسبة
الصناعة	145.5	%30.7
الزراعة (الفلاحة)	47.1	%11.0
النقل	13.0	%03.2
القاعدة الهيكلية الاقتصادية	37.9	%09.2
التربية والتكوين	422	%10.0
قطاعات أخرى	105.9	**%45.9**

المصدر من :

[1] ***"ARAB - BELGIUM – LUXEMBURG CHAMBER OF COMMERCE ", Op Cit, P 116.***

من خلال الجدول نلاحظ أنّ هناك تغيير في استراتيجية التنمية المتبعة في الجزائر وذلك خاصة فيما يتعلق بالقطاع الصناعي؛ حيث نجد أنّ النسبة المئوية للاستثمارات المخصصة لهذا القطاع إلى مجموع حجم الاستثمارات قد تناقص بالمقارنة مع الفترات السابقة عن 43.4% في المخطط الرباعي الثاني، مثلا أصبحت في هذا المخطط لا تتعد 30.7%، بينما ارتفعت نسبة الفلاحة من حجم الاستثمارات عما كان عليه في الفترات السابقة، حيث ارتفعت من 10 %خلال فترة المخطط الرباعي الثاني إلى 11 % خلال فترة هذا المخطط، وهذا يدل على التوجهات الجديدة والاهتمام الكبير للمخطط الجزائري بالقطاع الفلاحي بعد أن لوحظ إهماله في البدايات

---

[1] ***"ARAB - BELGIUM – LUXEMBURG CHAMBER OF COMMERCE ", Op Cit, P 116.***

الأولى من الاستقلال وبداية التخطيط، كما نلاحظ كذلك الاهتمام الكبير بقطاع التربية والتكوين وهذا عملا بتوجهات المؤتمر الخامس للحزب والتي تهدف إلى محاولة القضاء على البطالة أو التقليل من خدمتها من جهة، والتقليل من أثر الأمية من جهة ثانية، كما نلاحظ من خلال الأرقام المبنية أعلاه أن الاهتمام لم يكن بقطاع دون سواه، وهذا عملا وتطبيقا لمبدأ الاعتماد على النفس و التقليل قدر الإمكان من حدة التبعية للخارج من ناحية، ومن الناحية الأخرى محاولة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة والتحكم فيها قصد تحقيق تنمية شاملة ومستقلة.

أمّا الأهداف الأساسية للمخطط الخماسي الأول والتي جاءت بناء على مجموعة من القرارات والمراسيم المتخذة من قبل مجلس الوزراء، و تمت المصادقة عليه من قبل رئيس الجمهورية، وبناء على توجيهات الميثاق الوطني والقوانين الآتية[1]:

القانون رقم 02/77 الصادر في 31 ديسمبر 1977م.

القانون رقم 13/78 الصادر في 31 ديسمبر 1978م.

القانون رقم 09/79 الصادر في 31 ديسمبر 1979م.

والمتعلقة بقانون المالية للسنوات 1978م/ 1979م/ 1980م، وبناء على القانون رقم 06/80 الصادر في 19 جويلية 1980 الخاص بقانون المالية المكمل لسنة 1980م، وبعد المصادقة على هذه القوانين (من قبل المجلس الوطني الشعبي) المتعلقة بإعداد المخطط الخماسي الأول، والتي تتكون من 49 مادة رئيسية، إذ نجد أنّ المادة الخامسة تحدّد الأهداف العامة للمخطط الخماسي الأول تحت عنوان " الأسس العامة " للمخطط على النحو التالي:

1/ تمتين البناء الاقتصادي والاجتماعي في إطار توجيهات الميثاق الوطني.

---

[1] *" ARAB - BELGIUM – LUXEMBURG CHAMBER OF COMMERCE ", Op Cit, P 109.*

2/ الضمان بصورة أهم للإنتاج الوطني وذلك قصد تغطية الحاجيات الأساسية للمواطن وللأمة كلّها خلال العشرية 1980م- 1990م.

3/ تجنيد الطاقات والقدرات الوطنية.

4/ ضمان الاستقلال الوطني.

5/ التحكم في التوازن الاقتصادي العام.

نلاحظ من خلال هذه الأهداف والمبادئ الرئيسية التي اعتمدها المخطط الجزائري لقيادة السياسة لإعداد المخطط الخماسي الأول كانت فعلا في مستوى الحدث، ونقصد بذلك أنّ هذه المبادئ وكذلك المواد الـ (49) تشمل كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية المكونة للاقتصاد الوطني لم تغفل أي جانب من الجوانب التي تهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، وترجمة ذلك يتضح[1] من خلال الإيجابيات المحققة خلال فترة المخطط (1980م- 1984م)، ولسنا بصدد سرد كل هذه الايجابيات؛ لأنّ ذلك يتطلب منا إعداد بحث مستقل ومطول حول مرحلة المخططات كلّها، إلاّ أنّ هذا لا يعن عدم التعرض لبعض هذه الايجابيات المحققة منها:

1/ قطاع السكن:

أثري قطاع الإسكان الذي أصبح من بين الأولويات الوطنية بـ 310.000 مسكن في إطار البرامج العمومية خلال هذه الفترة وبـ 120.000 مسكن في إطار المبادرة الفردية التي دعت إليها سياسة الاحتياطيات العقارية.

2/ قطاع التربية:

في هذا المجال نجد أنّ 4.730.000 تلميذ في التعليم الأساسي و 356000 تلميذ في التعليم الثانوي،

---

[1] **الدليل الاقتصادي والاجتماعي ــ المؤسسة الوطنية للنشر والاشهار ــ**، الجزائر، *1987*م، ص*60*.

و117000 طالب في التعليم العالي يؤطرهم حوالي 10400 أستاذ منهم 8000 أستاذ جزائري وهذا حسب إحصائيات 1985م- 1986م.

3/ مراكز التكوين:

تحقق لجهاز التكوين سنة 1984م أكثر من 500 مركز تشمل على 155000 متكون.

4/ قطاع الصحة:

تحقيق تطور كبير في هذا القطاع حيث أصبح لكل 2000 ساكن طبيب واحد، ويوجد في القطر بأكمله خلال فترة الخطة حوالي 27 مستشفى تتسع لـ 4850 سرير، كما تحقق إنجاز130 مصحة متعددة الاختصاصات.

كل هذه المكتسبات تم إنجازها وسلمت أثناء فترة المخطط.

5/ قطاع الشغل:

ارتفعت نسبة العاملين المؤهلين من 34 % سنة 1980م إلى 42 % في سنة 1984م، تم خلق 710.000 منصب عمل منها 86 في القطاع العام.

وفيما يتعلق بالنمو الديموغرافي باعتباره عامل مؤثر على مسيرة التنمية فنجد أنّه خلال فترة المخطط ازداد عدد السكان بما يقارب 03 ملايين نسمة أي بمعدل 600.000 نسمة سنويا، بالرغم من أنّ بعض الإحصائيات والتقارير تؤكد على أنّ نسبة الزيادة السكانية تتعدى هذا العدد حيث تصل إلى 850.000 نسمة سنويا وهذا ما يعادل نسبة المواليد التي تقدر بـ 3.2 % و سنتطرق إليه بالتفصيل في الفصل (السابع)، مع الإشارة هنا أنّ هذا العامل يعتبر عاملا سلبيا على التنمية من جهة، ومن جهة ثانية أنّ هذه الزيادة المفرطة في عدد المواليد يؤكد مدى نجاعة القطاع الصحي عموما والخدمات الصحية على وجه الخصوص،

وهذا ما دعا بالقيـــادة السياسيـــة بأن تهتم بهذا الجانب حيث اتخذت في هذا المجـــال إجراءات عديدة من أجـــــل الحد من الارتفاع السريع للمواليد، و من بين هذه الإجراءات إعداد برنامج خـــاص يهـــدف إلى تنظـــيم الأســـرة الجزائرية[1]، و قد تطرقنا لهذا في الفصل السابع ص (342).

وأخير إنّ ما يمكن استخلاصه حول فترة المخطط الخماسي الأول أنّ الدولة أصبحت قـــادرة علـــى الـــتحكم في برامجها ومخططاتها أحسن من ذي قبل وهذا خدمة للصالح العام وتحقيقا للتنمية الاقتصادية الشاملة التي تعتبر الهدف المنشود للجزائر و دول العالم الثالث أجمع.

هـ- المخطط الخماسي الثاني: 1985م – 1989م

تم تحديد توجهات المخطط الخماسي الثاني 1985م-1989م ، من قبل لوائح الدورة الثانية عشرة للجنة المركزية في جوان 1985م حيث تمّ تحديد الآتي:

1/ تحديد مبلغ الاستثمارات الاجتماعية لفترة المخطط بـــ 550 مليار دج.

2/ الاهتمام بدرجة أكبر بالمجالات ذات أهمية قصوى في الاقتصاد الوطني حيث تم تحديد الآتي:

أ/ تلبية حاجيات السكان الذين يزدادون بنسبة 850.000 نسمة سنويا.

ب/ دعم وتوسيع الإنتاج الوطني والعمل على تحقيق التكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية.

ج/ التحكم في التوازنات بين العرض والطلب في المنتجات الاستهلاكية.

د/ إنجاز ما لم يتم إنجازه في المخطط الخماسي الأول 1980م- 1984م.

هـــ/ إعطاء الأولوية الخاصة لتنمية الفلاحة والري.

---

[1] **الدليل الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق** ، ص*60*.

كل هذه النقاط تتعلق بحالة الاقتصاد الوطني، أمّا ما يتعلق بالوضع الاقتصادي الدولي فإنّ المخطط لم يغفل هذا الجانب حيث ركّز في تحليله للوضع الاقتصادي الدولي على الآتي:

1/ التحكم في التوازنات الخارجية (التجارة الخارجية).

2/ أخذ بعين الاعتبار الأزمة الاقتصادية العالمية وما يمكن أن ينجر عن هذه الأزمة من انعكاسات على الاقتصاد الوطني، باعتبار أنّ الأزمة لها علاقة مباشرة ببرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وهذا عن طريق انتقال السلع والخدمات وتدفق رؤوس الأموال.

كل هذه المحاور دفعت المخططين الجزائريين والقيادة السياسية على المستوى المركزي بإجراء بعض التعديلات لمواجهة آثار الأزمة الاقتصادية من جهة، وتحقيق الأهداف الواردة في المخطط من جهة ثانية.

وكما نعلم أنّ الجزائر بلد منتج للبترول وبالتالي فهي تعتمد على هذا المصدر وحيد الجانب في تمويل مشروعاتها الإنمائية، وحيث أنّ إيرادات هذا المصدر أو القطاع الاستراتيجي أصبحت في انخفاض مستمر مع بداية فترة المخطط حيث أنّ نسبة الانخفاض وصلت إلى (- 20 %)؛ فإنّ ذلك يتطلب بالضرورة إجراء تعديلات لمواجهة الوضع، و البحث عن استراتيجية بديلة تعتمد على أكثر من مصدر للتمويل وهذا قصد تحقيق كل ما يهدف إليه المخطط الخماسي الثاني، وعليه يمكننا حصر هذه التعديلات في الآتي:

1/ تخفيض تكاليف وآجال الإنجاز للمشروعات.

2/ التقليل من الاستنجاد بالقدرات الخارجية للإنجاز نظرا لما تكلفه هذه الأخيرة من أموال ضخمة وبالعملة الصعبة، مما يزيد من حدة التدين نحو الخارج.

3/ توزيع تكاليف التنمية بين الدولة والجهات المعنية، وذلك بتطبيق مشروع استقلالية المؤسسات والذي سبق بإعادة هيكلتها.

4/ تعبئة مجموع الطاقات الإنتاجية في البلاد لخدمة الاقتصاد الوطني.

أمّا فيما يتعلق بأهداف المخطط، فكل ما يقال عنها أنّها شبيهة بتلك التي اعتبرها المخطط الخماسي الأول والمخططات السابقة، إلاّ أنّ الاختلاف بين تلك الأهداف وأهداف هذا المخطط يكمن في كون هذا الأخير يركّز على الأهداف الأكثر فعالية بالنسبة للاقتصاد الوطني من ناحية، والاقتصاد الدولي من ناحية ثانية، فباعتبار أنّ أسعار البترول في تدهور مستمر وأنّ السوق العالمية المالية غير مستقرة فكان على الهيئات المسؤولة على المستوى المركزي في مجال التخطيط أن تأخذ كل هذه التغيّرات خلال فترة المخطط بعين الاعتبار تفاديا لتفاقم الأزمة وتجنبا للتضخم، وهذا ما تم التعبير عنه من طرف القيادة السياسية بأنّ هناك ضرورة ملحة لإجراء بعض الإصلاحات الاقتصادية أو تنظيم الاقتصاد الوطني حتى يتماشى والمرحلة الراهنة.

كل ذلك يتجلى في المبلغ الإجمالي للاستثمارات لفترة المخطط، ونصيب القطاعات الرائدة في الاقتصاد الوطني من هذه الاستثمارات مقارنة بمراحل فترات المخططات السابقة حيث كان توزيع هذه الاستثمارات حسب القطاعات الاقتصادية في هذا المخطط على النحو الآتي[1]:

---

[1] **الدليل الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص*64*.**

الجدول رقم (5) يمثل توزيع الاستثمارات حسب القطاعات: (الوحدة بالمليون د.ج)

القطاعات	المبلغ
الصناعة	147.200
منها المحروقات	390800
الزراعة	79.000
الاسكان	76.000
الهياكل القاعدية الاقتصادية	45.000
التربية والتكوين	45.000
التجهيزات الجماعية	44.000
هياكل اجتماعية أخرى	20.450
وسائل الإنجاز	19.000
التخزين والتوزيع	15.850
النقل	15.000
الصحة	8.000
البريد والمواصلات	8.000

المصدر من:

[1] **الدليل الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص*64*.**

من خلال الجدول نلاحظ أنّ الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي مازالت مرتفعة إذا ما قورنت ببقية القطاعـــات الأخرى وهذا من حيث المبـــالغ المخصصـــة، أمّا من حيث نسبتها المئوية فإنّها في هذا المخطط أقل

بالمقارنة مع المخططات السابقة حيث أصبحت لا تتعدى 31.7 % من الحجم الإجمالي للاستثمارات، في حين نلاحظ أنّ هناك ارتفاع معتبر في النسبة المخصصة للقطاع الفلاحي والري وصلت النسبة إلى 14.3%، بينما لم تتعد هذه النسبة في المخططات السابقة 11%.

كما أنّ هناك اهتمام بالغ من قبل الدولة لقطاع الإسكان؛ حيث استحوذ على اعتمادات معتبرة وهذا ما تترجمه النسبة المخصصة له بالمقارنة مع النسب المخصصة لنفس القطاع في المخططات السابقة حيث وصلت إلى 13.8% وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى ما تمليه ضرورة هذا القطاع الحيوي من تلبية لحاجيات السكان (سكن لائق) لضمان استقرارهم خاصة في مجال الإنتاج أو العمل الإنتاجي، حيث أنّ استقرار العمال في سكن لائق يساعده على العمل أكثر ممّا يؤدي إلى رفع الإنتاج الوطني، وتحقيق الاكتفاء الذاتي أو التقليل على الأقل من التبعية للخارج.

وبصورة عامة فإنّنا نلاحظ أنّ ما تمّ إنجازه خلال الفترة الأولى من المخطط الخماسي الثاني هذا لدليل قاطع على نجاعة السياسة المتبعة، التي أثبتت بحق قدرة التحكم والتسيير في الاقتصاد الوطني مقارنة بالسنوات السابقة، فحتى وإن كانت النتائج المحققة لا تعكس بصدق طموحات الدولة إلاّ أنّها على الأقل توحي بأنّ هناك انتعاش، وهناك إدراك بالمسؤولية من قبل المسؤولين على مستوى القطاعات الإنتاجية على الخصوص.

نلاحظ مثلا أنّه في مجال القطاع الفلاحي تم تحقيق زيادة تقدر بـ 30% عن السنوات السابقة في مجال الحبوب خلال سنة 1985م، في حين حقق الإنتاج الصناعي زيادة تقدر بـ 9 % في نفس السنة مقارنة بالسنوات السابقة.

كما أنّه في مجال الشغل تم إحداث 150.000 منصب شغل خلال السنة 1985م، أي بنسبة زيادة تقدر بـ 2.5 %، وفي مجال الري تم تسلم 5 سدود خلال نفس السنة، كما حقّق قطاع الصحة بدوره انتعاش معتبر من حيث الإنجاز ممّا أدى إلى تسلم 23 مستشفى ،و 68 مصحة خلال السنة 1985م- 1986م.

أمّا في مجال التعليم فقد تمّ استقبال 5 ملايين تلميذ في التعليم الأساسي، و 400.000 تلميذ في التعليم الثانوي، و 140.000 طالب في التعليم العالي.

كل هذه الأرقام والبيانات تبيّن بحق الجوانب الإيجابية للمرحلة الأولى من فترة المخطط الخماسي الثاني، إلاّ أنّ هذا لا يعني أنّ فترة المخطط هذه خالية من السلبيات، فهناك بعض السلبيات والتي تعود أصلا وبالدرجة الأولى إلى انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية من جهة، ومن التهاون واللامبالاة من قبل بعض المسؤولين على مستوى الوحدات الإنتاجية على الخصوص من جهة ثانية، إضافة إلى ذلك أنّ اعتماد الجزائر على مصدر وحيد الجانب كمصدر للتمويل (أي البترول)، جعلها غير قادرة في مثل هذه الظروف على تلبية كل الاحتياجات الوطنية.

حيث كان سعر البرميـــل من النفط الجزائري 21.08 دولار في نهاية الثمانينات ثم انخفض إلى 20 دولار قي بداية التسعينات ثم إلى 18.65 دولار في سنة 1993م، وأخيرا14.19 دولار في عام 1994م[1].

ونتيجة لهذا التدهور في أسعار النفط انخفضت إيرادات الدولة عام 1994م، ومن الأسباب و العوامل التي أضعفت الأداء في المؤسسات العمومية مايلي:

1/ عدم مسايرة التمويل الإداري والتسيير المركزي المفرط للأهداف المخططة.

2/ لقد أهمل المخطط مفهوم المردودية، اهتم بمراقبة التدفقات المالية للمؤسسات العمومية، بغض النظر عن نتائجها.

3/ عدم تحسيس مسيرى المؤسسات العمومية بالدور الرئيسي للمؤسسة والمتمثل في خلق الثروة والنمو.

4/ الاختلال المزمن والدائم في مالية المؤسسات العمومية وذلك بسبب ارتفاع الأعباء المختلفة، وارتفاع مصاريف المستخدمين التي تمتص 40% إلى 90 % من نفقات الاستغلال، وهذا ما أدى إلى ارتفاع تكلفة الإنتـــاج بالإضافة ارتفاع التكاليف الإضافية للاستثمارات والناتجة من التأخر في الإنجاز.

---

[1] **عبد الله بن دعيدة: التجربة الجزائرية في الاصلاحات الاقتصادية**، بحوث في الندوة الفكرية، المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصـــة بـــالتخطيط الجزائري، الجزائر، 1999م، ص356.

5/ الحجم الكبير للمجمعات الصناعية الذي أدى إلى تفشي البيروقراطية في اتخاذ القرارات من جهة، وزيادة الطلب على القروض من جهة أخرى.

6/ تهميش القطاع الفلاحي وتخصيص كل التمويلات للقطاع الصناعي، الأمر الذي جعل الجزائر تعرف تبعية غذائية، فعدم الاهتمام بهذا القطاع جعل الجزائر تدفع سنويا أكثر من 2.5 مليار من أجل استيراد المواد الغذائية فقط.

ومع كل هذا حصلت تغيرات جذرية في السياسة الاقتصادية الجزائرية في بداية الثمانينات، فالنمو الكبير المتكون من الصناعات الثقيلة، عن طريق التراجع الكبير لمعدلات الاستثمار والتشغيل، هذا التغيير الذي طرأ على هيكلة الاستثمارات تم على حساب القطاع الصناعي ولصالح القطاع الخدماتي، كالمستشفيات والطرق وبرامج السكن إلى غير ذلك، وظلت هذه القطاعات مهملة منذ الاستقلال، أما عن النمو الديموغرافي خلال المخطط الخماسي الثاني، فقد تطرقنا اليه في الفصل السابع ص(342) وص (343). أما الاصلاحات الاقتصادية التي بدأت في الثمانينات فكانت متعلقة باعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات العمومية و تشجيع الاستثمار الخاص، و سنتطرق لذلك في المحاور الاحقة.

2-الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

1/ سياسات إعادة الهيكلة في الجزائر

لقد نالت الإصلاحات الاقتصاديـــة للمؤسسات الوطنية اهتماما كبيرا من السلطات العمومية في أكثر من عقد، وقد أصبحت ضروريـــة في ذلك الوقت نظرا للأزمة التي عانتها الجزائر، ولاسيما في الميدانيين الاقتصادي والاجتماعي؛ حيث عانى الجهاز الإنتاجي إختلالات متعددة في الاستثمار والاستغلال، ولهذا أصبح إصلاح المؤسسات العمومية ضرورة ملحة؛ حيث بدأت الهيكلة في الثمانينات ومرت بصورتين هما:

أ/ إعادة الهيكلة العضوية.

ب/ إعادة الهيكلة المالية.

إضافة إلى هذين العنصرين سنتطرق أيضا إلى استقلالية المؤسسات العمومية.

أ- إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية الجزائرية:

انطلقت هذه العملية مع بداية 1981م بتنصيب لجنة وطنية لإعادة هيكلة المؤسسات بهدف الخروج من أزمة القطاع العمومي ولتحقيق مايلي:

- تخفيض وتبسيط المهام والوظائف، بالفصل بين وظيفتي الإنتاج والتوزيع مع إنشاء وظيفـــة البحـــث والتطوير.
- التوزيع الجغرافي لإدارة المؤسسات من أجل لا مركزية فعلية للقرارات الاقتصادية لأكثر من مؤسسة واحدة.
- تنظيم ومراقبة الدولة للتجارة الخارجية.

- تعميم التسيير الاشتراكي للمؤسسات.

غير أنّ عملية الهيكلة أسهمت في تعقيد الوضعية بسبب تكوين جهاز بيروقواطي أبقى المؤسسات في عجز دائم وارتفاع كبير للقروض المصرفية، لتغطية مصاريف العملية، فكان لابدّ من إعادة هيكلة مالية مكملة لعملية الهيكلة العضوية ولعل أكبر خطأ تمثل في:

- فصل الإنتاج عن التوزيع، فهذا الفصل أحدث خللا كبيرا، وأدى إلى ظهور مؤسسات طفيلية على المؤسسات الإنتاجية.

- تقديم القروض للمؤسسات العمومية، عوضا عن البحث عن أسباب اللاتوازن المالي للمؤسسات[1].

ب- إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات العمومية:

في نفس سنة 1981م تم إنشاء لجنة خاصة بالهيكلة المالية ذلك لدراسة أسباب اللاتوازن المالي الذي نجم عن إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات، والتي اقترحت مخططا نموذجيا للتسوية قصيرة ومتوسطة الأجل، فكلّف البنك الجزائري للتنمية ($\mathcal{BAD}$) بإعطاء قروض جديدة لتحقيق الهيكلة المالية للمؤسسات من خلال المخطط الخماسي (1980م- 1984م)، وتهدف الهيكلة المالية إلى مايلي:

- الوصول لتطهير مالي للمؤسسات.

- توزيع المبالغ الضخمة للسحب عن طريق المكشوف، والديون بين مختلف المؤسسات الناتجة عن الهيكلة العضوية والمؤسسة الأم.

- وضع ميزانيات انطلاق للمؤسسات العمومية.

- التفريق بين أعباء الاستغلال للمؤسسة، و الأعباء الاجتماعية.

---

[1] **آفاق المؤسسة الاقتصادية: ملتقى وطني**، 6-7 فيفري، معهد العلوم الاقتصادية، باتنة، 1994م، ص5.

- وضع نظام أسعار متناسق.

ج- استقلالية المؤسسات:

إنّ الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، جاءت نتيجة للوضعية التي آلت إليها وضعية المؤسسات بصفة خاصة والاقتصاد الجزائري بصفة عامة، وكان ذلك نتيجة لأسباب عديدة منها:

- الانخفاض المفاجئ للإيرادات البترولية نتيجة أزمة 1986م، حيث ساهمت في تعجيل الاصلاحات الاقتصادية، في محاولة للبحث عن نظام اقتصادي يتلائم مع هذه الوضعية.
- فشل الندوات الوطنية للتنمية، التي عجزت عن إيجاد حلول لمشاكل الاقتصاد الوطني.
- تدهور وضعية المؤسسات العمومية في جوانب عديدة منها:

أ/ ضعف الجهاز الإنتاجي كما ونوعا.

ب/ تداخل قنوات التوزيع، فالهيكلة العضوية للمؤسسات أنشأت مؤسسات تهتم بالتوزيع فقط، حيث أدى هذا الفصل بين الإنتاج والتوزيع إلى نتائج سلبية.

ج/ قيام المؤسسات العمومية بتحمل أعباء لا تتعلق بالنشاط الاقتصادي كأعباء النفقات الاجتماعية الضخمة.

د/ تحطم البنية المالية للمؤسسات العمومية، حيث أصبحت المؤسسات تعتمد في تمويلها على القروض الداخلية والخارجية، فزاد عجزها نتيجة تراكم الخسائر من سنة لأخرى، علاوة عن مشاكل أخرى كتطوّر كشوفاتها المصرفية لدى البنوك، وتطور المديونية بين المؤسسات.

هـــ/ الرغبة في محاربة البيروقراطية والإجراءات الإدارية.

إنّ استقلالية المؤسسات العمومية لا تعن استقلالية مطلقة ولا تامة عن أجهزة الدولة، بل هي عمليـــة مـــستمرة قصد تحسين فعالية التسيير بإعطاء المؤسسات سلطة اتخاذ القرار في ظل شروط قواعد معينة.

وتهدف الإصـــلاحات الاقتـــصادية لتوضـــيح مجـــال التخطـــيط المركـــزي للمؤســـسات العموميـــة من أجل تحقيق الدخول إلى اقتصاد السوق وذلك حسب:

- الرغبة في إعطاء مكانة للقطاع الخاص.
- إقامة علاقة جديدة بين المؤســـسات العموميـــة والوصـــاية مـــن جهـــة، و بينـــهما وأجهـــزة التخطيط من جهة أخرى.
- تحرير تدريجي للأسعار، و أسعار الصرف، عمليات التجارة الخارجية.
- إصلاحات جبائية في القانون التجاري تتماشى مع الأوضاع الجديدة.

د- إتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي:

أ/ برنامج الاستقرار الاقتصادي الدولي المتفق عليه مـــع صـــندوق النقـــد الـــدولي، وهـــو برنـــامج قصير المدى (1 أفريل 1994م-31 مارس 1995م).

ب/ برنامج التصحيح الهيكلي (أفريل 1995م مارس 1998م)

1_ برنامج الاستقرار الاقتصادي الأول:

لقد تميز الوضع الاقتصادي في بداية التسعينات بتراجع النمو الاقتـــصادي بحـــوالي 2% وارتفـــاع التضخم إلى 20.5 % بالإضافة إلى ارتفاع معدل البطالة بشكل كبير، واستمر تدهور ميزان المدفوعات مع انعـــدام

إمكانية اللجوء إلى الأسواق المالية الدولية مع الانخفاض الكبير في احتياطيات الجزائر من العملة الصعبة؛ حيث أصبحت لا تغط أكثر من شهرين من حاجياتنا في الاستيراد، ونظرا لهذا الوضع المتدهور للاقتصاد الجزائري شرعت السلطات في اتخاذ تدابير حازمة وواقعية بالإضافة إلى مراعاتها للهدف الرئيسي للإصلاحات، وهو هدف الانتقال من اقتصاد موجه إداريا إلى اقتصاديات موجهة بآليات السوق والمنافسة، ولتجسيد هذه التدابير ميدانيا شرعت السلطات بتصميم برنامجين اقتصاديين و وضعهما حيّز التنفيذ، وكلا البرنامجين يندرج في الإصلاح الاقتصادي.

إنّ تنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي يقتضي أساسا القيام بجملة من الأمور، منها إيقاف تراجع النمو الاقتصادي، واحتواء وتيرة التضخم، وتحديد التجارة الخارجية والسير الجيد للطلب المحلي بواسطة سياسات نقدية صارمة، وتعميق الهيكلية مع تخفيف خدمات الديون الخارجية[1].

2_أهداف البرنامج

لقد دخلت الجزائر مرحلة جديدة من الاصلاحات مست كل الميادين المتعلقة بإنعاش الاقتصاد الوطني، وذلك استعدادا للانتقال إلى اقتصاد السوق وبعث النمو الاقتصادي الذي ساده الركود، لذلك فإنّ عملية الاستقرار الاقتصادي قد استلزمت رسم الأهداف التالية:

1/ القضاء على عجز الميزانية العمومية أو على الأقل تخفيضها.

2/ التقليص من الكتلة النقدية، وهذا بشرط أساسي للتطور السليم والصحيح.

3/ إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، وذلك عن طريق تخفيض عبء خدمة الديون الخارجية.

4/ الاستمرار في عملية التحرير الاقتصادي.

---

[1] **عبد الله بن دعيدة: مرجع سابق** ، ص362.

أمّا بالنسبة للنتائج العملية للإصلاحات الاقتصادية فهي كما يلي:

1- استقلالية 5 مؤسسات عمومية وطنية من بين 23 مؤسسة.

2- عرض 5 فنادق عمومية للبيع، وهذا في إطار برنامج الخوصصة.

3- حل 88 مؤسسة عمومية.

4- تطهير البنوك التجارية، وذلك عن طريق دراسة مالية على أساس حساباتها في آخر عام 1993م، وتحديد احتياجاتها في رأس المال.

5- تحرير أسعار المدخلات الزراعية ومواد البناء، ورفع أسعار المواد الغذائية المدعمة، إنشاء صندوق الضمان من البطالة، وذلك من أجل التخفيف من الآثار السلبية التي تتسبب فيها عمليات الإصلاحات.

ويمكن القول أنّ الإصلاحات الهيكلية في الجزائر ليست السبب الوحيد في تدهور الظروف المعيشية للمواطنين، فالركود الذي شهده الاقتصاد الوطني مباشرة بعد أزمة أسعار النفط في الثمانينات، يعتبر السبب الرئيسي في تدهور ظروف المعيشة لفئة كبير ة من المواطنين، ولهذا السبب خصصت الجزائر غلافا ماليا مقداره 18.5 مليار دينار جزائري لصالح هذه الفئات المحرومة، وبخاصة البطالين؛ حيث منحوا دعما نقديا مباشرا بقيمة 2100 دينار جزائري للشهر، بالإضافة إلى تقديم مساعدات وقروض للشباب العاطل عن العمل من أجل خلق تعاونيات.

2/ برنامج التصحيح الهيكلي: أفريل 1995م- 1998م

كان التصحيح الهيكلي في الجزائر ضرورة حتمية، فهو يسمح لها بتطوير اقتصادها وافتتاحه على العالم الخارجي، فهو ضرورة ناتجة عن الوضعية المتدهورة للاقتصاد الوطني، وبعد المعالجات الجزئية المتتالية منذ الثمانينات،

تم الإجماع على ضرورة المعالجة الجذرية لكافة المشاكل التي يعانيها الاقتصاد الوطني.

ولهذا شرعت السلطات العمومية في علاج جذري عن طريق إصلاحات مكثفة في كل الميادين، وذلك استعدادا للانتقال إلى اقتصاد السوق، لذلك فإنّ برنامج التصحيح الهيكلي هذا هو تجسيد للإجراءات المسطرة من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني والانتقال إلى اقتصاد السوق، ولقد تركزت أهداف هذه الإصلاحات أيضا من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني واستقراره، مع المحافظة على مستوى التشغيل الدائم، بالإضافة إلى مواصلة وتعميق الاصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية، والبدء بخوصصة جزء من المؤسسات العمومية مواصلة التحرير الاقتصادي وفي نفس الوقت العمل على ضمان الحماية اللازمة للفئات المتضررة من هذه الاصلاحات، وذلك عن طريق تحسين شبكة الحماية الاجتماعية وتعزيزها بتدابير مختلفة، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف رسمت السلطات المركزية سياستين اقتصاديتين هما:

1/ السياسة الاقتصادية الظرفية وتتعلق بالتدابير المالية والنقدية، التي تسمح بتحقيق نمو اقتصادي دائم وتقليص الميزانية.

2/ السياسة الاقتصادية متوسطة المدى.

أمّا بالنسبة للنتائج المتحصلة من برنامج الإصلاح الهيكلي في نهاية 1995م:

أ- النمو الاقتصادي:

بالنسبة للنمو الاقتصادي فكانت النتائج إيجابية، حيث بلغ معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي 4.3 % ، وعلى العموم فإنّه يتوقع أن يستمر النمو بوتيرة لا تقل عن 5 % سنويا بحسب الأهداف المسطرة لفترة البرنامج.

ب- زيادة نسبة البطالة:

حيث اقتربت نسبتها إلى 25% عام 1995م وزادت هذه النسبة في السنوات الباقية للبرنامج وهذا نتيجة حتمية لعملية الإصلاح الهيكلي للقطاع العمومي.

ج- المالية العامة والقطاع النقدي:

لقد انخفضت نسبة عجز الميزانية إلى 1.4% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 4.4% في عام 1994م، وهذه النتيجة تبيّن الآداء الجيد لسياسة الميزانية في المدى المتوسط، أمّا بالنسبة للقطاع النقدي فقد سجل بدوره نتيجة ايجابية؛ حيث زادت الكتلة النقدية بـ 10.5 بالمقابل 10.3 عام 1994م، غير أنّ القروض المقدمة للمؤسسات الاقتصادية عرفت تدهورا كبيرا بالرغم من قيام الخزينة العمومية بتسديد جزء من مستحقاتها.

د- التضخم:

فقد زادت نسبته عن النسبة المستهدفة في البرنامج حيث بلغ معدله في نهاية 1995م 29.8% عوض 22.6 %، والسبب في ذلك يرجع إلى ارتفاع تكلفة الواردات، وإلى ارتفاع الأسعار التي لا تزال محدّدة إداريا.

ه- المؤسسات الصناعية:

لقد عرفت عملية التصحيح الهيكلي للمؤسسات الصناعية أول إنجاز فعلي لها عام 1994م، حيث انتقلت 12 مؤسسة غير مستقلة إلى الاستقلالية التامة في عام 1994م، وأمضت عقود النجاعة في هذا المجال، كما تم إعداد مخططات التصحيح الداخلي لمحمل المؤسسات الصناعية، وقد باشرت السلطات المركزية بتطبيقه، غير أنّ عدم فعالية هذا المخطط أجبرت السلطات على استبداله بجهاز جديد تم وضعه اثر لقاء البنوك والمؤسسات في فيفري 1996م، ويتركز على علاقات تعاقدية في ما بينها لتمويل استقلالية النشاطات الصناعية وتنميتها.

و- الخوصصة:

أنشأت السلطات المركزية جهازا لهذا الغرض يسمى بمجلس الخوصصة، كما أنشأت وزارة الصناعة إعادة الهيكلة لجنة قطاعيه للخوصصة، وقد بدأ تنفيذ برنامج الخوصصة في أفريل 1996م بمساعدة البنك الدولي، واستهدف هذا البرنامج حوالي 200 شركة من الشركات العامة المحلية الصغيرة، وقد اعتمد برنامج ثاني للخوصصة في أواخر 1997م تركز على المؤسسات العامة الكبرى.

وإضافة إلى هذه المبادرات نحو الخوصصة أنشأت مؤسسات جديدة للنهوض بتنمية القطاع الخاص منها على وجه الخصوص وكالة الاستثمار الوطني التي تأسست في عام 1994م كأداة مركزية بمساعدة المستثمرين من القطاع الخاص المحلي والأجنبي على تخطي العقبات البيروقراطية، والحصول على إعفاءات من الضرائب الإدارية وغير ذلك من الحوافز الاستثمارية [1].

---

[1] **كريم نشاشيبي وآخرون: الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق**، دراسة خاصة، صندوق الأمم المتحدة، واشنطن، 1998م، ص، ص78/77.

3/آثار برنامج التصحيح الهيكلي على التدهور الاجتماعي:

من البديهي أنّه مهما كانت الدول فإنّ تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي يخلق ثلاث فئات من الضحايا وهي الاقتصاديات، بتهديم البنية، الدول بتهديم سلطاتها، وبنقض التعهد والانحطاط من الحد الأدنى للسياسة الاجتماعية وبالتطور نحو العوز و التفقير.

وعلى غرار هذه الدول فإنّ سنوات برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر تتميّز على المستوى الاجتماعي بقياسات لها تأثير مباشر على الظروف الاجتماعية للسكان على مستوى الشغل و المداخيل و الاستهلاكات، هذه القياسات تحققت بتقليص وتقييد ميزانية الدولة (إلغاء الإعانات المالية، تقييد أجور الموظفين، انخفاض نفقات العمل والاستثمار)بالدينار الثابت فإنّ نفقات الدولة تعددت من 503.9 مليار دج في سنة 1993م إلى 450.6 ملياردج في سنة 1997م. فهذا الانخفاض في النفقات العمومية أثر لاسيما على قطاعات التربية والصحة؛ حيث كانت ميزانية الدولة تعدّت 23 % في سنة 1993م إلى 17.8% في سنة 1997م بالنسبة للتعليم، ومن 54.5 %إلى 47 % بالنسبة للصحة.

إنّ ارتفاع الأسعار وتحريرها وإلغاء دعم الدولة للمنتوجات الضرورية، البطالة وركود مداخيل الإجراء، مع غياب النمو المهم كل هذه العوامل بالضرورة أحدثت تفقير السكان[1].

فكل هذا انعكس سلبا على القدرة الشرائية محدثا إعادة التركيز في النموذج الاستهلاكي، وفي سنة 1995م كانت حصة المنتوجات الغذائية في نفقات الأسر (بدرجة 58.5%)؛ حيث أنّها وجدت نفسها في مستوى كانت عليه في سنة 1966م 58.2% كحصة النفقات المخصصة للثقافة والترفيه (1.72 % و 1.17 % على التوالي)،

---

[1] ***Repuplique Algerienne Démocratique Et Populaire, Conseil National économique Et Social, Rapport National Sur Le Developpement Humain,*** *Anneé 2000, P 33.*

إنّ انخفاض القدرة الشرائية مرتبط بالأزمة، وكذلك يفسر بتغيرات سلوك الأسر فيما يخص الاستهلاك الغذائي.

وحسب تحقيق " *Cénéap* " الذي أجري في مارس 1998م باختيار عينة 2000 أسرة اتضح أنّ 56% من الأسر حدّدوا ومنذ سنة 1993م استهلاكهم للمنتوجات الغذائية، كاللحم والفواكه والزيت وأنّهم تخلوا عن استهلاك بعض هذه المنتوجات، أمّا بالنسبة لفئات السكان الذين يتلقون مداخيل منخفظة أو متوسطة؛ فإنّ آثار تغير الدولة عن دعم الأسعار للحاجيات الغذائية قد أثر على الخصوص.

وحسب دراسة أجريت في سنة 1997م من طرف البنك العالمي حسب التحقيق حول مستوى المعيشة سنة 1995م فالانخفاض بالمفهوم الحقيقي للقدرة الشرائية لمداخيل الأجراء بين 1986م -1994م حيث كانت أكثر من 45% ممّا يوضح تأخر عال بالنسبة للمداخيل الأخرى التي سجلت تفقير جزء من السكان الأجراء؛ لأنّ 13% من أرباب الأسر أجراء فقد صنفوا حسب هذه الدراسة في فئة الفقراء جدا، ظهور فقراء جدد انحدروا من الطبقات الوسطى منذ بداية سنوات التسعينات، إنّها ظاهرة صعبة والتي تضفي على الفقر مميّزات جديدة، هذا التوجه تحدّد بتحقيق حول الشغل و المداخيل أجري من طرف الديوان الوطني للإحصاء (ONS) خلال الثلاثي الأول لسنة 1996م والذي قيّم إلى 33% عدد الأجراء الذين كانت مداخيلهم أقل من 6.000 دج، أي بمستوى أعلى بقليل من الأجر الأدنى في تلك الفترة[1].

ومنذ سنة 1987م فإنّ البطالة لا تتوقف عن التدهور، أمّا في سنة 2000م فعدد البطالين فقد تطور إلى أكثر من 2.4 مليون فرد أي 29.8 % من السكان النشطين، وتفاقم البطالة لا ينتج فقط عن الانخفاض المحسوس لخلق مناصب الشغل بين سنة 1987م 1994م، لكن أيضا الضغوط الحقيقية الناتجة عن مخططات إعادة هيكلة المؤسسات التي استعملت ابتداء من سنة 1994م، ولهذا فإنّ إعادة الهياكل الاقتصادية، يفسر التسريح القوي

---

[1] ***Conseil National économique Et Social, OP CIT,*** *P 38.*

(حوالي 500.000 بين سنة 1994م و 1999م أي أكثر من 8 % من السكان المشغولين) دون مناصب شغل جديدة توزع بكمية نوعية.

إنّ عرض العمل لا يكون قد انخفض فقط لكنه أيضا تحول بعمق؛ حيث أنّ العمل المأجور يضمن من طرف الدولة وبمدة غير محدودة وأثناء تطور الشغل المؤقت والمؤهل قليلا؛ فإنّ الشغل بالتناوب يتميز بقيمة أقل، وينشأ في إطار جهاز لمساعدة الشباب بالشغل ليصبح مهما أكثر فأكثر.

و بالموازاة فإنّ الشغل في القطاع غير الرسمي يتطور بصورة مدعمة ،هذا القطاع يجمع أفراد يعملون لصالح حسابهم الخاص، مجردين من السجل التجاري غير مسجلين في الأقسام الضريبية، ولا يدفعون التكاليف الاجتماعية، وفي نفس الوقت فالطلب يستمر في النمو بأكثر من 250.000 طلب إضافي في السنة.

إنّ الوضعية الاجتماعية مرتبطة بالنمو الضعيف جدا وفي الإطار الجديد للنشاط الذي تم خلقه بواسطة برنامج التصحيح الهيكلي والإصلاحات، تدني الظروف الاجتماعية والتي نلاحظها اليوم تظهر مع إعادة ظهور علامات الفقر، اللاأمن الشغل و المداخيل التي تنمي عدد الأفراد المعوزين، وهي عوامل لابدّ من إضافتها لعدم توازن النفقات الاجتماعية تجهيز وتسيير الدولة وإعادة تركيز الاقتصاد العمومي والذي ينشئ معطيات جديدة وتطرح مشكل إعادة التركيز السياسات الاجتماعية ونتائجها على دوام التنمية البشرية، إنّ برنامج التصحيح الهيكلي لم يضع مفهوما لتدهور الوضعية الاقتصادية والاجتماعية التي اعتمدت منذ التسعينات وتتميّز بـــ:

- الانخفاض الإسمى للناتج الوطني الخام (أي الدخل الوطني) بالنسبة للفرد (2.880 دولار في سنة 1986م إلى 1.550 دولار في سنة 1998م وأنّ النمو المتوسط للاقتصاد منذ اعتماد البرنامج بـــ 0.9 %).

- الانخفاض في المداخيل المتاحة قدرت بـــ 36 % بأجل حقيقي في غياب النمو الاقتصادي.

- خلق مناصب شغل ضعيفة (90.000 مساوية للأشغال الدائمة) مقابل الإقبال السنوي لـــ 250.000 شاب، وهذا يعبر عن ارتفاع في البطالة والتي تتعدى 17 % في سنة 1985م إلى ما يقارب 30 % في سنة 2000م.
- ضعف في خلق مناصب شغل بالاستثمار الخاص (في المتوسط 29 منصب شغل للمشروع).
- مستوى غير كاف للنفقات العمومية في المجال الاجتماعي.
- حوالي 22 % من السكان يعيشون تحت عتبة الفقر الأعلى، والتي يمكن تقديرها بسعر الحاجيات الغذائية والخدمات بـــ 1.67 دولار للساكن ولليوم.
- في سنة 2000م فإنّ عدد الأفراد المسرحين بسبب اقتصادي وإعادة هيكلة المؤسسات يرتفع إلى 500.000 غير أنّ 80.000 منصب شغل فقط قد تمّ خلقها.

في سنة 1999م،:

- انخفاض القدرة الشرائية للأسر لم تتحسن منذ سنة 1996م؛ حيث انخفضت القدرة الشرائية للأجراء بين 1996م وسنة 2000م إلى 6%.
- شروط السكن لم تعرف تحسنا ملحوظا.
- ظروف العمل مراقبتها قليلة جدا وذلك حسب التحقيق الذي أجراه الديوان الوطني للإحصائيات في سنة 1996م للأسر ومعظمهم لا يساهمون في الضمان الاجتماعي.
- زوال الكفاءات المهنية وهذا ما وضحه الإحصاء العام للسكان والسكن بأنّ 84 % بطالين لهم المستوى التعليمي المتوسط ليس لهم تكوين مهني، بالإضافة إلى ذلك أنّ أكثر من 500.000 تلميذ يطردون كل سنة دون شهادة أو تأهيل بين المستوى الابتدائي والمتوسط نسبة الضياع

بين التعليم الأساسي والتعليم العالي وصل إلى 95 %، ومع كل هذه النتائج تقليل الآفاق المستدامة للشغل بالتأهيل.

إنّ تدهور الظروف الصحية فاق حدّ الحذر في بعض المناطق من البلاد والطبقات المعوزة من السكان (شباب، نساء شيوخ، دون تقاعد) ولا تمسهم آليات التضامن، والذين هم مهدّدون سواء مباشرة بتدابير المتقاعدين المعرضين لعدم دفع معاشاتهم بفعل عدم التوازن المستمر لصندوق التقاعد أو باستخدام التدابير الجديدة كتحويل دفع المنح العائلية نحو المؤسسات والتي تتكلّف بوضعية الخزينة، هذه المؤسسات لم تصل إلى تحمل أعباء هذا التكليف الجديد.

4/ملخص عن تقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي

أمّا عن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (لجنة التقييم) فسنتطرق إلى مشاريع التقارير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسنوات التالية:

أ- السداسي الثاني من سنة 2001م.

ب- السداسي الثاني من سنة 2002م.

ج- السداسي الثاني من سنة 2003م.

د- السداسي الثاني من سنة 2004م.

أمّا بالنسبة للسداسي الثاني من سنة 2001م:

فلم يشهد الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني بصفة إجمالية تغييرا معتبرا،

غير أنّ النشاط الاقتصادي سجل بعض التطورات الضئيلة والتي تعتبر غير قادرة لموازنة الآثار التضخمية المسجلة منذ مدة طويلة، فبعد أن انخفضت نسبة التضخم في الفصل الأول من سنة 2001م (-0.2 %)، فقد ارتفع من جديد في الفصل الثاني بنسبة (+4 %) واستمر على هذا النحو خلال السداسي الثاني ليصل بالتغير السنوي إلى (7.5%) في ديسمبر 2001م.

وأنّ التطورات الضئيلة ناتجة أساسا عن الشروع في تطبيق دعم الإنعاش الاقتصادي والمخطط الوطني للتنمية الزراعية، وبالنسبة لاستثمار رؤوس أموال في اقتصاد محروم من التمويل منذ عدة سنوات يمكن أن يسمح للاقتصاد الوطني باستعادة النمو، والواقع أنّ النمو الإجمالي المسجل يبق غير كاف، ويبدو أنّه لم يستفد كما ينبغي من التوازنات الاقتصادية الكبرى ومن الفائض المالي الذي تراكم نتيجة التحسن المستمر في أسعار النفط الخام.

أما على مستوى هياكله يبقى الاقتصاد الجزائري يتميز بتناقضات عديدة:

- تعديل هيكلي ناجح ظاهريا وجمود قوي فيما يتعلق بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية.
- فائض مالي معتبر غير مستمر وأزمة داخلية للاستثمار.
- أمر للقيام بتأهيل الأنشطة والمعايير لمواجهة الالتزامات الدولية والعولمة.
- عدم مرونة مخططات التنظيم واستمرار هيمنة ربوع جماعات الضغط.

وهذا يعطي صورة لمجتمع جامد غير قادر على الاستفادة من الفرص العديدة التي توفرت له على الصعيد الدولي والدخول في مسار الإصلاحات والنمو.

إن العديد من عوامل عدم الاستقرار الهيكلي كانت السبب في النتائج السلبية للقطاع الإنتاجي، وأنّ الطابع الحتمي للانتقال نحو اقتصاد السوق لم يسمح لمسار الخوصصة بالوصول إلى مسعى يحدث القطيعة وكفيل بإعطاء

الاقتصاد الوطني دفعا للخروج من الأزمة.

أمّا على المستوى الاجتماعي فإنّ العجز يتراكم ويزداد خطورة ويبرز بوضوح الشعور بالحرمان الذي تعاني منه فئات عريضة من المجتمع والتي تعيش في ظروف حياة صعبة، كل هذا أدرج المطالب الاجتماعية ضمن منطق المواجهة.

ويمكن الإشارة إلى أنّ هناك العيب الخفي الذي يعرقل إنجاز الإصلاحات الاقتصادية وهذا ما يقتضي ضرورة مزدوجة لتحديد الأفكار والمقاربات، وكذا إعادة النظر في مخططات كيفيات اتخاذ القرار.

ومن الضروري إعادة برنامج لتسيير الإصلاحات يقوم على التفاوض لكن صارم، ويجب التأكيد على المقاربات والأفكار التي يجب أن تحظى بالأولوية وإدراجها ضمن منطق أساسه التشاور بين المؤسسات والتشاور الاجتماعي من أجل الإسراع في وتيرة تطبيق الإصلاحات [1].

أمّا بالنسبة للسداسي الثاني من سنة 2002م:

لقد تمّ إغلاق سنة 2002م بتسجيل نسبة نمو إجمالي (+1 %) والتحكم في التضخم وتدعيم التوازنات المالية، ومع ذلك يبقى هذا النمو غير كافي، بالنظر لقدرات وإمكانيات إعادة انتشار الاقتصاد الوطني والنقائص الاجتماعية؛ حيث عرف حجم الإنتاج الفلاحي في سنة 2002م تراجعا بنسبة (3.1 %)، ويبدو أنّ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية غير قادر لحد الآن على الاستجابة لهذه الانشغالات.

أمّا على مستوى قطاع الطاقة والمناجم شهد الظرف مواقف متباينة تبناها المتعاملون الاقتصاديون والاجتماعيون من خلال " رد الفعل " الذي أثارته مشاريع الإصلاحات الهامة التي أعلنتها السلطات العمومية، كما ميّز الظرف الاقتصادي استمرار تدعيم التوازنات الاقتصادية الكلية بالرغم من تأثرها بارتفاع حجم المديونية

---

[1] **الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التقييم: مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة *2001*م، الدورة العامة العشرون**، جوان *2002*م، ص، ص *128/129*.

بنسبة (3 %).

أمّا على الصعيد الاجتماعي فقد شهد الظرف استمرار ظاهرة البطالة وتوسعها وذلك بسبب غياب استثمارات مهيكلة وانعدام السياسات الاجتماعية البديلة التي تعدّ عبئا كبيرا على ميزانية الدولة.

ومن جهة أخرى لم يتم تجسيد إنشاء الأجهزة الجديدة الموجهة لمرافقة إعادة هيكلة القطاع الإنتاجي، خاصة من خلال الخوصصة والاستثمار.

إنّ التردّد في قيادة الإصلاحات قد لا تؤدي إلى انهيار النسيج الإنتاجي فحسب، بل قد ينجر عنه تفاقم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في ظل أوضاع سيئة ستؤدي لا محالة إلى انتشار المضاربة و فرض الاقتصاد الموازي والرشوة كأنماط رئيسية لتشغيل الاقتصاد وعامل إدماج اجتماعي[1].

أمّا بالنسبة للسداسي الثاني من سنة 2003م:

فإنّ التقرير حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2003م يبدو من ملاحظة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في تظافر العوامل المرتبطة بتعزيز المؤشرات الاقتصادية الكلية و التوازنات المالية والآثار الناجمة عن تزايد حجم الميزانية وانعكاسات ارتفاع أسعار برميل النفط بالإضافة إلى حجم المحروقات؛ حيث انعكس بصفة ايجابية على الوضعية النقدية والمالية العمومية وعلى الاحتياطيات من العملة الصعبة.

وبالفعل فإنّ نسبة النمو الاقتصادي الوطني خلال هذه السنة شكّل عامل ارتياح خاصة أنّها تعكس أيضا المجهودات التي بذلتها السلطات العمومية.

وقد قدرت نسبة النمو الاقتصادي بـ (6.8 %)، وهذا ناجم أساسا عن تطور مؤشرات الإنتاج الزراعي (17 %) و الطاقوي (8.1 %)، غير أنّه على الرغم من ضعف القطاع الصناعي (1.2 %) فقد حقّق

---

[1] **الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التقييم: مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة *2002*م، الدورة العامة العادية الثانية و العشرون**، ماي*2003*م، ص، ص *91/92*.

نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات والزراعة نسبة معتبرة قدرها (4.4 %) وهي ناتجة عن تطـــور قطـــاعي الأشغال العمومية والبناء (5.8 %) و الخدمات (5.7 %) وأدى هذا النمو إلى زيادة (+12 %) والاستهلاك الفردي (+2.5 %).

أمّا فيما يتعلق بالسياسة الاجتماعية فإنّ تطورها يدعوا إلى التساؤل حول مدى فعاليتها بالنـــسبة لإعـــادة توزيع المداخيل وتوزيع المساعدة على الأشخاص الذين هم في حاجة إلى هذه المساعدات.

وبالرغم من التوترات التي زعزعت المجتمع خلال هذه العشرية الأخيرة؛ فإنّ مفهوم العقد الـــوطني أصـــبح لازما بصفة تدريجية حتمية قصد الخروج من الأزمة وتحديد استراتيجية تنموية قادرة على التوفيق بين أهداف النمـــو المستدام وأهداف الرقي الاجتماعي، وعلى الفاعلين أن يقرّروا القضايا الحاسمة من أجل تجديد محتوى العقـــد الـــوطني من النمو؛ حيث يجب أن يشكل هذا العقد في بداية الأمر هدفا ثم وسيلة تحكم حول المواضيع التي غالبا مـــا تـــرتبط بطريقة التوزيع وهي:

- العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية والتنمية المستدامة.
- مكانة التشغيل في النمو الاقتصادي.
- تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية.
- العلاقة بين مداخيل النشاطات المنظمة وبين نشاطات القطاع غير الرسمي.
- طبيعة وشكل التضامن داخل الجيل الواحد.
- آليات مكافحة الفقر.
- نمط التسبير العمومي وأهميته في تحسين علاقة الثقة بين الدولة و المـــواطنين والفـــاعلين الاقتـــصاديين.

و فيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة ينبغي التذكير أنّ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي كان قد أكّد بأنّ عجز

الحكم الراشد غالبا ما شل جهود الدولة وحلّ محل الأسباب الأخرى التي أدت إلى التوترات الاجتماعية، ولقد لاحظ المجلس بأنّ مصالح العمال ومصير الشباب العاطلين عن العمل احتل حيّزا واسعا عند الشركاء الاجتماعيين، دون الضغوط التي تفرضها مشاكل التشغيل والبطالة والهياكل الديموغرافية.

إنّ تقارب وجهات النظر حول هذه المسألة الجوهرية من شأنه أن يعطي دفعا للنقاش حول المسائل الحسابية المتعلقة بمشروع المجتمع، والتماسك الاجتماعي والوطني القائم على نمو متواصل ومستدام[1].

أمّا بالنسبة للسداسي الثاني من سنة 2004م:

يؤكد الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني 2004م على النتائج التي استعادها الاقتصاد الوطني والنتائج المحققة في مجال النمو وتعزيز المكانة الخارجية؛ حيث بلغت احتياطات الصرف 43.1 مليار دولار تسمح بمواجهة المدى المتوسط بمزيد من الرزانة، وفي هذا السياق سجل الاقتصاد الجزائري نموا متواصلا بنسبة (5.2 %) إجمالا، وبنسبة خارج المحروقات قدرها (6.2 %)، وبنسبة خارج المحروقات وخارج الزراعة قدرها (6.8 %) وتحقق النمو المسجل أساسا بفضل فرعي البناء و الأشغال العمومية والخدمات الذين حققا نسبتي نمو قدرهما على التوالي: 8 % و 7.7 % مقارنة بسنة 2003م.

غير أنّ النمو في قطاعات النشاط الأخرى حقّق مستوى معتبرا دون أن يكون قويا مثل النمو الذي حققه البناء والأشغال العمومية والخدمات، بينما القطاع الصناعي هو الوحيد الذي مازال يعرف صعوبات في تحقيق نمو مستدام في انتظار الإصلاحات الهيكلية التي تأخر تحقيقها.

كما أنّ الارتفاع المتزايد لأسعار البترول الخام على المستوى العالمي خاصة خلال السداسي الثاني من سنة 2004م انعكس بصفة ايجابية على قدرات الادخار للدولة وللخزينة العمومية، وبالفعل

---

[1] **الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التقييم: مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة *2003*م، الدورة العامة العادية الرابعة و العشرون**، جوان *2004*م، ص، ص *191/192*.

فإنّ تحصيل إيرادات الميزانية قد ارتفعت كثيرا بفضل تحسين مداخيل الجباية البترولية الأمر الـــذي ســـاعد الخزينـــة على تراكم ادخار مالي معتبر.

ويمثل الانخفاض المعتبر لنسبة البطالة المؤشر الآخر للتقدم الذي أحرزه الاقتصاد طيلة السنوات الأخيرة وتنفيذ برنـــامج دعم الإنعاش الاقتصادي في المدى المتوسط.

و من الخصائص التي ميزت الظرف خلال سنة 2004م هي التزايد المذهل للواردات و الذي كان أســـرع خـــلال السنوات الأخيرة، وقد سجلت الجزائر خلال السنين التي مضت ارتفاعا هائلا في استيراد المواد الغذائية وتمثل الحبوب والدقيق ومسحوقات الحليب لوحدها أكثر من (62 %) من حجم الواردات الإجمالي أي ما يساوي 2.1 مليـــار دولار، وقد قدّر استيراد الأدوية والمواد البيطرية 968 مليون دولار بنسبة ارتفاع 30.3 % مقارنة بنسبة 2003م؛ حيث أصبحت السوق الجزائرية تابعة للاستيراد بنسبة (80 %)، ومن جهة أخـــرى الاقتـــصاد الـــوطني يعـــاني من العديد من النقائص ومنها ضعف الاستثمارات المنتجة والمنشئة للثروات وضعف وسائل الإنجاز.

إنّ مرحلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلاد لا يمكنها أن تحجب الإرادة السياسية للسلطات العمومية وللسلطات القضائية في إضفاء الطابع الأخلاقي على تسيير الشؤون العمومية ومكافحة الرشوة وشـــبكات المافيا، وأنّ العمل الرامي إلى تطهير المجتمع من هذه الآفات سيساهم دون شك في إعطـــاء مزيـــد مـــن المـــصداقية للمجهودات المبذولة لصالح التنمية وإقامة قواعد اقتصادية سليمة وشفافة [1].

---

[1] **الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التقييم: مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة *2004*م، الدورة العامة العادية السادسة و العشرون**، جويلية*2005*م، ص121.

خاتمة الفصل:

ترتبط عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ارتباطا عضويا بغايات التطور الحضاري و تشكل قاعدته او يعتبر هذا الارتباط أهم ما يميز عملية التنمية الشاملة و يجعل هذا منها عملية مجتمعية منتظمة واعية وموجهة،تعتمد على إمكانيات مجتمعية وتتجه لتحقيق أهداف المجتمع، وهذا الترابط يؤكد أهمية المكانة التي يجب أن تحتلها إرادة الأفراد والجماعات في تحديد غايات التنمية والقيام بأعباء تحقيقها وضبط مسيرتها و ترشيد سلوكها على اعتبار أن التنمية هي مطلب المجتمع كله و عليها يقع عبء تحقيق هذا المطلب و يكون ذلك بالاعتماد على النفس و استغلال الطاقة النشطة في المجتمع وإرادة الإنسان التي تدخل في إحداث التغير بهدف المزيد من النمو وبطريقة أفضل،و على اعتبار أن التنمية الاقتصادية و التنمية الاجتماعية مفهومان متكاملان فالهما يعملان على التغير و التقدم الاجتماعي للفرد. واعتبارا لما سبق فان الجزائر و بعد حصولها على اقتصادها السياسي سنة 1962م وجدت نفسها منهمكة بفعل تأثير الاستعمار الذي خلف اقتصادا منهارا و فوضى اقتصادية عارمة، مما دفع بالدولة الجزائرية غداة الاستقلال بالبحث عن السبل اللازمة والضرورية لبناء اقتصادها والذي اتسم بكافة سمات الاقتصاد المتخلف، ولمواجهة ذلك قررت الجزائر أن تخوض معركة البناء و التشييد، وذلك في وضعها تصورات لبرامج مستقبلية طموحة تكون الأساس لأي انطلاقة حقيقية في عملية التنمية التي تتخذ من التخطيط مبدأ و منطلقا لإنجاحها واعتمدت النهج الاشتراكي الذي يعتمد على التخطيط، و كانت مراحل التخطيط تتمثل الخطة الثلاثية الأولى من1967-1969م، والمخططين الرباعيين الأول من 1970-1973م، والثاني من 1974-1977م. والمخططين الخماسيين الأول من 1980-1984م، والثاني من 1985-1989م. وان كل هذه المخططات تهدف لإستراتجية موحدة وتهدف أساسا للنهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجل تقدم المجتمع الجزائري.

و مهما يكن فيمكن القول بان الثلاثة عقود الماضية والتي تعتبر مرحلة التجربة في النهج الاشتراكي و التنمية المخططة قد واجهت مشكلات حادة بخصوص بناء تنميتها المستقلة و تحقيق تقدمها الاقتصادي والاجتماعي «و يرجع ذلك

إلى تبني مفاهيم و أنماط وسياسات التنمية التي حاكت نموذج النمو في الدول الصناعية المتقدمة والاعتماد على الحلول و النظريات الجاهزة، الأمر الذي أدى إلى تعثر جهود التنمية و وصولها إلى طريق مسدود. و أيضا المشكلات الناجمة عن أنماط التعامل مع الاقتصاد العالمي في مجال الاستثمار والقروض الخارجية و التجارة السلعية والتكنولوجيا، الأمر الذي جعل الاقتصاد الوطني يعاني من عدة اختلالات،و علاجا لكل هذه المشاكل الاقتصادية، بادرت الجزائر في سنة 1988م بتصحيح أوضاعها الاقتصادية و السياسية و ذلك بإعادة النظر في مشروع التنمية الذي ساد قرابة ثلاث عقود في ظل التوجه الاشتراكي و استبداله بخيارات اقتصادية بديلة تتمثل في توجيه اقتصاد السوق.»[1]،

---

[1] *Mouhamed Benissad : La reforme économique en Algérie ,2éme édition ,O.P.U Alger 1991, p-p24- 25*

الفصل الرابع
الأشكال التطورية للأسرة

تمهيد.

أولا: الأسرة نظرة تاريخية فلسفية و دينية.

ثانيا: الأسرة عند بعض علماء الأنثروبولوجيا

ثالثا: أشكال الأسرة

رابعا: الزواج

خامسا: نظريات الأسرة

خاتمة الفصل

تمهيد :

لقد اهتم الكثير من المفكرين و الفلاسفة منذ أقدم العصور بدراسة الأسرة، و ذلك للوقوف على طبيعتها و مميزاتها، غيرأن هذه الدراسات لم تعتمد على الوصف و التحليل و الرجوع إلى الدراسات الميدانية في الواقع، بل كانت دراسات نظرية شخصية مستمدة من آراء خاصة و أفكار فلسفية، يعبرون بها عن المسائل المتعلقة بالحياة الأسرية في زمن معيّن، و مكان معيّن، و مجتمع معيّن، علما بأنها نظام اجتماعي يخضع للتغيّر مثل باقي النظم الاجتماعية الاخرى التي خضعت للتغير، وبه قطعت منذ ظهور الحياة الإجتماعية أشواطا متعددة و شاقة، و مراحل مختلفة من التطور؛ حيث أنها شهد ت تغيرات عميقة وكثيرة، و التي شملت جميع جوانبها.

و لقد اهتم علماء الانثروبولوجيا الاجتماعية في القرن التاسع عشر بتجميع المعلومات المتعلقة بالنظام الأسري في المجتمعات البدائية، وصولا إلى علم الإجتماع الذي أرسى قواعده لدراستها على اعتبار أنها ظاهرة اجتماعية. وبهذا ظهر علم الاجتماع الأسري أو علم الاجتماع العائلي، وهو علم حديث نسبيا يبحث في مدى التأثير المتبادل بين عناصر أو أجزاء الأسرة و العلاقات الداخلية التي تربطهم، و ذلك باعتماده في الدراسة على مكونات المنهج العلمي من حيث التحقق الأمبريقي و دقة النتائج، و كذا وضوح صياغة الفروض وصولا إلى تنمية أدوات البحث و تنمية الكفاءة الفنية نحو الدراسة العلمية للأسرة. كما تتميز هذه الفترة باختفاء الأحكام القيمية و الاعتماد على مادة ميدانية أصلية ثم جمعها وفقا لإستراتيجيات منهجيّة عالية الدقة و الكفاءة و استخدام أكثر من أسلوب واحد من أساليب التحليل المدعم إحصائيا.

و بالتالي يجدر بنا تحديد وجهة النظر التاريخية و الفلسفية و الدينية لتغير الأسرة وفقا للمسار الحضاري

و التاريخي في مختلف الحضارات و العصور القديمة، فمنها من اعتمد على حكمائها و فلاسفتها في سنّ قوانين الأسرة مثل حكماء مصر القديمة، و الفكر الصيني القديم " كونفشيوس "، و في اليونان القديمة " أفلاطون و أرسطو "، و عند مفكري الرومان " جايوس ".

وأما ما هو مرتبط بالتفسير الديني والوحي من السماء فسنركز على كل من الديانة اليهودية والمسيحية و الإسلام، و سنتطرق إلى إسهامات بعض علماء الانثروبولوجيا الاجتماعية، ثم نتطرق الى أشكال الاسرة و خصائصها و الزواج و أشكاله ثم التطرق الى تعاريف الاسرة عند علماء العرب المسلمين و علماء الغرب، و الى مقومات الاسرة و وظائفها، ثم الاسرة كمؤسسة للتنشئة الاجتماعية و أخيرا نظريات الاسرة .

اولا: الأسرة نظرة تاريخية فلسفية و دينية

إن النظام الأسري كان معروفا عند المجتمعات منذ أقدم العصور، لكونه الركيزة الأساسيّة التي تعمل على وجود المجتمع و بالتالي استقراره و استمراره، و لقد توجهت أنظار الفلاسفة و المفكرين لدراسة هذا النظام الأسري، و كانت دراساتهم هذه شخصية نظرية مستمدة من أرائهم الخاصة و أفكارهم الذاتية القريبة من التأملات الفلسفية، و لكن يمكن القول بأن هذه الدراسات بالرغم من قصورها في الكشف عن الحقيقة العلمية للأسرة. غير أنّها ساعدت في وضع ركيزة البحث النظري ووضعت العديد من جوانبه.

و سنتطرق في هذا إلى ثلاث نماذج اعتمدت على حكمائها و فلاسفتها في العناية بالأسرة و تتمثل في: مصر، الصين، اليونان، الرومان، أمّا الثلاثة الأخرى فترتبط بوحي السماء في العناية بالأسرة وهي: الديانة اليهودية و الديانة المسيحية و الإسلام .

1 / الأسرة عند حكماء مصر القديمة:

حيث كان النظام الأسري من أكثر النظم الاجتماعية استقرارا و تماسكا، و الأسرة القديمة إنتظمت

في صورة " معاشر " و " بطون"، و خضعت للسيادة الأبويـــة؛ حيث كان ربّ الأسرة فيها هو صاحب السلطة و القوة فيها، و كانت هذه السيادة الأبوية هي أول مظهر لسيادة القبلية ثم السيادة السياسية الممثلة في فكرة الدولة.

و كانت الأسرة المصرية خاضعة لنظم و مراسيم دقيقة في شؤون الزواج و الطلاق و الختان و الشعائر الجنائزية، و يمتاز النظام الأسري بميزات ثلاث:السلطـــة الأبويـــة، التربية الأخلاقية و العملية و الحرص على أداء العبادات و الطقوس، و لقد أشادت الكتب القديمة بنظام الأسرة و دعت إلى تقوية أركانه و الحرص على مقوماته، و جاءت في صورة إرشادات و وصايات و تعاليم، و جاء بعضها في صورة تأملات و أسرار، و كانت الأسرة وحدة منتجة دائمة العمل، حيث أن ربّ الأسرة كان لابد أن يستيقظ مبكرا ليعدّ نفسه للعمل، و الطفل مطيع لأوامر أبيه، وكذلك كانت الزوجة تقاسم زوجها العمل في الحقل و المنزل و الصناعة اليدوية البدائية، و تتمع بقسط كبير من الحرية – بالرغم من أن السيادة لزوجها – و كانت الأسرة واسعة النطاق تنطوي على عدد كبير من الأتباع و الموالى.

و قد أوصت التعاليم أرباب الأسرة بحمايتهم و الرفق في معاملتهم، و كانت التربية في الأسرة تتركز على مبادئ أخلاقية، و الأخلاق الحميدة في نظر قدامى المصريين من شأنها أن تطيل العمر و تحقق الثراء « إن الشخص الجشع لن يجد قبرا »[1]. و كان ربّ الأسرة يلقن زوجته و أولاده و أتباعه مبادئ " الماعت "، و هي عبارة عن أصول أخلاقيـــة قوامها: الصدق، العدل، الإستقامـــة، حسن المعاملـــة و النظام. و من بين هذه التعاليم و الوصايا القديمة: يجب عليك أن تعد منزلك، و تحب زوجتك، املأ بطون الأسرة بالأطعمة، و وفرلهم الكساء و الأغطية، ووفر لزوجتك العطور لأنّه خير دواء لجسدها، و اجعل قلبها منشرحا طالما حييت؛ لأنّها حقل مثمر لك. و على ربّ الأسرة أن يهتم بمسؤوليـــة تربية كل من تحت مسؤوليته من زوجته و أولاده و أتباعه.

---

[1] **مصطفى الخشاب**: **دراسات في علم الإجتماع العائلي**، دار النهظة العربية، بيروت، 1985م، ص 9.

و التربيـــة عند المصريين القدامى قوامها الأخلاق الفاضلـــة و الحميدة المبنيـــة على أسس (العدل، الصدق، الاستقامة، حسن المعاملة و النظام)، و قد أتيح في الأسرة المصريـــة القديمـــة تعدد الزوجـــات، و الطلاق كما أوصت التعاليم خيرا بالأطفال اليتامى و المترملات و المطلقات [1].

2 / الأسرة في الفكر الصيني القديم:

لقد قدم " كونفشيوس " أول بحث فلسفي تطرق فيه إلى أهمية الأسرة في النظام الاجتماعي وارتباط التطوّر الاجتماعي بتطورها، و ذلك بالمحافظة على مقوّماتها، و في تأديتها لوظائفها اعتمادا على الأخلاق الفاضلة؛ لأن أخلاقيّة الشعب في رأيه هي المطلب الاسمى و غاية الغايات[2]؛ حيث كانت دعوته الاخلاقية هذه ردا على ضعفها في زمانه، و انتشار الفوضى، و التيارات الشكلية التي أضعفت النظام الأسري و الروابط الاجتماعية، و بدأت ملامح الإنحلال تسود المجتمع حيث أنّه دعا إلى المجتمع الفاضل الذي يعتمد على الأسرة الفاضلة التي تتطلب و ترتكز على ركائز منها:

1 - إن الأسرة الفاضلة تعتمد على الفرد، و فضيلة الفرد تظهر في ثقافته و أخلاقه، فإذا صلح الفرد استقر النظام في الأسرة.

2 - يجب على كل أعضاء الأسرة الالتزام بالسلوك القويم في المجتمع، و بذلك في رأيه يتحقق الهناء و الازدهار.

3- إن الالزام الكلي الذي أودعته العناية الإلاهية في الكون تتطلب خمسة واجبـــات: منـــها الواجبـــات بين الملك ووزيره، و بين الوالدين والابن، والـــزوج والزوجـــة، والأخ الأكـــبر والأخ الأصـــغر،

---

[1] **حسين عبد الحميد أحمد رشوان: الأسرة والمجتمع (دراسة في علم اجتماع الأسرة)**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003م، ص، ص 120/119.

[2] **حسين عبد الحميد أحمد رشوان: الأسرة والمجتمع (دراسة في علم اجتماع الأسرة)**، المرجع نفسه، ص121.

والعلاقات المتبادلة بين الأصدقاء.

وفي رأيه أن « هذه العلاقات لا تتحقق إلاّ عن طريق ثلاث فضائل هي المعرفةوالشهامة وقوة العزيمـــة »[1]؛ وبالتالي فإنّ الأسرة هي البيئة الحيّة التي تنمو فيها هذه الفضائل، و من ثم اعتبرت الأسرة الدعامة الجوهرية لأخلاقيـــة الشعب وخصائصه الموروثة.

3/ الأسرة عند اليونان:

أ- أفلاطون : ففكرته الأولى للزواج كانت تتمثل في مفهوم الشيوعية، باعتبارها نظام يسري على طبقة واحدة من المجتمع، هي طبقة الحكام و الحراس على أساس أنّها طبقة مختارة في الدولة، وأن ينتزع منها« هذا ملكي و هذا ملكك »[2] ذلك ضمانا لوحدتها و استقرارها.

ولقد امتدت آراءه إلى مجال الأسرة حيث ذهب " أوغست ديشمبس *"Auguste Déshamps"* إلى أن :« شيوعية الأشخاص كانت عنده أهم من شيوعية الأشياء »[3]. بمعنى أن تكون النساء مشاعا والأطفال مشاعا، وإلغاء كل ما هو خاص؛ لأن في الأسرة تكمن كل روابط الفردية وأركانها، وبالتالي في رأيه لابد من إلغائها و إتاحة الفرصة للرجال والنساء لإشباع دوافعهم الجنسية، بمعنى أن تكون كل السيّدات حقا مشاعا لكل الرجال، وعلى أن يتولى المشرفون على ذلك تنظيم مواعيد الإشباع الجنسي في الأعياد والمناسبات القومية من خلال عقود زواج مؤقتة بين كل رجل وإمرأة كلاهما كفء للآخر، لضمان الحصول على حاجة الدولة من النسل القوي، ويوضع نتاج تلك الإتصالات الجنسية تحت إشراف تربوي تنظمه الدولة دون أن يعرف كل منهم من هو أبوه ومن هي أمه وهذا بتعبيره « جيلا من الناس يلد جيلا آخر »[4].

---

[1] **مصطفى الخشاب**: مرجع سابق، ص14.

[2] **فؤاد زكرياء**: **دراسة جمهورية أفلاطون**، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1967م، ص96.

[3] المرجع نفسه، ص99.

[4] **زيدان عبد الباقي**: **التفكير الإجتماعي (نشأته وتطوره)**، ط2، مطبعة السعادة، القاهرة، 1974 م، ص52.

أمّا بالنسبة لتكوين الأسرة فيرى أفلاطون بأنّه انقسام للدولة وتشتّتها حيث يقول:« و الحال إلى أن واحدا من أعظم أسباب الانقسام، هو نظام تقسيم المدينة إلى أسر، مما يترتب عليه أن يكون لكل فرد أفراحه وأتراحه على حدى، وشيوع النساء والأطفال هو السبيل الوحيد إلى ربط الحراس وشدّهم إلى بعضهم بعضا، لذلك ينبغي تنشئتهم في دور حضانة عامة فيشبون عن الطوق و هم جاهلون بروابط النسب الطبيعية فيكونون بعضهم بعضا جميعا وبحسب أعمارهم عاطفـــة الابن نحو أبيه أو الأب نحو ابنه» [1]. وفي رأيه أيضا:« أنّ التهاون في التطبيق الصارم لقانون الزواج هو الذي سيؤدي إلى انحطاط الأرستقراطية الفلسفية و معها إلى انحطاط الحضارة بأسرها»[2].

ويرى " أفلاطون " أنّه من أجل تحقيق المدينة الفاضلة فالفرد لابد وأن يكون للدولـــة و لا يوجد خارج الدولة، و لا يعمل ضد الدولة، ولتحقيق هذا يجب أن يفصل الفرد من ميلاده عن والديه ويسلّم إلى الدولة. فالزواج والأسرة هما مصدر كل شر؛ لأن الغاية من الدولة لا تتحقق إلاَ بإتلاف المنافع، و كلما أتلفت المنافع و الأغراض حققت الدولة مهمتها على الوجه الأكمل، ومن جهة أخرى إذا كان الزواج والأسرة وما يحدث عنهما من ملكية هما مصدر اختلاف المنافع، لهذا و لكي تقوم الدولة المثلى لابد من القضاء على الزواج، والملكية، وعلى الدولة أن تتسلم الأطفال حين يولدون، وتضعهم في ملاجئ لتربيتهم حتى يبلغون سنا معينا، وهذه التربية توزّع لهم حسب مواهبهم، فالذين يصلحون للجيش يربون تربية عسكرية، و الذين يصلحون لإدارة الدولة يتربون تربية فلسفية.

و قد أكّد أيضا " أفلاطون " على وجوب اختيار الذريّة، و في رأيه أنه من الواجب ألاّ يخرج الأولاد إلاّ من أبوين صالحين، وإذا وجد أب فاسد فيجب أن يمنع من النسل. و إذا وجد أطفال غير صالحين فيجب التخلص منهم، وكل هذا من أجل أن تكون المدينة فاضلة.

و عن المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات و تولى الوظائف العامة يرى:« بما أن المدينة من جهة أخرى تقيم

---

[1] **إميل براهييه: الفلسفة اليونانية، (ت) جورج طرابيش**، دار الطليعة للطباعة و النشر، القاهرة، 1982م، ص199/198.

[2] المرجع نفسه. ص197.

إعتبارا لا للفروق بين الأشخاص، وإنما فقط للفروق بين قدراتهم وطاقاتهم، وبما أن المواطن يتحدد فقط بعلاقاته بالعمل، يترتب على ذلك أنه لايجوز أن تخص المرأة في الحاضرة بمكانة مختلفة عن مكانة الرجل، فلا فرق بينهما على الاطلاق من وجهة النظر الإجتماعية، فسيكون بين النساء صانعات، وسيكون لغيرهن من القوة العضلية ما يؤهلهن للاضطلاع بدور الدفاع عن الحاضرة، وسيكون لبعض ثالث منهن حكمة الحراس »[1]. و في إطار نظرة أفلاطون إلى المدينة الفاضلة بنوع من الجديّة على اعتبار أنّها تتركز على الفضائل، وتحقيق العَدالة في كلا المجالين الاجتماعي والاقتصادي.

فقد قام بتعديل كثير من آراءه في كتابه "القوانين" لا سيما إتجاهه نحو الشيوعية، كما أشاد بالنظام الأسري، ودعا إلى عدم الطلاق أو الإنفصال بين الزوجين، حتى يمكن ضمان الاستقرار الاجتماعي في المجتمع مع ضرورة احترام السنن الإجتماعية[2].

و ذهب أيضا إلى التوفيق بين الزواج العام وبين فكرته الأولى عن الزواج. فمن الناحية الاجتماعية فإن الزواج عنده لم يعد زواجا شيوعيا، بل أصبح زواجا حقيقيا، بمعنى الزواج المفرد، ووحدانية الزوج أو الزوجة، ويؤسس على الشرعية في الزواج « حيث أنه يتقيد تقييدا تاما بمعنى أن لا تتم مراسيم الزواج إلا باستشارة من الدولة، وكان ينكر العزوبة؛ حيث أنه أصبح يفرض عقوبات قاسية على من يبلغ سن 35 سنة دون أن يكون متزوجا »[3].

أما بالنسبة للأولاد فهم دائما أولاد الدولة، وهم ملك الدولة من البداية، فعليها أن تعنى بتربيتهم.

ويرى أيضا أن الأم يجب أن تكون ملزمة في الإنجاب منذ سن العشرين، وتستمر حتى الأربعين، أما الرجل فيبدأ من سن 25سنة، ويستمر حتى سن 55سنة، وعليه الإمتناع عن مزاولة نشاطه الجنسي على اعتبار أنّ ثمرات الشيخوخة تكون هزيلة وضعيفة كثمرات الشباب المبكر[4].

---

[1] **إميل براهييه**: مرجع سابق. ص199.

[2] **زيدان عبد الباقي**: مرجع سابق، ص59.

[3] **عبد الرحمن بدوي**: **خلاصة الفكر الأروبي (أفلاطون)**، دار القلم، لبنان، 1979م، ص226.

[4] **مصطفى الخشاب**: مرجع سابق: ص16.

وقد حرص " أفلاطون " كل الحرص على زواج المحارم، فهو يمنع زواج الشبان و الشابات في فترة معينة خشية أن يكونوا إخوة أو أبناء [1]، وعدم إتصال الرجل جنسيا بأصوله (أمه وجدته)، وفروعه المباشرة (ابنته وحفيدته)، وكذلك يحرم على المرأة الإتصال جنسيا بأصولها وفروعها (الأب والجد والإبن والحفيد) [2].

أمّا من الناحية الإقتصادية ودائما في إطار تحقيق العدالة ففي رأيه يجب تحديد عدد السكان لكل دولة بالعدد خمسة آلاف وأربعين؛ لأن هذا العدد له خصائص عظمى من حيث التقسيم، سواء تعلق هذا التقسيم إلى قبائل أو إلى أفراد. وللإحتفاظ بهذا العدد دائما لابد من تنظيم الزواج بشرط أن لا يزيد عدد من يولدون عن هذا العدد، وإذا كان هناك نقص في الوليد فيجب أن يكمل بأفراد من الخارج، وإذا وزعت الثروات على الأسر فيجب أن تنتقل في الأسرة بالوراثة وإذا لم يوجد ورثة فيجب تبني أفراد من أسر أخرى كي يكونوا حافظين لهذه الثروة [3].

وفي حقيقة الأمر أن أفكار " أفلاطون " هي عبارة عن تأملات فلسفية، خيالية، غريبة عن الفكر اليوناني وبالتالي فهي بعيدة عن التطبيق العلمي، وينعدم تحقيقها في الواقع.

ب- أرسطو: لقد أكد أرسطو أنّ الأسرة هي أول وحدة اجتماعية، باعتبارها أول اجتماع تدعو إليه الطبيعة البشرية، بمعنى أن هناك حاجة أولية تتطلب اجتماع كائنين لا غنى لأحدهما عن الأخر، وهما الرجل و المرأة، ويرى بأنّ الوحدة الرئيسية هي الأسرة حيث يقول:« أنّ الإنسان بطبعه حيوان سياسي، أي أنه مدني و اجتماعي بالطبع، فهو بالتالي محتاج إلى غيره من البشر لكي يبلغ بالتعاون معهم غاياته العملية في الحياة؛ حيث أخذ الفرد يبحث عن رفيق في الحياة فكانت الأسرة » [4]. حيث أنّه يضع الأب على رأس الأسرة وهو المشرف على شؤونها؛ لأنّه صاحب العقل والتدبير، أمّا المرأة فإن الطبيعة لم تزودها بأيّ استعداد عقلي يعتّد به، لذلك كان من الواجب

---

[1] **فؤاد زكرياء:** مرجع سابق، ص104.

[2] **مصطفى الخشاب:** مرجع سابق، ص16.

[3] **عبد الرحمن بدوي: خلاصة الفكر الأروبي (أفلاطون)**، مرجع سابق، ص226.

[4] **حسن علي الذنون: فلسفة القانون**، ط1، مطبعة العاني، بغداد، 1975م، ص33.

عنده أن يقتصر على تدبير شؤون المترل، والحضانة والأمومة، وفي رأيه أن الأسرة تتألف من الزوج والزوجة والبنين والعبيد (الأرقاء) وقد عيّنت الطبيعة المراكز الاجتماعية المختلفة لكل هؤلاء، فهي الطبيعة الحريصة على بقاء النوع قد خلقت بعض الكائنات للسيطرة والسيادة وبعضها للخضوع والطاعة.

لكن هذا التفضيل علله " أرسطو " تعليلا فلسفيا طبقا لجملة من العوامل الوراثية والاجتماعية هي التي تحدده، فيرى مثلا أن النفس تتسلط على البدن، والعقل يحكم الغريزة، والإنسان يسخر الحيوان، والذكر يسيطر عل الأنثى، وللرجل في رأيه ثلاثة مظاهر للسلطة هي:

1)سلطة السيد: وهي سلطته على أرقائه، ويمثلها بالسلطة الديكتاتورية.

2)سلطة الأب : وهي سلطته على أولاده، ويمثلها بالسلطة الملكية.

3)سلطة الزوج: و هي سلطته على زوجته، ويمثلها بالسلطة الجمهورية.[1]

أمّا من حيث الروابط الأسرية فيرى بأن في الأسرة ثلاث روابط رئيسية:[2]

- ***الأولى:*** بين الزوج والزوجة.
- ***الثانية:*** بين الآباء والأبناء.
- ***الثالثة:*** بين العبيد والسادة.

وهذه الأسرة تكفي نفسها مؤقتا فيما يتصل بالحاجات اليومية، أما إذا ارتفعت إلى ما بعد الحاجات اليومية فإنّها في هذه الحالة تكون مع غيرها من الأسر (القرية)، وإذا تعددت حاجات القرية فاحتاجت إلى غيرها من القرى تكونت عن ذلك الدولة، فالدولة في رأيه هي كائن عضوي يجمع في نفسه خلايا عديدة هي الأسر، على اعتبار أنّ الأسرة هي الوحدة في نظره، وأنّ صلاحيات الدولة تقيس بدرجة أخلاقية عناصر الدولة.

---

[1] **مصطفى الخشاب**: مرجع سابق، ص18.

[2] **عبد الرحمن بدوي**: **أرسطو**، دار القلم، بيروت، 1980م، ص265.

ويبيَّن " أرسطو " مجموعة من التفصيلات تتعلق بالتنظيم الأسري، فبالنسبة لسن الزواج فيرى بأن الطبيعة قد حددت قدرة النسل إلى السبعين على الأكثر عند الرجال، وإلى سن الخمسين عند النساء، فينبغي التنسيب إلى هذين الأجلين البعيدين في تحديد الوقت الملائم لبدء حياة الزوجين، بمعنى أنّه لايصحّ التبكير في الزواج؛ لأن ذلك يضر بالثمرات التي تجيئ منه، حيث أن الزواج في سن نامية فهو خير و أبقى، وفيه ضمان لاعتدال الحواس وسلامتها، ويمكن تعيين أفضل للزواج بأن يكون 18سنة بالنسبة للنساء و37سنة أوأقل قليلا بالنسبة للرجال، في هذه الحدود يتعين وقت الزواج السليم بالضبط وهو وقت النضوج و اكتمال القوى وهو أنسب وقت للزوجين لمباشرة التناسل، والوفاء بالتزامته [1].

أمّا بالنسبة للمرأة فقد أشار " أرسطو " إلى أهمية وظيفتها داخل الأسرة، والتي تتمثل في تربية الأولاد، والعناية بهم في المنزل[2].

أمّا بالنسبة لانحلال الأسرة وعرضها للخيانة الزوجية فيرى بأنّها محرمة على الزوجين، فمتى ثبتت تتعين العقوبة بقوة متعادلة. وتشتّد هذه العقوبة إلاّ إذا أثبتت المدة المعينة للإنسان، وقرّر إعدام الثمرات التي تجيئ من هذه الإتصالات غير المشروعة، وبالتالي هي تعبير عن الجريمة النكراء.

أمّا بالنسبة لشؤون الطفولة فإنه يؤيد تحديد النسل، ويرى ضمانا للإبقاء على الخطوط الرئيسية لهذه السياسة. تبرير عملية الاجهاض فهي ضرورية لحفظ الحد الأنسب على قدر حاجة الدولة من السكـــان، وأنّه يبرّر أيضا اعدام الأطفال مشوهي الخلقـــة، وفاسدي التربيـــة، والمنحدرين من سفاح المحارم.

أمّا بالنسبة لتربية الأطفال فإنه يوليها مزيد عنايته حين يرى بأن نشأة الطفل تسير في ثلاث مراحل متتالية و هي :

1- التكوين الجسماني والبيولوجي.

2- نشأة القوى النزوعية والغضبية.

---

[1] **مصطفى الخشاب**: مرجع سابق، ص، ص20/19.

[2] **عبد الله عبد الرحمن**: **تطور الفكر الأجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، بيروت، 1999م، ص36.

3- نشأة النفس الناطقة، وهي آخر القوى النفسية؛ لأنّها تتعلق بكمال الإنسان كما هوإنسان.

وبهذا يمكن القول بأن " أرسطو " وبتعمقه في دراسة شؤون الأسرة في كثير من المحاور البارزة لدية، والتي يبرز فيها دون مفكري العالم القديم، على أنه وضع الأسس الهامة للعلم العائلي من الناحية النظرية والقريبة إلى الناحية الواقعية العلمية الحالية.

4 / الأسرة عند الرومان:

لقد اهتم بعض مفكري الرومان ومشرعيهم بشؤون الأسرة ومقوماتها. وهذا باهتمامهم بدراسة القانون الطبيعي وما ينطوي عليه من مبادئ الحرية، والمساواة، والعدالة، مما أرغمهم عل شنّ حرب على نظام الرق، وطالبوا بإعادة صياغة القوانين والتشريعات، وإرساء القانون الوضعي على أسس من القانون الطبيعي، والغاء قوانين الألواح الإثنى عشر وما تنطوي عليه من مبادئ، وإجراءات لا تتفق مع ما وصل إليه الرومان لاسيما في العصر الإمبراطوري، وكانت دراساتهم لشؤون الأسرة مشبعة بالروح الأخلاقية والرغبة في السمو بهذا النظام، وتطويره، وإرسائه على أرسى ما تكون القواعد المستمدة من الفلسفة الطبيعية، والقانون الطبيعي. واهتمامهم يفسر بالعوامل الآتية[1]:

1- ضرورة تطوير قوانين الألواح الإثنى عشر، وما تحمله من أحكام تعسفية، وخاصة فيما يتعلق بنظام الأسرة من: زواج و تبني، وملكية، وميراث، وسلطة رب الأسرة، والعلاقات الزواجية، وروابط القرابة.

2- يعتبر اهتمام المشرعين بشؤون الأسرة رد فعل لموجة الانحلال الخلقي، والإسراف في مظاهر الترف والمجون التي طغت على الإمبراطورية بما لا يتفق مع ما وصلت إليه من مراكز الصدارة العالمي

---

[1] **مصطفى الخشاب**: مرجع سابق، ص24.

سياسيا وحربيا.

3- تأثير مفكري الرومان بالفلسفة الرواقية المشبعة بالروح الأخلاقية، والرغبة في تنظيم الحياة الاجتماعية على أسس أخلاقية، ووضع تشريعات اجتماعية أكثر إنسانية، وأرقى تصويرا وتقريرا للقيم الاجتماعية.

ويعتبر " جايوس "من المدافعين عن شؤون الأسرة وعلى وضع تشريعات جديدة منظمة لمقوماتها و أوضاعها، فقد كان شديد المعارضة لسلطة رب الأسرة التي تنتمي لقوانين الإثنا عشر، لأن هذه السلطة قد تجاوزت المعقول في كثير من التصرفات والإختصاصات.

وقد غالى أرباب الأسر في هذه التصرفات حتى إنعدمت في نطاق هذه الوحدات الاجتماعية، كل مظاهر المشاركات الوجدانية، والعواطف الانسانية، وأصيبت الحياة في هذه الخلايا بالجفاف والعقم [1]. وإنعدم التودّد، والتواصل الإجتماعي، مما انعكست آثاره في حياة المجتمع عموما، و نادى بقيام السلطة بحب الخير، وأن تكون في نطاق الأسرة طبيعة روحية، أي سلطة أبوية بأتم معنى الكلمة، كما نادى بضرورة القضاء على النصوص التشريعية القديمة التي تعمل على انهيار الاجتماع الأسري، منها حق الدائن في الإستلاء على أشخاص الأفراد حتى زوجة المدين وأولاده، ومثل حق الزوج في قتل أولاده، أو بيعهم، أووضعهم كرهائن.

وحمل بعض المفكرين على ما جاء بالقوانين الرومانية متعلقا بشؤون الأسرة،من ذلك الحملة على التبكير في الزواج؛ حيث نصت القوانين على جواز التزاوج من 14سنة بالنسبة للذكور و12سنة بالنسبة للإناث .

و كانت بعض التشريعات تلزم بالزواج على أن تكون الزوجة من أصل روماني وإلا إعتبرت ثمرات سفاح، وحلّ دمهم.

---

[1] **حسين عبد الحميد أحمد رشوان: الأسرة والمجتمع (دراسة في علم إجتماع الأسرة)**، مرجع سابق، ص128.

و قد تناول المفكرون بالدراسة ظواهر لها أهميتها في نطاق علم الاجتماع العائلي، مثل زواج الزانية والزاني، وطلاق العقيم، والقيم الزوجية بين ذوي القرابة الفرعية " قرابة الحواشي"[1]. فالقانون الروماني يحرم زواج الشخص بأصوله وإن علو، وفروعه وإن نزلوا[2].

وبهذا فإن التشريعات الرومانية تكون قد وضعت اللبنات الأولى في التنظيم المدني بصفة عامة، والتنظيم الأسري بصفة خاصة؛ لأنها كانت الأصول الجامعة والمعين الأساسي الذي إنبعثت عنه جميع تشريعات الدول الأوروبية [3].

5 / الأسرة عند بني إسرائيل (اليهود):

لقد كانت التوراة سندا لبني إسرائيل في الاهتمام بشؤون الأسرة؛ حيث نظمت لهم قواعدها، ورسمت لهم قوالب التفكير، والعمل فيما يتعلق بالزواج، والعلاقات الزواجية، و الأثار المترتبة على عقد الزواج، كما حددت لهم حالات الطلاق، ورتبت لهم طبقات المحارم. وما إلى ذلك من المقومات الأساسية في نظام الأسرة، وهذا يدل على عناية الشرائع القديمة بتلك الخلية الحيويـــة في النظام الاجتماعي؛ حيث أن الزواج يعتبر في شرائع بني إسرائيل نظاما قدسيا إلاهيا أوصى به الله لتنظيم واستقرار الحياة الأساسية، وحفظ النوع، وتأخذ هذه الشرائع وحدانية الزوج والزوجة، فهو الزواج الأمثل والأكثر استقرارا، وقد نفرت الشرائع الأفراد من تعدد الزوجات، ومن الطلاق، و لم تبح ذلك إلاّ في أضيق الحدود وذلك حرصا على مقومات الأسرة، وصيانة لأفرادها من الإنزلاق ووقوعهم تحت ضغط عوامل الإغراء والانحراف فلا يغدر أحد بامرأة شابة لأن الرب يكره الطلاق، ولا يجوز للرجل أن يتزوج على زوجته الكارهة قبل طلاقها شرعا. و كانوا يشترطون موافقة الزوجة على الزواج الثاني في الحالات الدقيقة التي تباح فيها للتعدّد مثل العقم، وإذا لم توافق لابد من تطليقها، وأجازت بعض النصوص للرجل الموسر أن يتزوج بأكثر

---

[1] **حسين عبد الحميد أحمد رشوان: الأسرة والمجتمع (دراسة في علم اجتماع الأسرة)**، مرجع سابق، ص129.

[2] **مصطفى الخشاب**: مرجع سابق، ص26.

[3] المرجع نفسه ، ص26.

من واحدة لاسيما إذا إستطاع أن يعدل بين زوجاته.

ومما يدل على عناية الشريعة الموسمية لشؤون الأسرة أنّه لا يوجد سفرا من أسفار التوراة يخلو من النصوص القوية التي تتناول مقومات الأسرة، ففي سفر " التكوين " إشارات إلى قدسية نظام الزواج، وكيف أن الله سبحانه وتعالى خلق حواء بعد آدم لإستكمال التنظيم الإجتماعي لشؤون الكون، وفي سفر " الخروج " أحكام كثيرة عن الزواج، وصيانة الزوجة، وحمايتها من الاغراء، وكذا الوصاية على الأيتام، ويعتبر سفر " الأخبار " من أكثر الأسفار تفريعا لمسائل الأسرة، فشؤون الزواج يتناولها " الإصحاح " 15، وموانعها في الإصحاح 18، وشؤون الخطبة، وواجباتها، ومضاجعة المخطوبة في الإصحاح، 19 و تحريم الزنا في الإصحاح 18و20، كما نجد في سفر " العدد " نصوصا كثيرة تتناول الواجبات الزوجية في الإصحاح 5، و نظام الميراث في الإصحاح 27، وحقوق ربّ الأسرة وواجباته، خصوصا سلطة الزوج على زوجته، و الأب على أبنائه في الإصحاح 30، وكما نجد أحكام الطلاق مفسرة في سفر " التثنية "، ومما يمكن قوله أن الكتب المقدسة عند اليهود والتلمود إهتمت إهتماما كبيرا بمظاهر الحياة الإنسانية، وشؤون الأسرة، والفرد، والجماعة بصفة عامة [1].

6 / الأسرة في المسيحية:

لقد اهتم مفكروا المسيحية بدراسة شؤون الأسرة، واجتهد فقهاؤها في تحليل و تفسير أقوال الرسل، وتناولت المجامع المقدسة أهم ظواهرها، ونظمها بالبحث والدراسة وتقرير الأوضاع الثابتة، وزاد هذا الاهتمام عندما تفرعت المسيحية إلى طوائف وملل، فكان من ألزم الأمور دراسة العلاقات ومظاهر الأخذ والعطاء الناجمة عن الإختلافات العقيدية والمذهبية.

ويكاد العهد الجديد (الإنجيل) لايعنى بشئ من أمور الدنيا مبلغ عنايته بالزواج والطلاق، وذلك لارساء

---

[1] **محمد دعبس: الأسرة في التراث الديني والاجتماعي**، دار المعارف، مصر، 1995م، ص، ص106/105.

مقومات المسيحية على مبادئ الدين الجديد ووصاياه، لاسيما أن التشريعات التي كانت سائدت في فجر الدعوة المسيحية، كانت إما تشريعات موسوية، أو تشريعات رومانية، وتتناول تقاليد وقوانين الرسل والمجامع المقدسة، وتفريع المسائل، ووضع القواعد المنظمة لحياة الأسرة [1].

وكان الزواج في المسيحية يعنى إنجاب الأولاد، وتربيتهم تربية صالحة حسب تعاليم الكنيسة، وتعتبر قوانين القديس " باسليوس الكبير "، أو في مجموعة منظمة لقواعد الحياة الأسرية المسيحية وهي تنتظم في (107) قانونا دون معظمها حول مسائل أسرية (الزواج، الطلاق، العلاقات الخارجية، شؤون المواريث)، ومن قوانين الكنيسة الهامة التي عنيت بتشريعات ونظم الأسرة، المجموعات التي وضعها (نيسه *Nicée*)، والتي جاءت في أربعة كتب معروفة لفقهاء المسيحية وكهنتها، جاء في الكتاب الأول مسائل تتعلق بالخطوبة، وهدايا العرس والجهاز، وأسباب فسخ الزواج، والوصية، الميراث، والولاية وما إليها، وتناول الكتاب الثاني الميراث ومراتبه، والوقف، والإيصاء، ودرجات القرابة، ومحارم الزواج، والزواج بالأرامل، والزواج بعقد و مهر أو دونهما، كما تناول حقوق المرأة إذا فارقت زوجها أو طلقت، و حقوق الزوج في مال الزوجة واعتبارات متعلقة بالقذف و الزنا.

أمّا في الكتاب الثالث فتوجد مسائل تتصل بالتبني، والأبوة الطبيعية والقانونية، وحرمان المتبني من الميراث، والرجوع في الوصية، وعرض الكتاب الرابع لطبقات المحارم، وموانع الزواج، وخاصة مانع القرابة الروحية، و موانع الوصية، وحدود الطلاق[2].

7 / الأسرة في الإسلام :

يعتبر الإسلام من الشرائع السماوية التي أتت بنظام متكامل للأسرة، حيث أنه اهتم اهتماما كبيرا برعايتها، وذلك نظرا لأهميتها البالغة في بناء المجتمع، وأنّ تنظيم الأسرة باعتبارها الخلية الأولى يتوقف عليها ثبات المجتمع

---

[1] **محمد دعبس**: مرجع سابق، ص104.

[2] **حسين عبد الحميد أحمد رشوان**: **الأسرة والمجتمع (دراسة في علم اجتماع الأسرة)**، مرجع سابق، ص170.

الإنساني وإستقراره، على اعتبار أن الدين الإسلامي دين اجتماعي، اهتم بتنظيم العلاقات الإجتماعية إلى جانب إهتمامه بتنظيم العلاقات الروحية بين الرب وعباده؛ حيث أن النظام الأسري حظى باهتمام كبير خاصة ما جاء عنه القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وما جاء من عناية من الفقهاء والمفسرون لشؤون الأسرة، وما تضمنته النصوص الدينية من تفسير، وأقوال، وأفعال التي اشتملت على احكام منظمة للحياة الإجتماعية والأسرية على وجه الخصوص. ولعل من أبرز نظم الأسرة التي دعا الإسلام إلى تنظيمها أحكام الزواج، وتقرير الركائز الأساسية للأسرة، وحمايتها، و منع الاعتداء عليها، وقد شدّد الإسلام في العقوبات المفروضة على ما ينال نظام الأسرة من أذى، حيث أنه حارب قتل الأولاد، ووأد البنات، والتبني، و الادعاء، وقضى على السلطة القديمة التي كان يمارسها الأب، تلك السلطة التي كانت تجعل المرأة والأولاد متاعا له يتصرف فيهم كما يشاء. كما أنه حارب الزنا والفسق، سواء ما تعلق بالزوج أو بالزوجة؛ لأنه اعتداء مباشر على النسل، سواء للاختلاط الجنسي أو لإثارة فوضى القرابة.

ولتقوية البناء الأسري أعطى الإسلام حقوقا لكل فرد فيها، فالبنسبة للمرأة فمادامت هي الدعامة القوية في الأسرة فقد أعطاها حقوقا كاملة، حيث أنه أعطاها الحرية في التصرف في أموالها، وفي إختيار شريك حياتها، بمحض إرادتها دون ضغط أو اكراه، وسوى بينها وبين الرجل في المسؤولية، والأجر، والثواب والعمل بقوله تعالى:﴿ يأيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبايعنك على أن لا يشركن بالله شيئا ولا يسرقن ولا يزنين ولا يقتلن أولادهن ولا يأتين ببهتان يفترينه بين أيديهن وأرجلهن و لا يعصينك في معروف فبايعهن واسغفرلهن الله إن الله غفور رحيم ﴾[1]، وبقوله تعالى أيضا:﴿ فاستجاب لهم ربهم أني لا أضيع عمل عامل منكر من ذكر أو أنثى بعضكم من بعض ﴾[2]، ويقول الله عز وجل أيضا:﴿ من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيننه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون ﴾[3].

---

[1] سورة الممتحنة: الآية "12".

[2] سورة آل عمران: الآية "195".

[3] سورة النحل: الآية "97 ".

و رفع الإسلام مقام المرأة، وأقرّ لها حقوقا، وجعل لها شأنا ملحوظا في الحياة والشؤون العامة، بل أجاز لها توليه منصب القاضي، وشاركت في الجهاد والحروب، وتولت في بعض الأحيان مركز الصدارة والتوجيه، يقول الله تعالى:﴿ المؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر و يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله أولئك سيرحمهم الله إن الله عزيز حكيم ﴾[1]، وأن المعنى العام لهذه الآية أنّ شؤون الناس تقع عل عاتق الرجل والمرأة سواء بسواء، ولعله دليل قوي على مزاولة المرأة لحقوقها السياسية، وبهذا يقول الشيخ محمد الغزالي في كتابه " السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث" يجوز أن تتولى المرأة رئاسة الجمهورية، ورئاسة الوزراء، ومسألة ولاية المرأة للحكم ليست من اختراعي، وإنّما قال بها من قبل عدد من الأئمة من بينهم " ابن حزم " و " ابن جرير الطبري "[2].

والعمل من وجهة نظر الدين الإسلامي فريضة على كل مسلم ومسلمة بقوله تعالى:﴿ والذين آمنواو عملوا الصالحات سندخلهم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها أبدا وعد الله حقا ومن أصدق من الله قيلا﴾[3]، وقوله تعالى أيضا:﴿ من يعمل من الصالحات من ذكر وأنثى وهو مؤمن فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون نقيرا ﴾[4].

وبهذا يمكننا التأكيد أن الإسلام قد ضمن حقوق المرأة كاملة، حيث أنّ فكرة كون المرأة عالة لابد من التخلص منها ﴿ وإذا الموؤودة سئلت بأي ذنب قتلت﴾[5]، و قد حرم القتل عامة، ونهى بالتخصيص عن قتل الأولاد، و ما كان يقتل من الأولاد سوى الإناث، كقوله تعالى:﴿ و لا تقتلوا أولادكم خشية إملاق﴾[6].

إلى جانب هذه الحقوق التي أقرها الإسلام لها، أعطاها أيضا الحق والأهلية لحيازة المال مهما عظم مقداره،

---

[1] **سورة التوبة الآية "71 ".**

[2] **حسين عبد الحميد أحمد رشوان: علم اجتماع المرأة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998م، ص26.

[3] **سورة النساء: الآية " 122 ".**

[4] **سورة النساء: الآية " 124 ".**

[5] **سورة الأنعام: الآية " 151 ".**

[6] **سورة الإسراء: الآية " 31".**

والإرث، والهبة، والوصية، وكذلك الحق في موافقتها على الزواج، وعدم حق وليها بتزويجها بمن لا تريد، أو دون اذنها وموافقتها"[1].

و يعد الزواج في نظر الاسلام عقدا، وهذا العقد أطلِق عليه " الميثاق " لأهميته، وما يترتب عليه من علاقات هي أساس تكوين أسرة وانجاب الأبناء وتربيتهم، وعلاقة الزوجين علاقة سكن ومودة ورحمة، وأن الزواج هو العملية الإجتماعية التي تتكون منها الأسرة، وتتفرع عنها غصون الانسانية شعوبا وقبائل لتتعاون وتتعارف، و تتكوّن منها الأمة الفاضلة التي تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر[2]. وقد أراد الإسلام من الحياة الزوجية إنشاء كيان عائلي الذي لا يهدف إلاّ إلى إشباع الشهوة، ويكفل الاستقرار والاستمرار، وحدّد الغاية من الزواج بأن يسكن الزوج إلى زوجته، وتسكن الزوجة إلى زوجها، ومعنى هذا أن يسكن كل من الزوجين للآخر وأن يطمئن كل منهما في حياته بسبب الآخر، بحيث تكون هذه الحياة بعيدة عن التوتر والقلق [3]. و في هذا يقول الله تعالى: ﴿ ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرن ﴾[4].

كما اهتم الاسلام بشؤون الطفولة وجعل حضانتهم حقا للنساء، وقدم قرابة الأم على غيرها بصدد هذه الحضانة، و أوصى برعاية اليتامى، والرفق بهم، كما أن الإسلام أقرّ بنظام تعدّد الزوجات، وحدّد ورسم أحكامه، ونظر إليه نظرة واقعية من حيث وجوب العدل بين الزوجات، ومن حيث الضرورة التي أدت بالزوج إلى التّعدد بقوله تعالى:﴿ فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع وإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة﴾ [5]، وبقوله تعالى أيضا: ﴿ ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة و ان تصلحوا وتتقوا فان الله كان غفورا رحيما﴾ [6].

---

[1] **إبراهيم بيومي مرعي وملاك محمد الرشيدي: الخدمات الإجتماعية ورعاية الأسرة والطفولة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،1991م، ص21.

[2] **نبيل السمالوطي: بناء المجتمع الإسلامي ونظمه (دراسة في علم الاجتماع الإسلامي)**، ط2، دار الشروق جدة، 1988م، ص80.

[3] **إبراهيم بيومي مرعي وملاك محمد الرشيدي**: المرجع نفسه، ص25.

[4] **سورة الروم: الآية "21 "**.

[5] **سورة النساء: الآية "03 "**.

[6] **سورة النساء: الآية "129 "**.

أما بالنسبة لعناية الإسلام بكل فرد في الأسرة فنلخصها فيمايلي:

1- عنايته بالعلاقة الزوجية، واهتمامه بكل مرحلة من مراحلها، حيث تعرض للخطبة كمقدمة للزواج ودعا الزوجين كليهما إلى حسن الاختيار، وبيّن من يحل التزوج بهن ومن يحرم، وقصر عدد الزوجات على أربع، وأوجب أن تبنى العلاقة الزوجية على الرضا وعظّم من خطر عقد الزواج حتى أسماه العقد الغليظ، بقوله تعالى: ﴿ وأخذن منكم ميثاقا غليظا ﴾[1].

2- بيانه على مايترتب على هذا الزواج من حقوق وواجبات، حيث يقول الله عز وجل عن الزوجين : ﴿ ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة﴾[2]، ووضع حدا للمحافظة على العلاقة الزوجية بحسن العشرة بقوله تعالى:﴿ وعاشروهن بالمعروف فإن كرهتموهن فعسى ان تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا﴾[3].

3- العناية بثمرة الزواج من رضاعة الأولاد، و حضانتهم، والإنفاق عليهم، وحسن تربيتهم.

4- معالجة ما قد يحدث بين الزوجين من خلاف أو شقاق، حيث وجههما إلى الصلح بينهما معا، فإذا تعذر الأمر لابد من إدخال حكمان؛ حكم من أهله وحكم من أهلها.

5- تشريعه الفراق عند تعذر الحياة الزوجية، وترتيبه لكثير من الحقوق عليه، وعلى الوفاة من حيث العدة، والميراث وما إلى ذلك[4].

و مما سبق يمكن القول بأن الدين الإسلامي قد حرص و حافظ على الكيان الأسري، باعتباره القاعدة الأساسية والصلبة للمجتمع بحيث أنّه رتب بتشريعاته أمور الأسرة ترتيبا مثاليا مهذبا، انطلاقا من الزواج المبني على أسس وركائز متينة، إلى الانجاب السليم، وصولا إلى الطلاق.

---

[1] **سورة النساء: الآية "21 ".**

[2] **سورة البقرة: الآية " 228 ".**

[3] **سورة النساء: الآية "19 ".**

[4] **محمد عجاج الخطيب وآخرون: نظام الأسرة في الإسلام**، مكتبة الفلاح، الكويت، 1985م، ص53.

كل هذه المفاهيم التي تعني الأسرة شرّعها الدين الإسلامي من خلال القرآن والسنة النبوية الشريفة.

ثانيا: الأسرة عند بعض علماء الأنثروبولوجيا:

مع ظهور الأنثروبولوجيا الاجتماعية في القرن 19 برزت إلى الوجود دراسة المجتمعات البدائية كموضوع جدي متكامل وكان أول من اهتم بتجميع المعلومات المتعلقة بالنظام الأسري داخل هذه المجتمعات، كل من "هنري مين"" *Henri Maine* " و" ماكلينان " " *MCLennan* " من بريطانيا، ومن الأمريكيين نجد العلامة " لويس هنري مورقان "، ومن سويسرا " باخوفين " " *Bakhofen* ".

1-أما بالنسبة للعلامة "هنري مين" " *Henri Maine*"، فيرى بأن الأسرة الأبوية الكبيرة هي الصورة الأصلية الأولية للحياة الاجتماعية عامة، ولنظام الأسرة خاصة، كما أنه تصوّر السلطة المطلقة التي كان يتمتع بها رئيس الأسرة الأبوية هي السبب في ظهور« قاعدة القرابة عن طريق الأب، وفي رأيه أنه نظام أسبق في الوجود من مختلف النظم القرابية الأخرى» [1]. ويذكر في تبرير ذلك بأن الفطرة الإنسانية تجعل الرجل لا يسمح لأحد أن يشاركه في زوجته، ويرى بأن الأسرة الأمومية لم تظهر قط، وإن الشكل الذي عرفه التاريخ والذي يقترب منها لم يكن أسرة أمومية، بقدر ما كان أسرة تلتف حول المرأة، ولقد ظهر هذا النمط من بعد مرتبطا بمنح المرأة قدرا من الحرية، وبتفكك سيطرة الرجل، وبذلك فإن تطور الأسرة في رأي " مين " لم يندرج في نمطها الأمومي أو الأبوي بقدر ما برز في تطور نظام القرابة والزواج، كما يتحول نظام الزواج من الزواج التعددي إلى الزواج الأحادي[2].

2- العلامة " لويس هنري مورقان " " *luis Henri morgane* ": فيرى بأن المجتمع البشري، كان في البداية عبارة عن زمرة اجتماعية بسيطة تعيش في حالة بدائية لا تحكمها ضوابط أوقوانين أوقواعد خلقية،

---

[1] **عاطف وصفي: الأنتربولوجيا الإجتماعية**، دار النهضة العربية، بيروت، (د.س)، ص30.

[2] **أحمد زايد وآخرون: الأسرة والطفولة (دراسات إجتماعية وأنثروبولوجية)**، ط**1**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، (د.س)، ص12.

وبذلك كان أفرادها يحيون حياة إباحية متحررة دون أن يكون ثمة ضابط ينظم علاقاتهم الجنسية [1]. حيث كان نساء كل عشيرة حقا مشاعا لجميع رجالها، يستمتعون بهن متى شاءوا دون معاشرة منظمة، ولاقيود الزواج[2]. ويعتقد " مورقان " أيضا أن عادة إطلاق الفرد اصطلاح " أب" على كل أقربائه الذكور من جيل والده، واصطلاح " أم " على كل قريباته الإناث من جيل والدته، تدل على وجود شيوعية العلاقات الجنسية في العصور الأولى[3]، الأمر الذي يفنده " نبيل محمد توفيق السمالوطي " في كتابه " الدين والبناء العائلي " بأن أغلب علماء الاجتماع والانثروبولوجيا اليوم يرفضون هذا الرأي رفضا قاطعا، ويذهبون إلى أن " مورقان " وغيره أخلطوا بين نوعين من القرابة:

أ- القرابة الفيزيقية، ب- القرابة الاجتماعية، ففي رأيه أنه يحتل انسان ما منزلة الأب بالنسبة لشخص آخر، ويطلق عليه كلمة أب دون أن يكون أبا حقيقيا، و دون أن يكون له حق في الإتصال بالأم، وإنما المسألة تتعلق بالتقاليد والأداب العامة، فقط كما يحدث في الكثير من المجتمعات العربية العامة[4].

وفي الأخير حدد " مورقان " ما لايقل عن خمسة عشر مرحلة لتطور الأسرة، تبدأ بالإباحية الجنسية، وتنتهي بالزواج المونوجامي *Monogamie*، أي وحدانية الزوج ووحدانية الزوجة[5].

3- " ماكلينان " "*Mclennan*" : و يرى بأن الإنسانية في مرحلتها الأولى التي كانت تعيش في حالة فوضى خلقيّة وإباحيّة جنسيّة مطلقة[6]، حيث كان الإنسان الأول يعيش حرا طليقا في جماعات صغيرة تقوم على أساس القرابة الدموية، وكانت تطبق تلك الزمر المستقلة عن بعضها نظام الزواج " الأكزوقامي *EXOGAMIE* " أي الزواج الخارجي، نتيجة لعادات وأد البنات التي إضطر الرجال إزاءها إلى الزواج من الجماعات الأخرى، ثم لم تلبث

---

[1] **محمد سلام الزناتي: موجز تاريخ النظم الإجتماعية والقانونية (المجتمعات البدائية والقبلية والمدنية القديمة)**، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، 1977م، ص14.

[2] **علي عبد الواحد وافي: الأسرة والمجتمع**، دار نهضة مصر، القاهرة، (د.س)، ص50.

[3] **عاطف وصفي: الأنتربولوجيا الإجتماعية**، مرجع سابق، ص30.

[4] **نبيل محمد توفيق السمالوطي: الدين والبناء العائلي، (دراسة في علم الإجتماع العائلي)**، دار الشروق، بيروت، 1981م، ص112.

[5] **عاطف وصفي: الأنتربولوجيا الإجتماعية**، المرجع نفسه، ص29.

[6] **محمد سلام الزناتي**: مرجع سابق، ص14.

تلك الجماعات إن إنتقلت إلى نظام الزواج "البوليأندري " أي تعدد الزوجات ووحدانية الزوجة، ثم ظهر نظام الإنتساب إلى الأم، ثم نظام الانتساب إلى الأب، وبعد ذلك أخذ نظام الأسرة الصغيرة (المونوجامية) في الظهور بالتدريج، وكذا ظهرت العشيرة ّأولا ثم الأسرة الكبيرة ثم الأسرة الصغيرة[1].

4- " باخوفين " *Bakhofene* ": فقد وصل إلى نتيجة مخالفة تماما رغم أنه نشر آراءه في نفس السنة التي نشر فيها " هنري مين " إستنتاجاته، ويتلخص رأيه في أن الإباحية أو الشيوعية الجنسية كانت منتشرة في الأصل في كل مكان، ثم جاء بعد ذلك نظام عائلي يقوم على أساس الإنتساب إلى الأم والخضوع لسلطانها، ففي كتابه "حق الأم " أبرز فكرة الإنحدار من الأم و الانتساب إليها، وقد افترض خلال دراسته أن الشكل الأول الطبيعي للعائلة هو العائلة الأمومية، وأن نسق القرابة نظرا لانتساب الابناء إلى أمهاتهم مما أضفى على المرأة مكانة إجتماعية وإقتصادية وسياسية أعلى بكثير من الرجل، ويؤكد " باخوفين " إلى أن سيادة الأم لم تكن هي المرحلة الأولى للعلاقة بين المرأة والرجل؛ لأن البشرية مرحلتها الأولى هي الإباحية الجنسية[2]، ومع عدم رضى النساء بالشيوعية الجنسية؛ لأنه وضع فيه إهانة و احتقار للمرأة، وكانت بمثابة ثورة هي بداية ظهور الزواج كنظام اجتماعي، ينظم العلاقة الجنسية بين الرجل و المرأة، ومن الطبيعي أن تتمسك الأم بالسلطة في يدها، وظهر بذلك " حق الأم ".

ولقد لخص" باخوفين " أفكاره فيما يلي:

1- إن الإنسان في الأصل كان يعيش في حالة الإختلاط الجنسي، الذي أطلق عليه " باخوفين " كلمة " التسري ".

2- أن هذا الإختلاط الجنسي يجعل التأكد من أبوة الطفل متعذرا، وأن الأطفال لهذا السبب لم يكن بوسعهم الإنتماء إلاّ إلى أمهاتهم.

---

[1] **عاطف وصفي: الأنتربولوجيا الإجتماعية**، مرجع سابق، ص29.

[2] **نبيل محمد توفيق السمالوطي: الدين والبناء العائلي**، (**دراسة في علم الإجتماع العائلي**)، مرجع سابق، ص103.

3- أن النساء بوصفهن أمهات أصبحن يتمتعن بمنزلة رفيعة داخل المنزل وخارجه.

4- أن الانتقال إلى الوحدانية؛ حيث أصبحت المرأة ملكا للرجل الواحد فقط كان ينطوي على إنتهاك لقانون بدائي، وأن المرأة كي تكفر عن هذا الذنب كان لزاما عليها أن تتجاوز هذه الوحدانية لمدة محدودة[1].

ويذهب العالم " بريفولت " صاحب كتاب " الأمهات" بنفس الأفكار التي ينطلق منها " باخوفين "؛ حيث يبيّن حقيقة هامة وهي أنه في بعض هذه المجتمعات تحتل النساء مركزا اجتماعيا مساويا لمركز الرجال، ويرى بأن الأسرة قد نشأت نتيجة حاجة الأم الملحة إلى الحماية الاجتماعية و الاقتصادية لها ولأطفالها وأنها بإتباعها لغرائزها الأساسية قد انتصرت على مجرد الرغبة الجنسية العابرة للذكر، وبالتالي فإنه يؤكد على أن الشكل الأول للأسرة كان " الشكل الأمومي " و أن " الشكل الأبوي " لم يبرز إلاّ عندما بدأت الزراعة المتقدمة، والسيادة الإقتصادية للرجال تتطور[2].

و أن الانتساب إلى الأم في رأيه يمر عبر خمسة أجيال متتالية نوضحه في الشكل التخطيطي التالي[3]

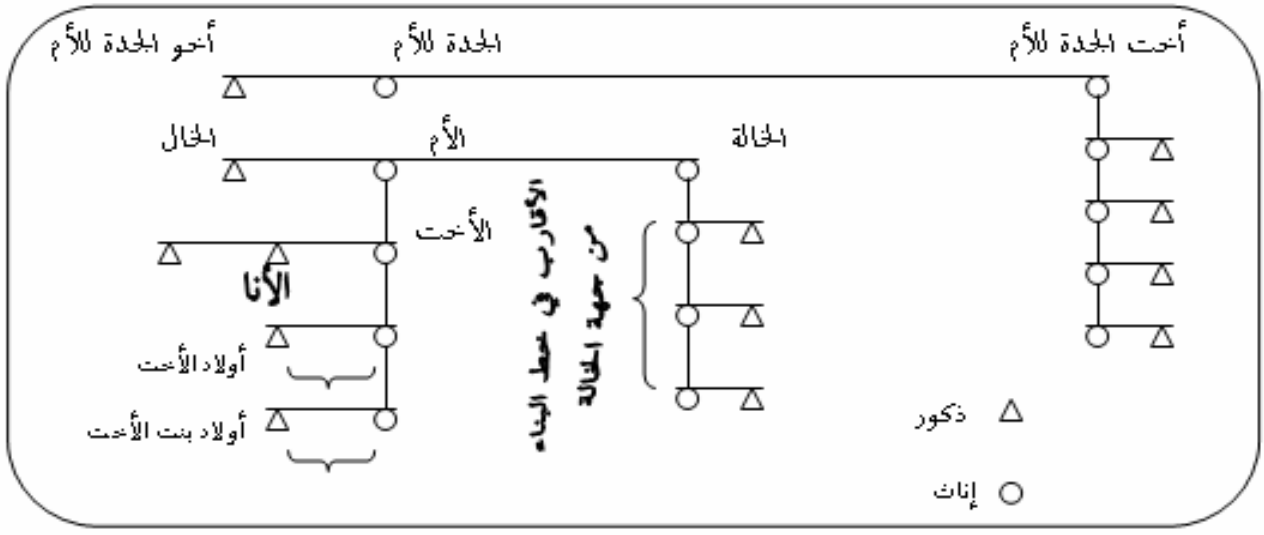

---

[1] **صفوح الأخرس: تركيب العائلة العربية ووظائفها (دراسة ميدانية لواقع العائلة السورية)**، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1976م، ص17.

[2] **علياء شكري: الإتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992م، ص35

[3] **ماكيفر وتشالز بيدج: المجتمع**، ج3، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1971م، ص469.

ومن خصائص الانتماء الأمومي ما يلي[1]:

* ترتبط الأسرة الأمومية (النظام الأمومي) بالسكن في مسقط رأس الأم، حيث ينشأ الأطفال في بيت أقارب الزوجة، ويحتل الزوج والذي يعتبرأحيانا مجرد زائر، الرتبة الثانية في البيت الذي فيه أطفاله.

* إن السلطة داخل جماعة الأسرة تعود إلى أحد أقارب الزوجة من الذكور، وكثيرا ما يكون لأخ الزوجة الأكبر(الخال) السلطة على الأطفال.

* يميل النظام الأمومي إلى إدماج جماعة الأقارب (أقارب الأم) معا ولكنه يضعف من تماسك الأسرة المتزوجة نفسها.

ثالثا: أشكال الأسرة:

إنّ فهم طبيعة الأسرة والحقوق والواجبات التي تتصل بها، والعلاقة بين الأسرة والزواج تدفعنا إلى البحث عن الأشكال التي كانت عليها الأسرة في الماضي وصولا إلى الأشكال الموجودة في المجتمعات الحاضرة، حيث ذهب علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا في دراساتهم التحليلية للأشكال الاجتماعية الأولى، وإلى اعتقاد وجود ما يسمى " نظام العشائر "، وأن أول شكل من أشكال الأسرة ظهر على مسرح الحياة الاجتماعية كان ذا طبيعة دينية وعائلية في آن واحد.

وقد أطلقوا على هذا النوع " إسم العشيرة "، والتي تمثل أقدم التشكيلات أو المجتمعات البشرية، وكان هذا النظام تحكمه الترابطات شبه أسرية من الصعب معرفة حدودها ونظامها، وأن هذا النظام عبارة عن وحدة تتكون من عدة خلايا أسرية، وهذه العشائر تختلف في عدد أفرادها، فقد تكون بضعة أفراد في بعض المناطق وقد تبلغ المئات في البعض الآخر. وهذه الترابطات شبه الأسرية كما يعبر عنها " مصطفى الخشاب " في كتابه " علم الإجتماع

[1] **ماكيفر وتشالز بيدج**: المرجع نفسه، ص474.

العائلي "[1] بأنها كانت ضيقة النطاق، لاتعد الرجل وبعض النساء وأطفالهم. حيث أن الكثير من الدراسات أثبتت أن أقواما كثيرة عاشت في ظل المعاشر، و استقرت زمنا طويلا، وقامت الترابطات على أساس تعدد الزوجات، وفي البعض الآخر على أساس الزواج الثنائي، أي إقتصار الرجل على زوجة واحدة، ومن هذه القبائل " البوشمان " في إفريقيا وأقوام " الفدا " في الهند و " سيلان " وغيرها من الجماعات البدائية التي كانت تعيش على الصيد وقطف الثمار والزراعة البدائية. وهذه العشائر هي عبارة عن جماعة ينظم حياتها الاجتماعية والدينية نظام أطلق علية اسم " النظام الطوطمي *Totémisme* " وهي جماعات عاشت بصورة بدائية في وسط أستراليا وشرقها و في أمريكا. وتضم الأسرة في هذه القبائل أعداد كبيرة من الأفراد، و لم يكن هناك فرق بين الأسرة و العشيرة؛ لأن الجميع يرتبطون برابطة قرابة واحدة يعتبرون أنفسهم متصلين بصلة القرابة، علما بأنهم يعترفون بصلة القرابة على أساس واحد أو علاقة مميزة وهي أنهم جميعا يحملون إسم طوطم واحد، والطواطم عبارة عن نوع من الحيوان أو النبات تعتقد الجماعة أنها انحدرت عنه، وهو بالنسبة إليها شعار وكائن مقدس، فإذا كان طوطم العشيرة هو النمر مثلا[2] فكل أفراد العشيرة يعتقدون أن هذا الحيوان هو جدهم الاكبر الذي انحدروا عنه، وبالتالي يجري في عروقهم دم النمر وصفاته، و العشيرة بهذا المعنى مجتمع عائلي مادامت تتألف من أناس يعتبرون انفسهم منحدرين من أصل واحد، ولكنها تتميز عن الأنواع الأخرى من الأسرة من حيث أن القرابة فيها على وحدة الطوطم، لا على صلات قرابة دموية محددة، وكانت القرابة من ناحية الأم فقط نظرا لاعتناق الطفل طوطم أمه، ويرجع هذا إلى الترحال الدائم عند القبائل البدائية، وعدم استقرار الرجال في جهة واحدة، و بالتالي تستند سيادة السلطة للأم والقرابة.

ومع تطور المجتمعات و استقرارها تطور نظام الأسرة، و اتخذ شكلا يغلب عليه الطابع السياسي، وظهرت سيادة الأب في النظام العائلي، وما لبثت هذه السيادة أن طغت على كل شيئ، وأصبح إسم الأسرة الأبوية في الحضارتين

---

[1] **مصطفى الخشاب**: مرجع سابق، ص49.

[2] **السيد محمد بدوي**: **المجتمع والمشكلات الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (د.س)، ص186.

اليونانية والرومانية يدل على سلطة عاهل الأسرة المطلقة[1].

ويختلط معنى " الزعامة " ومعنى " الأبوة " في هذه الكلمة، فقد كان عاهل الأسرة يتمتع إزاء أفرادها بحقوق مطلقة، بحيث كان هؤلاء الأفراد ملكا له يتصرف فيهم كيف ما يشاء. فإن شاء نزع منها بعض الأفراد، وإن شاء ضمّ إليها آخرين عن طريق التبني، وتتمثل هذه الحقوق المطلقة في حق توزيع العدالة والحكم بين أفراد الأسرة، فهو يعاقب كما يشاء، أو يحكم بالموت على من يشاء، وتشمل ثانيا حق الملكية، وهو بهذا الحق يستطيع أن يؤجر أولاده للعمل أو يبيعهم، وبالتالي يمكن القول بأن نطاق الأسرة كان خاضعا لتصرف كبير العائلة ورهن مشيئته،وكان النطاق في واقع الأمر قائما على مصطلحات تحدّدها المجتمعات مثل (العصبة، الرقيق، الموالي، الادعاء، التبني، الاعتراف). ومتى قرر كبير الأسرة قبول فرد ما في نطاق أسرته، اكتسب هذه الصفة، وأصبح مرتبطا بدرجة لاتقل شأنا عن أي فرد آخر من الأسرة، ولذلك يعرف هذا الشكل بالأسرة الأبوية الكبيرة، علما بأن هذا النظام كان أكثر إنتشارا في مجتمعات كثيرة أشهرها بلاد اليونان والرومان في عصورها القديمة، حيث كانت الأسرة عندهم تنتظم جميع الأقارب من ناحية الذكور الذين يتبناهم رئيس الأسرة أو يدعي قرابتهم له، فيصبحون أعضاء في أسرته ويمنحون اسمها، ويسمح لهم بالاشتراك في طقوسها. واسم الفرد منهم لايذكر إلاّ إذا كان مقرونا باسم أسرته.وكان هذا النظام منتشرا أيضا عند عرب الجاهلية، والقبائل العربية القديمة؛ حيث كانت الأسرة تنتظم جميع أفراد العشيرة وتعتبر شخصا معنويا واحدا. وبعدها أخذ نطاق الأسرة يضيق شيئا فشيئا لاسيما عندما حاربت نظام القبول والإدعاء، ودعت إلى إلغاء الرق، وفتحت منافذ العتق والتحرر.

وما ظهور الإسلام إلا كان قفزة نحو مساهمته في القضاء على فكرة الإدعاء و التبني بقوله سبحانه وتعالى: {ماجعل الله لرجل من قلبين في جوفه وما جعل أزواجكم اللائي تظاهرون منهن أمهاتكم وما جعل أدعياءكم ابناءكم،

---

[1] **السيد محمد بدوي**: **المجتمع والمشكلات الاجتماعية**، المرجع نفسه، ص187.

ذلك قولكم بأفواهكم والله يقول الحق وهو يهدي السبيل أدعوهم لآبائهم هو أقسط عند الله فإنّ لم تعلموا آبائهم فإخوانكم في الدين ومواليكم وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به، ولكن ما تعمدت قلوبكم وكان الله غفورا رحيما}[1]. ومن هنا تمت محاصرة نظام القبول والتبني والإدعاء، وتأكد بأن الولد للفراش، ولم يعد من حق رب الأسرة أن يدخل في نطاق الأسرة من يشاء، بل لا يتعد ذلك نساءه وأولاده الذين يأتون من فراش صحيح، وبذلك أخذ نطاق الأسرة يسير من الضيق إلى الأضيق، حتى أصبح إلى ما هو عليه اليوم والمعروف بالأسرة الممتدة، ثم الأسرة النووية أو الزواجية.

1/ الأسرة الممتدة:

فبالنسبة للأسرة الممتدة ويطلق عليها مصطلح العائلة؛ لأنها تتكون من الزوج والزوجة و أولادهما الذكور والإناث غير المتزوجين، والأولاد وزوجاتهم وأبنائهم وغيرهم من الأقارب كالعم والعمة والابنة الأرملة وأحيانا أطفالها إلى غير ذلك، وبالتالي فإنهم يرتبطون بأصل قرابي واحد، حيث أن هؤلاء جميعا يقيمون في نفس المسكن، ويشاركون في حياة اقتصادية و اجتماعية واحدة تحت رئاسة الأب الأكبر أو رئيس العائلة [2]. وأن هذا النوع من الأسرة يكثر انتشاره في المناطق الريفية والجبلية، وبدأ يقل انتشاره في المناطق والمدن الحضرية، ويعرفها " روسر هاريس " " *Rosser Harris* " بأنها:« علاقة معينة بين مجموعة من الأفراد تربطهم المودة والتراحم من خلال الزواج والإنجاب، وهي أوسع من الأسرة النواة بحيث أنها تمتد لثلاثة أجيال، بدءا من الأجداد وحتى الأحفاد» [3].

وأن هذا النوع من الأسرة يعد نمطا شائعا في المجتمعات البدائية وغير الصناعية، لذلك فإن أفرادها يتكافلون اقتصاديا، وهم يمثلون جماعة متضامنة؛حيث أن الملكية عندهم عامة، والسلطة فيها لرئيس الأسرة أو الجد الأكبر.

وبمرور الوقت وظهور وتطور المجتمعات نحو التصنيع يؤثر في أنماط الأسرة الممتدة، وأنه يعمل على دعم

---

[1] **سورة الأحزاب: الآيات " 4-5 ".**

[2] **سناء الخولي: الزواج والعلاقات الأسرية**، مرجع سابق، ص52.

[3] **حسين عبد الحميد أحمد رشوان: الأسرة والمجتمع (دراسة في علم إجتماع الأسرة)**، مرجع سابق، ص34.

الأسرة النواة، وفي هذا قام " وليام جود " "*william good*" بإجراء مسح للأسرة في أجزاء كثيرة من العالم وإنتهى في نتائجه إلاّ أنّ التصنيع قد أضعف من أنماط الأسرة الممتدة من خلال عدة طرق:

1- أن التصنيع يتطلب من السكان أن يتحركوا بحثا عن مهن ووظائف جديدة أو فرص للعمل، وهذا ما أضعف الالتزامات القرابية التي تقوم على التفاعل المتكرر والحميم.

2- الاتجاه نحو التصنيع يسهل من الحراك الاجتماعي، ويتسبب في وجود الاحتكاك بين الأقارب من مراتب طبقية متباينة.

3- أن الاتجاه نحو الصناعة يؤكد على الإنجاز في مقابل النسب والقرابة، ويضعف من أثر النمط التقليدي. ومن ثم يقلل من اعتماد الناس على أسرهم.

2/ الأسرة النووية أو الزواجية:

أما الأسرة النووية أو الزواجية فيعرفها كل من " جابر عوض " و "خيري خليلي " في كتابهما " الإتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة والطفولة" بأنّها: « عبارة عن جماعة تتكون من الزوجين وأبناءهما غير المتزوجين »[1].

أما " طلعت إبراهيم لطفي " في كتابه " مدخل إلى علم الإجتماع " فيعرفها:« بأنها تتكون من الزوج والزوجة والأبناء، وبتعبير آخر هي أسرة تتكون من الوالدين والأبناء الذين يعيشون معا بمفردهم في معيشة واحدة مستقلة» [2].

وأن هذا النوع من الأسرة تأثر بالتغيرات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية التي مرت على المجتمعات في مختلف أنحاء العالم، فتغير بناءها وتقلص إطارها حسب ظروف الحياة الحديثة المعاصرة والتي أشار إليها " إميل دوركايم " في كتاب " علياء شكري" "الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة"حيث أنه تكلم عن قانون التقلص الذي يذهب إلى أن:«

---

[1] **جابر عوض سيد حسن وخيري حليلي الجميلي: الإتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة والطفولة**، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2000م، ص21.

[2] **طلعت إبراهيم لطفي: مدخل إلى علم الإجتماع**، دار غريب، القاهرة، (د.س)، ص178.

حجم الأسرة أخذ في الانكماش أو التقلص تدريجيا في دوائر قرابية أوسع إلى دوائر أضيق فأضيق بحيث نصل في نهاية المطاف إلى الأسرة الزواجية التي نعرفها في عالم اليوم، والتي لا تضم سوى الزوج والزوجة و أولادهما المباشرين، ومن هنا يصبح الزواج هو العامل الأول والأساسي في تكوين الأسرة، وفي التأثير على حجمها وظروفها» [1].

و الأسرة النووية تتميز بأنها وليدة الثورة الصناعية، و انتشار المدن الحديثة، وتقسيم العمل، علما بأنها تضم جيلين فقط جيل الآباء وجيل الأبناء تربطهم التزامات اقتصادية وقانونية واجتماعية، وهي في حقيقة الأمر ظاهرة إنسانية عالمية، وتعتبر النمط المميز للأسرة في المجتمع المعاصر، وعموما فإن الأسرة النووية تتميز بمايلي[2]:

1- إن الأسرة النووية توجد في المجتمع إمّا بشكل وحيد سائد، أو بكونها الخلية الأساسية التي منها تتكون أنماط أسرية أخرى أكثر تعقيدا أو تركيبا.

2- وهي في كل مكان متشابهة إلى حد كبير.

3- يخيم الجو الديمقراطي عامة على الأسرة النووية وذلك لتساوي مكانة الزوج مع مكانة الزوجة، وعدم تعرض الزوج للقيود التي تفرضها عليه سلطة الأقارب منها سلطة الجد والأخ.

4- في الأسرة النووية يتولى الأبوان رعاية أطفالهما والعناية بهما.

5- إن الأسرة النووية مستقلة استقلالا تاما من الناحية الاقتصادية عن أقاربها.

6- تنظم الأسرة النووية أسس حياتها ومعيشتها بصورة شعورية اختيارية تعتمد على رغبات الزوجين واتجاهاتهما.

7- تتميز الأسرة النووية بأنّها لا تتمتع بصفة الدوام أو الاستمرار في البقاء، وذلك لأنها تتعرض لعدد من عوامل التفكك والتغير، وقد يأخذ هذا التفكك أو التغيير شكلا إيجابيا، وقد يأخذ شكلا

---

[1] **علياء شكري: الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة**، مرجع سابق، ص21.

[2] **عبد القادر القصير: الأسرة المتغيرةفي مجتمع المدينةالعربية**، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1999م، ص53.

سلبيا. فما هو إيجابي يتمثل في استقلالية الأبناء، وتكوينهم لأسر جديدة تعيش قي منازل أخرى قريبة أو بعيدة من مترل الأهل. ومن الأشكال السلبية تتمثل في الطلاق، والهجر وما إليها، وبالتالي فإنّ هذا التغيير (بطبيعة الحال من الناحية الإيجابية)؛ فإنّه يجعل الفرد يمرّ خلال حياته بنمطين مختلفين من الأسرة النواة، فهو يولد في أسرة مكونة منه ومن إخوته (إخوة – أخوات)، ومن والديه تسمى " أسرة التوجيه "، وعندما يتزوج الفرد ويترك أسرته يخلق لنفسه (أسرة نواة) أخرى تتكون منه ومن زوجته وأطفاله تسمى حينئذ بـــ " أسرة الإنجاب ".

و فيما يلي الشكل الذي يوضح " أسرة التوجيه " و " أسرة الإنجاب"[1].

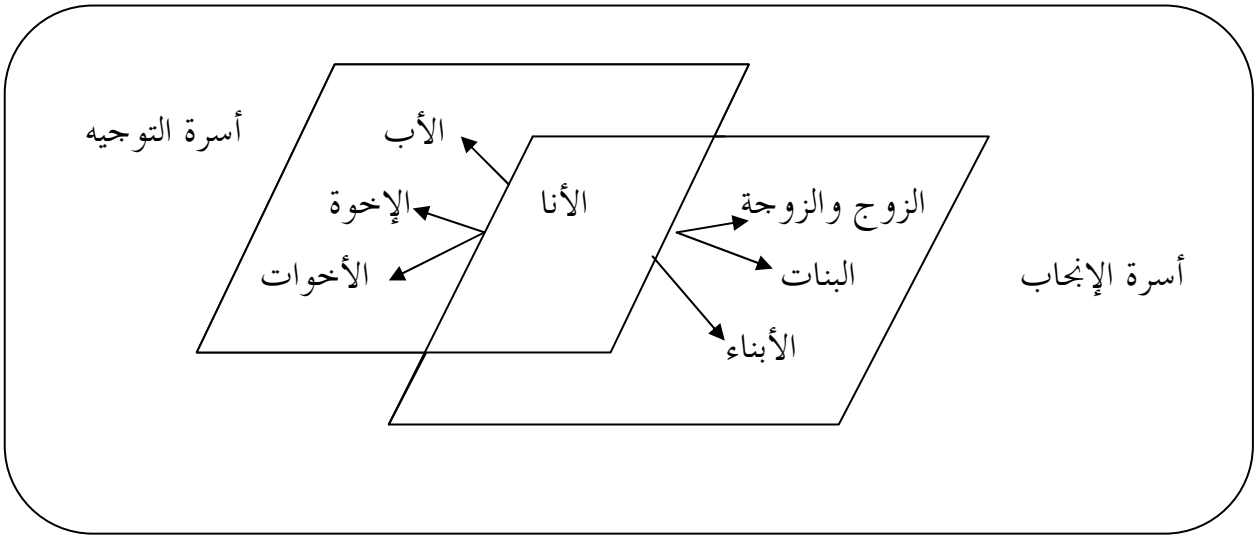

والمقصود بهذان النوعان من الأسر[2] :

أ- أسرة التوجيه: التي يولد فيها، فتقوم بإكسابه العادات والتقاليد، والمعايير الاجتماعية، والقيم، وتعمل على إعداده لآداء دوره في المجتمع، وذلك من خلال عملية التنشئة الاجتماعية

---

[1] **سناء الخولي: الزواج والعلاقات الأسرية**، مرجع سابق، ص53.

[2] المرجع نفسه، ص53.

في توجيه الأبناء.

ب – أسرة الإنجاب: وهي التي يكونها الانسان عن طريق الزواج والانجاب.

أمّا الأشكال التي تتميّز بها الأسرة النووية فهي تتمثل فيمايلي:

1– الأسرة النووية: وتتألف من زوج وزوجته، ومالهما من أبناء، يشتركون معا في معيشة مترلية واحدة، ويعمل الزوج لكسب قوت الأسرة، وتدير الزوجة أعمال المترل.

2– الأسرة النووية المعيارية: تتمثل من زوج وزوجة بلا أطفال، وأحدهما أو كلاهما يعمل للكسب المادي.

3 – الأسرة ذات الشريكين العاملين: كلا الزوجين يزاولان من بدء زواجهما عملا تكسبي.

4 – الأسرة ذات الوالد الواحد: وتنشأ هذه الأسرة نتيجة الطلاق، الهجرة أو الإنفصال.

5– الزوجان متوسطا أو متقدما العمر: الرجل في هذه الأسرة هو العائل، والزوجة تعمل بالمترل، والأطفال في هذه الأسرة قد تركوا الأسرة وكونوا بدورهم أسرا منفصلة.

6- **الأسرة التي خرجت فيها الأم لتطرق باب العمل:** تنظم الزوجة إلى القوى العاملة عند التحاق الأطفال بالمدارس أو عند تركهم مترل الأبوين.

7- **الأسرة متشابكة الأقارب:** وهي أساسا تضم بيوتا لأسر نووية أو لأفراد متزوجين، و تضم حدود جغرافية تخضع لنظام اقتصادي و اجتماعي واحد.

8- **أسرة الزواج المتكرر:** أحد الزوجين فيها سبق له الزواج أو الطلاق، وتشكل أحيانا أطفالا من زواجهما السابق.

وعموما يمكن القول بأنّ الأسرة تعرضت لأشكال عديدة من الأوسع إلى الضيق ثمّ إلى الأضيق، حيث أنّها امتدت من تلك الأسرة التي كانت تضم أعداد هائلة من الأفراد يرتبطون فيما بينهم برباط محدّد (كالطوطم مثلا) إلى الأسرة الممتدة، والتي ساد إنتشارها في المجتمعات البدائية وغير الصناعية، ويربطهم أصل قرابى واحد. أمّا الشكل الأخير وهو الأسرة النواة أو الزواجية و التي فرضتها الظروف التاريخية والاقتصادية والاجتماعية، حيث تغيّر بناء الأسرة وتقلص حسب ظروف الحياة الحديثة والمعاصرة، وهذا النوع الأخير يضم سوى الزوج والزوجة وأبنائهما، وطبعا يعتبر الزواج هو العامل الأساسي في تكوين هذه الأسرة، وعموما فإنّ تكوين الأسرة الحديثة يختلف من مجتمع لآخر، ويتضح ذلك في مراحل أساسية هي كمايلي[1]:

1/ المرحلة الأولى: أي مرحلة التمهيد للزواج، وهي تسبق الزواج مباشرة، وتتسم بأنّها مشحونة بالعاطفة.

2/ المرحلة الثانية: أي مرحلة الزواج قبل انجاب الذرية، وهي المرحلة التي يجمع فيها الزوج و الزوجة مسكن واحد، ويترقب الزوجان نوعا جديدا من الحياة، ويتحمل كلّ منهما مسؤولية الأسرة و واجباتها.

3/ المرحلة الثالثة: وهي مرحلة الانجاب، وهي التي ينجب فيها الأطفال، ويتولى الآباء رعايتهم، و العناية بهم، وتنشئتهم تنشئة صالحة اجتماعية، وفق المعايير السائدة في المجتمع.

4/ المرحلة الرابعة: أي مرحلة اكتمال نمو الأبناء، وهي المرحلة التي ينضج فيها الأبناء، ويستطيع كلّ منهم أن يعتمد على نفسه، ويستقل، مكونا أسرة جديدة.

---

[1] **عبد القادر القصير**: مرجع سابق، ص66/65.

3/ خصائص الأسرة

باعتبار الأسرة هي أول جماعة اجتماعية عرفها الإنسان، وهي المكون الأساسي للبناء الاجتماعي للمجتمع، فقد مرت عبر العصور بأشكال عديدة، من الشكل الأوسع إلى الضيق، وذلك نتيجة لظروف تاريخية واجتماعية واقتصادية، ومهما تغيرت هذه الأشكال من فترة زمنية إلى أخرى فإنّها بدون شك لها خصائص تشترك فيها، ومنها مايلي:

1- تعتبر الأسرة أول جماعة اجتماعية، وأول خلية يتكون منها البنيان الاجتماعي، وهي أكثر الظواهر الاجتماعية عمومية و انتشارا؛ حيث أنّه لا يوجد مجتمع يخلو بطبيعته من النظام الأسري الذي يعبر عن استقرار الحياة الاجتماعية وانتظام حياة الأسرة.

2- باعتبار الأسرة نظاما إجتماعيا فإنّها دون شك تؤثر في النظم الاجتماعية الأخرى وتتأثر بها.

3- يتحمل كلّ عضو من أعضاء الأسرة مسؤوليات مستمرة اكثر من أيّ جماعة أخرى، حيث أنّ هذه المسؤوليات تمتد طوال العمر إذا كانت هادفة، ومعتنى بها من طرف الأعضاء، أمّا إذا ظهر نوع من التخلي عنها فإنّها تواجه العديد من المشكلات[1].

4- تمتاز الأسرة كمنظمة إجتماعية بأنّها تمارس نفوذا على أفرادها باعتبارها أول منظمة اجتماعية، يتلقى فيها الفرد قواعدها التنظيمية، ويخضع لعاداتها وأعرافها و تقاليدها، ويتفاعل تفاعلا مباشرا مع بقية أفرادها، وتمتاز بأنّها تمارس ضبطا اجتماعيا، له أهميته على أفرادها، وهذا الضبط تظهر بوادره من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي توفرها لأفرادها[2].

5- تقوم الأسرة على أوضاع ومصطلحات يقرّها المجتمع، فالزواج محور القرابة في الأسرة والعلاقات

---

[1] **إبراهيم بيومي مرعي وملاك محمد الرشيدي:** مرجع سابق، ص، ص17/16.

[2] **أحمد مصطفىخاطر: الخدمة الاجتماعية (نظرة تاريخية، المناهج، الممارسة، المجالات)**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998م، ص، ص333/332.

الزواجية والواجبات المتبادلة بين عناصر الأسرة، وكلّ هذه الأمور يحدّدها المجتمع.

6- تعتبر الأسرة الإطار الذي يحدّد تصرفات أفرادها التي تشكل حياتهم، تضفي عليهم خصائصها وطبيعتها، وهي مصدر العادات والتقاليد، وقواعد السلوك والآداب العامة، وهي دعامة الدين، والوصية على طقوسه ووصاياه[1].

7- تعتبر الأسرة وحدة اقتصادية؛ حيث أنّها كانت قديما تقوم بشكل مستلزمات الحياة، واحتياجاتها، وكانت تقوم بكلّ مظاهر النشاط الاقتصادي، بدءا من الإنتاج إلى الاستهلاك، وعندما اتسع نطاق الأسرة أصبح الإنتاج من خصائص المرأة، وكان الرجل تابعا لهيئات أخرى، علما بأنّها ما زالت تؤدي وظائفها الاقتصادية بالرغم من التطوّرات التي طرأت على نظمها، ففي الأسرة الحديثة بدأت فكرة العمل الاقتصادي تسود عند معظم الأفراد في هذه الأسرة؛ حيث أصبح العامل الاقتصادي هو أساس الحياة.

8- الأسرة كوحدة إحصائية، أي أنّها أصبحت موضع اهتمام للإحصائيات المتعلقة بعدد السكان ومستوى معيشتهم، وكلّ ظواهر الحياة والموت، كما أنّها اتخذت كعيّنات للدراسات والبحوث والتجارب العلمية و الاجتماعية والإحصائية للوقوف على مشاكل الأسرة، ورسم الخطط الفنية للقضاء عليها وبهذا تتمكن الدولة من رسم سياستها العمرانية وفهم طبيعة الحياة الأسرية، فكلّما كانت هذه البيانات صحيحة كلّما كانت سياسة الحكومة بعيدة عن الارتجال [2].

9- تعتبر الأسرة هي الوسط الذي اصطلح عليه المجتمع لإشباع غرائز الإنسان، ودوافعه الطبيعية و الاجتماعية، وذلك مثل حب الحياة، وبقاء النوع، وتحقيق الدوافع الغريزية والجنسية، والعواطف

---

[1] **مصطفى الخشاب**: مرجع سابق، ص، ص45/44.

[2] **عبد الهادي الجوهري**: **أصول علم الإجتماع**، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2001م، ص283.

والانفعالات الاجتماعية.[1].

و عموما فّإذا ما توافرت هذه الخصائص في الأسرة، فيمكن اعتبارها بأنّها صالحة لأن تقوم بدور كبير في تنشئة أطفالها وفقا للصالح العام الذي يهدف إليه المجتمع.

رابعا: الزواج

إنّ بناء الأسرة يقام على الزواج، ذلك المفهوم الذي بواسطته يستخلف الإنسان في الأرض:﴿ و جعل لكم الله من أنفسكم أزواجا يسكن و جعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة ﴾[2] و بالتالي تقام الأسرة التي تضمن الحياة المستقرة والمستمرة لانجاب وتنشئة واعداد الأجيال المقبلة.

حيث أنّه أيضا ينظم العلاقة بين الجنسين (الذكر والأنثى)، تلك العلاقة سواء أكانت شرعية أو عرفية أو قانونية يرضى عنها الدين والقانون، ويقرّها المجتمع، كما أنّها تترتّب عنها حقوقا وواجبات سواء بين الزوجين، أو بينهما وبين أولادهما.

1- مفهوم وتعريف الزواج

أ/ الزواج لغة:

فيشير إلى الاقتران والازدواج، وقد أشيع استعماله في إقتران الرجل بالمرأة على سبيل الدوام و الاستمرار[3].

ويعبر مفهوم الزواج أيضا عن:« الضمّ والجمع والتداخل»[4] و يعبر على ذلك مفهوم " النكاح ".

والزواج هو أيضا اقتران الرجل بالمرأة، وارتباطه بها على سبيل الإستئناس والتناسل، وقد ذاع استعمال الزواج في هذا المعنى حتى أصبح هو المتبادر إلى الإفهام عند سماع اللفظة، ومنه قوله تعالى:{ و زوجناهم بحور عين }[5]،

---

[1] **أحمد يحي عبد الحميد: الأسرة والبيئة، المكتب الجامعي الحديث**، الإسكندرية، 1998م، ص، ص10/9.

[2] **سورة النحل:الآية 72**.

[3] **محمد محدة: الخطبة والزواج**، ط2، دار الشهاب، باتنة، الجزائر، 1994م، ص85.

[4] **عمر رضا كحالة: الزواج**، ط1، مؤسسة الرسالة، سوريا، 1977م، ص6.

[5] **سورة الدخان: الآية " 54 "**.

وقوله أيضا:{ فلمّا قضى زيد منها وطرا زوجناكها}[1].

وتستعمل كلمة " النكاح " في معنى الزواج وهذا كثير في لغة القرآن، ومنه قوله تعالى:{ فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع}[2]. وقوله تعالى أيضا:{ يا أيّها النّاس إنّا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إنّ أكرمكم عند الله أتقاكم}[3].

و في الشرع عند الفقهاء « هو عقد يفيد ملك المتعة أي حلّ استمتاع الرجل بالمرأة لم يمنع من نكاحها مانع شرعي ــ طلبا للإستئناس والنسل ــ على الوجه المشروع »[4].

ب/ الزواج إصطلاحا:

أمّا مفهومه اصطلاحا فهو عبارة عن زواج منظم بين الرجال والنساء، وبالتالي يعتبر بأنّه شرطا أوليا لقيام الأسرة، وباعتباره نتاجا للتفاعل الزواجي[5]؛ حيث أنّه يوجد فرق بين الزواج والتزاوج، وأنّ المفهوم الأول مفهوم سوسيولوجي، أمّا الثاني فهو مفهوم بيولوجي، حيث أنّ ظاهرة التزاوج معروفة عند الحيوانات، بينما الزواج مقصور على البشر فقط[6].

وأنّ مفهوم الزواج هو مفهوم شامل وواسع المعالم فإنّه يختلف بإختلاف الثقافات، وتباين خصوصيات كلّ مجتمع، على اعتبار أنّ لكلّ مجتمع قواعد تحدّد معاني الزواج الخاصة به.

أمّا عن تعاريف الزواج، فنقول عنها بأنّها متعدّدة، وبالتالي نركز على البعض منها، حيث يعرّفها " أحمد يحي عبد الحميد ":« بأنّها رابطة طبيعية مقرّرة اجتماعيا، والهدف منها الاستمرار لبناء وحدة اجتماعية عن طريق الانجاب، ورعاية الأطفال، وتربيتهم كمواطنين صالحين، ويتوقف استمرار وثبات الزواج

---

[1] **سورة الأحزاب: الآية " 37 ".**

[2] **سورة النساء: الآية " 03 ".**

[3] **سورة الحجرات: الآية " 13 ".**

[4] **محمد عجاج الخطيب وآخرون:** مرجع سابق، ص57.

[5] **سناء الخولي:** **مدخل إلى علم الإجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003م، ص209.

[6] **محمد شفيق:** **التشريعات العمالية الأسرية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1997م، ص103.

على مدى التفاهم والتوافق وامكانية التكيّف بين الزوجين »[1].

أمّا " مصطفى الخشاب " فيعرّفه بأنّه:« هو الرابطة المشروعة بين الجنسين، ولا تتم هذه الرابطة إلاّ في الحدود التي يرسمها المجتمع، ووفق المصطلحات والأوضاع التي يقرّها، ومن يحاول الخروج عن ذلك يؤخذ لا محالة، بالقصاص العاجل »[2].

أمّا الدكتور " أحمد زايد وأخرون " في كتاب " الأسرة والطفولة دراسة إجتماعية وانثروبولوجية" فيعرفونه بأنّه:« عقدا منظما ومشاركة بين الرجل والمرأة، ويترتب عليه مجموعة من الحقوق والواجبات للطرفين، وتتحدّد مشروعيته في نطاق الشريعة الإسلامية بأنّه عقد يفيد حلّ استمتاع كلّ من الطرفين بالآخر على الوجه المشروع »[3].

أمّا " محمد شفيق " فيعرّفه بأنّه:« هو إرتباط الرجل بالمرأة وفقا للقانون بقصد تكوين الأسرة »[4].

أمّا " السيّد محمد بدوي " فيعرّفه بأنّه:« نظام اجتماعي يحدّد العلاقات بين الجنسين، ويعطي الأسرة صفتها الشرعية، وهو فوق هذا يحدّد مكان كلّ شخص، ونسبته، وعلاقته مع الآخرين في المجتمع الذي يولد فيه »[5].

من خلال قرائتنا لهذه التعاريف نلاحظ أنّها تركز على ما يقرّه المجتمع والدين في بناء العلاقة الزوجية، وبالتالي استمرارها، والذي يتوقف على مدى التفاهم والتوافق بين الزوجين.

أمّا قاموس علم الاجتماع فيعرّفه " عبد الهادي الجوهري " بأنّه نظام إجتماعي قد يكون له معاني مختلفة للغاية بإختلاف الثقافات، ومع ذلك يمكن تعريفه بأنّه:« علاقة جنسية تفرض عليها جزاءات اجتماعية، وتتكوّن من فردين، ومن المتوقع استمرار هذه العلاقات عبر الزمان من أجل الحمل وانجاب الأطفال، وقد تتضمن الجزاءات الاجتماعية في معظم الثقافات وجود العلاقات الثابتة المستقرة، ومعنى ذلك أنّ الزواج ليس هو الحياة الجنسية، كما أنّه يستبعد العلاقات مع الساقطات والعاهرات، أو أيّة علاقة جنسية أخرى لا يوافق عليها العرف أو القانون أو الدين»[6].

---

[1] **أحمد يحي عبد الحميد**: مرجع سابق، ص76.

[2] **مصطفى الخشاب**: مرجع سابق، ص96.

[3] **أحمد زايد وآخرون**: **الأسرة والطفولة (دراسات إجتماعية وأنثروبولوجية)**، مرجع سابق، ص55.

[4] **محمد شفيق**: **التشريعات العمالية الأسرية**، مرجع سابق، ص103.

[5] **السيد محمد بدوي**: **المجتمع والمشكلات الإجتماعية**، مرجع سابق، ص47.

[6] **عبد الهادي الجوهري**: **قاموس علم الإجتماع**، ط3، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 1988م، ص111.

أمّا " محمد بيومي خليل " فيعرّفه أيضا:« بأنّه نظام اجتماعي شرعي وقانوني، يعطي لكلا الـــزوجين الحـــقّ الذي يقابله واجب في إقامة علاقة عاطفية وجدانية نفسية بيولوجية، في إطار شرعي يسمح لهما بالتناســـل وتعطـــي الوليد البشري مشروعية الوجود الاجتماعي والقانوني، وهو من أقدم النظم الاجتماعية، بل هو النظـــام الاجتمـــاعي الوحيد الذي تمّ في السماء بزواج آدم من حواء، وقد حدّدت الشرائع والقوانين معايير الاختيار الزواجي، ومقتضيات الزواج، ومسؤوليات الحياة الزوجية، وواجبات وحقوق كلّ من الزوج والزوجة »[1].

يتضح من التعريفين السابقين أنّ الزواج هو في حقيقة الأمر هو نظام اجتماعي، حيث أنّ النظام الاجتماعي له مدلول سوسيولوجي و أنثروبولوجي عميق، يذهب إلى تهذيب السلوك في الحياة الاجتماعية، وكـــذا العلاقـــات المحدّدة التي تحكم الأفراد داخل المجتمع، وكذا السنن المعترف لتنظيم الجماعة، وكذا تنظيم الغريزة الجنسية التي تعمـــل على التوازن بين الزوجين[2] وكذلك أنّه يعمل خلق الرابطة المتينة بين الأسر كما يراه " ليفي ســـتروس " " *Lévi-Strauss* " بأنّ الزواج هو الذي يعطي الحياة للأسرة باعتباره وسيلة أساسية شرعية تعمل على خلق رابطـــة متينـــة بينها[3]، كما أنّه هو اتحاد شرعي يجمع رجل مع امرأة ويتطلب رباط شرعي مؤسس بطريقة قانونية[4]، وهو يقـــوم على تنظيم العلاقة الدائمة بين الطرفين في نطاق الشرعية والإستمرارية في معظم الثقافات المتعدّدة للمجتمعات.

ومهما يكن فإنّ الزواج هو مفهوم واسع، شاسع، يفسّر بخصوصيات كلّ مجتمع سواء أكانـــت الثقافيـــة أو الاقتصادية أو الاجتماعية من حيث الشرعية و الاستمرارية، والحقوق والواجبات الخاصة بالرجل والمرأة على اعتبار أنّه فعل اجتماعي يقوم الفرد بممارسته في أرض الواقع، قصد تكوين أسرة، على اعتبـــار أنّـــه ضـــرورة بيولوجيـــة اجتماعية، وبالتالي يمكن القول أنّ اشباعات الإنسان الجنسية والنفسية والاجتماعية لابدّ وأن لا تخـــرج عـــن إطـــار

---

[1] **محمد بيومي خليل: تنمية المفاهيم الإجتماعية للطفل العربي في عصر العولمة**، دار الطباعة والنشر، القاهرة، 2003م، ص15.

[2] ***Celine Clément: La Famille, Ruptures Et Continuités à Travers Les Générations,*** *Thèse Pour Obtenir Le Diplôme De Doctorat De Sociologie Et Démographie Sociale, paris 5 Nanterre 2002; P 47.*

[3] ***Lévi-Strauss c: La Famille In Claude Lévi-Strauss Gallimards1 ère édition Française In Annales De L'université D'Abidjan,*** *éthno-Sociologie, Tome3, Paris, 1979, P107.*

[4] ***Anne Thévenot: Les Femmes Dans Le Divorce En France Aujourd'hui, étude Psychologique,*** *Thèse Pour Le Doctorat Nouveau Régime En Sciences Humaines, Université Luis Pasteur, StrasBourg, Juin 1993,P24.*

الزواج.

2-أشكال الزواج:

هناك شبه اجماع بين الدارسين في علم الإجتماع والأنتربولوجيا على أنّ تاريخ الزواج الانساني قد تمثل في أشكال مختلفة هي: وحدانية الزواج، تعدّد الزوجات، تعدّد الأزواج، الزواج الجماعي[1].

أ/ وحدانية الزواج:

إنّ وحدانية الزواج تعني زواج رجل واحد من امرأة واحدة، وتعتبر من الأشكال المفضلة في العديد من المجتمعات، وأنّ هذا الشكل يكون أكثر انتشارا على النطاق العالمي.

ب/ تعدّد الزواج:

وهو الشكل المعاكس لوحدانية الزواج، وهناك أنواع عديدة منه مثل الزواج من داخل القبيلة أو العشيرة، ويسمى بالزواج الداخلي، وهو على خلاف الزواج الخارجي، الذي لا يجوز حدوثه بين أعضاء القبيلة أو العشيرة لانتمائهم إلى طوطم واحد، وبالتالي يعتبرون إخوة ويحرم زواجهم، وبالتالي فلا بدّ أن يكون الزواج خارجيا، أمّا الزواج التعدّدي فيشير إلى الزواج بكثيرين، وهو ينقسم إلى ثلاثة أنواع:

1/ زواج رجل واحد من عدّة نساء ويسمى " تعدّد الزوجات ".

2 / زواج امرأة واحدة من عدّة رجال يسمى" تعدّد الأزواج ".

3/ زواج عدّة نساء من عدّة رجال ويسمى " الزواج الجماعي ".

* تعدّد الزوجات:

وهو أكثر الأشكال انتشارا وخاصة في المجتمعات البدائية أو النامية، ويحدث هذا النوع من الزواج

---

[1] **سناء الخولي: مدخل إلى علم الاجتماع**، مرجع سابق، ص، ص214/216.

نظرا للدوافع التي تؤدي إلى ذلك منها المكانة العالية أو الهيبة، ومنها الرغبة في الانجاب، وخاصة إنجاب الذكور.

** تعدّد الأزواج:

وهو شكل نادر الحدوث؛ حيث يكون الأزواج في معظم الحالات من الأشقاء، فهم إخوة في العشيرة أو القبيلة، وينتمون إلى نفس الجيل، ومن أمثلة تعدد الأزواج للزوجة الواحدة عند بعض قبائل التيبت في جبال الهملايا حيث لا يحق لكافة الإخوة الزواج بل يتزوج الأخ الأكبر فقط ويشاركه بقية إخوته زوجته. ويرجع نظام تعدّد الأزواج إلى ظروف قاهرة من الفقر الشديد ممّا يجعل من الصعب على كلّ أخ أن يتزوج من امرأة بمفرده، وبالتالي يشترك الاخوة في الزواج من امرأة واحدة، وفي المجتمعات التي تأخذ بنظام تعدّد الأزواج، تنتشر ممارسة قتل الأطفال من الإناث حتى لا يزيد عدد النساء عن النسبة المطلوبة.

*** الزواج الجماعي:

من المعتقد أنّ هذا الشكل من الزواج كان سائدا في المجتمعات البدائية في العصور القديمة، وهو يعني زواج عدد محدّد من الذكور من عدد مساوٍ لهم من الإناث، ويعتبر هذا الزواج بأنّه نادر الحدوث إلاّ في حالات فردية تعتبر شاذة إلى حدّ كبير.

3- أسباب الزواج:

يعتبر الزواج هدف أساسي ورئيسي بالنسبة لمعظم أفراد المجتمع، حيث أنّ الأغلبية العظمى، وفي أي مجتمع من المجتمعات يتزوجون في وقت ما، ومادام الزواج هونظام اجتماعي أفرزه المجتمع الإنساني منذ القديم، لتقوم عليه علاقة الرجل بالمرأة،؛ حيث ينظم حدود هذه العلاقة ومداها وآثارها، وبالتالي فإنّ هذا الزواج دون شك يتم لعدّة أسباب نذكر منها:

1 / الإرضاء الجنسي: يعتبر الزواج هو الوسيلة المشروعة للإرضاء الجنسي في كثير من المجتمعات، رغم التحرّر الذي انتشر في العديد من المجتمعات وخاصة الغربية بخصوص سهولة ويسر العلاقات الجنسية، خارج الزواج، وبالرغم من هذا فإنّ الزواج يكبح في الكثير من الأحيان التحرر الجنسي، وتقتصر الإرضاءات على العلاقات الزواجية المشروعة.

2/ الاعتبارات الإقتصادية: لقد كانت الاعتبارات الاقتصادية في الماضي أحد الأسباب المباشرة للزواج؛ حيث كان الوالدان يقومان بالإختيار الزواجي لأبناءهما وبناتهما، وكانت الأسر تضع قيمة كبيرة لهذه الاعتبارات الاقتصادية، حيث كان في المجتمع الزراعي مكانة للأسرة على تمثيل فريقا اقتصاديا، حيث أنّ الأب يعمل في فلاحة الأرض، وتهتم الأم برعاية الأبناء والمترل، وبالرغم من أنّ الصورة تغيرت كثيرا في الوقت الحالي، إلاّ أنّ الكثير من النّاس وخاصة النساء ينظرون إلى أنّ الزواج هو طريق و أسلوب ينشدون به أمنهم الاقتصادي والمالي.

3/ الاعتبارات السيكولوجية: يعتبر الزواج عاملا مهما في توفير الجوّ النفسي للفرد، وذلك ليحقق الدفئ المترلي، والمساندة العاطفية مع الشريك، وتمثل تربية الأطفال، العامل المهم في تهدئة الجو النفسي لدى الأفراد المتزوجين.

4- أحكام الزواج:

للزواج أحكام عديدة منها:

1/ بالزواج تتكون الأسرة من الزوجين والأطفال؛ حيث تنمو غريزة الأبوة والأمومة، وتتكامل مشاعر العطف و الودّ والحنان، وهي أمور أساسية لتكوين المجتمع الإنساني

السليم.

2/ يعتبر الزواج أحسن وسيلة لانجاب الأطفال، واستمرار الحياة مع المحافظة على الأنساب من الاختلاط.

3/ ينتج الزواج الأسرة المترابطة، ويقوي أواصر المحبة بين العائلات ويؤكد الصلات الاجتماعية بين الأفراد.

4/ يبعث الزواج على النشاط وبذل الجهد، وتقوية الملكات والمواهب، حينما يشعر الآباء بمسؤولياتهم من أجل النهوض باعبائه، والقيام بواجباته؛ حيث أنّه يحث الإنسان على العمل والاستثمار، وتنمية الثروة وزيادة الإنتاج، واستخراج وتحقيق النفع الخاص و العام، ممّا ينعكس بالايجاب على التنمية والتقدم في المجتمعات[1].

5/ ينظم الزواج الأعمال في توزيع متناسق سواء في تحديد أدوار أفراد الأسرة، و واجباتهم داخل حدود الأسرة أو خارجها.

6/ أكدت الدراسات العلمية أنّ للزواج إنعكاسات ايجابية على المتزوجين، حيث أنّ الزوج والزوجة ينعمون بحياة أطول، ويقل بينهم معدل الوفاة بالقياس بغير المتزوجين، كما أنّ المتزوجين أقلّ عرضة لكثير من الأمراض العضوية، وأقلّ إصابة بالأمراض النفسية والعصبية، كما أنّهم أقل إقبالا على الانتحار من العزاب والأرامل أو المطلقين.

---

[1] **السيد سابق: فقه السنة، دار** الكتاب العربي، بيروت، المجلد الثاني، 1985م، ص14.

خامسا: تعاريف الأسرة

1-تعريف الأسرة:

من البديهي أنّه يوجد تعارض شديد بين تعريف العلماء العرب و المسلمين وعلماء الغرب لمصطلح الأسرة على أساس تلك العلاقات الرسميّة والقانونيّة التي تجمع الزوجين، فعند علماء العرب و المسلمين عكس علماء الغرب الذين ينادون بالأسرة التي تقوم على علاقات زواجيّة سواء بين رجل و إمرأة وهو الزواج الحر *Concubinage* ، أو بين امرأتين مع بعض، أو رجلين مع بعض *HOMOSEXUEL* (الاشتهاء المماثل) و التي يسمّونها بالأسرة المعاصرة.

أمّا الأسرة عند علماء العرب و المسلمين فتحكمها علاقات رسمية و قانونية و التي تربط الزوجين معا، أساسهما الدين الإسلامي و توجهاته نحو الاستعفاف و التحصّن عن الفواحش؛ حيث أنّ تكوين الأسرة في الإسلام لا يتمّ إلاّ بالزّواج الشرعي المستكمل لشروطه و أركانه. و بالتالي حَدّد لنا كيفية بنائها و تكوينها من حيث حقوق و واجبات الأفراد و العلاقات القائمة بينهم و أحكام إستمرارية هذه العلاقات و إنهائها.

أ- تعاريف علماء العرب و المسلمين:

و ترى " **سناء الخولي** " بأنّ الأسرة تتكوّن في مجموعها من ثلاثة أعضاء على الأقل ينتميان إلى جيلين فقط (جيل الآباء و جيل الأبناء)، و هي تشتمل على شخصين بالغين و هما الذكر و الأنثى اللذان يعرفان بأنّهما الأبوان البيولوجيان للأطفال. إلاّ أنّهما يقومان في العادة بالالتزامات الاقتصادية تجاه الوحدة الأسرية، و يحدّدا معظم المعايير الأسرية و كذلك الضغوط الاجتماعية التي تُفرض لطاعة هذه القواعد و هذه المعايير للأبناء الأزواج و الآباء طريقة سلوكهم و تعاملهم و شعورهم في هذا النوع من الوحدة الاجتماعية » [1].

---

[1] **سناء الخولي**: **الزواج و العلاقات الأسرية**، مرجع سابق، ص51.

أمّا تعريف " **أحمد زكي بدوي** " فيذهب إلى أنّ الأسرة:« هي الوحدة الإجتماعية الأولى التي تهدف الى المحافظة على النوع الإنساني. و تقوم على المقتضيات التي يرتضيها العقل الجمعي. و القواعد التي تقرها المجتمعات المختلفة »[1].

أما " **محمود حسن** " فيعرّفها بأنّها:« هي صورة التجمّع الإنساني الأوّل، و هي جماعة أوليّة، بمعنى أنّها أساس الإنجاب و التطبيع الإجتماعي للجيل التالي، و هي كذلك الأصل الأوّل لعادات التعاون و التنافس التي ترتبط بها إشباع الحاجات إلى الحب و الأمن و المركز الاجتماعي »[2].

و يعرّفها " **صباح الدين** " من جهته على أنها:« نظام اجتماعي يقوم على أساس رابطة دائمة بين الزوجين مع وجود الأولاد، أي أنّ وجود الأولاد يعتبر أساسيا »[3].

و يعرفها " **عبد المنعم شوقي** " بأنّها:« " نسق اجتماعي " يقوم على: [4]

1- معيشة رجل و امرأة أو أكثر معا في مكان مشترك.

2- قيام علاقات جنسيّة يقرّها الدين و المجتمع.

3- إنجاب الأطفال و رعايتهم.

4- علاقات متينة تتّسم بالخصوصيّة و الإستمرار لفترة طويلة.

5- سلسلة من الحقوق و الواجبات (حقوق الزوج و الزوجة و الأولاد) و واجباتهم إزاء بعضهم و إزاء الغير.

أمّا " **محمد الهادي دكلة** " فيعرّف كلمة عائلة أو أسرة بأنّها تعني لكثير من النّاس تلك المجموعة المتكونة من الزوج والزوجة و أطفالهما و الأقارب الذين يسكنون معهم في دار واحدة، إنّ مفهوما كهذا المفهوم يجعل

---

[1] **عبد القادر القصير**: **الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية (دراسة في علم الاجتماع الحضري و الأسري)**، مرجع سابق، ص33.

[2] **محمود حسن**: **الأسرة ومشكلاتها، دار النهضة العربية، بيروت، 1981م، ص.**

[3] **أميرة منصور يوسف علي**: **محاضرات في قضايا السكان والأسرة والطفولة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكمدرية، 1999م، ص43.

[4] المرجع نفسه، ص43.

منها مجموعة إجتماعية تتّفق و التعريف التالي:« مجموعة أشخاص (اثنين أو أكثر) تربطهم علاقة زواجيّة أو قرابيّة يقطنون مسكنا واحدا »، و لكن مفهوم الأسرة كمؤسسة إجتماعية هو أوسع و أشمل من هذا المفهوم، فهو لا يشمل الأشخاص الموجودين في مسكن معين و الذين يتفاعلون مع بعضهم من أجل تحقيق وظائف إجتماعية معيّنة (الجانب المادي) فقط، بل يشمل كافة القواعد و الأعراف التي تنظّم تكوين الأسرة و حياة أفرادها، كقواعد الخصوبة و الزواج و الطّلاق و القربى و الميراث و إنجاب الأطفال و تنشئتهم و تنظيم العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة الواحدة من جهة، وبينهم و بين أعضاء المجتمع من جهة أخرى. نستنتج من هذا أنّه يمكن النظر إلى الأسرة كمجموعة أو كمؤسسة إجتماعية، فهي مجموعة عندما نشير لها للدلالة على أسرة معيّنة لشخص معيّن، و لكنّها تكون مؤسسة عندما تشمل كافة العلاقات الاجتماعية التي تنظّم عمليّة التكاثر و تنشئة الجيل والوظائف الأخرى في المجتمع» [1].

أما " **حسين عبد الحميد أحمد رشوان** " فيعرف الأسرة في كتابه " تطور النظم الاجتماعية و أثرها في الفرد و المجتمع":« بأنها الوحدة الإجتماعية الأساسية في أي مجتمع إنساني تقوم نتيجة زواج رجل بامرأة أو أكثر على أساس الدخول في علاقات جنسية يقرها المجتمع و القانون و العادات، و يقيمون في مسكن واحد و يعيشون معيشة إقتصادية واحدة، و يحدث بينهم تفاعل و تعاون، و يترتب على ذلك حقوق و واجبات بين اعضاء هذه الوحدة الإجتماعية كرعاية الأطفال الذين يأتون نتيجة هذه العلاقات، أو رعاية الأطفال المتبنين» [2]، و يعرفها نفس المؤلف في كتابه " الأسرة و المجتمع" (دراسة في علم إجتماع الأسرة):« بأنّها تعني من الناحية السوسيولوجية جماعة اجتماعية تربط أفرادها روابط الدم و الزواج و يعيشون معيشة إجتماعية واحدة

---

[1] **محمد عبد الهادي دكلة: المجتمع الريفي**، وزارة التعليم العالي، جامعة بغداد، 1979م، ص178.

[2] **حسين عبد الحميد أحمد رشوان: تطور النظم الإجتماعية وأثرها في الفرد والمجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003م، ص68/67.

مما يترتب عليه حقوق و واجبات بين أفرادها كرعاية الأطفال و تربيتهم » [1].

أمّا التعريف الذي يتطابق أكثر مع الأسرة الجزائرية الذي يقول فيه " **محمود ربزاني** " :« أنّ الأسرة هي تلك المجموعة المترلية التي يطلق عليها إسم عائلة تتكون من أفراد تربطهم صلات قرابة، يكونون كيانا سوسيو اجتماعي قائم على علاقات إلتزام متبادلة تعاون وخضوع » [2].

ب- تعاريف علماء الغرب:

يعرف العالم الاجتماعي " **هنري مندراس**" " ***Henri Mendras*** " بقوله:« أنّ مصطلح الأسرة في اللغة الفرنسية غير واضح المعالم، و إنّما يشير إلى الأشخاص (الأب، الأم، الأبناء) المرتبطين معا بروابط الدم، فإنّنا نعني بكلمة " أسرة " الأشخاص الذين يعيشون معا في مترل واحد » [3].

أما المعهد الوطني الفرنسي العالي للدراسات الإقتصادية بباريس؛ فإنّه يعرف الأسرة:« بأنّها تشمل كل الأفراد الذين يتقاسمون سكنا واحدا رئيسيا، و الأسرة تتفق كإطار قابل لاستقبال واحد أو عدّة أطفال، و هي تستطيع إذن أن تتكوّن من زوجين (متزوجين أو غير متزوجين)، و قد تتكوّن من فرد دون شريك و طفل، و الأسرة هي كل فرد أعزب، و حتى الذين ليس لهم أزواج و لا أطفال يعيشون كلهم داخل هذه الأسرة مهما كان سنّهم، و قد يكون طفل أحد الزوجين، طفلا متبنى، و طفل تحت وصاية أحد الأبوين » [4] .

و يعرفها " **فرانسوا رنغل** " و " **إمانوال بيتمان** " ***" François Ringel "*** و***" Emanuel Putman "*** ":« بأنّها تجمع أفراد بعضهم مع بعض بواسطة رابطة القرابة أو الصلة » [5].

---

[1] **حسين عبد الحميد أحمد رشوان: الأسرة والمجتمع (دراسة في علم اجتماع الأسرة)**، مرجع سابق، ص26.

[2] **سريدي محمد المنصف: إنحراف المراهقين (دراسة حول دور الأسرة)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع العائلي، كلية العلوم الإجتماعية والإسلامية، جامعة باتنة، الجزائر، 2001م/2002م، ص76.

[3] ***-Henri mendras: éléments de sociologie,*** *Armand Collin, Paris, 1975, p155.*

[4] ***-MouchtourisAntigone: la femme, la famille et leurs conflits,*** *réponses institutionnelles et aspirations sociales, l'harmattan, Paris, 1998, p 23.*

[5] ***François Ringel et Emanuel Putman: droit de la famille,*** *press universitaire exmarseille, 1996, p 97.*

أمّا عالم الإجتماع الفرنسي " **أوجست كونت** " فيعرفها:« بأنّها الخلية الأولى في جسم المجتمع و النقطة الأولى التي يبدأ منها التطوّر و الوسط الطبيعي و الإجتماعي الذي يترعرع فيه الفرد »[1].

و يعرفها " **تشارلز كولي** " (*C.H.COOLEY*):« بالإضافة إلى كونها من أهم النظم الموجودة في المجتمعات المختلفة، فهي أيضا جماعة اجتماعية، بل هي المثل الأول للجماعة الأولية من حيث أنّها تقوم على علاقات المواجهة المباشرة الوثيقة و التعاون الواضح و حرية التعبير عن الشخصية و العواطف» [2].

أمّا " **برتراند** " *A.BARTRAND* فإنّه حدد مجموعة من الخصائص و السّمات المميّزة للأسرة و في ضوءها قدم تعريفه عنها و يمكن تلخيص تلك السّمات فيما يلي:

1- أن الأسرة هي علاقة زواج قائمة على أسس و روابط إجتماعية مقبولة.

2- إن الأسرة تتكون من أشخاص وجدت بينهم روابط الزواج و الدم و التبني تبعا للعرف السائد في المجتمع.

3- إنّ أعضاء الأسرة يقيمون تحت سقف واحد.

4- إنّ الأسرة هي وحدة أشخاص متفاعلين يمارس كل منهم دوره الذي حدده له المجتمع، و أنّ هذا التفاعل يكون مصحوبا بإشباع حاجات جسمية و نفسية و اجتماعية [3].

أمّا " **ماكيفر وبيج** " فيعرفان الأسرة بأنها:« جماعة دائمة مرتبطة عن طريق علاقات جنسية بصورة تمكن من إنجاب الأطفال و رعايتم، و قد تكون في الأسرة علاقات أخرى و لكنها تقوم على معيشة الزوجين، أو اللذان يكونان مع أطفالهما وحدة متميّزة، و تعرف هذه الوحدة بمجموعة معينة من الخصائص المشتركة في المجتمع الإنساني بأسره و هي التالية:

---

[1] **حسين عبد الحميد أحمد رشوان: تطور النظم الإجتماعية وأثرها في الفرد والمجتمع**، مرجع سابق، ص67.

[2] **طلعت إبراهيم لطفي: مدخل إلى علم الإجتماع**، مرجع سابق، ص175.

[3] **أميرة منصور يوسف علي**: مرجع سابق، 42.

1- علاقة زوجية.

2- شكل من أشكال الزواج أو أي تنظيم آخر يمكن بواسطته أن تنشأ الرابطة الزوجية و تصان.

3 – نظام للتسمية يضمن في الوقت نفسه طريقة لتحديد سلسلة النسب.

4- بعض الخدمات الاقتصادية التي يشترك فيها أعضاء الجماعة و لكنها ترتبط على الأخص بالحاجات الاقتصادية المتعلقة بإنجاب الأطفال و تربيتهم.

5- مسكن مشترك قد تختص به الأسرة وحدها أو قد تشاركها فيه أسر أخرى» [1].

أ مّا " **ستيفنس** " فإنّه يعرّف الأسرة مستندا على مفاهيم أخرى مساعدة:« فالأسرة تقوم على ترتيبات اجتماعية قائمة على الزواج، و عقد القران و متضمنة معرفة حقوق و واجبات الوالدين مع إقامة مشتركة للزوجين و أولادهما و إلتزامات إقتصادية متبادلة بين الزوجين» [2].

أمّا " **هارولد كرستنس** " فيعرفها:« بأنّها عبارة مجموعة من المكانات و الأدوار المكتسبة عن طريق الزواج أو الولادة» [3].

أمّا " **وستر مارك** " فيعرّف الأسرة:« بأنّها تجمع طبيعي بين أشخاص انتظمتهم روابط الدم، فألفوا وحدة مادية و معنوية تعتبر من أصغر الوحدات الإجتماعية التي يعرفها المجتمع الإنساني» [4].

و يعرّفها مجموعة من الباحثين الأفارقة:« بأنّها وحدة سكنية تتشكل بواحد أو بعدّة أفراد مرتبطين بالدم، يعيشون عادة تحت سقف واحد، يتعاونون على الإدخار الجماعي للمؤونة، و إتفاقات أخرى للحياة، فالأسرة هي إذن وحدة إقتصادية أساسا» [5].

---

[1] **عبد القادر القصير**: مرجع سابق، ص34.

[2] **حسين إبراهيم مرعي بيومي**: **الخدمات الإجتماعية و رعاية الأسرة والطفولة**، مرجع سابق ،ص12.

[3] **عبد الباسط محمد حسن**: **علم الإجتماع**، دار غريب، القاهرة، (د.س)، ص 397.

[4] **عبد القادر قصير**: مرجع سابق، ص 34 .

[5] ***Aderanti Adepoju: La Famille Africaine, Politiques Démographiques Et Développement édition Karthala, Paris, 1999, P39.***

و يعرّفها " **جون لوك** " بأنّها:« عبارة عن مجموعة من الأشخاص إرتبطوا بروابط الزواج و الدم أو التبني مكونين حياة معيشية مستقلة و متفاعلة يتقاسمون عبء الحياة و ينعمون بعطائها» [1].

إنّ قراءتنا للتعاريف السابقة سواء كانت تعاريف علماء العرب و المسلمين أو تعاريف علماء الغرب للأسرة فنقول عنها بأنّها تنطلق من أنماط ثقافية مختلفة و متعددة الجوانب، لكنّها تصب في مفاهيم مشتركة أساسية من حيث الدوافع الطبيعية المتمثلة في حب الحياة، و بقاء النوع، و تحقيق الغريزة الجنسية التي ينتج عنها الإنجاب و بالتالي التنشئة الإجتماعية للأطفال.

أمّا بالنسبة للدوافع الإجتماعية فإنّها تنطلق سويا من أنّ الأسرة هي تلك الجماعة الإجتماعية الأولى و التي يحكمها رباط الدم بين الوالدين و الأبناء، و رباط الزواج بين الوالدين، وقد تقوم الرابطة على أساس التبني، و هي أول خلية يتكوّن منها البنيان الإجتماعي، و هي أكثر الظواهر الإجتماعية إنتشارا و عمومية، حيث أنّها تتّسم بالإستمرارية في الوجود، و تتفق أيضا في أن أعضاء الأسرة يعيشون تحت سقف واحد تحكمهم عادات و رموز يقرّها المجتمع.

و ما دامت الأسرة هي جماعة إجتماعية فإنّ أفرادها تحكمهم علاقات إجتماعية متينة تتمثل في العاطفة و الودّ بين الآباء و الأبناء، و بينهم و بين أقربائهم و بين هؤلاء و أعضاء المجتمع الآخرين، حيث يسود بينهم الانسجام و التعاون، و تعتبر الأسرة وحدة للتفاعل بين الأشخاص، و ذلك بقيام أعضائها بالكثير من الأدوار بين الأفراد بعضهم بعضا مع مراعاة مكانة كل فرد فيها، حيث أنّ دراسة الأسرة تؤكد على العلاقات الداخلية المتبادلة بين الأسرة و المجتمع الأوسع و المتمثلة أيضا في دور الأب و الأم و بالتالي تحديد وضعية الأسرة في العالم الاجتماعي » [2].

---

[1] **محمد الحسن الشناوي وآخرون: التنشئة الإجتماعية للطفل**، دار صفاء، عمان، 2001م، ص 206.

[2] **غريب محمد سيد أحمد: علم الإجتماع ودراسة المجتمع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001م، ص374.

و تتفق أيضا هذه التعاريف في أنّها وحدة إقتصادية تضمن الإستقرار المادي للأسرة و ذلك سواء بالنسبة للزوجين أو بالنسبة لرعاية و تنشئة الأطفال، و ذلك من حيث تطبيق وظائفها التربوية و الخلقية و المعيشيّة و الصحيّة و التعليميّة و النفسيّة، و بإعتبارها نظام إجتماعي فهي تؤثر و تتأثر بالنظم الإجتماعية الأخرى.

و فضلا عن إتفاق هذه التعاريف في مجملها حول الدوافع الطبيعية و بعض الدوافع الإجتماعية فإنّه من اليسير توضيح ذلك فيما يلي :

فبالنسبة للأسرة العربية المسلمة فإنّها تنبني على الزواج الطبيعي و الذي أساسه العقد الشرعي « و يحل التمتّع و يدعو إلى التعاون و التكامل »[1]؛ لأنّ القصد من الزواج هو الطهارة و العفة و إتمام الإنسان غريزته في الحلال بقوله تعالى:﴿ قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده و الطيبات من الرزق، قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة، كذلك نفصل الآيات لقوم يعلمون ﴾[2].

و يقول أيضا سبحانه و تعالى:﴿ يأيها الناس إنّا خلقناكم من ذكر و أنثى و جعلناكم شعوبا و قبائل لتعارفوا إنّ أكرمكم عند الله أتقاكم ﴾[3].

هذا هو الزواج الشرعي الإسلامي و الذي يتم بطبيعة الحال بكتاب الله و سنة رسوله، و يشترط فيه حضور ولي الفتاة كشرط إلزامي قبل العقد و هو ضروري لقوله تعالى:﴿ فأنكحوهن بإذن أهلهن﴾[4].

و تبقى أهمية دور و مكانة الولي أساسيةعلى اعتبارا أنّ عدم حضور الولي في الشريعة الإسلامية يبطل الزواج، و إذا نفذ بغير حضوره يكون باطلا و ذلك لقول الرسول صلى الله عليه وسلم :« لا نكاح إلاّ بولي »[5].

و من متممات الزواج المهر، و الذي كان و سيبقى رمزا أكثر مما هو قيمة أو عددا، ذلك المهر كمرادف

---

[1] **مجلة المجلس الإسلامي الأعلى (دورية الثقافة الإسلامية)، قضايا المرأة بين المبادئ الإسلامية ومعالجة القوانين الوضعية، صاحب مقال، سعيدات عبد القادر، عنوان المقال: الشراكة الزوجية وأثرها على البناء الأسري (رؤية مستقبلية)**، العدد 03، سنة 1420هـ 2000م، الجزائر، ص501.

[2] **سورة الأعراف: الآية "32 "**.

[3] **سورة الحجرات: الآية "13 "**.

[4] **سورة النساء: الآية "25 "**.

[5] **محمد عجاج الخطيب وآخرون: نظام الأسرة في الإسلام**، مكتبة الفلاح، الكويت، 1985م، ص91.

للصداق و الذي نرى العديد من الكتاب الغربيين يحاولون تشويهه على اعتبار« أنه عقد بيع، و أنّ الزواج الإسلامي هوعبارة عن شراء المرأة ضرورة حتى يتم الزواج »[1]، و يمكن تفسير هذا بمحاولة علماء الغرب تشويه صورة الزواج الإسلامي الشرعي، و الذي يعتبر فيه الصداق أو المهر ركنا من أركانه الأساسية، و في هذا يقول الإمام " **محمود شلتوت** " في تشريع المهور:« و بهذه المناسبة أمرت بإعطاء الزوجات مهورهن التي أطلق عليها " نحلة "، فهي ليست أجرا، و لا ثمنا، و إنّما هي عطاء يوثق المحبة، و يربط القلوب، و يدين العشرة »[2].

و بالتالي فإنّ المهر عبارة عن حسن النية و يعتبر إكراما للزوجة المسلمة، على عكس تلك المعايشة التي تتم بين الرجل و المرأة و التي تجمعها فيه طريقة المعايشة الحرّة، أي التزاوج و الذي نعني به المعاشرة التي تتم بين الحيوانات كما تقول سناء الخولي:« هذه النتيجة للمعاشرة الحرّة التي يولد منها الأطفال غير الشرعيين ويسعون إلى حمايتهم، علما بأنّ ذهنية الإنسياق مع هذا الأمر يعد في البلاد العربية الإسلامية موقفا مخالفا للدين و الأخلاق» [3]، ويؤكد ذلك الدكتور " **محمد زرمان** " في كتابه " معالم الفكر السياسي والاجتماعي عند الشيخ الإبراهيمي " بأنّها:« منظمة اجتماعية وخلقية ودموية وروحية ، وأنّ هذه الروابط تميّز الأسرة البشرية عن الأسرة الحيوانية »[4].

و هذه المعايشة الحرة و التي تولّد عنها أطفال غير شرعيين هي في تزايد مستمر، ولعلّ الأرقام تبيّن ذلك؛ حيث أنّ النسبة ترتفع من11٪ في سنة 1980م إلى 30 ٪ في سنة 1990م وصولا إلى 36 ٪ في سنة 1994م [5].

بلغت نسبة المواليد خارج إطار الزواج الشرعي لسنة 2004م-2005م بـ: 45% في فرنسا، 52 % في بريطانيا، 61% في السويد[6]، على الرغم من أنّ الزواج بصفاته الشرعية تبني عليه الأسرة العربية المسلمة؛

---

[1] ***Sabine Sirks: La Famille Musulmane Turque Son évolution Au 2ème Siecle**, Mouton-La Haye, Paris, 1969, p19.*

[2] **محمود شلتوت: إلى القرآن الكريم**، شركة الشهاب، الجزائر، (د . س)، ص32.

[3] **سناءالخولي: الأسرة والحياة العائلية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1984م، ص43.

[4] **محمد زرمان: معالم الفكر السياسي والاجتماعي عند البشير الإبراهيمي**، منشورات جامعة باتنة، الجزائر، 1998م، ص176.

[5] ***Fabienne Daguet: Mariage, Divorce, Et Union libre**, TNSEE, N°482, Août, Paris, 1996, P03.*

[6] نشرة الاخبار في الفضائية الفرنسية tf1 يوم 10اكتوبر 2005 الساعة الواحدة زوالا.

بحيث أنّها تؤدي وظائفها على أحسن حال ممّا يساعدها في عمليـــة التنـــشئة الإجتماعيـــة للأطفـــال و ذلك محاولة منها تشكيل الأطفال في الأنماط الثقافية السائدة في المجتمع العربي المسلم.

أمّا تعريفات علماء الغرب فإنّ تفسيرها للأسرة ينبثق من الحضارة المادية و التكنولوجية المسيطرة على العالم (و التي تدعى بالتحضر و العصرنة) في إبراز القيم الفردانية *L'INDIVIDUALISME* و التي تدعو إلى بعض الحريات التي تتفق مع الأخلاق الضامنة لكرامة الإنسان، حيث برزت إلى الوجود فكرة المعايشة الحرّة خارج النظام الأسري و يؤكد ذلك " **تيري بلوس** " " *THERRY BLOSS*" في كتابه " روابط الأسرة " :« إنّ الزوجين يبدآن بالعاطفة و التبادل العقلاني و العلاقات الجنسية خارجة عن كل إطار مؤسسي و مترلي، هذه المرحلة التمهيدية لإدماج الزواج تتميز في نفس الوقت بتحديد و تشبيب التبادلات الجنسية، و المراحل الأخرى الخاصة بالاندماج الزواجي فإنّها تاتي مع الوقت » [1].

إنّ المعايشة الحرّة *Le CONCUBINAGE* تنقص من أهمية التنشئة الإجتماعيـــة للطفـــل و الـــتي تبـــدأ من السنوات الأولى من حياته إلى ان يكبر،حيث أنّها تعمل على تسريح أطفالها من البيت الأسري إبتداء من سن 15 سنة و هو السن الحقيقي للمراهقة التي تؤدي بالأطفال إلى الدخول في عـــالم الآفـــات الإجتماعيـــة علـــى إعتبـــار أنّه لابد أن يتحمل مسؤولياته منذ صغره، و هذا ما يزج به إلى الخارج ليتوغل في سلبيات الحياة اللامنتاهيـــة بـــدلا من تنشئتهم تنشئة إجتماعية هادفة، و هذا ما يبدو عند الغربيين بالافتخار بالتطوّر و العـــصرنة في تحمـــل أفـــرادهم المسؤولية منذ صغرهم ممّا يحرمهم من عملية التنشئة الاجتماعية، و التي تقتصر على السنوات الأولى من عمر الإنسان بل« هي عملية تنشئة مستمرة إذ أنّ الفرد يحتاج إلى عمليات تنشئة مستمرة تبعا للمواقف الجديـــدة الـــتي يتعـــرض لها طوال حياته، بمعنى أن عمليات التفاعل ليست لها نهاية » [2].

---

[1] ***Thierry Bloss: Les Liens De La Famille, Sociologie Des Rapport Entre Géneration, Press Universitaire De France****, Paris, 1997, P 27.*

[2] **طلعت إبراهيم لطفي: مدخل إلى علم الإجتماع**، مرجع سابق ، ص136.

وهنا تؤكد " **فرانس بريو** " " *France Priuox* " بأنّ المعايشة الحرة التي تبدأ قبل الزواج تكون هشة وسريعة الزوال على الزواج المباشر [1].

فهذه الحرية الفردية التي تبعد الأفراد عن العلاقات الاجتماعية الإنسانية، و تسمح لهم بوضع الوالدين في الملاجىء، و التي تعجز عن القيام بالحقوق الإنسانية الأولية للشيوخ، عكس الشريعة الإسلامية و التي تحث على الإحسان بالوالدين تماما مثل الإحسان بالأولاد، و يصبح واجبا إلزاميا على الأفراد و المجتمعات بقوله جلّ جلاله:﴿ و قضى ربّك ألا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا، إمّا يبلغن عندك الكبر أحدهما أوكلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما و قل لهما قولا كريما و أخفض لهما جناح الذّل من الرحمة﴾ [2].

و مهما يكن فإنّ المعنى الإجتماعي للأسرة الغربية لا يخرج عن إطاره العام كونها جماعة إجتماعية تضم الزوج و الزوجة و الأطفال و الأقارب، و يمكن التأكيد بأنّها تعني كل أشكال التجمع سواء بين زوجين تجمعهما علاقات زواجية رسمية و قانونية، أو تجعهما كعلاقة غير رسمية و غير قانونية، و التي عبَر عنها عالم الإجتماع الفرنسي " **فرانسوا ديسنغلي** "" *FRANCOIS DE SINGLY* ":« أنّه بالنسبة للعديد من الملاحظين الأنثروبولوجيين و السوسيولوجيين بأنّ معنى الزواج الرسمي قد إختفى و زال، وأنّ الطقوس الخاصة به قد ضيعت مبرراتها الأساسية» [3].

و في هذا قام " **ميشال بوزون** " " *MICHEL BOZON* " بتحقيق حول تكوين

---

(1) ***France Prioux: L'évolution démographique En France, Revue Population (édition Française) Volume 60, N°4-2005, Juillet- Août,*** *Paris 2005, P 462.*

(2) **سورة الإسراء: الآية " 23 ".**

(4) ***François desingly: être soi d'un âge à l'autre (famille et individualisme)*** *T 2 l'harmattan, paris, 2001, P 155.*

الأزواج في المعهد الوطني للدراسات الديمغرافية؛ حيث أنّه توصل إلى أنّ أهمية الزواج قد تراجعت و تقهقرت [1].

أمّا " **جون كلود كوفمان** " " *JEAN CLAUDE KAUFMAN* " فيقول:« بأنّ الزواج ليس بقضية و لا بمسألة خاصة و إنّما تأسس عبر الحضارات و عبر تاريخ الإنسانية؛ حيث أنّ العلماء الذين يبحثون في السلالات البشرية يفضلون الكلام عن التحالف، و هذا المفهوم يوضح الوظيفة الأولية للزواج» [2].

و يقول أيضا:« إنّ الزواج كما عرفته الأجيال القديمة جدا هو عبارة عن عقد مؤسس للزوجين، و يتوقف على الإختيار الشخصي للأزواج، لكنّه يتكون من إحتفال عام لشرعية الإتحاد» [3].

و يتسائل نفس الكاتب في مؤلف آخر متى يبدأ الزوجان؟ و هناك من الأجيال ما يعرف الزواج بتحديد بداياته، و لكن اليوم فإنّ المؤشرات أصبحت غامضة؛ حيث أنّ الأخصائيين الذين يعملون غالبا انطلاقا من السكن يكونوا قد عزلوا مشاركة الزوجين في السكن كمعيار مركزي، إنّ العيش مع بعض يبدو كمؤشر كبير للحياة المشتركة إنّه إثبات في الطريق الصحيح، و لكن لابد من النظر عن قرب؛ حيث يتّضح بأنّ المعيار المختار ليس بالسهل لما يظهر من أهمية التفكير و التبصر، و التي أوصلت لتعريف أشكال الزواج دون مشاركة في السكن، و قد انكشف مع ذلك بأنّ المشكل مازال معقدا، و حقيقة أنّ بناء الزوجين يمكن أن يبدأ قبل مشاركة الزوجين في السكن، و بهذا يمكن اعتبار وجود أزواج غير مشتركين في السكن، و هذا ما يتعلق بالإجابة على هذا السؤال، متى يبدأ الزوجين؟ إنّ مشاركة الزوجين في السكن تخبيء أحيانا أشكال زواجية محددة فيما بين الأشخاص بالمبادلات الغرامية [4].

و يؤكد ذلك " **ألان فيلبرود** " *"ALAIN VILBROD"* " بأنّ قضية اختيار الشريك تعتبر قضية هامة، و يمثل

---

[1] ***Michel Bozon: sociologie de rituel du mariage**, INED Paris , 1992, p 409.*

[2] ***Jean Claude Kaufman: la famille seul et le prince charment (une enquête sur la vie en solo), essais de recherches, Nathan**, paris, 1999, p 13*

[3] ***Jean Claude Kaufman: sociologie du couple, presse universitaire de France**, paris, 1999, P 57.*

[4] ***Jean Claude Kaufman :la trame conjugale (analyse du couple par son linge) ,** Nathan , paris , 2000 , P 50.*

لكل واحد من الشريكين رهان مهم جدا، و أنّ مصيرهما الاجتماعي متعلق بهذا الإتحاد، وخاصة مستقبلهم المهني الذي يحمل دون شك الرابطة، و أن الزوجين لا يتشكلان صدفة؛ حيث أنّ العلامات الغرامية تكون بشعور جيد المبني على التفاهم [1]. هذه العلاقة غير الرسمية في نظرهم تعتبر شرعية مؤسسة على قواعد يقرها المجتمع؛ مما يؤكد " ألان دافيد" " *ALAIN DAVID* " في كتاب عالم الإجتماع " **فرانسوا ديسنغلي**" " *FRANCOIS DE SINGLY*":« إنّه طبقا لشهادات المعاشرة غير الشرعية (أو السحاق أو الإشتهاء المماثل) *HOMOSEXUALITE*، فإنّها كما يقول تتطلب حجة واسعة؛ حيث أنّ الأسرة لا تستطيع من الآن المطالبة بتأسيسهاعلى أساسها الروابط الطبيعية،و لكن تفترض إثارة الإستثناء لمعاشرة زواجية حرة، بمعنى أنّها تكون دون سابق إنذار، و لا تهيئة مسبقة، و هل يمكن إعداد الإختلاف البيولوجي بين الرجال و النساء و الذي يمكن أن يكون هو آخر خرافاتنا و معتقداتنا [2].

ونجد عالم الاجتماع " **إيمل دور كايم** " يقرّ بأنّها نظام اجتماعي قبل كلّ شيء، وذلك في مجلده الأول من النشرة السنوية لعلم الاجتماع قائلا:« إنّ المجموعة التي تتكوّن بالفعل من أفراد تجمعهم صلة الدم، يتّفقون فيما بينهم على العيش سويا، دون أن يرتبط أحد منهم إزاء الآخر بالتزامات محدّدة ويستطيع أيّ فرد أن ينفصل عن المجموعة حسب رغبته. وفي أيّ وقت يشاء، هذه المجموعة لا يمكن أن يطلق عليها اسم الأسرة، فالعيش تحت سقف واحد ليس شرطا ضروريا في تكوين الأسرة، كما أنّ صلة الدم ليس شرطا كافيا لتأسيسها؛ إذ أنّ الأولاد غير الشرعيين يدخلون في حضيرة الأسرة، فيجب أن يتوافر إذن لوجود الأسرة شرط آخر غير هذا وذاك، يجب أن يكون هناك حقوق وواجبات يقرّها المجتمع وتحدّد التزامات كلّ عضو من الأعضاء نحو الآخر، ومعنى ذلك أنّ وجود الأسرة رهن بوجود نظام اجتماعي يحدّد الصلة بين أعضائها، وهذه الصلة قانونية وخلقية في آن واحد، وتوضع تحت رقابة

---

(1) Alain vilbrod : devenir éducateur , une affaire de famille , l'harmattan , logiques sociales , paris , 1995 , P 197.
(2) François desingly: le soi le couple et la famille, Nathan, Paris, 2000, p 16.

المجتمع والرأي العام، هذا التحديد لمعنى كلمة أسرة يمنع الخلط بين ائتلاف يقع بالفعل، دون أن تكون هناك أيّة صلة قانونية بين أعضائه ودون أن يعترف به القانون ولا الرأي العام، وبين جماعة منظمة يرتبط أعضائها جميعا بصلات قانونية وخلقية بعضهم تجاه بعض»[1].

أمّا " **فرانسوا ديسنغلي** " *" FRANCOIS DE SINGLY "* يؤكد على ما ذهب إليه " **ألان فيلبرود** " *"ALAIN VILBROD"* بقوله:« إنّ المعايشة الحرة قد قبلت بعد كفاح و صراع ضد أضرار الزواج، وأنّ كل واحد من الزوجين لا يستطيع أن يهدأ و يسكن مع مرور الوقت على تعريف بأولوية ماذا يجب أن يفعل، هذا الشكل من الحياة الخاصة و التي تدرك كدليل و ضمانة لتأكيد و ثبات صحتها و أصالتها قيمة مركزية للعصرنة، و أنّ الزوجين عن بعد يلفتون النظر لأنّهم يبرهنون على عدم كفاية جدار الزواج و يجب إعداد أوقات جماعية و محددة و بحرية الموافقة» [2].

---

[1] **السيد محمد بدوي: مدخل إلى علم الإجتماع**، مرجع سابق، ص370.

[2] ***François desingly : libres ensembles (l'individualisme dans la vie commune), Nathan**, paris, 2000, P21.*

2-مقومات الأسرة:

باعتبار الأسرة مؤسسة اجتماعية فإن لها مقومات أساسية تحمي ثباتها و استمرارها و ذلك بفضل تكاملها، كما تساعدها على تأدية أدوارها المختلفة في الحياة و تمكنها من تحقيق توافقها الاجتماعي، باعتبارها تتكون من مجموعة أفراد إضافة إلى أنها ركيزة كل النظم الاجتماعية و أن نجاحها يتوقف على هذه المقومات و منها:

أ-المقومات الاقتصادية:

من المتفق عليه أن الجانب الاقتصادي يلعب دورا أساسيا في حياة الأسرة و نجاحها، وذلك لما ينجم عن هذا الجانب المادي من إشباع لحاجات الأسرة المادية الضرورية للعيش كالسكن و توفير المواد الغذائية و الملبس و غيرهما من اللوازم الضرورية و كل هذا يتأتى عن كفاية مستوى الدخل لتلبية حاجات الأسرة المتنوعة و ذلك للمحافظة على بنائها المادي و النفسي و الاجتماعي،و لقد أثبتت بعض الدراسات و منها دراسة " ويليام بونجر " إلى أن الفقر هو السبب في الانحراف الاجتماعي و الذي هو خطر على الأسرة ذاتها و على المجتمع و ثقافته و تقدمه"، و لذا و لتفادي الأسرة هذا الجانب كما يقول " بونجر "، عليها استخدام مواردها أحسن استخدام مما يعمل على رفاهيتها و استقرارها في المجتمع حيث أنها تضع صيغة خاصة بين مواردها و الطرق التي تتفق بها و يتم ذلك على طريقتين هما[1] :

1/ تعديل أهداف الأسرة بما يتحقق و يتفق و احتياجات الأعضاء.

2/ استخدام الدخل والموارد الإنسانية بطريقة تحقق أقصى إشباع لأعضاء الأسرة.

---

[1] **محمود حسن**: **الأسرة ومشكلاتها**، دار النهضة العربية، بيروت، 1981م، ص58.

إضافة إلى العوامل الاقتصادية و مالها من دور فعال في سعادة الأسرة و استقرارها هو حصولها على مسكن مستقل و ملائم يمكنها من الاستقرار أكثر و تأديتها لكامل وظائفها دون إزعاج أو اضطراب، و تجب الإشارة إلى كون السكن اللائق يزيد في استقرار الأسرة بينما السكن السيئ فيعمل على تشتت الأسرة؛ حيث تكثر فيها الانحرافات الاجتماعية نتيجة لضيقه أو نتيجة لنقص المرافق الضرورية للعيش فيه.

ب- المقومات النفسية:

من البديهي أن الأسرة هي التي تمثل الإطار النفسي للأفراد والذي يعمل على إشباع حاجاتهم و تحديد سلوكهم مما يضمن لهم الاطمئنان والاستقرار النفسي، و من أسس المقومات النفسية هناك الاتجاهات و المواقف و الروابط التي تربط بين أعضاء الأسرة سواء الزوجين أو الأطفال إن كان يسودها التفاهم و التعاون و الاحترام المتبادل بين الجميع. كما أن تحديد سلوك الأسرة ينعكس على الطفل منذ السنوات الأولى من حياته لأنَ وظيفة الأسرة هي صياغة استعداداته في نمط اجتماعي مقبول و العمل على تجنب نمو السلوك المضاد للمجتمع، فإذا أخفقت الأسرة في تحقيق هذين الغرضين نشأت شخصية عاجزة عن التوفيق بين رغباتها و بين مطالب المجتمع الذي تعيش فيه.

ج-المقومات الاجتماعية:

تعتبر المقومات الاجتماعية من العوامل المهمة في تماسك الأسرة وانسجامها و ذلك بما تتميز به من الاعتماد المتبادل بين أعضائها، إضافة إلى أنّه لا يمكن الفصل بين ادوار الأمومة

و الأبوة، فكلما تغيرت وظائف أحد الأبوين يتبعه تغير مباشرة في وظائف الطرف الأخر، بمعنى انه ينبغي أن تظهر أدوار الأبوين في ضوء الارتباط و التبادل، كما أن الأبوين يلعبان أدوارا متساوية في علاقاتهم بالطفل، فبالنسبة للأم تضمن علاقتها بالطفل بعملية متبادلة يؤثر فيها سلوك الأم بالطفل كما يؤثر سلوك الطفل بالأم و الأطفال نفس الشيء نجده بالنسبة للأب وبهذه الطريقة تكتمل هيئة الأسرة من حيث وجود الأب والأم والأطفال و ما يدور حولهم من علاقات اجتماعية، و لأنه و كما يرى محمود حسن:"انه لا يمكن أن تنجح الحياة الأسرية إلاّ إذا شعر الزوجان بأهمية العلاقات الاجتماعية التي ينسجان خيوطها معا؛ لأن الرغبة في استمرار هذه العلاقات و الروابط الاجتماعية تعني الاستقرار و الاطمئنان في الجو الأسري.

د - المقومات الصحية:

إن سلامة الأبوين من الأمراض الجسمية من أهم المقومات التي تؤدي إلى نسل سليم باعتبار أن الخصائص الوراثية تنتقل عن طريق الأبوين إلى الأطفال و ذلك من حيث الصحة أو المرض، ومن الدراسات العلمية التي تهدف إلى تطبيق برنامج يضمن لكل فرد تكوينا وراثيا سليما دراسة لـــ " غالتون ""*GALTON*" أطلق عليها اسم (علم تحسين النسل) و تهدف دراسته إلى إعداد الأفراد المقبلين على الزواج و حثهم على الوراثة الصالحة و الاستعداد الجسمي بأنه هو الركيزة الأساسية في تكوين أسرة سليمة[1].

---

[1] **دريد فطيمة: النمو الديموغرافي وسياسة تنظيم النسل في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة، 1994م-1995م، ص141.

3-وظائف الأسرة:

ما دامت الأسرة لها مقومات تحمي ثباتها و استقرارها فإن لها أيضا وظائف تقوم بها في كافة المجتمعات و هي:

أ-التربية:

ما دامت الأسرة تمثل جماعة اجتماعية صغيرة فإنها تحمل نفس السمات الرئيسية للمجتمع الكبير حيث أن هذه السمات تنعكس على الأطفال عن طريق الأسرة باعتبارها هي الجماعة الأولية الأساسية حيث ينمي فيها الطفل اتجاهاته و أنماطه السلوكية و القيم التي يهتدي بها " كما أنها هي الوسيلة الوحيدة المعروفة بالتنشئة الاجتماعية بالنسبة للأطفال و ذلك من أجل اكتساب معتقداتهم و اتجاهاتهم " [1].

إضافة إلى أنها المحور الأساسي لتحقيق الإرضاء و الإشباع الشخصي و ذلك بمنحها الأمان و العاطفة لجميع أفرادها، و تصلح أداة رئيسية للضبط الاجتماعي؛ لأنها تستطيع معاقبة الانحراف بشتى أنواعه كونها المصدر الوحيد الذي يمكنه أن يلقن الأفراد بجميع السمات المتمثلة في القيم و الأنماط السلوكية لكي يهتدي بها.

ب- التربية الجسمية و النفسية و العقلية:

و المقصود بالتربية الجسمية هي تنمية النواحي الجسمية لدى الأطفال لما لهذا الجانب من أهمية، و الأسرة هي المسؤول الوحيد الذي يتكفل بتنمية هذا الجانب من حيث إتباع القواعد

---

[1] **سناء الخولي: الأسرة والحياة العالية**، مرجع سابق، ص43.

الصحية السليمة في الحياة اليومية و كل ما يتعلق بها من مأكل و مشرب و نوم وذلك لحماية أجسام أطفالها من الأمراض ووقايتهم منها و علاجهم عند الحاجة و في هذا المضمار يقول محمود حسن:"يقوم المجتمع بتفويض الأسرة في تحمل مسؤولية حماية المواليد و الأطفال و رعاية حاجاتهم الجسمية و تكامل شخصياتهم"[1].

أما التربية النفسية فبواسطتها يكتسب الفرد شخصية سليمة خالية من الأمراض النفسية لأن إهمال النواحي النفسية من طرف الأسرة سيؤدي حتما إلى نتائج خطيرة على أفرادها و قد ثبت بأن عددا من الأمراض النفسية ترجع إلى ظروف البيئة و الحياة التي يعيش فيها الأفراد [2]. إضافة إلى العلاقات الأساسية داخل الأسرة تتم في الحقيقة على المستوى العاطفي أساسا، فالطفل يكتسب الإحساس بالأمان إزاء نفسه و إزاء الأطفال و الكبار المحيطين به من خلال إحساسه بالانتماء المأمون إلى جماعة صغيرة و هي الأسرة التي ينتمي إليها، ولقد حددت الباحثة الاجتماعية " ميريام فان ووترز " الواجبات الأساسية التي يتحمل البيت عبئ تقديمها للطفل العادي في قولها: " إن المترل يجب أن يكفل المأوى الصالح للطفل الذي يغذي طفولته بالطمأنينة و يبعد عنه عوامل القلق و الاضطراب المبكر و يمكن من الحصول على المستوى الصحي اللازم .بما في ذلك عناصر الحماية و يهيئ له الكيان الاجتماعي، و يدربه على مواجهة المعايير المتعارف عليها لسلوك الجماعة، كما يدربه على التجارب مع الموافقة الإنسانية التي تبرز العواطف الكبيرة كالحب و الخوف و الغضب و يغذي فيه فن الحياة في مجتمع صغير- هو الأسرة – تكون فيه العلاقات الإنسانية أولية دافئة، و أخيرا فإن للبيت رسالته الكبرى في فطام الطفل

---

[1] **محمود حسن: الأسرة ومشكلاتها**، مرجع سابق، ص 12.

[2] **السيد محمد بدوي: مدخل إلى علم الاجتماع**، مرجع سابق، ص31.

ليس عن صدر أمه في هذه المرة و إنما من الاعتماد على الآخرين بأن يتحرر من الالتصاق بالحنان و الأمن الذي يجدهما داخل البيت حتى لا يفقد الشباب روح النضال و العمل و الخدمة في مجال العلاقات الإنسانية في الداخل"[1].

أما التربية العقلية فتعني تنمية النواحي الفكرية التي تساعد الطفل في عملية التفكير في كل ما يتعلق بالثقافة العلمية الحديثة ذلك وفق ما توفره له الأسرة من جو مناسب كمساعدة الوالدين له في إحساسه بالعالم الخارجي و مدى تعريفهم له بالأشياء المجهولة عنده في الحياة و كذلك توفير الوسائل المناسبة لتعليمه و التي تنمي فيه ملكة التفكير كإشباع رغباته بالألعاب المفيدة، كالألعاب الفكرية التي تساعده في تنمية قدراته العقلية.كما تعمل على حرصها بما يتعلق بصحة و سلامة عقول أطفالها و إبعادها عن كل ما يمكن أن يغير عقولهم و يفسدها و هذا ما يؤدي بهم إلى الانحراف و كما تقول سامية الخشاب:"بأن الأسرة هي المسؤول الأول في إبعاد أطفالها عن التيارات المنحرفة"[2].

ج-التربية الخلقية و الدينية:

تلعب الأسرة دورا كبيرا في تكوين أخلاق الطفل و في التأثير عليها من جميع النواحي، إذ تعتبر الأسرة أول مجتمع يتصل بالطفل و يعده لتقبل الفضائل و اجتناب الرذائل، كما أن أولياءه هم المسئولون عن تربيته على الخلق الحميد و ذلك بإبعادهم عن الأطفال المنحرفين و عزلهم عن برامج وسائل الإعلام التي قد تغير و تفسد أخلاقهم.أما التربية الدينية فالأسرة دائما هي الملقن الوحيد لأبناء عقيدة المجتمع التي تعتبر من الركائز الأساسية التي تحفظ كيان المجتمع

---

[1] **محمود حسن: مقدمة الخدمة الاجتماعية**، دار النهضة العربية، بيروت، (د. س)، ص 432..

[2] **سامية الخشاب: النظرية الاجتماعية ودراسة المجتمع**، دار المعارف، القاهرة، 1982م، ص152.

باعتبار أن العقيدة هي القوة الدافعة إلى القيام بالأعمال السامية و بواسطتها يندفع الأفراد إلى الأعمال الخيرية الايجابية.

د-الوظيفة البديعية:

و ما نقصده بالوظيفة البديعية للأسرة، فهو قيامها بتكوين الذوق الجمالي، وتنمية الحس البديعي لديه، فالطفل الذي يعيش في أسرة ذات مترل مرتب متناسق، نظيف يتعلم تقدير الجمال، و إدراك التناسق و التناغم، ويحب النظام و الترتيب، على خلاف الذي يعيش في مترل تسوده الفوضى، و يعمه الاضطراب فمثل هذا المترل ينعكس في سلوك الطفل قلقا، وعدم استقرار و فقدان تركيز و سوء إتزان[1].

تلك هي الوظائف التي تقوم بها الأسرة نحو أطفالها باعتبارها الخلية التي ينجب فيها الطفل و بطريقة قانونية ما عليها إلا أن تطبق الوظائف اللازمة و ذلك لرعايتهم و أن تهيئ لهم الجو المناسب للحياة و التي تشمل جميع النواحي النفسية و الجسمية و العقلية و الخلقية و الدينية و بذلك يمكنها إعداد فرد متكامل في كل جوانبه وبالتالي يكون صالحا للمجتمع و أي خلل في أي وظيفة سيؤدي حتما إلى خلل في الوظائف الأخرى.

---

[1] **أحمد منير مصلح**: **التربية العامة**، وزارة التربية، دمشق، 1972م، ص25.

4-الأسرة كمؤسسة للتنشئة الاجتماعية

تعتبر الأسرة المؤسسة الاجتماعية الأولى التي ينشأ فيها الطفل؛ حيث أنّه يولد عاجزا على توجيه سلوكه، وتمثل الأسرة الحضن الاجتماعي الذي يعمل على توجيهه وتثبيت نموّه الجسمي والمعرفي ونضجه النفسي والعقلي و الاجتماعي.

فبالوجود الاجتماعي للطفل تعمل الأسرة جاهدة على إشباع ورعاية شؤونه، ممّا يجعله يحسّ بالطمأنينة وأمان، ابتداء من الأيام الأولى من حياته؛ حيث أنّ نموّه يبرز من خلال تفاعله مع أسرته في إطار ثقافة معيّنة متميّزة عن غيرها، ممّا تتضمّنه من لغة وقيم ومعايير وعلاقات اجتماعية.

وبذلك يتحوّل من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي، قادر على التكيّف مع المجتمع الخارجي، وباعتبار الأسرة جماعة أولية فإنّها تعتبر أساس إنجاب الأطفال، الواجب رعايتهم وتربيتهم، وبالتالي يمكن القول بأنّها تقوم بأسمى الوظائف، والمتمثلة في التربية والتنشئة الاجتماعية للطفل، وقد تتجاوز هاتين الوظيفتين بتوفير المناخ الملائم للطفل والتكفل بكلّ حاجاته النفسية والاجتماعية والمادية.

التنشئة الاجتماعية للطفل

تعتبر التنشئة الاجتماعية عملية يتمّ بواسطتها توجيه الطفل على نهج حياة أسرته والجماعات الاجتماعية الأكبر انطلاقا من تنمية قدراته الأساسية التي تبدأ منذ ولادته إلى تنمية سلوكه الفعلي نحو اكتساب ثقافة المجتمع الذي ينتمي إليه وما تحتويه من قيم ورموز ومعايير ممّا يساعده على تكوين شخصيته.

1 ـ تعريف التنشئة الاجتماعية:

حيث يعرّفها " **سيّد عثمان** " بأنّها:« عملية تعلم قائم على تعديل أو تغيير في السلوك نتيجة التعرض لخبرات و ممارسات معيّنة خاصة ما يتعلّق بالسلوك الاجتماعي لدى الإنسان وبذلك تكون عملية تفاعل يتمّ عن طريقها تعديل سلوك الشخص حيث يتطابق مع توقعات أعضاء الجماعة التي ينتمي إليها »[1].

أمّا "**تالكوت بارسونز** " "*Talcot Parsons*" فيرّفها بأنّها:« عبارة عن عملية التعلّم والتّلقن والمحاكاة والتوحد مع الأنماط الثقافية، والعاطفية والأخلاقية عند الطفل والراشد، وهي تهدف إلى إدماج عناصر الثقافة في نسق الشخصية وهي عملية مستمرة لا نهاية لها »[2].

أمّا " **حامد عبد السلام زهران** " فيعرّفها بأنّها:« عملية تعلّم وتعليم وتربية، تقوم على التفاعل الاجتماعي، وتهدف إلى اكتساب الفرد (طفلا، فمراهقا فراشدا فشيخا)، سلوك ومعايير واتجاهات مناسبة لأدوار اجتماعية معيّنة، تمكّنه من مسايرة جماعية والتوافق الاجتماعي معها، وتكسبه الطابع الاجتماعي، وتنير له الاندماج في الحياة الاجتماعية »[3].

ويعرّفها " **طلعت إبراهيم لطفي** " في كتابه مدخل إلى علم الاجتماع":« بأنّها عملية التفاعل الاجتماعي التي

---

[1] **حسين عبد الحميد أحمد رشوان: الأسرة والمجتمع (دراسة في علم اجتماع الأسرة)، مرجع سابق** ، ص150.

[2] **صالح محمد علي أبو جادوا: سيكولوجية التنشئة الاجتماعية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن 1998م، ص16.

[3] **حامد عبد السلام زهران: علم النفس الاجتماعي**، عالم الكتب، القاهرة 1972م، ص243.

تكتسب عن طريقها داخل المجتمع، كما أنّها العملية التي عن طريقها تكتسب الثقافة بكلّ ما تتضمّنه من معايير وقيم ورموز»[1].

ومن خلال قراءتنا لهذه التعاريف تبدو التنشئة الاجتماعية بأنّها عملية مهمة بالنسبة للفرد والمجتمع؛ حيث عن طريقها يكتسب الفرد ذاته الاجتماعية وينقل ثقافته من جيل إلى آخر، وبها يبنى شخصيته ويكتسب أيضا عملية التفاعل الاجتماعي داخل البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها.

والتنشئة الاجتماعية عملية مستمرة لا تقتصر على مراحل الطفولة ولكنّها تستمر في المراهقة والرشد وحتى الشيخوخة؛ حيث أنّ الفرد ينتمي باستمرار إلى جماعات جديدة؛ حيث أنّه يتعلّم دوره الجديد فيها، ويكتسب أنماط جديدة من السلوك، وهي عملية تنظم التفاعل والتغيّر وبالتالي فهي عملية دينامية؛ حيث تعمل على دفع الفرد إلى التفاعل مع أفراد جماعته من حيث الأخذ والعطاء، ومهما يكن فإنّ عملية التنشئة الاجتماعية للطفل تبدأ في أحضان أسرته وتعتبر هي المهد الأول وبكل وسائل التربية التي توجهها له و لهذا يقول " **معن خليل** " في كتابه " البناء الاجتماعي ":« أولى الآليات الضبطية تكون في الأسرة، إذ يقوم الأبوان والأقارب بتنفيذ تعاليمها على الوليد الجديد، التي تنطوي على تأنيسه وتطبيعه على ما هو متفق عليه اجتماعيا من مسموحات وممنوعات عن طريق الترغيب والترهيب و العقوبة و المكافئة من أجل جعله إنسانا يعيش وسط أسرته ومجتمعه، تماثله مع المعايير والقيم التي تعيش خارج المترل (الحي و المدرسة و الملعب و المكتب المهني و المعمل و الشركة و ما شابه)، بمعنى أدق يقوم الأبوان بإكسابهم دورية يحدّدها المجتمع سلفا لكل عضو جديد يولد فيه، وفي الوقت ذاته يقومان بتلقينه كيفية استجابته للآخرين في وضعية اجتماعية متباينة تساعده فيما بعد لأن يتكيف مع المحيطين به، فضلا عن فتح القنوات الإدراكية له لكي يرى العالم حسب ما يراه المجتمع، جميع هذه الممارسات التي يقوم بها الأبوان تعمل على ترعرع الذات الاجتماعية مع قدراته وطموحاته التي تعزز ممارسات آلية الضبط الأسرية داخل النظام الاجتماعي الذي سوف

---

[1] **طلعت إبراهيم لطفي: مرجع سابق** ، ص135.

يخدم الهيكل (البناء) الاجتماعي فيما يعدو على المدى البعيد »[1].

2 ـ أهداف التنشئة الاجتماعية:

من أبرز الأهداف والأدوار التي تسعى التنشئة الاجتماعية الوصول إليها مايلي:

1/ التدريبات الأساسية لضبط السلوك وأساليب إشباع الحاجات؛ حيث أنّ من خلال عملية التنشئة الاجتماعية يكتسب الطفل من أسرته اللغة والعادات والتقاليد السائدة في مجتمعه والمعاني المرتبطة بأساليب إشباع حاجاته الفطرية والاجتماعية والنفسية.

2/ اكتساب معايير اجتماعية والتي تنبثق من أهداف المجتمع وقيّمه والتي تحكم سلوك الفرد وتوجهه.

3/ تعلم الأدوار الاجتماعية للمحافظة على بقاء المجتمع واستمراره وتحقيق رغبات أفراده وجماعته؛ فإنّه لا بدّ من وضع تنظيم خاص للمراكز والأدوار الاجتماعية التي يمارسها ويشغلها الأفراد والجماعات.

4/ اكتساب المعرفة والقيّم والاتجاهات وكافة أنماط السلوك؛ وحيث أنّها تشمل أساليب التعلّم والتفكير الخاصة بالمجتمع الذي يعيش فيه الإنسان.

5/ اكتساب العناصر الثقافية للجماعات والتي تصلح لتكوينه الشخصي.

6/ تحول الطفل من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي؛ حيث يكتسب الطفل صفاته الاجتماعية، و تحويله كذلك من طفل يعتمد على غيره في نموّه في فرد ناضج يدرك معنى مسؤوليته.

3 ـ مجالات التنشئة الاجتماعية:

باعتبار التنشئة الاجتماعية تبدأ من ميلاد الطفل وتنتهي بوفاته، وعبر هذه الفترة تتدخل عدة

---

[1] **معن خليل عمر: البناء الاجتماعي (أنساقه ونظمه)، دار الشروق، 1999م، ص، ص 133/132.**

تنظيمات (رسمية، وغير رسمية) لنشأته؛ حيث يكون في مرحلته العمرية الأولى مُنْشَأ ثمّ يتحوّل إلى مُنْشِئ، ثمّ يغدو إلى مُنْشِئ ومُنْشَأ في آن واحد.

أ / المجال الأسري:

إنّ ميلاد الطفل يأتي به إلى بيئة مختلفة تمام الاختلاف عن البيئة التي كان يعيش فيها، وإذا كانت بيئة الرحم ثابتة نسبيا ومهيّأة لمعيشته ونموه؛ فإنّ البيئة الجديدة ليست كذلك، بل تحتاج تهيئتها له إلى مجهود من الآباء[1]؛ حيث أنّ مركزه يحدّد مكانته لدى والديه، ويقضي حياته في كنف أسرته[2]، ويصبح شديد الارتباط بأمّه وبأفراد أسرته [3].

ويمكن القول هنا بأنّ أول مجال للتنشئة الاجتماعية للطفل هو الأسرة وعلى رأسها الوالدان اللذان يقومان بالاعتناء به من حيث تغذيته وملبسه وحمايته كبداية أولى للحياة ممّا ينمي عنده ثقته بنفسه وبأسرته، وعبر هذا الاعتماد يرى الطفل أفراد أسرته عبارة عن رموز مهيمنة في عالمه على اعتبار أنّهم يتفاعلون معه بشكل يومي ويستمر على مر الأيام، وبالتالي يبدأ في إدراك إشاراتهم وحركاتهم وانفعالاتهم بتطوّر الوالدين معه في تعلّمه السلوك المقبول وغير المقبول، الجيّد و الرديء، وبالتالي يتعلم ردود فعل والديه حول سلوكاتهم السلبية والإيجابية التي ترتسم على سلوكهم وأفعالهم وأقوالهم، وتبدأ في الإجابات على تساؤلاتهم عن سلوكاته التي لم تأخذ شكلها النهائي بعد، والأسرة العصرية تسعى إلى الألفة والاستئناس بالطفل وكذلك تضمن له التربية، وتركز على حسن شعورها ووجدانها نحوه[4].

ولقد أبرزت الدراسات الحديثة ذلك الجانب الذي تلعبه جماعة الأسرة في عملية تنشئة الطفل، ولا يحتاج

---

[1] **علاء الدين كفافي: رعاية نمو الطفل**، دار قباء للطباعة، القاهرة 1998م، ص19.

[2] **عباس محمود عوض: في علم النفس الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية (د. ت)، ص364.

[3] **عبد الرحمن العيسوى: أصول علم النفس الحديث**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية (د.ت)، ص77.

[4] ***Lorence Charton: Calendriers Familiaux Et Rapports Au Temps, La Diversification Des Comportements Et Des Parcours Familiaux En Europe**, Thèse De Doctorat Nouveau Régime Tome 1 Université Mark- Block, Strasbourg, 2003, P22.*

هذا الدور إلى تفسير خاص طالما كان مقدار التعليم في مرحلة الطفولة، عندما تكون البيئة الاجتماعية للفرد محصورة عادة ومقتصرة على الأسرة؛ حيث أنّ الأسرة هي التي تتيح للفرد أول فرصة للتفاعل الاجتماعي، وهكذا فإنّها تخلق لديه الحاجة والميل للتكيّف مع غيره، ويضطلع الآباء والكبار الآخرين في الأسرة في مهمة غرس عادات السلوك لدى الطفل وبخاصة تلك العادات التي يوافق عليها المجتمع[1]، على اعتبار أنّ هذا الأخير لا بدّ و أن ينشغل باهتمامات الطفل[2].

وبإعداد الأسرة لطفلها نفسيا وجسميا تعمل على إعداده اجتماعيا لكي يكون أحد أفراد المجتمع العام عن طريق اكتسابه الآداب وتقاليد وأعراف مجتمعه بطبيعة الحال؛ فإنّه يكتسب هذا بواسطة والديه، وبالتالي تكون الأسرة قد أدمجته في الإطار الثقافي لمجتمعه، وتغرس فيه المعتقدات والقيم والأساليب التي يشبّ عليها وتصبح من مكونات شخصيته، وتعتبر أسرته أداة لنقل الثقافة والإطار الثقافي له، فعن طريقها يعرف ثقافة عصره وبيئته على السواء، ويعرف الأنماط العامة السائدة في ثقافته كأنواع الإيصال من إرشادات ولغة وغيرها من تحقيق الرعاية الجسمانية والقيم الاجتماعية والتعليمية والأفكار والمراسيم الدينية والعقائدية والاتجاهات الاجتماعية كالتعاون والتنافس والتسامح[3]، وعموما إنّ الطفل يولد كائنا عضويا ويبدأ في اكتساب صفاته الاجتماعية التي تحيله إلى كائن اجتماعي بعد ولادته، وذلك ضمن إطار والديه[4]، ممّا يستلزم من أسرته عملية تعلّم طويلة المدى[5]، ابتداء في السنوات الأولى من عمره؛ حيث العلاقة الفردية و الاجتماعية، وتعمل على نموه اجتماعيا، وذلك عن طريق التفاعل الذي يلعب دورا هاما في تكوين شخصيته وتوجيه سلوكه نحو اكتساب صفة الاجتماعية مع الآخرين؛ لأنّ مع مرور الوقت يخرج إلى الجماعة التي يلعب معها، وينقل لها اتجاهاته الشعورية و اللاشعورية

---

[1] **غريب سيد أحمد وآخرون: المدخل في علم الاجتماع المعاصر**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002م، ص326.

[2] ***Jacquelin Corroy: Les Femmes Dans les Sciences De L'homme (XIX eme Siècles) Seli Arshan,*** *Paris, 2005, P 41.*.

[3] **محمد مصطفى زيدان: علم النفس الإجتماعي**، د . و. ج، الجزائر1986م، ص111.

[4] **محمود الأشرم: محاضرات في المجتمع الريفي**، مديرية الكتب والمطبوعات الريفية، القاهرة 1976م، ص48.

[5] **وليم .و . ولبرت: علم النفس الإجتماعي**، (ت) سلوى الملا، دار الشروق، القاهرة 1993م، ص41.

نحو نفسه والوالدين والأطفال الآخرين، هذه الاتجاهات تكوّنت في مجرى حياته الأسرية[1]، وأنّ النمو النفسي للطفل في إطار أسرته عن طريق التقليد والمشاركة، وذلك من خلال اعتماده على والديه واللذان يساعدانه على العلاقات الوجدانية التي تجعله يستكمل الخروج من ذاته وتكمل نموه النفسي والاجتماعي؛ لأنّ تتمثل في إدماجه داخل المجتمع[2].

فالحياة الأسرية تؤدي إلى تطبيعه المثالي نحو الروح والعواطف الأسرية من خلال شعوره باهتمام أسرته له ممّا يؤثر في تكيّفه مع نفسه وبيئته، وممّا يعتبر عاملا مهما لتكوين شخصيته، وهذا ما يؤكده " **غريب محمد سيد أحمد** " في كتابه " علم الاجتماع ودراسة المجتمع ": « من أنّ شخصية الطفل تتأثر إلى حدّ كبير بأساليب التنشئة الاجتماعية التي يتبعها الآباء في تدريب أطفالهم على المواقف المختلفة التي يتعرّض الطفل منذ الميلاد وحتى مرحلة الطفولة المتأخرة »[3]، ويبقى الوالدين يفكران دائما في مستقبل هذا الطفل والذي كبر ممّا يتطلّب دخوله إلى عالم الشغل[4].

ب / المجال المدرسي:

من البديهي أنّ المؤسسة الاجتماعية الثانية لتنشئة الطفل هي المدرسة والتي تعلم الطفل التنافس مع زملائه؛ كما أنّها تستبدل للتدريب كوسيلة للتربية[5]، حيث أنّ المدرسة تقوم أيضا بتنشئة تلاميذها على تعلّم الوطنية من تاريخ مجتمعهم وتراثه الفكري إلى العادات الشعبية ورموز النظام السياسي لبلدهم باعتبارها المؤسسة الثانية لتنشئة الطفل وهي تقوم بوظيفتين:

---

(1) **أنس محمد أحمد القاسم**: **أطفال بلا أسر**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية 1998م، ص13.

(2) ***Institut Des Sciences De La Famille: La Famille Des Sciences à L'éthique 8-9 Avril 1994,*** *Bayard édition, centurion, paris, 1995, P199.*

(3) **غريب محمد سيد أحمد**: مرجع سابق، ص391.

(4) ***Alain Vilbrod: Devenir édicateur Une Affaire De Famille****. op cit,Page 181.*

(5) ***Isabelle Frechon: Insertion Social Et Familiale De Jeunes Femmes Anciennes Placées an foyer Socio éducatif, Thèse Pour Obtenir Le Diplôme De Doctorat En Sociologie Et Démographie Sociale,*** *Paris X, Juillet, 2003,P 12.*

أ/ نقل الثقافة والمحافظة على التراث الثقافي مع ما يطرأ عليه من تعديلات.

ب/ توفير الظروف المناسبة لنمو الأطفال جسميا وعقليا وانفعاليا واجتماعيا[1].

وتعتبر المدرسة هي مؤسسة اجتماعية أنشأها المجتمع لتشارك الأسرة مسؤوليتها في التنشئة الاجتماعية، تبعا لفلسفته ونظمه وأهدافه وهي متأثرة بكل ما يجري في مجتمعها، ومؤثر فيه أيضا، إنّها الإدارة والوسيلة والمكان الذي بواسطته تنقل الفرد من حال التمركز حول الذات إلى حال التمركز نحو الجماعة، وهي الوسيلة التي يصبح بها الفرد إنسانا اجتماعيا عضوا فاعلا في المجتمع[2].

وما يمكن قوله أنّ الأسرة مع المدرسة يؤديان إلى الانسجام في آداء الأدوار؛ حيث تتعاون الأسرة مع المدرسة في توجيه التلميذ وتعديل سلوكه، « كما يمكن أن يتم ذلك بتبني اتجاهات موحدة ومتقاربة في كل من المدرسة والأسرة، وفتح علاقات مستمرة بين الأولياء والمدرسين للتشاور والتباحث حول سلوك التلميذ والمدرسة وإبداء الاهتمام والمتابعة لعملية التنشئة، وينبع هذا التعاون والتكامل من وحدة الوظيفة الاجتماعية لكل من الأسرة والمدرسة ووحدة الدور» [3].

وقد أكّد ذلك " فالفريدو باريتو " " *Vilfredo Pareto* " بالتركيز على تأثيرات البناءات الأسرية والمدرسية على الطفل وعلى توجهه المهني[4].

ج/ المجال الإعلامي:

مع تطوّر وسائل الإعلام المختلفة أصبحت تؤثر على تنشئة الأطفال بشكل واضح خاصة التلفزيون الذي ساعد على تنمية خيالهم و أحاسيسهم وأذواقهم ومواقفهم واتجاهاتهم.

---

[1] **أبو فهمي سليم الغزوي وآخرون: المدخل إلى علم الاجتماع**، دار الشروق، الأردن 2000م، ص197.

[2] **ناصر إبراهيم: علم الاجتماع التربوي**، دار الجيل، بيروت و مكتبة الرائد العلمية، عمان (د.س)، ص71.

[3] **مصباح عامر: التنشئة الاجتماعية والسلوك الانحراف لتلميذ المدرسة الثانوية**، دار الأمة، الجزائر، 2003م، ص134.

[4] ***Claude Raffestin: Pour repenser La Sociologie De La Connaissance Scientifique, Revue Européenne Des Sciences Sociales, Cahiers Vilfredo Pareto, libraire Droz, geneve,*** *Paris, Décembre, 1995,P 99.*

د/ المجال المهني:

بعد أن يتوقف الفرد من تعليمه المدرسي يستمر مع التنشئة الاجتماعية حتى وفاته؛ حيث أنّها تنطوي على تماثله مع متطلبات عمله وموقعه الوظيفي؛ حيث طرح " **ولبرت مور**" أنواع التنشئة المهنية ومنها الإعداد الأكاديمي المسبق والتأهيل المهني والاشتراط و الالتزام المستمر لبرامج العمل[1].

هـ/ المجال الديني:

يقوم دور العبادة على اختلاف أنواعها بتوجيه و إرشاد النّاس نحو السلوك الأخلاقي الحميد وتنقية النفس من النزعات العدوانية، وتذكير النّاس بالعقاب الأخير في العالم الثاني (الحياة الآخرة) لكلّ منحرف عن التعاليم الدينية. فتتبلور في نفوس هؤلاء صور محرمة لبعض السلوكات الدنيئة ممّا يجعلهم يهتدون إلى الطريق المستقيم والتحلي بالأخلاق الفاضلة.

وممّا سبق يمكن القول بأنّ الأسرة هي المؤسسة الاجتماعية الأولى المسؤولة عن التنشئة الاجتماعية للطفل؛ حيث أنّها تمثل الحضن الاجتماعي الذي يتوفر فيه المناخ المناسب والملائم لتربية الطفل منذ بداية وجوده، وذلك لأنّها ستمثل النماذج التي تتشكل وفقا لها تفاعلاته وعلاقاته الاجتماعية، ويتأثر لها نموّه الانفعالي والعاطفي، وكذا أنّها تعمل على تلقينه لكلّ عناصر ثقافتها وثقافة المجتمع الذي تنتمي إليه، وتذهب إلى أبعد من ذلك؛ حيث أنّها تنمي فيه سلوك التفاعل الاجتماعي داخل بيئته الاجتماعية والتي تلقنه معايير اجتماعية تحكم سلوكه ممّا يساعده على تكوين شخصيته؛ لأنّ التنشئة الاجتماعية هي عبارة عن عملية مستمرة لا تقتصر على المراحل الأولى من عمر الطفل بل تستمر عبر مراحل نموّه مرورا بسن المراهقة وسن الرشد وصولا إلى الشيخوخة.

---

[1] **معن خليل عمر: مرجع سابق** ، ص129.

سادسا: نظريات الأسرة

يجمع العلماء على أنّ الأسرة هي اللبنة الأساسية التي يقوم عليها المجتمع حيث أنّهم يحاولون تنظيم معـــارفهم المتراكمة في نسق من المفهومات *Concepts*، والتعميمـــات *Généralisation* والنظريـــات *Les Theories* و هذا يرجع لأهمية النظريـــات عمومـــا إلى أنّها تساعد الدارسين على اكتشاف النقاط الجوهرية التي يركّزون عليها اهتمامهم، ويعتبر علم الاجتماع من العلوم التي اهتمت بالأسرة ودرستها من جميع جوانبها، وكنظام اجتماعي؛ حيث أصبحت الأطر النظرية الرئيسية لتحليل الأسرة ذات طبيعية سوسيولوجية، وتعدّدت النظريات الاجتماعية التي درست الأسرة، وفسرت العلاقات الاجتماعية التي تربط أفرادها، ومن أهمّ نظريات الأسرة التي ركزنا عليها في هذه الدراسة هي: النظريـــات الـــسوسيولوجية الكلاســـيكية، وتطرّقنـــا فيهـــا لكـــلّ مـــن الأســـرة والوضـــع الاجتمـــاعي لـــ " ألكسى دي توكفيل "، و الأسرة كعنصر سوسيولوجي حقيقي لـــ" أوجست كونت "، والأسرة هي صـــورة المجتمع لـــ " فريدريك لوبلاي"، والأسرة كفعل إجتماعي لـــ" إميل دور كايم ".

أمّا من النظريات المعـــاصرة فقد ركزنا على النظريـــات البنائية الوظيفية و النظريـــة السلوكية الاجتماعية و النظرية التفاعلية الرمزية.

1- النظريات السوسيولوجية الكلاسيكية

يعتبر علمـــاء الإجتمـــاع في القرن 19 أنّ الأسرة كهيكل وسطـــي طبيعـــي يـــربط الفـــرد بـــالمجتمع، وبالتالي تكون مرصدا مهما لكشف القوانين المخفية عن العالم الإجتماعي، وبالتالي فإنّها تعتبر مدخلا ثنائيا نظريـــا ومنهجيا.

أ-ألكسى دي توكفيل *Alexis De Tocqueville* " 1805م ـ 1859م "

(الأسرة والوضع الإجتماعي)

وحسب " دي توكفيل " فإنّ التنظيم الأسري هو تنظيم اجتماعي، شكله ووظيفته الداخلية تتغيّر أكثر دقة بفعل الوضع الإجتماعي المحيط.

وإذا أردنا مقارنة الأنماط الأسرية فعلينا بمقارنة الأنماط الاجتماعية، ولهذا يمكننا القول بأنّها هي العمليّة التي توضح الخاصيّة أو الميزة الإجتماعيّة والتاريخيّة للمؤسسة الأسرية. إنّ الوضع الاجتماعي يتناسب مع المبدأ التفسيري، ويعتبر بأنّه هو السبب الأول لمعظم القوانين، والتقاليد والأفكار التي تحكم سلوك الأمم.

ويؤكّد " دي توكفيل " على أولوية الاجتماعي على السياسي، وعند دراسة الأسرة يجب معرفة الوضع الاجتماعي الديموقراطي، وذلك بمساواة الظروف المعيشية للأسرة، ويكون قد وفّق في دراسة الأسرة بطريقة إستنباطية، بالإضافة إلى الاهتمام بتماسكها، وهذا بعدما درس الوضع الاجتماعي الديموقراطي على مؤسسات أخرى، وتعرّف على معتقدات و مواقف وسلوك الأمريكيين [1].

ب- أوجست كونت *Auguste Conpte* " 1798م ـ 1857م "

(الأسرة العنصر السوسيولوجي الحقيقي)

ففي أعماله المخصّصة لدراسة النظام الإجتماعي؛ فإنّ " كونت " عمل على تعريف للنظام الأسري الحقيقي، حيث أنّ قاعدته تعبر في آن واحد على طموحه العلمي، وتثمين نموذج العلوم الطبيعية ـــ النموذج الإيجابي ـــ إلى النزعة التطبيقية لنظام اجتماعي غير مرضي، مؤسّس على الحياة الأسرية؛ لأنّ الهدف ألاّ تكون معزولة،كما هي عند " دي توكفيل "، إنّ " أوجست كونت " لا يفكّر في دراسة انفصال الحياة الأسرية عن الحياة

---

(1) *Catherine Cicchelli Pugeanlt et vincenzo Cicchelli: Les Théories Sociologiques De La famille, La Découverte, paris 1998, P 32.*

الاجتماعية؛ لأنّ الأسرة هي مصدر وعنصر المجتمع.

إنّ المجتمع يمارس فعل مستقل ويمثّله " كونت " باستجابة كيميائية، والتي يبيّن فيها الخاصية الطبيعية للأسرة كالمجتمع، هذه الميزة تلقائية تضمن امكانية الملاحظة الموضوعية لمراكز اجتماعية بسيطة كالأسرة، أو مركبة كالمجتمع الكبير، ويضيف " كونت " بأنّ الأسرة المعاصرة تشرف هذا الوضع. وينتقد الثورة الفرنسية وعقائدها الخاطئة والتي تنادي بالمساواة والسيادة الشعبية والفردانية *L'individualisme* ويحذّر " كونت " تلك المعاينات السريعة والتي تعرض ذوبان الوضع الإجتماعي لتقهقر المؤسسات الأسرية، ويعترف بأنّ قدرة الجماعة الأسرية تمثل نزعة تلقائية لتشكل أسرة جديدة أكثر تجانسا وأكثر استقرارا، إنّ تحذير " كونت " يسمح بإدراك أحسن لتميّز برهنته؛ حيث أنّه لا يحلّل المرض الاجتماعي، بمعزل عن الوضع المعياري المشكل للصحة الاجتماعية.

و أنّ التعطّل الملحوظ في المجال الأسري لا يطمس الحالات العادية، إضافة إلى ثبات الروابط الأسرية والتي تكشف المسلمة الأصلية لعلم الاجتماع الاستاتيكي (السكون)، وأنّ المجتمع الإنساني يتركب من الأسر وليس من الأفراد، فالأسرة تشكّل في هذا المعنى " العنصر الحقيقي السوسيولوجي " الأصغر مجتمعا مثلا. وبهذا فإنّ " كونت " يرى أنّ الحالات المرضية له كاشف تجريبي لاستقامة الأسرة كبناء أصلي طبيعي وتلقائي للنظام الإجتماعي.

إذا كانت هذه السوسيولوجيا تركّز مؤقتا علىتعريف النظام الأسري السليم، والتأكيد أيضا بين الحياة الخاصة والحياة العامة، وبالتالي يمكن القول:« أنّ الأسرة تقدّم المدخل النظري الذي يسمح بدراسة الأسلوب أين الأفراد مرتبطين مع بعض ،و لا تشكّل هدف التحليل لكنّها تثمّن كحلقة اجتماعية» [1].

---

[1] ***Catherine Cicchelli: Op, Cit,*** *P 33/34.*

ج- فريديريك لوبلاي *Frédéric Leplay* " 1806م ـ 1882م "

(الأسرة صورة المجتمع)

إنّ مسلّمة " لوبلاي " تعلن بوضوح أنّ المجتمع لا يتكوّن من أفراد منعزلين ومستقلين لكن بأسر، وبناء مجتمع معلوم يتغيّر تبعا لنظام الأسرة، وإنّ التنظيم الاجتماعي والتنظيم الأسري مرتبطان بشدّة، فالأولى تعبّر إن صحّ القول بدرجة كبيرة عن المجتمع، أمّا الثانية فإنّ الأسرة هي الصورة الحقيقية للمجتمع، هذا الموقف يتضمن مفهوم وتصوّر للرباط الاجتماعي، ويخصّص للباحث إختيار الموضوع الأمبريقي؛ حيث أنّ الأسرة وحدة الملاحظة الملائمة.

إنّ النواة النظرية لعلم اجتماع " لوبلاي " تقوم بالمقابل على العمل الميداني، وحوالي سنة 1840م أين هذا المهندس السوسيولوجي ضبط منهجه، والذي يقوم على ملاحظة الأسر العمالية؛ حيث عرضت بعد ذلك بـ 15 سنة فيما بعد حول العمال الأوروبيين في سنة 1855م، فهي تصف وسائل العيش وطريقة حياة الأسرة العاملة، وتقدم عُدَّةً للدخول إلى المعرفة النوعية والموهوبة للتكوين الاجتماعي عموما.

هناك علاقات ربط بين الطبقات المجدة والمتّبعة والطبقات المالكة على الخصوص مبرزا في هذا بأنّ ميزانية الأسرة تشكل أداة تسمح بموضوعية نشاطات الأسرة الملاحظة عبر تقديم الايرادات والنفقات السنوية و الإنتاج، وأنّ المعطيات الرقمية ضمنت وأكدت علمية الدراسة؛ حيث أنّ الميزانية تشكل أداة لإستنباط الحياة الاجتماعية، وأنّها قدمت ملاحظات عن الشروط المختلفة لأعضاء الأسرة، والتي أحصت معلومات عن إطار الحياة، بما فيها الحياة المدنية، وتاريخ الأسرة وعاداتها الأخلاقية، طريقة عيشها وكلّ ما يتعلّق بحياتها، إنّ ميزانية الأسرة قدمت أيضا العناصر المختلفة للتكوين الاجتماعي، ويرى " لوبلاي " بانّه إذا كانت الأسرة هي مصدر الحياة الإجتماعية، فإنّ تنظيمها

يشكل فضاء خارجيا جبريا للعالم الأسري وذلك بدعم تسجيل نشاطات الأسرة، وإنّ تحليل ميزانية الأسرة يساعد على استقلالية الجماعة الأسرية، ولضمان كفايتها الذاتية، وتساعدها على التوفير وترقية شروط حياتها المادية وترقية وضعها المعنوى، الذي يحفظها من الإنزلاق نحو البؤوس والشقاء، و بهذا فانه يرى بأن الزيادة السكانية هي منبع الأضرار الاجتماعية[1]، إضافة إلى هذا يوضّح بأنّه توجد صلة بين الأسرة والمجتمع؛ وذلك بوجود علاقات تمهّد للدراسة النظرية للوظيفة الاجتماعية للأسرة، ومكانتها المعنوية في المجتمع إذا كان الموضوع النظري والموضوع الأمبريقي يؤكّدان في التركيز على ميزانية الأسرة، والتي جعلها قاعدة التحليل الكمّي للحقائق الاجتماعية [2].

د- إيميل دوركايم " 1858م ـ 1917م " *Emile Durkheim* (الأسرة فعل إجتماعي)

إنّ " دوركايم " يبرز اهتماما عميقا للأسرة حيث أنّه تكلّف بباب " التنظيم المترلي " للسنة السوسيولوجية في المجلة التي تأسست في سنة 1898م في درس افتتاحي لعلم اجتماع الأسرة [3].

و الذي درس 10 سنوات على الأصح؛ حيث أنّ " دوركايم " أعلن الأهداف التي لم يتنازل عنها من بعد رافضا كلّ تفسير بسيكولوجي مستأنفا رغباته في تأسيس تصنيف المجتمعات، وهو يتمسك بدراسة الأسرة والتي تكون حسبه صنف إجتماعي الأكثر قدما والأكثر بساطة، والأسرة تشكل في هذا المعنى نموذج طبيعي شيئي، وأنّ " دوركايم " اقترح فحص النماذج الأسرية بفضول حيادي، حيث أنّ العالم الطبيعي أو الفيزيائي يكون قد شارك وأسهم في تحقيقاتها، وذلك للوصول إلى بناء نموذج أسري حقيقي مع ابعاد الأحكام المسبقة.

ويرى " دوركايم " بأنّه يمكن معرفة موضوع الدراسة عبر الأسرة وموضوع الدراسة حسب " دوركايم " هو الفعل الاجتماعي، بمعنى أنّ التحليل السوسيولوجي يجب أن يدعم بالديمغرافيا والقانون

---

[1] ***Martine Ségalène : sociologie de la famille, Armand colin, Paris 2000.p21.***

[2] **محمد عاطف غيث: دراسات في تاريخ التفكير واتجاهات النظرية في علم الإجتماع**، دار النهضة العربية، بيروت *1975*م، ص*42*.

[3] ***Catherine Cicchelli: Op, Cit, P, P 34/35***

والتقاليد السهلة البلوغ عبر الموارد الاثوغرافية (سلالة العرق) و التاريخية، ويمكن التأكيد بأنّ " دوركايم " كالكتاب الثلاث الآخرين لا يعزل الأسرة على بيئتها، ومن الوسط الاجتماعي الذي يحميها، وهو يهتم بالأسرة المعاصرة بالدرجة الأولى الموجودة في المجتمع الليبيرالي الصناعي والديموقراطي الأوروبي، ومع تعريف العلاقات الرئيسية التي تتكلف بها، ويتوقف عند التي تربطها بالدولة، والتعبير عن الربط بين الدائرة الأسرية والدائرة الإجتماعية؛ حيث أنّ الدولة بدأت تهتم بالأسرة، ويشير "دوركايم " إلى قوى التركيب الخارجية والتي تضغط على الأسرة بمفهوم آخر على تعريفها الاجتماعي بقوله:« أنّ الدولة أصبحت عاملا أساسيا في الحياة الأسرية» [1].

2-النظريات السوسيولوجية المعاصرة

أولا ـ النظرية البنائية الوظيفية:

لا يختلف اثنان على أنّ البنائية الوظيفية تمثل أكثر النظريات السوسيولوجية المعاصرة رواجا، ليس فقط في المجتمعات الأوروبية مصدر علم الاجتماع الغربي أو في الولايات المتحدة الأمريكية التي تلقنت أفكار هذه النظرية ودعمتها من خلال المؤسسة الأكاديمية بصورة واضحة بل وأيضا انتشرت مسلماتها في بلدان كثيرة من العالم، وعلى رأسها ما يسمى بالدول المتخلفة أو بلدان العالم الثالث، وواقع الأمر إن دل على شيء فإنّما يدل على فعالية المساندة لهذا الاتجاه[2] في دراسة موضوعات الأسرة، خاصة إذا كان الاهتمام مركزا حول تحليل وتفسير بناءات المجتمع بغية كشف العلاقة بين وحدات (أجزاء) الأسرة (الكل) من جهة، وبين الأسرة (الجزء) وبقية مؤسسات المجتمع (الكل) من جهة أخرى، فهي تسعى إلى ابراز وجود الأسرة من خلال أدوارها

---

[1] ***Catherine Cicchelli: Op, Cit, P, P*** 36/37

[2] **أحمد مجدي حجازي: علم اجتماع الأزمة (تحليل نقدي للنظرية الاجتماعية في مرحلتي الحداثة وما بعد الحداثة)**، دار قباء للطباعة والنشر، عبدة غريب، القاهرة، 1998م، ص100.

ووظائفها الاجتماعية، ويتدرج التحليل الوظيفي وفقا للنموذج المثالي لهذه النظرية من (*Macro*) (الوحدة الكبرى) إلى (*Micro*) (الوحدة الصغرى) فالتحليل الوظيفي على النطاق الواسع يعالج الأنساق الواسعة نسبيا بنظمها، أمّا التحليل الوظيفي الضيّق النّطاق فإنّه يعالج الأسر الفردية أو الأنساق الصغيرة نسبيا[1].

فبالنسبة للاتجاه الأول (*Macro*)تبدو الأسرة كعنصر أو كمؤسسة داخل المجتمع الكبير، في حين يركّز الإتجاه الثاني (*Micro*) على الديناميات الداخلية للحياة الأسرية، وإن كان كلا الاتجاهين يؤكّد العلاقة بين الأسرة كوجود (كيان) والبيئة المحيطة بها، ومن هنا جاء الاهتمام بدراسة أثر وظائف الأسرة في ديمومة وبقاء الكيان الاجتماعي، وإبراز الترابط الوظيفي بين المؤسسة الأسرية كبناء وبقية مؤسسات المجتمع كالتعليم، والاقتصاد، والسياسة...إلخ .

وكي نتعرض للنظرية البنائية الوظيفية سنتطرّق للقضايا الجوهرية التي تناولها الرواد المعاصرون (بارسونز، بيل وفوجيل، جورج ميردوك، كوزر)، في دراستهم للأسرة، أين نظموا معارفهم في نسق من المفاهيم (*Concepts*) والتعميمات (*Généralisations*) أهمّها: البناء والوظيفة، النسق، القيم و التنشئة الاجتماعية.

أ- تالكوت بارسونز: *T. Parsons*

يعدّ " بارسونز " من المنظّرين البارزين المعاصرين في مجال دراسة الأسرة. فقد عالج من خلال منظاره الوظيفي عدّة موضوعات أهمّها: التنشئة الإجتماعية، الأسرة والمجتمع الصناعي، العلاقة بين الزوجين.

1_ الأسرة الحديثة:

فقد انطلق في دراسته للأسرة من خلال اتجاهه الوظيفي، حيث أنّه انطلق من أنّ الأسرة هي جماعة صغيرة ، وأنّ كلّ الجماعات الصغيرة تميل لظهور تباين في الأدوار، باعتبارها عنصر أو مؤسسة داخل

---

[1] **سناء الخولي**: مرجع سابق، ص117.

المجتمع الكبير (أي المجتمع الصناعي). حيث يؤكّد في هذه الجماعات الصغيرة (الأسرة) تباين في الأدوار، ففيها أفراد يختصون بالأدوار الثانوية التابعة؛ حيث أنّه ميّز بين ما أسماه بـ:

أ/ **رجل الأفكار**: والذي تكون له توجيهات خارجية خاصة بحل مشاكل البيئة الخارجية، أي أنّه يهتم بالأدوار الوسيلية باعتبارها تعبّر عن التكيّف مع المحيط الخارجي (ويمثله الرجل المتمثل في الأب والابن).

ب/ **القائم على الثقافة**: وفيه توجيهات داخلية خاصة، يحل التوترات الداخلية، حيث أنّه يهتم بالأدوار المعبرة التي تعمل على الانسجام الداخلي (وتمثله المرأة المتمثلة في الأم و البنت)

ويشير " بارسونز " إلى أنّ الأسرة بناء له محوران:

1/ المحور الرأسي: الذي يشير إلى التباين في القوة (قائد تابع).

2/ المحور الأفقي: الذي يشير إلى التباين في الأدوار ومنها الأدوار الوسيلية، والأدوار المعبّرة، وقد اختصر " بارسونز " تصوّره للأسرة في الشكل الموالي[1]:

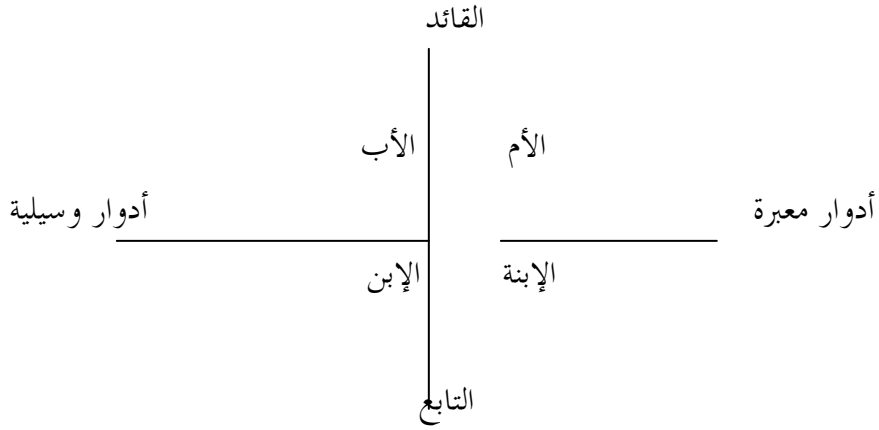

واعتبر " بارسونز " وظائف الأسرة الأمريكية عملية تغيّر تمر بها، تشكّل خطرا يهدّدها

---

[1] **سامية الخشاب: النظرية الاجتماعية و دراسة الأسرة**، دار المعارف، القاهرة، 1992م، ص18.

ولا يعني انحسارها، فإذا كانت الأسرة في الماضي تمثل وحدة اقتصادية منتجة ومستهلكة ووحدة إقامة، جعلتها الثورة الصناعية تتقلّص لتختص بها مؤسسات أخرى، أين خرجت الوظيفة الاقتصادية من المنازل إلى المصانع، كما أنّ هذه الوظيفة انتقلت وانقسمت مع الوكالات الأخرى الاجتماعية كالمصالح الاجتماعية والمدارس والمستشفيات وجماعات الترفيه [1].

ورغم كلّ هذه التحوّلات إلاّ أنّ الأسرة الحديثة تختص بوظيفتين أساسيتين هما:

1/ وظيفة التنشئة الاجتماعية.

2/ تكوين شخصية البالغين من أبناء المجتمع.

ومن هنا توصّل " بارسونز " أنّ الأسرة من النوع القرابي المنعزل عن الجماعات القرابية جغرافيا واجتماعيا يؤدي إلى غياب الوحدة القرابية في تحديد وضبط المستلزمات العضوية للأسرة، كما لم يغفل عن دراسة نمط الزواج في الأسرة الأمريكية التي وضعت له الدولة قيم ومعايير صارمة تعمل على ضبطه.

1-2 تحليل عملية التنشئة الإجتماعية

يعتبر " بارسونز " الأسرة نسقا للتفاعل (طفل – والدين) يحوي عناصر وجدانية، ادراكية تقييمية، يتمّ من خلال الثقافة السائدة، ويرى بأنّ الأسرة النووية قد تخصّصت بشدّة في وظيفة التنشئة الاجتماعية، وينظر إلى التنشئة على أنّها عملية تمر عبر عدّة مراحل، أين يدخل الفرد المراد تنشئته في العلاقات مع الشخص القائم بتنشئته حتى يصل إلى نهايتها، فهي عملية تفاعل بين الطفل وأمّه، « وأنّ المقر المركزي للتنشئة الإجتماعية يكمن في أعضاء أسرته الذين يتولون هذه الوظيفة » [2].

---

[1] *André Michel: Sociologie De La famille Et Du Mariage, Press Universitaire De france, Paris 1978, P 79.*

[2] *Christine Castelain meunier: pères, mères, enfants, dominos Flamarion, paris 1998, Page 65.*

ب- بيل وفوجيل *Bell Et Vogel*

فمن خلال نموذج " فوجيل " يتّضح بأنّ علاقات الاعتماد الداخلي بين الأسرة من جهة، وبين الأنساق الاجتماعية المحيطة بها من جهة أخرى، كما ناقش وظائف الأسرة والنشاطات المرتبطة بالمكانات والأدوار داخل الأسرة.

ففي مجال العلاقات والاعتماد الداخلي بين النسق الأسري من جهة، وبين الأنساق الاجتماعية الخارجية، يرى " فوجيل " أنّ العلاقات بين الأسرة وهذه الأنساق يمكن تصوّرها على شكل مجموعات من المتغيّرات الداخلية الوظيفية تحدث عبر توازن صادر عن الأسرة نحو تلك الأنساق الخارجية، وبين الوارد إليها من هذه الأنساق، وهذا التوازن في نظره ليس جامدا وإنّما يكون في صورة ديناميكية تبدو في شكل أفعال واستجابات لتلك الأفعال[1]، وهذه العلاقات يسميها " فوجيل " بالتغيّرات الداخلية الوظيفية والتي يمكن أن تكون إيجابية أو سلبية، وأنّ هذه العلاقات والتّغيّرات الداخلية المترابطة بين الأسرة والأنساق الخارجية المحيطة حسب " فوجيل " تتّضح من خلال ما تسهم به تلك الأنساق الفرعية والتي أهمّها النسق الاقتصادي ونسق القيم، وغيرها من الأنساق الأخرى[2].

1- الأسرة النّوويّة والنسق الإقتصادي:

إنّ النسق الاقتصادي هو قطاع من المجتمع المختص بعمليتي الإنتاج وتوزيع السلع والخدمات، والعلاقة هنا تبدو بين ما تقدّمه الأسرة وما تساهم به في النسق الاقتصادي، عن طريق ما تقدّمه بغية تزويد أفرادها بمستوى تأهيلي لأداء عمل انتاجي للمجتمع، وما يؤديه هؤلاء الأعضاء من خدمات بعد ذلك للمجتمع ذات طابع اقتصادي ممّا يدعم بقاء النسق الاقتصادي بنسق فرعي، ويتم بينه وبين الأسرة تفاعل، وتساهم الأسرة اسهاما وظيفيا من أجل دعم وبقاء واستمرار النسق الاقتصادي.

---

[1] سامية الخشاب: مرجع سابق، ص25.

[2] المرجع نفسه، ص27.

2- الأسرة ونسق القيم:

في رأي " فوجيل " أنّ الأسرة تساهم مساهمة وظيفية تجاه النسق القيمي من خلال ما يحدّده هذا الأخير من التزامات ومعايير يفرضها على أفراد الأسرة؛ لأنّ الوظيفة الكامنة لذلك الالتزام بنسق القيم من قبل الإعضاء، هي زيادة درجة التماسك داخل النسق الأسري، وبالتالي « فإنّ الأسرة تصبح أصغر وحدة اجتماعية مسؤولة على المحافظة على نسق القيم »[1].

ج- ميرودوك: *Murdokh*

نظر إلى الأسرة كمؤسسة عالمية *Universal*، وبالتالي في رأيه أنّها تنجز وظائف أساسية، ولقد حدّدها من واقع دراساته الأميريقية. وقد حلّلها بنائيا ووظيفيا.

أ/ فالناحية البنائية: فقد أوضح القواعد الأساسية و المحدّدة لطبيعة البناء الأسري، ويشمل عدّة قواعد منها: الزواج، النسب، الاقامة، النسق القرابي، وفي رأيه حتى يستمر هذا البناء يجب أن تتحقّق العلاقات الآتية:

1/ علاقة الزوج والزوجة.

2/ علاقة الآباء والأبناء.

3 / علاقة الأم بالابنة.

4/ علاقة الأم بالابن.

5/ علاقة الأب بالابنة.

6/ علاقة الأب بالابن .

---

[1] **سناء الخولي: الزواج والعلاقات الاسرية**، مرجع سابق، ص125.

ب/ أمّا الناحية الوظيفية: فأقرّ أربعة وظائف:

1/ الوظيفة الجنسية.

2 / الوظيفة الاقتصادية.

3 / وظيفة الانجاب.

4/ الوظيفة التربوية.

ويرى بأنّ هذه الوظائف الأربعة الخاصة بالأسرة لها أهمية كبرى بالنسبة للمجتمع، فلابدّ من تواجد كلّ هذه الوظائف التي تعمل على استمراره.

د- روز كوزر: *Rose Coser*

لقد استخدمت " روز كوزر " إطارا وظيفيا واضحا في معالجتها للأسرة، واعتمدت في دراستها على الوظائف الأساسية للأسرة في [1]:

1/ تأكيد الأبوة الاجتماعية.

2/ تقرير الزواج الخارجي.

3/ فرض المعايير الاجتماعية على الكيان العضوي.

4/ منح الذاتية الاجتماعية لأعضاء الأسرة.

ورغم قبولها لعالمية الأسرة، إلاّ أنّها رفضت اطلاق صفة العالمية من خلال الوظائف الظاهرة كالانجاب والانفاق (الوظيفة الاقتصادية)؛ لأنّها يمكن أن تتحقق خارج إطار الأسرة، وتعتبر " كوزر " بأنّ الأبوة الاجتماعية

---

[1] **سامية الخشاب**: مرجع سابق، ص30.

(والتي تعدّ من الوظائف التي وضعتها) أهم من الأبوة البيولوجية، ممّا دفعها للتساؤل عمّا إذا كان الأب من يحقّق الذاتية الاجتماعية للطفل أم لا ؟ ففي رأيها أنّ الأبوة الاجتماعية تعطي الطفل ذاتيته، وتحدّد مكانته داخل المجتمع، كما أنّها تحدّد الحقوق والواجبات من جيل لآخر.

وتضيف " كوزر " إذا كان الأب هو الذي يحقّق الذاتية الإجتماعية للطفل وليست الأم، فهذا يرجع إلى التوزيع غير العادل للمكانة والسلطة والقوة بين الجنسين، كما أنّ " كوزر "تؤكّد على نمط الزواج التبادلي، وضرورة تغيير العلاقات الأسرية تبعا لتغير المجتمع، أين تواكب الأسرة تغيّرات المجتمع، وتتكيّف مع متطلباته المتغيّرة.

ثانيا ـ النظرية السلوكية الإجتماعية

ويهتم هذا الإتجاه بدراسة المسائل السلوكية، ومنها السلوك الانساني الذي يحدث في مواقف أسرية، وبالتالي فإنّ هذه المواقف تساعد على فهم هذا السلوك من منظور اجتماعي، وبالتالي فإنّ الأسرة تعدّ من الجماعات ذات الدلالة بالنسبة للأفراد من الناحية السلوكية، ولها الأولوية المنهجية حين البدء

بتحليل هذه المواقف، ومن رواد هذا الإتجاه العالم " بوسارد " " *Bossard*" والذي يرى بأنّ المواقف الاجتماعية هي مواقف قائمة وموجودة على الطبيعة، وبالتالي وضع تصنيفا لمواقف الأسرة سواء ما تعلّق منها بالعلاقة الداخلية بما يتضمّن الحجم، والتنظيم، النشاط أو العلاقة الخارجية بما فيها من مكانة اجتماعية، ولقد ركّز هذا الإتجاه في دراسة الموضوعات التالية[1]:

1 ـ نمو الطفل:

فقد اهتمّ هذا الإتجاه بدراسة التأثير الفعلي لمواقف مختلفة على نمو وسلوك بعض الأطفال الأمريكيين،

---

[1] **سامية الخشاب**: مرجع سابق، ص40.

وكان الهدف من دراستهم هذه هو إكتشاف المواقف التي تساعد على تكوين أطفال أصحاء عقليا وجسميا، وكذلك اكتشافهم للمواقف التي تؤدي إلى انحرافهم سلوكيا، وقد نبّه " بوسارد " إلى الاهتمام بالمواقف الاجتماعية التي يعيش فيها الأطفال، وينمون في طفولتهم حتى نضجهم.

2 ـ العمليات الداخلية في الأسرة:

لقد اهتم هذا الإتجاه بالعلاقات الداخلية في الأسرة، وانصبّ اهتمامهم على تأثير حجم الأسرة على العلاقات الأسرية، وكان اهتمامهم أيضا منصبٌّ حول الأزمات الأسرية من خلال دراستهم حول الأسر التي تعاني من أزمة الانفصال خلال الحرب العالمية الثانية.

ثالثا ـ النظرية التفاعلية الرمزية:

وترتكز هذه النظرية على محاولة تفسير سلوك الأفراد المنضبط والمتأثر والمحدّد عن طريق المجتمع من جهة، وتركز من ناحية أخرى على الوسيلة أو الطريقة التي ينعكس بها سلوك الأفراد على الجماعات والبناءات الاجتماعية في المجتمع، وبصيغة أدق:« يرتكز الاهتمام على تفسير كيفية انضباط أعضاء الأسرة عن طريق جماعتهم الأسرية، وتفسير التفاعلات والمعاني المشتركة التي تعتبر لب السلوك الزواجي والأسري»[1].

إنّ محور الاهتمام في الدراسات التفاعلية الرمزية ينصب على دراسة العلاقات بين الزوج والزوجة، وبين الوالدين والأولاد، فهي تنظر إلى الأسرة على أنّها وحدة من الشخصيات المتفاعلة؛ لأنّ الشخصية في نظر أصحاب هذه النظرية « ليست كيانا ثابتا، بل هي كيانا ديناميكيا، فهي شيء نام ومعاش ومتغيّر، وتفسر ظواهر

---

[1] **سناء الخولي**: مرجع سابق، ص131.

الأسرة في ضوء العمليات الداخلية كأداء الدور، علاقات المركز، مشكلات الاتصال، إتخاذ القرارات، عملية التنـــشئة الاجتماعية» [1].

فالأسرة هنا يمكن اعتبارها كعملية وليست وحدة استاتيكية، ومن أهم منظري التفاعلية الرمزية ومـــساهمة أبحـــاثهم في دراسات الأسرة:

أ-بيرجس : *Berges*

وجدت من خلال ابحاثه التفاعلية الرمزية، وقد وضع برنامجا عن الأسرة أوضـــح فيـــه أنّ الأســـرة هـــي شخصيات متفاعلة، وقدّم أنماط من الأسر بعد تصنيفها في ضوء العلاقات الشخصية التي تربط بين الزوج والزوجـــة، والزوجين والأبناء.

ب- ويلارد والر *Willard Waller* :

قدّم " والر " محاولة متكاملة لدراسة الأسرة من وجهة نظر التفاعلية الرمزية في كتابه " الأســـرة تفـــسير ديناميكي "، وفيه أعطى أهمية قصوى للبعد التاريخي عند دراسة عملية التفاعل الأسري، وحـــدّد لـــذلك مراحـــل في الحياة الأسرية لقياس البعد التاريخي [2].

1/ الحياة في الأسرة الوالدية (أسرة التوجيه).

2/ التودّد والمغازلة والحب (الملاحظة).

3/ السنة الأولى من الزواج.

4/ الأبوة.

5/ العش الخالي (مرحلة الفراغ).

---

[1] **محمد الجوهري وآخرون: ميادين علم الاجتماع**، دار المعارف، القاهرة، ط5، 1980م، ص254.

[2] **سناء الخولي: الزواج والعلاقات الأسرية**، مرجع سابق، ص132.

ج- هيل Hill :

لقد أضاف الكثير إلى تحليل الأسرة من وجهة نظر التفاعلية الرمزية، أين وسّع من استخدام المراحل الخمس التي أشار إليها " والر " حيث أنّه:« اعتبر الأسرة جماعة مكوّنة من شخصيات متفاعلة، مختلفون من حيث:

- أعمارهم ورغباتهم، حاجاتهم، معدّل نموّهم، مستويات فهمهم.
- تناولهم لمشكلاتهم المعاشية مع بعضهم البعض.

ويرى " هيل " أنّ الخلاف الحادث بين أعضاء الأسرة خلال الحياة الأسرية راجع إلى عدم تقابل الرغبات المختلفة المتطوّرة لأعضاء الأسرة »[1].

د- روس *Rose* و ستيكر *Styker* في الستينات

وتعتبر دراستهم من أحدث الدراسات في هذا المجال، فيرى كلّ منهما أنّ عامل التأثير والتأثر بين أفراد الأسرة هو الرموز أو الإتصال *Communication*، الذي يعتبر هو المفهوم الأساسي الذي من خلاله تنتقل هذه الرموز، حيث أنّ أفراد الأسرة يستجيبون بصورة رمزية، تحت مصطلح تحديد الموقف، « فالعلاقات الأسرية تكون في حالة سيالة، والحياة الاجتماعية تكون في مقابل ذلك في حالة تبادل وتداخل السلوك أكثر منها في حالة التوازن، والتغير في الأسرة هو نتاج التفاعل الفعال النشيط والفعل الاجتماعي يحدث داخل الأسرة والتي يمكن القول عنها بأنّها ليست هي المحدّدة لهذا الفعل، ويعتبر تمثيل الدور العملية المركزية في الإتجاه التفاعلي، فكل دور يشكل طريقا ليرتبط بأدوار أخرى في الموقف وبالتالي فالتفاعل عملية ديناميكية مستمرة »[2].

إنّ نظرية التفاعل الرمزي لا تقتصر على الأدوار، وإنّما تهتم ببعض المشاكل مثل: المركز، علاقات المركز الداخلية التي تصبح أساس أنماط السلطة وعمليات الإتصال، الصراع وحل المشاكل، والمظاهر الأخرى لتفاعل الأسرة والعمليات المتعدّدة التي تبدأ بالزواج وتنتهي بالطلاق.

---

[1] **سامية الخشاب**: مرجع سابق، ص35.

[2] **سلوى عبد الحميد الخطيب**: **نظرة في علم الاجتماع المعاصر**، مطبعة النيل، القاهرة، 2002م، ص، ص 381/380.

رابعا ـ نظرية التطوّر العائلي:

تتخذ هذه النظرية من نشأة الأسرة ـــ وهي الخلية الإجتماعية الأولى ـــ أساسا لنشأة الدولة، فقد بدأت الأسرة أو العائلة على أساس الإنتماء للأم، وتطوّرت بعد ذلك إلى مرحلة أخرى وهي التي صار إنتماء الأسرة فيها إلى الأب.

والأسرة أو العائلة تتكوّن عادة من الأب والأم والأولاد سواء قلّ عددهم أو كثر ، ثمّ تطوّر الحال بعد ذلك إلى تكوّن عدّة أسر، ومنها إلى القبيلة المكوّنة من عدّة عائلات، حتى وصل التطوّر إلى التنظيم الحديث الذي يضمّ عدّة عائلات في شكل أو صورة أمة تكوّن الدولة.

وأصحاب هذه النظرية يعتبرون سيادة الوالد على أسرته وأبنائه هي اللبنة الأولى التي انبثقت عنها السلطة السياسية، وهذا ما نعبّر عليه في التراث القديم وخاصة عند ارسطو في كتابه " السياسة " إنّ العائلة تنشأ أولا ثمّ تتحدّد مع عدّة عائلات بقصد إشباع وتوفير الحاجات التي لا يمكن للعائلة أن تنهض بها منفردة ومن ثم تتكوّن القرية، ومن إتحاد عدد من القرى تتكون الدولة.

ومنذ عهد " أرسطو " وجدت هذه النظرية عدد من المؤيدين عبر مختلف العصور يرجعون نشأة الدولة إلى نشأة سلطة الأب على الأسرة.

إنّ هذه النظرية قد واجهت الكثير من النقد على أساس أنّها تبدأ بداية غير صحيحة استنادا إلى أنّ الأسرة لم تكن هي بداية الحياة الإنسانية، وإنّما مرت هذه الحياة بأطوار مختلفة قد لا تكون الأسرة هي الخلية الأولى فيها. ولكن بالرغم من الاحتجاج بهذه الحجة إلاّ أنّه من المؤكد أنّ الأسرة تمثل أحد حلقات تطوّر الحياة الإنسانية والاجتماعية، وإن اختلفت سلطة الأب على العائلة عن السلطة السياسية في الدولة[1].

---

[1] **إسماعيل علي سعد: المجتمع والسياسة (دراسات في النظريات والمذاهب والنظم)**، دار المعرفة الجامعية ـــ الإسكندرية، 1999م، ص178.

خاتمة الفصل:

لقد اهتمت الدراسات منذ أقدم العصور بدراسة الأسرة، و لقد بذلت محاولات على مر التاريخ لهذا النظام الإنساني انطلاقا من المفكرين والفلاسفة الذين كان اهتمامهم في البحث عن طبيعتها و مميزاتها مستمدة من آرائهم الخاصة وأفكارهم الفلسفية، يعبرون عنها كل حسب عصره و مجتمعه والزمن الذي عاش فيه. إضافة إلى تجميع علماء الانثروبولوجيا للمعلومات المتعلقة بالنظام الأسري في المجتمعات البدائية،وصولا إلى علم الاجتماع الذي مكن من تطوير الدراسات العلمية للأسرة و اعتبارها بأنها ظاهرة اجتماعية. و بذلك ظهر علم الاجتماع الأسري أو علم الاجتماع العائلي و الذي يعتبر بأنه علم حديث و يعتمد في الدراسة على مكونات المنهج العلمي من حيث التحقق الامبريقي البعيد عن الأحكام الدينية و التأملات الفلسفية.

الفصل الخامس

الأسرة الجزائرية

تمهيد

1/ التطوّر التاريخي للأسرة الجزائرية.

أ/ الفترة ما قبل الاستعمار.

ب/ الفترة الاستعمارية.

ج/ الفترة التي تأتي بعد الاستقلال الوطني.

2/ الخصائص السوسيولوجية للأسرة الجزائرية.

1- دور المرأة في الأسرة التقليدية (الممتدة).

2- دور المرأة في الأسرة العصرية .

3- دور الطفل في المجتمع الجزائري.

خاتمة الفصل

تمهيد:

إنّ الملاحظ لما كانت عليه الأسرة الجزائرية غداة الإستقلال، يحسّ وكأنّها بعثت من أعماق االتاريخ، غيرأنّ التغيّرات العميقة والسريعة التي عاشها المجتمع الجزائري بمختلف شرائحه وفي مختلف الميادين منذ ذلك التاريخ، كان لها عميق الأثر على التحولات التي عرفتها هذه الأسرة، فقد شملت هذه التغيّرات الخصائص، البناء، والوظائف، وأنماط العلاقات الإجتماعية بين مختلف العناصر المشكلة للنسق الأسري؛ إذ إنتقلت المراكز والأدوار ـــ بحكم أنّها ظلت ولأمد طويل نسقا مغلقا ـــ من الجد الكبير للعائلة إلى ربّ الأسرة التي تحولت إلى الطابع النّووي مع تواجد ملحوظ للنمط الأسري الممتد، وإن كانت كلّ المؤشرات تدّل على أنّه آيل إلى الزوال، أو يسير نحو التقلص عبر السنين. و قد أصبح النمط النووي للأسرة هو المهيمن، مع بروز أنماط أخرى لم تكن معروفة من قبل نتيجة هذه التحولات.كما لعب خروج المرأة للعمل، وتعليم الفتاة، وبلوغها مستويات نافست فيها الذكور خاصة على مستوى التعليم العالي، دورا بارزا في تشكيل النمط الجديد للأسرة، وتحديد أدوار المرأة فيها، وكما نافست المرأة الرجل في مجال التعليم فقد نافسته أيضا في مجال العمل في بعض القطاعات، مثل الصحة، والتعليم خاصة، ممّا يعني مساهمتها على المستويين المباشر وغير المباشر في التنمية الشاملة للبلاد من خلال ولوجها عالم الشغل وفي كافة الميادين تقريبا، وكذلك من خلال تبنيها لسياسة التنظيم العائلي، وتطبيقها الفعلي والفعال لهذه السياسة، و يلاحظ هذا من خلال إنخفاض مستويات الخصوبة، وتراجع النمو الديموغرافي الذي كان بداية الإستقلال من أعلى المعدّلات في العالم.

1/ التطوّر التاريخي للاسرة الجزائرية:

هناك ثلاث مراحل تدل على تطوّر مؤسسة الأسرة الجزائرية:

أ/ فترة ما قبل الاستعمار.

ب/ الفترة الاستعمارية.

ج/ الفترة التي تأتي بعد الإستقلال الوطني 1962م.

أ/ الفترة ما قبل الإستعمار:

كانت الأسرة الجزائرية مؤسسة وفقا لتعاليم الشريعة الإسلامية، وأساسا مبنيّة على المذهب المالكي، حيث أنّ الشريعة الإسلامية تحكمت في المباحث الخاصة بالإطار القانوني للأسرة، بمعنى ما يتعلّق بالزواج وانحلاله، ونظام السلطة الأبوية، والمسائل المتعلقة بالميراث والتركة.

ب/ الفترة الإستعمارية:

فقد كانت إنشغالات الفرنسيين في البداية لم تمس المؤسسة الجزائرية، لاسيّما ما جاء في القانون الأسري (إتفاقيـــة 05 جويلية 1830م)، وبعد هذا القانـــون أصبحت تدخلاتهم متتالية فيما يخص تنظيم العدالـــة الإسلاميـــة (مراسيم 10 سبتمبر 1866م و31 ديسمبر 1866م و17 أفريل 1889م)، وفيما يخص الحالة المدنية للمسلمين الأهالي في الجزائر (قانون 23 مارس 1882م)، ومن جهة أخرى فإنّ تدخلات القضاء، وتدخلات المشرّع الفرنسي كانت عميقة، وقد جاء في تصريح ملاحظ فرنسي« أنّه في كلّ الدول المسلمة التي تحكمها قوى مسيحية، ويمكن أن تكون الجزائر أنّها تناضل من أجل أن تنتصر، ولكن فرنسا تشدّدت للمهزومين

بالإعتراف بسيادتها، وقد إلتزمت وتعهّدت بأن تحكمهم بقوة وتفرض عليهم مؤسساتها»[1].

إنّ المشرع الفرنسي قد ألهم من بعد تقنيات أسقفية لتعديل بعض المباحث لقانون الأسرة، ويتعلّق بالوصاية على الأطفال القصر (قانون 11 جويلية 1957م)، وتكوين الزواج وانحلاله (قانون 11جويلية 1957م ومرسوم 17 سبتمبر 1959م)، وأنّ القضاء الفرنسي عدّل أيضا إطار الأسرة الجزائرية لوضع مبادئ جديدة بشأن الإجبار والإرغام، الزواجى (الجبر)، وحضانة الأطفال.

أمّا بالنسبة لعموم الشعب الجزائري فنادرا ما يتعاملون معها، ويفضلون التقيّد بتعاليم الشريعة الإسلامية والأعراف المحلية في كافة الأمور الأخرى كالزواج، والطلاق، وحضانة الأطفال، والمواريث...، ولا يلجأون إلى الإدارة الإستعمارية وقوانينها إلاّ إذا لم يجد لذلك بديلا مثل تسجيل المواريث والأملاك، ولهذا ظلّ تأثير هذه القوانين ضئيلا على الأسرة الجزائرية.

ج/ الفترة التي تأتي بعد الإستقلال الوطني:

والتي تبدأ مباشرة بعد 1962م؛ فإنّ الدولة الجزائرية وجدت فراغ قانوني، حيث أنّ بعض القوانين والمراسيم مسجلة في قانون الأسرة كانت من إلهام المشرع الفرنسي، و خلال هذه الفترة بالذات استجاب المشرع الجزائري في وضع قانون يحكم الأسرة الجزائرية، حيث أنّه واصل على النصوص القانونية (11 جويلية 1957م) والمتعلقـــة بالوصايا على الأطفـــال القصر، وتكوين الزواج وانحلاله، وتمثل ذلك في نصوص قوانين والتي لا تخالف السيادة الوطنية (القانون الجزائري 13 ديسمبر 1962م)، وبعد فترة قصيرة اعتمدت قانونا جديدا منتخبا من طرف المجلس الوطني الجزائري والمتعلّق بالحدّ الأدنى للسنّ عند الزواج (قانون

---

[1] ***Mohamed Rabzani: <u>La Vie Familial Des Femmes Algériennes Salarieés</u>,*** *l'Harmattan, Paris 1997, P 16.*

خميستي 1963م)[1]، في السنوات التي تتبع وذلك بجهود مبذولة من طرف المشرع في شأن تدوين قانون الأسرة الجزائريـــة أين يجب وضع الشريعـــة الإسلامية في الحسبان، على اعتبار أنّ قانون الأسرة مستمد منها في كلّ ما يتعلّق بالزواج كلبنة أساسية لبناء الأسرة، وكذلك الطلاق والنسب، وفي الحديث دائما على الإطار القانوني للأسرة الجزائرية، فلقد كانت محاولات لإصدار قانون الأسرة (1962م- 1963م)،(1964م- 1966م)، (1973م-1981م) كلّها باءت بالفشل وذلك بسبب تضارب الآراء بين مؤيدي الشريعـــة الإسلاميـــة من جهة، والمصلحين الذين كانوا يسعون إلى وضع قانون على الطريقة الغربية يستوحى من القوانين الوضعية والذي تضمّن الكثير من الأحكـــام والتّصورات التي تخالف الشريعة، وتتعارض مع عادات النّاس وتقاليدهم، وبعد هذا ظهرت الأعمال التحضيرية لقانون الأسرة الجزائرية؛ حيث ذكر رئيس المجلس الوطني الشعبي بأنّ هذا المشروع المهم للقانون يجب أن يكون مطابقا لديانتنا وتقاليدنا الوطنية، ويجب أيضا اعتماد حقائق اجتماعية حالية ومعاصرة، وللمجتمع الاشتراكي والذي نريد تشييده كما جاء في الميثاق الوطني والدستور»[2] ومن خلال هذا الخطاب يتبيّن الاهتمام الأكبر للمشرع لأن يصل إلى تحديد قانون الأسرة والذي يضع بعين الاعتبار طموحات مجتمع جديد، وفي نفس الوقت لا يمكن خيانة تعاليم الدين الإسلامي؛ لأنّ الشعب الجزائري شعب مسلم وأنّ الإسلام دين الدولة (دستور 1976م، المادة رقم 02)[3] وأنّ قانون الأسرة الجزائري هذا مرتبط تمام الارتباط بالمذهب

---

[1] **سلسلة القوانين الاستعمارية الخاصة بتنظيم الأسرة الجزائرية:**

إتفاقية 05 جويلية 1830م.

مراسيم 10 سبتمبر 1866م.

مراسين 31 سبتمبر 1866م.

مراسيم 17 أفريل 1889م.

قانون 23 مارس 1882م.

قانون 11 جويلية 1957م.

قانون 11جويلية 1957م.

مرسوم 17 سبتمبر 1959م.

[2] ***Mohamed Rabzani:*** *Op Cit, P7.*

[3] **الدستور الجزائري سنة 1976.**

المالكي[1].

وقد أعلن صراحة القانون في سنة 2005م والمتعلق بقانون الأسرة، حيث يلاحظ فيه تطوّرات فيما يخص ظروف المرأة؛ حيث أنّه يطبق في الزواج والخطوبة، وقد حدّد سن الزواج للمرأة بـــ 19 سنة كاملة والرجل حين تكتمل أهليته، وللقاضي أن يرخص بالزواج قبل ذلك لمصلحة أو ضرورة، متى تأكدت قدرة الطرفين على الزواج[2]، وحضور الولي لأنّه شرط أساسي من شروط الزواج، أو حضور الوصي عند غياب الولي، والوصي يجب أن يكون من المقربين للفتاة أو القاضي (المادة 11 من قانون الأسرة)،(الأمر رقم 02/05 المؤرخ في 27 فبراير 2005م): « تعقد المرأة الراشدة زواجها بحضور وليّها وهو أبوها أو أحد أقاربها أو أيّ شخص آخر تختاره» [3].

حيث أنّ قانون الأسرة الجزائري كباقي القوانين الوضعية حاول أن ينظم ويحدّد العلاقات بين الرجل والمرأة مستمدة من الشرع الإسلامي، ومن الأعراف الموجودة في المجتمع، ويعرّف الزواج قانونيا بأنّه :« عقد حقيقي، أي مؤسسة قانونية تقيم بين الرجل والمرأة علاقات مؤسسة على مصالح إجتماعية ذات طبيعة روحية ودينية»[4].

وبالنسبة للطلاق فقد حدّد المشرع بإتمامه بالتراضي بيّن في (المادة 48) من قانون الأسرة الجزائري.

إنّ كلّ هذه التغيرات التي جاء بها المشرع لم ترض بعض الأطراف، وذلك فيما يخص مصير المرأة. وفي هذا يرى " *H. Van Develde* " بأنّ القانون هو ضدّ النساء الجزائريات ؛ لأنّ الوضع الأنثوي يعبر عنه بوضع الفتاة التي تخضع لأبيها، والزوجة مطيعة لزوجها، والأم مرتبطة ببيتها.

أمّا " صليحة بوديفة " فترى بأنّ قانون الأسرة الجديد 1984م فقد جاء من أجل عدم إحداث القطيعة مع العادات والمفاهيم التقليدية، والقانون يسترجع ويعيد أيضا بعض السلوك المتكرّر الذي يخص المرأة أنّه مصدر الخطأ في المجتمع وقوة قادرة، إنّها تبعثر وتشوش النظام الاجتماعي، فهي لم تخطّط بمجموعة من القيم الدفاعية، ودائما

---

[1] **عبد الفتاح تقية: مباحث في قانون الأسرة الجزائري من خلال مبادئ وأحكام الفقه الإسلامي**، الجزائر، ص323.

[2] **قانون الأسرة الجزائري المادة 11** ، الديوان الوطني لأشغال التربوية، ط4، الجزائر، 2005م، ص6.

[3] **قانون الأسرة الجزائري 2005م، المادة 07**، ص05.

[4] ***Bennetha G: le droit De La Famille Algérienne**, Alger, O P U 1993, P 47.*

حسب هذه الكاتبة؛ فإنّ القانون الجديد يعطي أهمية قليلة للرهان الذي يمثّله الوضع الأنثوي اليوم[1].

وبهذا يمكن القول بأنّ التيار الأنثوي ولد من التناقضات الداخلية للمجتمع الغربي، وهو مبني على المطالبة بالتساوي في الحقوق مع الرجل، والإعتراف بالشخصية الخاصة بالمرأة، بإعتبارها فردا نفسيا وإجتماعيا، وأنّ الحركة الأنثوية هي خاصية يتميّز بها المجتمع الغربي، حيث أنّ هذا النموذج الغربي يريد أن يفرض نفسه على مستوى الكون لجميع المجتمعات والحضارات، ولكي يعيد إلى المرأة إعتبارها نتيجة مافعل بها الرجل في كلّ مكان، كانت فيه سيطرة الرجل بارزة، إنّها أفكار مستوردة من النمط الغربي مهملة كلّ القيّم الخاصة بالثقافة الجزائرية[2].

إنّ هذا التيار الأنثوي الذي يريد تطبيق الأفكار الغربية المعادية للإسلام على الأسرة الجزائرية عموما وعلى المراة بشكل خاص، وقد تجاهل منذ القدم مساهمة الثورة التحريرية بقسط كبير في كسر القيود القبلية؛ حيث التحقت الكثير من النساء بالثورة محاربة مع الزوج أو الأب أو الأخ أو الابن، بالإضافة إلى تكريس حقّها في الدساتير الجزائرية بعد الاستقلال في التعليم والعمل والانتخابات، حقوقا انعكست على جوانب أخرى من حياتها ومن حياة الأسرة بصفة عامة، كما ساهم التعليم المجاني وإقرار الدولة الجزائرية لمبدأ ديموقراطية التعليم، وإجبارية التمدرس لكافة أبناء البلد من الجنسين، وخروج المرأة للعمل في خلق أوضاع أسريـــة جديدة ساهمت في إنشاء نمط جديد للأسرة الجزائريـــة من حيث البناء والوظائف، ويكفي للتدليل عن ما أحرزته المرأة الجزائرية في مجال التعليم؛ حيث أنّها تابعت دراستها في جميع المستويات بكلّ تقدم وجدارة؛« حيث أنّه في السبعينات تعد طالبة واحدة مقابل 4 طلبة، و بعد 20 سنة، تعدى عدد الفتيات في الجامعة بأكثر من 50% وفي كلّ التخصصات» [3].

---

[1] ***Mohamed Rabzani:*** *Op Cit, P 08.*

[2] **مصطفى بوتفنوشت: العائلة الجزائرية (التطوّر والخصائص الحديثة)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984م، ص، ص75/73.

[3] ***Zahia oudah Bedidi: Baisse De La Fécondité En Algérie, Transition De Développement Ou Transition De Crise, Thèse De Doctorat****, Institut D'études Politiques De Paris, mai 2004, p 151.*

2/ الخصائص السوسيولوجية للأسرة الجزائرية:

إنّ التحوّلات التي طرأت على المجتمع الجزائري أحدثت تغيّرات في الأشكال التنظيمية للأسرة وحتى داخل العلاقات بين مختلف الجماعات المنزلية. وبالرغم من ذلك فإنّها حاولت أن تتكيّف مع الإضطرابات الخارجية الناتجة عن هذه التحوّلات، ساعية في ذلك إلى إنقاذ القيم والمعايير الإجتماعية والتي تعبّر عن الواقع الثقافي، والذي بنى وأعطى معنى لأفراده، وأنّ حركية التغيّر الإجتماعي أثّر عليها في مجموعها، بالرغم من المقاومة الواعية في جوانب الحياة الإجتماعية والثقافية، والتي بقيت مجسّدة وتتمثّل في عادات وتقاليد المجتمع الجزائري ويعتبر البحث الذي قام به مصطفى بوتفنوشت في نهاية السبعينات من القرن الماضي. من أهمّ ما كتب حول العائلة الجزائرية منذ الإستقلال، وقد حاول من خلاله تحديد طبيعة « العائلة الجزائرية من حيث التطوّر والخصائص الحديثة، ولا شكّ أنّ الكثير من التغيّرات قد تكون طرأت على بنية العائلـــة الجزائريـــة منذ ذلك التاريخ، بتغيّر الكثير من المعطيات حول واقع المجتمع الجزائري، فتغيّرت بتغيّره أحوال العائلة بإعتبارها حجر الزاوية في البناء الإجتماعي للمجتمع.

ولتقدير حجم التغيّرات في إطار منهجي مقارن بين ما كانت عليه أوضاع العائلة الجزائرية آنذاك وما آلت إليه خلال ربع قرن من الزمن علينا أن نستعرض أولا ما وصفها به الباحث المذكور لندرك حجم التغيّرات التي طرأت على تركيبتها البشرية وأنساقها القيمية والعلاقات التي تربط بين أفرادها.

فمن حيث الخصائص يوجز بوتفنوشت العائلة الجزائرية من خلال الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في أربعة خصائص هي:

— أنّ العائلة الجزائرية هي عائلة موسعة حيث يعيش في أحضانها عدّة عائلات زواجية وتحت سقف

واحد " الدار الكبيرة "[*] عند الحضر والخيمة الكبرى عند البدو ومن 20 إلى 60 شخصا يعيشون جماعيا.

— العائلة الجزائرية هي عائلة أبوية، الأب فيها والجدّ هو " القائد الروحي " للجماعة العائلية، وينظم فيها أمور تسيير التراث الجماعي وله مرتبة خاصة تسمح له بالمحافظة على تماسك الجماعة المترلية، وهذه الأسرة الأبوية لابدّ وأن يكون أفرادها من جيل واحد، فهم إمّا إخوة وإمّا أبناء، وإمّا أبناء الأعمام، والأشقاء يعيشون تحت سلطة الأب الأكبر أو عم أبوي وفيه النسب يكون أبويا.

— والعائلة الجزائرية هي عائلة أكناتية، والنسب فيها ذكوري والإنتماء أبوي، وانتماء المرأة (أو الأم) يبقى لأبيها.

— العائلة الجزائرية هي عائلة لا منقسمة، أي أنّ الأب له " مهمة " ومسؤولية على الأشياء، وأنّه يمثل قمة هرم الأسرة الجزائرية، ووسط هذا الهرم الأبناء المتزوجون، أمّا قاعدته فتتمثّل في الأطفال والنساء. بمعنى أنّ التنظيم المتميّز بالانقسام يتمثل في التراث الفلاحي والذي يعتبر أساس البناء الاقتصادي المترلي وعلى قمته الأب الذي يتخذ القرارات، والأبناء والأحفاد يمثلون البنية القصوى في هذا الجسم، والجدران والبنيان، أمّا زوجات الأبناء والحفيدات فكلّهن يمثلن الأساس الداخلي لهذا البناء السميك. و أنّ العائلة الجزائرية تعتبر جماعة مترلية؛ حيث لا يكون أفراد الجيل الواحد إلاّ إخوة أو أولادا، وأعماما يقيمون في سكن واحد و يعيشون من رزق واحد وينشطون تحت سلطة أبوية واحدة، إنّها مكوّنة من خليتين أسريتين أو أكثر، تكوينها يجعلها تأخذ

---

[*] يعني بالدار الكبيرة أنّها ذلك الحيّز الذي تعيش فيه العائلة، ويمكن تكبيرها ببناء غرف جديدة وذلك بارتفاع عدد أعضاء الأسرة، وتبنى حسب حاجاتهم ومتطلّباتهم، وهذا يزيد من درجة الحياة الخاصة و استقلالية الخلية الزوجية، وهذا العمل يعمل على المحافظة على النظام البطريقي، وهذه الدار الكبيرة تبنى إمّا وسط التراث العائلي أعلى الأراضي اللامنقسمة أو على مقربته أو في قرية القبيلة، وأن الخاصية الأساسية لهذه الدار هي أن تكون مبنية بصفة تجعلها في مأمن من أعين المارة، وتكون محاطة بسور حيث لا يمكنه أن يرى ما يجري بساحة الدار، وأن يرى ذهاب وإياب النساء في الداخل، وأنّ هذه الدار الكبيرة تجمع كلّ الجماعة المترلية في حياة عائلية جماعية ومتوازنة، والدار الكبيرة تقوم بدور التماسك الأسري والإيمان والمحافظة على الأقارب في وضعية تجمع وتعاون دائم.

أحد الشكلين التاليين[1]:

الأول: الذي يمثل اسرة الأب وابنه أو أبنائه المتزوجون وأطفالهم قبل الزواج.

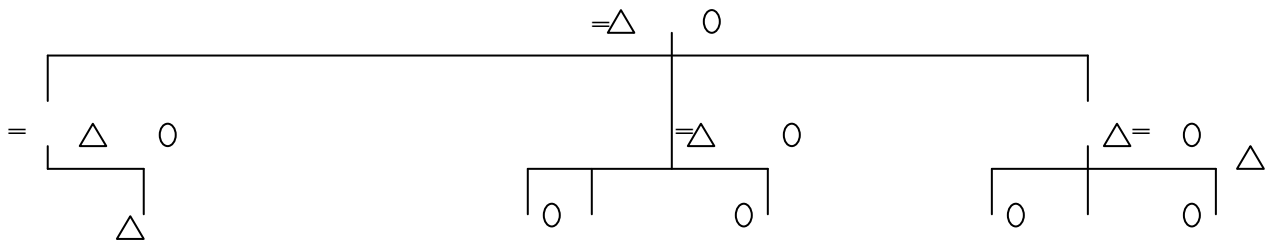

الثاني: ويمثل مجموع أسر الإخوة المتزوجين.

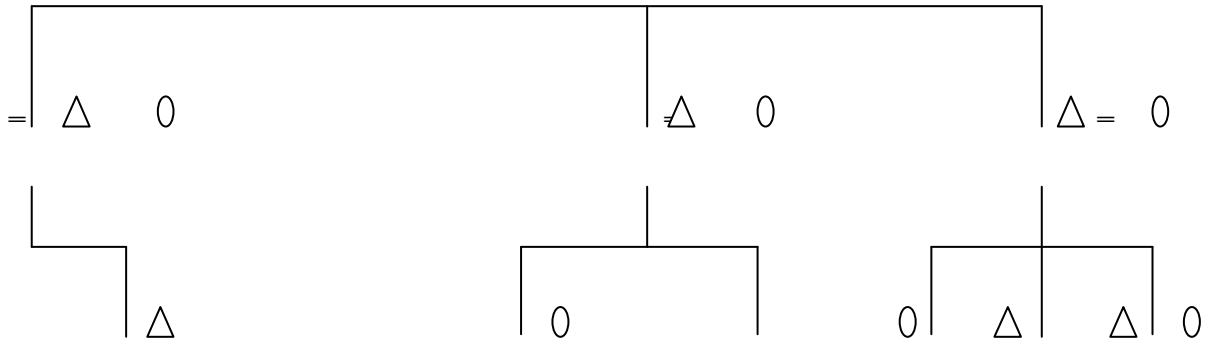

إنّ الزواج يتمّ في سنّ مبكرة عند بعض العائلات التي حافظت على تماسّكها، وأنّ متوسط الأعمار يكون مرتفعا وبالتالي فإنّ شكل العائلة يكون معقّدا، ذلك أنّ العائلة هنا تكون مركبة من أسرة الأب وأسرة أبنائه المتزوجين أيضا، ويمكن القول عنها بأنّها تضمّ أربعة إلى خمسة أجيال، وقد يصل حجمها الخمسين فردا أو أكثر.

---

[1] **المجلة الجزائرية في الأنتربولوجيا والعلوم الاجتماعية**، العدد 10، جانفي ــ أفريل 2000م، مجلد 4، ص، ص10/9.

1/ يمثل الأب في هذه العائلة السلطة المادية والروحية المطلقة، فهو الذي ينظّم الاقتصاد المترلي، ويحرص كذلك على تماسك العائلة، وكذلك أنّه يمارس كلّ الحقوق على زوجته و أولاده، وكلّ من يعيش تحت مسؤوليته، هو الذي يتخذ القرار بخصوص الزواج والطلاق والتبني والحرمان من النسب أو الميراث والبيع والشراء، فمن حقه إجبار زوجته وأطفاله على الطاعة والخضوع والإمتثال للسلطة الأبوية، لأنّ الغاية من هذه الصرامة هي الحفاظ على تماسك العائلة وانسجامها كوحدة إنتاج واستهلاك وحماية وتكاثر.

2/ إنّها وحدة غير منقسمة للإنتاج والإستهلاك، حيث يكون فيها الأب صاحب الملكية العائلية وهو الذي يتكفل بأبنائه سواء المتزوجين أو غير المتزوجين، والزوجة في حالة طلاقها أو ترملّها؛ فإنّها تعود إلى كفالة أبيها أو إخوتها، وأنّ هذا الإنقسام كخاصية بنيوية تميّز العائلة التقليدية.

3/ إنّها جماعة عصبية توجد بالذكور حيث أنّهم يملكون ويرثون وينسب إليهم، وأنّهم يمثلون السلطة والجاه والشرف، فبهم تنشأ الأسرة وإليهم كلّ ما يتعلّق بها من تنظيم أو تسيير أو قرار، وفي العائلة التقليديـــة ينقل الإرث في خط أبوي، ذلك يخلف الإبن الأكبر أبـــاه بعد موتـــه في تنظيم الإقتصاد المترلي، وتوزيع الأدوار على أفراد العائلة القادرين على العمل، وأنّه يرث السلطة الأبوية ويصبح شخصا معنويا يمثل العائلة في ملكية السكن وموارد الحياة، وبالتالي يرث الحقّ في الطاعة والإحترام. و لكن هذه السلطة المستخلفة لا تكتسب شرعيتها إلاّ بالحرص على حماية الملكية وإثرائها على وحدة العائلة وتماسكها والائتمان على مصالحها، و إلاّ غدت سلطة لاثقة فيها وتمر من الوحدة إلى الإنقسام، ولهذا يمكن القول بأنّ وحدة الملكية والخضوع

للسلطة الأبوية و الارتباط بالنسب الأبوي والإلتزام بالتضامن الذي يخلقه هذا الارتباط، كلّها خصائص لرسم ملامح الأسرة الأبوية التقليدية؛ حيث كان فيها الأب هو أمين السلطة، أمّا بالنسبة للمرأة فتتحدّد مكانتها بناء على موقعها في التنظيم العائلي ـــ زوجة أو أما أو جدة أو بنتا أو عروسة (زوجة الإبن) ـــ.

كما أنّ هذه الخصائص في معظمها إن لم تكن كلّها لا تنفرد بها العائلة الجزائرية بل هي مشتركة بين الكثير من العائلات في مختلف ثقافات العالم خاصة في العالم العربي، بحكم التشابه الكبير في مكونات النسق الأسري لهذه الشعوب كالدين، العادات والتقاليد، الظروف الإقتصادية والإجتماعية والتّطوّرات التاريخية التي مرّت بها هذه المجتمعات. من جهة أخرى يمكن الإشارة إلى أنّ هذه الخصائص فيها **ما هو ثابت بثبات العناصر المكونة له وغير قابل للتغيير**، مثل إنتقال الإسم العائلي من الأب إلى الأبناء ثمّ إلى الأحفاد من بعدهم، ولا نعتقد أنّ تطوّر العائلة أيّا كان شكله أو طبيعته سوف يؤثر في هذا الوضع، ومنها المتغيّر الذي هو نتيجة التطوّرات التي مرت بها العائلة الجزائرية و بالتالي فهو قابل للتغيير وإعادة التشكل وفق ما تحتاجه هذه العائلة من تكيّف مع محيطها الجديد بناء على التغيّرات التي تفرضها التحوّلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتاريخية. إنّ التحوّلات التي طرأت على المجتمع الجزائري في مجمله ولو أنّها كانت بطيئة في بداية الاستقلال، و لم تساير وتيرة المخطّطات التنموية في ذلك الوقت، إلاّ أنّها عرفت تسارعا مدهشا خلال العشريتين الأخيرتين، بل يمكن القول أنّ ما حدث فيها من تحوّلات في الخصائص والبنية لم تعرفه أبدا في تاريخها. فقد ظلت العائلة الجزائرية تسير على نفس النمط الذي يغلب عليه الطابع البدوي منذ مئات السنين، حيث كانت نسبة سكان الريف هي الغالبة على المجتمع الجزائري بعاداته وتقاليده وأعرافه إلى غاية الإستقلال سنة 1962م، حيث نجد وصفا مشابها يقرّ

بهذه الخصائص في جلّ الدراسات التي تناولت العائلة الجزائرية عبر التاريخ.

ولم يعد نموذج الأسرة الموسعـــة غالبا بالشكل الذي ذكره بوتفنوشت لا في الحضر ولا حتى في الريف؛ حيث يتوقع أن تكون التغيّرات التي طرأت عليها أقل عمقا وأخف أثرا، فقد تقلص حجم العائلة بشكل كبير، وهو يسير بشكل مطرد وسريع نحو هيمنة العائلة النووية، التي تكتفي في تركيبتها بالأب والأم والأبناء، وصار العدد الغالب لا يتجاوز الحدّ الأدنى الذي ذكره " مصطفى بوتفنوشت " وهو 20 فردا، إذ من النادر وجود عائلة بهذا العدد الضخم ناهيك على أن تتعداه إلى 30 أو أربعين فردا، وحتى إن وجد في الأسر الجزائرية ما يقارب هذا العدد في حالات قليلة فهي تشكل وحدة عائلية ظاهريا فقط. لا تعبر عن حقيقة إنقسامها إلى عدد من الأسر المستقلة يجمعها سقف واحد بسبب ظروف السكن خاصة، حيث نجد في سكن واحد مجموعة من العائلات تقتسم في الغالب المصالح المشتركة كالمطبخ والحمام ورواق المنزل أو فناء البيت، أمّا ما عدا ذلك فهي كاملة الإنقسام والإستقلالية وتشبه إلى حدّ كبير ظاهرة ما كان يسمى " الحواري " أو " الدار الكبيرة " أو " دار السبيطار " بفارق جوهري و أساسي هو أنّ سكان الحواري ينتمون في الغالب إلى أصول أو أعراش أو قبائل مختلفة، الرابط الوحيد بينهم هو الفضاء المكاني؛ أي السكن في حارة واحدة. بينما الحال في هذه الأسر هو إنتماؤها إلى نفس الأب والأم. وربما يشكل الأب ذاته أسرته المستقلة التي قد تتكوّن من شخصه وزوجته فقط، أو معهما من لم يتزوج بعد من الأبناء، ولم يسلم حتى الريف المحافظ من هذه الظاهرة فيما يسمى " بالقسمة "، ولو أنّها أقل انتشارا ممّا هي عليه في المدن، بحكم إختلاف المعطيات والظروف التي أدت إلى بروز هذه الظاهرة وفي الحالتين تعتبر الظروف الإجتماعية والإقتصادية هي المحدد في المقام الأول ـــ وليس الوحيد ـــ لحجم الأسرة، ويمكن أن نعتبر أنّ عنصر التكيّف مع متطلبات كلّ فترة تاريخية. هو المحدّد لحجم العائلة وطبيعة العلاقات بين أفرادها. ففي السابق

كانت قوة العائلة الدفاعية ورفاهيتها الإقتصادية ومتعتها بين العائلات ومكانتها تعتمد بالدرجة الأولى على عدد أفرادها، وكلّما زاد عدد الذكور ارتفعت مكانتها بين العائلات الأخرى وازدادت هيبتها؛ لأنّ الذكور يمثلون القوة المنتجة والدرع العسكري الدفاعي نظرا لطبيعة حياة المجتمع الزراعية التي تعتمد في المقام الأول على الجهد العضلي، والصراع القبلي على الماء والكلأ، كان الصفة البارزة في حياة البادية، علما أنّ ما يزيد عن 85 % من السكان الجزائريين كانوا يعيشون في الأرياف إلى غاية الإستقلال.

وكان القطاع الفلاحي ينقسم إلى نمطين: نمط حديث تغلب عليه المكننة، عالي المردود، تملكه الأقلية الأوروبية من المستوطنين، وقطاع تقليدي، ضعيف الإنتاج، يستعمل في الغالب وسائل إنتاج بدائية في يد الجزائريين وحتى بالنسبة لهذا الأخير فقد كان مقسما حسب طبيعة الملكية وحجمها، فكان هناك أصحاب الملكيات الزراعية الكبيرة والتي تتشابه إلى حدّ كبير مع القطاع الحديث لدى الأروبيين من حيث وسائل الإنتاج المستعملة والمردود، وهناك أصحاب الملكيات المتوسطة والفلاحون الصغار يشكلون الأغلبية الساحقة ثمّ الذين لا ملكية لهم إلاّ في إطار أراضي العرش وهي أراضي غير قابلة للإستغلال الفردي، وبالتالي فإنّ نمط العيش والظروف الإقتصادية والإجتماعية خلال فترة الإستعمار وبداية الإستقلال فرض النمط الموسع للعائلة الجزائرية وفرض معها طبيعة وأنماط العلاقات الإجتماعية التي تحكم أفرادها فيما بينهم[1].

أمّا بالنسبة لمدى احتفاظ العائلة الجزائرية بطابعها الأبوي، فيمكن القول بأنّ دور الجد قد تقلص في إحتلال مكانة القائد الروحي للجماعة العائلية، وأصبح الأب هو الذي يقوم بهذا الدور خاصة في المناطق الحضرية، حيث لعبت عوامل كثيرة في الحدّ من هذا الدور للجد، فجيل الآباء أصبح يتمتع بجملة من الخصائص خاصة سعة العلاقات الإجتماعية، التعليم، الشهادة والوظيفة تكون قد أفقدت الأجداد مكانتهم كقيادة فعلية

---

[1] ***Pierre Bourdieu: Sociologie De L'Algérie, 8 eme édition, Presse Universitaire De France,*** *Paris, 2001, P 112.*

لها سلطة القرار، و لم تبق إلاّ سلطة التقدير والإستشارة المبنية على الاحترام الذي تفرضه العادات والتقاليد والدين الإسلامي من باب برّ الوالدين.

أمّا فيما يتعلق بما هو ثابت في خصائص العائلة الجزائرية، فهو نابع من طبيعة العناصر التي تتحكم في النسق الأسري الجزائري، وعلى رأسها مكون الدين الإسلامي الذي يفرض الإنتماء إلى الأب بقوله تعالى:﴿ ادعوهم لآبائهم هو أقسط عند الله ﴾ [1]، فحتى إذا تزوجت المرأة وكونت أسرتها، فإنّها لا تفقد انتمائها إلى عائلة أبيها بل يظل نسبها تابعا لعائلتها الأصلية. و قد أخذ المشرع الجزائري بهذا التقليد حيث يذكر في وثائقها الرسمية لقب المرأة الأصلي ولقب زوجها، و لقد أكّد ذلك الرئيس " هواري بومدين " في الكلمة التي خصت ومنحت له عن طريق وزارة الثقافة أثناء الملتقى السادس للفكر الإسلامي في جويلية 1972م قائلا:« إنّ حقوق المرأة التي نتكلم عنها كثيرا والتي أسندت باستحقاق و جدارة فقط للدول الأوروبية الحديثة، فيمكن القول بأنّ الإسلام سباق ورائد في مجال حقوق المرأة؛ حيث أنّه أثبت فعلا وحقيقة بأنّ المرأة منذ قديم الزمان وفي العالم كلّه فقد أعطاها حقوقها الكاملة منها إدارتها الحرة في ترتيب و تنظيم ثرواتها وأموالها، وفي احتفاظها بلقبها العائلي بعد زواجها، ولها الحق في إبرام عقود، ولها الحق أيضا في إبرام أحكام وقرارات ومراسيم، ولها الحق في ممارسة التجارة وكل نشاط اقتصادي، إنّ الجزء الأكبر من الحقوق التي تحظى وتتمتع بها المرأة المسلمة تكون مرفوضة لدى المرأة الأوروبية »[2]، ويؤكّد ذلك الباحث الديموغرافي " جاك فيرون " " Jacques Veron " : في قوله: « إنّ المادة 38 من الدستور الجزائري تشترط مساواة المواطنين أمام القانون ودون تمييز، وكما تؤكد المادة 30 على مساواة الحقوق والواجبات لكل المواطنين والمواطنات »[3].

أمّا بالنسبة للميراث فلا ينتقل، كما ذهب إليه " بوتفنوشت " في خطّ أبوي من الأب إلى الابن الأكبر

---

[1] **سورة الأحزاب: الآية " 4 ".**

[2] ***H. Boumediene: Al Islam Thawra Chamila, Al Asàla**, N° 9/10, Juillet- Octobre, 1979, Alger, P,P 15/16.*

[3] ***Jaques Veron: le Monde Des Femmes, Inégalité Des Sexes, Inégalité Des Societés, Seuil**, Paris, 1997, P 30.*

وفق رغبة هذا الأب أو إبنه، وإنّما ينتقل حسب ما نصت عليه أحكام الشريعة الإسلامية للأبناء جميعهم وفق قاعدة للذكر مثل حظّ الأنثيين بقوله تعالى: ﴿يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين.. ﴾ [1]. أو لقوله تعالى: ﴿ يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة إن امرؤ هلك له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها إن لم يكن لها ولد فإن كانتا إثنتين فلهما الثلثان مما ترك وإن كانوا إخوة رجالا ونساء فللذّكر مثل حظ الأنثيين يبيّن الله لكم أن تضلوا والله بكل شيء عليم ﴾ [2]. ولا يحقّ للأب أن يؤثر أحد من أبنائه أو يستأثر الابن الأكبر بشيء من ميراث أبويه دون باقي إخوته.

1- دور المرأة في الأسرة التقليدية (الممتدة)

إنّ الأسرة الجزائرية التقليدية قائمة على سلطة الرجل وسلطة قراره، أمّا المرأة فتعتبر عنصرا ثانويا في الأسرة « حيث أنّ التمثيل الإقتصادي والإجتماعي والسياسي يرجع للأب، أمّا مكانة المرأة فتعتبر دونية تتحسن أو تسوء مع مراحل الأسرة الحياتية »[3]، و أنّ أغلبية النساء يواصلن وجودهن في بيوتهن و يكنّ في خدمة الأطفال والزوج، وأنّ الأزواج يبقون على الساحة العمومية[4]، علما بإنّ القيم والمعايير تساعد على إيديولوجية العائلة في تجسيد سلطة وسيادة الذكورية، التي تفرض على المرأة بطريقة عنيفة دورا يتوافق مع تعظيم الجماعة الأكناتية، وهو الشعور بالعزّة مع تشجيع العشيرة الأسرية وهو تمييز بالنسبة للمرأة، ويعتبر الرجل بأنّ شرفه يتمثل في طهارة وعفة زوجته وبناته[5]، وأنّ شهرة الرجل تتعلق بتصرف النساء اللواتي يدخلن تحت مسؤوليته (زوجات ـــ بنات ـــ أخوات)، وهذا يدلّ على غيرة الرجل والذي يفسر طهارة وعفة المرأة.

---

[1] **سورة النساء: الآية "11 ".**

[2] **سورة النساء: الآية " 176 ".**

[3] **المجلة الجزائرية في الأنتربولوجية في العلوم الاجتماعية**، مرجع سابق، ص13.

[4] ***Dossiers Et Recherches: S. Condon. M. Bozon Et T. Locoh, Démographie, Sexe Et Genre, Bilan Et erspectives,*** *I N E D, Paris, 2000, P 42.*

[5] ***Fatima Mernissi: Sexe Idiologique, Islam, Tierce,*** *Paris, 1983. P 37.*

إنّ العشيرة العائلية لها شرف في إضافة عشائر أخرى نسوية، والتي تضمن لها الطهارة في النسل والذرية والنسب، وأنّ هذه العشيرة تطلب من عشائر أخرى والتي تربطها صلة أن تقدم لها نساء يخصصن للإنجاب في شروط إجتماعية للشرف، وتعتبر العذرية من الشروط الأساسية التي تميّز المرأة، وتعتبر العذرية أيضا بالنسبة للصبية والوفاء بالنسبة للمرأة هي عبادة للأجداد والتي تفرض باستمرار النسل وطهارته وعفته[1]، وهي نتيجة تفرضها نصوص الشريعة الاسلامية على الجنسين الذكر والأنثى في تحريم الزنا و أي شكل من أشكال العلاقات الجنسية خارج الزواج الشرعي، وأنّ الزوجة لابدّ وأن تكون طاهرة وعفيفة، بمعنى أن لا يكون لها من قبل علاقات جنسية مع أيّ كان، ممّا يضمن لها الطهارة لذريتها عبر الأطفال الذين تقدمهم لزوجها، وبعد الزواج لابدّ وأن تحترم زوجها و تطيعه، وإذا ما أخلّت بهذه الطاعة فإنّها قابلة بأن لا تضمن له الطهارة والعفة لنسلها و « أنّها تلك الزوجة والأم الحاملة للتقاليد، وهي الضامن الوحيد للعفة والطهارة ووحدة الأسرة »[2].

إنّ هذه الأخلاق والعادات تجذرت في ثقافة الأسرة الجزائرية منذ القديم وبقيت في اللاشعور الجماعي، ويتوقف عليها التماسك العائلي والسمعة للعائلة وللمرأة دور محدّد في إطار هذه المبادئ الأساسية و لابدّ أن تقوم بهذا الدور، وذلك بما تستطيع أن تحقّقه شخصيتها، بحيث أنّها لابدّ وأن تقوم بدور فعّال في خدمة العائلة؛ حيث يجب أن تصون الاندماج الشكلي ثمّ المعنوي ذلك الذي يتركها نظيفة خلقيا، ويترك عائلتها بعيدة عن كلّ تشويه، كما يجب أن تحقق وجودها في البيت «وأن تكون كزوجة وكأم للعائلة ككل»[3]. ولابدّ أن تضمن السير الحسن والإعتناء بالمنزل الكبير، الذي يعيش فيه عدد كبير من الأفراد، كما أنّها لها دور إقتصادي تقوم به و تحافظ على المدخرات الغذائية لتدوم مدّة طويلة، فما دامت أمّا منجبة فلا بدّ و أن تقوم بدور الأم، وأن تلقن إبنتها تربية حسنة، ولأبناءها الحنان الكبير والحنان الأمومي، « ولقد سخرت حياتها تقريبا في الإنجاب و في إنجاز الأعمال المنزلية

---

[1] ***Addi Lahouari: Les Mutations De La Société Algérienne****, édition La Découverte, Paris, 1999, P 164.*

[2] ***Luc- Willyde Henyels: Islam Et Pensée Contemporaine EnAlgérie, CNRS****, Pris, 1991, P 187.*

[3] ***Monique Gadant: Le Nationalisme Algérien Et Les Femmes, Préface Mohamed Harbi,*** *L'Harmattan, Paris, 1995, P 82.*

وكذلك في تربية الأطفال لدرجة أنّنا ننسى كيانها الفردي نظرا لتعلقها الكبير بالأسرة»[1]، فبالرغم من هذه الأدوار التي تميّز المرأة داخل الأسرة الجزائرية التقليدية منذ صغرها، إلاّ أنّها ملتزمة بما يسنّه الرجل من أوامر لأنّ السلطة كانت بيده. فكلّما تقدمت المرأة في السن وكلّما زاد عدد أطفالها؛ فإنّها تنال الاحترام من طرف رجال العائلة، وكذا من طرف أبناءها الذين كبروا وتزوجوا، وتصبح هذه المرأة عجوزا تمثل شرف الأسرة، ولها بعض السلطة داخل العائلة « ولا تصبح المراة في هذه البنية لها قيمة اجتماعية إلاّ بإنجاب الأطفال ولا تصبح أمّا من الناحية الاجتماعية إلاّ عندما تنهي تربية ابنها أو ابنتها لّما يتزوجا، وكذلك عندما ترى ولادة أحفادها، وبالتالي يكون وضعها كإمرأة وأم وجدة محترمة داخل العائلة، وبهذا تكون قد لعبت دور المنجبة كاملا، كما تضمن بقاء الاسم والعائلة »[2]، ويؤكد " مصطفى بوتفنوشت " بأنّ المرأة لا تستمد مكانتها الخاصة من مسؤولياتها ومشاركتها في العمل الإنتاجي بل من كونها أمّا أو ابنة أو أختا فهي مثل الأرض رمزا للخصب تعطي أكثر بكثير ممّا تأخذ[3]، ويصبح لهذه المرأة التي أفنت حياتها في خدمة صالح العائلة الأبوية جزء من سلطة الأب، والتي يعطيها إياها.وأنّها تحظى باحترام وتقدير كبيرين داخل البناء العائلي، وهذا بما تتمتع به مسؤولية وتحديد وتوزيع الأدوار بين أفراد العائلة[4].

أمّا المبادئ الأساسية التي تميّز دور المرأة الجزائرية في العائلة التقليدية[5]:

1/ الاستقامة الجسدية [*] للمرأة والتي تعني أساس صفاء السلالة.

2/ المرتبة المترلية.

3/ المرتبة الإقتصادية.

---

[1] ***Population Et Developpement Régional, Actes Du IX éme Colloque De Démographie Maghrebine, A M E P: Le Rôle De La Femme Dans Le Développent économique, Hammoud Nacer-edine***, *Hammamet Tunis Tome 3,12-15 Décembre, 1995, P 765.*

[2] **مصطفى بوتفنوشت، مرجع سابق**، ص79/78.

[3] **المرجع نفسه**، ص79.

[4] **عبد الحميد بوقصاص: النماذج الريفية –الحضرية لمجتمعات العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي الحضري**، د. م. ج، قسنطينة، (د، س)، ص95.

[5] **المرجع نفسه**، ص79.

[*] إنّ الاستقامة الجسدية للمرأة تعني الإتفاق بين الرجل والمرأة في الحياة الزوجية، إنّها حماية من الأجنبي وهو وقاء الصفاء الجسدي للمرأة يجعلها قادرة على القيام بدورها كامرأة في الداخل متجنبة قدرا الإمكان الإتصال بالعالم الخارجي.

4/ وظيفة الأم المنجبة.

مع التأكيد بأنّ هذه المبادئ تمس مباشرة صفات وشرف العائلة وتنظيمها والرفاهية الاقتصادية لها وللمرأة دور محدّد في إطار هذه المبادئ، حيث يتمّ هذا الدور في خدمة العائلة وتحقيق وجودها في البيت[1]. وبهذا تكون المرأة قد أمضت حياتها في خدمة صالح العائلة الأبوية من تربية الأطفال وتزويجهم؛ حيث يصبح لديها جزء من سلطة الأب، ولها الحقّ في إتخاذ القرارات داخل العائلة وفي شؤون البيت الكبير المتكون من أبنائها وزوجاتهم وأبنائهم، وبهذا تصبح موضع احترام عند الجميع[2]، و يتدعّم ذلك بإتباعها وتطبيقها للثقافة الأبوية فتصبح بذلك هذه الأخيرة الموجه الأساسي لسلوكها لا فرق في ذلك بينها في عالم النساء وبين زوجها أو ابنها في عالم الرجال[3].

2- دور المرأة في الأسرة العصرية

إنّ دور المرأة في الأسرة العصرية يتغيّر عمّا كان عليه في الأسرة التقليدية، فبعدما كان دورها ثانويا عن دور الرجل، و كانت تعتبر دائما كقاصرة [4]؛ حيث أنّها كانت تهتم فقط بالإنجاب وتربية الأطفال والعمل داخل البيت، ولا تظهر حرّيتها وإعطاءها السلطة إلاّ بعد أن تصبح عجوزا، وذلك بغية تقوية صفوف العائلة بعد أن أصبحت أمّا للكثير من الأبناء وخاصة الذكور، وجدة للكثير من الأحفاد ويمكن القول عنها بأن مكانتها الإجتماعية كانت مجهولة المعالم[5]، ومع مرور الزمن شهد المجتمع الجزائري عدّة تحوّلات ساعدت على تغيّره كالتحضّر، وتطوّر حركة التصنيع، وخروج المرأة إلى ميدان العمل، حيث أصبح الزوجان يتمتعان بالحرية الكاملة،

---

[1] ***Said Bouamama Et Hadjila Sààd Saoud: Les Familles Maghrébines En France,*** *Dex Leé Débrower, Paris1996, P 22*

[2] **إنسانيات المجلة الجزائرية في الأنتربولوجية والعلوم الاجتماعية**، مرجع سابق، ص16.

[3] **مصطفى بوتفنوشت**، مرجع سابق، ص16.

[4] ***Cénéap: Nadia Attout Et Themany Chebab Et Mohamed Kelkoul: Femme, Emploi Et Fécondité En Algerie,*** *F N U A P Alger, Mai 1999. P 23.*

[5] **إنسانيات المجلة الجزائرية في الأنتربولوجية والعلوم الإجتماعية** مرجع سابق، ص*16*.

فبعدما كانا يخضعان للمسؤولية الجماعية للأب والجد أصبح لهما حقّ التصرّف في كلّ أمور حياتهما، وأصبحت المرأة تحتل مكانة مرموقة سواء داخل البيت أو خارجه.

إنّ العارف بواقع المجتمع الجزائري اليوم يمكن أن يلاحظ دون عناء كبير أنّ جانبا مهما كان مستترا من عالم النساء أصبح اليوم ظاهرا للعيان، و لم يعد عالم المرأة يشغل المؤخرة في المجتمع، بل أصبح في كثير من الأحيان يحتل مواقع متقدمة في الكثير من الميادين التي يتفوق فيها عالم الرجال، فكثيرا من القيم والتّصوّرات و القناعات التي كانت محورية في تحديد عالم المراة تمّ التخلي عنها، بل قد لا نبالغ إذا قلنا أنّ بعض من هذه القيم والتصوّرات إنقلبت رأسا على عقب. فظهرت قيم لم يكن من الممكن تصوّرها قبل اليوم واندثرت أخرى وكأنّها لم تكن. غير أنّه ينبغي عدم المبالغة في إظهار بروز عالم المرأة ليحتل الصدارة في المجتمع الجزائري أو القول بأنّ هذا المجتمع قد تخلى كلية عن طابعه الذكوري. بل بقيت مكانة الرجل محترمة « لكنّه ليس الوحيد الذي يستطيع تلبية حاجات الأسرة، وليس أيضا الوحيد الذي يملك السلطة على الأسرة »[1]، بل المرأة تحتل نفس المكانة التي يحتلها الرجل، وقد أكّدت الدساتير الجزائرية مساواة المرأة مع الرجل في الحقوق السياسية، ومبدأ المساواة المتعلقة بالإنتخابات، ومبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في شروط الدخول للوظيف العمومي، ومبدأ المساواة في شروط الدخول للعمل[2]. وأنّ الخطاب الرسمي يعتبر المرأة بأنّها النصف الآخر للمجتمع شريكا كاملا للرجل في الحقوق المكتسبة[3]، وفي هذا يقول جلالي صاري « بأنّ تأكيد الأسرة النووية غالبا ما تتبعه ظواهر أخرى، حيث أنّها كخلية أساسية تساعد على تطوّر الأفراد، وذلك بتأكيد وتثبيت دور المرأة سواء في البيت أو خارجه وذلك بتطوّر الأطفال من حيث مساواة الذكور مع الإناث، ولابدّ من التأكيد على هذه التحوّلات من حيث المشاركة الملحوظة للمرأة الجزائرية في تطوّر التنمية الشاملة للبلاد، و انطلاقا من هذه الحقائق فإنّ المرأة الجزائرية ليست تلك المرأة التي كانت

---

[1] ***Cénéap: Mohamed Kuidri Et Hamid khaldoun, famille Et démographie En Algérie****, Fnuap, Mai 1999, P 36.*

[2] ***Cénéap: M. Bourayou. R Belhadri: Islam, Législation, Et Démographie En Algérie****. Fnuap 2 eme édition 2000, P 89/96..*

[3] **رسالة الأسرة: تصدر عن الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلف بالأسرة وقضايا المرأة**، العدد 01، مارس 2004م، ص7.

خاصة للرجل و خاضعة له، وهي ليست تلك الأرملة دون موارد عيش خاضعة لقريب منها مع مجموعة أطفالها يعانون الوحدة والفقر والبؤس، ليست أبدا خاضعة لمحيطها، ليست تلك البنت المرتبطة بأهلها، وفي كلّ هذه الحالات فإنّها تقاس بالرجل، حيث أنّها تمارس نشاطا داخل المؤسسة سواء أكانت مصنعا أو مؤسسة تعليم أو في التكوين المهني، حيث أنّها بلغت نظريا وعلى الأقل بنفس المرتبة مع الرجل في التحكم في البيئة الخارجية للمنزل[1].

ونجد حتى مخطّطات التنمية الإقتصادية والإجتماعية تعمل على مساعدة المرأة في دخولها للمجال الاقتصادي و لم لا فتواجدها في سوق العمل يعتبر تطوّرا كبيرا في كلّ قطاعات النشاط الاقتصادي و الاجتماعي لاسيما قطاعي التربية الوطنية والصحة [2]، حيث بلغت نسبة النساء العاملات في القطاع الصحي حسب إحصائيات 1992م و1996م و1997 م 51.1 % [3]. وقد أكدت نتائج تحقيق للدراسات والتحليلات للسكان والتنمية ***Cénéap*** العدد 27 أنّ آراء وتطلّعات إزاء عمل المرأة بأنّ تطوّر وتقدّم نشاطها هو نتيجة تغيّر تطلّع المجتمع إزاء عمل المرأة، حيث كان مغلقا عنها منذ زمن قريب في دور إجتماعي محدود جدّا للإنتاج، وهذا التغيّر كان واضحا عند المبحوثين سواء في الوسط الحضري أو في الوسط الريفي.

أمّا فيما يخص الإستعدادات أو العوامل والتي هي أصل هذا التغيّر، كانت الآراء مختلفة حسب الجنس: خارج عن ضرورة العمل لمواجهة انهيار الظروف الاجتماعية و الاقتصادية؛ فإنّ المبحوثات ينظرن إلى أنّ عملهنّ هو وسيلة التأكيد وضمان استقلاليتهن، وهو ضمان في حالة الطلاق أو التّرمل، أمّا بالنسبة للنساء المتعلمات وخاصة اللواتي تابعن التعليم العالي؛ فإنّ العمل عندهنّ تتويج شرعي ومنطقي للتّقدم في دراستهنّ والتي تسمح لهنّ بالارتقاء إلى سلّم إجتماعي رفيع يساعدهنّ للوصول إلى مكانة عضو نشيط في المجتمع [4]. و هناك وسيلة فعالة لتحسين دور الأسرة في التطبيع الاجتماعي والتصدي للقيم المعوقة للتنمية في تعليم المرأة ورفع مكانتها ومساعدتها على تأدية

---

[1] ***Djilali Sari: Les Mutation Socio économiques Et Spatiale En Algérie****, O P U Alger, (s.a) , P 247.*

[2] ***Cénéap: Mohamed Kelkoul Et Abdrrahman Saoudi, Participation De la Femme Au Développement économique Et Social, F N U A P, Alger, Mai 2001, Page 21.***

[3] **مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية (السعيد عواشرية: الأسرة الجزائرية إلى أين)**، العدد 12، جوان 2005م، جامعة باتنة، الجزائر، ص121.

[4] ***Cénéap: N. Kaasis, Emploi Et Comportement Démographiques, Analyse Et Perspective N=027, Mutations Des Structures Familiales, F N U A P,Alger, 2003, P 110.***

أدوارها المختلفة بفاعلية[1]. أمّا بالنسبة للتعليم فقد عملت الدولة على مجانيته و تعميمه بعد الاستقلال مباشرة، سواء بالنسبة للذكور أو الإناث، بحيث توجد المرأة في كلّ أطوار التعليم، وتقول في هذا " زهية وضاح بديدي "« إنّ البنات تحصّلن اليوم على حصّة الأسد في التعليم، مجهوداتهن كانت معتبرة في 1965م- 1966م حيث أنّها كادت أن تصل إلى 4/1 من التسجيلات في الطّور المتوسط بينما في سنة 2000م -2002م فقد مثلت 56 % من التلاميذ في الطّور الثانوي (العلمي والتقني والذي وصل إلى 61 % في التعليم العام)،ومن جهة أخرى فقد جاء في التحقيق الجزائري لصحة الأسرة الذي أجرى في سنة 2002م نتبيّن أيضا زيادة عدد الفتيات المتعلمات إبتداء من 15 سنة، بمعنى أثناء الإنتقال إلى الطور الثانوي »[2].

وتؤكد أيضا دورية المركز الوطني للدراسات والتحليلات للتخطيط. أنّ إحصائيات العشرية1987 م – 1998م توضح ذلك:

ـــ فيما يتعلّق بالمستوى المتوسط فقد تعدّت نسبة الفتيات من 7.35 % إلى 12.10%.

ـــ أمّا بالنسبة للمستوى العالي فوصلت نسبته إلى 3.62 %، و من جهة أخرى فإذا قارنا المناطق الريفية والحضرية يتبيّن لنا نقص الفارق الموجود بين الرجال والنساء في المناطق الحضرية»[3].

إنّ مؤشرات التعليم والعمل خارج البيت بالنسبة للمرأة الجزائرية العصرية، التي كانت تفقدها المرأة الجزائرية في الأسرة التقليدية؛ وذلك نتيجة للتحوّلات السريعة والعميقة والعنيفة في آن واحد وحتى بعد الاستقلال وذلك بفعل بعض العوامل الداخلية والخارجية.

وبهذا تغيّر المركز الإجتماعي للمرأة حيث نزلت لميدان العمل ودخلت في ميدان العلم والثقافة أين شعرت بحرّيتها الفكرية فتغيّرت وضعيتها، وأصبحت لها نفس الحقوق والواجبات مع الرجل شرط أن توفق بين عملها من تربية

---

[1] **محمد نبيل جامع: اجتماعيات التنمية الاقتصادية (لمواجهة العولمة وتعزيز الأمن القومي)**، دار غريب، القاهرة، *2000*م، ص*87*

[2] ***Zahia Ouadah Bedidi,*** *Op Cit, P 511 .*

[3] ***Cénéap: N. Fichouch, Impact De La Scolarisation Et De L'HaBitat Sur Les Comportements Démographiques,*** *N °27, F N U A P Alger, P 81.*

الأطفال والتدبير المترلي والإهتمام بزوجها وبين عملها خارج البيت.

و بهذا فإنّ المرأة في الأسرة النووية العصرية تتضح وظيفتها في الآتي:

ـــ استقلال البيت وذلك بالعيش في شقة بعيدا عن أهل الزوج وأهل الزوجة.

ـــ توازن عاطفي أو اجتماعي أحسن بين الزوج والزوجة أي تتميّز بتساوي أكبر.

ـــ تحكم أحسن في تربية الأطفال لكون المرأة هي وحدها مسؤولة مع زوجها عن تربيتهم.

ـــ توازن في العلاقات ما بين العائلتين، عائلة الزوج وعائلة الزوجة.

وفي هذا المجال يؤكد محسن عقون [1] بأنّ العائلة الجزائرية في حالة تحوّل مستمر، من عائلة ممتدة إلى عائلة نووية.

ويتصوّر الكاتب بأنّه في المستقبل ليس بالبعيد لابدّ وأن تتلاشى وتختفي العائلة الممتدة، تاركة المجال للعائلة النووية لضرورة يفرضها الواقع المعيش ويفرضها تطوّر الظروف المادية والتكنولوجية المعقدة التي لا تتلائم مع طبيعتها، بل تتفق وتتلائم مع طبيعة الأسرة النووية. وأن الإنخفاض التدريجي الذي طرأ على حجم العائلة الجزائرية خاصة خلال الفترة الممتدة من 1966م إلى يومنا هذا حسب الدراسات السوسيولوجية يرجع إلى:

1/ التغيّر الإرادي واللاإرادي أحيانا أخرى للعائلة الجزائرية من الممتدة إلى النووية، دفع هذه الأخيرة إلى عدم إعطاء المجال للأقارب بالسكن معها في بيت واحد وهذا يعني استقلال العائلة الجزائرية النووية، استقلت عن الأقارب فيما يخص السكن.

2/ رغبة الأسرة فيما يتعلق بتطبيق طرق تنظيم النسل رغبة منها في تحديد عدد أطفالها نظرا للظروف الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك نتيجة للوعي الاجتماعي والصحي الذي عرفته المرأة الجزائرية.

---

[1] **مجلة العلوم الإنسانية:(محسن عقون: تغيير بناء العائلة الجزائرية)**، العدد 17، جامعة قسنطينة، الجزائر، جوان 2002م، ص129.

.

3 / قلّة تعدّد الزوجات في المجتمع الجزائري، وشيوع النظام الأحادي للزواج، لعب دورا لا يستهان به في التقليل من حجم العائلة وتغيير تركيبها السوسيولوجي.

وكذلك في الأسرة العصرية تطورت طريقة الحياة الحضرية حيث أن تدخل الآباء في اختيار الشريك كانت قليلة جدا [1].

ومهما طرأت تغيّرات عن الأسرة النووية بصفة عامة و المرأة بصفة خاصة بفضل مستواها العلمي والثقافي إذ تحسنت وضعيتها الثقافية و الاقتصادية ومكانتها الاجتماعية على الوضعية التي كانت عليها المرأة التقليدية. فيمكن القول أنّ نظام القيم التقليدية يبقى في ذاكرة الأسرة الجزائرية لأنّه المرجع الأساسي للأجيال القادمة. وأنّ المرأة من الصنف المعاصر (المرأة العصرية) تحتفظ بالقيم التقليدية والتي تعتبر قيم الأسرة الأصل وقد وضّحها " مصطفى بوتفنوشت " في جدول مقارنا بين النساء التقليديات والنساء العصريات في الجدول التالي[2]:

جدول رقم (6): مقارن بين نساء تقليديات ونساء عصريات

نساء من الصنف التقليدي	نساء من الصنف المعاصر
حياة خاصة ومنعزلة.	حياة بين عامة وخاصة، أقل عزلة.
كمال جسدي وإنجاب.	كمال جسدي، إنجاب مخطّط.
حياة منزلية، سيّدة البيت مكان المرأة المفضل.	حياة بين المنزل والسوق والعمل. سيّدة في البيت، البيت مكان المرأة المفضل.
وضع المرأة التي ينفق عليها من دون سلطة إقتصادية.	وضع المرأة التي ينفق عليها مع إكتسابها مجالا من السلطة الإقتصادية.
الوضعية المثلى: الأم الكبيرة، الحماة، الأرملة.	الوضعية المثلى:زوجة، أم، وكذلك أم كبيرة، حماة وأرملة.

ومهما يكن فإنّ المرأة العصرية أو من الصنف المعاصرتحتفظ بقيم تقليدية، و يتجلى ذلك فيما وضّحه

---

[1] ***Graziella Caselli et Autres: Démographie Analyse Et Synthèse, Les déterminants De La Fécondité, Edition De L'I N E D,*** *Paris; 2002, P 108.*

[2] **مصطفى بوتفنوشت: العائلة الجزائرية (التطوّر و الخصائص الحديثة)**، مرجع سابق، ص296.

" مصطفى بوتفنوشت " من حيث الحياة المترلية وتعتبر المرأة العصرية دائما كربّة بيت من خلال التسيير المترلي. ومن حيث الإنفاق عليها وحتى في حالة إمتلاكها لأجر مهني فالسلطة الاقتصادية للرجل هي المسيطرة في البيت، مع حصولها على بعض المزايا ذات طابع إقتصادي اجتماعي ونفسي، وكمال جسدي ولكن بإنجاب مخطّط لأنّ عملية التباعد بين الولادات لم تعد صعبة في نظر المرأة من الصنف العصري و هذا يسهل تربية الأطفال قليلي العدد، أمّا الحياة المترلية فإنّها تتراوح بين العمل المأجور والمسؤولية في تموين البيت من طرف المرأة.

وبالنسبة للسلطة الاقتصادية تكون قد منحت لها من طرف الزوج عن طريق إعطاءها جزء من الميزانية الغذائية، أمّا وضع المرأة العصرية فهو أقل إنعزالا وذلك بفضل إلتحاقها بالتعليم ودخولها لميدان العمل ممّا ساعدها على فرض شخصيتها[1].

3- دور الطفل في المجتمع الجزائري

إنّ العائلة الجزائرية هي عائلة " بطريقية " و" أكناتية " كما أسلفنا، بمعنى أنّ السلطة تكون فيها للأب والسلالة ذكورية، ولهذا فقد كان الجنس الذكري مميّزا منذ اليوم الأول من الولادة، وذلك رمزا لحفاظ دوام العائلة واستمرارية الدّم وبقاء التقاليد العرفية.

« إنّ الأصل يطبع المولود الجديد منذ أول يوم بعد أن يتحقّق شرط صفاء السلالة وشرعية الولادة والتأكيد بوجود العلاقة بيم دم المولود ودم والديه، دون أيّ شك بوجود دم أجنبي بعد أن يتحقّق شرط الأصل وصفائه بواسطة عناصر عديدة تمت للقبيلة والعشيرة والعائلة، بعد ذلك كلّه يحمل العائلة على عاتقها مهمة تربية الطفل ودمجه في المجتمع. لكن العائلة هي المعنية بالدرجة الأولى بهذه الولادة، وإذا كان أعضاء العشيرة يحتفلون به و يزداد إهتمام

---

[1] **مصطفى بوتفنوشت: العائلة الجزائرية (التطوّر و الخصائص الحديثة)**، مرجع سابق، ص297.

العائلة أكثر إذا كان المولود ذكرا »[1].

فتحقيق الذات في المجتمع الجزائري يعني هو « العلامة التي تدّل على وجود الأولاد بشرط أساسي، فرجل دون أولاد يظهر وكأنّه مخلوق غير تام التكوين، وإمرأة دون أولاد يضعها المجتمع في مرتبة الضعيف أي يجب إكمال وإتمام الذات بالأولاد»[2]. وهذا ما يبيّن رغبة الآباء الجزائريين في الأبناء وذلك بإكتسابهم عددا كبيرا وبأسرع وقت ممكن من حياتهم.

و على الطفل عندما يكبر أن يحترم سلطة أبيه وأن يتصرّف وفق القيم التقليدية للعائلة ومن واجبه أن يبرهن على أنّه ابن عائلة وبالتالي يدافع عن شرفها، إضافة إلى أنّ الأب يفضّل تزويج أبنائه للأقارب ضمانا لاستمرار التماسك العائلي وكذلك فإنّ الأم أيضا تفضّل زواج أبنائها بالأقارب حتى تضمن استمرار علاقاتها مع عائلتها الأصلية[3].

أمّا الطفل في العائلة الحديثة فللأب والأم دور واحد في تربيته، فهما يحاولان توفير أحسن الضمانات في جميع النواحي الإقتصادية والتربوية والصّحيّة لأبنائها، وأنّ العلاقات داخل الأسرة الحديثة أي بين الأب والإبن تتغيّر عنها في الأسرة التقليدية، فسلطة الأب تبقى في إطار علاقة الأب والإبن، وتأخذ شكل الحوار التربوي الذي أساسه التفاهم والنصائح الأخلاقية، ومبدأ التركة المنقسمة التي كانت موجودة في العائلة التقليدية تظهر بأنّها اختفت عن العائلة الحديثة بسبب إنعدام الإرث أو التّخلي عن التّركة الزراعية وذلك بسبب تعليم الإبن وخاصة إذا كان تعليما جامعيا.

والقاعدة الأساسية للوضعية الجديدة للطفل داخل الأسرة الحديثة هي كما يلي:

1/ أنّ ولادة الطفل في الأسرة الجزائرية الحديثة أصبحت تستقبل من طرف الأب والأم بهدوء

---

[1] **مصطفى بوتفنوشت: العائلة الجزائرية (التطوّر و الخصائص الحديثة)**، مرجع سابق، ص82.

[2] المرجع نفسه، ص83.

[3] المرجع نفسه، ص86/85.

واعتناء بعدما كان يستقبل عند ولادته من طرف الأسرة كلّها.

2/ في الأسرة التقليدية كان الجدّ والجدّة هما اللذان يفرضان لقب الطفل ومن اختيارهما، أمّا في الأسرة العصرية فيتمّ إختيار لقب المولود الجديد عند ولادته من طرف أبيه وأمّه.

3/ إنّ الأزواج المتعلمين يلجأون إلى قراءة كتب خاصة بتربية الطفل والتحضير للولادة وكيفية تربية الأطفال حتى سن الدراسة.

4/ الأم في الأسرة الحديثة وعندما تكون في فترة الحمل تراقب عن قريب من طرف طبيب كما أنّها تؤدي الحركات الرياضية اللازمة لذلك، وتكون ظروف ولادتها متقدمة جدّا[1].

5/ ففي الأسرة الحديثة الوالدان هما اللذان يتكفلان بأطفالهما ويشعران بمسؤولية أكبر في تربية أطفالهما ففي المرحلة الأولى من عمر الطفل تبدأ عملية تربية الأطفال بالطرق الكلاسيكية وذلك بواسطة الكتب والمجلات والإذاعة و التلفزة حيث يتبعان نظاما غذائيا خاصا بالرضيع، ويصبح الجانب النفسي يحضى باهتمام كبير، ويكبر الأطفال ويفوق ذكاؤهم وذلك بسبب الرقابة الدائمة لهم. وبصفة عامة فالأب في الأسرة الحديثة يحقّق بسهولة أكبر رغبات الطفل ودون صعوبات بل يقوم بتشجيعها، كما يقوم الأب بتضحيات ذات طابع أخلاقي ومادي تتمثل في الجهود التي يبذلها في سبيل تعليم أبنائه، ونجاحهم الدراسي، وكذا تحسين أوقات فراغهم وأن يعمل ما في وسعه لعدم حرمانهم من المزايا الاجتماعية العائلية.

ويمكن القول هنا بأنّ الأسرة الجزائرية الحديثة تعمل جاهدة على تطبيق وظائفها على أحسن وجه وذلك عملا على استقرارها وسلامتها وبالتالي سلامة المجتمع ككل.

---

[1] **مصطفى بوتفنوشت: العائلة الجزائرية (التطوّر و الخصائص الحديثة)**، مرجع سابق، ص303/302.

خاتمة الفصل

من خلال ماسبق واستنادا إلى دراسة ميدانية قامت بها الباحثة في إطار مشروع دولي تكوّن من عشرين زوجا (*Couples*) وذلك لمعرفة مكانة وأدوار الزوجات والأزواج، ولمعرفة الوظائف التي تقوم بها الأسرة وذلك بدليل المقابلة فكانت النتائج الميدانية كما يلي:

1/ إنّ وظائف الأسرة الجزائرية لا تخرج عن نطاق وظائف الأسرة بصفة عامة، ولكن نتيجة للتحوّلات التي عرفتها الأسرة الجزائرية من تقليدية إلى نوويّة بسبب تّحضّر وتطوّر حركة التصنيع وخروج المرأة لميدان العمل، فوظائف الأسرة الجزائرية لم تتغيّر كثيرا. فلا زالت تحتفظ بوظائف كانت تميّز الأسرة الممتّدة التقليدية، وربّما يرجع ذلك إلى التّأثير النسبي لفئات معيّنة بالتّغير وإستجابتها المتفاوتة له، تلك الاستجابات التي تعكس المستوى الإجتماعي والثقافي والمهني.

2/ إنّ الوظيفة الإقتصادية في الأسرة الجزائرية التقليدية كانت خاصة بالأب فقط حيث يعتبر هو الكفيل الاقتصادي لجميع مطالب الأسرة، أي أنّه هو المسؤول الأول عن كلّ الموارد الإقتصادية، ولكن مع ظهور الأسرة النووية وتنوّع الاحتياجات بالمساهمة بنصيب وافر في الوظيفة الإقتصادية للأسرة أصبحت المرأة هي المسؤول الثاني عن كلّ الموارد الاقتصادية، وكذلك انّه بسبب تحول الإنتاج الاقتصادي من الأرض إلى المصنع تحولت وظائف الأسرة إلى مؤسسات متخصصة[1].

3/ تتحوّل الأسرة الجزائرية تحت تأثير الحياة الحضرية بالتّدريج من وحدة منتجة إلى وحدة مستهلكة،

---

[1] **القن توتوقلر**: **حضارة الموجهة الثالثة**، (ت) عصام الشيخ قاسم، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 1990م، ص 38.

وذلك بالنظر إلى ما يقارب 85 %من سكان الجزائر كانوا يعيشون في الأرياف، فقد تميّزت الحياة الإقتصادية للأسرة الجزائرية بالاكتفاء الذاتي، إذ كانت تنتج معظم ما تحتاجه من الموارد الغذائية بما فيها الحبوب (القمح، الشعير، الذرى) والتمور بالنسبة لسكان الواحات (الجنوب)، والحمضيات بالنسبة لسكان الشريط الساحلي، إضافة إلى إنتاج كفايتها من الخضر والفواكه، واللحوم الحمراء (لحوم الأبقار، الغنم، الإبل)، والبيضاء (السّمك بالنسبة لسكان الساحل، والدجاج خاصة بالنسبة لسكان المناطق الداخلية)، وقد كانت بعض الأسر الميسورة الحال تصدّر بعض من فائض إنتاجها إلى المدن المجاورة مثل الجزائر العاصمة، وهران، سطيف، قسنطينة، باتنة، عنابة، تلمسان، لقاء مردود مالي، وعلى العموم لم تكن الأسرة الجزائرية تلجأ إلى السوق إلاّ لشراء ما تعجز عن إنتاجه.

4/ مشاركة الأسرة الجزائرية في الوظيفة التعليمية وذلك عن طريق المتابعة المنظمة والإشراف المنظم لأبنائها، ومدى تقدّمهم الدراسي، وإنجاز واجباتهم المدرسية، و تعمل الأسرة بجدية على أن توفر لهم كلّ الأدوات اللازمة لذلك وحتى الوقوف على طريقة تدريبهم في المدرسة وإن اقتضى الأمر أن تلجأ الأسرة إلى الدروس الخصوصية في جميع الشعب وفي جميع المواد التي يدرسها الطفل.

5/ تقوم الأسرة الجزائرية بالتنشئة الإجتماعية لأطفالها في جميع النواحي حسب مستواها الاقتصادي والثقافي و الاجتماعي والمهني، وكذلك أنّها تحدّد ميولاتهم وتسدّ حاجاتهم وبالتّالي فهي تعمل على تكامل شخصيتهم عن طريق التربية التي يقوم بها الوالدان؛ لأنّ التربية كما يقول عنها " مالك بن النبي ":« ليس الهدف منها أن تعلّم النّاس أن يقولوا أو يكتبوا أشياء جميلة، ولكن الهدف أن نعلّم كلّ فرد فن الحياة مع زملائه، أي نعلّمه كيف يتحضّر »[1]،

---

[1] مالك **بن النبي**: **ميلاد مجتمع**، (ت) عبد الصبور شاهين، دار الفكر، سوريا، ط3، 1986م، ص99.

كما أنّ وظائف الأسرة الأساسية تتلخص في إنجاب الأطفال وتربيتهم تربية اجتماعية ووطنية و إشباع الحاجات الانفعالية والعاطفية، إضافة إلى الوظائف والخدمات الاقتصادية الدينية التربوية الاجتماعية والترفيهية التي تقدمها لأبنائها وللمجتمع الكبير[1].

وما يمكن قوله أنّ الأسرة الجزائرية تعمل جاهدة على تطبيق وظائفها على احسن وجه وذلك عملا على استقرارها وسلامتها، وبالتالي سلامة المجتمع، وأنّ الوظائف في سياق الحركة تأخذ بالتعبير مع تغير الواقع الاجتماعي[2]، ويمكن القول أيضا بأنّ الأسرة الجزائرية ليست بمعزل عن التّغيّرات الجارية على المستوى العالمي، فهي في تفاعل مستمر مع هذه التّغيّرات محافظة في الوقت نفسه على هويّتها وانتمائها الحضاري وعاداتها وتقاليدها النابعة من صميم الشريعة الإسلامية والتي تعتبر هي مكوّنها الأساسي.

---

[1] **سريدى محمد المنصف**: مرجع سابق، ص79.

[2] **زهير الخطيب**: **تطور بنى الأسرة العربية**، معهد الإنماء العربي، لبنان، 1980م، ص210.

الفصل السادس

التنظيم العائلي

تمهيد

أولا: التاريخ الفكري للتنظيم العائلي

ثانيا: التاريخ الطبي للتنظيم العائلي

ثالثا: العوامل المساعدة على التنظيم العائلي

رابعا: وسائل منع الحمل

خامسا:آثار الولادة المرتفعة وغير المنتظمة على صحة الأم والطفل

سادسا: رأي الدين الإسلامي في التنظيم العائلي

خاتمة الفصل

تمهيد:

إنّ فكرة التنظيم العائلي في العصر الحديث جاءت نتيجة للنمو المتزايد للسكان، ولقد احتلت هذه الفكرة مكان الصدارة في البحوث والدراسات عبر العالم، والغاية منها تتمثل في تباعد الولادات بين حمل وآخر؛ وذلك بغية الحد من الزيادة السكانية ووقف النسل البشري عن الزيادة لعدة اعتبارات اقتصادية واجتماعية وصحية، علما بأنّ هذه الفكرة كانت لها عدة عوامل تعمل على تدعيمها وتشجيعها، منها التطور الطبي الذي عمل على توفر وسائل منع الحمل بأنواعها المختلفة، وخروج المرأة لميدان العمل، وظهور حركة التصنيع وانتشار التعليم كل هذه العوامل جعلت الفرد مضطرا للتنظيم العائلي والمقصود بالتنظيم العائلي هو توقيف النسل مرحليا لفترة زمنية معينة بين طفل وآخر، وهو يختلف عن عملية تحديد النسل الذي يعني إيقاف الإنجاب نهائيا بعد عدد معين من الأطفال.

و في هذا المجال فيمكن القول بأن فكرة التنظيم العائلي لم تكن حديثة النشأة بل راودت الفكر البشري منذ القديم، إلاّ أنّ الاختلاف بين مرحلة وأخرى من تلك المراحل التي عرفها الإنسان البشري هو الاختلاف في استخدام الوسائل اللازمة؛ لذلك كانت الوسائل المستخدمة بدائية جدا، ولكن رغم نتائجها الإيجابية أو السلبية فإنّها تعتبر بمثابة مرحلة هامة في تطور الفكر البشري، وإحساس الإنسان بخطر الزيادة السكانية خاصة إذا كانت تلك الزيادة لا تتوافق والإمكانيات الاقتصادية

و الاجتماعية، و من ذلك المنطلق أخذ التفكير البشري يتجه نحو إيجاد وسائل منع الحمل الأكثر فعالية وايجابية،

وأخذت هذه الوسائل تتطوّر من مرحلة إلى أخرى إلى أن وصلت إلى ما هي عليه الآن؛ حيث يتم استخدام أحـــدث الوسائل وأقلّها ضررا على صحة المرأة أو المو اليد.

أولا- التاريخ الفكري للتنظيم العائلي

1- الفكر السكاني القديم

أ/ الصين:

لقد انطلق الفكر الصيني القديم من قضية مؤداها أن الزيادة السكانية الهائلة تؤدي إلى مـــشاكل اقتـــصادية كالمجاعات وغيرها وبالتالي لا بدّ من التناسب بين السكان وموارد العيش المتاحة، ومـــن أمثلـــة ذلـــك كتابـــات " كونفيشيوس ".

كونفيشيوس:

لقد أولى " كونفيشيوس " في الصين القديمة كل اهتمامه لفكرة التناسب بين مـــساحة الأرض وعـــدد السكان، وفي رأيه أن تتولى الحكومة نقل السكان من المناطق المزدحمة إلى المناطق الأقل في عدد الـــسكان، وحـــصر العوامل المؤثرة في نمو السكان التي تتمثل في نقص الغذاء والحروب والزواج المبكر و غيرها.

ب/ الإغريق:

انشغل الفلاسفة الإغريق بمسألة حجم السكان، والذي ينبغي أن يتناسب مع القوت؛حيث كان تفكيرهم في المحل الأول وإنجاب الأطفال الأقوياء بدنيا، أمّا الأطفال الضعفاء بدنيا فيتركون للبرد والجوع.

1- أفلاطون: (347-427ق م)

أمّا أفلاطون فقد نادى بالحجم الأمثل للسكان، وأشار إلى أنّه ينبغي على الحكام أن يثبتوا عدد السكان

في المدينة عند حد أمثل، على أن يعوضوا ما فقد جراء الأمراض والحروب بعدد لا يزيد عن الحد الأمثل وذلك عن طريق تنظيم عقود الزواج، ويذهب إلى أنّ العدد الأمثل للمواطنين في المدينة يجب أن يكون 5040فردا، وإذا زاد عن هذا الحد فعلى الحكومة أن تتدخل لإنقاصه عن طريق تحديد هذا الزواج والنسل ومنع الهجرة إلى البلاد[1].

و يضيف " أفلاطون " أنّ هذا العدد يقبل القسمة على كل الأعداد من الرقم (1-10)، كما أنّه يقبل القسمة على12، ولهذا الرقم أهمية عند " أفلاطون "، إذ يمكن تقسيم المدينة إلى 12 جزء، كما أن لهذا العدد دلالة ومغزى دينيا وأسطوريا لدى المواطنين الأمر الذي يؤدي بالمواطنين إلى تقديس هذا العدد في حياتهم[2].

و لقد نادى اليونان أيضا بثبات واستقرار نسلهم، حيث أنّ " أفلاطون " و في ضوء جمهوريته الفاضلة الخيالية أراد أن يحدّد عدد السكان بقتل المولودين الجدد والمحافظة على النوعية الجديدة، وذلك بإبادة المعوقين، وقد حصر تزوج رجال و نساء كل طبقة فيما بينهم، وخاصة الطبقة الحاكمة من الرجال والنساء، ويتم ذلك تحت إشراف الدولة[3].

فأفلاطون بأفكاره هذه يذهب إلى المحافظة على عدد معين ونوع معين من الأولاد لضمان الحياة الفاضلة لهم.

2- أرسطو: (322- 384 ق م)

فقد حذّر من نمو السكان إذ كان غير متناسب بين طبقات المدينة، فهو يشبه المدينة بالجسم الإنساني، ويرى أنّه كما ينمو الجسم الإنساني بالتناسب، فكذلك يجب أن ينمو السكان بتناسب مماثل، بحيث لا يطغى عدد

---

[1] **علي عبد الرزاق حلبي: علم اجتماع السكان**، دار النهضة العربية، بيروت، 1984م، ص47.

[2] **حسين أحمد عبد الحميد أحمد رشوان: السكان من منظور علم الاجتماع**، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2001م، ص50.

[3] **محمد الشيخ بلحاج: تنظيم النسل ــ تحديد قطعه في ضوء الإسلام ــ**، معهد الحياة، لقرارة، الجزائر، 1986م، ص51.

السكان في طبقة ما على العدد في طبقة أخرى؛ لأنّ هذا النمو غير المتناسب يؤدي إلى قيام الثورات[1].

أمّا بالنسبة للحجم الأمثل للسكان فهو يرى بضرورة وجود حجم ثابت للسكان تتحكم فيه الحكومة وبين مواردهم المتعلقة بمساحة الأرض ومدى قدرتها على تلبية حاجات السكان، وذلك كي تتحقق الرفاهية الاجتماعية، كما كان " أرسطو " من المؤيدين لتحديد سن الزواج، وتحديد النسل وذلك بالإجهاض والقتل إذا زاد النسل.

يلاحظ هنا ربط كل من " كونفشيوس " بين عدد السكان ومساحة الأرض، وربط " أفلاطون " بين حجم السكان وأمنهم ورفاهيتهم، وربط " أرسطو " بين نمو الطبقات تجنبا لوقوع الثورات و الإضطرابات، ولكن هذا الربط بين إهمال الفكر السكاني القديم للقضايا النظرية التي تفترض وجود علاقات بين الظواهر السكانية وبين غيرها من الظواهر الاجتماعية على تفسيرها والتنبؤ بها و التي تعرف اليوم بالنظريات السكانية، وقد ركّز هذا الربط على النتائج التطبيقية والعملية فقط، كما أنّ كتابات هؤلاء لم تعتمد على بيانات سكانية تستند إلى دراسة إحصائية.

أمّا في أواخر القرن الثامن عشر فقد ظهرت أهم دراسة علمية للسكان على يد الإنجليزي " توماس روبرت مالتوس "، والتي تعد في نظر الكثيرين بمثابة ثورة في موضوع السكان؛ لأنّها لفتت أنظار الكثيرين ولا زالت تجذب الانتباه حتى في الوقت الحاضر.

2- الفكر السكاني الحديث

أ- توماس روبرت مالتوس: (1766م- 1834م)

يعتبر " مالتوس " من أبرز المفكرين الذين اهتموا بالمسألة السكانية؛ حيث يرى بأنّها تساعد على فهم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، ولقد حاول " مالتوس " الربط بين السكان والاقتصاد على اعتبار أنّ الفقر والبؤس جاء نتيجة لعدم التوازن بين سرعة النمو السكاني ونمو الموارد الغذائية، فالمشكلات

---

[1] **حسين أحمد عبد الحميد أحمد رشوان: السكان من منظور علم الاجتماع**، مرجع سابق، ص51

الاجتماعية والاقتصادية في نظره تعود أساسا إلى الطبيعة البشرية ذاتها والتي تتسم بخصوبة عالية لا تتناسب مع الموارد الطبيعية، و يرى بأنّ الولادات تراقب بالمعاش والقوت[1]، وهذا يعني أنّ البؤس والشقاء لا يرجعان إلى سوء تنظيم المؤسسات الحكومية والتنظيمات الاجتماعية وإنّما يعودان إلى نمو السكان حسب متتالية هندسية ونمو الموارد الغذائية حسب متتالية حسابية أو عددية[2].

وقد بنى " مالتوس " نظريته على مقولتين أساسيتين هما:

1/ أنّ حياة الإنسان تتطلّب الغذاء، فعدم وجود الطعام يعني عدم وجود الإنسان نفسه، والوفرة في الغذاء تؤدي إلى الوفرة في عدد السكان، وأنّ المتحول الأساسي هو ازدياد الموارد الغذائية بينما المتحول التابع هو عامل السكان.

2/ إنّ عامل الغريزة الجنسية ضروري حيث أنّه يحكم ميل كل من الجنسين للآخر ويؤدي إلى زيادة التناسل عند الإنسان بزيادة تفوق بكثرة قدرة الأرض على إنتاج الموارد الغذائية.

وفي هذا يقول " مالتوس ":« أنني أعتقد أنّه من الممكن التسليم بمبدأين الأول هو الغذاء ضروري لبقاء الإنسان، والثاني هو العاطفة بين الجنسين لازمة وسوف تبقى دائما على هذا... »[3] ويضيف:« أنّه إذا سلمنا بذلك وجدنا قوة السكان على الإنجاب أكبر من قوة الأرض على إنتاج ما يكفي هؤلاء السكان، فالسكان يتزايدون زيادة ضخمة بناء على متتالية هندسية عند انعدام الرقابة عليهم في حين تتزايد الموارد بنسبة أقل من متوالية عددية فقط، هذا التفاوت الطبيعي بين قوى السكان و الإنتاج وذلك القانون الطبيعي الذي يجعل آثارها متساوية هو الذي يشكل العقبة التي لا يمكن تجاوزها للتوصل إلى المجتمع المثالي»[4].

---

[1] ***A.Fauve: Chamoux; Malthus Hier Et Aujourd'hui, Congrès International, C.N.R.S****, Mai, 1980 édition CNRS, Paris, 1984, P27. .*

[2] ***Blauh Marck****: La Pansée économique (Origine Et Développement) O P U , 1981 , P 79 .*

[3] **عبد المنعم عبد الحي: الأسس النظرية والأبعاد الاجتماعية**، ط2، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 1985م، ص58.

[4] المرجع نفسه، ص58.

ويرى " مالتوس "بأنّه توجد عوائق تعمل باستمرار وتزيد بقوة تبعا لظروف كل مجتمع،

وقد صنّفها إلى صنفين:

أ – الموانع الأخلاقية.

ب – الموانع الإيجابية.

لقد اعتمد " مالتوس " في دراسته السكانية على مقولة أساسية هي « أنّ الشقاء والبؤس هما نتيجة تكاثر السكان وتزاحمهم على الموارد الغذائية و ما لم تحد هذه الزيادة بموانع فسوف يزداد بؤس الإنسانية وشقاؤها »[1]، وهذه الموانع صنفها إلى صنفين:

1/ الموانع الأخلاقية:

وهي موانع وقائية أساسها تعقل الإنسان مثل العفة والرهبنة وتأخر سن الزواج، بهذا تنخفض نسبة المواليد، وقد قسم هذه الموانع إلى قسمين الرذيلة والضبط الأخلاقي؛ و تشمل الرذيلة الاختلاط الجنسي الفوضوي والميول الجنسية غير المشروعة، أمّا الضبط الأخلاقي فهو الامتناع عن الزواج مع الاحتفاظ بسلوك عفيف طول مدة الامتناع [2].

2/ الموانع الايجابية:

وهي موانع تفرضها الطبيعة على الإنسان فهي مختلفة ومتنوعة حيث أنّها تشمل كل عوامل البؤس والشقاء التي تنقص عدد السكان، وذلك بزيادة الوفيات المتسببة بالمهن المضرة بالصحة والفقر المدقع، والأعمال الشاقة القاسية مثل تشغيل الأطفال وتربيتهم السيئة والحروب الطاحنة التي شهدتها ومازالت تشهدها البشرية والأمراض والأوبئة والقحط والمجاعات.

---

[1] **صفوح الأخرس: علم السكان وقضايا التنمية والتخطيط لها**، مرجع سابق، ص67.

[2] **حسن الساعاتي وعبد الحميد لطفي: دراسات في علم السكان**، دار النهضة العربية، بيروت، 1981م، ص75.

من خلال ما ورد من أفكار في نظرية " مالتوس " حول الزيادة السكانية يتبيّن أنّه اعتمد في تحليله لهذه الظاهرة على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، وحاول من خلال ذلك الربط بين السكان والاقتصاد وتوصل في بداية الأمر إلى أنّ عدم التوازن الذي عرفته المعمورة إنّما هو ناتج عن عدم التوازن بين سرعة الزيادة السكانية من ناحية ونمو الموارد الغذائية من ناحية أخرى؛ لأنّ المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها البشرية هي من طبيعة البشرية في حدّ ذاتها، لكون درجة الخصوبة عند البشر لا تتناسب مع الموارد الطبيعية الممكن استغلالها لإطعام ما ينتج عن هذه الخصوبة ووجود أفواه جديدة تتطلّب الطعام لكي تعيش، وإذا لم يتوفر لها هذا الطعام فلا حياة لها.

أو بعبارة أخرى حسب " مالتوس " فإنّ الحياة البشرية مرتبطة بما هو متوفر من غذاء لأنّ العلاقة بين العاملين مع الإنسان والطعام إنّما هي علاقة طردية وهي من الضروري أن تكون كذلك، أي أنّه من المفروض أنّ كل زيادة تحدث في السكان يجب أن تقابلها زيادة في الغذاء على الأقل بنفس نسبة الزيادة السكانية وهذا ما لم تستطع معظم شعوب ودول العالم تحقيقه وهو ما أدى في النهاية إلى وجود طبقات اجتماعية متفاوتة على المستوى العالمي، فهناك الفقير والغني والمعدوم، إلاّ أنّ هذه الطبقات الثانية والثالثة لم تستطع توفير قوتها اليومي بالقدر الكافي لحياتها فهي دون شك لا تستطيع التحكم في غريزتها وهذا بحكم قلة الوعي عندها وكذلك جهلها بالعواقب التي قد تنجر عنها نتيجة عدم التحكم في هذه الغريزة وهذا ما أسماه " مالتوس " بالموانع الايجابية والأخلاقية.

إلاّ أنني لا أعتقد أنّ ضرورة وجود العاطفة بين البشر هي السبب في الزيادة السكانية؛ لأنّ العاطفة شيء فطري في الإنسان ذاته ويبقى عليه دائما فكيف يمكنه التحكم في هذه العاطفة أو يوجهها الوجهة التي تؤدي

به إلى ضرر وهذا لا يأت ولا يتحقق إلاّ عن طريق العلم والمعرفة.

إلاّ أنّ آراء " مالتوس " قد لاقت قبولا كبيرا عند الكثير من العلماء كما اعتمدت كثيرا من المدارس الفكرية اتجاهه في تحليل المسألة السكانية، واعتبرت بحوثه نقطة انطلاق لتأسيس علم السكان المعاصر وذلك لما أثارته حول قضايا السكان والنمو السكاني، ولقد برز في نفس الوقت معارضون له ونوجز ذلك فيمايلي:

1/ لقد اعتقد " مالتوس " أن الشهوة الجنسية بين النوعين ستظل على حالتها الراهنة، بينما النمو العقلي والثقافي وشتى الميول والرغبات في المجتمعات الراقية الحديثة قد ينقص من هذه الرغبات الجنسية، ويمكن أيضا الإعلاء بها، علما بأنّ " مالتوس " اعترف بهذا الإعلاء وذلك عند ذكره للضبط الأخلاقي كطريقة مانعة لزيادة السكان[1].

ولكن يمكن أن يكون العكس أنّ ما اعتقده " مالتوس "ربما قد زاد بكثير عما كان عليه في عهده في الدول التي تسمى اليوم صناعية، فاعتقاد " مالتوس " هو اليوم حقيقة أكبر من أي وقت مضى وهذا النقد وإن كان فيه نوع من الصحة نظريا إلاّ أنّه يجافي حقيقة واقع اليوم، وإنّما انتشار موانع الحمل في هذه البلدان المصنعة هو الذي لم يضعه " مالتوس " في الحسبان أو ما كان عليه أن يتوقع هذا لأنّه لم يكن موجودا في عصره.

2/ أغفل " مالتوس " البحوث والاكتشافات العلمية والتقدم العلمي في البناء الاقتصادي والاجتماعي وأثر هذا التقدم في توفير الموارد الغذائية، فالتقدم العلمي والتكنولوجي وبحثه عن مصادر جديدة للتغذية لا يتحدد بمتواليات رياضية وإنّما يتحدّد بجهود إنسانية تبنى أوضاعا اجتماعية تسمح بالاستخدام الأمثل للموارد البشرية.

---

[1] **عبد المنعم عبد الحي**: مرجع سابق، ص64.

3/ لقد أخطأ " مالتوس " في ربطه بين تزايد السكان وتناقص نصيبهم من الموارد الغذائية إبان الثورة الصناعية فهو لم يستطع أن يفسر المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات أخرى في أحقاب زمنية مغايرة [1]، كما لا يمكن أيضا تعميم نظريته هذه على مسار طويل من التاريخ، بمعنى أنّه كان منظرا لعصره وربما يكون محقا في ذلك.

ومن أوجه النقد التي وجهها له كل من " أوجبرن " و " نمكوف "مايلي[2]:

1/ ركز " مالتوس "على الموارد الغذائية وأهمل كل نواحي المعيشة الأخرى والتي تعتبر ضرورية لحياة السكان كالاختراعات والتنظيم الاجتماعي.

2/ إنّ الزيادة السكانية في العالم لم تزد بالنسبة التي ذكرها " مالتوس "؛ حيث نجد أنّ أوروبا كانت تعاني نقصا كبيرا من المواليد بعد أقل من قرن من ظهور " مالتوس ".

3/ أمّا " سلوى علي سليمان " فترى بأنّه كثيرا ما لا تتحقق الشهرة للمفكر الذي يسبق عصره برأي أو نظرية ما، وينال هذه الشهرة مفكرا لاحق له، و هذا الواقع هو تماما شأن نظرية " مالتوس " ذلك أنّ كل عناصرها ما عدا استخداماته المتتاليات الحسابية والهندسية التي عرفها سنة 1798م كانت قد وردت فعلا في كتابات سبقته إليها " جيوفاني بوتيرو " " *Géovani Botéro* "في سنة 1549م؛ حيث أنّ " بوتيرو " كان أول من أرسل تلك الصيحة التشاؤمية التي ربط فيها بين زيادة السكان والبؤس الذي يعانيه أو يمكن أن يعانيه الإنسان، ولكن رأيه هذا كان سابقا لأوانه؛ لأنّه جاء في وقت لم تظهر فيه بوادر الضغط السكاني، وسادت فيه نظرة تفائلية إلى موضوع السكان[3].

---

[1] **صفوح الأخرس**: مرجع سابق، ص69.

[2] **حسن الساعاتي وعبد الحميد لطفي**: مرجع سابق، ص، ص 49/ 50

[3] **سلوى علي سليمان وعبد الفتاح محمد قنديل**: **مقدمة في الاقتصاد**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1970م، ص77.

4/ إنّ نظرية " مالتوس " تهمل عامل الهجرة من الدولة أو إلى الدولة، فعندما تفتحت الدنيا الجديدة هاجرت عناصر أوروبية عديدة إليها فخفت حدة مشكلة السكان في أوروبا [1].

5/ لقد أخطأ " مالتوس " وأتباعه عندما تصوروا أنّ نمو السكان لا حدود له، وأنّ زيادتهم تفوق في سرعتها زيادة الغذاء [2].

أمّا في الربع الأخير من القرن التاسع عشر فقد ظهرت حركة جديدة تدعى بالمالتوسية المحدثة (النيومالتوسية)، وهذا اثر قيام سيدة تدعى " باينتي بيزنت " بمساعدة الأستاذ " بريدلا " وذلك بنشر كتاب " ثمرات الفلسفة " للطبيب " نورتون " في بريطانيا، ولقد حوكما من طرف الحكومة، غير أنّ نشر هذه المحاكمة في الجرائد أثارت انتباه الجمهور لفكرة تحديد النسل، وبذلك تأسست في انجلترا جمعية ترأسها " دريسيديل " عام 1877م حيث بادرت هذه الجمعية في نشر الرسائل تشجيعا لحركة تحديد النسل بعد ذلك انتشرت هذه الفكرة في العديد من الدول الأوروبية و الأمريكية [3].

وكانت النيومالتوسية ترى بأنّه من المهم مواجهة النمو المتزايد للولادات بواسطة جميع الوسائل التي يوفرها العلم الحديث، وكان أول مركز طبي لمراقبة الولادات فتح أبوابه سنة 1878م في أمستردام، وفي سنة 1900م نظم العالم الفرنسي " بول روبان " *Paul Robin* في باريس أول محاضرة دولية (مذهب" مالتوس " الحديث)، وتطور هذا التيار خاصة في الدول الأنجلوساكسونية و الاسكندنافية، أي في الدول ذات الأغلبية البروتستانية ، وترى أيضا المالتوسية الجديدة بأنّ الأمم الفقيرة غير قادرة على الارتفاع بمستوى معيشتهم ونصيبهم من الدخل فوق مستوى الكفاف ما لم يبدأ الضبط الوقائي أي التحكم في المواليد وفي معدل نمو السكان[4] ، أمّا في الدول ذات الأغلبية

---

[1] **سعد ماهر حمزة: علم الاقتصاد**، دار المعارف، القاهرة، 1967م، ص112.

[2] **عبد الفتاح محمد وهيبة: في جغرافية السكان**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1972م، ص318.

[3] **أبو الأعلى المودودي: حركة تحديد النسل**، وحدة الجزائر، ورشة زبانة، الجزائر، 1988م، ص7.

[2] **ميشيل تودارو: التنمية الاقتصادية**، (ت) محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006، ص279.

الكاثوليكية؛ فإنّ الأفكار في النيومالتوسية كانت أكثر صعوبة في التطور، وفي فرنسا[1] قامت الأوساط الشعبية والنقابية بنشرهذا المذهب حتى الحرب العالمية الأولى، أمّا في الولايات المتحدة فقد نشرت " مارغريت سانجر " " *Margaret Sanger*" النيومالتوسية ما يعني بمراقبة الولادات "*Birth Control* " والذي يعني مراقبة الولادات على المستوى العالمي، وفي نفس الوقت تم الحصول على إلغاء قانون يدعى*Comstok* الذي كان يمنع نشر وتداول وسائل منع الحمل[2]، ومن توجهات النيومالتوسية أيضا هي الحث على حق اللذة الفردية وعلى تحرر النساء، وجاء هذا خاصة في تقرير الأمم المتحدة للسكان في سنة 1994م حول تربية و تحرر النساء كوسيلة مساعدة تعمل على انخفاض النمو السكاني[3]، وأنّ تحرر المرأة هذا يساعدها على الخروج لسوق العمل وهذا يضطرها إلى استخدام موانع الحمل وعلى اختلاف أنواعها[4].

وما يمكن الإشارة إليه هو أنّ النيومالتوسية تهدف إلى معنيين واسعين فهي من جهة تجمع المذاهب والتي تعتبر ضارة للنمو الاقتصادي وللنمو السكاني، أمّا من جهة أخرى فهي تؤهل السياسات أو التطبيقات والتي لها هدف بالنسبة لتحديد الولادات[5].

ب- ريكاردو: (1778م-1883م)

فقد أشار في نظريته حول التوزيع إلى مفهوم الريع وركز في ذلك على عدد السكان؛ حيث كان يؤكد على أنّ الريع عبارة عن فائض وليس ثمنا يحصل عليه ملاك الأراضي، وهذا باعتبار أنّ الأرض الممكن استغلالها محدودة وأنّها تتفاوت من حيث الجودة، وربط هذه العلاقة بعدد السكان؛ حيث أكدّ أنّه كلّما كان عدد السكان قليلا فإنّ ذلك يعني أنّ الأرض الممكن استغلالها تكون متوفرة

---

(1) ***Paul Snanes***: ***Histoires, Objectives Et Activités De La Fédération international Du Planning Familial (I P P F) Implications Sociales, Perspectives,*** *Thèse En Vue De L'obtention Du Doctorats D'histoire Et De Philosophie Des Sciences, Université De Paris panthéon – Sorbonne, Paris, 2000, P ,P 103/104.*

(2) ***André Armengaut: Démographie Et Société****, édition Stock, Paris, 1966, P, P 161/162.*

(3) ***Jaques Dupàquier: Quand On Entend Démographie, Faut- il Sortir Son Revolver?,*** *Edition Corlet Marianne, Paris, 2000, P81.*

(4) ***Sciences Sociales Et Santé: Revue Du C N R S, Genre Et Santé****, Vol 22 N°3, Paris, 2004.*

(5) ***Yves Charlait: Le Monde En Développement,*** *Documentations Française, Paris, 2002, P18.*

ولكنّها لم تستغل وعلى هذا الأساس لا يظهر الريع هنا، إلاّ أنّه وبمرور الوقت وبتزايد عدد السكان يزيد كثافتهم على خدمة الأرض الصالحة للزراعة، ولكن المشكلة هنا هو أنّ تزايد عدد السكان يؤدي إلى استغلال الأراضي الأقل جودة ممّا يؤدي بالتأثير سلبا على مردودية الأرض أي أنّ إنتاجية الأرض عموما تبدأ من التناقص[1].

لهذا اعتمد " ريكاردو " على العلاقة العكسية بين تزايد السكان و مردودية الأرض؛ أي أنّه كلّما كان اتجاه السكان في تزايد فإنّ ذلك يؤدي إلى كون الأراضي ذات الجودة العالية تميل نحو الانخفاض وهذا يؤدي في النهاية إلى ضعف مردوديتها، وهذا معناه في النهاية عدم وجود الفائض الذي أشار إليه " ريكاردو " بالريع.

ممّا سبق نلاحظ أنّ " ريكاردو " يؤيد " مالتوس " في نظريته؛ حيث أنّ يعتبر أنّ تزايد السكان كان سببا في الحالة المأساوية التي يعاني منها أفراد المجتمع وخاصة العمال، وكذلك أنّ الريع في نظره والذي يأخذه الملاك العقاريين دون عمل مرده إلى تزايد استغلال الأرض وذلك نتيجة لتزايد السكان.

إلاّ أنّ هذا التحليل لـ " ريكاردو " يمكن اعتباره صحيحا في فترة تاريخية معينة في ذلك الوقت؛ لأنّ التطورات التي حدثت وتحدث اليوم على المستوى العالمي تؤكد لنا بأنّ هذا التحليل لا يمكن الاعتماد عليه بناء على المتغيرات والمؤشرات الجديدة التي يعيشها عالمنا اليوم؛ حيث أنّ هناك ما يسمى بالعالم المتقدم صناعيا والعالم المتخلف وهذا الفارق من شأنه أن يزيد المجموعة الأولى تقدما والمجموعة الثانية تخلفا؛ لأنّ الملاحظة الآن هو أن معدل النمو السكاني في الدول المتقدمة أقل منه بكثير في الدول المتخلفة بالرغم من التفاوت الكبير في الدخل بين المجموعتين.

ج- جون ستيوارت ميل: (1806م – 1873م)

و هو يؤيد أطروحة " مالتوس "حول تردي الأوضاع الاقتصادية في حالة تزايد السكان و متخوف أيضا من الأثر الذي قد يؤديه هذا التزايد في عدم إمكانية الاستفادة من تزايد رأس المال ومن التقدم التقني ويؤكد

---

[1] **سلوى علي سليمان وعبد الفتاح محمد قنديل: مقدمة في الاقتصاد**، مرجع سابق، ص، ص 455 / 456.

العلاقة بين حجم السكان وبين النمو الاقتصادي.

ولقد تمسك " ميل " بقانون الغلة المتناقصة وفصله كما يلي:« بالنسبة لمسألة السكان بعد مرحلة معينة وغير طويلة في تقدم الزراعة فإنه تبعا لقانون الإنتاج من الأرض مهما كانت المهارة والمعرفة الزراعية إذا زاد العمل فإنّ الإنتاج لا يزداد بدرجة متساوية، ومضاعفة العمل لا تضاعف الإنتاج، بمعنى آخر كل زيادة في الإنتاج يحصل عليها بأكثر من زيادة متناسبة في استغلال العمل في الأرض »[1].

ويرى أنّه لو تمّ توزيع ناتج الأرض على الناس بالتساوي فكل فرد سيكتفي بما يعطي له ما دام السكان على هذا الحال فسوف يتزايد العدد وهذا ما يؤدي بالأفراد إلى الحصول على الضروريات فقط وبعدها يتعذر على الفرد أن يجد كفايته منها.

ويرى أيضا أنّ تعليم الفقراء والإصلاح الاجتماعي وتطوير وسائل منع الحمل هي الأساليب التي تمكن الفقراء من الحد من أعدادها وبالتالي التغلب على الفقر، وكذلك تشجيع المرأة ودخولها إلى ميدان العمل وتحررها الاقتصادي والاجتماعي، كلّها عوامل تشجعها على تنظيم ولادتها؛ لأنّها أصبحت تعي جيّدا بأنّ هذه الزيادة تمنعها من التمتع في ظروف معيشية جيدة مثل السكن اللائق وارتفاع مستوى المعيشة و تحسين الظروف الصحية لها ولأطفالها، ففي هذا يقول " ميل ":« إنّ استقلال المرأة الاقتصادي والاجتماعي قلّل من شأن الأضرار الناتجة من وجود فائض في السكان »[2].

بمعنى أنّ الزيادة السكانية في رأيه مهما كانت الظروف فهي دائما تؤدي إلى إنتاجية ناقصة ولا يمكن على الإطلاق التساوي بينهما مهما تضاعف العمل فإنّ الإنتاج يبقى كما هو.

ولكن حسب وجهة نظر " ميل " هذه يمكن استخلاص نتيجة أساسية هي أنّ الزيادة السكانية مرتبطة

---

[1] **حسن الساعاتي وعبد الحميد لطفي**: مرجع سابق، ص، ص 50/ 51.

[2] **عبد المنعم عبد الحي**: مرجع سابق، ص67.

بأكثر من عامل فمنها العامل الاجتماعي والعامل الاقتصادي وكذلك العامل التكنولوجي؛ حيث يمكن لكل عامل من هذه العوامل أن يكون سببا في التزايد السكاني بقدر ما يكون سببا في التقليل منه، وهذا عن طريق فتح مجالات مختلفة للعمل بالنسبة للأفراد سواء الرجال أو النساء.

حيث نجد في هذا المجال أنّه كلّما كانت فرص العمل متوفرة كلّما كان لذلك تأثير مباشر على التزايد السكاني، ويمكن القول أيضا أنّ " ميل " لم يدرك جيدا ما تقدمه المخترعات الصناعية وتتطلبه من مهن وخدمات متنوعة يمكن أن تستوعب هذه الزيادة السريعة.

ثانيا: التاريخ الطبي للتنظيم العائلي

لقد عرفت الإنسانية منذ الأزمنة القديمة وسائل وطرق لتجنب الحمل وذلك تبعا للوثائق التاريخية والتقارير الخاصة بأبحاث الأنتربولوجيين[1]، والتي أجروها على المجتمعات البدائية الحالية، والتي بيّنت أنّ الرغبة في تجنب الوقوع في الحمل كانت من أزمنة بعيدة، وهذا ما تطرق إليه " نورمان هيمس " " *Normane Himse* " حول تطور فعالية منع الحمل عبر العصور و في مختلف المجتمعات، و يرى أنّه إذا ما رجعنا قليلا إلى الماضي من غير الممكن الإدراك بدقة وقوع مصدره الحقيقي، و أنّ منع الحمل وجد في التاريخ بعد سنة 1800م في بريطانيا والولايات المتحدة، ويعتبر " هيمس " بأنّ هذه الظاهرة موجودة في عصر ما قبل التاريخ وفي العصور القديمة وحتى في الثقافات الغربية والشرقية في القرون الوسطى وفي بدايات العصور الحديثة، ويقر " هيمس " بوجود رغبة في تنظيم الولادات تقريبا لا تعبر على انتشار موانع الحمل، ولا هي فعالة ويؤكد على الطرق السحرية[2]، وبالتالي يمكننا أن نتطرق إلى هذه الفكرة عبر العصور وإمكانية تحويلها إلى فكرة اجتماعية تبناها الأفراد منذ ظهور المجتمعات

---

[1] ***Yamina Aissaoui: Régulation Des naissances En Algérie,*** *Thèse De Doctorat De 3 eme Cycle, Paris, 1988, P 22.*

[2] ***Henri Leridon: Les Enfants Du Désir, Une Révolution Démographique, Pluriel,*** *Paris, 1998, P 117.*

البدائية إلى يومنا هذا.

أ/ التنظيم العائلي في المجتمعات البدائية:

إنّ استخدام موانع الحمل في هذه المجتمعات كان نادرا، مقارنة مع الإجهاض وقتل الأطفال كوسائل أساسية والتي بواسطتها يستبدل الإنسان البدائي مراقبة الولادات، وكانت عندهم تقنيات موانع الحمل إمّا عقلية أو سحرية تكون قد مرت في دورية المجتمعات البدائية، وحسب الوضع الجغرافي في مختلف القارات، ومن بينها قبائل " تونجاو "، " منساي " و " ناندى " و " سفاحيل " و " أمهارة "، والعديد من القبائل الأخرى الإفريقية التي تعرف العزل الذي أشير عنه بأنّه موجود دون شك عموما في إفريقيا[1].

فهناك مجموعة من القواعد السحرية، والمكونات والأشربة المعطاة من طرف المشعوذات اللواتي يضعن فيهن النساء الثقة الكاملة، و لقد ذكرت الأشربة بكثرة والتي تتكون من متنوعات ومواد معتبرة من الأوراق والحشيش والجذور من كل نوع من المواد الغريبة والكريهة وتكون مسحوقة، إضافة إلى هذا أنّ قبائل أمريكا الجنوبية لهم عدة تقنيات نشطة كاستعمال الواقي الأنثوي، و الاستحمام بمحلول عصير الليمون، ومن النساء من يستعملن طابع الجذور أو العشب البحري، أو العشب المدقوق، وكذلك استعمال الحامض الدردي لقتل الحيوانات المنوية، ويمكن الإشارة إلى أنّ الانضباط الجنسي يكون أقل انتشارا كالرضاعة الممتدة التي تستعمل ولكنها غير مضمونة دائما لهدف تباعد الولادات، وهذا لا يمنعنا بالتذكير بوجود موانع حمل عند البدائيين معتمد من طرف " مستراز "*Masteres*"[2]. و مهما يكن فيمكن القول بأنّ الرغبة في التنظيم العائلي تكون قديمة جدا. ومجالها واسع جدا لكنّه ضيق في مجال الاستخدام، وضعيف من حيث فعالية موانع الحمل، ويمكن الإشارة إلى أنّ النظريات الكيميائية الحديثة تؤكد بأنّ الإنسان البدائي كان قد اكتشف صدفة بعض السبل المقبولة ولو نظريا، بينما التطبيقات

---

[1] ***Angus Maclaren:*** ***Histoire De La Contraception****, Noesis, Paris, 1996, P 28.*

[2] ***Angus Maclaren:*** *Op Cit, P 29.*

فقد اكتشفت بواسطة التجربة نوعا ما ناجحة.

أمّا بالنسبة لمعرفة الطرق العقلانية والتي تعتبر طريقة أحسن من الأشربة والمكونات السحرية وذلك خلال التطور الاجتماعي بالرغم من هذا فإنّ هذه المجتمعات تغوص في الأنظمة الثقافية المعقدة؛ حيث أنّهم كانوا يعتبرون مراقبة الولادات أنّها مضادة للطبيعة[1].

ومهما يكن فيمكن الإشارة إلى تلك القفزة الكبيرة في المجتمعات البدائية وفي الحضارات القديمة كحضارة المصريين القدامى، وعند الأطباء الإغريق و الرومان، وأنّ الرغبة في الاستمرارية في الوقاية تكون واسعة وعالية، وعلى الخصوص التطور في تقنيات موانع الحمل من طرف بعض الأطباء الإغريق وعلى الخصوص " سورانوس" و" أوتيوس ".

ب/التنظيم العائلي عند المصريين القدامى:

من الملفت للانتباه أنّ وصفات المصريين كلّها تتعلق بالمرأة بدل الرجل وأن اتساع استعمال الطرق المعروفة لدى المصريين هي العسل، الصمغ العربي، و كربونات الصوديوم، إضافة لوصفات سحرية كالتمائم[2].

وكذلك الرضاعة الممتدة التي لعبت دورها عندهم بالرغم من عدم نجاعتها وفعاليتها وضمانها، وربما يحدث الشك باستخدامها في نقصان السكان بطريقة تقديرية، وتوجد العقاقير التي تؤخذ عن طريق الفم وقد ذكرت عند بعض النساء، ويمكن التذكير بأنّ وسائل منع الحمل في مصر القديمة كانت قليلة جدا ومحدودة مقارنة بالوسائل المنتشرة حديثا، إضافة إلى الأسباب التي تساعد على تطبيق وتنظيم النسل وتناول موانع الحمل لم تكن علامة منتشرة في ذلك الوقت إلاّ في المجتمعات الغربية، بالرغم من أنّها كانت معروفة في الطب المصري.

---

[1] *Claude Mouchotte: Introduction Au Sciences Sociales Et A Leur Méthodes, Presse Universitaire De Lyon, 1986, P 61.*

[2] *Institut National Des études Démographiques (I N E D), La Prévention Des naissances Dans La Familles, Presse Universitaire De France, Paris, 1960, P55.*

ج/ التنظيم العائلي عند اليونان:

ويمثل هؤلاء طبيبين هما " سورانوس " و " أوتيوس "، حيث أنّهما أوصلا الطب الوقائي لموانع الحمل لدرجة من التنمية أعلى من أجدادهم وأسلافهم، إضافة إلى الأطباء اليونان الذين عالجوا القضية يعتبرون من بين كبار الأطباء في كل الأزمنة، هؤلاء الرجال لهم مكانة دائمة في التاريخ الطبي، وبالتالي يمكن القول بأنّ العودة إلى الوضع الكلاسيكي الذي كان موجود في العصور القديمة بالنسبة لتقنية موانع الحمل والتي كانت لها مكانة بارزة ومحددة في الطب الوقائي.

و هناك العديد من الطرق والتقنيات لها أهمية حتى في العصور الحديثة، وتوجد طريقة يؤكدها " أرسطو " وربما تكون موجودة حتى الآن، وهي دهن عنق الرحم بزيت الأرز أو زيت الزيتون، وما يظهر من كتابات عند اليونانيين في التاريخ الطبي لموانع الحمل أيضا هي مجموعة من الأشربة، وكذلك العزل، وتوجد أيضا أنواع كثيرة من الأعشاب تجفف وتستخدم كشراب، وتوجد أيضا التمائم والجذوز، وقد ساهم في هذا " بلين لا نسيان " *" PLINE L'ANCIEN "* [1]، وكانت مساهمته في طب موانع الحمل ضعيفة بالرغم من أنّه عدل أفكار " أرسطو " والذي يقترح تقنيات موانع الحمل العقلانية وذلك بإرسائه قواعد الحياء والتواضع.

أمّا " ديوسكوريد " *" Dioscorid "* طبيب معاصر؛ حيث كان له تأثير منذ قرون على الطب، وكان يناقش الوصفات السحرية مثل التمائم و الأشربة، والكعكة الطبية التي تقدم في المهبل، ودهن الأعضاء التناسلية بمحاليل لاصقة، ويوصى بثلاث كعكات طبية اثنتان منها وقائيتان تحت شكل محلول لاصق أين يجب دهن الأجزاء التناسلية، وهناك ثلاث وصفات سحرية، وستة أشربة وسبعة مخدرات للتعقيم، ومع هذا فإنّ مكانة " ديوسكوريد " في طب موانع الحمل تبقى متواضعة.

---

[1] ***Pline L'aucien: Histoire Naturelle,*** *Trad A E R mout, Les Belles Lettres, Paris, 1962, P27.*

أمّا مع " سورانوس " فإنّ الأمر يختلف، فطريقته في البحث عن تقنيات موانع الحمل كانت مشهورة حتى العصور الحديثة، ويمكن الاحتفاظ بمبادراته والتي تستمر إلى يومنا هذا، وما يمكن ذكره في هذا هو تلك التدابير المختلفة والتي اقترحها مثل القوا بض والفواكه الحامضة والتي لها مكانة مهمة، وحذّر استعمال البدائل المحرقة وحمل التمائم الوهمية والخطر المعتبر للأشربة ومنها يتكرر الإجهاض، وبالتالي لا بدّ من الإشارة إلى الوقاية من الولادات.

أمّا " أورياز "" *ORIBASE* " والذي كان مناصرا لطب موانع الحمل، لكن مجمعه الطبي لا يحتوي كثيرا على هذه المواصفات، وتظهر مبادراته في الصفصاف وجذور السرخس وكرنب الأشجار.

أمّا " سان جغوم " " *Saint Jerome* "[1] أبو الكنيسة فبيّن مدى فعالية الأشربة الوقائية لموانع الحمل وأكد بأنّها كانت تستعمل عند السكان.

أمّا " أوتيوس " والذي يكسب مكانة مهمة في طب موانع الحمل اليونانية؛ حيث أنّه توصل إلى وضع رحم الحيوان في تميمة وقد اعترف بها علميا وأكّد عليها بأنّها أكثر فعالية، أمّا بالنسبة للأشربة والتمائم في دهن الأجزاء التناسلية الذكرية، وكذلك اختيار الكعكة الطبية التي تقحم في المهبل، ويتطلب أبضا استعمال الخل والملح.

إنّ طرق منع الحمل هذه كانت بلا شك مستعملة من طرف اليونان ولكن بطريقة ضيقة على التي هي موجودة الآن وهذا ما يدل على أنّ معارف العصور القديمة حول الموانع كانت محدودة، وخاصة في الموسوعات الطبية.

د/ التنظيم العائلي في الحضارات الشرقية (الصين، الهند، اليابان):

إنّ تاريخ تقنيات موانع الحمل في البقاع الشرقية تكون قد درست كمجموعة بسبب تشابه بعض الثقافات والتي تربط الهند والصين واليابان بسبب الطبيعة الجزئية للنصوص المقبولة، وكأنّ من اللازم توضيح

---

[1] ***I N E D:*** ***<u>La Prévention Des Naissances</u>,*** *Op Cit, P 58.*

مختلف تطبيقات موانع الحمل، دون الأخذ بعين الاعتبار متابعتها في الزمان، علما بأنّ هذه الثقافات الشرقية توصي بوقاية الولادات والتي تعتبر قديمة. ومن المحتمل أن تكون بعض التقنيات و الاستعمالات السحرية من الوصفات الأولى الصينية في الأشربة، وهذا يبيّن شمولية وأقدمية الرغبة في وقاية الولادات، وأنّ الوصفات بالجرعات الصينية كانت أكثر تقنية، وكان الصينيون ينصحون بالإجهاض وقتل الأطفال وكذلك باستعمال الزئبق في الزيت وهذه الطريقة تعقم المرأة نهائيا[1].

أمّا تقنيات الهند الشرقية فهي أكثر عقلانية وتتمثل في دهن المهبل بواسطة العسل والزيت أو المعالجة المهبلية بملح المنجم والزيت، واستعمال الملح الذي يعتبر فعال في قتل الحيوانات المنوية، وكذلك استعمال الزبدة المصفاة، والتي تعتبر آمنة للاستعمال، كل هذه الظروف تمثل تقنيات جديدة. بالإضافة إلى هذا انتشار العديد من الوصفات السحرية.

أمّا في اليابان فإنّ الطرق العقلانية تتمثل في الواقي الذكري الذي يستخدم بدرع السلحفاة و الجلد، أمّا الواقي المطاطي فقد ظهر حوالي 1880م ويعتبر عند اليابانيين بأنّه أحسن وأكثر امتيازا من الأشربة.

أمّا العبرانيون فقد عرفوا تقنيات منع الحمل والمتمثلة في الجماع المتوقف أو العزل، وكذلك استعمال مادة إسفنجية داخل المهبل، وتعاطي شراب شبيه بجذور مفرومة، علما بأنّهم كانوا يجتنبون الرغبة المفرطة في العقم والرغبة المفرطة في الخصوبة[2].

أمّا عند العرب في الجاهلية فقد كانت ظاهرة القتل ووأد البنات ظاهرة شائعة، وذلك بسبب الفقر المدقع

---

[1] ***A. Netter, H, Rozenbaum: Histoire Illustrée De La Contraception,*** *Ed, Rozer Dacosta, Paris, 1985, P 274.*
[2] ***Yamina Aissaoui*** *: Op Cit, P 25.*

الذي ساد عندهم وكذلك انتشار الفساد والعهر مما دفع بهم إلى قتل أولادهم ووأد بناتهم خوفا من الفضيحة والعار، أمّا بالنسبة للإجهاض عندهم فكان يتم باستعمال الوسائل و الأعشاب الضارة باعتبارها نافعة، والعبرة من كل هذا هو الإنقاص من عدد الأطفال.

ه/ التنظيم العائلي في المجتمعات الحديثة:

وبعد تطور المجتمعات والأفكار وانتشار اتجاهات جديدة وظهور إيديولوجيات وآراء مختلفة حول تنظيم النسل، نجد أنّه مع بداية القرن 17 ظهرت فكرة تحديد الولادات عند نساء الطبقة البورجوازية وذلك حفاظا على جمالهن ورشاقتهن وحفاظا على ثروتهن من التقسيم والضياع،وذلك ما جاء في رسائل " السيدة دوسافيني " "*Madame De Servigny* " تنصح فيها ابنتها على اتخاذ احتياطياتها لتجنب الحمل[1].

أمّا في القرن 18 فقد ظهرت حركة تحديد النسل في أوروبا بزعامة الإنجليزي الشهير " روبرت توماس مالتوس " والذي ينادي بالتوازي بين عدد السكان وحجم الثروات وقد تبيّن ذلك في حثه للناس على الحدّ من نسلهم وذلك بالتأخر في سن الزواج وكبح جماح النفس والعفة والرهبنة، ولقد تطرقنا إلى هذا العالم الشهير في الفصل السادس ص ( ).

ومن مؤيدي أفكار " توماس روبرت مالتوس " " فرانسيس بلاس " الذي يعتبر أحد الإصلاحيين الاجتماعيين الأكثر تميزا في القرن 19 في انجلترا حيث كان رأيه في التنظيم العائلي يستند إلى فكرة منع الحمل وتدعيمها بالوسائل الطبية منها الآلات والعقاقير والتي تعتبر الوسائل الوحيدة التي تضمن نجاح هذه الفكرة، ويقول عن تنظيم النسل« أنّه من الضروري أن يحكم الشعب ضميره بوعي من الازدهار وعدد الأفراد، ويرى بأنّه لابدّ من تحسيس حالة الشعوب الكادحة، ولقد كون جمعية خاصة بمنع الحمل سنة 1823 »[2]، وبهذا بدأ رحلته

---

[1] **عائشة بورغدة: العاملة الجزائرية وتنظيم النسل**، بحث لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، 1986، ص24.

[2] ***Yamina Aissaoui** : Op Cit, P 31.*

في هذا المضمار حيث أنّه بلور كل ميولاته في مجال تحديد النسل، علما بأنّه رفض الإكراه المعنوي للأفراد، وقد توجه للطبقات العاملة طالبا من النساء استعمال الإسفنج لامتصاص البذرة.

وكان المناصرين لمنع الحمل في بريطانيا يؤكدون فكرته هذه[1]، وقد نشر " فرانسيس بلاس " أعماله " *Diabolical Handbills* " التي شجع فيها هذا الإسفنج المهبلي وذلك لتفادي الولادات المتكررة كذلك[2].

أمّا في السنوات الأخيرة فقد أنجز في بريطانيا في نهاية 1995م تحقيق حول التنظيم العائلي، و شمل 744 امرأة يتحدّد سنهنّ بين 16-49 سنة، وتوصل هذا التحقيق إلى أنّ 51 % يستعملن موانع الحمل الطبية الحديثة؛ حيث يوجد أكثر من النصف ممن يستعملن الحبوب، أمّا الواقي الذكري واللولب فكان استعمالها قليل جدا وأقل من 5% ممن يستعملن طرق أخرى مختلفة و عديدة منها حتى التقليدية، ويوجد ثلاث أرباع منهن استعملن في الماضي الحبوب والثلثين منهن استعملن الواقي الذكري أو الأنثوي و19 % اللولب و11% الحواجز والقبعات العنقية [3].

أمّا في فرنسا فقد انشغل الكثير بهذه الفكرة، وذلك في نشر فكرة منع الحمل والاقتناع بالقيم المعنوية وفعالية الوسائل السهلة المطلوبة، وقد نشر ذلك في مجموعة من الكتب والمجلات التي تتناول الموضوع بكل دقة، ويمكن الإشارة إلى أنّ تاريخ مراقبة الولادات بدأت في نهاية القرن *XVIII* ،والمرة الأولى يتم مدح وترقية موانع الحمل، وحيث كان " كوندورسيه" " *Condorcet* " من الفلاسفة القلائل الذين اقترحوا اللجوء إلى الوسائل الاصطناعية لموانع الحمل لتوقيف الفقر وذلك بتحديد النمو الديموغرافي[4].

أمّا الديموغرافي " لاندريه " "*Landry*" فيرى أنّ انخفاض نسبة الولادات تكون إرادية وليست

---

(1) **Paul Snanes:** *Op Cit, P 189.*

(2) **Francice Rosins Et Autres: Démographie Et Politique, édition Universitaire De Dijon E UD,** *Paris, 1997, P 14.*

(3) **étienne émile Baulieu Et Autres: Contraception, Contrainte Ou Liberté, édition Odil Jacob**, *Paris, 1999, P192.*

(4) **A. N De Condorcet: esquisse D'un Tableau Historique Des Progrès De L'esprit Humain, E.D.O.H. Priot, G V R I N**, *Paris, 1933, P 222.*

فيزيولوجية، ويرى بأنّ الطرق المفيدة لتنظيم العائلي كانت معروفة منذ القدم والمهم هنا هو إدخال هـذه الطـرق في الحياة الزوجية، وأنّ انخفاض الولادات في فرنـسا بـدأ متزامنـا وفي نفـس الوقـت مـع تحـضير الثـورة لسنة 1789م، و أنّ فرضية التطوّر التي تبدو له بأنّها عادية في المجتمعات يبدأ ظهورها عند الطبقات العليا لتنتـشر بعدها عند الطبقات الأخرى[1].

أمّا في أمريكا فكان أول مؤلف أمريكي صدر عن تحديد النسل وهو كتاب " الفيزيولوجيا الأخلاقيـة " لـ " روبرت دين أويل " الذي نشر عام 1830م.

وقد أجرى تحقيق في الولايات المتحدة ويعتبر هـو الوحيـد في ذلـك الوقـت مـن طـرف الطبيـب " سـيليا موشـر" " *Celia Mosher* " بـين 1892م- 1920م حـول عـادات النـساء الأمريكيـات من الطبقة الوسطى وتطبيقهن لموانع الحمل، وقد أجريت الدراسة لـ 43 امـرأة وتبـيّنّ أنّ 39 امـرأة منـهن ممن تستعملن وسيلة من وسائل منع الحمل، وقد فضلن كلّهن الحمام المهبلي للوسائل الذكوريـة وكـذلك العـزل أو الواقي الذكري[2].

---

[1] ***Yamina Aissaoui*** *: Op Cit, P,P 33-34.*

[2] **P*aul Snanes:*** *Op Cit, P197.*

ثالثا:العوامل المساعدة على التنظيم العائلي

لا شكّ أنّ التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تطـــرأ علـــى المجتمـــع تلعـــب دورا كـــبيرا في تغـــيير ذهنيات الأفراد، فتوزيع الدخل، وتحوّل المجتمع من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي، ودخول المرأة ميـــدان العمـــل، وانخراطها في مراحل التعليم المختلفة وتطوّر المعارف الطبيّة. كلّها عوامل ساعدت بشكل أساسي في تقلـــيص عـــدد أفراد الأسرة.

1/ التصنيع:

يعتبرالتحوّل نحو التصنيع من المتغيّرات التي تلعب دورا هاما في المجتمع « حيث أنّه يلعـــب دورا كبيرا في خلق قيم اجتماعية متميّزة عن القيم الزراعية، وأنّ العلاقات الاجتماعيـــة الـــتي تـــسود المـــصنع تختلـــف عن العلاقات الاجتماعية التي تسود المزرعة، فالعمال في المصنع سواء كانوا رجالا أو نساء يخلـــق لـــديهم ســـلوكا اجتماعيا وأنماط من التفكير تتباين عن تلك التي تتولد عن الفلاح في تعامله مع الأرض، ففي المجتمعـــات الـــصناعية، تتأثر العائلة بتلك التحوّلات فتذهب إلى تقليص عدد أفرادها؛ فيضمر حجم الأسرة ليحقّق توازنا بين عمـــل المـــرأة في المترل وعملها في المصنع »[1].

إذن فطبيعة هذه المجتمعات أنّها تفرض على العائلة أن تنظم نفسها من حيث عدد الأطفال، ومن حيث المسافة الزمنية بين طفل وآخر، والتصنيع يلعب دورا كبيرا في جذب السكان من الريف إلى المدن طلبا للعمل، وهذا الـــتروح يـــبرز للعائلة حاجات جديدة لم تكن العائلة تعرفها في حياتها القروية، وأنّ تلك الحاجات الجديدة تدفع بهـــا إلى موازنتـــها ما بين حجم الأسرة ومتطلبات الحياة الجديدة؛ لأنّ هذه المجتمعات التقليدية تميل إلى الإكثار من إنجـــاب الأطفـــال. كما أنّه يوجد إمكانية الارتقاء بصور أكبر، ويشتدّ الصّراع من أجل الحياة، ويزداد التنافس بين النّـــاس ممّـــا ينـــتج

---

[1] **صفوح الأخرس: قضايا التنمية والتخطيط لها**، مرجع سابق، ص38.

عنه ارتفاع مستوى المعيشة وهذا ما يدفع حتما إلى تقليص عدد أفراد الأسرة مهما كانت الظروف.

وفي هذا الصدد يقول أحد الكتاب المشهورين في الغرب ويسمى " لنديس بول " "*LANDIS PAUL* ":« أن الإنسان في المجتمع الصناعي قد اجتاز حدوده المشروعة، وذهب ضحية لكثير من الغلطات والمفاهيم الفاسدة فيما يتعلق بالتوالد ونظام الأسرة والخصوبة والإنتاج، حتى لقد انقطعت صلة الجنس عن التوالد والتناسل، و لم تعد وظيفته الآن التوالد والتناسل وإنّما هي الترويح عن النفس والتّمتع بالملذات »[1].

2/ خروج المرأة لميدان العمل:

لقد اضطرت النساء للخروج من بيوتهنّ طلبا للعمل و لكسب المعيشة، وأنّ نسبة مساهمة المرأة في الحياة الإنتاجية تزداد باطراد مستمر، ولقد أصبح عمل المرأة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية.

وخروج المرأة للعمل يتناقض بالضرورة مع كثرة الأطفال في المترل، و هذا التناقض سيدفعها حتما في النهاية إلى الحدّ من عدد أطفالها، حيث أنّ مشاركتها في العمل تستوجب منها أن تبقى فترة من الزمن خارج البيت، كما تفرض عليها واجبات أخرى غير إنجاب الأطفال، فبحكم الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية السائدة فهي مضطرة أن توازن بين تلك الأوضاع وعملها خارج المترل، وبين عدد أطفالها، وتحت ضغط تلك الظروف، فهي تضطر جاهدة إلى الحدّ من الإنجاب لتحقيق التكيّف مع تلك الأوضاع ومع البيئة الجديدة.

3/ التعليم:

يعتبر التعليم ركنا من الأركان الأساسية للتغير الاجتماعي والاقتصادي، فهو يؤثر في بنية السكان ووظيفتهم وحركتهم فعندما تدخل المرأة إلى ميدان التعليم وخاصة التعليم الجامعي، يرتفع وعيها، وفي نفس الوقت يرتفع سنّ الزواج وبهذا تقل نسبة الزواج المبكر، وتتحدّد سنوات الحمل لديها فتميل العائلة إلى حجم محدود،

---

[1] **أبو الأعلى المودودي**، مرجع سابق، ص9.

كما أنّ التعليم يؤدي إلى انخفاض معدل الوفيات نظرا لكونه يرفع من الوعي الصحي والمستوى المعيشي، والوعي الاجتماعي للزوجين من جراء التعليم يدفع بهما حتما إلى المقارنة المستمرة بين مواردهم وحاجات أبنائهم.

4/ التطوّر الطبي:

لقد كان للتطوّر الطبي أثر كبير في تقليص حجم العائلة، ولقد ظهرت طرق جديدة للتنظيم العائلي وذلك عن طريق ما توصلت إليه الاكتشافات العلمية التي تتعلّق بتلك الوسائل، حيث أنّه في السنوات الأخيرة ظهرت تحسينات آلية وفنيّة لهذه الوسائل؛ بحيث أنّها أصبحت وقائية أكثر من الطرق التي كانت منتشرة وشائعة عند المجتمعات البدائية كالقتل، الوأد، الإجهاض، وباستخدام التلقيح وانتشاره، مكافحة الأوبئة، عصرنة الوسائل الصحية، وتوفير الشروط اللازمة للحمل والولادة، ورعاية الطفل نتج عنه انخفاض كبير في نسبة الوفيات.

و يمكن القول أنّ هذا الانخفاض ساعد إلى حدّ كبير في الميل إلى إنقاص عدد أفراد الأسرة وذلك بفضل وعي الأفراد.

رابعا: وسائل منع الحمل:

بعدما كان الإنسان القديم ينظم نسله بوسائل تقليدية بدائية وطرق شعبية تفاديا لوقوع الحمل، اعتمد الإنسان في العصر الحديث على وسائل علمية حديثة لمنع الحمل بناء على ما أحرزته العلوم من تقدّم ورقي، وذلك بما أدخلته من تحسينات آلية وفنية لهذه الوسائل والمتمثلة في الآلات والأدوية والعقاقير على اختلاف أنواعها؛ حيث أنّها تتبع بطرق نظامية، وبها يستطيع الفرد أن يوقف سلسلة إنتاج الذرية متى يشاء، ولأيّ مدّة من الزمان أراد أن يحافظ فيها على قوته التناسلية.

ولقد صنّف العلماء والأطباء المتخصصون في هذا الميدان هذه الوسائل إلى عدّة أنواع فمنها الوسائل الكيميائية والرحمية، والوسائل الموضعية، إضافة إلى الطرق الجراحية غير أنّ استعمالها يكون على درجات مختلفة من القبول، وأنّها لا تصلح لكافة الحالات؛ مع العلم أنّ الطبيب هو الوحيد الذي يستطيع وصف الوسائل كلّ حسب تحمّله لها، ومن هذه الوسائل نذكر مايلي:

1/ الحواجز:

وهي عبارة عن سدادات على شكل محاجم مطاطية وتسمى بعقدة القبة [1].

وهذا المحجم المطاطي يسحب ثماني ساعات تقريبا بعد الإتصال الجنسي، و تعتبر هذه الطريقة سهلة وواضحة.

2 / اللولب:

ويعدّ العرب هم أوّل من استخدم هذه الطريقة حيث كانوا يضعون لناقاتهم التي تجتاز الصحراء حجارة كروية الشكل لتجنب تطوّر الحمل.

---

[1] ***Aissaoui Yamina**, Op Cit, P 39.*

واللولب عبارة عن جهاز يوضع داخل جوف الرحم بهدف منع الحمل، ويوضع لمدّة معيّنة لإبادة البويضة بعد تلقيحها لكي لا تلتصق بجدار الرحم، فبعد إبادتها تقذف إلى الخارج[1]. واللولب له عدّة أشكال منها المغلقة ومنها المفتوحة.

فالمغلقة غير مستعملة خوفا من خرقها لجدار الرحم، بينما المفتوحة وهي على أنواع بعضها ملحق بخيط من النحاس وهي أحسنها.

وفيما يلي نشير إلى هذه الأنواع[2]:

1/ Le Saft T coil.

2/ La Boul De Lipper

3/ Le Copper Tou Sterilet Au Cuiver 200 Chering.

4/ Le Copper 7 Ou Gravigarde M L.

3/ الأقراص:

لقد ظهرت في سنة 1956م وهي معروفة جدّا ومستعملة في كافة أنحاء العالم واستعمالها سهل و مضمون وغير خطير إذا استعملت بالشروط المطلوبة، وتتكون من 21 قرصا، ويبدأ استعمالها من اليوم الخامس للحيض، وهي تحتوي على مادة الاستروجين و البروجاسترون، وظيفتهما منع خروج البويضة، علما بأنّ هذه الأقراص يحذر الأطباء من الإقدام على استعمالها دون استشارة الطبيب المختص وذلك تفاديا لبعض الأخطار التي قد تصيب المرأة؛ وأنّها تكون ممنوعة نهائيا على بعض النساء المريضات بالأمراض القلبية، والأوعية الدموية، وداء السكري، وداء السمنة، وأمراض الكبد، أمراض السرطان،

---

[1] **محمد الشيخ بلحاج**، مرجع سابق، ص105.

[2] ***Aissaoui Yamina,*** *Op Cit, P 40.*

والأعصاب، كداء الصرع، والأمراض العقلية [1].

ولقد أكّد الباحث " هنري لوردون " " *Henri Leridon* " بأنّ استخدام الحبوب زاد استعماله في كل الأعمار[2].

4/ الحقن:

وتستعمل فقط للمرأة الحائض، وتأخذ الحقنة الأولى بين اليوم الأول واليوم الخامس كلّ 3 أشهر، و تركيبها زيتي، وهذه الطريقة قد تسبب عدّة عراقيل، ولا تلائم كلّ النساء، واستعمالها يكون فقط من طرف الطبيب المختص.

5/ طريقة المنحنى الحراري:

يستعمل المنحنى الحراري بعد تحديد تاريخ التبويض، والهدف منه منع الحمل؛ حيث تأخذ الحرارة كلّ 24 ساعة، وتكون مستقيمية *Rectale* في الصباح عند النهوض من النوم، و قبل أيّ نشاط جسدي في كلّ يوم وفي نفس الوقت.

6/ قاتلات الحيوانات المنوية المحلية:

وتعمل المواد القاتلة للحيوانات المنوية على تجميدها، وتعمل جاهدة على عدم إدخالها في عنق الرحم، وتحضّر على شكل مراهم، أو مصقوع مجلّد أو حبوب أو بيضات، وتعتبر كمساعد للعزل، أو كطريقة للعفة الدورية، إنّ هذه المواد النشطة مختلفة ومتنوعة جدا، ولا يمكن استعمالها على شكل أحادي؛ لأنّ فعاليتها تكون دون المتوسط، لهذا يجب استعمالها مع سداد أنثوي أو ذكري لتكون النتائج

---

[1] ***Mohamed Tahar Zerouala: Contraception Et Moyens Contraceptifs ,*** *Constantine, 1987, P 61.*

[2] ***Henri Leridon Et Autres: La Médicalisation Croissante De La Contraception En France,*** *Population Et Société N°381, Juillet - Août, 2002, P 2.*

مرضية، وهذه المواد هي:

أ/ المرهم أو الصقيع:

وهو ذو فعل وأثر آني؛ لذلك يجب إدخاله قبل القذف بقليل من الوقت، ومن الأفضل بـ 15 دقيقة قبل المباشرة، علما بأنّه لا يسمح بأيّ تنظيف مهبلي خلال 8 ساعات التالية.

ب/ البويضات الذائبة:

وتدخل بعمق داخل المهبل حتى تذوب بالتّدرج، وذلك تحت تأثير الحرارة الجسمية، وتكون فعاليتها واسعة.

ج/ الرذيذات:

لها فعالية مباشرة منذ إدخالها، و أثرها طويل المدى، ولا ينصح باستعمالها بواسطة سداد أو صمام؛ لأنّ الرغوة يمكن أن تطرد الحيوان المنوي داخل الرحم.

ولكن رغم توفر هذا النوع من وسائل الحمل في بلادنا إلاّ أنّ استعماله قليل جدا، مع العلم بأنّها غير ضارة، ولا تسبب أيّ رد فعل محلي، ولا عدم التقبّل الجنسي والحساسية.

د/ وسيلة اللقاح الحديثة:

هناك وسيلة حديثة ابتكرت في سنة 1992م من طرف باحث هندي، وهي عبارة عن لقاح، وهذا الباحث يدعى البروفيسور " غروسيران تالوار " مدير معهد ظواهر المناعة، وخبير دولي في التلقيحات، ويرى بأنّ اكتشافه هذا يمكن النساء من تحاشي

الحمل غير المرغوب فيه عن طريق عملية تلقيح بسيطة تجري مرة واحدة كلّ ستّة أشـــهر، وقد أوضح أنّ قوة اللقاح هذه تكمن في أنّه يعبئ جسم الإنسان علـــى تكـــوين جهـــاز مناعة ذاتية لرفض الحمل، فهذه الوسيلة تريح المرأة من كلّ الموانع الموجـــودة كـــالأقراص والعوازل المطاطية واللولب التي يمكن أن تخطأ بها، ويقول الباحث: « أمّـــا مـــع اللقـــاح فالأخطاء لا تحصل»[1].

منع الحمل الذكري:

1/ العزل:

هو عبارة عن ابتعاد الرجل عن المرأة قبل القذف، تعتبر وسيلة طبيعية فطرية، وذلك بهدف عدم تلقيح البويضة [2]، وهي طريقة صعبة التطبيق، وأنّ تقبّلها متوسط جدا، وفي بعض الأحيان يحـــدث شعور بعدم الرضا سواء عند الرجل أو عند المرأة، ولهذه الطريقة خطورة تسبب الأعـــراض المتمثلـــة في القلق منها النرفزة والعدوانية والأرق وغيرها [3].

2/ العناق المطاطي:

ويعتبر طريقة مذمومة من وجهة النظر الطبيّة؛ لأنّها تساعد على القذف المطلق للمني.

3/ الكيس الواقي الذكري:

ويستعمله الرجل كوسيلة لمنع الحمل، والمعروفة بالقبعة الإنجليزية، وهي قبعة واقية من الحمل، ومن الأمراض الزهرية، ولقد نصح الأطباء باستعمالها في السنوات الأخيرة؛ و أنّها عديمـــة الـــضرر،

---

[1] **جريدة المساء**، العدد 2201، يوم 5نوفمبر 1992، ص10.

[2] **محمد الشيخ بلحاج** ، مرجع سابق، ص73.

[3] ***Aissaoui Yamina***, *Op Cit, P 42.*

وكذلك يعتبر كواقي من الأمراض الجنسية المنتقلة [1].

والكيس الواقي الذكري مطاطي غير دهني، و هو على شكل أسطواني أي من 18 إلى 20 سم في الطول على 3.5 ملم لقطر الدائرة ويتطلّب عند استعمال هذا الكيس وضع مرهم مضاد للحمل، وغير حساس ضد الأعراض الحساسة للمطاط.

4/ التعقيم:

وهو المنع النهائي للحمل، ويخص الرجل والمرأة معا، فالمرأة لها طريقتان هما:

أ/ ربط قناة فالوب "*Ligature Des Trompes*":

وتتطلّب عملية جراحية تتمثل في سدّ القناتين وبهذا يعطل مرور البيضة المفرزة من المبيض تجاه الرحم من جهة، ومن جهة أخرى يمنع مرور الحيوان المنوي تجاه المبيض، وبهذه الطريقة تصبح المرأة عقيما. وأنّ التعقيم الأنثوي هو طريقة لمنع الحمل ولتحديده نهائيا، وهي طريقة مستعملة عند حوالي 140 مليون زوجة في العالم، وهي طريقة أكثر انتشارا في الدول السائرة في طريق النمو عند أكثر من 30 % من النساء في الولايات المتحدة منذ العديد من السنين[2].

ب/ استئصال الرحم "*Hysterectomie* ":

وهي عبارة عن استئصال رحم المرأة، وتؤدي أيضا هذه العملية إلى العقم النهائي للمرأة.

---

[1] ***Nadjia Belaàgoueg: Dix années De Contraception Oral,*** *Mémoire En Vue De L'obtention Du Doctorat En Médecine, Constantine, 1982, P 11.*

[2] ***Stephen Kil liche: La Stérilisation Féminine, Question En Santé Publique,*** *Les Enjeux De La Stérilisation, A. Giani, H. Leridon, I N S R M, Paris, 2000, P 213..*

أمّـــا الرجـــل فلـــه جراحـــــة للتعقـــيم؛ حيـــث تـــربط قنـــوات مختلفـــة وتسمى *La Vasectomie*، وبهذه العملية لا يمكن للحيوانات المنويـــة المرور عبر المسالك الخاصـــة بها وهذه الطريقـــة تؤدي أيضا إلى عقم الرجل نهائيا[1].

علما بأنّ طريقة التعقيم هذه تجرى لأسباب طبيّة سواء عند المرأة أو الرجـــل؛ وذلك لانقاذهما من الخطر والذي دون التعقيم سيؤدي بهما إلى الوفاة، فمثلا تكـــرار العملية القيصرية للمرأة، أو إصابتها بتريف حاد بعد الولادة مباشرة، أو كونها تعاني من أمراض خطيرة كارتفاع ضغط الدم المزمن، وداء السرطان، والأمراض المعديـــة وغيرها، أمّا الرجل فالتعقيم عنده يكون لأسباب طبيّة وصحيّة أيضا.

مناقشة وسائل منع الحمل

ممّا لا شكّ فيه أنّ الوسائل المذكورة آنفا تتفـــــاوت مـــن حيـــث درجـــــة الخطـــورة والـــضّرر وذلك على اختلاف أنواعها سواء بالنسبـــة للرجل أو المرأة معا، فإذا كان الهدف منها التنظـــيم العـــائلي البـــشري أو حدّه، وإن كان اختراعها من طرف الأطباء الأخصائيين في هذا المجال، والذين بذلوا ما في وسعهم لإبادة الحيـــوان المنوي، والحيلولة دون وقوع المرأة في الحمل، إلاّ أنّ هذه الوسيلة ليست دائما خالية من الضرر، وقد تجلت مـــضارها و على المرأة خاصة، وذلك بنتائج تجارب بعض الأطباء، وندرج بعضها فيما يلي:

تقول الدكتورة " ميري شارليب ":« إنّ وسائل تحديد النسل سواء أكانـــت هـــي اللولبيـــات المعدنيـــة أو الأقراص والعقاقير القاتلة للحيوانات المنوية أو حواجز المطاط وغيرها، وإن كانت المرأة لا تتعـــرّض باســـتخدامها

---

[1] ***Fermand Nathan: guide Médical De La Famille,*** *Paris1981, Pe29/30.*

بضرر فوري ظاهري، ولكنّها إذا ظلّت تستخدمها لمدّة من الزمان، فلابـــدّ أن يـــصيبها الانهيـــار قبـــل أن تبلـــغ سنّ الكهولة، ومن نتائج استخدام هذه الوسائل التبرّم والتّذمر، والقلق والأرق،وتوتر الأعصاب، وتشويش الفكـــر، وهجوم الأحزان، وضعف القلب، ونقص الدورة الدموية، وتشلّل اليدين والرجلين، والتهاب الجـــسد، واضـــطراب العادة الشهرية »[1].

إلاّ أنّ ما يمكن ملاحظته هنا أنّ قاعدة الضرر هذه لا يمكن أن تكون عند كلّ النساء؛ لأنّ البعض منـــهنّ يداومن على استعمال هذه الموانع لمدّة طويلة من الزمن دون أن يتعرّضن إلى أيّ ضرر، إضافـــة إلى هذا فإنّ للمـــرأة الخيـــار في استعمـــال الموانع المختلفـــة دون أن يكون هـــذا الاستعمـــــال بـــلا استـــشارة الطبيـــب المخـــتص والذي يوجّهها على استعمال الموانع، والتي لابدّ وأن يكون هناك توقف عنها ومهما كان نوعهـــا لفتـــرة معيّنـــة، وذلك حسب تفاهم الزوجين حتى تسترجع المرأة قواها النفسية والجسمية وغيرها، ويرى طبيب آخر:« بأنّ ســـقوط الرحم وفساد الذاكرة من النتائج اللازمة لاستخدام وسائل منع الحمل، بل إنّ هذه الوسائل كثيرا ما تـــسبب المـــراق (الوسواس)، وخفقان القلب، والجنون وما إليها من العلل الخطيرة الأخرى، زد على ذلك أنّ المرأة عندما لا تلد لمدّة قد تحدث في أعضائها التناسلية تغيّرات تتأثر بها أهليتها للتوليد، وإنّها عندما تحمل بعد ذلك، تعاني ألما شديدا أثنـــاء الحمل والوضع » [2].

ويقول أيضا في هذا الموضوع الأستاذ " ليونارد هل ":« إنّ التغيّرات التي تحدث في جسد المرأة عندما تدخل سنّ البلوغ لا تحدث كلّها إلاّ لغاية التناسل، ولا تدور عليها العادة الشهرية في كلّ شهر إلاّ لتعدّها لوظيفة الحمـــل، فكلّ عانس وكلّ امرأة تنهي نفسها عن الحمل تنتهي فيها كلّ دورة للعادة الشهرية مع يأس كلّ أعضائها التي كانت قد أعدت للحمل في تلك الدورة، والنتيجة المحتومة لعدم تحقّق هذا المقتضى الفطري، ولتعطّـــل الأعـــضاء التناســـلية

---

[1] **أبو الأعلى المودودي**، مرجع سابق، ص82.

[2] المرجع نفسه، ص، ص83/82.

أن يحدث الإختلال والتّذمر في مزاج المرأة، و يصيبها الإضطراب في وظيفة أعضائها التناسلية، ولا تمرّ عليها أيام العادة الشهرية إلاّ بغاية من الألم والإضطراب، وممّا يجب أن لا يغيب عن الأذهان أنّ الغدد التناسلية لها تأثير بالغ في حياة الإنسان، فهي لا تولد فيه القوة التناسلية فحسب وإنّما تولد فيه كذلك النشاط والحيوية والجمال والجاذبية بها تنشأ فيه كثير من الصفات والطباع الخلقية » [1].

أمّا بالنسبة لحبوب منع الحمل فهي أيضا تضر بصحة المرأة وتنهك قواها العقلية والتناسلية، يقول " ميلا مارك ":« إنّه وإن لم يأت الوقت لنبدئ في هذه الحبوب رأيا طبيا قاطعا، ولكن من الواضح على كلّ حال أنّه من المحال أن تكون هذه الحبوب وسيلة يقينية لمنع الحمل، ولا تحدث لها مؤثرات سيّئة في حياة المرأة فيما بعد، إنّ هذه الحبوب إنّما تعمل عملها بوقف بويضة المرأة على النمو، ولابدّ أن يحدث الاضطراب في عادتها الشهرية » [2].

أمّا " رينيل ديوكس " فيقول:« فالمرأة عندما تتناول هذه الحبوب لمنع حملها، فهي لا تتعرض للصداع والآلام العصبية فحسب، بل لا تؤمن على نفسها أن يصيبها مرض عضال كالسرطان » [3].

وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ الأضرار الناتجة عن موانع الحمل لا تخص المرأة فقط، بل أكدت الأوساط الطبيّة الدولية بمضارها على الرجل أيضا؛ حيث تبيّن ذلك في المؤتمر الدولي لتنظيم الأسرة الذي عقد في جنوة بإيطاليا، وكان من أهمّ الأبحاث التي نوقشت بحثان لطبيب أرجنتيني:

فالبحث الأول عن أقراص منع الحمل التي يستخدمها الرجل.

أمّا البحث الثاني فيدور حول مبدأ المشاركة والتعاون بين الزوجين في تحديد نسلهما، وذلك عن طريق استعمال الزوج لحبوب منع الحمل ستة أشهر في السنة، واستعمال

---

[1] **أبو الأعلى المودودي**: مرجع سابق، ص84.

[2] المرجع نفسه، ص90.

[3] المرجع نفسه، ص90..

الزوجة الأقراص في الستة أشهر الباقية [1].

لكن مشاركة الزوجين معا في تناول الأقراص تعني مساهمتهما في تحمل الأضرار الناتجة عن استعمال هذه الحبوب والعقاقير الخاصة بتحديد النسل بدلا من أن تتحمّلها المرأة وحدها.

أمّا أضرار وسائل منع الحمل من الناحية الاجتماعية فتأثيرها ينعكس على الحياة العائلية؛ حيث تصبح علاقة الرجل والمرأة علاقة حيوانية بحتة؛ ممّا يؤدي بكلّ واحد منهما إلى القلق والاضطراب العصبي، وبهذا تفقد عندهما الرحمة والمودة، وتنعدم عندهما السعادة الزوجية، ممّا يبعدهما عن الحياة الإنسانية الكريمة والتي تعمل على انشاء رابطة متينة وعميقة تتركز على التفاهم والإنسجام، و تهدف إلى تعاونهما في رعاية الأولاد وتربيتهم.

أمّا أضرارها من الناحية الخلقية فنستطيع القول أنّه بانتشار هذه الوسائل وسهولة اقتنائها والحصول عليها بأنواعها من حبوب وحواجز وغيرها سوف يشجع العابثين من الجنسين على ممارسة علاقتهما الجنسية الآثمة دون خوف من افتضاح أمرهم، أو ظهور أي أثر لجريمتهم، بل أنّه يشجع على ارتكاب الفواحش، كما أنّ سهولة إقتناء مواتع الحمل تشجع على القيام بالعلاقات الجنسية غير المشروعة وبالتالي ينتشر الزنا، وهذا ما يؤدي إلى فساد المجتمع، والنبوذ التام للزواج، والذي يعتبر الوسيلة الوحيدة لانقاذ الفرد من الفساد والطيش سواء أكان رجلا أم إمرأة.

فالمرأة المسلمة فبمجرد زواجها تسعى إلى الحمل والإنجاب أولا لإشباع غريزة الأمومة المتأصلة، وثانيا لحفظ كرامتها إمّا من الألسنة التي قد تتهمها بالعقم، وأحيانا يمكن اتهامها بالعار والعهر، أمّا المرأة الغربية فالانجاب عندها يعني استحالة كسر القيود الجامحة لحريّتها، لهذا فهي ترتكز في حياتها على هذه الوسائل التي تيسر لها الحياة، وتسهل عليها كلّ ما تريد عمله بكلّ حرية، وعن كتاب" حسين محمد يوسف " أنّه جاء في إحدى المجلات لسنة 1940م :« أنّ معدل الفتيات اللائي يذهبن شهريا من بعض المعاهد العليا بمدينة نيويورك إلى المصحات الخاصة بالأمهات

---

[1] **حسين محمد يوسف: أهداف الأسرة في الإسلام والتيارات المضادة**، دار بوسلامة للنشر ، تونس، 1986م، ص96.

غير المتزوجات فيبلغ عددهنّ فتاتين لكلّ شهر»،ولقد أصدر الكاتب الأمريكي الدكتور " كنـــسى " " *Kinsey* " كتابا عرض فيه الإباحية والإستهتار التي وصل إليها المجتمع الأمريكي ، جاء فيه: « أنّ الفتاة الأمريكية في الماضـــي كانت تتحوّل إلى امرأة بين السابعة عشر والعشرين، أمّا الآن فإنّها تصبح امرأة ابتداء من الثالثة عشرة» و « أنّ هناك 100.000 فتاة سنويا يغرّر بهنّ الرجال ويصبحن بلا شرف، ممّا اضطررن إلى الخـــروج عـــن الطريـــق المـــستقيم وإحتراف مهن العهر والفساد » [1].

خامسا:آثار الولادة المرتفعة وغير المنتظمة على صحة الأم والطفل

ينتج عن بعض أنماط الإنجاب آثارا خطيرة على صحة الأمهات والأطفال، وتظهر هذه الآثار عند عدم تنظيم الولادات، وخاصة عند تكرار الحمل وعلى فترات قصيرة، أو عندما تحمل المرأة في سنّ مبكرة أي أقل من 18 سنة، وفي سنّ متأخرة أي أكثر من 35 سنة، وقد تأكدت حقيقة هذه الأخطار في العديد من الأبحـــاث العلميـــة الطبيّـــة في البلدان المتقدمة، مع التذكير بأنّ آثار الولادة غير المنتظمة على الصحة منتشرة في كافة البلدان المتقدمـــة والناميـــة على حدّ سواء، إلاّ أنّ هذه الأخيرة تكون فيها مخاطر الولادة أكثر، ونظرا للارتباط الوثيق بين صحة المولودين الجدد والأطفال وأمهاتهم؛ فإنّ كلّ سنة يموت أكثر من نصف مليون من الأمهات [2] خلال فترة الحمل أو عنـــد الـــولادة، والأغلبية الساحقة من هؤلاء النساء يعشن في دول العالم الثالث وذلك بسبب تكرار الـــولادات، وعـــدم تباعـــدها، والفقر، وسوء العدالة الاجتماعية، وسوء التغذية، والأمراض المعدية، ممّا ينعكس على الأطفال أيضا.

---

[1] **حسين محمد يوسف**: مرجع سابق،ص، ص100/101.

[2] ***Les enfants et Le Développement pendant Les Années -90- Un Ouvrage De Base De L'UNICEF,*** *Publié â L'occasion du Sommet Mondial Pour L'enfance 29-30 Septembre 1990 Organisation Des Nations Unis New York UNICEF , page 53.*

1/ آثارها على معدّلات وفيات الأطفال:

إنّ كبر حجم الأسرة له تأثير كبير على صحة الطفل حيث دلت دراسة لمنظمة الصحة العالمية على أنّ فرص فقد الأجنة تزيد للمرة الرابعة أو أكثر إذا قورنت بالمرة الثانية و الثالثة [1]، كما أنّ بعض الخطر في الحمل الأول يمكن تفاديه ببذل المزيد من العناية الطبيّة أثناء الحمل وتوفرّها أثناء الولادة، أمّا فيما يخص المواليد الأحياء فإنّ بقاؤهم على قيد الحياة يقلّ تدريجيا بعد الطفل الثالث.

2 / أثرها على نموّ الطفل:

لقد أثبتت العديد من الدراسات التي أجريت في مختلف البلدان [2] أنّ تأخر نمو الأطفال الذين يأتي ترتيبهم متأخرين بين إخوانهم، كتأخر ظهور الأعراض الجنسية، وقلّة وزنهم عن الوزن العادي عند الولادة.

3/ أثر حجم الأسرة وترتيب المولود على مستوى الذكاء:

إنّ مستوى الذكاء لدى الطفل الرابع أو الخامس ومن يليهما، ولدى الطفل الذي يولد في أسرة كبيرة أو الأم صغيرة السن أو متأخرة السن يكون أقلّ بكثير من مستوى ذكاء أطفال الأسرة الصغيرة، وقد أجريت دراسة في تايوان 1985م [3] على أنّ مستوى الذكاء يبدأ في الهبوط بصفة عامة لدى الطفل الرابع والخامس ومن يليهما، كما أشارت بعض الدراسات أيضا إلى ثبوت العلاقة الطردية الموجودة بين مستوى الذكاء والطبقة الاجتماعية للوالدين، ومستوى تعليمهما.

4/ أثر الفترة بين حمل وآخر على صحة الطفل:

إنّ حالات الحمل التي تتعاقب بسرعة تكون معرضة للخطر أكثر، وخاصة الحمل الذي يحدث بعد عام واحد من الحمل السابق، ويمكن ذلك أن يؤدي إلى موت الجنين أو ولادته ثمّ وفاته مباشرة، أو في سنّ

---

[1] **عبد الرحيم عمران: سكان العالم العربي حاضرا ومستقبلا**، صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، نيويورك 1988م، ص287.

[2] المرجع نفسه، ص291.

[3] المرجع نفسه، ص292.

صغيرة، وتبقى درجة هذه الخصوبة عالية بالنسبة للفترة التي تقلّ عن عامين من الحمل السابق، وحسب دراسات أجريت في 25 دولة والتي كان من نتائجها أنّ تباعد الولادات يسمح بنقصان وفيات الأطفال بنسبة 5 % إلى 40 %[1].

وقد أجرت منظمة الصحة العالمية دراسة أخرى لحوالي42000 امرأة مبحوثة في أمريكا اللاتينية وإفريقيا الشمالية وآسيا وكان أكثر من 10/9 أجبن على أن التقارب بين الولادات ضار لصحة الأطفال[2].

ويمكن القول أنّ التباعد بين الولادات له دور أساسي يلعبه في تحسين صحة الأمهات والأطفال، لكن العدد الزائد من الولادات المتقاربة جدا يضعف الصحة سواء عند الأم أو عند الطفل، فقد أجرى تحقيق في جنوب الهند لحوالي 6000 امرأة في سنة 1980م[3] تبيّن من خلاله أنّ معدل وفيات الرضع المولودين بسنة كمدة فاصلة، كان تقريبا 200 في الألف مقابل 80 في الألف بالنسبة لمعدل وفيات الأطفال بمدة فاصلة تقدر بثلاث إلى أربع سنوات.

5/ أثر سن الأم على الحمل:

يعتبر عمر الأم عاملا هاما في الإنجاب وذلك بهدف التقليل من الأخطار الصحيّة، وترتفع درجة التعرّض لتلك الأخطار إذا تمّ الحمل قبل بلوغ سن التاسعة عشرة والعشرين أو بعد سن الخامسة والثلاثين؛ حيث يرتفع معدّل موت الجنين أو الولادة قبل الموعد المحدّد، كذلك ترتفع احتمالات وفاة الطفل بعد الولادة في هاتين الفترتين من عمر الأم، أكثر منها في الفترة الواقعة بين عشرين وأربعة وثلاثين عاما، والتي تعتبر أمثل فترة للإنجاب.

6/ وفيات الأمهات مع تكرار الحمل:

يزيد عدد وفيات الأمهات (أثناء الحمل أو الولادة أو ما بعدها) مع زيادة مرات الحمل،

---

[1] ***Unicef: Les enfants Et Le Développement Pendant Les Années 90 Unicef:*** *Op Cit, P 90.*

[2] ***Unicef:*** *Op Cit, P 91.*

[3] ***James P. Graant: La Situation Des enfants Dans Le Monde Unicef****, Paris, 1983, P30.*

وتتعرّض الأمّ المتعدّدة الولادة لخطر الوفاة بنسبة أكثر ثلاث أو أربع مرات من نسبة تعرض المرأة ذات الأسرة الصغيرة، وترجع المعدّلات المرتفعة لوفيات الأمهات إلى أسباب عديدة منها انفجار الرحم، و تسمّمات الحمل، وأمراض الكلى، والتزيف.

7/ وفيات الأمهات بالنسبة للسن عند الحمل والولادة:

يعتبر عمر الأم عاملا هاما يؤثر على ارتفاع معدّل وفيات الأمهات، فالنساء اللائي يحملن بين سن 30 و40 سنة تبلغ نسبة تعرّضهنّ لأخطار الوفاة أثناء الحمل والولادة ضعف نسبة تعرّض النساء اللائي يحملن بين سن 20 و 34 سنة، وهي الفترة المثالية للحمل، وكذلك ترتفع نسبة تعرض النساء فوق سن الأربعين إلى أربعة أو خمسة أضعاف النسبة الخاصة بالنساء بين عشرين و أربعة و ثلاثين سنة، كما أنّ نسبة تعرض النساء اللائي يحملن قبل بلوغهنّ سنّ العشرين تزداد نسبة وفاتهنّ.

8/ ازدياد مخاطر الولادة بازدياد عدد الحمول:

يصاحب حمل المرأة الكثيرة الولادة نسبة أكبر من مضاعفات الحمل وصعوبات الولادة، بالإضافة إلى احتمالات الوفاة أثناءها، وتشمل المخاطر المصاحبة للحمل تسمم الحمل، وضغط الدّم المرتفع وفقر الدّم، والتزيف و انفجار الرحم، وهو عامل يكاد يختفي في البلدان الأكثر تقدّما ذات معدّلات الخصوبة المنخفضة، إلاّ أنّه ما زال منتشرا في بلدان العالم الثالث نظرا لتكرار الحمل وتواليه وتمدّد الرحم في كلّ مرّة يضعف جدرانه بصفة مستمرة لدرجة التمزّق مهدّدا بذلك صحة الأم والطفل على السواء، كما أنّ الاستمرار في إنجاب عدد كبير من الأطفال يؤدي إلى زيادة التعرض للإصابة بسقوط الرحم، وسرطان عنق الرحم، والسكر وغيرها من الأمراض الخطيرة [1].

وبناء على المخاطر التي تلحق بصحّة الأم والطفل معا فإنّ الكثير من الدراسات حاولت وضع أهداف وامتيازات

---

[1] ***La Revue Du Praticien (Journal D'enseignement post Universitaire) (Contraception)*** *N=0 N 38, 21 Septembre 1987, P 308.*

والتي من شأنها التقليل من حدّة هذه المخاطر، ومن بين الذين اهتموا بهذا المجال نجد " مليكـــة لعجـــالي " في كتابهـــا " تباعد الولادات في العالم الثالث، التجربة الجزائرية " قد حدّدت أهداف وامتيازات تباعد الـــولادات ونـــدرجها في مايلي:

ـــ تباعد الولادات تضمن حياة الأم و الطفل.

ـــ تباعد الولادات تعمل على إنقاص وفيات الأطفال والأمهات.

ـــ تعمل على سلامة الطفل العقلية والجسمية.

ـــ تعمل على رفاهية الأسرة، وترفع من مستواها الاقتصادي والاجتماعي والنفسي.

أمّا أهدافها فهي:

ـــ تجنب الحمول غير المرغوب فيها، وتفضيل الحمول المرغوب فيها.

ـــ تعديل العدد الإجمالي لنفس المرأة.

ـــ ضمان مدّة فاصلة بين الحمول.

ـــ الوقاية من الإجهاض وترك الأطفال[1].

---

[1] ***Malika Ladjali: L'espacement Des Naissances Dans Le Tiers monde (L'expérience Algérienne),*** *O P U, Alger 1985, P 15.*

سادسا: رأي الدين الإسلامي في التنظيم العائلي

ممّا لاشكّ فيه أن الإسلام محبّب لكثرة النسل، وقد بارك الأولاد ذكورا وإناثا، علما بأنّ الشرط الأول والضروري هو الزواج، ولقد فرضه على كلّ مسلم ومسلمة، ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم:« يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنّه أغضّ للبصر وأحصن للفرج »[1].

و دعا الإسلام إلى عدم كبت الغريزة، فلا يحقّ للمسلم أن يعرض عن الزواج مع القدرة عليه وذلك بدعوى التفرغ للعبادة والرهبنة، فهذا يعتبر انحرافا عن النهج الإسلامي وإعراضا عن سنته عليه الصلاة والسلام [2].

فضيق الرزق وثقل المسؤولية لا يمكن أن يعرقل زواج المسلم لقوله تعالى: ﴿ وانكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم و آمائكم إن يكونوا فقراء يغنيهم الله من فضله﴾ [3].

فمن الأغراض الأولى للزواج هو الإنجاب وبقاء استمرار النوع الإنساني، وبقاء هذا النوع إنّما يتمّ بدوام التناسل وأنّ اللّه تعالى حمّل الرزق للآباء بقدوم الأبناء بقوله تعالى: ﴿ ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقكم وإياهم﴾ [4]. ويقول أيضا: ﴿والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا و جعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة ورزقكم من الطيّبات أفبالباطل يؤمنون وبنعمة الله هم يفكرون ﴾ [5]. فباعتبار الله سبحانه وتعالى هو خالق الأرزاق وبها يرزق عباده، فالإسلام يناقض تلك الآراء والنظريات التي ترى بأنّ الزيادة السكانية تؤدي إلى قلّة موارد الرزق، وأنّها هي سبب الفقر والمجاعة، وبزيادتها تصعب حياة السكان، غير أنّ الرزق يخص الخالق وحده وما على الإنسان إلاّ الكدّ والسعي وراء رزق الله، ويقول تعالى: ﴿ وفي السماء رزقكم وما توعدون، فوربّ السماء والأرض إنّه لحق

---

[1] **يوسف القرضاوي: الحلال والحرام في الإسلام**، دار التراث العربي، القاهرة، 1977م، ص145.

[2] المرجع نفسه، ص144.

[3] **سورة النور: الآية " 32 ".**

[4] **سورة الإسراء: الآية " 31 ".**

[5] **سورة النحل: الآية " 72 ".**

مثل ما أنتم تنطقون﴾ [1]، ويقول أيضا:﴿ وما من دابة على الأرض إلاّ على الله رزقها ويعلم مستقرّها ومستودعها كلّ في كتاب مبين﴾ [2]، وقوله أيضا: ﴿ وقدّر فيها أقواتها﴾ [3].

والدين الإسلامي دين فطرة يقرّ على أنّ الطرق والمناهج التي يسلكها الإنسان في حياته الشخصية تتماشى مع الفطرة، وأنّ القاعدة الكليّة التي وضع عليها الإسلام نظامه هي أنّ الإنسان باعتباره فردا، وباعتباره عضوا في الجماعة يتوجب عليه أن لا يحقّق مقتضى من مقتضيات فطرته إلاّ وفق قوانين الفطرة تماما، ولا يخرج عن مناهج الإسلام الفطرية، ولا يستعين بكلّ ما أعطاه الله من المواهب والقوى من جسدية وفكرية إلاّ وفقا لذلك الطريق المستقيم الذي هداه الله إليه بنفسه بقوله تعالى: ﴿ فأقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله التي فطر النّاس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيّم ولكن أكثر النّاس لا يعلمون ﴾ [4].

فالفطرة تقتضي وتتطلّب الاهتمام بنظام التوالد والتناسل، والغرض الفطري من العلاقة الزوجية بين الذكر والأنثى يتمثل في الحفاظ على النوع البشري في قوله تعالى: ﴿ نساؤكم حرث لكم فأتُوا حرثكم أنى شئتم وقدموا لأنفسكم ﴾ [5] و كذا في قوله:﴿ ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة﴾ [6].

فكلتا الآيتين تحثّ على استبقاء النوع البشري، وإقامة الحياة الزوجية التي لا يمكن أن يرتفع بنيانها إلاّ بعشرة الرجال و النساء معا كالأزواج والزوجات.

وباعتبار الدين الإسلامي دين يسر وليس دين عسر بقوله تعالى: ﴿ يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر﴾ [7]، فقد رخّص للمسلم أن ينظّم نسله إذا دعت الضرورة لذلك؛ حيث كانت الوسيلة الشائعة

---

[1] سورة الذاريات: الآية " 23/22 ".
[2] سورة هود: الآية " 6 ".
[3] سورة فصلت: الآية " 10 ".
[4] سورة الروم: الآية " 30 ".
[5] سورة البقرة: الآية " 223 ".
[6] سورة الروم: الآية " 21 ".
[7] سورة البقرة: الآية " 185 ".

في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم هي العزل (والعزل هو قذف النطفة خارج الرحم عند الإحساس بنزولها).

و عن العزل روى البخاري ومسلم عن جابر قال:« كنّا نعزل في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم والقرآن ينزل »[1]، وعن صحيح مسلم ورد:« كنّا نعزل في عهد رسول الله فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينهنا »[2].

والضرورات التي رخّص بها الإسلام تنظيم العائلي هي الخوف على حياة الأم وصحتّها أثناء الحمل والولادة، وهو العامل المهم والمشروع في الإسلام، وذلك بيقين ووضوح التقارير الطبيّة على أيدي الأطباء ذوي الاختصاص؛ حيث يتبيّن لهم بتعداد الفحوص والكشوف بأنّ الحمل سيضرّ هذه المرأة أو تلك ضررا بالغا قد يؤدي بها إلى الموت الحقيقي، فهنا يجب التحديد والتنظيم شرعا، بقوله تعالى:﴿ ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ﴾، وقوله تعالى: ﴿ وما جعل عليكم في الدين من حرج﴾[3]، وقد حدّد القرآن الكريم مدّة الرضاعة بحولين كاملين لمن أراد الرضاعة، وحذّر الرسول صلى الله عليه وسلم أن يرضع الطفل من لبن أمّه الحامل؛ لأنّ الشريعة الإسلامية تعمل على صيانة النسل من الضعف والهزل، بقوله تعالى: ﴿ والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتمّ الرضاعة﴾[4].

ونورد فيما يلي مجموعة من الفتاوي لبعض الفقهاء المسلمين:

1/ فتوى الشيخ محمود شلتوت:

« أمّا تحديد النسل بمعنى تنظيمه بالنسبة للسيّدات اللاتي يسرع إليهنّ الحمل، وبالنسبة لذوي الأمراض المتنقلة وبالنسبة للأفراد القلائل تضعف أعصابهم عن مواجهة المسؤوليات الكثيرة، ولا يجدون من حكوماتهم أو من الموسورين من أمتهم ما يقويهم على احتمال ذلك، فالتنظيم العائلي بشيء من هذا لا يتعدى أنّه شأن علاجي

---

[1] **السيد سابق: فقه السنة**، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985م، المجلد "2 "، ص194.

[2] **صحيح مسلم**، مكتبة ومطبعة محمد علي جسيم وأولاده، القاهرة، ج"4"، (د. س)، ص 160.

[3] **سورة الحج: الآية " 78 "**.

[4] **سورة البقرة: الآية " 233 "**.

تدفع به أضرار محقّقة ويكون به النسل القوي الصالح.

والتنظيم بهذا المعنى لا يجافي الطبيعة ولا يأباه الوعي القومي ولا تمنعه الشريعة، إذ لم تكن تطلبه وتحثّ عليه، فلقد حدّد القرآن مدّة الرضاعة بحولين كاملين، وحذّر الرسول صلى الله عليه وسلم أن يرضع الطفل من لبن الحامل، وهذا يقضي بإباحة العمل على وقف الحمل مدة الرضاعة.

و إذا كانت الشريعة تتطلّب كثرة قوية لا هزيلة، فهي تعمل على صيانة النسل من الضعف والهزل، وتعمل على دفع الضرر الذي يلحق الإنسان في حياته، ومن قواعدها (الضرر مدفوع بقدر الإمكان).

ومن هنا قرّر العلماء إباحة منع الحمل مؤقتا بين زوجين أو دائما؛ إذا كان بهما أو لإحداهما داء من شأنه أن ينتقل في الذرية والأحفاد »[1].

2/ الشيخ عبد المجيد سليم:

فكانت فتواه في سنة 1937م عن تجنب كثرة النسل كما يلي:

نفيد بأنّ الذي يأخذ من نصوص الفقهاء الحنفية أنّه يجوز أن تُتَّخذ بعض الوسائل لمنع الحمل، كإنزال الماء خارج محل المرأة، أو وضع المرأة شيئا يسدّ فم رحمها لمنع وصول ماء الرجل إليه، و أصل المذهب أنّه لا يجوز لرجل أن ينزل خارج فرج الزوجة إلاّ بإذنها، كما لا يجوز للمرأة أن تسدّ فم رحمها إلاّ بإذن الزوج، ولكن المتأخرين أجازوا للرجل أن ينزل خارج محل المرأة دون إذنها إن خاف من الولد لسوء الزمان، قال صاحب المقنع:« فليعتبر مثله من الأعذار مسقطا لإذنها، والظاهر من عبارة " فليعتبر مثله من الأعذار " كأن يكون الرجل في سفر بعيد ويخاف على الولد، وقياسا على ما قالوه، قال بعض المتأخرين أنّه يجوز للمرأة أنّ تسدّ فم رحمها دون إذن الرجل إذا كان لها عذر في ذلك.

---

[1] **محمد شلتوت: الفتاوي (دراسة لمشكلات المسلم المعاصر في حياته اليومية والعامة)**، دار الشروق، القاهرة (د.س)، ص253.

وجملة القول هذا أنّه يجوز لكلّ من الزوجين برضى الآخر أن يتخذ من الوسائل ما يمنع وصول الماء إلى الرحم إذا كان له عذر من الأعذار التي قدمناها »[1].

3/ أمّا الشيخ متولي شعراوي عام 1980م:

فيرى تحديد النسل هل هو حلال أم حرام في مايلي:

حيث يرجع سبب تحديد الزوجين لنسلهما إلى المحافظة على صحة المرأة، وعدم قدرتها على تحمل تبعات الحمل وحضانة الأولاد والرضاعة، أو قد يكون السبب هو محافظة المرأة لنفسها باعتدال جسمها، ممّا يجعلها أقدر على إعفاف زوجها والاهتمام به، وقد يكون السبب ضيق المترل الذي تعيش فيه الأسرة، ممّا يجعل إنجاب مزيد من الأطفال أمرا مزعجا للأسرة.

كلّ ذلك جائز ولا مانع من تحديد النسل و من أجله، أمّا أن يكون التحديد بسبب الرزق فهذا هو الممنوع، والإنسان غير المتزوج حرّ في أن يتزوج أو لا يتزوج مادام آمنا على نفسه، وعلى دينه و مؤمونا على أعراض النّاس، فإذا كان ترك الأصل ــ وهو الزواج ــ الذي شرّعه الله لاستدامة النوع مباحا، فمباح كذلك ما يترتب من إنجاب الأولاد حسب رغبة الزوجين، و لهما حرية الاختيار غير أنّ هذا لا يكون قانونا لكلّ النّاس و إنّما راجع لحال الزوجين وبشرط أن لا يكون الرزق هو السبب؛ لأنّ الإنسان بذلك يدخل نفسه فيما ليس من مهمته؛ لأنّ الله هو الرازق ذو القوة المتين [2].

4/ فتوى الشيخ مأمون في سنة 1964م:

فتواه حول تنظيم الأسرة فحواها كمايلي:

رأي الإسلام في هذا الموضوع واضح و صريح، فالإسلام يدعوا إلى التناسل والتكاثر، ويحفز

---

[1] **عبد الرحيم عمران**: مرجع سابق، ص70.

[2] المرجع نفسه، ص، ص72/71.

من استطاع الباءة من الشباب على أن يتزوج، ويدعو إلى أن يختار الرجل لنفسه الولود الودود، إلى غير ذلك ممّا قد يرى معه البعض أن هذا الرأي هو الإسلام ولا رأي غيره.

على أنّه يمكن لنا أن نتناول الموضوع من زاوية أخرى وهي الزاوية الأساسية والرئيسية في بناء الحكم الشرعي غالبا، تلك هي الحكمة التي يبقى عليها الحكم والمصلحة المشروعة التي يستهدف تحقيقها، وفي موضعنا كانت الحكمة والمصلحة تقتضيان بالدعوة إلى التناسل والتكاثر والحفز عليهما.

ذلك أنّ الإسلام كان غريبا في مجتمع الشرك الجاهلي، وكان أتباعه قلّة ضعيفة وسط كثرة باغية مستعلية بما استأثرت له من مال وجاه، وكانت المصلحة تقضي بالدعوة إلى مضاعفة عدد المسلمين ليواجهوا مسؤولياتهم في الذود عن الدعوة الإسلامية و الدفاع عن دين الله الحنيف الذي يتهدّده خصوم كثيرون و أقوياء، ولكنّنا الآن نجد الظروف قد اختلفت، ونجد أنّ تكاثف السكان في العالم كلّه بدأ يهدّد بهبوط خطير في مستويات الحياة اللازمة للبشر، لدرجة حذت بالكثير من المفكرين إلى التنظيم العائلي في كلّ دولة بحيث لا تعجز مواردها عن الوفاء بأسباب العيش الكريم لسكانها، وتقديم الخدمات العامة لهم.

ومادام الإسلام هو دين الفطرة لم يكن في يوم من الأيام ضدّ مصلحة الإنسان، بل كان دائما سباقا إلى تحقيق هذه المصلحة ما لم تخالف شرع الله « وإني أرى أنّه لا مانع شرعا من النظر في تنظيم النسل إذا كانت الحاجة تدعو إلى ذلك، وعلى أن يتمّ ذلك باختيار النّاس واقتناعهم، دون قهر أو قسر وفي ضوء ظروفهم وعلى أن تكون الوسيلة إلى ذلك مشروعة »[1].

5/ رأي الشيخ سيّد سابق في (فقه السنة):

يقول " السيّد سابق " أنّ الإسلام يرغب في كثرة النسل؛ إلاّ أنّه مع ذلك لا يمنع في الظروف الخاصة

---

[1] **عبد الرحيم عمران**: مرجع سابق، ص، ص 73/72.

من تحديد النسل باتخاذ دواء يمنع من الحمل، أو بأيّ وسيلة أخرى من وسائل أنجع.

فيباح التحديد في حالة ما إذا كان الرجل معيلا لا يستطيع القيام على تربية أبنائه الصحيحة، وكذلك إذا كانت المرأة ضعيفة، أو كانت موصولة الحمل أو كان الرجل فقيرا.

ففي مثل هذه الحالات يباح تحديد النسل، بل أنّ بعض العلماء رأى أنّ التحديد في هذه الحالات لا يكون مباحا فقط، بل يكون مندوبا إليه.

وألحق الإمام " الغزالي " بهذه الحالات حالة ما إذا خافت المرأة على جمالها، فمن حقّ الزوجين في هذه الحالة أن يمنعا النسل[1].

أمّا في الجزائر فباعتبارها دولة إسلامية محافظة على التعاليم الدينية الحنيفة، وباعتبار الشعب الجزائري شعب مسلم متمسك بشريعته فهو لم يتجاوب مع سياسة تنظيم الأسرة ــ اقتناعا تطبيقيا ــ إلاّ أنّها عرضت في إطارها الشرعي الأصيل الذي ينطلق من كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه و سلم وكذا السلف الصالح، فكانت الخلاصة المجتمع عليها في هذا الشأن تنظيم الأسرة عن طريق تباعد الولادات، فهو أمر يجيزه الشرع باتفاق المذاهب، بل أنّه يحبّذه إذا دعت إليه الضرورة أو فرضته الظروف[2].

ويمكننا أن ندرج فتاوى المجلس الإسلامي الأعلى حول التنظيم العائلي، فالأولى في 1968/04/23م، بينما الثانية في ديسمبر 1982م، فالأولى نشرت في جريدة الشعب في 1968/04/23م جاء فيها مايلي:

جواز الامتناع عن النسل على النحو التالي:

1/ أن يمارس الامتناع بصفة فردية.

2/ أن يكون الباعث عليه دفع الضرورة واقعة أو متوقعة على الأم أو الأولاد الموجودين

---

[1] **السيد سابق:** مرجع سابق، ص، ص194/193.

[2] **وزارة الشؤون الدينية: تنظيم الأسرة في الإسلام، مجموع فتاوى لبعض علماء الإسلام**، نشر وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، الجزائر 1989م، ص7.

أو الذين لم يوجدو بعد.

3/ أن يوكّل أمر تحديد الضرورة أو نوعها إلى الأشخاص المعنيين أنفسهم.

4/ إذا كان للحكومة أن تعمل شيئا في الموضوع فلتقم:

أ/ بحملات توعية تشرح فيها للجماهير الظروف الحسنة التي ينبغي أن يتمّ فيها التناسل، وترشدها إلى الطريقة التي تجب مراعاتها لإنجاب أولاد سالمين، وأن تمتنع بتاتا عن أيّ تدخّل يكتسي صبغة الإكراه بالفعل وبالقول.

ب/ بإعداد الوسائل الكفيلة بمنع الحمل بالنسبة إلى أصحاب الضرورات كما أسلفنا حتى لا يضطروا إلى استعمال وسائل غير مأمونة قد تعود عليهم في آخر الأمر بالضرر البالغ، ويجب أن ننبه هنا إلى وجوب أخذ الاحتياطات اللازمة التي تجعل هذه الوسائل وقفا على الذين لهم حق الانتفاع بها بصفة مشروعة [1].

أمّا الفتوى الثانية في ديسمبر 1982م فقد تمّ الاتفاق على مايلي:

1/ التأكيد على المبادئ التي أقرّها المجلس في جلسات سابقة حول التنظيم العائلي، وخاصة خلاصة الفتاوي التي قدمت في شهر محرم 1400هـ الموافق لشهر ديسمبر 1979م وهذا نصّها:

« ... وإن اختلف علماء الإسلام ماضيا وحاضرا في إباحة العزل ومنعه أو تقييده بشروط معيّنة، وقياس بعض الأدوية والطرق المانعة للحمل بصفة مؤقتة عليه، فهم مجمعون على تقييده بالاختيار الفردي لاستعماله أو عدم استعماله حسب الظروف والمبررات، وعدم اللجوء إلى التقنين الشامل الذي يدفع النّاس مكرهين إلى تحديد النسل أو تنظيمه، أو إجبارهم

---

[1] **وزارة الشؤون الدينية**: مرجع سابق، ص، ص12/11.

عليه، أو على استعمال الوسائل المستحدثة بدلا عنه، وإنّما يترك الأمر إلى الأفراد ومبادرة كلّ واحد حسب قناعته و الدوافع الشخصية التي تحمله على ذلك من غير أن يخشى الوقوع في الحرام.

ويكون بث الوعي هو وحده الطريقة المثلى لمعالجة هذا الموضوع الشديد الحساسية، ترى اللجنة أنّ مسألة توسيع المدة الفاصلة بين الولادتين موكلة لاتفاق الزوجين و تراضيهما، و حكمهما يخضع لظروفها النفسية و المادية و الاجتماعية[1].

خاتمة الفصل

إنّ ما يعرف عن فكرة التنظيم العائلي بأنّها جاءت نتيجة للحدّ من الزيادة السكانية، هي قديمة قدم الإنسان نفسه، حيث كان يستعمل الوسائل البدائية القديمة إلى أن تطوّر العالم الحديث باكتشافه للوسائل الطبيّة التي تضمن فعلا نجاح هذه الفكرة، علما بأنّ هذه الوسائل متنوعة ومختلفة، ولا تستعمل إلاّ باستشارة الطبيب، ولقد أجريت عدّة تجارب لبعض الأطباء يؤكدون فيها أنّ هذه الوسائل ضارة بجميع أنواعها، ولكن يمكن القول بأنّ قاعدة الضرر هذه لا يمكن أن تكون عند كلّ النساء؛ لأنّ البعض منهنّ يداومن على استعمال هذه الموانع لمدة طويلة من الزمن دون أن يتعرضن إلى أيّ ضرر وخاصة إذا توقفت عن استعمالها فترة قصيرة، وذلك لكي يكون بالتفاهم مع زوجها حتى تسترجع المرأة قواها الجسدية النفسية وغيرها.

وما يمكن ملاحظته هو أن عدم استعمال المرأة لهذه الموانع يؤدي بها إلى الولادات المتكرّرة والمتقاربة ممّا يضرّ بها وبطفلها.

---

[1] **وزارة الشؤون الدينية**: مرجع سابق، ص، ص13/12.

ويمكن القول بأنّ الإسلام رخص بالتنظيم العائلي خوفا على صحة الأم والطفل، ويكون ذلك باستشارة الأطباء، وبهذا يمكن للمراة المسلمة أن تنظم نسلها دون خوف من الخروج على قواعد الشرع.

و ممّا لا شكّ فيه أنّ تقليص عدد أفراد الأسرة جاء نتيجة لعدّة عوامل ساهمت في وعي أفراد المجتمع وتتمثل هذه العوامل في:

*ظهور حركة التصنيع.

* وخروج المرأة لميدان العمل ودخولها في مراحل التعليم المختلفة وكذلك التطوّر الطبي.

ولا يقتصر موضوع التنظيم العائلي على الدول المتقدمة فقط، وإنّما الدول النامية هي أيضا تسعى لتطبيق و من البديهي أنّ عملية التحكم في الزيادة السكانية لابدّ لها من تقديم برامج وتجارب ودراسات قصد خلق توازن بين الإمكانيات المادية والطاقات البشرية، وقد أجريت هذه الدراسات في الكثير من الدول المتقدمة والمتخلفة على السواء.

وباعتبار الجزائر من الدول النامية حيث أنّها تعاني من النمو الديموغرافي السريع فهي أيضا تسعى إلى تطبيق سياسة سكانية رشيدة، وهذا ما سنتطرق اليه في الفصل القادم.

الفصل السابع

السياسة السكانية في الجزائر

تمهيد

1/ الهيكل الديموغرافي للمجتمع الجزائري قبل الاستقلال

2/ الهيكل الديموغرافي للمجتمع الجزائري بعد الاستقلال

3/ الخصوبة

4/ الخصوبة في الجزائر

5/ تاريخ التنظيم العائلي في الجزائر

خاتمة الفصل

تمهيد

يذهب بعض الباحثين في تعريفهم للسياسة السكانية إلى القول بأنّ هذا المفهوم يشتمل على مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الحكومات والمنظمات غير الحكومية الهادفة نحو تحقيق نتائج ديموغرافية محدّدة، كخفض الوفيات وخفض معدلات الإنجاب[1]، حيث أنّ النمو الديموغرافي المرتفع تنتج عنه آليات تنتهي بكبحه، ويمكن التأكيد على أنّ السياسة السكانية هي إجابة لهذا النمو الديموغرافي [2].

والسياسة الديموغرافية هي عبارة عن عملية يحاول بها المجتمع والإنسان المحافظة على التوازن بين حجم السكان وبين وسائل العيش المتاحة في مجتمع من المجتمعات؛ بحيث أنّه إذا كانت هناك زيادة في حجم السكان ناتجة عن نموّهم بمعدل مرتفع بفعل زيادة المواليد والهجرة إلى المجتمع تفوق ما توافر في هذا المجتمع من وسائل للعيش، فإنّ المجتمع قد يتدخل بالقوانين والتشريعات والإجراءات الكفيلة بالحدّ من الزيادة، وذلك في محاولة لتحقيق التوازن بين نمو السكان ومعدل وسائل العيش، وأنّ عملية خفض معدلات الولادات ترتبط أساسا بالتغيّرات التي تحصل لسلوك الإنسان إلى وضع اجتماعي جديد حيث تصبح فيه عملية الإنجاب والتوالد منظمة، وهذا يتطلب توسيع حجم النوعية الهادفة لخلق نماذج الأسر ذات العدد القليل من الأطفال، والتي تعتمد على أية وسيلة لمنع الحمل كوسيلة فعالة في هذا المجال، فالتوعية تغير عقلية الأفراد وتجعل من السيطرة على الطبيعة القاعدة الأساسية للسلوك الإنساني، و كما أنّها ترفع من مستوى المرأة وتبرز حاجات الطفل، وفي هذه الحالة تظهر حتما الرقابة على النسل كمطلب إنساني وأساسي وكمؤشر للنهوض بالتقدم الاجتماعي و الاقتصادي، والتوعية تعمل على تغيرات جذرية في بنية المجتمع من خلال عمليات التصنيع ورفع مستوى التعليم للأفراد، واجتذاب المرأة نحو العمل الإنتاجي، ونحو الاشتراك

---

[1] **مجلة النفط والتنمية**: العدد12 السنة الرابعة، سبتمبر 1979م، ص52.

[2] ***Ali Kouaouci: Politique de population,*** *Pressions Mathusiennes, Ou Diffusion Culturelle Quelle Modèle De Transition Pour Le Maghreb/ Revue Actualités Scientifiques, direction Francis Gendreau, Les Transitions Démographiques, Pays Du Sud, édition Estem, Paris2001, P56.*

في النشاط الاجتماعي وتوسيع نطاق عملية التحضر، وبهذا تزول التقاليد التي كانت راسخة في السلوك الإنساني، وحتما فإنّ نجاح السياسة الديموغرافية يتطلّب التوصل على التأثير بصفة ناجحة في مجمل البنية الاجتماعية؛ لأنّها في الحقيقة تهدف إلى الإقلال من معدلات النمو السكاني[1]، وذلك بهدف الوصول إلى ما يسمى بـ "التنظيم العائلي ".

وقبل التطرق لسياسة التنظيم العائلي في الجزائر يجدر بنا بادئ ذي بدء التطرق للهيكل الديموغرافي للمجتمع الجزائري قبل الاستقلال وبعده.

1/ الهيكل الديموغرافي للمجتمع الجزائري قبل الاستقلال:

ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين:

أ/ مرحلة ما قبل دخول الاستعمار إلى الجزائر.

ب/ مرحلة النظام الاستعماري.

أ/ مرحلة ما قبل دخول الاستعمار إلى الجزائر:

وقد تميزت هذه المرحلة بنمو تلقائي وطبيعي للهيكل حيث ظهرت فجوات ديموغرافية ترجع إلى الأوبئة و إلى الآفات التي حملت معها خسائر بشرية هامة، إضافة إلى أنّ هذه الأوبئة كانت مصحوبة بمجاعات نظرا لقلة الأيدي العاملة القادرة على القيام بالأعمال الزراعية، وكان الإنسان بحاجة إلى إنجاب الأطفال حيث كانت وسيلته الأولى للكفاح ضد الطبيعة من أجل البقاء والكفاح ضد الأوبئة والمجاعات من أجل الحياة.

وهكذا تولد التفكير بإكثار الأطفال لدى أفراد المجتمع وبالفعل أصبح الاعتقاد بأنّ الأسرة الكثيرة العدد

---

[1] **أحمد علي إسماعيل: أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية**، دار الثقافة، القاهرة، سنة 1997م، ص254.

هي الأسرة المفضلة، فالأسرة الكبيرة تضمن بقاء واستمرار العائلة؛ حيث كانت هي الخلية الأساسية للعشيرة، وتساهم في قوة العشيرة والتي تعتمد بدورها في مكانتها بين القبائل الأخرى على عدد الرجال الذين كانوا يعتبرون وقادرين على الدفاع عنها، أمّا من الناحيتين الإجتماعية والإقتصادية فقد كان الهدف من ذلك إيجاد أيدي كثيرة لنشاطات الترحال في الريف والمدينة، مادامت كل الأعمال تنجز يدويا، وهذا ما أكّدته أعمال" *J.Caldweell* " في إفريقيا والتي بينت بأنّ الخصوبة كانت مرتفعة وهذا لا يعني أنّ الأفراد لا يعرفون أو لا يفكرون أو لا يطمحون إلى مراقبة ولاداتهم، بل كانوا يفضلون أكبر عدد من الأطفال القادرين على مساعدتهم بمداخيل إضافية بأعمالهم وحظوظ إضافية لترقيتهم[1].

فالأسرة كثيرة العدد كانت في نظرهم هي الضمان وخاصة للأفراد المسنين. وفي إطار نظام أبوي فهي تمكن العجزة من المحافظة على دور اجتماعي، وتمكن الشباب من ضمان الأمن والغذاء لهؤلاء الشيوخ، وقد كان النمو الديموغرافي في ذلك الوقت لا يطرح أية مشكلة مادامت النسبة الطبيعية لنمو السكان ضعيفة تقترب من 0.5 إذا لم تنحدر إلى الصفر[2]، هذا وقد كان عدد السكان في الجزائر يقدر بنحو 4 إلى 5 مليون نسمة [3].

ب/ مرحلة النظام الإستعماري:

ويمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: وتمتد من سنة 1830م إلى 1872م والتي ظهرت خلالها المقاومة الشعبية المتمثلة في الانتفاضات المختلفة في القمع الوحشي الذي سلطه الجيش الاستعماري بمختلف أشكاله من الإبادة الجماعية والاغتيالات وتهجير القرى و المداشر إضافة

---

[1] ***Hervé lebras***: ***Maitrise De La Fécondité Et Démographie Une Esquisse Historique***; *Syndicat National Des Medecins De Protections Maternelle Et Infantile; Planification Familiale Et Promotion De La Santé. XXIV^eme coloque 27-28 novembre, Paris 19*98, p25.

[2] **جبهة التحرير الوطني: المجاهد الأسبوعي**، اللسان المركزي، العدد *1273*، الجزائر، *28/12/1984*م، ص*24*.

[3] المرجع نفسه: ص24.

إلى انتشار الأوبئة والمجاعات، ممّا أدى إلى الانخفاض في عدد السكان، ويمكن الإشارة إلى أنّ الفترة الواقعة بين 1864م- 1868م قد تميزت بتفشي المجاعة وبضخامة عدد الوفيات، وقد عرف السكان الجزائريون ما يسميه إختصاصيو التاريخ بالمجزرة الديموغرافية الحقيقية [1]،حيث قدّر عدد الضحايا بحوالي مليون شخص، وقد فقدت بعض العشائر قرابة 67 % من مجموع سكانها.

ولقد قدر كل من" شارل بودان " و " بربان " إحتمال زيادة السكان بنحو 32.4 % من سنة 1844م إلى 37.3 % سنة 1877م، في حين وصل هذا الرقم في سنة 1891م إلى 27 % وبقي في هذه النسبة إلى غاية 1912م، غير أنّ هذه الأرقام لا بدّ وأن تأخذ بتحفظ كبير؛ حيث الزواج المبكر للنساء في الجزائر كان يمنع الأسر من تسجيل الأبناء، وكذلك كانت العائلات الجزائرية لا تقوم بالتسجيل بصورة منظمة بالرغم من التطورات التي سجلت في هذا النطاق بنسب عالية جدا بالنسبة للزيادة في الإنجاب حيث وصلت إلى 48 % في سنة 1944م[2]، ويرجع عدم التسجيل إلى الخوف من التجنيد الإجباري للذكور في صفوف الجيش الفرنسي أو الخوف من الاتصال بالإدارة الاستعمارية.

2/ المرحلة الثانية: وتبدأ من سنة 1872م حيث كان عدد السكان لا يزيد عن 2.134 مليون نسمة، فهذه الوضعية المؤلمة جعلت الشعب يفكر أكثر في الزيادة في الأطفال في هذه المرحلة، وهذا الموقف يكون قد تولد عن غريزة البقاء،

---

[1] **جبهة التحرير الوطني**: **المجاهد الأسبوعي**، اللسان المركزي، العدد *1068*، الجزائر، *12/12/1980*م، ص*38*.

[2] المرجع نفسه: ص24.

ولمتابعة الكفاح ضد المحتلين الأجانب.

و من خلال ما تقدم يمكن إدراج الجدول التالي الـــذي يوضـــح تطـــور السكان الجزائريين من سنة 1845م إلى غاية 1954م وهذا قصد إعطـــاء فكـــرة حول تطور السكان في الجزائر خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (7) يبين تطور عدد السكان في الفترة الممتدة من 1845م إلى سنة 1954م:

السنة	عدد السكان	السنة	عدد السكان	السنة	عدد السكان
1845	2.02	1891	3.57	1948	7.46
1851	2.32	1896	3.78	1954	8.75
1856	2.31	1901	4.02	1955	8.561
1861	2.73	1906	4.49	1956	8.740
1866	2.65	1911	4.74	1957	9.154
1872	2.13	1921	4.92	1958	9.408
1876	2.17	1926	5.15	1959	9.698
1881	2.84	1931	5.59	1960	9.959
1886	3.28	1936	6.20	1961	10.189

*المصدر:

ـــ البيانات من 1845م-1890م مستخلصة من:

(1) **المجاهد الأسبوعي رقم 1062، المرجع السابق**، ص38.

- البيانات الخاصة بالفترة الممتدة بين 1891م- 1954م مستخلصة من:

(2) ***TaButin Dominique Et Jacques vallin: L'état Civil En Algerie****, Colloque De Demographie Africaine, Rabat 3-5 Octobre, 1972, Oran- INED, Orstom, INSEE, P15.*

ـــ البيانات من 1954م-1961م مستخلصة من:

(3) **إحصائيات نشر الديوان الوطني للإحصائيات O N S رقم: 19**، 1988م، ص2.

و لقرائتنا لهذا الجدول نلاحظ أنّ عدد سكان الجزائر عرف استقرارا شبه تام في الفترة الممتدة بين 1845م

إلى 1881م بعدما كان متذبذبا، فخلال الفترة 1845م إلى 1886م انتقل عدد السكان من 2.03 مليون نسمة في سنة 1845م إلى حوالي 3.28 مليون نسمة في سنة 1866م أي بزيادة قدرها 1.3 مليون نسمة خلال أربعين سنة، وهذا يعني أنّ الزيادة السكانية في تلك الفترة كانت في حدود 3000 نسمة سنويا في المتوسط.

أمّا الفترة الممتدة من 1891م إلى غاية 1921م فإنّ عدد السكان عرف نوعا من التطور النسبي؛ حيث إنتقل من 3.58 مليون نسمة في سنة 1891م إلى حوالي 4.92 مليون نسمة أي بزيادة قدرها 1.34 مليون نسمة في ظرف 30 سنة، وهذا ما معناه أنّ السكان كانوا يتزايدون سنويا بمعدل وسطي قدره 4333 نسمة لكل سنة، وهذا الرقم يوضح أنّ الفترة الموالية أي بعد 1886م تضاعف فيها عدد السكان بحوالي 6 مرات سنويا في 1921م عمّا كان عليه في الفترة 1845م إلى 1886م.

أمّا الفترة الممتدة من 1926م إلى غاية 1954م فإنّ عدد سكان الجزائر تضاعف بثلاث مرات مقارنة بسنة 1845م ومرتين مقارنة بسنة 1891م، كما أنّ الزيادة السنوية لعدد السكان في هذه المرحلة كانت معتبرة جدا حيث أنّه خلال 33 سنة ازداد عدد السكان بما يقارب 3.6 مليون نسمة، وهذا معناه أنّ الزيادة السنوية للسكان خلال هذه الفترة كانت تقدر بـ 1.24 مليون نسمة أي أنّها تضاعفت بمرتين عن المرحلة الثانية و بحوالي 4 مرات عن سنة 1845م، وهذه المضاعفة في العدد يمكن أن ترجع أسبابها إلى التحسين في ضمان التسجيل وخاصة ابتداء من سنة 1940م، حيث استعملت بطاقات للمؤونة ممّا دفع بالأولياء إلى تسجيل أولادهم [1].

وبالرغم من تطور عدد السكان إلاّ أنّه عرف تذبذبا كما أشير إليه في بداية التحليل لهذا الجدول، ولعل السبب في هذا التذبذب يعود لأسباب عديدة مختلفة نذكر من أهمها:

ـ انخفاض معدلات المواليد في هذه الفترة وارتفاع الوفيات بين البالغين نتيجة

---

[1] ***Gourari Negadi: <u>La Fecondité En Algerie Niveau,Tendances, Facteures</u>,*** *These De Doctorat De 3 eme Cycle, Paris 1975, P30.*

للحرب والمجاعة و النقص في الرعاية الصحية.

- فرض التجنيد الإجباري على الشباب الجزائري من طرف الاستعمار الفرنسي خلال الحرب العالمية الثانية في الجيش الفرنسي ممّا أدى إلى انخفاض في معدلات المواليد، وكذلك عدم إقبال السكان على تسجيل مواليدهم وخاصة إذا كانوا ذكورا.
- ارتفاع الوفيات بين السكان بسبب انخفاض المستوى الصحي و المعاشي لديهم[1].
- كانت الإدارة الإستعمارية الفرنسية تعتمد على دفتر الحالة المدنية في فرض الضرائب على المواطنين، ممّا أدى بالسكان إلى عدم الإدلاء بالحقائق عن أحوالهم الاقتصادية والعائلية.
- إنّ الحياة العائلية لدى أغلبية سكان النجود تفرض عليهم الترحال الدائم، الأمر الذي كان يعوق عملية الإحصاء.
- تقليل عدد السكان المعتمد من طرف الحكومة الفرنسية حيث أنّها تعتمد على الإكثار من عدد السكان الأوروبيين والتقليل من عدد الجزائريين بهدف امتصاص الجزائر[2].

المرحلة الثالثة: وتبدأ هذه المرحلة في سنة 1954م، عندما وجدت جبهة التحرير الوطني شعبا يملك إمكانيته البشرية لاستئناف الكفاح ضد المستعمر؛ حيث استعملت قوات الاحتلال الفرنسي كل طاقاتها مستعينة بجاليتها الاستعمارية السكانية لتحطيم إرادة

---

[1] **مريبعي السعيد: التغيرات السكانية في الجزائر(1936م–1966م)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص118.

[2] **محمد السويدي: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984م، ص69.

الشعب، إلاّ أنّ الإمكانيات البشرية بالنسبة للجزائريين مقارنة بتلك التي يملكها الاستعمار كانت قليلة وذلك لتدهور الظروف المعيشية أكثر بفعل الحروب الاستعمارية وسياسة التقتيل والتجويع والتهجير، وكذلك انتشار الأمراض كالتيفوئيد والكوليرا، التي أدت إلى وفاة عدد كبير من الجزائريين إضافة إلى استشهاد مليون ونصف مليون شهيد، وفي هذا يقول " ريكو" *Ricoux* " بأنّه من المؤكد أنّ الشعب العربي يذهب إلى الزوال بطريقة منظمة وسريعة، و أمّا " *Lacretelle*" فيقول:« بأنّ الشعب العربي يقتل» [1].

أمّا عن تطور نسبة التزايد الطبيعي بالجزائر من سنة 1901م إلى 1960م فندرجها في الجدول التالي:

جدول رقم (8): يبيّن نسبة الولادات والوفيات و النمو الطبيعي في الجزائر من 1901الى 1960:

الفترة / البيان	نسبة الولادات ‰ *	نسبة الوفيات‰**	نسبة التزايد الطبيعي%***
1905-1901	37.8	32.8	0.50
1910-1906	35.5	30.5	0.50
1915-1911	35.3	27.4	0.79
1920-1916	34.9	31.4	0.35
1925-1921	37.2	29.4	0.78
1930-1926	42.3	.26.6	1.57
1935-1931	43.4	25.3	1.81
1940-1936	42.1	25.1	1.70
1945-1941	42.9	43.1	0.02
1950-1946	42.2	32.2	1.00
1955-1951	47.4	20.6	2.68
1960-1956	45.6	—	—

Source:

[1] Negadi (G) Tabutin (D) Et Valin (J) La Situation Démographique De L'algerie (La Population De L'Algerie) Cicred, Paris, 1974, P19.

*نسبة الولادات في الألف (‰).

**نسبة الوفيات في الألف (‰).

*** **نسبة التزايد الطبيعي%.**

---

[1] ***Djalali Sari: Le Désastre Démographique SNED, Alger, 1984,p233.***

إنّ المتتبع لمراحل النمو الطبيعي في الجزائر خلال الفترة ما قبل الاستقلال و خاصة الفترة 1901م - 1925م يجد أنّها تميزت بنوع من الاستقرار النسبي حيث كانت في حدود 0.5 % في الفترة الممتدة من 1901م - 1910م ثم ارتفعت نسبيا في الفترة 1921م - 1925م لتستقر في 0.7 % سنة 1925، إلاّ أنّه بالرغم من ذلك فإنّ هذه النسبة تعتبر ضعيفة بالمقارنة مع السنوات اللاحقة وخاصة انطلاقا من سنة 1926م إلى غاية 1960م حيث تضاعفت النسبة مرتين بين الفترة 1926م -1935م والفترة 1956م-1960 م.

ومن هذا المنطلق يمكن القول بأنّ هذه الفترة عرفت تذبذبا في مراحلها سواء بالزيادة أو النقصان في نسبة الولادات والوفيات لسكان الجزائر ككل، والسبب في ذلك يعود إلى عدة عوامل منها السياسية والاقتصادية و الاجتماعية، وهذه كلّها ساهمت بطريق مباشر أو غير مباشر في عدم استقرار نسبة الزيادة الطبيعية للسكان.

فمن الجانب السياسي نجد أنّ تخوف السكان من السلطة الاستعمارية نتيجة لسياسة التجنيد الإجبارية المفروضة على كل من يصل سن التجنيد جعلت الأفراد يمتنعون عن عمليات التسجيل.

أمّا الجوانب الاقتصادية فنتيجة لاعتماد السلطة الاستعمارية على الحالة المدنية في فرض الضرائب على السكان، ممّا جعلهم لا يسجلون كل مواليدهم؛ لأنّ ذلك يرفع من قيمة الضريبة المفروضة عليهم وهذا ما أثر على معرفتنا للنسبة الحقيقية في الزيادة الطبيعية.

أمّا في الجانب الاجتماعي فإنّ انتشار الفقر والمجاعة يعتبر من أهم العوامل التي تؤثر سلبا على الزيادة الطبيعية للسكان؛ حيث يكون معدل الوفيات أكبر منه عن معدل الولادات، وهذا بسبب انتشار

الأمراض الفتاكة والنقص في العلاج ممّا يعرض الأفراد للموت وخاصة المسنين منهم وصغار السن.

وعلى العموم فإنّ نسبة الزيادة الطبيعية للسكان في الجزائر إلى غاية 1960م وبالرغم من كل تلك العوامل فإنّها عرفت تحسنا ملحوظا من فترة لأخرى وخاصة ابتداء من سنة 1946م إلى غاية 1960م إذ خلال الفترة 1951م – 1955م سجلت نسبة الزيادة الطبيعية أعلى مستوى لها إذ بلغت حوالي 2.7% سنة 1955م.

2/الهيكل الديموغرافي للمجتمع الجزائري بعد الاستقلال:

عرفت السنوات التي عقبت الاستقلال مباشرة في الجزائر نموا مرتفعا في عدد السكان وذلك بفعل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي كان لها الفضل في تحسين مستوى معيشة السكان، وكذا انتشار المراكز الصحية، وتقدم الرعاية الطبية ممّا أدى إلى انخفاض نسبة الوفيات لدى الأطفال، وكذلك توفر فرص العمل للأفراد.

وهذه الزيادة التي حدثت بعد الاستقلال تعود إلى الأسباب الآتية[1]:

- انخفاض معدلات الوفيات سنة 1966م في جميع فئات السن عن الفترات السابقة.
- ارتفاع معدلات الزواج وإعادة الزواج ممّا أدى إلى ارتفاع نسبة الخصوبة.
- ارتفاع مستوى المعيشة وانتشار الرعاية الطبية عن الفترات السابقة.
- انتهاء الحرب التحريرية واستقرار الأمن والنظام.
- تطور عملية الإحصاء السكاني وتحسنها.

---

[1] **مريبعي السعيد**: مرجع سابق، ص118.

- الأمية وهي تشكل عاملا هاما في الوضعية الديموغرافية وذلك لسببين هما:

أولا: انخفاض سن الزواج عند الأميات فقد قدر بـــ 17.8 سنة بينما بلغ عند المتعلمات 22 سنة.

ثانيا: كثرة ولادتهن بحيث أنّه في سنة 1980م أكثر من 90 % من الـــولادات كانـــت من أمهات أميات[1].

أمّا في سنوات التسعينيات فقد عرفت الجزائر تحولا في المجال الديموغرافي حيث ساعد على هذا عدة عوامـــل منها:

- خروج المرأة لسوق العمل.
- ارتفاع المستوى التعليمي للزوجة، لأنّ تعليم المرأة ساهم في تحولات الشروط الأنثوية، ويعتـــبر تعليم الفتاة المؤشر الرئيسي في الجزائر، وما يمكن ملاحظته أنّ تأخر سن الـــزواج والتقليـــل من عدد الأطفال والنشاط المهني للمرأة يتعلق مباشرة بدرجتها العلمية[2].

هذان المتغيران يساعدان على التأخير في الزواج، حيث أنّ هذا التأخير و كذلك تطبيق التنظيم العـــائلي يعتـــبران مـــن محـــددات الخـــصوبة[3]، أمّـــا بالنـــسبة لتطـــور عـــدد الـــسكان في الجزائـــر فنـــورده في الجدول التالي:

---

[1] **عائشة بورغدة**: مرجع سابق، ص88.

[2] ***Saadi Noureddine: La Femme Et La Loi En Algerie,*** *édition Le Fenec, Paris, 1991. P106.*

[3] ***C E N E A P: Chebab Thamany: Niveau, Tendances Et Déterminants De La Fécondité En Algerie 1970 -1992 F N U A P,*** *Mai, 1999, P99.*

الجدول رقم (9) يبين تطور عدد السكان في الجزائر من سنة 1962م إلى سنة 2005م

السنوات	السكان بالملايين	السنوات	السكان بالملايين	السنوات	السكان بالملايين	السنوات	السكان بالملايين	السنوات	السكان بالملايين
1962	10.458	1971	13.739	1980	18.666	1989	24.409	1998	29.507
1963	10.700	1972	14.171	1981	19.266	1990	25.022	1999	29.950
1964	11.050	1973	14.650	1982	19.383	1991	25.643	2000	30.390
1965	11.400	1974	15.165	1983	20.522	1992	26.272	2001	30.416
1966	11.750	1975	15.769	1984	21.185	1993	26.895	2002	30.879
1967	12.070	1976	16.451	1985	21.864	1994	27.496	2003	31.540
1968	12.410	1977	17.059	1986	22.512	1995	28.059	2005	32.8
1969	12.780	1978	17.600	1987	23.140	1996	28.566		
1970	13.309	1979	18.120	1988	23.784	1997	29.045		

المصدر:

- البيانات المستخلصة بالفترة الممتدة بين 1962م- 1969م مستخلصة من:

(1) ***TaButin Dominique Et Jaques vallin: OP Cit,*** *P15.*

- البيانات المستخلصة بالفترة الممتدة بين 1970م- 1991م مستخلصة من:

(2) ***Statistiques Specials ONS Series Statistiques Retrospectives,*** *1962-1990, P 1.*

- البيانات المستخلصة بالفترة الممتدة بين 1992م- 2003م مستخلصة من:

(3) ***Zahia Oudah Bedidi,*** *Op Cit, P 602.*

- البيانات الخاصة بسنة 2005:

(4) ***Dominique Tabutin Et Bruno Shoumaker: La DémographiDu Monde Arabe Et Moyen- Orient, Des Années 1950 Au Années 2000 (Synthése Des Changements Et Billan Statistique),*** *Revue De La Population, édition Francaise Volume 60 N° 5-6/2005, Septembre- Decembre, I N E D, Paris, P 625.*

من البيانات الموضحة في الجدول رقم (9) الخاصة بتطور عدد السكان في الجزائر ابتداء من سنة 1962م إلى غاية 1991م تتضح الزيادة المعتبرة في عدد السكان من سنة لأخرى، إذ يلاحظ

أنّ خلال الفترة 1962م-1971م زاد عدد سكان الجزائر بما يقدر بـــ 3.941 مليون نسمة وهـــذا بمعـــدل سنوي قدره 12.258 نسمة سنويا.

أمّا الفترة 1972م-1981م فإنّ تلك الزيادة في عدد السكان كانت إلى حد ما كبيرة؛ حيث كـــان الفرق بين 1972م- 1981م في حدود 4.344 مليون نسمة في عشر سنوات وهذا ما يعادل 16762 ألف نسمة سنويا، ويلاحظ أنّ عدد السكان تضاعف 4 مرات مقارنة بالفترة 1962م- 1971م.

أمّا الفترة الممتدة بين 1982م-1991م فإنّ عدد سكان الجزائر انتقل مـــن19.564مليـــون نـــسمة إلى 25.643 مليون نسمة أي بزيادة قدرها حوالي 6 ملايين نسمة في ظرف 10 ســـنوات، أي مـــا يعـــادل 22.467 ألف نسمة سنويا، ويكون الفارق بين سنتي 1962م-1991م هو 15.088 مليون نسمة خـــلال 29 سنة، وهذا يعني أنّ الزيادة كانت بمعدل 5.2000 نسمة سنويا.

أمّا في الفترة الأخيرة الممتدة بين 1992م-2003م فإنّ عدد السكان انتقل مـــن25.643 مليـــون إلى 31.540 مليون نسمة أي بزيادة قدرها 10 ملايين نسمة. وارتفع إلى 32.8 مليون نسمة سنة 2005م.

إنّ هذا الارتفاع الكبير في عدد السكان الجزائريين يعود إلى عدة عوامل والتي سبق وأن ذكرت في ص (312) وخاصة منها المتعلقة بارتفاع مستوى المعيشة في سنوات السبعينات وإلى غاية الثمانينات وكذا تطور المجال الطبي، إضافة إلى تطور وسائل الإحصاء المستخدمة في عمليات الإحصاء العام للسكان ممّا ساعد على ضبط العدد الفعلي للسكان عمّا كان عليه في بداية الاستقلال.

و بالإضافة إلى تلك العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي ساعدت إلى حد كبير على زيادة السكان والتي ساهمت في تقليل عدد الوفيات مع توفر شروط العلاج والرعاية الصحية فإنّ جانبا آخر لا يقـــل أهميـــة كـــان لـــه دور

في الزيادة السكانية وهو انتشار الأمية؛ لأنّ هذا الأخير يعتبر من العوامل الرئيسية لزيادة معدل النمو الديموغرافي في الجزائر بسبب انخفاض سن الزواج مثلا أو الرغبة في الإنجاب من قبل الأمهات، وتجنبا للأفكار والتقاليد التي تنظر للمرأة غير الولود بأنّها غير مرغوب فيها، وهي نظرة لا تزال قائمة إلى اليوم ، كل هذه الأسباب ساعدت على الزيادة السكانية في الجزائر، ويبقى أن نشير أنّ هذه الزيادة أصبحت محل اهتمام السلطات الجزائرية بتطبيق سياسة التنظيم العائلي، فبعدما كانت نسبة الزيادة الطبيعية 3.16 % أصبحت 2.47 % في سنة 1989م، ثم 1.69% سنة 2005.

وللتأكيد على نسبة التزايد الطبيعي في الجزائر بعد الاستقلال أي ابتداء من 1966م-1991م نورد الجدول رقم (9) والذي يتضح لنا من خلاله أنّ هناك شبه استقرار تام في نسبة النمو الطبيعي للسكان على طول الفترة بالرغم من بعض التذبذب المسجل من سنة لأخرى، إذ نلاحظ أنّه خلال الفترة 1966م-1975م كانت نسبة النمو الطبيعي في حدود 3 % ثم تراجعت النسبة إلى 98٪ في سنة 1976م لتعود مرة أخرى إلى نسبة 3% من سنة 1977م إلى 1985م ولكن ابتداء من سنة 1986م بدأت تلك النسبة في تراجع مستمر لتستقر أخيرا في حدود 2.50 ٪سنة 1991م بعدما كانت في سنة 1986م في حدود 2.74 ٪ الى ان اصبحت 1.69% سنة 2005كما اشرنا اعلاه ،وهذا ربما يعود إلى النتائج الإيجابية لسياسة التنظيم العائلي، ونوضح ذلك أكثر في الجدول التالي:

جدول رقم (10):يبيّن نسبة الولادات والوفيات والنمو الطبيعي في الجزائر من 1962الى 2005:

الفترة / البيان	نسبة الولادات ‰	نسبة الوفيات‰	نسبة التزايد الطبيعي%
1962	48.5	14.60	3.39
1967	50.12	—	—
1970	50.16	16.45	3.37
1975	46.05	15.54	3.50
1980	43.86	11.77	3.21
1985	39.50	8.40	3.11
1990	30.94	6.03	2.49
1995	25.33	6.43	1.89
1996	22.91	6.03	1.69
1997	22.51	6.12	1.64
1998	20.58	4.87	1.57
1999	19.82	4.72	1.51
2000	19.36	4.59	1.48
2001	20.03	4.56	1.55
2002	19.68	4.41	1.53
2003	20.36	4.55	1.58
2004	20.67	4.36	1.69
2005	21.36	4.47	1.69

المصدر:

- البيانات من 1966م- 1995م مستخلصة من:

(1) ***CENEAP: Dehkar Et Autres: La DéMOGRAPHIE Algerienne Face Aux Grandes Questions****, FNUAP, Alger, Mai 1999, P23.*

- البيانات من 1996م- 1998م مستخلصة من:

(2) ***Politique National De La Population à L'horizon 2010 Ministére De La Santé****, Alger, juillet 2002, P 9.*

- البيانات من 1999م- 2003م مستخلصة من:

(3) ***Données Statistiques, Démographie Algerienne,*** *N= 398, 2003, P1.*

- البيانات من 2004-2005م مستخلصة من:

4)وزارة الصحة والسكان: قسم السكان، ديسمبر،2006.

بناء على بيانات الجدول رقم (10) الخاص بتطور معدل النمو الطبيعـــي للـــسكان في الجزائـــر خـــلال

الفترة1966 م- 2003 م يتضح لنا مايلي:

إنّ هذه الفترة يمكن تقسيمها إلى المراحل التالية:

أولا: في الفترة 1966م-1980م:

سجلت الجزائر خلال هذه المرحلة أعلى معدلات النمو الطبيعي في العالم حيث كان هذا المعدل يفوق3 ٪ هذا بالرغم من الشروع في إنشاء مراكز حماية الأمومة والطفولة على المستوى الوطني ــ الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة ــ.

إنّ هذا الارتفاع المسجل في معدل النمو الطبيعي للسكان في الجزائر يرجع إلى عدة عوامل أهمها:

- عدم انتشار الوعي لدى الأسرة الجزائرية في استخدام وسائل منع الحمل، وكذلك قلة هذه الأخيرة بل انعدامها.
- عدم قدرة الدولة عن وضع آلية محكمة وواضحة لضبط سياسة التنظيم العائلي في هذه الفترة بالذات.

ثانيا: في الفترة 1980م-1986م:

إنّ هذه الفترة هي فترة المخطط الخماسي الثاني، وهي مرحلة تميزت بحدوث أزمة اقتصادية وأزمة طاقة مست كل دول العالم بما فيها الجزائر؛ حيث انهارت أسعار البترول كمورد رئيسي بنسبة 98٪ من مداخيل الدولة؛ حيث انخفضت المداخيل البترولية الجزائرية من 12.8 مليار دولار في سنة 1985م إلى 8.3 مليار دولار في سنة 1986م، وهذا الانخفاض قدر بحوالي 80 % من مداخيل البلاد [1].

[1] ***Lhaoucine Aouragh: Integration Du Facteur Démographique Dans La Planification Du Développement En Algérie,*** *Thèse Pour Obtenir Le Doctorat En Démographie Et Sciences Sociales, EHESS, Paris, 1994, P 11.*

أمّا في سنة 1986م فظهرت حملة كبيرة من طرف الدولة في نشر مراكز حماية الأمومة والطفولة على المستوى الوطني، وتوعية الأفراد بفكرة التنظيم العائلي مع توفيرها لموانع الحمل؛ حيث انخفضت نسبة النمو الطبيعي إلى 2.74 % من مداخيل الدولة.

ثالثا: في الفترة 1987م-1996م:

فقد تميزت بـــ:

ـــ انخفاض دور الدولة في التوعية لانشغالها بقضايا أمنية.

ـــ ارتفاع نسبة الإناث في التعليم خاصة الثانوي والجامعي.

ـــ عزوف الشباب عن الزواج بسبب الظروف الأمنية والاقتصادية.

ـــ تفاقم أزمة السكن وتفشي البطالة بسبب تسريح العمال.

ـــ اشتدّ وطيس الهجرة من الريف إلى المدينة.

رابعا: في العشرية الأخيرة من 1996م إلى 2003م:

وحسب الجدول رقم (10) فإنّ هذه المرحلة تبيّن لنا الاستمرار في انخفاض في معدل النمو الطبيعي في الجزائر؛ حيث تراجع من 1.68 % سنة 1996م إلى 1.48 % سنة 2000م ليرتفع قليلا في سنة 2003م إلى 1.58% نتيجة لتطبيق الأسرة الجزائرية للتنظيم العائلي،ثم الى 1.69% سنة 2005.

3/الخصوبة:

ويحدّد " عاطف غيث " مصطلح الخصوبة ضمن الاستخدام الديموغرافي الحديث حيث أنّه يشير إلى المعدل الفعلي للمواليد، كما أنّ المصطلح يشير أحيانا إلى القدرة على إنجاب الأطفال أو القدرة على الإنجاب، و تلك الفترة تنحصر لدى النساء من الناحية الفيزيولوجية بين سن الخامسة عشر والتاسعة والأربعين بصفة عامة[1].

ويمكن الإشارة أيضا إلى أنّ لفظ الخصوبة يطلق للدلالة على ظاهرة الإنجاب في أي مجتمع سكاني والتي يعبر عنها بعدد المواليد الأحياء[2].

ويوضح " مارستون بيتس " المقصود بالقدرة الإنجابية، ويحلّلها من الجانب البيولوجي قائلا:« إنّ التركيب الفيزيولوجي هو الذي يحدّد المدى الممكن لخصوبة الإنسان، وتستغرق قابلية الولادة لدى المرأة 35سنة اعتبارا من تاريخ بلوغها (أي تاريخ بدء الحيض) حتى تاريخ انقطاع الحيض، وخلال هذه المدة تصبح إحدى البويضات ناضجة مرة كل 28 يوم على وجه التقريب، فإذا لقحت هذه البويضة توقفت عملية إفراز البويضات 9 أشهر ينمو خلالها الجنين ويتطور، وإذا أرضع الطفل المولود من الثديين فقد أصبح إفراز البويضات غير منتظم خلال فترة من الزمن عقب الولادة، وهكذا يكون لدى كل امرأة طاقة كامنة تتيح لها أن تلد 20 مرة بقطع النظر عن التوائم »[3].

أمّا " بترينا ليبوي " "*Petrina Leeboy*" فترى بأنّ الخصوبة الإنسانية تتحكم فيها وفي نفس الوقت عوامل بيولوجية وعوامل نفسية اجتماعية في آن واحد[4].

وهناك بعض العلماء في علم اجتماع السكان من ذوي التوجه البيولوجي يميلون إلى تفسير الخصوبة

---

[1] **محمد عاطف غيث**: **قاموس علم الاجتماع**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1979م، ص186.

[2] **فتحي أبو عيانة**: **دراسات في علم السكان**، دار النهضة العربية، بيروت، 2000م، ص69.

[3] **دونيس رونج**: **علم السكان**، (ت) محمد صبحي عبد الحكيم، مكتبة مصر، القاهرة، 1967م، ص، ص 83-87.

[4] ***Les Actes Du Colloque International: Fécondité Et Insularité. Petrina Leepoy, La baisse De La Fécondité****, Un Bilan Des Diverses Interprétations Publications ScienTifique, Saint Denis De La Réunion Du 11-15 Mais, 1992, P 242 .*

في حدود عمليات بيولوجية بحتة كالإتصال الجنسي مثلا، وما يرتبط به من سياق قيمي ونفسي وصحي، وفي هذا الصدد قدم " كنجزلي دافيز "" *K.Davis* " و " جيديث بلاك " " *Gudith Blak* " تصنيفا لما أسماه بالميكانيزمات المباشرة، ارتكز على تصور أساسي هو: « أنّ مولد الطفل يصبح أمرا مستحيلا ما لم:

- يقع الاتصال الجنسي بين الزوجين.

- ينتج عن هذا الاتصال وجود حمل مؤكد وناجح »[1].

أمّا علماء الديموغرافيا ففي تحليلهم لظاهرة الخصوبة كمتغير ديموغرافي، تابع عناية خاصة بربطها بغيرها من المتغيرات الديموغرافية الأخرى، كالتركيب العمري والنوعي، وذلك انطلاقا من تصور أنّ المواليد ليسوا نتاجا لكل سكان المجتمع، بل هم نتاج لمجموعة سكانية لها خصائصها الديموغرافية المتميزة خاصة من حيث النوع والعمر، وهذه الخصائص تتفاوت من مجتمع لآخر، ومثال ذلك إذا تساوى معدل المواليد في مجتمعين فإنّ ذلك لا يعني تساوي نمط الخصوبة فيهما؛ لأنّ خصائص التركيب السكاني لكل منهما تكون لها تأثيرات كبيرة، فإذا كشف أحدهما عن زيادة نسبة الإناث في سن الحمل مثلا فإنّ احتمالات زيادة عدد سكانه في المستقبل تكون أكبر من زيادة سكان المجتمع الآخر الذي يكشف عن انخفاض نسبة الإناث في سن الحمل، وذلك أنّ الإناث هن المصدر الرئيسي للخصوبة، وحتى بين الإناث فإنّ الفئة العمرية التي تنتمي لها الأنثى يكون تأثيرا كبيرا على معدلات الخصوبة في المجتمع، ذلك أنّ العبرة ليست بطول الفترة التي تبدو فيها قدرة الأنثى على الإنجاب (والتي كما أشرنا إليها سابق تمتد من 15 سنة إلى 49 سنة) بل العبرة بأن سنوات هذه الفترة تكون نسبة الإنجاب، لدى الأنثى أعلى من سنوات أخرى، فقد كشفت الدراسات الديموغرافية الحديثة عن نموذج افتراضي للقدرة على الإنجاب، مؤداه أنّ نسبة الإناث القادرات على الإنجاب تكون 1٪ في سن 14 سنة، لتصل إلى الحد الأقصى 93٪ في سن 22 سنة ثم تهبط تدريجيا

---

[1] **السيد عبد العاطي السيد:علم اجتماع السكان**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1999م، ص226.

كلّما تقدم العمر بالمرأة حتى سن 50 سنة لتصل مرة أخرى إلى 1٪ فقط[1].

أمّا بالنسبة لتفسير ظاهرة انخفاض معدلات الخصوبة فيفسرها " رون ليستاغ " " *Ron Lesthaeghe* " قائلا بأنّ انخفاض الخصوبة يقاس سواء بتغير الذهنيات والعقيدة على التنظيم الاجتماعي والسياسي، وأنّ التغيرات داخل التنظيم الاجتماعي والسياسي و الاقتصادي تصدر تغيرات في طرق وعوامل الإنجاب وبخصوصية مهمة ترتبط بالمحيط الحضري والتعليم، والذي يكون نقطة الانطلاق تساعد على بروز وقبول أفكار جديدة و ذهنيات، وكذلك ظهور طرق جديدة للإنجاب كالعمل الأسري والنشاط الأنثوي، والتي ينجم عنها الانخفاض في الخصوبة[2].

أمّا تقرير الأمم المتحدة في سنة 1953 فكان يمثل نموذجا كلاسيكيا ديموغرافيا يتعلق بمعدلات الخصوبة والتي لخصها في النقاط التالية[3]:

- الرغبة في الارتقاء الاجتماعي بالنسبة للوالدين وبالنسبة للأبناء.
- تغير دور المرأة وتحسين وضعيتها الاجتماعية.
- ارتفاع مستوى التعليم.

أمّا " صلاح الدين نامق " فيرى في كتابه " دراسات في السكان" بأنّ ظاهرة انخفاض الخصوبة ترجع إلى العديد من العوامل منها مايلي:

1- انتشار الحضرية:

و يساعد التحضر على إعادة تشكيل العائلة الحضرية؛ حيث ظهرت أشكال جديدة من العلاقات الاجتماعية في أماكن العمل وفي الأحياء والتجمعات السكنية (المخطّطة والتلقائية) ممّا ساعد بالتالي على إيجاد نمط جديد

---

[1] **فتحي أبو عيانة: جغرافية السكان**، دارالمعرفة الجامعية، بيروت، 1996م، ص111.

[2] ***Ron Lesthaeghe: Les Modes De Production De Laïcisation, Et Le Rythme De Baisse De La Fécondité En Europe De L'****ouest, De 1830-1930, Population N° 3, I N E D, Paris, 1988, P-P 623-646.*

[3] ***Pascale Lantonirina Ratovondrahon: Pauvreté Et Transition De la Fécondité à Madagascar (Le Capital Et Les Provinces),*** *doctorat De Géographle Humaine De L'univerSité Miche de Montaigne, Bordeaux III Juin 2003,P38..*

من الحياة الاجتماعية[1]. إنّ انخفاض الخصوبة يظهر أكثر في المدنية على الريف، وما تجب الإشارة إليه أنّ السكن في المدن في حدّ ذاته هو السبب الأول والمباشر في هذا الانخفاض، بمعنى أنّ السكن في المدن يوفر عقلية خاصة وثقافة معينة، تؤدي بالفرد في التفكير في تكاليف إنجاب الأطفال؛ حيث يفكر الزوجان عمليا فيما يتكلفه كل طفل جديد قبل أن ينجباه، وعند ذلك تصبح حاجتهما إلى الأبوة مسألة مادية بحتة[2].

وفي هذا ترى " يسرى الجوهري "في كتابها " جغرافية السكان " بأنّ الوالدان هما وحدة الأسرة البيولوجية، وبالتالي فإنّ الإنجاب يكون دعامة من دعامات الأسرة متصل اتصالا وثيقا بعوامل متعددة بعضها يرتبط بالظروف الاقتصادية والبعض الآخر مرتبط بالعوامل الاجتماعية[3].

2- خروج المرأة لميدان العمل:

لقد اضطرت المرأة للخروج إلى العمل، ولكسب المعيشة، وأنّ نسبة مساهمتها في الحياة الإنتاجية تزداد باطراد مستمر، ولقد أصبح عملها جزء لا يتجزء من عملية التنمية، وخروج المرأة للعمل يتناقض بالضرورة مع كثرة الأطفال في المترل، وهذا التناقض سيدفعها حتما في النهاية إلى الحد من عدد أطفالها، لذا يؤكد الكثير من المحللين عموما بأنّه توجد علاقة متبادلة نسبيا بين مؤشر عمل المرأة ومستويات الخصوبة، وبالتقدير من النظرة الاقتصادية أنّ الاهتمام أكثر بعمل المرأة فإنّ حظوظها تنقص في تربية الأطفال[4]؛ لأنّ عمل المرأة أثناء حياتها العائلية (زواج، ولادة، تربية الأطفال) يمثل أحد العوامل المؤثرة في الخصوبة وفي نفس الوقت يعطي دينامكية لأشكال العمل[5].

حيث أنّ مشاركتها في العمل تستوجب منها أن تبقى فترة من الزمن خارج البيت، كما تفرض عليها واجبات

---

[1] **صلاح الدين نامق: دراسات في السكان**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1957م، ص96 .

[2] **محمد السويدي: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري**، المرجع السابق، ص106.

[3] **يسري الجوهري: جغرافية السكان**، منشأة المعارف، الاسكندرية، ط1، 1976م، ص484.

[4] ***Lhaoucine Aouragh: Contraintes économiques Et Baisse De La Fécondité En Algerie: 5 eme Journées Démographiques De L'orstom Maitrise De La Fécondité Et Plannification Familiiale,*** *Séance n°4, paris, 28-30-septembre 1994, P 15* .

[5] ***Francoise Batigliola: Histoire Du Travail De Femmes,*** *la Découverte, Paris, 2000, P 13* .

أخرى غير إنجاب الأطفـــال، ممّا يجعل أدوارها تتعدّد في البيت وخارجه، وهذا الأخير يجبرهـــا على التقليل من مدة بقائهـــا في بيتهـــا، ممّـــا يحتم عليهـــا التفكير في خصوبتهـــا والعمـــل على تنظيم نسلها[1].

و ما يمكن قوله أنّ نشاطها الأنثوي يفسر بالضرورة الاقتصادية والذي يعبر عن استقلاليتها وإعادة توازنهـــا للعلاقات الجنسية داخل أسرتها [2]. فبحكم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة فهـــي مـــضطرة أن تـــوازن بين تلك الأوضاع وعملها خارج المنزل و عدد أطفالها وتحت ضغط تلك الظروف فهي تضطر جاهـــدة إلى الحـــد من الإنجاب لتحقق التكيف مع تلك الأوضاع ومع البيئة الجديدة، فمن المعروف في الـــدول المتطـــورة أنّ النـــساء العاملات يتجهن عندما تكون لهن أسرا إلى تقليل عدد أطفالهن بعكس المرأة غير العاملة، وفي هذا بيّنـــت الأبحـــاث التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية مـــن طـــرف " هـــير " "*Heer* " و" فريـــدمان " " *Freedman* " و " ولبتون " " *Welepton*" و " أندريه ميشال " " *André Michel* " ذلك إذ لاحظ هذا الأخـــير أنّ عـــدد الأولاد بالنسبة للأمهات غير العاملات هو 2.50 % بينما عددهم 1.48 % بالنسبة للعاملات، كما بيّن " هير " " *Heer* "في بوسطن أنّ للأمهـــات العاملات طفلين ونصف في المتوسط، بينمـــا يقدر عدد أطفال الأمهـــات غير العاملات من نفس الطبقة الاجتماعية بأربعة أطفال[3].

و تؤكّد أبحاث أخرى في الولايات المتحدة الأمريكية على تباين الآثار السلبية لعمـــل المـــرأة علـــى الطفـــل وعلى الزوجين وعلى صحة الأم[4].

غير أنّ العلاقة بين عمل المرأة وتخفيض عدد الولادات لا تأت من كون المرأة تمارس نشاطا مهنيا فقط، وإنّما يتوقف على عوامل أخرى كالقطاع الاقتصادي الذي تعمل فيه، والوظيفة التي تشغلها، ومدة العمل ووجود دور الحضانة

---

[1] **علي لزعر: العائلة و الموقف من النسل**، رسالة ماجستير، معهد علم الاجتماع، جامعة عنابة، 1987م-1988م، ص150.

[2] ***Jean Magniadas: La Politique Familiale, Genèse, Developpements, Enjeux Actuel, Revue La Pensée,*** *Institut De Recherche Marxistes, 298, Avril, Mai, Juin, paris, 1994, P 53.*

[3] **عايشة بورغدة:** مرجع سابق، ص62.

[4] ***Céline clemont: La Famille Ruptures Et Continuités à Travers Les Générations,*** *Thése Pour Obtenir Le Diplôme de Doctorat De Sociologie Et Démographie Sociale, Paris v , Décembre, 2002, P50.*

للأطفال، فمثلا النساء اللواتي يعملن طيلة اليوم لهن في الغالب عددا أقل من الأطفال على اللائي يعملن نصف الوقت، كما أنّ المرأة التي تعمل دون انقطاع لها عدد أقل من الأطفال من التي تعمل خلال فترات متقطعة أو لفترة قصيرة.

3- أثر مستوى التعليم على الخصوبة:

لقد بيّنت العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الإنجاب أنّ هناك علاقة عكسية بين مستويات التعليم ومستوى الإنجاب، أي كلّما كانت المرأة مثقفة، كلّما كان نسلها قليلا، وقد أشار " نقادى قوراري " " *Neggadi Gourari* " إلى أنّ إنجاب الشعوب مرتبط ارتباطا كبير بمستوى تعليم النساء أو تعليم أزواجهن[1]، حيث يعتبر مستوى التعليم وخاصة عند المرأة من العوامل الأكثر أهمية في التأثير على الإنجاب، ويتجلى ذلك في وصولها إلى مستوى تعليمي معين، ويتبيّن ذلك في ثلاث مظاهر:

أ/ تأخر سن الزواج:

حيث أنّ تأخر سن الزواج يعتبر أحد العوامل الهامة في انخفاض الخصوبة على اعتبار أنّ الفتاة التي دخلت ميدان التعليم والتي تتزوج في سن متأخرة تصبح أقل خصوبة من التي تتزوج في سن مبكرة، وبالتالي تصبح أقل استعدادا وخاصة من الناحية البيولوجية لإنجاب عدد كبير من الأطفال.

ب/ طموح الزوجين في تخفيض حجم الأسرة:

أي الرغبة في تقليل عدد الأطفال، وطموح الوالدين في حياة أفضل، وخاصة تربية الأطفال وصحة الأم، وطموح الزوجين أيضا في ارتفاع مستوى معيشي أحسن؛ لأنّ العلاقة بين مستوى المعيشة والخصوبة تختلف؛ حيث أنّ مستوى المعيشة يقاس بالمصاريف الخاصة بالفرد

---

[1] ***Neggadi Gourari**: Op Cit, P 189.*

الواحد، وأنّ العلاقة بينهما (أي بين الخصوبة خاصة إذا كانت مرتفعة ومستوى المعيشة) علاقة سلبية[1].

وتضيف " جوزات كونان " " *Josette Coenen* " بأنّه يجب قبل إنجاب الطفل أن يكون هناك ما يسمى بالحذر والحساب؛ لأنّه يكون نقطة تفكير وتبصر قبل حمله، وتقدير كلفته، وفحص الإمكانيات المالية بعد ذلك نختار أحسن الأوقات في وضعه في العالم[2] و بالتالي يمكن القول وأنّ تعليم الزوجين يساعدهما على الإتجاه نحو المعارف المتعلقة بفكرة تنظيم النسل، واستخدام موانع الحمل والمناقشة الأحسن بينهما حول ضرورة استخدام الموانع واختيار الأنسب منها، وبالتالي اختيار العدد المفضل من الأطفال.

4-استخدام وسائل منع الحمل:

ممّا لاشك فيه أنّ ما يؤثر في نسبة المواليد في مجتمع ما هو انتشار وسائل منع الحمل في ذلك المجتمع، ويعتبر استخدامها هو العامل المباشر و الفعال و الأنجع على العوامل الأخرى في إنخفاض الخصوبة [3]، وقد انتهى أحد البحوث التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1939م إلى أنّ ممارسة وسائل منع الحمل تعمل على خفض المواليد بنسب تتراوح ما بين 24 % بين الفقيرات جدا، و55 % بين الفقيرات، و84 % بين الثريات؛ حي يتبيّن من هذه النتائج أنّ ممارسة واستخدام هذه الوسائل تزداد نجاحا كلّما ازداد ارتفاع الدخل، إضافة إلى ما وضعته أساسا من اثر ممارسة وسائل منع الحمل على نقص الأنسال، وأثر ذلك على نسبة المواليد[4]. و بواسطة موانع الحمل ينظم الزوجين نسلهما وبطريقة منتظمة، على أساس أنّ استخدام وسائل منع الحمل

---

[1] ***Bruno Shoumakher Et Dominique Tabutin:*** ***Relation Entre Pauvreté Et Fécondité Dans Les Pays Du Sud , 2 état Des Connaissances, Methodologie Et Illustration,*** *3 eme Seminaire Organisé A Mexico Du 2-4 Juin, 1998, Cicred, Paris, 2003, P 91.*

[2] ***Josette Coenen Huther:*** ***La Mémoire Familiale,*** *L'harmattan Au, Paris 1994, P 78.*

[3] ***Vallain Jacgues Et Thérèse Locoh:*** *Population Et Développement En Tunisie (la Métamorphose), édition CERES, Tunis, Avril 2001.p221.*

[4] **حسن الساعاتي وعبد الحميد لطفي:** مرجع سابق، ص104.

هو قرار بسيط فردي أو يتعلق بالزوجين معا وذلك لتجنب الحمل[1]، وفي تقرير صحة الأم والطفل للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لسنة 1997م ورد ما يلي:« أنّه بغض النظر عن تأثير عملية منع الحمل على النمو الديموغرافي فهي تسمح باستراحة الأم وتفرغها لطفلها أو أطفالها، كما تسمح بحياة زوجية أكثر هدوءا، دون خشية حمل غير مرغوب فيه »[2].

4/الخصوبة في الجزائر:

تعد الخصوبة من مستلزمات الولادة حيث أنّها عرفت في الجزائر انخفاضا محسوسا خاصة خلال عشرية التسعينيات « بالرغم من أنّ التخطيط العائلي في الجزائر كان متأخرا جدا بالنسبة للدول المجاورة لها »[3].

ولقد بيّنت التحقيقات الديموغرافية أنّ المصدر الأول للمعطيات قد يسمح بمعرفة معمقة لمستوى تطور الخصوبة في الجزائر، والتحقيق الذي أجري في سنة 1970م وكذلك المصدر الأخير الذي استطاع أن يقدر المستوى الحالي وتطورها الحديث، وهو تحقيق 2002" *Papfam* " وأنّ الفترة بين هذين التحقيقين يمكن القول بأنّه يتوسطها إجراءات حول الخصوبة حيث كان الأول في سنة 1986م " *Enaf* " و الثاني في سنة 1992م " *papchild* "؛ حيث ارتفعت الخصوبة في سنة 1970م إلى 8.1 طفل للمرأة، علما بأنّ الزواج في هذه الفترة يتم في سن مبكرة، إضافة إلى انعدام استخدام موانع الحمل نظرا لقلة انتشارها ومعرفتها من طرف الأزواج؛ حيث أنّها كانت في بداياتها الأولى. أمّا التحقيق الثاني في سنة 1986م" *Enaf* " فتزامن مع التعهد الحقيقي

---

[1] ***N. Bajos Et Autres: Au Risque De L'échec La Contraception Au Quotidien, Questions En Santé Publique,*** *De La Contraception à L'avorement, Inserm, Paris, 2002, P 33.*

[2] **الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي**، لجنة السكان والاحتياجات الاجتماعية، مشروع تقرير صحة الأم والطفل، الدورة التاسعة، 28-29 أكتوبر 1997م، ص47.

[3] ***Jean Claud Grimal Guy Herzlich: La Population Du Monde****, édition le monde Bruxelles 1995, P, P 119/120*

للجزائر في المرحلة الثانية من التحول الديموغرافي في انخفاض الخصوبة حيث أنّ نسبة الخصوبة العامة انخفضت إلى 36 % بالنسبة لسنة 1970م، حيث أنّ في هذه الفترة أي فترة التحقيق " *Enaf* " 1986م ارتفع فيها سن الزواج، وكذلك تطور استخدام موانع الحمل بسرعة.

أمّا في سنة 1992م فقد أجري التحقيق والذي توافق مع مرحلة تعجيل تطور انخفاض الخصوبة العامة، والتي لم تكن أكثر من 4.4 طفل للمرأة مع ارتفاع سن الزواج، واستخدام موانع الحمل ارتفع أكثر فأكثر، و في الأخير أجري تحقيق " *Papfam* " سنة 2002م أو التحقيق الجزائري لصحة الأسرة، والذي يتوافق مع المرحلة الأخيرة لتحول الخصوبة، والتي وصلت نسبتها العامة 2.2 طفل للمرأة؛ حيث أنّ الزواج يقارب الثلاثينيات بالنسبة للنساء، وموانع الحمل تستمر في التطور وخاصة في الوسط الريفي[1].

وإذا قارنا مستوى الخصوبة في 1970م- 2002م فإنّنا نبيّن انخفاض ملحوظا؛ حيث نجد 8.5 طفل للمرأة في الريف سنة 1970م وفي المدينة 7.3 طفل للمرأة في نفس السنة، ثم تنخفض في الريف إلى 2.5 طفل للمرأة في سنة 2002م، أمّا في المدينة فتنخفض إلى 2.0 طفل للمرأة، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (11):

الجدول رقم (11): يوضح تطور نسبة الخصوبة العامة حسب الوسط السكني من 1970م-2002م:

الوسط السكني	نسبة الخصوبة العامة (طفل للمرأة)					
السنوات	1970م	1986م	1992م	1998م	2000م	2002م
حضري	7.3	4.5	3.6	2.4	3.0	2.0
ريفي	8.3	7.1	5.3	3.0	-	2.5
الفارق	1.3	2.6	1.8	0.6	-	0.5

---

[1] *Zahia Oudah Bedidi: La Baisse De La Fecondité En Algerie ((Transition De Développement Ou Transition De Crise)), Thése Pour Obtenir Le Diplôme De Doctorat De L'institut D'études Politiques De Paris, Mai 2004, P 67.*

التغير النسبي: يتبع الجدول رقم (11)

الوسط السكني	1986-1970	1992-1986	1998-1992	2002-1998	2002
حضري	-37.7	-21.5	-31.2	-16.9	-42.8
ريفي	-16.4	-24.9	-43.5	-16.5	-52.8

* المصدر:

– *1970-1986-1992-1998-2002* من:

(1) ***Zahia Ouadah Bedidi: Op Cit,P 648***

– *2000* من:

(2) ***Population Et Société: La Femme Dans Les Pays Arabes, Vers Une Remise En Cause Du Systéme Patriancal? Philippe Fargues, N°387, Février, 2003, I N E D, Paris 2003, P3.***

وحسب هذا الجدول الذي يوضح الخصوبة العامة حسب الوسط السكني، يجدر بنا أن نتطرق إلى ثلاثة فترات أساسية تميزت بها خصوبة المرأة الجزائرية و هي:

أ/ فترة السبعينيات:

تميزت بمعدل خصوبة مرتفعة حيث بلغ 7.3 طفل للمرأة على مستوى سكان الحضر و 8.3 طفل للمرأة على مستوى سكان الريف، و ارتفاع هذه المعدلات سببها مايلي:

– عدم توفير ونشر موانع الحمل من طرف الدولة في بداية السبعينات والثمانينات.

– عدم معرفة الزوجين لموانع الحمل.

ب/ فترة الثمانينيات:

تراجعت معدلات الخصوبة حوالي النصف بالنسبة للمرأة في المدينة، أمّا على مستوى خصوبة المرأة الريفية فتراجعت تقريبا مثل خصوبة المرأة في المدينة.

ج/ فترة التسعينيات:

و هذه الفترة عرفت تغيرا ملحوظـــا من حيث معدلات الخـــصوبة علـــى المـــستوى الحـــضري والريفي؛ حيث تراجع معدل الخصوبة عنـــد المـــرأة الحـــضرية بنـــسبة 50 ٪ وعنـــد المـــرأة الريفيـــة بنسبة 40٪ في سنة 1992م.

وفي سنة 1998م تراجع معدل الخصوبة ليصل إلى 2.4 طفل للمرأة عند سكان الحضر، و3 طفل للمرأة عند سكان الريف، وبهذا يمكن القول أنّه بعد ثلاث عشريات متتالية من الانخفاض المستمر؛ فإنّ الخصوبة الجزائرية وصلت إلى 2.2 طفل للمرأة في سنة 2002م[1]، وهذا ما يفسر أنّ النساء الجزائريات المتزوجات يصلن اليوم إلى أقل من ثلاث مرات أقل من أمهاتهن من الأطفال؛ حيث كانت أمهاتهن لهن في المتوسط أكثر من 8 أطفال في بداية 1970م[2].

و أنّ معدل الخصوبة 2.2 ٪ في سنة 2002م يعتبر معدل مثـــالي إذا مـــا قـــورن بالمعـــدلات السابقة، خاصة عندما يتعلق الأمر بعدد الأطفال، والذي أصبح يـــرتبط أكثـــر بعـــدة عوامـــل أهمّها:

* مستوى المعيشة.

* القدرة الشرائية.

وهذه العوامل غير متوفرة بصورة إيجابية في الجزائر باعتبارها دولة نامية.

---

[1] ***Zahia Oudah Bedidi Et Amar Ouali:<u>la Pauvreté Un autre facteur De La fécondité En Algérie, 4 eme Conférence Africaine De La Population,</u>*** *Tunis 8-12 Décembre 2003, P 17.*

[2] ***jaeque Vallin Et Zahia Oudah Bedidi: <u>Maghreb, La Chute Irrésistible De La Fécondité</u>, <u>Population Et Société</u>,*** *Bulletin Mensuel D'information De L'I N E D, Paris2000, P 2.*

أمّا في بداية القرن 21 فكانت هذه الفترة بمثابة تأكيد واضح على وعي الأسرة الجزائرية بالتقليل من عدد أطفالها لسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية منها انخفاض مستوى المعيشة بعدما كانت الأسرة الجزائرية « قديما تشجع كثرة الأطفال والذي يمثل رمزا للافتخار والاعتزاز والسيطرة والقوة» [1]، إلاّ أنّ مثل هذه القيم خضعت للتغير والنظر في حجم الأسرة، أي التقليل من عدد الأطفال والكثير من الرعاية والعناية، وهذا يلعب دورا مهما في تأمين الاستقرار النفسي والاجتماعي لكل أفراد الأسرة.

ومن العوامل التي أدت بالأسرة الجزائرية في تقليص حجمها هي التطور الطبي ودخول المرأة لميدان التعليم و كذلك دخولها لميدان العمل؛ حيث أنّ المخططات الاقتصادية والاجتماعية تعمل على مساعدتها في دخولها للمجال الاقتصادي، و لم لا تواجدها في سوق العمل يعتبر تطورا كبيرا في كل قطاعات النشاط الاقتصادي لاسيّما في التربية الوطنية والصحة وغيرها[2]، وبالتالي فإنّها تستخدم موانع الحمل وتباعد ولاداتها على اعتبار أنّها اللبنة الأولى في تشييد وبناء الأسرة، وأنّها تجمع بين الزواج والإنجاب[3].

أمّا بالنسبة للزواج فيعتبر من المحدّدات الأساسية للخصوبة، وأنّ النمط العام للزواجية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة عرف تغيرات عميقة، وأنّ التأخر في الزواج كان عاملا أساسيا في انخفاض الخصوبة، وخاصة في العشريتين الأخيرتين، وذلك كما رأيناه سابقا في ص(325) ، خروج المرأة لميدان التعليم وخاصة في أعلى مستوياتها، ممّا أدى لها إلى التأخر في الزواج حقيقة.اضافة إلى أزمتي السكن والشغل اللذان كانا عاملين هامين في إحجام الشباب عن الزواج وعدم الإقبال عليه، وبالتالي يرتفع لديهم أيضا سن الزواج وهذا ما يمكن توضيحه في الجدول التالي:

---

[1] **صليحة قواوسي: دور الأسرة الحديثة في تربية الأبناء بالمجتمع الجزائري**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة باتنة، 2001م-2002م، ص، ص55-56.

[2] ***C E N E A P: Kelkoul Mohamed Et Abdel Karim Saoudi, Participation De La femme Au Developpement économique Et Social,*** *Alger Mai 2001, P 7.*

[3] **راضية لبرش: نظام الزواج في الريف الجزائري بين الثابت والمتغير**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع العائلي، قسم علم الاجتماع، جامعة باتنة، *2001م-2002م*، ص*87*.

الجدول رقم (12) تطور متوسط سن الزواج الأول حسب الجنس من سنة 1948م إلى سنة 2002م

الجنس	1948م	1954م	1966م	1970م	1977م	1987م	1998م	2002م
نساء	20.0	19.6	18.3	19.3	20.9	23.7	27.6	29.6
رجال	25.8	25.8	23.8	24.4	25.3	27.7	31.3	33.0

- المصدر:

ـــ ***1948م–1954م*** من:

(1) السياسة الوطنية للسكان، آفاق ***2010م***، ص***17***.

- المصدر:

ـــ ***1966م–2002م*** من:

(2) ***Ministere De La Santé De la Population Et De La Réforme Hospitaliere, Population Et developpement En Algérie, rapport national C I P D + 10, Decembre 2003, P21..***

من البيانات الموضحة في الجدول نستطيع ملاحظة مايلي:

ـــ أنّ وتيرة سن الزواج الأول لدى النساء لم تسجل تطورا معتبرا في الفتـــرة 1966م-1977م؛ حيث كانت تتراوح بين 18 و21 سنة تقريبا، وهي نفس الوتيرة التي عرفتها فئة الرجال؛ حيث كانت حوالي 24 سنة في سنة 1970م إلى غاية 25 سنة في عام 1977م.

ـــ أمّا في سنة 1987م فقد ارتفع سن الزواج الأول بالنسبة للنساء إلى حوالي 24 سنة، وإلى حـــوالي 28 سنة بالنسبة للرجال وهذا يرجع إلى:

* ارتفاع نسبة البطالة.

* ارتفاع مستوى المعيشة مقارنة مع بدايات فترة الاستعمار.

* الدخول المرتفع للمرأة في مجال التعليم.

* ارتفاع تكاليف الزواج.

* عدم توفر السكن.

إنّ هذه الأسباب جعلت سن الزواج يرتفع ليصل إلى 29.6 سنة بالنسبة للنساء و 33 سنة بالنسبة للرجال في سنة 2002م.

قلنا فيما سبق أنّ تأخر سن الزواج كان من أحد أسبابه التمديد في المستوى التعليمي، والذي يلعب دوره في انخفاض الخصوبة؛ حيث أنّ التربية والتعليم أصبحا مكسبا لأجيال اليوم دون الأجيال السابقة، والتي كانت أغلبيتهم أمّيين وخاصة النساء، وأصبح محققا داخل المجتمع الجزائري ممّا ساعد المرأة على التعليم مع الرجل، وخروجها عن عالم الأمية، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (13) تطور نسبة التعليم في ٪ للسكان من 6-14 سنة حسب الجنس من سنة 1966م إلى سنة 1998م:

السنوات	1966م	1977م	1987م	1998م
ذكور	%56.80	%80.80	%87.75	%85.28
إناث	%36.90	%59.60	%71.57	%80.73
المجموع	%47.20	%70.40	%79.86	%83.5

Source:

(2) Collections, statistiques n°80 ONS Juin 1999.

إنّ معطيات هذا الجدول تبيّن لنا نسبة التعليم في الجزائر من سنة 1966م إلى سنة 1998م بالنسبة للجنسين؛ حيث كان الفارق بين الجنسين كما يلي:

- تقارب في نسبة التعليم لكلا الجنسين في سنة 1998م.

- النسبة العامة للتعليم في السنوات ما بين 1966م إلى 1998م تطورت من 47.2٪ في سنة 1966م إلى 83٪ في سنة 1998م ممّا يوضح تضاعف النسبة.

- نسبة التعليم عند الذكور 1998م تراجعت بالنسبة لسنة 1977م بـ 3٪ ممّا يحدث ارتفاع نسبة التعليم عند الفتيات في نفس الفترة والتي قدرت بنسبة 10٪ في 1998م بالنسبة لسنة 1977م.

وقد أكّد ذلك " عبد العزيز بويسري " في دراسته عن التعليم في الجزائر ؛ بأنّ المستوى التعليمي لدى الفتيات من سن 6-13 سنة خلال السنة الدراسية 1962م-1963م ارتفع من 32.9 ٪ إلى 73٪ في الفترة 1990م-1991م وهذا التطور في التعليم في رأيه للأطفال وخاصة الفتيات ظهر أكثر انطلاقا من سنة 1985م ممّا جعل النساء المتعلمات يدخلن حياة الخصوبة، وهذا بطبيعة الحال يؤثر على السلوك الإنجابي[1].

أمّا بالنسبة لاستخدام موانع الحمل فإنّها تلعب الدور الأساسي في انخفاض الخصوبة، وذلك عن طريق سياسة التنظيم العائلي، والتي تعني تباعد الولادات بين حمل وآخر وبفترة زمنية معينة، ذلك قصد العناية بصحة الأم والطفل، وكذلك مراعاة متطلباته الاقتصادية والاجتماعية، حيث يتم التنظيم العائلي بوسائل منع الحمل المختلفة (الفصل السابع ص (276))، سواء كانت طبية أو طبيعية وفي هذا أشار " جاك فلان " " *Jacques Vallin* " و " زهية بديدي" إلى أنّ استخدام موانع الحمل في الجزائر كان يمثل 8٪ في سنة 1970م ووصل إلى 57 ٪ في سنة 1995م وأكّد الباحثان أنّ في الإحصاء العام للعشرية 1998م أنّ الفئة العمرية بين 4-9 سنوات لا تمثل أكبر من 10٪ من عدد السكان الإجمالي مقارنة بـ 20٪ في سنة 1966م حيث أنّ إنقاص عدد الأطفال الشباب

---

[1] ***Actualité Scientifique: Abdelazize Buisri La Transition Demographique En Algerie reflexions SurL'avenir,*** *édition Estem, paris 2001, P 441.*

من عدد السكان الإجمالي يفسر بأنّه يلعب دورا أساسيا في إنقاص أعباء غير النشطين، ويعتبر عاملا هاما في التنمية الاقتصادية[1].

أمّا عن مدى استخدام موانع الحمل على المستوى الوطني عند السكان الريفيين والحضريين فنوضحه في الجدول التالي:

الجدول رقم (14) يبيّن تطور استخدام موانع الحمل من سنة 1968م إلى سنة 2002م حسب القطاع السكني (ريف– حضر)

السنوات	1968م	1986م	1992م	1995م	2000م	2002م
مجموع الطرق						
حضري	17.5	38.6	57.5	57.2	64.8	59
ريفي	4	29.6	44.1	56.6	62.9	54.4
الفارق	13.5	9	13.4	0.6	1.9	4.6
الطرق الحديثة						
حضري	5	33.3	46.5	48.4	53.3	52.9
ريفي	-	26.8	35.6	49.7	48.3	50.3
الفارق	5	6.5	10.9	-1.3	5	2.6

Source: Du 1968-1992.

[1] ***jaeque Vallin Et Zahia Oudah Bedidi:*** *Op Cit, P4.*

Source: Du 1992-2002.

[2] ***Zahia Oudah Bedidi:*** *Op Cit, P706.*

من الإحصائيات المبينة في الجدول الموضح أعلاه نلاحظ أنّ هناك فرق كبير بين النساء في الحضر والريف في استخدام موانع الحمل فعلى مستوى سكان الحضر نجد 17.5٪ ممن يستخدمن وسائل منع الحمل

---

[1] ***jaque Vallins Et Zahia Oudah Bedidi:*** *Op Cit, P4.*

في سنة 1968م، أمّا في الريف فنجد 4 % فقط ممن يستخدمن الموانع.

أمّا في منتصف الثمانينات 1986م فإنّ الوضع تغير حيث أصبح استخدام موانع الحمل عند الحضر يصل إلى 38.6٪ مقابل 29.6٪ في الريف، ويمكن تفسير هذا بوضع البرنامج الوطني للتحكم في تباعد الولادات، وكذلك وسائل الإعلام التي تشرح مدى أهمية تباعد الولادات عبر التلفزيون في تلك الفترة.

أمّا في سنوات 1995م- 2000م- 2002م فنلاحظ بأنّ هناك تقارب في استخدام الموانع سواء في الريف أو الحضر على السواء، وهذا ما يدل على نجاح سياسة التنظيم العائلي في الجزائر وانتشار موانع الحمل على اختلاف أنواعها وخاصة في سنة 2000م-2002م سواء عند الصيدليات أو في مراكز حماية الأمومة والطفولة " $\mathcal{PMI}$ " التابعة للدولة، والتي هي منتشرة في جميع البلديات وعلى المستوى الوطني، إضافة إلى ذلك المستوى التعليمي للمرأة الحضرية والريفية على السواء، والذي يعتبر عاملا هاما في تقليص حجم الأسرة عن طريق استخدامها لموانع الحمل على اختلاف أنواعها، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (15) يبين تطور استخدام موانع الحمل حسب المستوى التعليمي من سنة 1968م إلى سنة 1992م

مستوى التعليم	السنوات		
	1968م	1986م	1992م
أمية	1	28.5	43.9
ابتدائي وأكثر	9	50.4	58.2
الفارق	88	43	24.6

* المصدر من ***1998م-1992م***:

Céneap: N. Attout Et R. Benkhlil, L'espacement Des Maissances, Cause De Refus Ou D'abondon De La Controception, fnuap (S. A), Alger, P 28.

إنّ مفهوم التعليم يلعب دورا أساسيا في استخدام موانع الحمل وفي توسيع استعمالها حتى عند الأميات حيث نلاحظ في هذا الجدول أنّ النسبة تتضاعف إلى 43.9٪، و بهذا يمكن القول أن تعلّم المرأة يلعب دائما دورا أساسيا في تحسين التحكم في الخصوبة والتقليل من حجم الأسرة، وبالتالي فهو يعمل على نجاح البرامج السكانية.

5/تاريخ التنظيم العائلي في الجزائر

في سنة 1966م تأكدت الزيادة السكانية في الجزائر حسب نتائج الإحصاء السكاني؛ حيث كانت نسبة النمو الطبيعي قد وصلت إلى 3.39% للسنة وهي أعلى معدل في العالم؛ حيث أنّ هذه الوضعية وفي البداية شدت اهتمام المسؤولين حول موضوع السكان، وهذا الاهتمام تبعته مجموعة من الأعمال كنشر مقالات في الصحف الوطنية، و أثير موضوع التنظيم العائلي في العديد من اللقاءات منها:

في سنة 1966م أقيم مؤتمر الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات حين تبيّن اقتراح حول التنظيم العائلي منادين الحكومة بتسهيل استعمال موانع الحمل لحماية صحة الأم والطفل، حينها توجه الرئيس " هواري بومدين " لمؤتمر الاتحاد النسائي في سنة 1966م وقد سطر الأهداف التالية:

النضال لفسخ و إبطال تعدّد الزوجات، المهر في إطار نطاق قانون الأسرة، إقامة التخطيط العائلي كوسيلة لتحرير المرأة ووقاية لصحتها وصحة أطفالها.، بقوله:« نحن ندعو المرأة أن تتقدم للانتخابات في البلديات، لتتكفل بمشاكل الزواج، و الطلاق وتعدد الزوجات وبالتخطيط العائلي »[1]. ومع اهتمام السلطات الحكومية و الجمعية الجزائرية للبحوث الديموغرافية والاجتماعية و الاقتصادية (*A. A .R.D .E .S*) عام *1966*م بدراسة اتجاهات الأزواج فيما يخص التنظيم العائلي وقد توصلت إلى النتائج التالية:

لقد شملت عينة الدراسة *2286* عائلة، طبقت في *13* ولاية من شمال البلاد، وكانت

---

[1] ***Premier Congrés De L'union Nationale Des Femmes Algeriennes,*** *Bulletin Interieur 19-23 novembre, Alger, 1966, P 3.*

النتيجة أنّ 44.5٪ من النساء و 64٪ من الرجال في المدينة ممن يعرفون على الأقل وسيلة واحدة التنظـــيم العـــائلي و يستخدمونها، أمّا في الريف فإنّ هذه النسبة تنخفض لتصل إلى 15٪ من النساء و 30٪ من الرجال، وقد لوحظ أنّ الرغبة في التنظيم العائلي تظهر أكثر عند تحسين مستوى المعيشة وارتفاعه، وارتفاع مـــستوى التعلـــيم خاصـــة عند المرأة[1].

أمّا في سنة 1967م فقد ظهرت فكرة خلق أول مركز للتخطيط العائلي من طرف السلطات في مستـــشفى مصطفى باشا الجامعي بالجزائر العاصمة، ليتبع بعد سنتين بتدشين مركزين مماثلين في كل من وهران وقـــسنطينة[2]، ثم إنّ هذه المراكز عرفت انتشارا ملحوظا تحت وصايا الأمم المتحدة للصحة[3].

أمّا في سنـــة 1968م ومن بين العديد من الأعمـــال التي ظهرت في موضوع تنظيم النسل فقد ظهرت استشارة وجهت للمجلس الإسلامي الأعلى، والذي أعلن عن أول فتوى للتنظيم العائلي (الفصل السادس ،ص (297)).

أمّا في سنة 1969م فقد فتح مركزان في وهران وقسنطينة، علما بأنّ هذه المراكـــز الـــتي بـــدأت تتوســـع على المستوى القاعدي تشكل عنوانا بارزا للإهتمام الصحي بالعائلة معتمدة في ذلك على محاور ثلاث:

ـــ الاهتمام بالأم خلال مرحلة الحمل حتى الوضع.

ـــ رعاية الرضيع وترصد مراحل نموه حتى سن السادسة.

ـــ تقديم الإرشادات اللازمة للزوجين المقتنعين بضرورة التنظيم أي التفريق بـــين المواليـــد بمـــدة زمنية كافية لضمان صحة الأم والأبناء، وكذا الانسجام العائلي.

وبقي هذا العمل جزئيا ومحدودا و لم يمس إلاّ فئة قليلة جدا من المجتمع.

---

[1] ***Abdelkader hammouch Et Abderahman Hamoudi: L'accouchement Aujourd'Hui, Comprendre Votre En Fants Avant Et Après La Naissan Ce,*** *édition I M P Moderne, Alger 1984, P 78.*

[2] ***Mostofa Khiati: Demographie Et Population,*** *O PU, Alger 1996, P 63.*

[3] ***LHaoucine Aouragh: L' economie Algérienne à L'épreuve De La démographle.*** *Centre francais Sur La Population Et Le Développement C E P E D, Paris 1996, P 51.*

المحور الأول: فيتضمن إجراءات فحوص للأمهات الحوامل طوال فترة الحمل، وتقديم الإرشادات اللازمة والشروط لضمان حمل ووضع طبيعي، وفرز الحوامل اللائي يحتجن إلى رقابة طبية خاصة أثناء الوضع، وبالتالي تقليص الكثير من الأخطار التي تتعرض لها من خلال ذلك، والقيام بتوعية غذائية، ومراعاة التوازن في هذا الجانب بتقديم بعض المقومات الأساسية كالوقاية من أخطار النقص الغذائي.

المحور الثاني: فيضم مراقبة المواليد منذ الولادة حتى سن السادسة، ممّا يتيح المتابعة المبكرة للأمراض، والأمور غير العادية بالنسبة لنموهم، وتقديم علاجات وقائية، وكذا إرشاد الأمهات إلى الأساليب الصحية في التغذية، وبعض العلاجات الأولية للأمراض الشائعة لدى الأطفال، والقيام بتطعيم شامل منتظم ومبكر حسب برنامج منسجم مع المتطلبات والمقتضيات المحلية، أي أنّ كلّ الجهود الموجهة نحو الأطفال تستهدف ضمانا منسجما لهم من النواحي الثلاثة الجسمية والعقلية والاجتماعية، هذا إلى جانب تسهيل تكيّف المختلين ذهنيا مع الحياة الاجتماعية، ووضع كل الإمكانيات التي تتوافر عليها العلوم الطبية والاجتماعية الحديثة في خدمة المعوقين.

المحور الثالث: فيتضمن استثمار هذه المراكز للعلاقة الموجودة بينها وبين الأمهات لمحاولة القيام بالتوعية بشأن التنظيم العائلي ، وهذا في إطار ضمان صحة وسعادة الأم والأبناء، وبالتالي التركيبة العائلية ككل.

وفي نفس سنة 1969م فقد تغير توجه الرئيس " هواري بومدين " حول فكرة التخطيط العائلي؛ حيث وضع

حدا لهذه الجهود الأولية.

وصرح الرئيس " هواري بومدين " بمناسبة تدشينه للمركب الصناعي بالحجار في مدينة عنابة عام 1969م قائلا:« إنّنا نهدف إلى تمكين جماهيرنا من التمتع بمستوى معيشي يشبه مستوى الدول المتقدمة... إنّنا لا نقبل الحلول المغلوطة مثل التحكم في الولادات الذي يعني القضاء على الصعوبات عوض إيجاد الحلول المناسبة، إنّنا نفضل حلول إيجابية وناجعة أي إيجاد مواطن شغل للراشدين، وبناء مدارس للأطفال، وتوفير مرافق اجتماعية أفضل للجميع »[1] .

وهذه المواقف الصريحة من المسؤول الأول في البلاد تجاه القضية السكانية هي تعني في نظره الانتظار والتفكير جليا، وإن لم يظهر مشكل هام يمكن إذن تطويره، ومهما كان فإنّ القضية السكانية تجسدت عمليا من خلال المخططات التنموية، لكن ما يمكن التأكيد عليه أنّ المسألة السكانية لم تتوقف عند حدود السياسة الداخلية للبلاد بل تجاوزت إلى المستوى الدولي.

أمّا في سنة 1974م فقد انعقد المؤتمر الدولي للسكان في مدينة بوخاريست، فقد كانت الجزائر من بين وفود العالم الثالث، وندّدت بالسياسة السكانية على لسان ممثلها " بحري ": «بأنّ أحسن موانع الحمل هي التنمية »[2]، "La meilleure pillule c'est le developpement ".

وبعد 10 سنوات وفي المؤتمر الدولي في مكسيكو في سنة 1984م غيرت الجزائر رأيها في موضوع التنظيم العائلي.

وفي سنة 1974م فقد ظهر برنامج يحتوي على تسعة مراكز ثم إحدى عشر مركزا وذلك بمساعدة المنظمة العالمية للصحة.

أمّا في سنة 1978م فقد أثير نقاش حول موضوع السياسة السكانية وذلك من خلال تقييم الآجال

---

[1] **علي قواوسي: السياسة السكانية في الجزائر نشأتها وتطورها (1962م–1994م)**، الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (إقليم العالم العربي)، لندن، 1994م، ص12.

[2] ***Alfred Sauvy: L'europe Submergeé (Sud – Nord Dans 30 Ans) Dunod,*** *Paris, 1987, P 210.*

التي يمكن أثناءها تلبية بعض الاحتياجات الأساسية الخاصة بالسكان، كالسكن والصحة والتعليم وغيرها، والتي كان إحصاء 1966م قد لفت النظر فيها.

ففي ميدان التعليم كانت سرعة النمو السكاني تشكل عقبة أمام استقبال التلاميذ ممّا زاد في مشكل الكمية على الجودة والنوعية.

أمّا في ميدان الصحة فقد كانت الهياكل المكلفة بالصحة على أساس خبرة تدخلها في الميدان وكانت تعبر عن ضخامة مشكلة حماية الأمومة والطفولة، وأوصت بالقيام بأعمال التخطيط العائلي، ومكافحة الوفيات لدى الأطفال.

أمّا السكن فقد كانت الهياكل المكلفة تشكو من التزايد السكاني السريع الذي أثر على مشكل البناء والسكن.

واعتبارا لفهم وإدراك المشكل السكاني، والذي حال دون تطوير الميادين السالفة الذكر، والتي تعتبر الركيزة الأساسية التي يتقدم بواسطتها المجتمع، فقد ورد في اللائحة الاقتصادية والاجتماعية الصادرة عن المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني ما يلي: « إنّه لمن الضروري وفي إطار سياسة صحية شاملة السهر بصفة خاصة على حماية المرأة والطفولة بهدف التوصل إلى توازن عائلي يتماشى مع نمو ديموغرافي يكون منسجما مع وتيرة نمو اقتصادنا »[1].

وفي سنة 1980م تم تطبيق هذا البرنامج وأنشئ خلاله 260 مركزا من مراكز حماية الأمومة والطفولة و التنظيم العائلي. موزعة على كامل التراب الوطني[2].

أمّا في سنة 1981م فإنّ اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني قد تبنت في دورتها الرابعة قرار اعتبار أنّ النمو الديموغرافي يصل في بلادنا بنسبة سنوية إلى 3.2%، وبهذا المعدل فإنّ الجزائر سيتضاعف سكانها

---

[1] **حزب جبهة التحرير الوطني**: **التخطيط والتنمية**، تقييم مخططات التنمية الجزائر، ج1، 19 سبتمبر ، 1983م، ص 19.

[2] ***Malika Ladjali:*** *op cit, P 12*

و في سنة 2000م وبالتالي لابدّ من توفير الوسائل البشرية والمادية والمالية اللازمة لإنشاء برنامج وطني لتنظيم الولادات؛لأنّ التنظيم العائلي يكون أقل خوفا من التحديد[1].

أمّا المخطط الخماسي الأول (1980م-1984م) فقد وافق على ضرورة التحكم في النمو الديموغرافي كسلوك ضروري لتحسين الفعالية في بناء الاقتصاد مع الاهتمام بالحاجيات الاجتماعية للسكان، وكانت محاوره مرتكزة على الموافقة الفردية والجماعية مع احترام القيم والاختيار الحر للأزواج.

وفي هذا المخطط ألحت اللجنة المركزية للحزب على الضرورة المطلقة للتنظيم العائلي، وفي سنة 1983م حيث أسندت لمجموع الهياكل المعنية مهام الإعلام والتربية والتوعية، وجميع الخدمات الطبية والاجتماعية، وفي هذه الفترة ظهر الوعي العميق بالمشكل الديموغرافي على المستوى السياسي، والتي تعتبر مرحلة الانطلاق للأعمال الأولى على المستوى الوطني، وذلك من أجل التكافؤ بين وتيرة النمو الديموغرافي والنمو الاقتصادي[2].

أمّا المخطط الخماسي الثاني (1985م-1989م): فكان اهتمامه ملحوظا في مجال السياسة الديموغرافية، نظرا لتأثيرنمو السكان على التنمية الاقتصادية والاجتماعية و يظهر ذلك في تراجع الدولة في تمويل التنمية، حيث أنّها تعتمد على توزيع أعباء التنمية بينها وبين الوكالاء الاقتصاديين أي المؤسسات والأسر.

إنّ هذه السياسة تمنع دائما أولوية ملحوظة بتكلفة الدولة بالطلب الاجتماعي، وتظهر مقاييس لا تؤثر على البناء الأسري وعلى قانون ودور المرأة وخاصة على خصوبتها، إنّ التعليم المكثف والشغل والتكلفة الصحية للأمهات والأطفال، إضافة إلى الترقية السكنية بنموذج" ***h l m*** " في كامل التراب الوطني، وخاصة تأثير هذا النموذج من السكن على حجم الأسرة وبهذا تحدث تسوية اجتماعية، ويفرض حقيقة حجم الأسرة و تأثيره على التنظيم العائلي والذي يتمخض عنه طريقتين هما:

---

[1] ***Alfred Sauvy:*** *Op Cit, P 210.*

[2] **حزب جبهة التحرير الوطني**: مرجع سابق، ص 19.

أ/ تحرير الزوجين من نفوذ الأسرة الممتدة، وإمكانياتها تساعدانهما على إعداد استراتيجيتهما الخاصة، ولا بدّ أن يكون ذلك بمعزل عن استراتيجية الأسرة الموسعة.

ب/ فرض فضاء منزلي غير قابل للتوسيع، على عكس السكن التقليدي.

و يحدث الشعور بأهمية التنظيم العائلي، إن هذا النموذج من السكن له أهمية عندما يعرض على الطبقات الواسعة من السكان باعتباره مؤشرا للرقي الاجتماعي، وهذا ما يدل على الاجتياز من القطاع التقليدي نحو المجتمع العصري[1].

أمّا التوجيهات السياسية التي حدّدتها لائحة اللجنة المركزية المتعلقة بالتنظيم العائلي إلى جانب التوصيات والقرارات للتأكيد على:

- ضرورة لتبلور الاحتياجات الاجتماعية مع مواصلة المجهود الإنمائي الاقتصادي والسهر على حماية المرأة والطفل على الخصوص، وفي إطار السياسة الصحية الشاملة قصد الوصول إلى أسرة متزنة، وذلك تماشيا مع النمو الاقتصادي للبلاد.
- رسم تخطيط للمواليد على أساس الرضا الفردي والجماعي، على أنّ يتجسد في مجالات التربية والإعلام والثقافة والترقية الاجتماعية على جميع المستويات.
- حتمية توفير الوسائل البشرية والمادية والمالية اللازمة لإنجاز برنامج وطني للتنظيم العائلي، يقدم على أساس الاختيار الحر للأسرة[2].

و بالنسبة لسنة 1982م صدرت الفتوى الثانية عن المجلس الإسلامي الأعلى حول التنظيم العائلي(الفصل السادس ص (298)).

---

[1] ***Abdelghani Guend: Discours Politique, Discours Religieux, Et Transition de la Fécondité En Algerrie, Chaire Queteler, Sous La Direction de Dominique Tabution Et Autres, Transition demographlques Et Societés,*** *L'harmattan, Paris, 1992, P-P 523- 524.*

[2] **جبهة التحرير الوطني المخطط الخماسي الثاني: *1985*م–*1989*م، تقرير عام**، وزارة التخطيط، الجزائر، جانفي *1985*م، ص*11*.

أمّا في سنة 1983م فقد اعتمد من طرف الدولة البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديموغرافي " *p n m c d* " في 20 فيفري 1983م حصيلة لمجهودات الدولة بعد وعيها الكامل بخطورة الزيادة السكانية، وهذا البرنامج يرتكز على ثلاثة محاور أساسية موجهة نحو:

* تنمية القاعدة الهيكلية للاستقبال والتنظيم المادي و الأداء فيما يخص تباعد الولادات.

* مساهمة التربية والإعلام في تحسيس الأفراد بالانخراط الواعي لطبقة السكان العريضة ولاسيما الريفية منها بهدف التحكم في الخصوبة.

* تنظيم نشاط الدراسة والبحث الأساسي والمطبق حول محدّدات النمو الديموغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بعد الوصول إلى تعريف وتنفيذ سياسة سكانية مندمجة في المخطط الوطني للتنمية[1].

ومن أهداف البرنامج:

- توسع في شبكات أقسام التخطيط العائلي سواء بالنسبة للتجهيزات أو بالنسبة للمستخدمين وبمستوى كفاءة تقنية عالية.

- ترقية الإعلام والتربية والاتصال[2].

أمّا القطاعات المشتركة في تنفيذ هذا البرنامج فهي على التوالي:

الدوائر الوزارية للصحة و الشؤون الاجتماعية و التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي، وكذا وزارة الشؤون الدينية والإعلام والثقافة، والتخطيط وتنظيم الجماعات و الاتحاديات المهنية.

و قد نشر البرنامج في الصحف والإذاعة والتلفزيون الجزائري، وذلك ببرنامج خاص بالخطاب السياسي

---

[1] ***Ministére De La Santé Et Les affaires Sociales, direction De La Prévention, Séminaire National d'évaluation Du Programme De Maitrise De La Croissance Démographique, Sid Fredj****, 21-23 Mai 1991, Alger, P05.*

[2] ***Ammar Boumgar:Les Structures Préstataires De Services De Planing Familiale: Des Difficultés Persistantes Malgré Leur multiplication,*** *Textes D'une Rencontre Scientifique editeur ChrisTophe Le Franc, Pari 23 Mai 1996, P 85.*

في هذا المجال، وكذلك الشرح الديني من المجلس الإسلامي الأعلى، إضافة إلى توفير موانع الحمل سواء عن طريق الصيادلة الخواص، أو عن طريق الهيئات العلمية الصحية.

ويبقى المرجع القاعدي في " المادة 19" من قانون الصحة العمومية، والتي تؤكد بأنّ السياسة الوطنية لتباعد الولادات بواسطة موانع الحمل ترتكز على المحافظة على صحة الأم والطفل، وكذلك التوازن العقلي والاجتماعي للأسرة. بحيث تضع في متناولها مجموعة الوسائل المعتمدة من طرف الوزارة المكلفة بالصحة العمومية على المستويات الطبية والصحية والتربوية[1].

أمّا بالنسبة للإطار التشريعي فقد ثبتت حماية صحة المرأة في قانون رقم 85-05 لــ 16 فيفري 1985م[2]. بالنسبة لحماية وترقية الصحة، وقد عدّل وأكمل في 1988م-1990م ونص هذا القانون يخص لاسيما مبحث من حماية الأمومة والطفولة والتي تعرف بأنّها مجموعة قياسات طبية اجتماعية إدارية، والتي لها هدف لاسيما في حماية صحة الأم والضمان لها بأحسن الشروط الطبية و الاجتماعية وخاصة قبل خلال وبعد الحمل.

البحث عن أحسن شروط الصحة والتنمية النفسية والحسية والحركية للطفل.

ويخص هذا النص التشريعي أيضا تباعد الولادات الموجهة لضمان التوازن الأسري المتناسق، ووقاية حياة و صحة الأم والطفل[3]، وكانت مواد القانون كما يلي:

المادة "70 ": يكون تباعد الولادات أو تباعد فترات منع الحمل موضوع برنامج وطني، يرمي إلى ضمان توازن عائلي منسجم ويحفظ حياة الأم وابنها.

المادة " 71 ": توضع وسائل ملائمة تحت تصرف السكان لضمان تنفيذ البرنامج الوطني في مجال

---

(1) ***Djilali Sari: La Maitrise De La Coissance Démographique En Algerie,*** *Colloque International De Aidelf,* ***(6-10) 1992, Les Modes De Regulation De La Reproduction Humaine L'Inciden SUR La Fécondité*** *Et La Santé, Aidelf, Presses Universitaire De France, Paris 1994, P 203.*

(2) **القانون رقم *85-05* المؤرخ في *16* فيفري *1985*م، المتعلق بحماية الصحة وترقيتها، القانون المعدل والمتمم،وزارة الصحة.**

(3) ***Pop- Info: Données Démographiques National, 1993-1995****, Volume I, N °I, Alger, Décembre, 1995, P 9.*

تباعد فترات الحمل.

المادة " 72 ": يعد الإجهاض لغرض علاجي إجراءا ضروريا لإنقاذ حياة الأم من الخطر أو الحفاظ على توازنها الفيزيولوجي والعقلي المهدد بخطر بالغ، يتم الإجهاض في هيكل مختص بعد فحص طبي يجري بمعية طبيب اختصاصي.

أمّا تنسيق وتقييم البرنامج المختار فكان كما يلي:

حتى سنة 1989م في الوزارة المكلفة بالشؤون الاجتماعية[1].

ابتداء من جوان 1989م في الوزارة المكلفة بالصحة، أمّا إطاره التنظيمي فكان بـــ:

- قرار 10 نوفمبر 1987م يمنح الاعتماد للجمعية الجزائرية للتخطيط العائلي.
- مرسوم رقم 88-52 لـــ 15 مارس 1988م القاضي بخلق لجنة وطنية لحماية الأسرة.

أمّا في جوان 1990م خلق لجنة طبية وطنية لتباعد الولادات (وزارة الصحة).

أمّا فيما يتعلق بوزارة الصحة ومساهمتها في مجال التنظيم العائلي فقد أولت الدولة اهتماما كبيرا في تأمين موانع الحمل بأنواعها، فقد تم تخصيص مبلغ يقدر بـــ 603.000 دج في سنة 1978م، أي ما يقارب 158.000 دولارا أمريكي لشراء موانع الحمل، كما أنّ هذا المبلغ بدأ في الارتفاع ففي 1979م ارتفع إلى 2.900.000 دج أي ما يقارب 760.000 دولار أمريكي كما أنّ السلطات الصحية سمحت لهذا المشروع أن يدخل في إطار حماية الأسرة وأن يستفيد من المنشآت المادية والعناصر البشرية التي تشرف عليها[2].

أمّا بالنسبة للمعونة الدولية فقد تقدمت وزارة الصحة في سنة 1971م بطلب من منظمة الصحة العالمية " *O M S* " في مساعدتها بإدخال خدمات للتباعد بين الولادات إلى جانب الخدمات التي تقدم إلى الأم والطفل،

---

[1] ***Ministére De La Santé**, Op Cit, P5.*

[2] *MALKA LADJALI: OP CIT.P 13.*

وتمثلت مساعداتها في البرنامج الذي وضع تحت إشراف المكتب المركزي لرعاية الأمومة والطفولة الأمر الذي سمح بالتنسيق بين خدمات التنظيم العائلي ورعاية الأمومة والطفولة، ودمجها من الناحية الإدارية؛ حيث أصبحت النساء يحصلن على خدمات مراكز التنظيم العائلي تحت إشراف الأطباء سواء عند مراقبة حملهن المختلفة أو لتلقيح أطفالهن.

وقد حصلت الجزائر على مساعدات قدرت بـــ 200 ألف دولار سنويا من طرف صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية " $FNUAP$ " ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة" $UNICEF$ "، ولقد ساهمت هذه المساعدات في تأسيس مراكز حماية الطفولة والأمومة، وكذا تأمين موانع الحمل، وتكوين الموظفين المختصين بهذه المراكز في كامل التراب الوطني[1].

أمّا فيما يخص التجربة الجزائرية في مجال تأهيل العناصر الصحية المسؤولة عن المباعدة بين الولادات فقد كان برنامج تباعد الولادات يعتمد على دمج خدمات تباعد الولادات وخدمات رعاية الأمومة والطفولة، وكان هذا البرنامج يعتمد اعتمادا كليا على القابلات أكثر من الأجهزة الطبية؛ لأنّ الأطباء ينقصهم التدريب في هذا المجال، وكذلك التوزيع الجغرافي الذي لم يسمح لهم بذلك، أمّا الأطباء الأجانب فكانت عقودهم المحدودة وجهلهم للغة البلاد يشكلان عملا سلبيا في الدعوة إلى التنظيم العائلي.

أمّا الأطباء الاختصاصيين في التوليد والأمراض النسائية فكان عددهم قليل جدا، وكانت مهامهم كثيرة مما يعوقهم عن العمل في ميدان التنظيم العائلي.

أمّا الهدف في الاعتماد على القابلة في مجال التنظيم العائلي كونها أكثر احتكاكا بالنساء، وكذلك العلاقة القائمة بينهما والتي تتسم بالمصارحة فيما بينهما، وأنّ القابلة غالبا ما تتمتع بثقة الأمهات وكثيرا ما يلجأن إليها في استشارتها حول طرق المباعدة بين حملهن؛ لأنّ طبيعة عملها تدور حول أمور حياتية طبيعية كالولادة و تنظيمها.

---

(1)MALKA LADJALI: OP CIT.P 13

والهدف من التأهيل هو الدمج بين التنظيم العائلي وباقي الفعاليات التي تنفرد في مراكز رعاية الأمومة والطفولة ولبلوغ هذا الهدف نظمت عدة دورات تدريبية تتناول كافة المجالات التي تغطيها هذه المراكز منها التغذية، الحمول الخطيرة، الرضاعة الطبيعية، التلقيح ضد الأمراض السارية، العقم ووضع المرأة الاجتماعي، الأمراض التي تنتقل عن طريق الأعضاء التناسلية، وكذلك القيام بالإحصائيات الخاصة بكافة الاستقبالات للنساء والأطفال.

أمّا في سنة 1987م وفي الإطار التنظيمي للبرنامج الوطني للتحكم في النمو الديموغرافي "𝒫𝒩𝒵𝒞𝒟" وكما ذكرنا سابقا صدر قرار في 10 نوفمبر 1987م باعتماد الجمعية الجزائرية للتخطيط العائلي "𝒜𝒜𝒫𝐹" وهذه الجمعية تتمتع بشخصية و استقلال مالي حسب المادة رقم " 4" لقانون الجمعية، ومقرها الجزائر العاصمة، ونشاطاتها موزعة على فروع في كامل التراب الوطني.

أمّا أهداف الجمعية فهي كالآتي[1]:

1/ اعتبارا للخطر الكبير الذي يصيب الأم والطفل بواسطة الحمول المتكررة ولا سيما الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه الأسرة والمجتمع.

2/ اعتبارا أنّ التخطيط العائلي حق أساسي مع احترام قيم الإسلام والاختيار الحر للزوجين ولهذا فالجمعية تهدف إلى:

- المشاركة في تنمية وترقية النشاطات المتعلقة بالتنظيم العائلي، وذلك لرفاهية وراحة و توازن الأسرة التي تعتبر الخلية الأساسية للمجتمع.
- المساعدة في الانخراط الإرادي لمبادئ التنظيم العائلي مع احترام قيم الإسلام و الاختيار الحر للزوجين.
- العمل على حماية الصحة الجسمية والعقلية للأم والطفل.

---

[1] ***Association Algérienne Pour La Planification Familiale Projet De Status De L'association*** **(من منشورات الجمعية، دون سنة نشر).**

- تحسيس الأسرة بمنافع تطبيق تباعد الولادات ولاسيما منافعها الصحية.
- إعلام الزوجين بالوسائل لتكوين أبوة مسؤولة، وذلك باستعمال التقنيات الحديثة للتخطيط العائلي.
- تشجيع المشاركة الفعالة للمرأة في كل المستويات في إطار التنمية كعامل مهم لتخطيط الولادات.
- المساعدة في تحسين المعرفة في مجال الوقائع الديموغرافية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تشجيع الدراسات والبحوث المتعلقة بالخصوبة، وفي تطبيق التنظيم العائلي.
- المشاركة في نشر المعطيات الديموغرافية الحالية والمستقبلية وتحسين مستوى المعرفة للسكان حول المسائل النسبية للنمو الديموغرافي.
- دمج برامج التعليم وتكوين مفاهيم فيزيولوجية لحاجات التنظيم العائلي، وذلك بعد إعداد فئة الشباب لأخذ حذرهم للعوائق التي قد تصادف الآباء والمواطنين في المستقبل.
- تشجيع وتحسين وموافقة التشريع على أمور التنظيم العائلي.
- التبادل مع الجمعيات والمنظمات الدولية غير الحكومية لمتابعة نفس الأهداف.
- المساعدة بالتنسيق مع مصالح الصحة في الميدان ووضع وسائل منع الحمل الفعالة والعصرية في متناول السكان.
- أخذ كل المعايير المخصصة للوصول إلى هذه الأهداف[1].

---

[1] ***Association Algérienne A A P F*** *: Op Cit, P 4.*

أمّا في سنة 1990م فقد نظم ملتقى تحت عنوان " الملتقى العربي للتنظيم العائلي " تحت رعاية الجمعية الجزائرية للتخطيط العائلي من 18 إلى 22 جانفي في نفس العام وكانت محاور هذا الملتقى تتمثل في الآتي:

- الحق في التنظيم العائلي.
- المسؤولية في التنظيم العائلي.
- مزاولة التنظيم العائلي.

فالمحور الأول: " الحق في التنظيم العائلي " ولا يكون إلاّ في إطاره القانوني؛ لأنّ هدف الجمعية هو تنظيم العائلة، وأن الكثير من العائـــلات لا ترغب في التنظيم وذلك لأسباب دينيـــة، وأحيانا إختلاف بين الزوجين في التنظيم عن طريق تباعد الولادات؛ حيث يرضى طرف ويرفض طرف آخر، وذلك بالرغم من كثرة الفتاوي في البلدان العربية والإسلامية، وهناك جانب آخر يتمثل في التنظيم الصحي من الجانب الجسدي والعقلي وآثاره السلبية على صحة الأم والطفل.

إضافة إلى الحق في التنظيم هناك ما يسمـــى بالحق في الإعلام؛ لأنّ الإعلام الصحيح في المجـــال الديني والقانوني والطبي هو الوسيلة الوحيدة التي بواسطتها يمكن توعية المواطنين بفوائد التنظـــيم العائلي وأضراره.

أمّا المحور الثاني: " المسؤولية في التنظيم العائلي " فهو دمج عدة قطاعات معنية بالأمر و مسؤولة مثل قطاع الصحة والشباب والشؤون الاجتماعية والتربية و التعليم إضافة إلى مسؤولية الزوجين و تكليفهما بتطبيق عملية التنظيم العائلي في إطار عمل مشترك بينهما.

أمّا المحور الثالث: فيتمثل في الاستفادة من تجارب وخبرات الجمعيات العربية الشقيقة؛ لأنّ الجمعية الجزائرية للتخطيط العائلي تعتبر أصغر جمعية في المنطقة حسب ما صرح به رئيسها الدكتور " تجاني هدام ".

ومن أهداف الجمعية وضع تقرير شامل لحركة التنظيم العائلي في الوطن العربي، والتطرق إلى أبعاد عمل الجمعيات، وتبادل الخبرات الميدانية بين هذه البلدان وهذه الجمعيات العائلية فيما بينها[1].

أمّا في سنة 1991م فقد أقيم ملتقى في الجزائر من 21-23 ماي تحت رعاية وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية وبتنظيم من مديرية الوقاية تحت عنوان " الملتقى الوطني لتقييم برنامج التحكم في النمو الديموغرافي "، و الذي تم تأسيسه في سنة 1983م وقد ذكرت محاوره في ص (344) مع العلم بأنّ هذا البرنامج يعتبر مبادرة ترتكز على مبدأ الحرية في انخراط السكان مع الموافقة لقيمنا الاجتماعية والدينية.

فحسب نتائج تقييم البرنـــامج في الملتقى فقد كانت جد مشجعـــة وكان هناك تقدم ملموس سجل فيما يخص الانخفاض في النمو الديموغرافي في السنوات الأخيرة والتي نشرت في إحصائيـــات الديوان الوطني للإحصائيـــات ولهذا فقد كانت نسبـــة النمو الطبيعي في سنة 1989م2.47 % بدلا من 3.18% في سنة 1983م[1]، وعلى سبيل المثال فإنّ نسبة النمو الديموغرافي في تونس 2.1% و المغرب 2.5% ومصر 2.2% في هذه الفترة أي فترة 1989م، علما بأنّ هذه البلدان قد اعتمدت سياسة التنظيم العائلي منذ الستينيات.

أمّا في سنة 1994م فقد ظهرت توجهات جديدة للسياسة السكانية وأصبحت لم تتوقف فقط عند التنظيم العائلي بل تعدت إلى الصحة الإنجابية؛ حيث أنّ مفهوم الصحة الإنجابية هو مفهوم جديد و يعني قدرة الناس على التمتع بحياة جنسية مرضية و مأمونة وقدرتهم

على الإنجاب، وحريتهم في تقرير الإنجاب وموعده وتواتره، و يشتمل هذا الشرط الأخير على حق الرجل و المرأة

---

[1] **جريدة المساء، العدد *1344***، *19/ 20* جانفي *1990*، ص*3*.

في معرفة واستخدام أساليب التنظيم العائلي المأمونة والفعالة والميسورة والمقبولة في نظرهما[1].

و أنّ كل ما يخص الصحة الإنجابية جاء عن طريق التوصيات الدولية انطلاقا من مؤتمر السكان والتنمية بالقاهرة سنة 1994م، ومنذ ذلك الوقت أدمج في البرامج السكانية.

أمّا التعريف الدولي لمفهوم الصحة الإنجابية فإنه لا يتحدّد فقط كمجال تقليدي لصحة الأم والطفل، لكنه يعتبر كمجال للتدخل في الوقاية، وفي علاجات الأمراض المتنقلة و السيدا، وعدم الخصوبة وسرطان الثدي والجهاز التناسلي، وأمراض ووفيات الأمهات والأطفال.

وقد ظهر هذا المفهوم في الجزائر لاسيما مع خلق لجنة وطنية للصحة الإنجابية والتخطيط العائلي في سنة 1995م[2].

وكذلك في النص المطبق في قواعد التنظيم وعمل مديرية الصحة والسكان للولاية في سنة 1997م[3].

و في نفس سنة 1995م فقد ظهر توجه جديد للسياسة السكانية؛ حيث أنّ الدولة ضمنت دورها التنظيمي، للتنظيم والمساعدة والأخذ بمبدأ الانخراط الإرادي للتخطيط العائلي، وبقي البرنامج يعمل في صورة الحث وليس الإجبار، حيث أنّ الهدف الأساسي من ذلك هو التطور في خفض الخصوبة على قاعدة تدعيم وتقوية موانع الحمل في الواقع ومن المتوقع أن تصل نسبة استخدام موانع الحمل الحديثة بـــ 60 % في سنة 2000م مقابل 49 % في سنة 1995م و نسبة النمو الديموغرافي إلى 1.9% ، نسبة الخصوبة العامة 3.3 طفل للمرأة.

أمّا على المستوى النوعي فيجب من جهة التحسيس والتسهيل لإدماج النساء في التخطيط العائلي وفي الصحة الإنجابية ومن جهة إنقاص العراقيل الاجتماعية والثقافية التي تعرقل الانخراط في التخطيط العائلي.

أمّا في سنة 1996م فقد بدأت لجنة وطنية للسكان تعمل ثم لجان ولائية.

---

[1] ***Ministére De La Santé, Seminaire National,*** *Op Cit, P15.*

[2] **منشورات الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، الرؤية لعام *2000*م، المضي قدما بعد مؤتمري القاهرة وبكين**، لندن، *1996*م، ص*80*.

[3] **وزارة الصحة والسكان: قرار *121* لـــ *21/11/1995*م.**

و في سنة 1997م فقد أدخلت اهتمامات متعددة القطاعات، وتتكون بأجزاء محلية للجنة الوطنية للسكان، وتتكون من قطاعات اقتصادية واجتماعية وثقافية، علما بأنّ هذه السياسة الجديدة للسكان لابدّ وأن يتم تسجيلها في استراتيجية التنمية الشاملة والمستدامة.

و بالنسبة للدراسات والبحوث الخاصة بالسكان قد تطورت فعلا خلال هذه الفترة؛ حيث جمعت المعلومات حول البحث الديموغرافي، وقد اعتبرت كمجالات لها أولوية للتوجه الجديد في السياسة السكانية في الجزائر.

أمّا في سنة 2001م فقد تمت مراجعة الجهاز التنظيمي لوزارة الصحة والسكان، بنيابة مديرية للدراسات والتحليلات للسكان أنشأت مديرية السكان، وفي نفس السنة أنجز تقرير حول الاتجاهات الديموغرافية لآفاق 2010م وقد عرض على مجلس الوزراء انطلاقا من نتائج الإحصاء العالمي الأخير للسكان و السكن سنة 1998م.

أمّا في سنة 2002م فقد جاء في المرسوم التنفيذي لشهر أكتوبر لنفس السنة خلق لجان للسكان في الولايات للتشاور والتنسيق مع ممثلين من الدولة ومن المجتمع المدني، وذلك لدفع **السياسة السكانية** على مستوى الولاية واتساعها المتعدد القطاعات، مع الأخذ بعين الاعتبار الأهداف المسطرة على المستوى الوطني والخصوصيات المحلية، وذلك لمساعدة وتحسين نوعية المعطيات وتفعيل أعمال الإعلام والتربية.

وفي نفس السنة 2002م أجري المسح الجزائري لصحة الأسرة $\mathcal{EASF}$ فالمسح الجزائري لصحة الأسرة في مجال التنظيم العائلي الذي قام به الديوان الوطني للإحصائيات بمساهمة وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات بالتعاون مع جامعة الدول العربية في إطار المشروع العربي لصحة الأسرة بمشاركة من برنامج الخليج العربي بدعم

منظمة الأمم المتحدة الإنمائية وصندوق الأمم المتحدة للسكان " $\mathcal{FNUAP}$ " وصندوق الأمم المتحدة للطفولة

---

(1) وزارة الصحة والسكان المرسوم التنفيذي لـ رقم 97. 261 لـ 1/07/1997م.

"$\mathcal{UNICEF}$" ومنظمة الصحة العالمية "OMS" والإتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، والمنظمة الإسلامية للعلوم الطبية، وصندوق الأوبيك للتنمية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وقسم الإحصاء بالأمم المتحدة، وقد شملت عينة البحث أزيد من 20.000 أسرة موزعة عبر التراب الوطني، وكانت نتائج المسح فيما يتعلق بمدى معرفة المبحوثين لوسائل منع الحمل كما يلي:

- فأغلبية النساء المبحوثات يعرفن أكثر الحبوب واللولب، أمّا البعض الآخر فيعرفن الواقي الذكري والحقن، وتمثل نسبة 70 %، أمّا ربط قناة فالوب فهي معروفة عند إمرأتين على ثلاثة و37 % ممن يعرفن طريقة المرهم.
- أمّا بالنسبة للطرق الأخرى لاسيما الواقي الأنثوي والتعقيم الذكري فهي معروفة قليلا.
- أمّا بالنسبة لموانع الحمل التقليدية كالرضاعة الممتدة، وطريقة الحسابات والعزل فهي الطرق الأكثر إنتشارا وتمثل 85% و 76% و68% على التوالي. أمّا بالنسبة لاستخدام موانع الحمل خلال فترة الخصوبة فكانت نتيجة المسح في هذا الأمر أن ما يقارب 78% من النساء المتزوجات قد استعملن طريقة من موانع الحمل، ومنهن 76 % ممن استعملن موانع الحمل الحديثة، بينما 24 % منهن استعملن موانع الحمل التقليدية المعروفة لديهن، ومنهن 78 % و 22 % من النساء المتزوجات يستعملن موانع الحمل وقت التحقيق.
- أمّا بالنسبة لسبب استخدام موانع الحمل عند المبحوثات فمنهن 86% ممن يردن استعمالها حاليا ولاحقا ومنهن 12% من يردن إيقافها لينجبن، ومنهن 1% لا تصرح، وأخرى تمثل نسبة 1%.
- أمّا بالنسبة للإستعمال الحالي وحسب معطيات التحقيق أنّ نسبة استخدام موانع الحمل قدرت بـ57 %

في سنة 2002م مقابل 50.7 % في سنة 1992م، ومن بين الطرق المستعملة الحبوب التي تبقى الوسيلة الوحيدة الأكثر استعمالا.

- و ما يشير إليه التحقيق أنّه في غالب الأحيان يبقى استعمال موانع الحمل عند المتزوجات ويصل حتى 20 سنة.

- أمّا بالنسبة للاستعمال حسب الوسط السكني فيشير التحقيق أنّ نسبة النساء القاطنات في الريف يتقارب مع مستوى القاطنات في الحضر وهو على التوالي 54% و 59%، ويبيّن هذا الفارق 5 نقاط؛ حيث أنّ هذا الفارق قد قيم بـــ 13 نقطة في سنة 1992م، وكذلك بالنسبة للنساء الأميات فقد ارتفع استخدامهن لموانع الحمل ب 52.9% بينما كان 43.9 % في سنة 1992م، ويشير التحقيق أيضا عن إرادة النساء المتزوجات من 15- 49سنة في رغبتهن في زيادة الأطفال فتبيّن أن نسبة 48 % ممن يرغبن التوقف نهائيا عن الإنجـــاب و 31% ممن يرغبن في زيـــادة طفـــل آخر، و 12% يعبرن عن إرادة الله، و 7% لا تستطيع أن تحمل و2 % متردّدة [1].

---

[1] ***Enquete Algérienne Sur La Santé De La Famille 2002***, *Ministére De La Santé, Office National Des Statistiques, Ligue Des états Arabes, Rapport Principal Juillet, 2004, P-P 118-132.*

خاتمة الفصل

إنّ السياسة السكانية تعمل على النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد، وذلك طبقا لمجموعة إجراءات تتبعها الحكومات والمنظمات غير الحكومية هذه الإجراءات تتمثل في ترقية الحقوق الأساسية للفرد كالحق في التعليم والعمل، وكذا تطوير نشاطات الإعلام والتحسس في أوساط السكانية في مجال التنظيم العائلي وتسهيل خدماته وتجهيز وتكوين المستخدمين، وتوفير موانع الحمل على اختلاف أنواعها، وترقية الدراسات والأبحاث في هذا الموضوع، وإذا توافرت هذه الإجراءات فإنّه يحدث تغير في البنيان الاجتماعي قصد التوازن بين حجم السكان وبين وسائل العيش المتاحة، حيث يتجه الأفراد إلى التفكير في الإنجاب وذلك؛ لأن يكون بطريقة منظمة وبعدد قليل من الأطفال، وذلك بإتباع سياسة تباعد الولادات ومراقبتها بوسائل منع الحمل المتوفرة، ولتحقيق ذلك لابدّ من توافر عامل التوعية التي تعمل على تغير عقلية الأفراد تجاه السلوك الإنجابي، وكذلك الرفع من المستوى التعليمي لدى الزوجين قصد مراعاة حاجات الطفل النفسية والاجتماعية و الاقتصادية ممّا يدفعها إلى الدخول في عالم التحضر، ويبعدها عن التقاليد الاجتماعية البالية وبهذا ترقى الأسرة إلى مستوى الأسرة العصرية المتطورة، وكذلك الرفع من مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف مجالاتها، وهذا ما تطمح إليه الدولة الجزائرية إنّها انتهجت السياسة السكانية لخفض الولادات؛ حيث أنّها وفرت مراكز حماية الأمومة والطفولة عبر كامل التراب الوطني، وسعت إلى تكوين مستخدمين في المجال الطبي وكذلك توفير وسائل منع الحمل على اختلاف أنواعها، كما سعت إلى توعية الأسرة الجزائرية بسياسة التنظيم العائلي، وهذا ما سنتعرض له بالتحليل في الفصل الخاص بالجانب التطبيقي للدراسة.

الفصل الثامن

الدراسات السابقة وتجارب بعض الدول في التنظيم العائلي

تمهيد

1- الدراسات السابقة

2- تجارب بعض الدول حول التنظيم العائلي

خاتمة الفصل

تمهيد

لاجراء أي دراسة علمية لا بدّ من الاستفادة من النتائج العلمية السابقة، فالعلم له طبيعة تراكمية، والنتائج التي توصل إليها بحث علمي سابق تكون هي نفسها المقدمات التي يبدأ منها بحث لاحق، فهناك امكانية لإضافة متغيرات جديدة، أو الكشف عن بعض الجوانب الغامضة، وهذا يفسر قول أحد الباحثين « إلى أنّ العلم في جوهره مسألة تعاونية، ويقصد بذلك أنّ كلّ عالم ينبغي أن يتعاون مع الآخرين من أجل كشف الواقع، والعلماء ينظرون إلى بعضهم كعمال متعاونين، ونادرا ما يعتبرون أنفسهم متنافسين» [1].

و نظرا لعدم وجود دراسات سابقة تجمع بين متغيري دراستنا فلقد ركزنا في غالب الأحيان على الدراسات المشابهة، والتي تتناول متغيّرا واحدا من دراستنا وهو الأسرة، وتناولنا بعض الدراسات االمطابقة والتي تناولت متغيرين من دراستنا وهما الأسرة و التنظيم العائلي.

---

[1] **مختار جعيجع**: **الترويح عند عمال المؤسسة الصناعية**، رسالة ماجستير في علم الإجتماع، جامعة الجزائر 1988م، ص77 .

1-الدراسات السابقة

1-الدراسة الأولى

فعنوان الدراسة " الأسرة والتنشئة الاجتماعية للطفل "، قامت بها الباحثة " بن عمر سامية " وذلك بهدف إنجاز أطروحة ماجستير. وكان زمن الدراسة 2003م/2004م و استغرقت 5 أشهر بداية من شهر جويلية 2003م إلى غاية شهر فيفري 2004م؛حيث قسمت هذه المدة إلى مرحلتين:

* **المرحلة الأولى:** وتمت فيها الدراسة الاستطلاعية من شهر جويلية إلى شهر نوفمبر 2003م.

* **المرحلة الثانية:** بدأت من شهر نوفمبر 2003م إلى نهاية شهر فيفري 2004م أين وزعت الاستمارات على الأسر، و تمّ جمع كل معطيات البحث من الميدان.

أمّا مكان الدراسة فأجري بمدينة بسكرة التي تقع في الجنوب الشرقي للجزائر، وقد وقعت الدراسة بحي 500 مسكن بالعالية.

حيث تحاول الباحثة من خلال هذه الدراسة النظرية الميدانية البحث عن:

1/ الأساليب التي يستخدمها الوالدان في تنشئة الأطفال؟ وهل تتعدّد أساليب التنشئة الاجتماعية للطفل داخل المجتمع حسب المستوى الاجتماعي الاقتصادي للأسر؟

2/ كذلك تريد الدراسة البحث على من يشرف على تنشئة الأطفال في الأسر المختلفة المستويات الاجتماعية والاقتصادية الآباء أم الأمهات ؟ وهل هناك تعارض بين أسلوب الآباء والأمهات بصفة عامة في تنشئة الأطفال ؟

3/ والسؤال الثالث يبحث في: هل فقدت الأسرة باختلاف مستوياتها الاجتماعية الاقتصادية، عملية التنشئة الاجتماعية للطفل في ظل التغير الاجتماعي الراهن، أو مازالت محافظة عليه ؟

أمّا منهجية الدراسة:

الفرضيات التي اعتمدتها الدراسة هي كالآتي:

الفرضية الأولى: تختلف الأسر في أساليب تنشئة أطفالها وذلك تبعا لمستوياتهم الاجتماعية الاقتصادية المختلفة، حيث يؤدي ارتفاع المستوى الاجتماعي الاقتصادي للأسرة إلى استخدام أسلوب المناقشة والاقناع أكثر من أسلوب الشدّة وأسلوب التدليل، في المقابل يؤدي إنخفاض هذا المستوى الأسري إلى إستخدام أسلوب الشدة أكثر من أسلوب المناقشة والاقناع وأسلوب الاهمال.

الفرضية الثانية: إنّ عملية التنشئة الاجتماعية للطفل تتكفل بها الأمهات أكثر من الآباء سواء في المستوى الاجتماعي الاقتصادي المرتفع أو المنخفض؛ بسبب تغيب الآباء عن المنزل، وهذا ما يؤدي إلى عدم وجود تعارض بين الآباء والأمهات بصفة عامة في أساليب التنشئة الاجتماعية للطفل.

الفرضية الثالثة: إنّ التنشئة الاجتماعية للطفل تعتبر وظيفة ضرورية من وظائف الأسرة الجزائرية بصفة عامة (في أسر المستوى الإجتماعي الإقتصادي المرتفع والمنخفض).

أمّا عن المنهج المتبع في الدراسة هو المنهج الوصفي، الذي تريد من خلاله الباحثة وصف الخصائص المختلفة لعينة البحث، وجمع كل المعلومات والمعطيات من الواقع حول الموضوع المدروس، كذلك استخدمته الباحثة لوصف الخصائص المختلفة للموضوع وصفا دقيقا يساعد الباحثة على معرفة حقيقة وطبيعة عملية التنشئة الاجتماعية للطفل داخل الأسرة في حي 500 مسكن بمدينة بسكرة.

كذلك استعملت الدراسة المنهج المقارن، وهذا للمقارنة بين أسر المستوى الاجتماعي الاقتصادي المرتفع،

وأسر المستوى الاجتماعي الاقتصادي المنخفض، بهدف التعرف على العلاقة القائمة بين أساليب التنشئة الاجتماعية للطفل والمستويات الإجتماعية الإقتصادية في مدينة بسكرة.

أمّا الأدوات المنهجية التي استعانت بها الباحثة فهي:

الإستمارة: وهي إستمارة مقابلة، تحتوي على 42 سؤال منها أسئلة مغلقة، ومنها النصف مغلقة ومنها أسئلة مفتوحة، وهي مقسمة إلى 4 محاور؛ حيث يحتوي المحور الأول على بيانات شخصية عن الأسرة. و يحوي المحور الثاني على بيانات متعلقة عن المستوى التعليمي للأسرة.

أمّا المحور الثالث فيتناول الوضع المهني والاقتصادي للأسرة، في حين يتناول المحور الأخير أساليب تنشئة الأطفال.

وهذه الاستمارة طبقت على عينة من المبحوثين التي تم اختيارها لجمع البيانات الميدانية، فكان نوع العيّنة طبقية؛ لأنّ الدراسة الاستطلاعية أثبتت أنّ هناك اختلاف في الأسر من ناحية المستوى التعليمي بالدرجة الأولى وكذا الدخل؛ وذلك حسب طبيعة ونوع المهنة الممارسة، بالإضافة إلى حجم الأسرة (عدد الأطفال).

و قد تم تصنيف هذه الأسر إلى مجموعتين وهما:

المجموعة الأولى: وتضم الأسر التي لها مايلي:

ـــ المستوى التعليمي العالي.

ـــ الدخل الشهري الذي يتراوح بين 23000دج و 33000دج.

ـــ عدد الأطفال يتراوح بين 2-4 أطفال.

وقد بلغ عدد الأسر في هذه المجموعة 38 أسرة من أصل 190 أسرة.

المجموعة الثانية: وتضم الأسر التي تتميّز بمايلي:

ـــ المستوى التعليمي المنخفض (أمي، قرآني، إبتدائي، متوسط، ثانوي).

ـــ الدخل الشهري الذي يتراوح ما بين 8000دج و 23000دج وذلك حسب نـــوع المهنـــة الممارسة.

ـــ عدد الأطفال يكون من 5 أطفال فما فوق.

وقد بلغ عدد الأسر في هذه المجموعة 62 من أصل 310 أسرة.

وقد تمّ إختيار العينة الطبقية بنسبة ممثلة بـــ 20 ٪ فالحي يتشكل من 500 أسرة.

فالمجموعة الأولى تمثلت بـــ 190 اسرة، ويكون الحساب بهذه الطريقة

$$\frac{190 \times 100}{500}$$

والمجموعة الثانية تكون بالشكل التالي:

$$\frac{310 \times 100}{500}$$

فإذا قارنا نسبة 20 كحجم عينة بالدراسة

$$\frac{500 \times 20\%}{100}$$

ومن هنا تم اختيار 38 أسرة من المستوى الاجتماعي الاقتصادي المرتفع، و62 أسرة مـــن المـــستوى الاجتمـــاعي الاقتصادي المنخفض.

وكانت أهداف الدراسة المحدّدة من قبل الباحثة تتمثل في هدفين أساسيين وهما:

أ/ هدف نظري: ويتمثـــل في المعالجـــة النظريـــة للموضـــوع مـــن الناحيـــة الـــسوسيولوجية لمفهـــوم

الأسرة وعملية التنشئة الاجتماعية للطفل، والعوامل المؤثرة في هذه العملية.

ب/ هدف تطبيقي: ويتمثل في الدراسة الميدانية للأسرة بحي 500 مسكن في مدينة بسكرة، والتعرف أكثر على العلاقة القائمة بين المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المختلفة للأسرة الجزائرية، وأنواع الأساليب المستخدمة من طرف الوالدين في تنشئة الأطفال، وكذلك التعرض إلى المؤسسات الاجتماعية المختلفة التي ساهمت بدورها في عملية التنشئة الاجتماعية للطفل الجزائري.

وكانت أهم النتائج العامة التي توصلت إليها الباحثة من خلال التحليل النظري والدراسة الميدانية للظاهرة المدروسة (الأسرة والتنشئة الإجتماعية للطفل ــ دراسة ميدانية بحي 500 مسكن بسكرة ــ) وذلك حسب فروض البحث المطروحة، وهي كما يلي:

تختلف الأسر في أساليب تنشئة أطفالها، وذلك تبعا لمستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، حيث يؤدي ارتفاع المستوى الإجتماعي الاقتصادي للأسرة إلى استخدام أسلوب المناقشة والاقناع أكثر من أسلوب الشدة وأسلوب الدلال في المقابل يؤدي هذا المستوى الأسري إلى استخدام أسلوب الشدة أكثر من أسلوب المناقشة والإقناع وأسلوب الإهمال.

ومن خلال الدراسة الميدانية فإنّ النتائج التالية تثبت صحة هذا الفرض.

- فالمستويات التعليمية والمهنية والاقتصادية والعلاقات الاجتماعية التي يعيش في ظلّها الآباء والأمهات تجعلهم يتكيّفون معها وينشئون عليها أطفالهم، حيث ترتبط أساليب التنشئة الاجتماعية للطفل وفقا لهذه المستويات، وهذه الأساليب تتمثل في أسلوب الشدة وأسلوب الاقناع والمناقشة نفعا، وأسلوب الوساطة عند بعض الآباء والأمهات الذي يجمع بين المناقشة والاقناع والحوار بطريقة ديموقراطية متسامحة

مع بعض العقاب الخفيف جدا، بعيدا عن الاهمال والتذبذب والدلال.

- أمّا في المستوى الاجتماعي الاقتصادي المنخفض فنرى بأنّ معظم الآباء وكل الأمهات يفضلون أسلوب الشدة أكثر من أسلوب المناقشة والاقناع والاكراه والاجبار على ترك السلوك، كما يتم استخدام أسلوب التذبذب كثيرا من طرف الآباء والأمهات خاصة عندما يوعد الطفل بالعقاب ثم يعاقب أحيانا ولا يعاقب أحيانا أخرى.

وعندما يتصرف الطفل تصرفا مقبولا اجتماعيا حيث يمدح أحيانا ويهمل أحيانا أخرى، ولا ننس أنّ انخفاض الدخل عند أسر المستوى المنخفض يجعلهم يعيشون حالات القلق والحرمان والعجز، وهذا ما يؤثر سلبا على تنشئة الطفل فتنوع صفات القسوة والإهمال واللامبالاة والرفض والتذبذب فيصبحون حساسين وأقل قدرة على عوامل الصراع بين إمكانياتهم المادية و احتياجات الأسرة ومتطلباتها خاصة عندما يزداد حجم الأسرة أكثر من 5 أطفال فما فوق، عكس ما هو موجود في الأسر ذات الدخل المرتفع حيث تحقق الأسرة كل متطلباتها المادية، وتعمل على اشباع كل احتياجات أفرادها الذين لا يتعدّون 4 أطفال.

- وأكدت الدراسة الميدانية أنّ معظم الأمهات هن اللواتي يشرفن على تربية الأبناء وتنشئتهم سواء في الأسر ذات المستوى الاجتماعي الاقتصادي المرتفع، أو في الأسر ذات المستوى الاجتماعي الاقتصادي المنخفض؛ ويعود السبب في هذا الاشراف من طرف الأمهات إلى تغييب الآباء عن المترل بسبب العمل الدائم الذي يؤدي إلى تغييبهم لمدة يوم كامل أو أسبوع أو شهر وذلك حسب طبيعة العمل، ولكن هذا لا يعني غياب كلي لاشراف الأب عن التنشئة بل هي موجودة وخاصة عند الأسر ذوات المستوى الاجتماعي والاقتصادي المرتفع.

- والنتيجة الهامة أنّه تبقى الأم هي المسؤولة الأولى على تربية الطفل، وهذا ما يؤدي إلى عدم وجود تعارض بين الآباء والأمهات في أساليب التنشئة الاجتماعية للطفل.

كذلك أكدت الدراسة على نتيجة مهمة جدا، ومن خلال الدراسة الميدانية أن التنشئة الاجتماعية تبقى من وظيفة الأسرة باعتبارها البيئة الاجتماعية التي ينهل من خلالها الطفل ويتشرب كل ضروريات الحياة بالإضافة إلى أنّ هناك مؤسسات أخرى تلعب دورا في عملية التنشئة الاجتماعية للطفل وهي وسائل الاعلام خاصة جهاز التلفاز لأنّ له القدرة على جذب الانتباه بسبب الموسيقى والألوان والأشكال الجذابة (الصورة والصوت معا) بالإضافة إلى جماعة الأصدقاء هي أيضا تلعب دور لا يستهان به في التنشئة الاجتماعية للطفل وهذا ما يجعل معظم من في المستوى الاجتماعي و الاقتصادي يتدخلون في اختيار أصدقاء أسوياء لأطفالهم.

كما أكّدت عينة البحث على أهمية المدرسة والمعلّم وكذا الحضانة في النمو الاجتماعي للطفل.

وتؤكّد الدراسة أنّه رغم المشاركة الخاصة للمؤسسات البديلة المختلفة في عملية التنشئة الاجتماعية للطفل، إلاّ أنّ الأسرة هي أول جماعة أولية يتلقى فيها الطفل أساليب التنشئة الاجتماعية، رغم اختلاف المستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسر[1].

---

[1] **سامية بن عمر: الأسرة و التنشئة الإجتماعية للطفل**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع العائلي، كلية العلوم الإجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم علم الإجتماع، جامعة باتنة سنة 2003م /2004م.

2-الدراسة الثانية

فعنوان الدراسة " عمل المراة والأسرة في المجتمع الجزائري ". قام بها الطالب " قرزيز محمود "؛ وذلك بصدد تحضير رسالة الماجستير، وقد تمت في سنة 2001م/2002م، و أجريت هذه الدراسة بالمركز الاستشفائي الجامعي " التهامي بن فليس " باتنة، و هي دراسة نظرية ميدانية.

أمّا إشكالية الدراسة؛ فتتمثل في سؤال واحد فقط وهو:

* هل عند توفر شروط وظروف ملائمة وكذا بدائل تربوية تحقق للمرأة الزوجة الأم التوفيق بين الدورين الأسري والمهني ؟

أمّا الفرضيات التي قامت عليها الدراسة كالآتي:

الفرضية الأولى: إنّ توفر ظروف وشروط عمل ملائمة (أوقات العمل، المواصلات، نوع وظيفة العمل، علاقات العمل، الأجر) تساهم في تحقيق المرأة العاملة التوفيق بين الدورين الأسري والمهني.

الفرضية الثانية: إن حصول المرأة العاملة علىأجر كاف، يساهم في رفع المستوى الثقافي والاجتمـــاعي والاقتصادي والتربوي للأسرة.

الفرضية الثالثة: إنّ توفر بدائل تربوية جزئية لدور الأمومة كالأقارب ومربيات الأطفال، ودور الحضانة، ورياض الأطفال، تساهم في التخفيف من أعباء رعاية وتربية الأم العاملة للأبناء.

و المنهج المتبع في الدراسة اشتمل على عدّة مناهج:

* **المنهج الإحصائي**: الذي يساعد الباحث على جمع البيانات من الواقع، ثم تفريعها وتبويبها في شكل كمي، ثم تحليلها ومقارنتها للتحليل النظري.

* **المنهج التاريخي:** إستخدم في هذه الدراسة في الاطار النظري لجمع كل المعلومات حـــول ظـــاهرة خـــروج المرأة للعمل.

أمّا عن الأدوات المنهجية التي استعان بها الباحث لجمع المعطيات من الواقع، لهذه الدراسة متعدّدة وهي:

أ/ الملاحظة المباشرة: فقد استخدمت في هذه الدراسة من أجل أخذ نظرة عن مجتمع الدراسة، وملاحظة رد فعل المبحوثات عند طرح الأسئلة.

ب/ المقابلة: استعملت المقابلة الحرة في الدراسة الاستطلاعية لغرض استكـــشاف مجتمـــع الدراســـة، وكذا لمقابلة بعض المسؤولين الإداريين لغرض جمـــع مجموعـــة مـــن البيانـــات تخـــص المركـــز الاستشفائي.

ج/ الإستمارة: التي طبقت في الميدان على شكل استمارة مقابلة، وهي عبارة عن مجموعة من الأســـئلة تمثلت في 54 سؤال مقسمة إلى 4 محاور وهي:

المحور الأول: شمل على بيانات عامة عن المبحوث.

أمّا **المحور الثاني**: فقد تناول فيه الباحث أسباب ودوافع خروج للمرأة للعمل.

في حين نجد **المحور الثالث** تناول الشروط والظروف المهنيـــة للمـــرأة العاملـــة، وتعلقت تحديدا بأوقات العمل، علاقات العمل، المواصلات، نوع وطبيعة العمـــل والأجر.

وأخيرا يدور **المحور الرابع** حول عمل المرأة، ورعاية الأبناء و تربيتهم.

واستعانت الدراسة كذلك بالوثائق والسجلات كتدعيم للبحث وخاصة فيما يتعلق بتاريخ بداية عمـــل المؤسسة وهيكلها التنظيمي.

و أمّا عن مواصفات عينة الدراسة فهي تتكون من 104 مفردة من أصل 587 عاملة، موزعة على العديد من الأقسام والوحدات بنسبة 20.95٪.

و كانت أهداف الدراسة تكمن في:

1 / محاولة البحث بطريقة موضوعية بتقديم تحليل سوسيولوجي لظاهرة خروج المرأة للعمل، وما نجم عنه من آثار، كانت في العديد من المرات أداة معوقة لأداء دورها الطبيعي تجاه أسرتها.

2/ ابراز الأسباب الحقيقية لمساهمة المرأة في الحياة العملية، وأدائها أدوار جديدة على الرغم من أهمية أدوارها التقليدية.

وكانت أهم النتائج العامة التي توصل إليها الباحث من خلال الدراسة النظرية المعمقة للموضوع، والبحث الميداني للظاهرة المدروسة " عمل المرأة والأسرة في المجتمع الجزائري "دراسة ميدانية بالمركز الإستشفائي الجامعي، " التهامي بن فليس ـــ باتنة ـــ ". وذلك حسب فروض البحث المطروحة، وهي كمايلي:

* **الفرضية الأولى:** إنّ توفر ظروف وشروط عمل ملائمة (أوقات العمل، المواصلات، نوع وطبيعة العمل، علاقات العمل، الأجر) تحقق للمرأة العاملة التوفيق في انجاز الالتزامات الأسرية والمهنية.

ومن خلال الدراسة الميدانية فإنّ النتائج التالية تؤكد بأنّ توقيت العمل يعيقهن في تلبية الحاجات الأسرية اليومية، وأكبر عائق يلاقيهن هو صعوبة رعاية الأطفال في غياب الأم عن البيت.

كما أكدت النتائج أنّ عينة المبحوثات تشكوا كثيرا من قلة المواصلات من جهة، وسوء انتظامها من جهة أخرى، وهذا ما يعيق تأخرها عن الموعد المحدد، للعمل وما يعرّضها لعقوبات ادارية وقانونية صارمة.

كما يلعب نوع العمل وطبيعته دورا كبيرا في خفض أو رفع المعنويات في عملية الإنتاج، اضافة إلى التعب والإرهاق والعمل الروتيني الذي يعود سلبا على معنويات العاملات، وهذا ما أكدته الدراسة من خلال استجواب المبحوثات، في امكانية التوفيق بين عمل المترل والوظيفة أو عدمه.

كذلك أكدت نتائج الدراسة بوجود ظاهرة الاغتراب عند العاملات نتيجة التباعد بين نوع العمل والتخصص العلمي للمرأة العاملة من جهة، وبين نوع العمل وطبيعته التي لا تلائم المرأة وطابعها الأنثوي من جهة أخرى.

لكن لعبت القيم الإيجابية في العلاقات غير الرسمية بين العاملات في مواقع العمل دورا مهما في خلق جو من التعاون والتفاهم بين الأفراد العاملين فيما بينهم من جهة، ومع المسؤولين من جهة أخرى.

وأكدت نتائج الدراسة أنّ سبب خروج المرأة للعمل هو البحث عن أجر في سياق تحسين ظروف عمل المرأة المهنية، لكن ما يؤكده الواقع من استجواب المبحوثات هو معاناة المرأة العاملة المادية في عدم كفاية الأجر الممنوح لها بنسبة كبيرة جدا، بالرغم من كونه إضافي بالنسبة لأجر الزوج في الغالب، وعدم كفايته لأنّه لا يلبي كل الاحتياجات الضرورية للأسرة.

عموما يلاحظ أنّ نتائج البيانات الميدانية المتعلقة بمدى انجاز المرأة العاملة للدورين الأسري والمهني في ظل توفر ظروف وشروط عمل ملائمة تمثلت في: أوقات العمل، المواصلات، نوع وطبيعة العمل، علاقات العمل، الأجر، تدل في مجموعها على صدق الفرضية الأولى حسب تأكيدات الباحث.

* أمّا **الفرضية الثانية** التي تنص على" أنّ ارتفاع الأجر الذي تحصل عليه المرأة العاملة مقابل قيامها بالعمل يساهم في رفع المستوى الثقافي والتربوي والاجتماعي والاقتصادي للأسرة ".

فلقد أكدت العينة المبحوثة بأنّ الأجر الذي يتقاضونه يصرف في أمور البيت، وأغراض الأسرة، وهي من الأسباب الأساسية التي دفعتها للخروج للعمل وأكدت جل المبحوثات أنّهنّ يساهمن في تحسين الجانب التربوي لأفراد الأسرة

(الأطفال)، هذا ما يؤكد على دور المستوى الثقافي والتعليمي للأم التي تهتم بشؤون أطفالها وخاصة في ميدان التربية والتعليم إلى جانب تعاون الزوج والزوجة في اقتناء ضروريات ومستلزمات البيت والأطفال للحفاظ على استمرارية الأسرة، والتوفير للأطفال كل الضروريات.

ومن خلال هذه النتائج يؤكد الباحث على صدق الفرضية الثانية التي تؤكد دور ارتفاع الأجر في رفع المستوى الثقافي والتربوي والاجتماعي و الاقتصادي للأسرة.

* أمّا نتائج **الفرضية الثالثة** والتي تنص على " أنّ توفر بدائل تربوية جزئية لدور الأمومة كالأقارب، ومربيات الأطفال ودور الحضانة ورياض الأطفال تساهم في التخفيف من أعباء تربوية ورعاية الأم العاملة للأبناء ".

فتؤكد الدراسة الميدانية أهم البدائل في رعاية الأطفال وخاصة الصغار منهم أم الزوجة أو أم الزوج رغم توفر الكثير من المنشآت التربوية والإجتماعية البديلة لتربية ورعاية الصغار خاصة رياض الأطفال ودور الحضانة، ويأتي عدم الإقبال بكثرة نحو هاته البدائل إلى اسباب مادية بالدرجة الأولى، وإلى عدم وجود عامل الثقة في مربيات الأطفال كظاهرة جديدة على المجتمع الجزائري.

والنتيجة الهامة أن خروج المرأة للعمل كظاهرة جديدة على المجتمع الجزائري ضرورية ألحتها الظروف الاقتصادية الصعبة وعدم قدرة الرجل على تلبية كل ضروريات الحياة فوجدت المرأة نفسها مضطرة للبحث عن فرص العمل وخاصة ذوات المستويات التعليمية المرتفعة سواء مستوى ثانوي أو جامعي، وتبقى رعاية الأطفال والاهتمام بشؤون المترل تقوم بها على أنّ توكل رعاية الأطفال تقريبا إلى الأهل والأقارب وفي بعض الأحيان دور الحضانة ورياض الأطفال.

و في النهاية نقول أنّ ما توصلت إليه هذه الدراسة أنّ المرأة العاملة تعيش وضعا غير مستقر في المجال الأسـري لكثرة الأدوار الملقاة عليها، وظروف العمل الصعبة التي لا تناسبها في أغلب الأحيان[1].

3- الدراسة الثالثة

و عنوان الدراسة " العاملة الجزائرية وتنظيم النسل "، و التي قامت بها الباحثة " عائشة بورغدة " وذلك بصدد انجاز أطروحة الماجستير (جامعة الجزائر)، و أجريت الدراسة في سنة 1986م:

* الشركة الوطنية للأشغال الكبرى للري والتجهيزالفوري *SonaGther*.

* الشركة الوطنية للغزل والنسيج *Sonitex*.

* ثانوية حامية بالجزائر العاصمة.

* مدرسة العناصر بالجزائر العاصمة.

* مدرسة مبارك ميهوبي بالجزائر العاصمة.

و إستغرقت الدراسة 4 أشهر، وكانت أهم التساؤلات الكـبرى في الدراسـة؛ إذ حاولـت الباحثـة أن تنطلـق من عدة تساؤلات رئيسية في هذه الدراسة وهي كالتالي:

* هل اشتغال المرأة وخروجها إلى ميدان العمل يؤدي على خلق الاتجاه نحو تنظيم النسل؟

* هل المستوى التعليمي أم الخروج إلى العمل في حدّ ذاته هو الذي يؤدي إلى تغيير اتجاه المرأة إزاء الإنجاب ؟

* هل الارتفاع في المستوى المهني يؤدي إلى إنخفاض عدد الولادات ؟

* ماهي الدوافع المؤدية إلى تنظيم النسل ؟

* هل هو الجهل بوسائل منع الحمل هو الذي يعرقل تنظيم النسل أم هناك عوامل أخرى ؟

---

[1] **محمد قرزيز: عمل المرأة و الأسرة في المجتمع الجزائري**، رسالة ماجستير في علم الإجتماع " تنظيم وعمل " ، كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الاسلامية، قسم علم الإجتماع، جامعة باتنة سنة 2001م /2002م .

أمّا منهجية الدراسة فكانت كالتالي:

لقد قامت الدراسة على عدة فرضيات هي:

الفرضية الأولى: ان الإتجاه نحو تنظيم النسل يتدعم ويعتنق بصفة خاصة من طرف اللواتي خرجن للعمل.

الفرضية الثانية: إنّ المستوى التعليمي للمرأة يؤثر تأثيرا كبيرا في تحديد نظرة المرأة لحجم عائلتها؛ بحيث يعتقد أنّ هناك علاقة عكسية بين هذين المتغيرين.

الفرضية الثالثة: يعتبر العامل التربوي من بين أهم الأسباب التي تدفع بالمرأة الجزائرية لتنظيم نسلها.

الفرضية الرابعة: ليس الجهل بوسائل منع الحمل هو المعرقل لتنظيم النسل بقدر ما هو تأثير العوامل الدينية الاجتماعية والثقافية.

أمّا المنهج المتبع في الدراسة:

الباحثة لم تذكر إلاّ الأدوات المنهجية التي اعتمدتها في الدراسة والتي تتمثل في:

أ/ المقابلة: وقد استعملتها الباحثة في بداية بحثها الميداني وخاصة مع عاملات شركة الغزل والنسيج والمعلمات في السلك الإبتدائي والثانوي، ولكن نظرا لأنّ المقابلة تحتاج إلى وقت لإجراء كلّ المقابلات فقد غيرت الباحثة الأدوات وإستبدلتها بـ:

ب/ الإستمارة: فقد قامت بتوزيعها على العاملات وخاصة ذوات المستوى التعليمي العالي والثانوي، وقد تضمنت أسئلة الاستمارة البنود التالية:

1/ بيانات أولية.

2/ بيانات خاصة بالمحيط الاقتصادي الاجتماعي.

3/ بيانات تتعلق بالعمل المهني للمرأة.

4/ بينات خاصة بموقف المرأة من تنظيم النسل.

5/ بيانات خاصة بالعلاقة بين الأطفال والعمل.

أمّا عن العيّنة فقد حدّدت في فئة النساء اللواتي تتـــراوح أعمـــارهن بـــين 17 -45 ســـنة، أي اللـــواتي هنّ في سن الانجاب.

كما قسمت الباحثة العينة حسب المستوى التعليمي إلى:

* عاملات ذوي مستوى متدني.

* عاملات ذوي مستوى متوسط.

* عاملات ذوي مستوى ثانوي.

* عاملات ذوي مستوى عالي.

وفي النهاية أجرت الباحثة 93 مقابلة مستندة إلى أسئلة الإستمارة.

أمّا أهداف الدراسة:

هدف الدراسة الوحيد هو تسليط الضوء، وتحليل العلاقة الموجودة بين خروج المرأة للعمل، وبين موقفها، أي اتجاهها وسلوكها إزاء تنظيم النسل لمحاولة التعرف على أهم المتغيرات المـــؤثرة على نظرتها وسلوكها إثر دخولها سوق العمل واحتكاكها بالعالم الخارجي.

لقد توصلت الباحثة من خلال الدراسة النظرية والميدانية للنتائج التالية:

1/ إنّ خروج المرأة للعمل قد أدى إلى تغيير في عقليتها لصالح تنظيم النسل، فكل المؤشرات تدل على أنّ الموافقات و المطبقات لتنظيم النسل هنّ الحائزات على مستوى عال من التعليم، فقد تبيّن أنّ لهذا الأخير أثر في احداث الفروق عند المقارنة بين مختلف العاملات.

2/ إنّ إرتفاع المستوى المهني للمرأة، أي الإطارات العليا النسوية لها العدد الأقل من الأطفال بالمقارنة بأخريات.

3/ تبيّن كذلك أنّ الرغبة في متابعة تعليم الأطفال، وتربيتهم تربية صحيحة من أهم دوافع تنظيم النسل بالنسبة للواتي يرغبن في ذلك، وبالنسبة لبعض الفئات التعليمية العليا.

4/ أمّا بالنسبة للواتي خرجن لأسباب مادية، فهذه الأسباب نفسها هي التي أوحت لهنّ بهذا التنظيم.

5/ أمّا بالنسبة للنتيجة الأخيرة فيمكن القول أنّ العوامل الاجتماعية والدينية لها تأثير أكبر من معرفة وسائل منع الحمل، بحيث أنّ اللواتي يجهلن هاته الوسائل تكاد تكون معدومة بالنسبة للفئة العاملة و غير العاملة[1].

---

[1] **عائشة بورغدة: العاملة الجزائرية وتنظيم النسل**، رسالة ماجستير في علم الإجتماع، جامعة الجزائر سنة1986م.

4-الدراسة الرابعة البحث الأمريكي

وهذا البحث لـــ " فريد مان " "*FREED MAN* " و " ولبتون " *WELEPTON*" و " كامبل " " *CAMBEL* " والذي أجري في الولايات المتحدة الأمريكية لحوالي 2713 امرأة أمريكية [1]، وكان الموضـــوع يدور حول إنجابهن (إجهاض. عقم. و تطبيقات منع الحمل)، وكذلك معرفة آرائهنّ ومواقفهنّ حول تنظيم النسل، وكانت المرة الأولى التي يطبق فيها هذا البحث على عيّنة تمثيلية لمجموع السكان الأمريكيين.

أمّا التقنيات المستعملة فكانت:

*عيّنة.

*إستجوابات.

*طريقة تصنيف النساء حسب إنجابهنّ.

*حساب الاحتمالات.

أمّا أهداف الدراسة فكانت كالتالي:

* وصف الفروق في السلوك بين مختلف الجماعات الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية.

* التحقق من الفرضيات حول العلاقات بين مختلف المتغيّرات الاجتماعية والسلوك الإنجابي.

وكانت النتائج كالتالي:

ـــ فيما يخص استعمال وسائل منع الحمل، بيّن فريق البحث بأنّ أغلبية الأزواج يلجأون على الأقـــل إلى طريقة واحدة، ولكن هناك بعض التغيرات فيما يخص القرارات حول الحجم المرغوب فيه.

ـــ رغبات الأغلبية الساحقة من العيّنة تقع بين 2 إلى 4 أطفال.

---

[1] **فطيمة دريد**: مرجع سابق، ص96.

ـــ حجم العائلة يتغيّر مع المركز الاجتماعي والظروف الاقتصادية و الاجتماعية والدين.

ـــ هناك قلّة من العيّنة ترغب في أطفال أكثر ممّا عندها.

5-الدراسة الخامسة البحث الإنجليزي:

ويهدف هذا البحث إلى دراسة سلوك ومواقف الأفراد تجاه تنظيم النسل في انجلترا، وقد تقـــرّر إجـــراؤه من طرف منظمة تدعى بلجنة البحوث الـــسكانية *Population Investigation Commuttee*، وقـــد شمـــل حوالي 3000 شخص من الجنسين تتراوح أعمارهم من 16 إلى 59 سنة، منهم 650 شخـــصا غـــير متـــزوج و 2350 متزوجا، وقد أجري البحث من ديسمبر 1959م إلى مارس 1960م وقد استعين بطريقـــة ســـبر الآراء لإجراء العملية.وقد أجري التحليل لأربعة عشريات ابتداء من عام 1920م، كما أنّ التحليل المطبـــق مـــن طـــرف هذه الفئات قد تمّ بدلالة الجنس والطبقة الاجتماعية والدين.

و قد بيّن البحث أنّ تطبيق وســـائل منع الحمل متقبل بسهولة أكثر عند الأجيـــال الحديثـــة، والموافقـــة دون تردّد توجد عند الرجال أكثر من النساء، وعند البرتستانت أكثر من الكاثوليك، كما أنّها أكثر عنـــد الـــزوج الذي يمارس وظيفة غير يدوية و ذوكفاءة [1].

6-الدراسة السادسة التحليل الفرنسي

لقد أجرى " اندريـــه ميـــشال " "*Andre Michel*" تحلـــيلا اجتماعيـــا ودراســـة مقارنـــة بين البحث الذي أجري في فرنسا في 1966م لـــ 550 عائلة فرنسية ومن بـــين النتـــائج الـــتي توصـــل إليهـــا بعض الباحثين في الولايات المتحدة الأمريكية و في أوروبا " كولبتن " و " كامبل " الدراسة المشار إليها آنفا حول

---

[1] **فطيمة دريد:** مرجع سابق، ص98.

موضوع العمل المهني للمرأة و البنية الأسرية، ومن ضمن المتغيّرات التي درسها وحلّلها، هي العلاقة بين عمل المرأة وعدد الأطفال، ومن النتائج التي خرج بها الباحث انّه في فرنسا كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، أنّ النساء اللواتي يعملن لهن عدد أقل من الأطفال . من النساء اللائي لا يعملن، وقد أرجع علماء الاجتماع الأمريكيين الظاهرة إلى تعارض الأدوار المترلية والمهنية للمرأة، وهذا التعارض يلاحظ خاصة في المجتمعات الصناعية، وهذا لعدّة أسباب منها إنتشار الأسرة النووية، البعد بين مقر السكن والعمل، الآراء المسبقة اتجاه عمل المرأة، المقاييس المشروعة التي تهدف إلى إبقاء المرأة في المترل كعدم بناء دور الحضانة بكثرة.

فكلّ هذه الأسباب كونت لدى المرأة العاملة شعورا بالذنب، ولكي تقضي على هذا الشعور تلجأ إلى إنقاص عدد الأطفال بالمقارنة بالعدد المرغوب فيه، رغبة منها في إنقاص الضغوط عليها.

7-الدراسة السابعة تجربة مصر

تعتبر جمهورية مصر العربية من الدول التي تعاني من التزايد السكاني السريع، ولذا سارعت إلى تأسيس ما يسمى باللجنة الوطنية للمسائل السكانية في سنة 1953م [1]، وكانت مهمتها دراسة الظواهر السكانية وتحديد العوامل التي تأثر وكذا تعميم السياسة السكانية للبلاد على أساس علمي يتناسب مع موارد البلاد الاقتصادية والاجتماعية، وكانت هذه اللجنة تهدف أيضا إلى خلق الوعي عند السكان، وكذا الموازنة لمن يرغب في ذلك بين عدد أفراد الأسرة و بين دخل الزوج، وأنّ تقدم نصائح للزوجات لإطالة الفترة بين الحمل و الآخر إلى سنتين على الأقل حماية لصحة الأم وغيرها من النصائح التي يمكن أن تؤثر بها على السكان.

---

[1] ***A. M Dorlen Rollier: Le Planning Familiale Dans Le Monde,*** *Petite Bibliothèque Payot, Paris 1969, , P 244.*

ولقد أجريت دراسة في هذا المجال وبالضبط في مصنع الغزل و النسيج بالمحلة الكبرى، حيث بدأت الدعوة لتنظيم الأسرة بالمصنع المذكور بين العاملين وعائلاتهم منذ سبتمبر 1962م[1]، واتخذت الشركة لهذه الدراسة مركزين الأول بمستشفى الشركة والثاني بالقرية، وكان هدف هذه الدراسة ما يلي:

* الحل الجذري لكثير من المشاكل القومية عن طريق تنظيم الأسرة.

* بناء مجتمع يتركز على أمرين هما زيادة الإنتاج وتنظيم الأسرة؛ لأنّه دون ذلك لا يمكن الوصول إلى تقدم حقيقي لرفع مستوى معيشة الأفراد.

وتمت هذه الدراسة تحت إشراف لجنة تنظيم الأسرة ولقد أخذت دعوتها في الانتشار بين جميع العاملين لكي يشجعوا زوجاتهم على زيارة مراكز تنظيم الأسرة، ولإقناعهم بأهمية التنظيم بالنسبة لصحة الأم والأولاد، وحثّهم على استخدام أقراص منع الحمل ووسائل التنظيم الأخرى بلا خوف وقد استخدمت اللجنة الوسائل الآتية:

* إصدار عدد من النشرات الدورية تناولت فيها جوانب الموضوع المختلفة، وتمّ توزيعها على العمال.

* أدخلت محاضرات لتنظيم الأسرة ضمن برامج الثقافة العمالية.

* عقدت الكثير من الندوات في كلّ مدارس البنات بالمحلة الكبرى، وحضرت النساء من جميع الفئات.

* قامت اللجنة بزيارة القرى المحيطة بالمحلة الكبرى، واستعانت في مهمتها برجال الدين والقيادات الشعبية والتنفيذية بهذه القرى.

* تمّ تخصيص جناح خاص بالشركة لأغراض تنظيم الأسرة كاستعمال وسائل منع الحمل المختلفة وإجراء الفحوص الدورية للسيّدات، كما امتد نشاط هذا القسم الطبي لخدمة القرى المجاورة للمحلة الكبرى.

---

[1] **عبد المنعم عبد الحي**: مرجع سابق، ص294.

واستمر عمل اللجنة بهذه الطريقة للدعوة إلى تنظيم الأسرة بكلّ الوسائل وفي أوائل 1967م تمّ تقييد نتائج هذه اللجنة وتجربتها وفقا للمقاييس التالية:

1/ نسبة الزوجات القادرات على الحمل و يستعملن وسائل منع الحمل بعد هذه الخمسة أعوام.

2/ تأثير تنظيم الأسرة على زيادة السكان، وقد اختيرت قرية العمال الأولى كعيّنة لتقييم التجربة واختيرت لاعتبارات منها:

أ/ أنّ 96 ٪ من العاملين وزوجاتهم بهذه القرية غير متعلمين ومن أصل ريفي.

ب/ أنّ معتقداتهم وتفسيرهم الخاطئ لبعض الآيات القرآنية كانت في بعض الأحيان عقبة أمام دعوة تنظيم الأسرة في بدايتها.

ج/ أنّ الأولاد لا يمثلون عبئا على هؤلاء العمال لأنّه يسهل عليهم أن يجدوا لأطفالهم في سن الثانية عشرة عملا بالمصنع ممّا يجعل للأولاد قيمة اقتصادية.

ونتيجة لعمل هذه اللجنة فقد حققت نجاحا في خفض المواليد من 128طفلا عام 1962م/1963م إلى 28 طفلا عام 1966م / 1967م، وبهذا انخفضت نسبة المواليد من 27٪ إلى 9.6 ٪، وأنّ معدّل الزيادة السكانية بعد أن كان 2.1 ٪ عام 1962م أصبح عام 1967م إلى 0.68 ٪ فقط.

والجدول التالي يبيّن نتيجة تطبيق الدراسة و معدّل المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية بين العاملين بشركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى:

جدول رقم (16)يبين تطبيق الدراسة في المدة 1962/07/1 إلى 1967/07/01 [1]:

السنة	السكان	المواليد	عدد المواليد في الألف	عدد الوفيات	عدد الوفيات في الألف	معدل الزيادات الطبيعية
63/62	4761	128	‰27	28	‰ 5.9	٪ 2.1
66/65	4977	82	‰ 16.4	21	‰ 4.2	٪ 1.2
67/66	5005	28	‰ 9.6	14	‰ 2.8	٪ 0.68

من خلال هذه الدراسة التي طبقت في قرية المحلة الكبرى يتضح أنّ هناك وعي كامل بخطورة مشكل تزايد السكان، ومن خلال النتائج المتحصل عليها بعد الدراسة خلال الخمس سنوات التي استغرقتها تعتبر جد مرضية بالنسبة لانخفاض نسبة السكان في القرية وذلك بزيادة طبيعية وصلت إلى 0.68٪ ولو أخذت كل القرى في مصر نفس التجربة التي اتبعت في هذه القرية لمّا كانت مصر تعاني من مشكل الزيادة السكانية الهائلة.

2-تجارب بعض الدول حول التنظيم العائلي

تمهيد

إنّ ما يميّز الوضع الحالي في العالم بشكل عام والدول النامية بالدرجة الأولى هي مشكلة السكان أو مشكل التزايد السكاني، إلاّ أنّه إذا كانت دول العالم المتقدم صناعيا لا تعاني من مشكلة النمو السكاني المرتفع فإنّ الدول النامية تعاني منه وبحدّة.

وعلى ذلك فإنّ هذا المشكل يعتبر من العوائق الكبرى التي تواجه تقدم الدول النامية، للرفع من المستوى الاقتصادي و المعاشي لشعوبها، وعليه فإنّ هذه المجموعة من الدول تحاول وبقدر المستطاع إيجاد الصيغ المثلى للتقليل من حدّة خطر النمو السريع للسكان، و لم تجد سبيلا في ذلك إلاّ اعتمادها على خطط وبرامج ودراسات خاصة بالأسرة، حيث تركز كلّ تلك الدراسات والبرامج على تحديد الإستراتيجية المثلى للتحكم في نمو السكان، وعلى هذا الأساس فقد قامت الكثير من الدول النامية خاصة والدول المتقدمة عامة بتقديم برامج ودراسات وتجارب في هذا المجال، وذلك قصد التحكم في الزيادة السكانية، وبقدر ما كانت تلك التجارب والبرامج طموحة على مستوى دول العالم أجمع، فهي تبقى في معظم الدول النامية مجرد محاولات قد تؤتي ثمارها مستقبلا، إلاّ أنّ ذلك لا يعني إطلاقا أن كلّ تلك التجارب التي أجريت في هذه الدول تعتبر فاشلة بل يمكن اعتبارها مبادرة تساعد في عملية التحكم في النمو المتزايد للسكان، وهذا بالرغم من تباين الوسائل والطرق المستخدمة على مستوى كل دولة من دول العالم وخاصة الدول النامية، ونورد هنا بعض التجارب لخلق توازن بين إمكانياتها المادية وطاقاتها البشرية في تنظيم حجم أسرها.

وقد ركزنا في هذه الدراسة على بعض التجارب لمجموعة من الدول منها الإسلامية مثل تونس، المغرب واليمن ؛ أمّا تجارب بعض الدول غير الإسلامية فقد تطرقنا لكل من اليابان، الطوغو و الفيتنام.

1/ تجربة تونس

تعتبر تونس أول عربي اتخذ موقفا رسميا اتجاه سياسة تحديد النسل وذلك منذ سنة 1961م، حيث رخّص ببيع موانع الحمل، مع العلم أنّ عدد السكان في ذلك الوقت كان 4.3 مليون ساكن، ولهذا كثفت الحكومة جهودا واسعة للتخطيط العائلي.

و في سنة 1962م تعهدت تونس بأول تجربة للتنمية المخططة حيث أنّ السياسة السكانية كانت العنصر الأساسي، وقد ظهر ذلك في الخطاب الأول للرئيس " الحبيب بورقيبة " حيث أعلن عن سياسة التخطيط العائلي بقوله:« نحن لا نستطيع الدفاع عن إحساس بالتخوف أمام العطاء الإنساني الذي يرتفع بشراسة و بسرعة أكثر تفوق زيادة الغذاء؛ فما هي فائدة نمو إنتاجنا الفلاحي، وثرواتنا المنجمية إذا كان النمو السكاني ينمو بطريقة فوضوية وجنونية »[1].

و لقد نفذ برنامج تجريبي لمدة سنتين على ست مناطق في بداية الستينات وهذه التجربة كانت مقنعة جدّا لأنّ 13000 امرأة تفحص مجانا، وفي سنة 1964م سجلت 12000 ولادة فقط.

و قد تمّ التخطيط للمشروع القومي جزئيا على أساس الظروف السكانية للبلد، وعلى أساس الخطة القومية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وقد أجري المسح الاجتماعي الأول عن طريق أسئلة خصصت للأزواج والزوجات والذين تم اختيارهم كعيّنة للبحث من 12 مركزا لرعاية الأمومة والطفولة.

وضمّ هذا البحث 2175 شخصا وجهت لهم العديد من الأسئلة، تتضمن تحديد اتجاهاتهم نحو تنظيم الأسرة والعوامل التي تؤثر في إخصابهم، وكانت النتائج التي توصل لها هذا البحث هي:

---

[1] ***A. M Dorien Rollier,*** *Op Cit, P 241.*

1/ 7.1 % بالنسبة للأزواج والزوجات في سن 30-39 سنة.

2/ كان العدد المرغوب فيه من الأطفال هو 3 إلى 4 أطفال.

3/ كانت وسائل منع الحمل معروفة لدى 15% فقط من المبحوثات.

4/ تزداد الرغبة في تنظيم الأسرة كلّما زاد عدد الأطفال الأحياء في الأسرة.

ومن النتائج أيضا اتضح أنّ الأمهات اللائي يمثلن 62 % من عيّنة البحث، توجد بينهنّ 70% يكتفين بما لديهنّ ولا يطلبن المزيد من الأطفال، ولديهنّ الاستعداد الكامل لاستعمال وسائل منع الحمل[1].

ولقد اتخذت قرارات في بداية البرنامج التجريبي تتمثل في:

1/ أن تعمل المراكز الصحية لرعاية الأمومة والطفولة على احترام حياة السيّدات أثناء تقديم خدمات تنظيم الأسرة لهنّ، وأن تقدم هذه الخدمات بشروط مقبولة ومعقولة تشجع على إقبال النساء وتردّدهن على المراكز.

2/ انضمام خدمات تنظيم الأسرة إلى أقسام العيادات الخارجية لأمراض النساء، حتى يعتبر تحديد النسل من الخدمات الصحيّة للمرأة.

3/ تقديم خدمات تنظيم الأسرة ووسائل منع الحمل مجانا، إنّ هذا البرنامج التجريبي وضع أرضية لتنظيم الأسرة؛ حيث تمّ تأييد من طرف سلطات الحكومة المركزية والإقليمية والمنظمات القومية وكذلك تشجيع رئيس الدولة.

و لقد أصبح موضوع تنظيم الأسرة الموضوع المفضل للصحافة والمناقشة في الاجتماعات العامة؛ حيث ازداد إقبال النساء على عيادات البرنامج، وأصبح عدد المراكز 36 مركزا في نهاية الستينات[2].

---

[1] **برناند براسون:** مرجع سابق، ص139.

[2] المرجع نفسه، ص140.

إضافة إلى عمل الجمعية التونسية للتخطيط العائلي " ATPF " والتي اعترفت بها الحكومة سنة 1968م قد لعبت دورا مهما حيث أنّها نظمت عدة حملات للتوعية وتكوين القابلات، وعملت على خلق برنامج للتربية في مجال موضوع السكان وذلك بمساعدة الأساتذة والمتخصصين.

أمّا بالنسبة للجمعية الوطنية لنساء تونس " UNFT " عملت هي الأخرى على دفع البرنامج وذلك بتجنيد منشطات يقمن بالزيارات إلى المنازل وذلك لإعلام النساء حول موانع الحمل وتوجيههنّ إلى المراكز المخصصة للتخطيط العائلي.

وبالنسبة لرجال الدين وبعد مناقشات طويلة توصلوا إلى التجنيد الاجتماعي لصالح التخطيط العائلي في إطار مصلحة الوطن وكان ذلك في سنة 1969م.

إضافة إلى تجنيد وسائل الإعلام على اختلاف أنواعها المكتوبة والمرئية والمسموعة، فقد ساهمت كثيرا على الدعاية لنشر فكرة تباعد الولادات، وكذلك خطابات المسؤوليين التونسيين في مجال سياسة تنظيم الأسرة.

وإضافة إلى هذا أيضا فإنّ المنظمات الدولية كانت مدعمة للجانب المادي والتقني اللازمين لتطوير الأجهزة الصحية.و البحث في تطوير تقييم البرنامج، و التكوين، وتموين موانع الحمل، وقد تم في هذا المجال تقديم جائزة الأمم المتحدة للسكان في سنة 1987م للاتحاد الوطني للخصوبة والسكان، وذلك لتحضير السنة الدولية للأسرة في سنة 1992م.

أمّا في سنة 1994م فقد تم اعتراف صندوق الأمم المتحدة للسكان للإتحاد الوطني للخصوبة والسكان كمركز امتياز للتكوين الدولي في ميدان السكان والصحة الإنجابية.

أمّا في سنة 1996م قدمت ميدالية ذهبية باسم الصحة للجميع من طرف صندوق الأمم المتحدة للصحة للسيد رئيس

الجمهورية " بن علي "، و بواسطة هذه الجوائز أصبحت السياسة السكانية في تونس معترف بها في جميع المنظمات الدولية [1].

وبالموازاة مع توجيهات الحكومة الاقتصادية فإنّها تتابع سياسة التحكم في الإنجاب منذ الستينات وذلك ما يلاحظ في خطاب الرئيس " بن علي " في 20 مارس 1989م:« إنّه من غير الممكن تحقيق طموحات شعبنا وتقدم بلدنا دون الوصول إلى الدرجات العليا للتنمية الاقتصادية، وذلك بفعالية نشاطنا وعقلانية مناهج تسيير مؤسساتها، والتحكم الحسن للنمو الديموغرافي» [2].

تبنت الحكومة في سنة 1989م سياسة لتحديد المنح العائلية (للأطفال الثلاثة الأوائل) ومبادرات جديدة اتخذت لتحسين الظروف للنساء وذلك لتقديم لهن اختيارات أخرى بدل الأمومة، ومن جهة أخرى فإنّ قانون 1991/07/24م أعطى دفعا للتمدرس الإجباري حتى سن 15 سنة سواء بالنسبة للإناث أو الذكور، هذا المجهود من أجل تعليم الفتايات تمخضت عنه عدة وقائع؛ حيث أنّه في سنة 1965م كان في المدارس الابتدائية (مدارس القاعدة) 52 بنت لـ 100 ولد، وفي 1966م - 1994 م نسبة نشاط النساء قد تجاوز 5.5 % إلى23.5 %، أمّا متوسط العمر للزواج قد تجاوز 19 إلى 27 سنة من 1956 م - 1994م وهذا يمثل أحد المحدّدات لانخفاض الخصوبة.

تطوير التخطيط العائلي:

أ/ تطوير الموارد الصحية: تكوين القابلات واستقبالهم للنساء، فحوص طبية في إطار الصحة الإنجابية والتخطيط العائلي، توفير موانع الحمل على اختلاف أنواعها، استخدام موانع الحمل من طرف النساء؛ حيث أكدّ التحقيق التونسي لصحة الأم والطفل سنة 1994م - 1995م بأنّ نسبة استخدام موانع الحمل وصلت إلى 60 %

---

[1] ***Fréderic Sadron Et Bénédicte Gastineau: La Transition De La Fécondité En Tunisie, L'Hrmattan,*** *Paris, 2002, P141.*

[2] ***Jagues Vallin Et Thérése Locoh,*** *Op Cit, P 207.*

في سنة 1994م أحسن نسبة في افريقيا الشمالية. هذا التطوّر يخص الوسط الريفي والحضري معا، حيث أنّه مثل في سنة 1994م - 1995م في الوسط الحضري نسبة 67.7 % و في الوسط الريفي 51.4 %.

و يمكن أيضا ملاحظة التقارب في استخدام وسائل منع الحمل سواء عند النساء الأميات والمتعلمات، أمّا بالنسبة للنساء في المستوى المتوسط كنّ منذ 1980م من يستعملن موانع الحمل بصورة عالية وقد مثلن نسبة 67 %، وللإشارة أنّه من بين وسائل منع الحمل المستعملة على مستوى عالي هو ربط قنوات فالوب *Ligature Des Trompes* والتي كان استعمالها قوي في البرنامج في السبعينات والثمانينات[1].

نتائج التخطيط العائلي:

في خلال العشريات الثلاثة الأخيرة تدخلت في تطوير السكان التونسيين، حيث قيمت نتائج التخطيط العائلي وذلك بتقدير عدد الامتناع عن الحمول وانعكاس هذه النتائج على مختلف القطاعات الاجتماعية. ومن بين النتائج المترتبة هي:

1/ الولادات: الولادات غير المرغوب فيها قدرت حسب البرنامج الوطني للتخطيط العائلي "*PNPF*" بحوالي 44 % في فترة 1966م - 1994م .

2/ أثر الخصوبة على القطاعات الاجتماعية: لقد ساهمت العديد من العوامل في تحسين القطاعات الاجتماعية، لكن انخفاض نسبة الخصوبة يعتبر من العوامل الأولوية المهمة وذلك في تحسين عدة مؤثرات اجتماعية كالتعليم، الشغل والصحة:

---

[1] ***Office National De La Famille Et De La Population, Impact Du Programme National Du Planning Familial Sur Les Secteurs Sociaux,*** *Ministère De La Santé, Tunis, 1997, P61.*

أ ــ القطاع التعليمي: إنّ عدد التلاميذ والأطفال المسجلين كان 2.2 مليون في سنة 1994م ولو بقيت نسبة الخصوبة عالية كما كانت عليه في سنة 1966م لكان العدد 2.9 مليون، والعدد المتوسط للتلاميذ للأستاذ الواحد قد انخفض من 47 إلى 25 في سنة 1967م- 1994م.

ب ــ الشغل: خلال الفترة " 1981م - 1994م " كان لابدّ وبفرضية خصوبة ثابتة، وأدى ذلك إلى خلق 1.4 مليون منصب شغل، وطلبات العمل الحقيقية المسجلة كانت تقدر بـ 723000، أمّا انخفاض الخصوبة خلال هذه الفترة التي لابدّ من خلق 650000 منصب شغل إضافي.

ج/ القطاع الصحي: إنّ مختلف التحقيقات في تونس بيّنت أنّ التخطيط العائلي قد لعب دورا مهما في انخفاض الأمراض ووفيات الأمهات والأطفال وهذا ما يميّز التغطية الصحية الحسنة في إطار البرنامج الوطني للتخطيط العائلي.

د/ دور حياة الأمهات: إنّ متوسط السنوات المعاشة بين ولادة آخر طفل وبين العيد الميلاد 65 سنة يفوق حاليا 35 سنة، حيث أنّ النساء يستطعن إيجاد نشاط في الحياة والإنتاج غير العائلي والذي يبعد الأم عن وظيفة الأمومة؛ حيث أنّ النساء يستطعن استغلال أوقاتهن بعيدا عن الوقت المخصص للحمل

والولادة والخصوبة حيث أنّ الأمل في الحيـــاة قـــد ارتفـــع إلى 23 ســـنة (العشريات الثلاثة الأخيرة) وذلك لأنّهن يعشن سنوات أكثر بعـــد فتـــرة الخصوبة التي تعمل على راحة أجسامهن دون حمل غير مرغوب فيه.

كانت هذه المؤشرات الأكثر أهمية لبرنامج التخطيط العائلي في تونس.

2/ تجربة المغرب

بدأ تنفيذ برنامج تنظيم الأسرة في المغرب في سنة 1966م ومن ذلك الوقت بدأ ت تزداد خدماته من طرف الدولة، وفي عام 1988م بدأت الدولة في تشجيع القطاع على المساهمة في تنظيم الأسرة ولاسيما في المناطق الريفية، ولازالت الحبوب هي أكثر الوسائل استخداما من قبل النساء بنسبة 100 %.

ومن ناحية أخرى إنّ النساء في الفئة العمرية 15-24 أقل استخداما للوسائل من النساء الأكبر منهن ســـنا حيث تبلغ نسبة استخدامهن لأي وسيلة حوالي 70 % مقابل حوالي 88 % لباقي النساء[1].

وتفيد المعلومات الخاصة بمصدر الحصول على وسائل تنظيم الأسرة في معرفة مساهمة كل مـــن المؤســـسات الحكومية والخاصة في توفير خدمات تنظيم الأسرة وتشير الدراسة إلى أنّ القطاع الحكومي والعـــام مازال هو المصدر الرئيسي للوسائل التي تتطلب خدمات طبية مثل الوسائل الرحميـــة والتعقيم، في حين تعتبر الصيدلية المصدر الرئيـــسي للوسائل التي لا تتطلب خدمـــات طبية مثل الحبوب والواقي الذكري في المناطق الحضرية، بينما في المناطق القرويـــة يعتبر القطاع العام والحكومي هو المصدر الرئيسي لجميع الوســـائل، ويقـــل دور الـــصيدلية في الوســـط القـــروي عنه في الوسط الحضري، و هذا كله بموافقة الزوج في كل حالات تنظيم الأسرة وخاصة بالنسبة لـــذوات المـــستوى

---

[1] **لخضر بن ساهل: برنامج تنظيم الأسرة في الجزائر**، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع العائلي، جامعة باتنة سنة 2001م/ 2002م، ص35.

التعليمي الثانوي والعالي بنسبة 92 % بمقابل 60 % بين النساء غير المتعلمات.

ومن ناحية أخرى نلاحظ ارتفاع نسبة التشاور بين الزوجين حول استخدام تنظيم الأسرة كلما ارتفع المستوى التعليمي، وأكدت النساء بحوالي 65 % بأنّ أزواجهن يوافقون على استخدام وسائل تنظيم النسل دون شرط وأنّ حوالي 20 % لا يوافقون على الاستخدام، ويرتفع مستوى موافقة الأزواج على الاستخدام في الوسط الحضري عنها في الوسط القروي، وكلّما ارتفع المستوى التعليمي للمرأة أي للزوجة، كما تتفاوت بين جهات الإقامة المختلفة.

أمّا الرغبة في الإنجاب فإنّها تختلف ما بين النساء حسب العمر، إذ تقل نسبة الإنجاب عند النساء الأكثر سنا ولديهن أكثر من 5 أطفال، وترتفع هذه النسبة بالنسبة للنساء الأقل عمر والتي تتراوح أعمارهن ما بين 19-40 سنة وخاصة من يملكن عدد أقل من الأطفال وهذا في كلا الوسطين الحضري والقروي، وتكون المباعدات بين الولادات عند المرأة ذات المستوى التعليمي الثانوي فما أكثر، ولكن تنخفض هذه المسافة أي المباعدة بين ولادة وأخرى عند النساء ذوات المستويات المنخفضة.

وتبيّن الدراسة أنّ حوالي 80 % من النساء يفضلن الأسرة ذات الحجم الذي يتراوح بين طفلين و أربعة أطفال وأنّ حوالي 16 % يفضلن أن يكون حجم الأسرة ستة أطفال على الأقل.

و العلاقة بين عدد الأطفال الباقين على قيد الحياة والرغبة في إنجاب طفل آخر تقل كلّما زاد عدد الأطفال الباقين على قيد الحياة، كما تشير البيانات إلى وجود اتجاه عام نحو الأسرة الصغيرة الحجم؛ حيث يصل متوسط عدد الأطفال المرغوب فيه 3-4 أطفال، ويقل هذا المتوسط بين النساء في الفئات العمرية الشابة وبين النساء المتعلمات والمقيمات في الوسط الحضري.

و تشير البيانات إلى طموح الكثير من الأمهات حول دور البنت في المجتمع حيث ترتفع الرغبة في استكمال التعليم الجامعي والمساهمة في القوى العاملة، ولكن مازالت نسبة لا بأس بها تفضل الزواج المبكر للبنات.

وخلاصة هذه الدراسة أو هذا المسح التأكيد عدة نقاط فيما يخص تنظيم الأسرة نحاول إيجازها فيما يلي:

1/ الأسرة المغربية أصبحت تعرف وسائل تنظيم الأسرة وخاصة بين النساء حوالي 99.7 % بالنسبة للوسائل الحديثة و 0.3 % بالنسبة للوسائل التقليدية وهذا بهدف المباعدة بين الولادات وذلك بحوالي 90 % مقابل 10 % بغرض التوقف تماما عن الإنجاب.

2/ أمّا بخصوص مصدر الحصول على وسائل تنظيم النسل فيظل القطاع الحكومي هو الأكثر انتشارا حيث تلجأ إليه 65 % من النساء لتحصلنّ على الوسائل، أمّا عن بقية النساء فتلجأن إلى القطاع الخاص وبالخصوص الصيدليات بنسبة 35 %، وتشير البيانات إلى وجود الخدمات المقدمة من مصادر توفير وسائل تنظيم الأسرة حيث نجد أنّ حوالي 86 % من المستخدمات لا تعانين من أي مشكلة من مشكلات الاستخدام [1].

ويمكن الإشارة إلى إلغاء القانون الذي كان يمنع بيع وسائل منع الحمل، والقانون الذي يمنع الإجهاض؛ حيث أنّهما أصبحا مباحين[1].

3/ تجربة اليمن:

لقد ميزت العقود الثلاثة الماضية من القرن الماضي عدة خصائص فيما يتعلق بالأسرة اليمنية وهي:

ـــ تزايد كبير في حجم السكان.

ـــ التحسن النسبي للوضع الصحي والمستوى المعيشي.

---

[1] **جامعة الدول العربية، المملكة العربية المغربية (وزارة الصحة)، المسح المغربي حول صحة الأم والطفل**، 1996م 1997م، المشروع العربي للنهوض بالطفولة سنة 2000م.

ـــ الانخفاض الملموس في الوفيات بشكل عام وفي وفيات الأطفال والرضع بشكل خاص.

ـــ ارتفاع معدل الخصوبة مقارنة بدول العالم ودول المنطقة.

ونتيجة لهذا الارتفاع في معدل الخصوبة قامت الجمهورية اليمنية بمسح علمي لصحة الأسرة اليمنيـــة لعـــام 2003م وكان الهدف منه تقديم معلومات كافية وواقية بمسح الأسرة اليمنية ويتفرع إلى عدة وثائق منها استبيان خاص بصحة الأسرة والظروف السكنية، استبيان الصحة الإنجابية، استبيان وفيات الأمهات، استبيان بتنظيم الأسرة، وقد صـــممت عينة البحث بإتباع أسلوب العينة الطبيقة العنقودية غير ذاتية الترجيح على أساس التمثيل الـــوطني، وقـــسمت علـــى مستويين يتمثل في الحضر والريف، وشملت عينة البحث 13815 أسرة منها، 3173 أسرة في الحـــضر و 10642 أسرة في الريف.

نلاحظ من خلال هذا المسح على هذه العينة أنّ نسبة النساء المتزوجات أو السابق لهن الزواج اللاتي سبق لهن استخدام أي من وسائل تنظيم الأسرة بلغت 40.9 % فيما بلغت نسبة استعمال الوسائل الحديثة بـــ 27.9 % .

و يختلف عمر المرأة بالنسبة لاستعمال الوسائل (التقليدية ـــ الحديثة) إذ تشير الإحصائيات التي قـــدّمها المسح أنّ الفئة الأكثر استعمال للوسائل هي فئة العمر 30 ـــ 34 ســـنة بنـــسبة 49.8 % و كلمـــا زاد العمـــر عن ذلك انخفضت نسبة الاستعمال لهذه الوسائل، وبالنسبة لسن من سبق لهن استعمال الوسائل الحديثة فإنّهـــا تبلـــغ 9.7 % بين النساء 15-19 سنة، وتتزايد مع تزايـــد العمـــر لتبلـــغ أقـــصاها في فئـــة العمـــر 35-39 ســـنة بنحو35.1 %، ثم تنخفض لتبلغ26.1 % بين النساء في فئة العمر45-49 سنة.

و أمّا عن أنـــواع الوسائل السابق استخدامهـــا فإنّ الحبوب هي الأكثر شيوعا حيث بلغت نحـــو 20 %

من إجمالي الوسائل، تليها وسيلة إطالة فترة الرضاعة بنسبة 18.2 % ثم اللولب بنسبة 8.0 %، كذلك فإنّ استخدام وسائل تقليدية مثل العزل وفترة الأمان منتشرة نسبيا وتبلغ إجمالا 8.7 % و 6.9 % على الترتيب، وما نلاحظ هو الاختلاف الموجود بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية فيما يخص الاستعمال لوسائل تنظيم الأسرة حيث تبلغ في الحضر 64.7 % مقابل 33.4 % في الريف، وبالمثل تزيد نسبة الاستخدام للوسائل الحديثة لتصل إلى 53 % في الحضر مقابل 20 % فقط في الريف، ومن ثم يلاحظ أنّ نسبة الوسائل الحديثة إلى جميع الوسائل تبلغ في الحضر 82 % مقابل نحو 60 % فقط في الريف.

و كما هو متوقع يلاحظ أثر التعليم في زيادة نسبة لاستخدام الوسائل وبالأخص الحديثة منها فكلما ارتفع المستوى التعليمي زادت نسبة الاستعمال؛ بلغت نسبة من سبق لهن استخدام أي وسيلة في أوساط من حصلن على التعليم الابتدائي إلى حوالي 60 % منها 48.5 % وسائل حديثة؛ نجد أنّ هذه النسب تزداد لتصل إلى 63.5 % بين الحاصلات على تعليم ثانوي أو أكثر منها 54.1 % للوسائل الحديثة.

وقد أوضح المسح أنّ حوالي 78% ممن سبق لهن استخدام أي وسيلة لتنظيم الأسرة بغرض المباعدة بين الولادات مقابل حوالي 21 % بغرض التوقف تماما عن الإنجاب، وقد بينت الدراسة أنّ 62 % من بين النساء السابق لهن الاستخدام بسبب المباعدة بين المواليد كان لديهن 1-2 مولود على قيد الحياة، وأنّ نحو 36.5 % لديهن 3 أطفال أو أكثر على قيد الحياة عند أول استخدام، أمّا مبرر الاستخدام هو التوقف عن الإنجاب تماما فإنّ نحو 90 % من السابق لهن الاستخدام لهذا السبب كان لديهن ثلاثة أطفال على قيد الحياة أو أكثر.

ونعلق هذه الدراسة أنّ نسب النساء اللائي تلجأن لوسائل منع الحمل وتنظيم الأسرة بسيطة و منخفضة (الحضر والريف) مقارنة بنسب الاستخدام في دول نامية كثيرة، والتطوّر الحادث في الاستخدام والزيادة بسيطة مقارنة بالمسوحات السابقة.

أمّا فيما يخص إلى من يعود قرار استخدام وسائل تنظيم الأسرة اليمنية فإنّ الدراسة تؤكد أنّ صاحب القرار هو غالبا قرار الزوج بنسبة 53 %، كما أنّ نسبة 29 % كان القرار بالاستخدام من عدمه قرارا مشتركا بين الزوجين، وحوالي 6.5 % يكون القرار عائدا للزوجة أساسا.

أمّا عن مشاكل استخدام وسائل تنظيم النسل، فقد أكدت الدراسة أنّ حوالي 21 % من النساء اللائي يستخدمن حاليا أي نوع من وسائل تنظيم الأسرة يعانين من مشكلة ما أثناء الاستخدام وهي نسبة مرتفعة نسبيا، وبدراسة المشاكل التي واجهتها المرأة من جراء الاستخدام من وجهة نظرها تبيّن أنّ معظم المشكلات صحية مقدرة بـ 82.2 % ممّا يستدعي من بعض النساء أن يتوقفن عن استخدام هذه الوسائل إلى جانب أسباب أخرى تؤدي بها إلى التوقف عن تناولها من بينها:

- فشل الوسيلة بنسبة 0.5 %.
- وعدم موافقة الزوج بنسبة 4.9 %.
- وعدم الراحة في الاستخدام 12.3%.

أمّا عن مصادر حصول المرأة اليمنية عن وسائل تنظيم الأسرة فهي متعدّدة، و يغلب عليها المستشفيات الحكومية بنسبة 52.1% ثم تليها المنظمات غير الحكومية ومستشفيات الأطباء بنسبة 21.8 % وتأتي في المرتبة الثالثة الصيدليات بنسبة 21.0 % ووسائل أخرى غير واضحة بنسبة 5.1 % .

إذن ما يمكن استنتاجه من هذه الدراسة هو ارتفاع مستوى الإنجاب وتدني نسب انتشار وسائل تنظيم الأسرة في اليمن[1].

---

[1] **جامعة الدول العربية، الجمهورية اليمنية، (وزارة الصحة)، المسح اليمني لصحة الأسرة**، التقرير الرئيسي، المشروع العربي لصحة الأسرة 2004م.

4/ تجربة اليابان:

لقد واجهت اليابان مشكلة التزايد المستمر للسكان منذ بداية هذا القرن، وقد شهدت معدلات مرتفعة في المواليد ممّا دفع بالسكان إلى تحديد النسل لرفع مستوى معيشتهم، و كانت هذه البادرة من السكان أنفسهم؛ حيث ارتفع عندهم الوعي بضرورة السيطرة على المواليد، وكانت بداية هذا التحديد تتمثل في الإجهاض الإرادي، و وأد الأطفال لخفض النمو المتزايد من السكان، ونظرا للأمراض التي تمخضت عن الإجهاض الإرادي منها انتشار الأمراض وتتابع وفيات الأمهات.

صدر قانون حماية النسل عام 1949م[1] من قبل المجلس التشريعي الياباني، وهذا القانون يقرّ بأنّ الطبيب الذي يعتبر عضوا في إحدى الهيئات الطبيّة في إمكانه ممارسة عملية الإجهاض أو عرقلة الحمل بالنسبة لأية سيّدة شرط موافقة زوجها وذلك لغرضين، الأول القضاء بقدر الإمكان على الآثار غير المرغوب فيها للإجهاض الإرادي، وذلك بتوفير اللوازم الطبيّة الأكثر مهارة، وكذلك الضرورات الموجهة لعمليات الإجهاض المشروعة، أمّا الغرض الثاني فهو المساعدة على تذليل العقبات أمام مشكلة تزايد السكان المرتفع [2]، كما نصّ قانون حماية النسل على إتباع التعليمات والإرشادات المتعلقة بمنع الحمل، وكان من نتائجه انخفاض في عدد الولادات من 33.7 ولادة لكل ألف ساكن عام 1947م أي قبل صدور القانون إلى 17 في الألف بعد صدوره عام 1957م [1]، كما أدخلت الحكومة نوعا من برامج التدريب على استخدام وسائل منع الحمل في معاهد تعليم الفتيات، حيث يتحملنّ المسؤولية عند تخرجهنّ بتوجيه وإرشاد الأمهات على وسائل منع الحمل وقد ظهرت جمعيات كثيرة لتنظيم حملات حول فكرة التنظيم العائلي.

---

[1] ***A. M Dorien Rollier:*** *Op, Cit, P 211.*

[2] **برنار برلسون: برامج تنظيم الأسرةعرض دولي شامل**، (ت) محمد محجوب وآخرون، دار المعرفة، القاهرة 1972م، ص19/18.

5/ تجربة الطوغو

في إطار الحدّ من النمو الديموغرافي للكثير من الدول الإفريقية، وتحسين صحة الأمومة والطفولة، طلبت هذه الأخيرة الإعانة التقنية والمالية من مختلف المنظمات الدولية، و مجهودات هذه المنظمات تنصب أساسا حول خلق وتسيير برامج التخطيط العائلي، و من بين هذه الدول الإفريقية " الطوغو " والذي كانت انشغلاته منصبّة حول هذا البرنامج حيث أنّه في سنة 1970م برزت إلى الوجود مؤسستين هما:

- ***ATBEF*** *(L'association Togolaise Pour Le Bien- être familial)*.

- ***PNBEF*** *(Programme National Pour Le Bien – être Familial)*.

حيث أنّ هذا البرنامج مموّل من سنة *1977*م من طرف"*FNUAP* " وهذا البرنامج وحدة مجزئة من الأم والطفل والتي لا تنفصل على صحة الأسرة، وهدف هذا البرنامج هو التحسيس النوعي لحياة السكان الطوغوليين.

أمّا بالنسبة لاستعمال النساء لموانع الحمل الحديثة فقد قدرت بـ *3*% في سنة *1988*م حسب التحقيق الديموغرافي للصحة في الطوغو الذي أجري في سنة *1988*م، أمّا في سنة *1998*م فقد تضاعف استخدام موانع الحمل عند النساء حيث وصل إلى نحو *8* %.

كلّ هذه المؤسسات تساعد على تزويد أقسام التخطيط العائلي والتي أدمجت في مراكز المستشفيات؛ ممّا يؤدي إلى التطبيق الفعلي للتخطيط العائلي.

وفي إطار التسيير الحسن للحركية السكانية قامت الجمعية الطوغولية لراحة العائلة "*ATBEF* " بالاتفاق مع الحكومة الطوغولية بتدعيم الأقسام المكلفة بذلك سواء في مراكز حماية الأمومة والطفولة أو في المستشفيات.

---

(1) **عبد المنعم عبد الحي**: مرجع سابق، ص171.

فقد حدّدت فترتين كبيرتين فيما يخص نشاطات البرنامج:

أ/ الفترة الأولى: من *1975*م إلى *1983*م.

ب/ الفترةالثانية: من *1983*م إلى يومنا هذا.

فالفترة الأولى كانت مميّزة أساسا للتوعية و التحسيس بين السير الفعال للبرنامج (كتوزيع موانع الحمل والفحوصات الطبيّة وكل ما يتعلّق بالتخطيط العائلي) لم يبدأ التجسيد في الحقيقة إلاّ في سنة *1983*م.

مراحل برنامج التخطيط العائلي: وهي كالآتي:

1/ **عامل التوعية:** قبل خلق المؤسستين " *ATBEF* " و " *PNBEF* " واللتان ساعدتا التخطيط العائلي على معرفة وسائل منع الحمل الحديثة؛ حيث انحصر هذا في طبقة واحدة وهي الطبقة الحضرية، والتي توجهت إلى العديد من العيادات الطبيّة الخاصة في العاصمة وفي بعض المدن الأخرى أيضا علما أنّ الوسيلة الوحيدة لمنع الحمل هي الإجهاض المتعمد بالرغم من أنّها غير شرعية وغير قانونية.

هذه التوعية تركزت أساسا على المحاضرات والمناقشات والموائد المستديرة و الأيام الإعلامية كلّ هذه النشاطات تمحورت حول تباعد الولادات و أثرها في تحسين صحة الأم والطفل وذلك للتوازن الحسن للعائلة.

في سنوات *1981*م و *1982*م تحصل البرنامج على تمويل سمح له بتكوين المختصين في أقسام التخطيط العائلي.

وبعد فترة التوعية مباشرة دخل البرنامج الطوغولي للتخطيط العائلي في مرحلة أكثر نشاط وفعالية.

2/ **عامل برنامج الفحوصات الطبيّة:** ويمكن تقسيمها إلى قسمين: أقسام العيادات، والفحوصات المترلية " الزيارات الأسرية "

نتائج البرنامج:

إنّ برنامج التخطيط العائلي في الطوغو عمل على تحسين ظروف حياة السكان وهـذا بطبيعـة الحـال يرجـع إلى جديّة الجمعية " *ATBEF* " التي عملت على إنجاح البرنامج، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

* **بحـث الأهـداف ووسـائل النـشاط:** إنّ سـير البرنـامج الطوغـولي للتخطـيط العـائلي في سنة *1970*م نتج عن تظافر وجهات النظر المختلفة أساتذة، أطباء، رجال قانون، عمال اجتمـاعيين، ديموغرافيين هؤلاء انشغلوا حول زيادة الولادات المتقاربة (حمول غير مرغوب فيها، إجهاض غير قـانوني أي إجرامي)، وخطورة المشاكل كسوء التغذية ووفيات الأمهات والأطفال، تدهور الـسلطة الأبويـة التي عملت على خلق" *ABFF* " (*Association Des Bien-être Familial*) لتخفيف الأضرار في تلك الفترة، لكن الإرادات الحسنة لم تقم على تقدير عددي أو رقمي لهذه الظواهر غير المرغوب فيها، وبالتالي كان خلق هذه الجمعية من الضروريات للتحكم في الإنجاب.

* مع نشاط الجمعية يمكـن القـول أنّ التقـسيم متذبـذب في نـسبة عـدد الأطفـال مـن منطقـة إلى أخرى؛ حيث أنّه يوجد في المنطقة الساحلية *4.7* طفل لامرأة واحدة؛ بينما بقيت مرتفعة في المناطق السهلية والمنطقة المركزية حيث عدد الأطفال للمرأة الواحدة يتراوح بـين *7.5* إلى *8.3* طفـل في مقابل*6.5* في منطقة الكارا، و *6.2* في الهضاب؛ حيث أنّ النتائج التي سجلت في سنة *1998*م بيّنـت الارتفاع في الوسط الريفي بـ *6.5* طفل للمرأة الواحدة، أمّـا في الوسـط الحـضري فقـد انخفـض إلى *3.3* طفل للمرأة الواحدة.

ولقد طبقت من طرف الحكومة عدة عقود لضمان راحة السكان منها:

ـــ تبنّت الحكومة في سنة *1980*م قانون للأشخاص والأسرة حيث اتخذت إجـــراءات في المـــسائل المهمة للسكان مثل أصغر عمر في الزواج الأول، نوع الزواج، العائلة، الأبوة المسؤولة، المـــساواة بين الرجل و المرأة.

ـــ في سنة *1991*م خلق وحدة للتخطيط بالنسبة للسكان على مستوى المديرية العامـــة للتخطـــيط والتنمية في وزارة التخطيط وتهيئة الإقليم؛ حيث أنّها تهدف إلى اقتراح سياسة وطنيـــة للـــسكان وإدماج المتغيّرات الديموغرافية في مخططات وبرامج التنمية.

ـــ تعديل نسبة النمو الديموغرافي، وتحسين نوعية الحياة.

ـــ أمّا في سنة *1998*م تبنّت الحكومة الـــسياسة الوطنيـــة للـــسكان وذلـــك لمراقبـــة الـــبرامج على أكمل وجه ومتابعة الإحصائيات والتحقيقات الديموغرافية اللازمة لذلك، وبعـــد التهيئـــة اللازمة لجميع الشروط الأنجع للتخطيط العائلي من طـــرف الحكومـــة و الجمعيـــة توصـــلت إلى مجموعة من التحقيقات الإحصائية التي بيّنت مدى سير هذا البرنامج؛ حيث وصل عدد النساء المستعملات لموانع الحمل لأول مرة *515*إمرأة في سنة *1988*م وذلك تحت مراقبة الجمعية، ووصل هذا العدد إلى *1294*امرأة في سنة *1997*م أي في عشر سنوات تضاعف العدد مع نهاية نفس السنة إلى *7886*امرأة.

وقد تطورت أقسام التخطيط العائلي من حيث الأزواج على استخدام موانع الحمل على مختلف أنواعها ســـواء بالنسبة للرجل أو المرأة، وقد تعدت النسبة من *3٪* إلى *8٪* في سنة *1997*م[1] وهذا يمكن تفسيره باستخدام وســـائل منع الحمل والذي يتطوّر أكثر فأكثر في المجتمعات الإفريقية وعلـــى الخـــصوص الطوغـــو الـــذي ركّـــز انـــشغاله بين النمو الديموغرافي السريع و انهيار الوضعية الاقتصادية، هذا الانشغال يظهر في مختلف المجالات، منها تبني سياسة

---

[1] ***Kodjovi Kouwono***: ***Planification Familial, Quel Programme Privilégier Au Togo ?*** *Etude Togolaises De Population n° 17 , Université De Bénin, Lomé 1999 Page 25 ,*

وطنية للسكان، تعدّد مراكز التخطيط العائلي وخاصة المراكز الخاصة بالشباب، تشجسع حملات التوعية و التحسيس في مجال التخطيط العائلي، الأبوة المسؤولة، الكفاح ضد السيدا.

هكذا يتبيّن لنا أنّ برامج التخطيط العائلي كان يعدّ من الاهتمامات الكبرى للدولة الطوغولية.

6/ تجربة الفيتنام:

بعد إمضاء اتفاق جنيف في سنة 1954 وتقسيم الدولة إلى قسمين الشمال من " لونغ سون " إلى " كانغ بينه "، والجنوب من " كانغ ترى " إلى " كيان قيانغ " ازداد الشعب الفيتنامي بسرعة فائقة (بنمو سنوي قدر بنسبة 4 % في الفترة 1954م ــ 1960م)، لهذا السبب و إبتداءا من 1963م ارتأت الحكومة الفيتنامية إلى دفع حملة للتخطيط العائلي في الجزء الشمالي و الجنوبي من البلاد؛ حيث أنّ حكومة " صاي قون " تبنّت سياسة تشجيع للزيادة السكانية باعتبارها كقوى محركة للتنمية الوطنية، وغداة توحيد الفيتنام في 1976/07/02م بدأت خطورة النمو الديموغرافي السريع تؤثر على التنمية الاقتصادية، ممّا أثار انشغال الدولة على اتخاذ قرار تعميم حملة التخطيط العائلي في كامل البلد في 1978م، حيث أنّ الدولة اعتبرت أنّ العمل على التخطيط العائلي ضرورة استعجالية، معتبرة أنّه الحل الوحيد للنهوض بالتنمية الاقتصادية لرفع المستوى المعيشي للسكان.

وبالموازاة مع تطوّر برنامج التخطيط العائلي فإنّ الخصوبة انخفضت كثيرا حيث أنّ الدليل التركيبي للخصوبة قد انخفض من 7 أطفال للمرأة الواحدة إلى 3 خلال الثلاثين سنة الأخيرة[1]، غير أنّه يلاحظ اختلاف كبير في الخصوبة بين الوسط الريفي والحضري بين سكان شمال وجنوب البلاد، مع ذلك يعتبر العدد مرتفع نسبيا مقارنة بأهداف السياسة السكانية للدولة، إلى غاية سنة 1980م إذ تميّز الجنوب بمستوى من الخصوبة العالية نسبة إلى الشمال، 6.6 طفل للمرأة الواحدة مقابل 5.7 طفل للمرأة الواحدة.

---

[1] ***Centre Français Sur La Population Et le Développement, Le Besoin De Planification Familiale Au Viét – Nam, Hoang N gan VU Dossiers C E P E D n° 50*** *, Paris Octobre 1998, P19*

أمّا سنة 1969م ــ 1970م وخلال عشرين سنة الأخيرة فإنّ نسبة الخصوبة قد انخفضت بسرعة في الجنوب على الشمال، حيث أنّها كانت 4 أطفال للمرأة الواحدة في الجنوب مقابل 4.3 في الشمال في سنة 1986م ــ 1987م.

ويمكن تفسير هذه الظاهرة بارتفاع التنمية الاقتصادية و العصرنة والتطوّر السريع الذي يشهده الجنوب الجنوب؛ ممّا أدى إلى انخفاض معتبر في نسبة الخصوبة. و إذا قارنا نسبة الخصوبة في الوسط الحضري وفي الوسط الريفي نجد فارق مهم، ولهذا نجد داخل الأسرة في الوسط الحضري لديها طفل أو طفلين وهو اختيار له صدى كبير، والدليل التركيبي للخصوبة وصل إلى 2.1 سنة 1994م، علما بأنّ هذا التوجه مازال معطلا وغير معروف في المناطق الريفية المعزولة، والنساء لهن 3.3 طفل للمرأة الواحدة.

و عموما فإنّ برنامج التخطيط العائلي مطبق في كلّ المناطق الحضرية والريفية على السواء ما عدا المناطق النائية وخاصة عند الأقليات الدينية، لكن ما يمكن ملاحظته أنّ في الثقافات التقليدية هو أنّ الأسرة الكبيرة هي الأكثر قيمة وشأنا.

إنّ انخفاض الخصوبة في الفيتنام يتطلّب التخطيط العائلي وهو الانشغال الصريح للدولة وخاصة بعد سنة 1988م، وقد برز ذلك خلال عرض وسائل منع الحمل على اختلاف أنواعها، فهذا العرض للوسائل تطوّر فيما بعد بخلق منظمات إدارية لتسيير المراقبة الديموغرافية والتخطيط العائلي، وذلك بتنمية النشاطات في موضوع الإعلام والتربية والاتصال، وخاصة بالتوزيع المكثف لوسائل منع الحمل وجعلها في متناول كلّ الأزواج، ويمكن القول أنّ أساس انخفاض الخصوبة هو طلب التخطيط العائلي من طرف السكان.

خاتمة الفصل:

تعتبر مسألة النمو الديموغرافي و أثره على التقدم الاقتصادي و الاجتماعي من أهم المسائل التي يعاني منها الكثير من الدول في العالم و خاصة الدول النامية، الشيء الذي دفع بها إلى تطبيق سياسة ديموغرافية موجهة نحو الدعوة لخلق نموذج عائلي منظم لعملية الإنجاب وإبطائها و بالتالي إبطاء عملية النمو الديموغرافي ، حيث أن هذه الحكومات عند وضعها للمخططات والمشاريع التنموية وجدت نفسها أمام العديد من الصعوبات و العراقيل في التوفيق بين هذه المخططات و بين الزيادة السكانية. و قد اعتمدت هذه الدول برامج و تجارب في مجال التنظيم العائلي قصد التحكم في نموها الديموغرافي و كانت هذه التجارب طموحة على مستوى دول العالم أجمع. وقد تطرقنا الى مجموعة من التجارب في مجال التنظيم العائلي لعديد من الدول . و قد ركزنا بقدر الإمكان على الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث سواء بالدراسات المطابقة و التي تعتبر قليلة و على الدراسات المشابهة.

الفصل التاسع

الجانب الميداني

تمهيد.

1- المجال المكاني للدراسة.

2- المجال الزمني.

3-المنهج المستخدم.

4- العينة.

5- أدوات جمع البيانات.

6- عرض وتحليل النتائج.

7- النتائج العامة للبحث.

8- الخاتمة العامة.

9- الصعوبات.

تمهيد

في هذا الفصل سنتعرض إلى تحليل وتفسير البيانات التي تـــم الحصول عليها في الميدان محاولة لتقديم صـــورة عن كيفية تطبيق التنظيم العائلي للأسرة بولاية باتنـــة- مجال الدراسة – مما يمكن للقارئ اكتشاف مدى تجاوب أفراد العينة المختارةلسياسة التنظيم العائلي وذلك انطلاقا من التصورات النظرية التي تـــم عرضها في الفصول السابقة بمـــا يمكن من الوقوف لما وفرته الدولة لنجاح هذه السياسة من موانع الحمل وخدمات ومراكز من جهـــة، ومـــن جهـــة أخرى للوقوف على مدى تجاوب الأسرة الجزائـــريـــة مع هـــذه السيـــاســـة.

مجالات الدراسة

1-المجال المكاني للدراسة

الموقع الجغرافي لولاية باتنة

تقع ولاية باتنة في الشرق الجزائري بين دائرتي عرض 35 °و 36 °وخطي طـــول 4 °و 7 ° تتربـــع على مساحة 12.3876 كم^2 وتقع بين الأطلسين التلي والصحراوي وهذا ما ميّز طبيعة مناخها الخاص وشـــروط الحياة فيها، يحدّها من الشمال ولاية ميلة، ومن الشمال الشرقي ولاية أم البواقي ومن الشمال الغربي ولاية ســـطيف ومن الجنوب ولاية بسكرة ومن الشرق ولاية خنشلة ومن الغرب ولاية مسيلة.

التضاريس:

التقاء الأطلسيين أعطى إذا الميزة الجغرافية في تقسيم مختلف تضاريسها والتي تتمثل فيما يلي:

1/ السهول العليا التلية:

تجسد السهول العليا الحدود الشمالية للولاية تحديدا مع سدي بيدا و تاغيت أين تتـــراوح المرتفعـــات في هذه المنطقة بين 800-1000م.

كما يميّز المنطقة مناخ قاري بنسبة تساقط أمطار 350ملم /سنة ذو شتاء شديد البرودة وصيف يمتد

بين 04-05 أشهر حار جدا.

أمّا عن التكوين النباتي للمنطقة فهي تتنوع بين أشجار البلوط الأخضر والصنوبر الحلبي والصفصاف والنباتات العطرية، إلاّ أنّ هذه التكوينات لم تبقى حاليا سوى على شكل آثار.

2/ الجبال:

يكون الأطلس التلي بجباله الحضنة، بوطالب، بلزمة، والأطلس الصحراوي بجباله الأوراس مجموع الهيكل التضاريسي للولاية الذي يمثل نسبة هامة من المساحة الإجمالية حيث تقدر بـ 45 %. كما نلاحظ تفاوتا في ارتفاع القمم بين 700 و 2326م مع تنوع مناخي حيث تمثل هذه المنطقة الواسعة من الولاية المصدر الأساسي للمياه.

ونميّز نوعين من الجبال مختلفة جدا في التكوين:

- جبال الأطلس التلي: بوطالب، بلزمة، غتيان.
- جبال الأطلس الصحراوي: أين نميّز
  - جبال صحراوية.
  - جبال جافة وشبه جافة.
  - جبال شبه رطبة [1]

3/ السهوب:

تقع في الجانب الغربي للولاية وسط سلسلة جبال الحضنة و تتكون هذه المنطقة من التربة الصلصالية والملحية وتتميّز برياح شرقية قوية ورياح جنوبية أقل قوة وخاصة خلال فترة الصيف[2].

إداريا: تقسم ولاية باتنة إلى:

21 دائرة.

64 بلدية.

---

[1] ***Monographie De La Wilaya De Batna***, *2005, P.P. 1-5.*

[2] **مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية ولاية باتنة بالأرقام، أفريل 1993م**، ص، ص 2- 4.

النمو الديمغرافي بولاية باتنة

عرف النمو عرف النمو الديمغرافي بولاية باتنة تطورا متزايدا سنة بعد أخرى، وهذه الزيادة في النمو ترجع إلى عدة عوامل اجتماعية و اقتصادية منها ارتفاع مستوى معيشة الأفراد بسبب ارتفاع معدلات الإنتاج التي وفرت لسكان الولاية الكثير من الخدمات الصحية عبر جميع مدن وأرياف الولاية و التي قدمت بدورها الكثير من الخدمات الصحية المتنوعة مما ساعد على حماية صحة الأفراد و أدى إلى نقص الوفيات و خاصة عند الأطفال.

جدول رقم (17) الجدول التالي يبين تطور سكان ولاية باتنة من 1966م – 2005 م(الوحدة بالآلف)

السنوات	عدد السكان	السنوات	عدد السكان
1966	412.384	1983	656.158
1967	423.931	1984	674.535
1968	435.801	1985	693.422
1969	448.003	1986	712.838
1970	460.540	1987	732.797
1971	473.442	1988	753.315
1972	486.698	1989	774.408
1973	500.326	1990	796.092
1974	514.335	1991	870.580
1975	528.736	1999	992.606
1976	543.541	2000	1.016.036
1977	555.972	2001	1.039.103
1978	571.539	2002	1.062.685
1979	587.542	2003	1.086.808
1980	603.993	2004	1.111.396
1981	620.993	2005	1.137.044
1982	638.128		

(1) – المصدر: من1999-1991م:

– مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية بولاية باتنة أفريل 1993 م.

(2) *source :du 1999 à 2005 :*

monographie de la wilaya de Batna direction de La planification.2005

من خلال الجدول السابق (17) يمكن ملاحظة ما يلي :

إن عدد سكان ولاية باتنة تضاعف بمرتين خلال الفترة 1966م /1991م إذ انتقل العدد من 412.384 نسمة في سنة 1966م إلى 870.580 نسمة في سنة 1991م أي نسبة الزيادة كانت على النحو التالي:

في الفترة 1966م /1976م تقدر ب 31.8 % أي بمعدل سنوي قدره 3.18%، في حين كانت الزيادة خلال الفترة 1977م /1986م تقدر بـ 28.2% أي بنسبة سنوية تقدر بـ 2.8 %، أما الفترة 1987م / 1991م فإن نسبة الزيادة كانت في حدود 22.3 % أي بمعدل قدرة 2.2 % سنويا.

من خلال هذه الأرقام يتضح مدى تراجع نسبة النمو السكاني من عشرية إلى أخرى ابتداء من سنة 1977م إلى 1991م، و أما الفترة 1999م إلى 2005م فقد تضاعف العدد فبعد ما كان عدد السكان في سنة 1999م قد وصل إلى 992.606 نسمة ارتفع في سنة 2005م إلى 1.137.044 نسمة أي نسبة النمو الطبيعي انخفضت إلى 1.6 % حسب إحصائيات قسم التخطيط بولاية باتنة و هذا يمكن تفسيره بالتطبيق الفعلي للتنظيم العائلي للأسرة في ولاية باتنة.

جدول رقم (18) يبين نسبة النساء في سن الإنجاب لسنوات (1966-1977-1987-1999-2000-2001-2002-2003-2004-2005)

السنوات	عدد النساء في سن الإنجاب	نسبة النساء في سن الإنجاب %
1966 م	78.267	%36.74
1977 م	117.745	%42.00
1987 م	163.800	%44.21
1999 م	246.157	
2000 م	254.006	
2001 م	259.776	
2002 م	265.671	
2003 م	271.702	
2004 م	277.849	
2005 م	284.261	

(1) – المصدر **(1966-1977-1987)**:

مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية: مرجع سابق.

(2) ***-source : du 1999 à 2005 :***

direction de la santé wilaya de Batna, juillet 2006

التنظيم العائلي في ولاية باتنة

طبقا لتعليمات البرنامج الوطني لحماية الأمومة و الطفولة و تباعد الولادات فإن أول مركز لحماية الأمومة و الطفولة فتح في ولاية باتنة كان في سنة 1977م.

و منذ هذه السنة ازداد عدد مراكز حماية الأمومة و الطفولة بازدياد عدد النساء المستعملات لموانع الحمل المختلفة على مستوى الولاية، وهذه المراكز لها دور في مراقبة و متابعة و فحص النساء في سن الإنجاب و كذا العناية بالطفل قبل سن الدراسة.

ففي سنة 1982م و تطبيقا لقرارات اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني و كذا توجيهات وزارة الصحة التي أعطت أهمية كبرى لمراكز حماية الأمومة و الطفولة و تباعد الولادات، و لتطبيق هذه القرارات فإن ولاية باتنة عملت على خلق 15 مركزا لحماية الأمومة و الطفولة مندمجة في مراكز الصحة وأقسام الوقاية بطرق رئيسية خاصة بذلك.

و لتدعيم هذه النشاطات أجري تربص لإعادة التكوين أو " الرسكلة " للقابلات في تباعد الولادات في سنة 1984م حيث تمّ تكوين 18 قابلة، ثم تمّ توزيعهن على مراكز مختلفة في الولاية.

أما في سنة 1984م فقد ارتفع عدد المراكز إلى 24 مركزا موزعة على مختلف مناطق الولاية.

و كان من نتائج النشاطات الخاصة بالتنظيم العائلي في سنة 1984م أن 9263 امرأة تابعت بصفة منتظمة التنظيم العائلي و من هذا العدد يوجد 7126 مستعملات قديمات لموانع الحمل و 2173 مستعملات جديدات حيث يمثلن 23.07%.

و ما يمكن ملاحظته في هذه الفترة هو سيطرة استعمال الحبوب على باقي موانع الحمل؛ حيث كان استعمال

الأقراص ذلك لسهولة استعمالها و انتشارها وهي ظاهرة تشترك فيها مختلف نساء العالم؛ حيث بيّنت مختلف الدراسات تفضيل المرأة في عدد من البلدان التي توفرت حولها الإحصائيات لحبوب منع الحمل كوسيلة للتنظيم العائلي.

اما في سنة 2005 م فقد ارتفع عدد مراكز حماية الامومة والطفولة بالولاية الى 55 مركزا ، موزعين على 6 دوائر و 6قطاعات صحية .

مصدر موانع الحمل لقطاعات الولاية:

إن وزارة الصحة قديما هي التي كانت تقدم الموانع عن طريق التبرعات التي تتلقاها من منظمة الصحة العالمية.

أما بالنسبة لولاية باتنة فإن مديرية الصحة تقوم بتقديم طلب لوزارة الصحة و هي التي تتكلف بتوزيع الموانع على القطاعات.

أما ابتداء من سنة 1993م فالقطاعات لها ميزانية خاصة بموانع الحمل و هي حرة في شرائها من مؤسسات توزيع الأدوية.

أما عن النقص في موانع الحمل فيعود إلى النقص الموجود في مخازن مؤسسات التوزيع هذه.

أما بالنسبة للجمعية الجزائرية للتنظيم العائلي فهي أيضا تتبرع بموانع الحمل إلى مديرية الصحة و تقوم هذه الأخيرة أيضا بتوزيعها على القطاعات.

و حسب بعض المسؤولين في مديرية الصحة فإن عدم الاكتفاء أو النقص الموجود و أحيانا انعدام وجود موانع يعود إلى سوء تسيير مراكز حماية الأمومة و الطفولة مما يعطل النساء على استعمالها و خاصة من لهن أمراض مزمنة و التي يجب أن تستعمل أنواعا تلائم صحتها و حالتها المرضية.

أما أنواع الموانع التي توجد حاليا في مراكز حماية الأمومة و الطفولة فهي:

1- المراهم.

2- البويضات.

3- الواقي الذكري.

أما اللولب و الحبوب فهي دائما في نقص مستمر.

تقييم البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديمغرافي (لولاية باتنة 1993):

إن تقييم نشاطات تباعد الولادات لمجموع القطاعات الصحية لولاية باتنة لسنة 1993م تعطي النتائج الآتية:

* نسبة استعمال مجموع طرق منع العمل هي 9.96%

* نسبة التفوق لمجموع طرق منع الحمل هي 34.97%

و يمكن اعتبار هذه النسب بأنها غير مرضية نظرا للانقطاعات المتكررة في مخزون موانع الحمل و أحيانا الغياب التام لها على مستوى قطاعات الولاية و خاصة قطاع (بريكة - عين التوتة – مروانة - نقاوس) و التي يتم تمويلها بالموانع بواسطة الهبة فقط من وزارة الصحة العمومية. حيث تظهر بنقص واضح في الكمية المعطاة، و يمكن التأكيد أيضا في هذا التقييم بأن الطريقة المستعملة أكثر و المطلوبة من طرف المستعملات لموانع الحمل هي الأقراص سواء على المستوى الولائي أو في القطاعات الصحية.

و من جهة أخرى فإن نسب استعمال اللولب ضعيفة جدا و خاصة على مستوى القطاعات الصحية (مروانة و نقاوس) و التي يكون فيها استعمال اللولب منعدم تماما، لأن استعماله يكون داخل الرحم لذا فأغلبية النساء يتجنبن استعماله خوفا ممّا تثيره على صحتهن إضافة إلى أن استعماله لا يصلح لكثير من الحالات.

كما أن الطلب على استعمال قاتلات الحيوانات المحلية و الحواجز يكون أكثر من الطلب على استعمال اللولب.

جدول رقم (19) تقييم تباعد الولادات في و لاية باتنة لسنوات 1988و1989و1990 م

القطاعات الصحية	1988م عدد النساء في سن الإنجاب 156645 نسبة المستعملات 37.5%			1989م عدد النساء في سن الإنجاب 167836 نسبة المستعملات 15.21%			1990م عدد النساء في سن الإنجاب 173184 نسبة المستعملات 16.69%		
	مستعملات جديدات	مستعملات قديمات	مجموع المستعملات	مستعملات جديدات	مستعملات قديمات	مجموع المستعملات	مستعملات جديدات	مستعملات قديمات	مجموع المستعملات
باتنة	5510	9988	15498	6457	5692	12149	4290	8990	13280
بريكة	1778	794	1572	737	822	1559	1197	1112	2039
عين التوتة	1098	11163	12261	652	1063	1715	620	1387	2007
مروانة	2150	3002	5152	1176	2655	3831	1589	2955	4544
نقاوس	932	2542	3474	2372	2834	5206	1223	1311	2534
أريس	357	2516	2873	644	1991	2635	1162	3350	2512
مجموع الولاية	11825	30005	41830	12038	9365	25536	10081	19105	28916

[1] **المصدر:**

قسم تنظيم النسل بمديرية الصحة بولاية باتنة.

---

[1] **مديرية الصحة و الحماية الاجتماعية: ولاية باتنة**، قسم تنظيم النسل 1993م.

جدول رقم (20) تباعد الولادات في سنة 1993م في ولاية باتنة

	الثلاثي الأول		الثلاثي الثاني		الثلاثي الثالث		الثلاثي الرابع		المجموع	
	قديمات	جديدات	قديمات	جديدات	قديمات	جديدات	قديمات	جديدات	قديمات	جديدات
	7852	3206	6286	1459	3906	3707	7293	1715	25337	10087
المجموع	11058		7745		7613		9008		35424	

(1) **المصدر:**

قسم تنظيم النسل بمديرية الصحة بولاية باتنة.

يلاحظ في الجدول أعلاه و الذي يوضح عدد ونسبة النساء المستعملات لموانع الحمل في القطاعات الستة في الولاية فبعدما كانت النسبة 37.5% في سنة 1988م انخفضت إلى 16.69% في سنة 1989م و إلى 15.12% في سنة 1990م ثم ارتفعت قليلا إلى 17.48% في سنة 1993م، و هذا الانخفاض في نسب استعمال موانع الحمل من سنة إلى لأخرى يرجع أساسا إلى النقص الفادح في موانع الحمل في القطاعات الستة، و الاستقبال الرديء و ذلك حسب معاينه الباحثة لمراكز حماية الأمومة و الطفولة و المقابلات التي أجريت مع المبحوثين و المسؤولين في الميدان و الذين أكدوا على النقص المستمر لموانع الحمل بصفة ملحوظة.

كما يمكن الإشارة إلى أن الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالبلاد منذ انهيار أسعار النفط سنة 1986م أدى إلى تقليص الدولة في كمية الأدوية المستوردة و منها الأدوية الخاصة بمنع الحمل.

و يمكن أيضا تفسير الظاهرة خلال هذه الفترة باحتدام النقاش حول قضية التنظيم العائلي و الحملات المضادة التي كانت تعتقد بتحريم منع الحمل من الناحية الدينية، حيث بينت الطرق و الأساليب التي كانت تنتهجها الدولة في الدعوة للتنظيم العائلي و التي أحدثت ردود فعل عكسية مما كانت ترمي إليه الدولة بتلك الدعاية لدى المواطنين كعرض أشرطة عن الأمهات العازبات و الأطفال غير الشرعيين إضافة إلى تصدر جماعة من الوجوه المعروفة بالدعوة إلى الإباحية لهذه الحملات.

جدول رقم (21) توزيع النساء المستعملات الجديدات و القديمات لموانع الحمل حسب الطريقة المختارة لولاية باتنة سنة 1993 م

الطريقة	الثلاثي1	النسبة%	الثلاثي2	النسبة%	الثلاثي3	النسبة%	الثلاثي4	النسبة%	المجموع	النسبة%
الأقراص	10542	93.33	7595	98.06	7472	98.14	8526	94.64	34135	96.36
الواقي الرحمي	87	0.78	64	0.82	29	0.38	75	0.85	255	0.71
طرق أخرى محلية	429	3.87	86	1.11	112	1.47	407	4.51	1034	2.91
المجموع	11058	100	7745	100	7613	100	9008	100	35424	100

(1) المصدر:

قسم تنظيم النسل بمديرية الصحة بولاية باتنة.

يلاحظ في الجدول أعلاه و الذي يبين نسبة استعمال الطريقة المختارة من طرف النساء اللواتي يطبقن التنظيم العائلي في الولاية و أن أعلى نسبة هي 96.36 % ممن يستعملن الحبوب ،2.91% ممن يستعملن طرق أخرى محلية و0.71% ممن يستعملن الواقي الرحمي.

و ما يمكن استنتاجه هو أن استعمال الأقراص يكون أكثر من استعمال الطرق الأخرى و هذا ما يثبت صحة ما أشير إليه في الجانب النظري و ذلك لسهولة استعمالها و قوة فعاليتها.

الجدول رقم (22) أنواع الموانع المستعملة من طرف النساء اللواتي يذهبن إلى مراكز حماية الأمومة والطفولة من سنة 1999 إلى 2005:

السنوات	نسبة استخدام الموانع	استخدام الحبوب	استخدام اللولب	استخدام الموانع المحلية
1999	%18.39	%16.67	%0.58	%0.99
2000	%13.56	%11.80	%0.73	%1.01
2001	%08.13	%06.80	%0.29	%0.76
2002	%09.87	%09.08	%0.66	%0.11
2003	%10.53	%09.76	%0.51	%0.29
2004	%11.66	%10.89	%0.53	%0.29
205	%15	%14.04	%0.48	%0.40

(1) المصدر:

مديرية الصحة " قسم التخطيط العائلي ولاية باتنة ".

يلعب استخدام موانع الحمل الدور الأساسي في انخفاض الخصوبة وأنّها الطريقة الوحيدة والمباشرة التي تؤثر في انقاص عدد المواليد في المجتمع وهي متنوعة ، و قد تطرقنا إليها بالتفصيل في الفصل السادس ص (276).

ويلاحظ في الجدول أعلاه والذي يبيّن أنواع الموانع المستعملة من طرف النساء في سن الانجاب بالولاية (واللواتي يتردّدن على مراكز حماية الأمومة والطفولة ويستفدن من خدماتها و يقتنين الموانع منها) فكانت الأنواع المتوفرة في مراكز حماية الأمومة والطفولة حسب تصريح مسؤولة قسم التنظيم العائلي بمديرية الصحة في عاصمة الولاية " باتنة " هي الحبوب واللولب والموانع المحلية، وكانت نسبة استخدام هذه الموانع في سنة 1999م 18.39% و في سنة 2000م 13.56 % وفي سنة 2001م 8.13 %، وفي سنة 2002م 9.87 %، و 10.53% سنة 2003م و 11.66% سنة 2004م، أمّا في سنة 2005م فكانت 15%.

و ما يمكن استنتاجه هو أنّ استخدام الموانع التي تقتنيها النساء من المراكز تعتبر نسبها ضعيفة نظرا لمحدوديتها كما صرحت المسؤولة و هذا ما تؤكّده نسبة 34 % جدول رقم (26) ص (462) ممن يقتنين الموانع من المركز وتعتبر نسبة قليلة بالنسبة للنساء اللواتي يشترينها من الصيدليات و يمثلن 66% حسب الجدول رقم (26) ص(462) و بالتالي يمكن القول بان هذه النسبة الأخيرة من النساء لم تسجل في سجلات قسم التنظيم العائلي بمديرية الصحة بالولاية وبالتالي لا يمكن ضبط نسبة مجموع المستعملات في الولاية من طرف القسم الخاص بذلك (أي قسم التنظيم العائلي بمديرية الصحة بعاصمة الولاية).

2-المجال الزمني:

لقد بدأت هذه الدراسة فعليا منذ أربع سنوات و بالضبط منذ 2003م و ذلك بجمع المادة العلمية الخاصة بالدراسة النظرية و بالموازاة مع ذلك اتصلت بالكثير من المحكمين الذين لهم علاقة بموضوع البحث، ثم بدأت مباشرة بالزيارة الاستطلاعية لمراكز حماية الأمومة والطفولة للتعرف على مدى اهتمام النساء بفكرة التنظيم العائلي و مدى استعداد الدولة في توعيتهن بالموضوع وفي توفيرها لموانع الحمل المختلفة و كذلك بحثت على الإحصائيات في مديرية الصحة بعاصمة الولاية باتنة و التي كانت صعبة المنال في الكثير من الأحيان إضافة إلى تذبذب أرقامها على أساس أن هذه المعطيات تتغير من شهر إلى آخر و من سنة إلى أخرى و من هذا المنطلق حددت سنة 2005م كاملة للدراسة الميدانية و التي بدأت من 15جانفي 2005م إلى 25 ديسمبر من نفس السنة بعد ما حدد 12 مركزا لحماية الأمومة والطفولة كمجال للدراسة.

أمّا منهجية البحث فكانت كما يلي:

3-المنهج المستخدم:

من مستلزمات البحث العلمي هو اختيار المنهج الملائم للموضوع على اعتبار أن منهج البحث هو مجموعة من الإجراءات المتبعة في دراسة الظاهرة لاكتشاف الحقائق المرتبطة بها.

و بهذا فقد استخدمنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي والذي يتطلب وصف الظاهرة وجمع البيانات من الواقع و تحليلها تحليلا دقيقا.

و يؤكد ذلك " عبد الباسط محمد حسن " بأنه المنهج الذي يهدف إلى جمع الحقائق و البيانات لظاهرة أو موقف معين مع محاولة تفسير هذه الحقائق تفسيرا كافيا[1] على اعتبار أن هذه الدراسة تبحث عن التطبيق الفعلي للتنظيم العائلي للأسرة الجزائرية على اعتبار أن التنظيم العائلي جزء لا يتجزأ من مفهوم الديموغرافيا و يعتبر هو المؤشر الذي يعمل على خفض النمو الطبيعي للسكان وذلك بمدى تطبيق الأسرة للتنظيم العائلي ثم معرفة مدى انعكاس هذه السياسة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4- العينة:

و قد تم اختيار العينة على مرحلتين :

أ- المرحلة الاولى: ان تكون عينة قصدية من توفر شرطين:

1- ان تكون المراة المبحوثة في سن الانجاب.

2- ان يكون للمراة اكثر من طفل .

و ذلك للوقوف على حقيقة تطبيق التنظيم العائلي بين طفل وآخر.

ب- المرحلة الثانية: اختيار عينة المبحوثات اللائي ملئت معهن استمارة البحث فقد تم اختيار العينة العرضية باعتبارها ابسط طرق العينة، وهي تعتمد على الصدفة، و يتم اختيارها بطريقة تعطي لكل فرد من افراد مجتمع البحث احتمالا للظهور في العينة يمكن حسابه،فكان اختيار العينة من الوافدات لمراكز حماية الأمومة و الطفولة. ومن خلال الاحصائيات التي قدمتها المصالح المشرفة على مراكز حماية الطفولة والأمومة او قسم التنظيم العائلي بمديرية الصحة بباتنة، حيث بلغ عدد المترددات على هذه المراكز سنة 2005م 21.160 امراة متزوجة. علما بان هذا العدد

[1] **عبد الباسط محمد حسن**: **أصول البحث الاجتماعي**، ط2، مكتبة وهبة، القاهرة، 1977م، ص 213.

حسب المشرفين على قسم التخطيط العائلي غير دقيق نظرا للتذبذبات التي تعرفها عملية التسجيل بانتظام فبعض الاحيان يتم التسجيل بانتظام ثم تكون فترات انقطاع في هذا المركز او ذاك، قد تطول مدتها او تقصر قبل معاودة التسجيل ثانية اضافة الى غياب التقارير السداسية والسنوية لبعض المراكز مما يحول دون تسجيل عدد النساء بانتظام.

و قد اعتمد هذا الرقم لانه الوحيد المتوفر في قسم التخطيط العائلي ويعبر على عددالنساء الوافدات لجميع مراكز حماية الأمومة و الطفولة و عددها 55 مركزا، حيث اخذنا منها 12 مركزا بنسبة 10% من مجموع المراكز، اما بالنسبة لعدد افراد عينة البحث فقد حرصنا على ان تكون العينة تمثل بقدر الامكان،حيث اخذنا كمجتمع بحث عدد الوافدات على هذه المراكز الاثني عشر خلال سنة 2005م وفق العملية الحسابية التالية:

عدد الوافدات من النساء المتزوجات على مراكز حماية الطفولة والأمومة هو 21.160 سنة 2005م أي بمعدل 415 امراة لكل مركز سنويا، و عدد الراكز التي قمنا بزيارتها 12 مركز أي بمعدل 2075 امراة.

حيث اخذنا ما معدله 10% من مجموع الوافدات أي 207.5.

تم تحضير 250 استمارة ملئت على النحو التالي:

155 استمارة قامت الباحثة بملئها بنفسها بحضور المبحوثات.

95 استمارة طلبت الباحثة من المبحوثات اخذها لملئها ثم اعادتها الى المركز، حيث تقوم الباحثة باسترجاعها،اعيدت منها 66 استمارة و بعد الفحص فتبيمن ان 12 منها غير مستوفية للشروط اما بسبب نقص المعلومات بحيث لا يمكن اعتمادها او نظرا لملئها بمعلومات لا علاقة لها بموضوع البحث و بالتالي كانت 204 استمارة فقط مستوفية للشروط المنهجية، و تسهيلا للحسابات تم اعتماد 200استمارة.

و قد كان ملء الاستمارات متعبا جداً بالنسبة للباحثة حيث كانت المبحوثات تخرجن في غالب الاحيان عن الموضوع و تسترسلن في الحديث عن قضايا لا علاقة لها بالبحث و يصعب اعادتهن اليه، كما ان الكثير كن يتصورن ان الباحثة قد تحل مشكلاتهن مع المحيط العائلي او قضايا مع الهيئات الرسمية، خاصة بالازواج او الابناء او بقية الاهل.

5- أدوات جمع البيانات:

1 - المقابلة الحرة:

و لقد اختيرت هذه الأداة من طرف الباحثة نظرا لفائدتها في البحوث الاجتماعية، لأنها تكون نوعا من التفاعل الاجتماعي بين الباحث و المبحوثين لأنّ هذا النوع يتميز بالبساطة فلا تتحدّد فيه الأسئلة التي ستوجه للمبحوث فيترك فيها قدر كبير من التحرر للمبحوث للافصاح عن آرائه واتجاهاته وانفعالاته ومشاعره وقد قامت الباحثة بهذا النوع من المقابلة مع المبحوثات؛ حيث أنّهن حرصن بالتأييد والتطبيق الفعلي للتنظيم العائلي وأنّهن يشترين موانع الحمل مهما كان ذلك على حساب مستوى المعيشة .

نظرا لعدّة ظروف منها الصحية للأم بالدرجة الأولى والمتاعب التي تتسبب لها وتربية الطفل والتي أكّدت عنها إحدى المبحوثات بأنّها تختلف على ما كانت عليه عند أجدادنا وكذلك الظروف الاقتصادية صعبت في الوقت الحالي وخاصة على الأسر الكبيرة الحجم (*).

وقد أجريت مقابلة أخرى مع مسؤولة قسم التنظيم العائلي في مديرية الصحة على مستوى الولاية فقد أكدت على مدى توافد النساء إلى جميع الأقسام الخاصة بالتنظيم العائلي في جميع مراكز حماية الأمومة والطفولة في الولاية سواء في الريف أو الحضر، وأنّ هذا التوافد تضاعف في السنوات الأخيرة وتربط ذلك بمدى وعي المرأة الجزائرية في تكوين الأسرة صغيرة الحجم، وذلك وعيا منها بالظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على ذلك (**).

(*) حسب المقابلة التي تمت بين الباحثة والمبحوثات في شهر مارس 2005م.

(**) مقابلة أجريت مع الباحثة ومسؤولة قسم التنظيم العائلي يوم: 2005/03/13م.

2- المقابلة المقننة:

وهنا يتحدّد شكل ومضمون المقابلة بقدر الإمكان قبل القيام بها فتوضع قائمة من الأسئلة يلتزم بها كل الباحثين[1] وتوجه الأسئلة بنفس الكلمات وبنفس الترتيب لجميع المبحوثين وهذا ما قامت به الباحثة أثناء هذه الدراسة في جمع البيانات المطلوبة عن طريق الاسئلة التي وجهت للمبحوثات حول موضوع الدراسة.

3- الاستمارة:

يرى الباحث " جان كلود كومبيسى " "*Jean Claude Combeissie*" بأن تجريب الاستمارة يعدّ خطوة ثانية مع عدد معين من المبحوثين الذين يدخلون في المجتمع الأصلي للعينة وذلك قصد ضبطها[2]، و لهذا فبعد الانتهاء من صياغة الاستمارة قامت الباحثة بإجراء تجربة 30 استمارة لمدة 18 يوميا، كتجربة ميدانية لها، ثم قامت بحذف بعض الأسئلة و إضافة أخرى ثم صيغت في صورتها النهائية و يتم النزول ثانية للميدان لجمع البيانات الخاصة بهذه الاستمارة، وقد احتوت هذه الأخيرة على 31 سؤالا موزعة على المحاور التالية:

- بيانات أولية لعينة البحث.
- بيانات خاصة بالموطن و المسكن.
- بيانات متعلقة بالحالة الاقتصادية و الاجتماعية للأسرة.
- بيانات خاصة بالزوجين.
- بيانات خاصة بالتنظيم العائلي.

و لقد استغرق جمع البيانات بواسطة هذه الاستمارة 11 شهرا، أما عن ملء الاستمارة و طرح الأسئلة

---

[1] **محمد شفيق: البحث العلمي، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 1985م، ص119.

[2] ***Jean Claude Combeissie: La Méthode En Sociologie, La Découverte**, Paris, 2003, P 34.*

على المبحوثين فكانت بالدارجة أو اللهجة المحلية " الشاوية " و خاصة في المناطق الريفية، و ذلك لجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات الخاصة بالبحث.

4- السجلات و الوثائق: تعتبر السجلات و الوثائق من الأدوات التي تساعد الباحث في جمع البيانات و المعلومات التي تتعلق بالدراسة، فكانت السجلات و الوثائق الخاصة بالديموغرافيا و السياسة السكانية على المستوى الوطني جمعتها الباحثة من وزارة الصحة والسكان، أمّا المعطيات الديموغرافية الخاصة بولاية باتنة فقد جمعتها الباحثة من مديرية الصحة و السكان و من قسم السكان بولاية باتنة مما ساعد على جمع أكبر قدر من المعلومات.

عرض و تحليل النتائج

الجدول رقم (1) يبيّن الفئة العمرية لأفراد عينة البحث:

الفئات	مراكز الفئات	التكرارات	النسبة %	مراكز الفئات× التكرارات	(مراكز الفئات)^2	(مراكز الفئات)^2 × التكرارات
25-20	22.5	10	5	225	506.25	5062.5
31-26	28.5	50	25	1425	812.25	40612.5
37-32	34.5	90	45	3105	1190.25	107122.5
43-38	40.5	30	15	1215	1640.25	49207.5
49-44	46.5	20	10	930	2162.25	43245
المجموع		200	%100	6900		245250

$$\text{المتوسط الحسابي} = \frac{\text{مجموع (مراكز الفئات × التكرارات)}}{\text{مجموع (التكرارات)}}$$

$$= \frac{6900}{200} = 34.5$$

$$\text{الانحراف المعياري} = \sqrt{\frac{\text{مج[(مراكز الفئات)}^2 \times \text{التكرارات]}}{\text{مج التكرارات}} - \left[\frac{\text{مج مراكز الفئات} \times \text{التكرارات}}{\text{مج التكرارات}}\right]^2}$$

$$= \sqrt{\frac{245250}{200} - \left[\frac{6900}{200}\right]^2} =$$

$$= \sqrt{36} = 6$$

يعتبر السن من أهم العوامل الديموغرافية التي تدل على قوة السكان الانتاجية ومقدار حيويتهم،كما أنّه يمثل أحد المتغيرات الديموغرافية الأساسية المحدّدة للزواج والمحددة لخصوبة المرأة على اعتبار أنّ سن الخصوبة يبدأ من سن (15سنة – 49 سنة) ومن الخصوبة يتحدّد الإنجاب ومنها إنجاب الطفل الأول والأطفال الآخرين،

وكذلك حجم الأسرة المفضل و وسائل منع الحمل ومعرفتها.

ففي الجدول رقم (1) يمكن الإشارة إلى أنّ الفئة الأكثر بروزا هي الفئة العمرية 32 سنة-37سنة بنسبة 45 % من مجموع الإناث، فإذا أضيف إليها االفئة الثانية من حيث حجم الفئة ونسبتها 25 % نجد انّ النسبة ترتفع إلى 70%، بمعنى أنّ أغلب أفراد العينة يقع سنهم بين 36 سنة - 37 سنة، ويمكن أن نشير إلى أنّ هذا السن يتميّز بـــ:

1- الخصوبة العالية من الناحية البيولوجية.

2- يشير إلى مرحلة الزواج عند المرأة الجزائرية التي أصبحت متأخرة عما كانت عليه في السابق.

وهذا التأخير في الزواج يرجع في غالب الأحيان إلى وصولها إلى مستويات أعلى في التعليم ودخولها لميدان العمل ممّا يؤثر إيجابا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من حيث تحديد عدد الأطفال و مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد أكّد ذلك " سعادي نور الدين " " *Saadi Nouredine* " في كتابه "*La Femme Et La Loi En Algérie*" (الفصل السابع ص (313))« بأنّ تأخر سن زواج المرأة والتقليل من عدد الأطفال والنشاط المهني يتعلق بدرجتها العلمية »[1]، وقد أكّدت الإحصائيات الخاصة بسن الزواج عند المرأة لوزارة الصحة والسكان أنّه وصل في سنة 2002م إلى 29.6 سنة بعدما كان في سنة 1966م 18.3 سنة (الفصل السابع ص (332)).

أمّا الفئات العمرية الأخرى فتتراوح بين (38سنة – 43 سنة) و (44 سنة – 49 سنة) وبلغت نسبتها على التوالي 15% و10%، ثم تلي الفئة الأخيرة (20 سنة- 25 سنة) وتمثل5%.

---

[1] ***Saadi Nouredine,OP Cit,*** *P106* .

الجدول رقم (2) يبيّن المستوى التعليمي لعيّنة البحث:

العدد / مستوى التعليم	أمي	يقرأ ويكتب	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	المجموع
التكرارات	21	26	28	44	51	30	200
النسبة %	10.5	13	14	22	25.5	15	%100

يعتبر المستوى التعليمي من بين أكثر العوامل أهمية في التأثير على الإنجاب، بمعنى أنّ الفرد يدرك ويحس بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والصحية؛ حيث أنّه يعي الطرق العلمية الخاصة بفكرة التنظيم العائلي، ولقد أكّد ذلك " نقادى قوراري " " *Negadi Gourari* " بالقول أنّ إنجاب الشعوب يرتبط ارتباطا كبيرا بمستوى تعليم النساء أو تعليم أزواجهن (الفصل السابع ص(325))، ففي الجزائر تقاربت نسبة التعليم لكلا الجنسين؛ حيث كانت عند الذكور 85.28 % و 80.73 % عند الإناث في سنة 1998م (الفصل السابع ص (333))، بعدما كانت 47.2 % في سنة 1966م ممّا يدلّ على تضاعف في النسبة، وقد أكّد هذا التطور" عبد العزيز بويسري "»[1] بأنّ مستوى التعليم لدى الفتيات من سن 6 إلى 13 سنة قد ارتفع من 32.9 % خلال الموسم 1962م- 1963م إلى 73 % خلال الموسم الدراسي 1990م- 1991م وهذا التطور في التعليم للفتيات في رأيه جعلهن يدخلن في حياة الخصوبة وهذا بطبيعة الحال يؤثر على السلوك الإنجابي.

أمّا بالنسبة للأرقام التي تضمنها الجدول رقم (2) أعلاه فتوضح نسبة المتحصلات على مستوى التعليم الثانوي هي أعلى نسبة و تقدر بـ 25.5 % وتليها نسبة الحاصلات على المستوى المتوسط والتي تمثل 22 % و تليها مباشرة نسبة التعليم الجامعي والتي تمثل15%، بينما نلاحظ تقلص النسبة كلّما انخفض المستوى التعليمي؛ فالمستوى الابتدائي مثل نسبة 14 % ثم يليها مستوى يقرأ ويكتب بـ 13% وفي الأخير نسبة الأميات بـ 10.5 %.

وقد سجلت هذه النسبة الأخيرة بين سكان الريف خاصة، نظرا للمحيط الاجتماعي والثقافي لأهل الريف

---

[1] ***Abdelaziz Buisri op cit p12.***

والذي لا يعطي أهمية كبيرة لتعليم الأبناء في الغالب خاصة الإناث، وكذلك تمسك الأهل بالعادات والتقاليد التي لا تسمح للفتاة بالتعليم ومتابعة دروسها، وهذا في حقيقة الأمر ما يؤثر على حياتها وحياة أسرتها في كافة المجالات منها عدم اهتمامها بالتنظيم العائلي؛ لأنّها تجهل مزاياه الاقتصادية والاجتماعية، و هذا ما يؤكده "هربرت سبنسر" في نظريته (الفصل الثاني ص(46)) بانه توجد علاقة بين الاجهاد الذهني و الخصوبة، فالاجهاد الذهني يضعف القدرة على التكاثر و يؤدي أيضا الى العقم. فالمرأة العاملة تنخفض عندها نسبة الخصوبة بسبب الاجهاد الذهني الذي يؤثر على تركيبها العضوي و الفيزيولوجي و لا تستطيع ايضا ارضاع طفلها.

وما يمكن قوله أنّه يوجد علاقة وثيقة بين مستوى التعليم وحجم الأسرة، فقد أكّدت غالبية الدراسات أهمية التعليم وخاصة تعليم الإناث كأحد المحدّدات الرئيسية التي تؤثر على تغيير السلوك الانجابي، فتشير هذه الدراسات إلى أنّ المتغيرات التعليمية تؤثر بصفة مهمة على المتغيرات المقربة للخصوبة والوفيات، ومن ثمّ السلوك الانجابي فالمرأة المتعلمة تشارك بصفة أكثر فاعلية في عملية صنع القرار داخل الأسرة [1].

الجدول رقم (3) يبيّن مهنة أفراد العيّنة:

الفئات	مهنة حرة	التربية والتعليم	الإدارة	خدمات	الصناعة	الفلاحة	دون مهنة	المجموع
التكرار	28	36	32	42	3	3	56	200
النسبة%	14	18	16	21	1.5	1.5	28	%100

إنّ المتتبع لإحصائيات هذا الجدول يجد أنّ نسبة 28% من المبحوثات دون مهنة وهذا يعبر عن وجود ربات البيوت (الماكثات في البيوت) و اللواتي لا يفكرن في الخروج للعمل سواء في الريف أو الحضر.

أمّا نسبة المبحوثات اللاتي يشتغلن فهي متباينة؛ حيث نجد نسبة 21% ممن يشتغلن في الخدمات، و نسبة 18% في التربية والتعليم وتليها نسبة 16 % في الإدارة و 14% ذوات المهنة الحرة ، أمّا بالنسبة للمهن الأخرى فهي ضعيفة على التوالي1.5 % في الصناعة و1.5 % في الفلاحة.

وما يمكن الإشارة إليه هنا هو أنّ عمل المرأة يعبر عن تطور ذهنيات الأفراد نحو خروجها لميدان العمل

[1] **أحمد السيد النجار: الفقر في الوطن العربي**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2005م، ص75.

و كذلك انحسار العادات والتقاليد من المجتمع الجزائري (ما عدى وجود البعض القليل منها في الريف) والتي لا تسمح بالعمل للمرأة خارج مترلها على أساس أنّها هيئت اجتماعيا لخدمة بيتها وزوجها وأطفالها.

ومع مرور الوقت أصبحت الآن تساعد الرجل وفي كل الميادين مبرزة دورها في التنمية الشاملة للبلاد، وقد أبرز ذلك الباحث " محمود قرزيز " في دراسته عمل المرأة والأسرة في المجتمع الجزائري وتوصل إلى نتيجة هامة إلى أنّ خروج المرأة للعمل يعتبر ظاهرة جديدة على المجتمع الجزائري وهي ضرورة ألحتها الظروف الاقتصادية الصعبة وعدم قدرة الرجل على تلبية كل ضروريات الحياة فوجدت المرأة نفسها مضطرة للبحث عن فرص العمل وخاصة ذوات المستويات التعليمية المرتقعة (الفصل الثامن ص (367)).

كما توصلت الباحثة " عائشة بورغدة " في دراستها تحت عنوان " العاملة الجزائرية وتنظيم النسل " إلى نتيجة هامة هي أنّ خروج المرأة للعمل قد أدى إلى تغيير عقليتها لصالح تنظيم النسل وترى بأنّ كل المؤشرات تدل على أنّ الموافقات والمطبقات لتنظيم النسل هن الحائزات على مستوى عال من التعليم، وتضيف أنّه قد تبيّن أنّ لهذا الأخير أثرا في احداث الفروق عند المقارنة بين مختلف العائلات. وتوصلت أيضا إلى أنّ ارتفاع المستوى المهني للمرأة أي الإطارات النسوية لها العدد الأقل من الأطفال بالمقارنة بأخريات (الفصل الثامن ص (372)).

وما يمكن استنتاجه هنا هو أنّه يكون لعامل خروج المرأة إلى العمل تأثيرا واضحا في تحديد موقف الأسرة اتجاه عملية التنظيم العائلي، فالعمل يجعل المرأة غير قادرة على تحمل أعباء الحمل والتربية التي تتطلب وقتا كبيرا ممّا يجعلها تفكر في البحث عن السبل التي تجنبها من الوقوع بالحمل، فالعمل باعتباره قيمة اجتماعية أساسية يبقى المصدر الأساسي لإنشاء الثروات والمنفذ الوحيد من أجل تنمية اقتصادية واجتماعية منسجمة ومتوازنة ومقبولة. وخاصة إذا تعلق الأمر بعمل المرأة والتي تمثل نصف القوة البشرية القادرة على العمل والإنتاج في أيّ مجتمع، وبالتالي فإنّ تزايد

وارتفاع نسبتهن داخل قوة العمل دليل على صحة المجتمع اقتصاديا واجتماعيا. و بالتالي وتحت ضغط ظروف العمل فإنّها تميل إلى تحديد عدد أطفالها.

الجدول رقم (4) يبيّن علاقة المهنة بعدد الأطفال

عدد الأطفال/ المهنة	02 او03	04 او05	06 او07	08 او09	10او11	المجموع	النسبة %
مهنة حرة	11	10	4	2	1	28	%17.5
التربية والتعليم	12	11	10	1	2	36	%19.5
خدمات	19	12	8	3	-	42	% 21
الإدارة	17	10	3	1	1	32	%16
الصناعة	2	1	-	-	-	3	%1.5
الفلاحة	1	1	1	-	-	3	%1.5
دون مهنة	35	9	5	4	3	56	%28
المجموع	97	54	31	11	7	200	%100

يؤكد الجدول أعلاه بأنّ النسب متقاربة، بمعنى عدم وجود فروق كبيرة في عدد الأطفال عند كل فئة من الفئات المهنية المذكورة، إذا علمنا أنّ متوسط عدد الأطفال للأسرة الجزائرية هو 6 إلى 7 أطفال نجد أنّ 87 % من مجموع أفراد العينة يقعون في هذا النطاق بينما نسبة 13% من أفراد العينة يزيد عدد أطفالها عن هذا المتوسط ليصل إلى 10 أو 11 طفل للأسرة الواحدة، والمعروف عن الأسرة الجزائرية أنّها كانت كثيرة العدد وكثيرة الأطفال ثم بدأ حجمها في التقلص، وتقلص معه عدد الأطفال للأسرة الواحدة.

أمّا بالنسبة للفئات المهنية الأخرى فنجد أنّ 3 فئات على وجه الخصوص يفوق فيها عدد الأطفال المتوسط ليصل إلى 10 أو 11 طفل للأسرة الواحدة، وهي التربية والتعليم، الإدارة، والفلاحة، وهي كلّها مهن تابعة للقطاع العام المعروف بانخفاض أجره أي انخفاض الدخل، يعتبر دخل الأفراد المنتمين لهذه القطاعات ضعيفا،

وكأنّ الفقر ترافقه زيادة في الخصوبة، مع العلم أنّ الأمية ونقص الوعي ينتشران في أغلب الأحيان عند الفقراء وذوي الدخل الضعيف، وهذا ما ينتج عنه كثرة الأطفال، وبالتالي عدم الاكتراث بفكرة التنظيم العائلي والارتباط دائما بالقول " كل مولود يولد معه رزقه ".

الجدول رقم (5) يبيّن الموطن الأصلي لعيّنة البحث:

الفئات	ريف	حضر	المجموع
التكرارات	80	120	200
النسبة%	%40	%60	%100

يتّضح من الجدول أعلاه والذي يبيّن الموطن الأصلي لأفراد عينة البحث؛ حيث تبيّن الإحصائيات أنّ نسبة 60 % هن من أصل حضري وتليها نسبة 40 % من أصول ريفية وذلك للبحث عن مدى تقبل الأسرة في الولاية ومهما كانت أصولها لفكرة التنظيم العائلي وتطبيقها، فقديما لم تكن الحياة في المدينة تختلف عنها في الريف في جميع النواحي وخاصة انتشار الأسرة التقليدية المحافظة، أمّا اليوم فقد أصبح الفرق موجودا نوعا ما بين الأسرة الحضرية والريفية في نمط الحياة الأسرية أصبح نمط الحياة في المدينة يغلب عليه النمط النووي، و أصبحت الأسرة تتكون من الأب والأم والأبناء في معظم الأحيان ، أمّا في الريف فمازال نمط الأسرة الممتدة هو الغالب؛ حيث يكون كبير الحجم وهذا بما يتصف به سكان الريف عادة بأنهم تنتشر بينهم الثقافة المشجعة على الإنجاب وأنّهم أكثر تمسكا بالعادات والتقاليد وأنّهم أقل تعليما عن سكان المدن، كما أنّهم أكثر محافظة عن سكان المدن وبالتالي فهم أقل إقبالا على التنظيم العائلي. و هذا ما يؤكده "ارسين ديمون" في نظريته ('الفصل الثاني ص(44)) ، فيرى بأن المدن لها تأثير على الذين يعيشو قريبا منها، أما الذين يعيشون بعيدين عنها فمن المحتمل ان ترتفع نسبة المواليد عندهم.

وحسب الدراسة الميدانية التي قمنا بها استنتجنا حقيقة تحول الأسرة الجزائرية من التقليدية إلى العصرية

وذلك لعدة عوامل أكّدت عليها المبحوثات منها استقلال الزوجين في شقة مع أولادهما، خـــروج البنـــت للتعلـــيم حتى في القرى النائية و هذا بطبيعة الحال يرجع إلى فضل الدولة الجزائرية التي عملت على انتشار التعلـــيم ومجانيتـــه وفي كافة المستويات في كامل التراب الوطني، وخرجت المرأة لميدان العمل وذلك لتحسن وضع الأسرة الاجتمـــاعي والاقتصادي، وكذلك تحسن وضع المرأة داخل الأسرة؛ حيث أصبحت المرأة تحتل مكانة مرموقة سواء داخل البيـــت أو خارجه، إضافة إلى أنّ نفس الأسر بدأت تفكر في تحديد حجمها وذلك بتطبيق فكرة التنظـــيم العـــائلي التطبيـــق الفعلي والصارم قصد تربية الأطفال تربية سليمة والمحافظة على صحة الأم والطفل وكذلك من أجل مواجهة الظروف الاقتصادية، وما ساعد الأسرة في ذلك هو العناية الكاملة من طرف الدولة وذلك بفتح مراكز حماية الأمومة والطفولة في المدن و الأرياف، ونشر الوعي لدى الزوجين من طرف القابلات في مجال التنظيم العائلي، ويعتبر وصـــول فكـــرة التنظيم العائلي وانتشارها في الأوساط الريفية أحد المؤشرات الهامة على قدرة الدولـــة في كـــسب رهـــان التنميـــة الاقتصادية والاجتماعية، فلطالما شكّل الريف في الكثير من البلدان النامية معادلة صعبة بالنسبة لحكومات هذه الـــدول على أساس أنّ النمو السكاني في الريف كان تحديا خطيرا للجهود التي تهدف إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي وكذلك للجهود التي تعمل على رفع مستويات المعيشة.

الجدول رقم (6) يبيّن نوع السكن لأفراد عيّنة البحث:

الفئات	شقة في عمارة	سكن أرض عادي	سكن خاص حديث	فيلا	المجموع
التكرارات	71	66	44	19	200
النسبة%	35.5	33	22	9.5	%100

تبيّن الشواهد الإحصائية في هذا الجدول والذي يتعلق بنوع السكن الذي يقيم فيه أفراد عينة البحث بأنّ أعلى

نسبة وهي 35.5% تعبر عن فئة أفراد العينة الذين يسكنون في شقة في عمارة وتليها نسبة 33 % ممن يسكنون في سكن أرضي عادي، إضافة إلى 22 % يسكنون سكنا خاصا حديثا، ومجموع هذه الأنواع الثلاثة يصل إلى 90.5% ، ثم تأتي نسبة الذين يسكنون في " فيلا " بـ 9.5 % وهذا منطقي؛ لأنّ السكن في الفيلات يقتصر على الأثرياء وليس لعامة الشعب.

فالسكن في شقة بعمارة ونظرا لكبر حجم الأسرة الجزائرية؛ فإنّ السكن فيها غير مناسب وكثيرا ما يتخذ السكن بها كمرحلة انتقالية قبل كبر سن الأبناء وبلوغهم سن الزواج خاصة أنّ أغلبية الشقق تتراوح سعتها ما بين غرفتين + صالون (F3) إلى ثلاث غرف + صالون (F4)، وقد تصل إلى أربع غرف + صالون (F5)، ولعلّ هذا النوع هو الأنسب لحجم الأسرة الجزائرية لكنه لا يمثل إلاّ 8.5 % من حضيرة السكن الجزائرية.

أمّا السكن الأرضي العادي وهو السكن التقليدي الجزائري، ولا يعني ذلك أنّه يكون كافيا دائما ولا مناسبا.

ونلاحظ اليوم وحسب نزولنا للميدان وقفنا على حقيقة هامة تعتبر مؤشرا هاما من مؤشرات تحول الأسرة الجزائرية نحو الأسرة النووية، فالعديد من الأسر والتي كانت تسكن في سكنات كبيرة وكبر أطفالها واستقلوا في بيوت خارج هذه السكنات ويبقى الوالدان أو أحدهما حيث يضطر هذان الأخيران إلى السكن في عمارة وبيع السكن الواسع، وتقسيم ثمنه على جميع أفراد الأسرة.

و الجدير بالذكر أنّه لا يمكن ربط ظاهرة ضيق السكن واتساعه بالرغبة في إنجاب الأطفال؛ لأنّ البيانات الإحصائية دلت على أنّ المبحوثات اللواتي لهن غرفة واحدة أو غرفتان أو ثلاث غرف لهن عدد كبير نسبيا من الأطفال قد يصل إلى 10 أطفال، أمّا اللواتي يسكن في أربعة غرف أو خمسة غرف وأكثر فلهن عدد أقل من الأطفال

وبالتالي لا يمكننا ربط عدد الأطفال بعدد الغرف، ولكن نوع السكن وكبره في المجتمع الجزائري تحكمه اعتبارات أخرى مثل الزيارات المتكررة للأهل وكذلك التفكير في الأفراح و الأقراح على السواء؛ ممّا يتطلّب انتباه الفرد الجزائري لذلك.والتعبير المعروف لدى عامة الجزائريين لتبرير اللجوء الى توسعة السكن و تكثير عدد غرفه حتى لو لم تكن الحاجة ماسة اليه، قولهم(لوكان يجيك ضيف ولا عبد زايد ماعندكش وين تديرو) او ماعندوش واين يبات.

الجدول رقم (7) يبيّن علاقة نوع السكن بعدد الأطفال:

عدد الأطفال /نوع السكن	03-02	05-04	07-06	09-08	11-10	المجموع	النسبة %
شقة في عمارة	16	20	25	7	3	71	%35.5
سكن أرضي عادي	42	19	3	1	1	66	%33
سكن أرضي حديث	30	10	2	1	1	44	%22
فيلا	9	5	1	2	2	19	%9.5
المجموع	97	54	31	11	7	200	%100

يتّضح من البيانات الإحصائية في الجدول أعلاه والتي تبيّن علاقة نوع السكن بعدد الأطفال بأنّه توجد علاقة بين هذين المتغيرين ما دام الأفراد يطمحون دائما إلى السكن الكبير الواسع رغم تكاليفه فقد بلغت النسبة 33.5 % ممن يسكنَ شقة في عمارة وقد يصل عدد أطفالهن أحيانا الثمانية أو العشرة ثمّ تليها نسبة 33 % ممن يسكنَ السكن الأرضي العادي والذي يتكون من غرف عديدة دون التفكير في تجهيزها بما تتطلّبه الحياة العصرية، وهذا يمكن تفسيره في رغبة الأسرة الجزائرية في توسيع سكنها نظرا لعدد أطفالها، وكذلك جمع الأهل والأقارب، ولعلّ من أهم الأسباب التي تدفع الجزائريين إلى إقتناء السكن الواسع هو التفكير في مستقبل الأطفال حين يكبرون؛ بحيث يفضل الأبوان أن يظل ابنهما قريبا منهما بعد زواجه، وهي فكرة متأصلة في ثقافة المجتمع الجزائري منذ القدم، وتعود إلى الثقافة العشائرية والأسرة الممتدة بما تحمله من إيجابيات في سيادة قيم التضامن والتكافل بين أبناء الأسرة الواحدة، كما أنّ السكن الواسع الذي يضم الكثير من أفراد الأسرة الواحدة له إيجابيات، فقد تكون

له سلبيات أيضا خاصة على مستوى العلاقات الاجتماعية (خصومات – خلافات – شجارات بين الأطفال قد تمتد إلى الكبار) ممّا يضطر الزوجين حديثي الزواج إلى الإستقلال عن الأهل في مسكنهما الخاص؛ ممّا يخفف عنها في الغالب ضغوط الأهل فيما يخص الإنجاب.

ثم تأتي نسبة 22% ممن يسكنَ السكن الأرضي الحديث ثم تليها نسبة 9.5% ممن يسكنَ فيلا.

و ما يمكن ملاحظته هو أنّ السكن سواء أكان العادي أو التقليدي أو الحديث قد لايكون دائما ملكا وبالتالي فإنّ ثمن التأجير يزيد من أعباء الأسرة المادية أو المالية وهذا ما يدفعها في التفكير في التقليل من عدد أطفالها بتطبيق التنظيم العائلي.

الجدول رقم (8) يبيّن علاقة عدد الغرف بسكن أفراد العينة:

الفئات	غرفة واحدةf1	غرفتان f2	ثلاث غرفf3	أربع غرفf4	خمس غرفf5	أكثر من خمس غرف	المجموع
التكرار	33	45	49	34	29	10	200
النسبة%	%16.5	%22.5	%24.5	%17	%14.5	%5	%100

يبيّن هذا الجدول والذي يوضح عدد الغرف بسكن المبحوثات أنّ نسبة 24.5% منهن من لديهن ثلاث غرف وتليه نسبة 22.5 % ممن لديهن غرفتين، في حين نجد 17 % من لهن أربعة غرف، و 16.5 % من يسكن في غرفة واحدة و 14.5% ممن لهن خمسة غرف و 5 % من يسكن في أكثر من خمسة غرف.

وما يمكن استنتاجه هو أنّ المعايير السكنية في الجزائر تختلف من أسرة إلى أخرى وخاصة في منطقة ولاية باتنة، إضافة إلى مشكل السكن والذي يعتبر مشكلا وطنيا فمعظم الشقق في العمارات لا تتعدى ثلاثة غرف وكذلك في السكن العادي، ومع غلاء أسعار البناء؛ فإنّ الأفراد يكتفون بثلاث غرف أو أربعة مع الاحتفاظ بالبهو

الواسع الذي يستخدم – كما اشرنا في الجدول السابق ـــ للمناسبات.

وما يمكن الإشارة إليه أنّ اتساع المسكن أوضيقه قـــد لا يفـــسر بـــشكل مباشـــر الرغبـــة في الإنجـــاب من عدمها؛ بحيث قد يتسع السكن ويقل عدد الأطفال، وبالعكس قد يضيق السكن ويزداد عدد الأطفـــال، ولكـــن ضيق السكن واتساعه يؤثر في المقابل على القدرة على الزواج وبالتالي على تأخر سن الزواج بالنسبة للذكور.

الجدول رقم (9) يبيّن مدى ملائمة عدد الغرف التي توجد بسكن المبحوثات بعدد أطفالهن:

هل تعتقدين أنّ عدد غرف بيتك ملائمة لعدد أطفالك؟	المجموع	النسبة %		المجموع	النسبة %
نعم	90	%45			
لا	110	%55	بالنسبة للإجابة بـــ " لا " ما هو السبب؟		
			غير صحية بالنسبة لأطفالك	75	%22
			تؤثر على دراستهم	80	%23
			كثرة عددهم	10	%03
			بسبب وجود أفراد آخرين معهم	94	%28
			بسبب زيارات الأهل	81	%24
المجموع	200	%100	/	340	%100

توضح البيانات الإحصائية في الجدول أعلاه عن مدى ملائمة عدد الغرف التي تسكنها المبحوثـــات بعـــدد أطفالهن، فقد مثلت إجابات المبحوثات نسبة 45 % " بنعم "؛ بمعـــنى ملائمـــة عـــدد الغـــرف لعـــدد الأطفـــال وذلك من حيث كبر حجمها و ملائمتها للحياة مثل توفرها على الوسائل اللازمة منها التدفئة والتهويـــة والإضـــاءة وكذلك أنّها متوفرة بكل وسائل الراحة للأطفال، بينما أجابت نـــسبة 55 % مـــن المبحوثـــات بعـــدم الملائمـــة وذلك لعدة أسباب منها وجود أفراد آخرين يعيشون معهم كالوالدين مثلا وقد مثلت أعلى نـــسبة وهـــي 28 % ثم تليها نسبة 24 % بسبب زيارات الأهل ثم بسبب تأثيرها على دراستهم وتمثل نسبة 23 %، أمّا نسبة 22 %

فكانت نسبة المبحوثات اللواتي أجبن بأنّها غير صحية بالنسبة للأطفال و3 %، و ممن أجبن بسبب كثرة الأطفال.

وما يمكن استنتاجه أنّ النسب العالية على التوالي 28% و24 % والتي تؤكّد على وجود أفراد آخرين يعيشون مع الأسرة كالوالدين مثلا وكذلك زيارة الأهل والأقارب، ما هو إلاّ تأكيد عن الأسرة الجزائرية العصرية التي لا تقطع الصلة مع الأسرة التقليدية مهما بلغت درجة عالية من التطور والتقدم، وأصبحت لها خصائص الأسرة العصرية؛ لأنّ تركيبتها السوسيولوجية الأصلية تعتمد على مبادئ الدين الإسلامي الذي يدعو إلى المحافظة على الوالدين وعلى لمّ شمل صلة الرحم من أهل وأقارب، وكذلك أنّ العادات والتقاليد تلعب دورا كبيرا في الحفاظ على تجمع الأفراد سواء بوجود مناسبة أو عدم وجودها.

أمّا بالنسبة للفئة من المبحوثات اللواتي صرحن بأنها غير صحية بالنسبة للأطفال والتي تمثل 22% فيمكن تفسير ذلك بعدم قدرة الأسرة المادية على توفير الشروط الملائمة للمنزل، أمّا بالنسبة للمبحوثات اللواتي أكّدن بأنّ عدم الملائمة هذا كان بسبب كثرة عدد الأطفال فتمثل نسبة ضعيفة جدا 3 % ويمكن التأكيد بأنّ مثل هذا السبب لمسناه عند الأفراد الذين لهم ثمانية أو عشرة أطفال ويسكنون مثلا في منازل ضيقة كالعمارات مثلا و حتى من هن في السكن العادي.

الجدول رقم (10) يبيّن دخل الأسرة الشهري:

الفئات	مراكز الفئات	التكرارات	النسبة%	مراكز الفئات × التكرارات	(مراكز الفئات)^2	(مراكز الفئات)^2 × التكرارات
11000-8000 دج	9500	24	12	228000	^{4}10×9025	^{6}10×2166
15000-.12000 دج	13500	96	48	1296000	^{4}10×18225	^{10}10×17496
19000-16000 دج	17500	16	08	280000	^{4}10×30625	^{8}10×49
23000-20000دج	21500	12	06	2558000	^{4}10×46225	^{6}10×5547
27000-24000دج	25500	08	04	204000	^{4}10×65025	^{6}10×5202
31000-28000دج	29500	05	2.5	147500	^{4}10 ×87025	^{4}10×435125
35000-32000دج	33500	02	01	67000	^{4}10×112225	^{5}10×22445
39000-36000دج	37500	04	02	150000	^{4}10×140625	^{6}10×5625
43000-40000دج	41500	02	01	83000	^{4}10×172225	^{5}10×34445
50000-44000دج	47000	01	0.5	47000	^{6}10× 2209	^{6}10×2209
60000-51000دج	55500	04	02	222000	^{4}10×308025	^{10}10×1.2312
دون دخل	/	26	13	/		
		200	%100	2882500		

المتوسط الحسابي= $\dfrac{\text{مجموع (مراكز الفئات × التكرارات)}}{\text{مجموع (التكرارات)}}$

$$= \frac{2882500}{200} = 14912.5$$

الانحراف المعياري = $\sqrt{\dfrac{\text{مج[(مراكز الفئات)}^2 \times \text{التكرارات]}}{\text{مج التكرارات}} - \left[\dfrac{\text{مج مراكز الفئات} \times \text{التكرارات}}{\text{مج التكرارات}}\right]^2}$

$$= \sqrt{\frac{^{10}10\ 6.549725}{200} - \left[\frac{2882500}{200}\right]^2}$$

$$= \sqrt{327486250 - 222382656.3}$$

$$= 10252.00437$$

توضح البيانات في الجدول أعلاه رقم (10) أنّ أعلى نسبة لدخل المبحوثات تمثل 48 % ممن يتقاضين 13500دج، في حين تنخفض نسبة الدخل إلى 12 % لمن يتقاضين 9500دج، أمّا نسبة 8 % من المبحوثات فدخلهن 17500دج، و6 % ممن دخلهن 21500دج، أمّا النسب الأخرى فهي ضعيفة إلى حدّ ما وهي على التوالي (4 % و2.5 % و2 % و 2 % و1% و1% و 0.5 %) ومداخيل هذه النسب على التوالي (25500دج و 29500دج)، ونسبتين متعادلتين 2 % ودخلهما (37500دج – 55500دج) ثم نسبتين متعادلتين 1% بدخل (33500دج – 41500دج)، وأخيرا نسبة 0.5 % ودخلها 47000دج .

أمّا عن كفاية المداخيل لتلبية حاجيات الأسرة، فقد أجمعت المبحوثات بعدم كفايتها؛ نظرا لغلاء الأسعار و لتعدّد حاجيات الأسرة في جميع الميادين.

وما يمكن قوله أنّه كلّما ارتفع مستوى الدخل ارتفع بالضرورة مستوى معيشة الأفراد في المجتمع بشرط أن يقل عددهم و أن يتحكم الفرد في نسله ويقلّل من عدد الأطفال بتطبيقه للتنظيم العائلي تطبيقا محكما.

وحسب تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2000م [1] أنّ ارتفاع الأسعار وتحريرها وإلغاء دعم الدولة للمنتوجات الضرورية والبطالة وركود مداخيل الأجراء مع غياب النمو المهم كلّ هذه العوامل أحدثت بالضرورة تفقير السكان، كلّ هذا انعكس سلبا على القدرة الشرائية محدثا إعادة التركيز في النموذج الاستهلاكي، فانخفاض القدرة الشرائية للأسر لم تتحسن منذ سنة 1996م؛ حيث تراجعت القدرة الشرائية لفئة الأجراء في سنة 2000م بنسبة 6 % مقارنة بسنة 1996م.

أمّا بعد سنة 2000م وحسب تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2003م؛ فإنّ الوضعية الاجتماعية تحسنت تحسنا ملحوظا وقد مسّ هذا التحسن كل فئات الأجراء في المجتمع الجزائري؛ حيث ارتفع مستوى معدل النمو المسجل خلال سنة 2003م، و المقدر بنسبة 6.8 % [2] بصفة عامة إلى تحسن المؤشرات الاجتماعية

---

[1] ***Conseil National économique Et Social*** *: OP Cit, P33.*

[2] **المجلس الاجتماعي والاقتصادي: تقرير 2003م**، مرجع سابق، ص126.

بشكل معتبر، ممّا يؤكّد الاتجاه المسجل خلال سنة 2002م:

- ارتفاع الدخل الخام للأسر بحوالي نسبة 12%.
- ارتفاع استهلاك الأسر +4.1 % بالقيمة الحقيقية، مقارنة بسنة 2002م، أي ما يعادل زيادة في استهلاك الفرد الواحد بحوالي 2.5%.
- انخفاض نسبة البطالة؛ حيث انتقلت من 27.5 سنة 2001م إلى 23.7 سنة 2003م.
- تحسن ادخار الأسر + 43 %.
- انخفاض التضخم على الرغم من الارتفاع الطفيف (2.6%).
- انتقل الناتج الداخلي الخام للفرد من 142083دج سنة 2002م إلى 161727دج سنة 2003م بزيادة قدرها 13.8% بالقيمة الجارية.

غير أنّ هذه النتائج الاقتصادية تحجب استمرار المشاكل الاجتماعية والتي هي مصدر المطالبة التي تستوقف السياسات في مجال توزيع المداخيل وتحسين ظروف العمل والتوازن الجهوي، ومن جهة أخرى؛ فإنّ التقدم المسجل في مجال تطور المؤشرات الاجتماعية على الصعيد العام، يتأثر بخصائص مؤشرات التنمية البشرية والتنمية المستدامة التي لا تتطور بنفس الوتيرة التي يتطوّر بها النمو، بل هي في تدهور.

الجدول رقم (11) يبيّن مستوى معيشة المبحوثات:

مستوى معيشة أفراد العيّنة	التكرارات	النسبة %	إذا كانت الإجابة رديء او رديء جدا ما هو السبب ؟	المجموع	النسبة %
رديء جدا	27	13.5	إنخفاض مستوى الدخل	197	38
			غلاء الاسعار	199	38
رديء	138	69	كثرة الأطفال	25	5
			تجارة صغيرة	10	2
المجموع	**165**	**82.5**	نفقات على الأهل	73	14
			بسبب مشروع في حياتكم	17	3
متوسط	33	16.5	/	521	100
مرتفع	02	01			
مرتفع جدا	/	/			
المجموع	200	100			

يبيّن الجدول أعلاه مستوى معيشة المبحوثات، فنلاحظ أنّ هذه النسبة تتفاوت فيما بينها؛ حيث أنّ النسبة التي تعبر عن المستوى الرديء تمثل أعلى نسبة 69 % ثم تليها نسبة المستوى المتوسط بـــ 16.5% ثم نسبة المستوى الرديء جدا 13.5% وفي الأخير نسبة المستوى المرتفع وتمثل 1 %، ولعل هذا التفاوت يكون قد تبيّن لنـــا أكثـــر عند المبحوثات اللاواتي يشتغلن في الوظيف العمومي وكانت نسبتهن في الجدول رقـــم (03) كالتـــالي: الخـــدمات 21 %، التربية والتعليم 18 %، الإدارة 16%، وكان مجموع نسب هذه القطاعات 55 % من المهن الأخرى.

وما يمكن استنتاجه هو أنّ موظفي القطاع العمومي يتقاضون أجورا منخفضة جدا ممّا ينعكس على مستوى معيشتهم، وأنّ المبحوثات اللواتي صرحن بالمستوى الرديء معظمهن من هذا القطاع ومن الفئة التي ليس لهـــا دخـــل وكان من أسباب المستوى الرديء والمستوى الرديء جدا، وغلاء الأسعار ويمثل نسبة 38 %، ثم تليه وتتـــساوى

معه نسبة 38 % بسبب انخفاض مستوى الدخل، ثم تليها بسبب نفقات على الأهل وتمثل 14 % و 5% بسبب كثرة الأطفال، و3 % بسبب مشروع و2 % بسبب تجارة صغيرة.

وتعتبر مثل هذه الأسباب هي التي تعمل على انخفاض المستوى المعيشي للأسرة الجزائرية، ونلاحظ مثلا نسبة 5 % ممن يصرّحن بكثرة الأطفال ولعل هذا يرجع إلى عدم تفكير هذه الأسرة في فكرة التنظيم العائلي وبالتالي لم تستطع تحسين مستوى معيشتها بسبب كثرة الأطفال.

الجدول رقم (12) يبيّن عدد الأطفال لأفراد العيّنة:

البيان	عدد أفراد العينة	عدد أطفال أفراد العينة	النسبة%
02	97	194	%26
04	54	216	%28
06	31	186	%25
08	11	88	%12
10	07	70	%9
المجموع	200	754	% 100

يتضح من الجدول رقم (12) أعلاه والذي يبيّن عدد أطفال المبحوثات أنّ نسبة 28 % والتي تعتبر أعلى النسب وتتمثل في أربعة أطفال، ثم تليها نسبة 26% ممن لهن طفلين، ثم نسبة 25 % ممن لهن 6 أطفال، أمّا بالنسبة لفئة ثمانية وعشرة أطفال فتتمثل على التوالي: 12% و9 %.

وما يمكن استنتاجه أنّه بالجمع بين النسبة الأولى والثانية والثالثة [2، 4، 6] أطفال على التوالي نحصل على نسبة 79 % ممّا يعني تقلص حجم الأسرة الجزائرية؛ حيث تسعى الأسر وحسب تصريحات المبحوثات أنّ العدد أربعة أطفال وخمسة أطفال يعتبر كبيرا بالنسبة لمستوياتهن المعيشية ولكن هناك في رأيهن ظروف أدت إلى الوصول إلى هذا الحجم، وقد أكّدن ذلك في الجدول رقم (19) حيث كانت الرغبة الملحة في طفلين الى ثلاثة ومثلت نسبة 27.5 %.

كما يمكن القول في ما نلاحظه من بيانات في الجدول أعلاه أنّ عدد الأطفال ثمانية وعشرة بدأت تقل مقارنة بالسنوات الأخيرة وهذا الانخفاض في الخصوبة أكّدته الدراسة التي قامت بها الباحثة " زهية وضاح بديدي " بأنّها انخفضت فبعدما كانت في سنة 1970م 8.3 طفل للمرأة انخفضت إلى 2 طفل في سنة 2002م. وهذا ما يفسر أنّ النساء الجزائريات (المتزوجات في سن الخصوبة بطبيعة الحال) يصلن اليوم إلى ثلاث مرات أقل من أمهاتهن من حيث عدد الأطفال(الفصل السابع ص (330)).

وتعتبر فئتا 2 طفل و4 أطفال في الجدول واللتان تمثلان النسبة الأكبر وتعتبران من النسب المثالية إذا ما قورنت بالمعدلات العالية السابقة فيما يتعلق بانخفاض عدد الأطفال بالنسبة للأسرة الواحدة وهذا ما يؤثر ايجابا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومثل هذا الانخفاض يزيد من فرص الاستثمار والإدخار، ويقلص كذلك من حجم النفقات ويؤدي إلى إرتفاع مستوى المعيشة عن طريق ارتفاع القدرة الشرائية للمواطن وارتفاع دخله.

جدول رقم (13) يبيّن وجود أو عدم وجود أطفال يزاولون التعليم و ما هي مستوياتهم المدرسية:

هل لديك أطفال يزاولون الدراسة؟	المجموع	النسبة	إذا كان الجواب بـ " نعم " أذكرالمستوى؟	المجموع	النسبة
نعم	175	%87.5	مستوى تحضيري	20	%6
			مستوى التعليم الابتدائي	124	%34
			مستوى التعليم المتوسط	102	%28
			مستوى التعليم الثانوي	98	%27
			مستوى التعليم الجامعي	18	%5
لا	25	%12.5	/	/	/
المجموع	200	%100	/	362	%100

تؤكد البيانات في الجدول أعلاه أنّ نسبة 87.5 % من أطفال المبحوثات يزاولون التعليم وفي مختلف مستوياته، في حين تقابله نسبة 12.5 % ممن لا يزاولون التعليم، وهذا ما يؤكد ارتفاع نسبة المتمدرسين ويعتبر

هذا مؤشرا هاما يدل على مدى وعي المبحوثات بأهمية التعليم وانعكاساته الإيجابية على أبنائهن في المستقبل، إضافة إلى أنّ مجانية التعليم تفرض ولو نظريا على الأطفال في سن الدراسة الدخول إلى مجال التعليم، بينما نسبة 12.5% والذين لا يدرسون ويكوّنون فئة أطفال صغار السن؛ أي لم يصل سنهم بعد إلى مرحلة الدراسة، وأنّ المستويات التعليمية لهؤلاء الأطفال تختلف وتتوزع ابتداءا من أعلى نسبة والتي تمثل 34 % من المستوى الابتدائي وتليها نسبة 28 % من مستوى المتوسط، ثم نسبة 27 % من المستوى الثانوي ثم 6 % من المستوى التحضيري وأخيرا نسبة 5 % من المستوى الجامعي.

وما يمكن استنتاجه أنّ توزيع أطفال عينة البحث على كافة المستويات التعليمية، يدل على وعي الأفراد بأهمية التعليم و الذي يعدّ أحد الأركان الأساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أنّه يعتبر من أهم وسائل تنمية الموارد البشرية ويمدّ سوق العمل بالمهارات المختلفة لسدّ حاجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالتعليم وفي كافة مستوياته يرفع الوعي عند الفرد و عند المراة بالذات حيث يرتفع سن الزواج عندها، كما تقل نسبة الزواج المبكر لديها وبالتالي تتحدّد سنوات الحمل لديها فتميل أسرتها إلى حجم محدود. وقدأكّدت الدراسة الميدانية الاجتماعية لـ " صفوح الأخرس " تركيب العائلة العربية ووظائفها:« بأنّه توجد علاقة عكسية بين درجة التعليم وكثرة انجاب الأطفال، فكلّما قلت نسبة التعليم بين الأفراد ازداد ميلهم إلى إنجاب الأطفال وكلّما ازدادت نسبة التعليم بين الأفراد قلّ انجابهم للأطفال» [1].

كما أنّ الوعي الاجتماعي الذي يكتسبه الزوجان من جراء التعليم يدفع بهما إلى المقارنة المستمرة بين مواردهم وحاجات أبنائهم وهذا ما تتطلبه تربية الأطفال.

---

[1] **صفوح الأخرس: تركيب العائلة العربية ووظائفها (دراسة ميدانية لواقع العائلة السورية)**، مرجع سابق، ص 198.

الجدول رقم (14) يبيّن مدى رضاء المبحوثات على التحصيل الدراسي لأبنائهن:

هل أنت راضية على مستوى التحصل الدراسي لأبنائك	المجموع	النسبة %	/	المجموع	النسبة%
نعم	102	%58			
لا	73	%42	إذا كانت الإجابة بـــعدم الرضا ما هو السبب ؟		
			صعوبة المنهاج الدراسي	45	%19
			كبر حجم الأسرة	28	%12
			عدم اهتمام طفلك بالدراسة	53	%22
			الإمكانيات المادية	55	%23
			التاثير السلبي لاصدقائه	35	%14
			تأثير وسائل الترفيه مثل التلفزيون والألعاب الإلكترونية والكومبيوتر	24	%10
المجموع	175	%100	المجموع	240	%100

يبيّن الجدول رقم (14) والذي يوضح رضى أو عدم رضى أفراد العينة على مستوى التحصيل الدراســي لأبناءهن، وحسب الشواهد البيانية فإنّ نسبة الرضى بلغت 58 % بينما بلغت نسبة عــدم الرضــى بـــ 42 %، وأنّ عدم الرضى هذا يعود إلى عدة أسباب منها الإمكانيات المادية والتي تمثل نسبة 23 % وهذه الظــروف الماديــة حسب المبحوثات تعود إلى انخفاض مستوى دخل الأفراد ؛ مما يعيق الوالدين على اقتنــاء كــل الأدوات المدرســية، وكذلك لا تستطيع الأسرة أن تقوم بكل وظائفها وخاصة الجسمية والنفسية والعقلية، فبالنسبة للوظــائف الجــسمية فتتمثل في توفير الوالدين للأطفال المأكل والمشرب والملبس وحمايتهم من الأمراض الجسمية ووقايتهم وكذلك التربيــة النفسية ثم العقلية والتي تعنى بتنمية النواحي الفكرية التي تساعد الطفل في عملية التفكير، كتــوفير الألعــاب المفيــدة الفكرية التي تساعده في تنمية قدراته العقلية " محمود حسن"(الفصل الرابع ص (189))، كل هذا يحتاج إلى توفير ظروف مادية ملائمة داخل الأسرة، ثم تليها نسبة 22 % وهي تتمثل في تأثير الأصدقاء على الأطفال في الاهتمام

بالدراسة علما بأنّ احتكاك الأطفال وخاصة في الأحياء الشعبية يكثر نتيجة لكثرتهم ولضيق السكن أحيانا أخرى وكذلك لوجود مشاكل أسرية ممّا يجعل الاختلاط في كثير من الأحيان صعبا على تربية الطفل وهذا ما يؤثر على دراسته، و كثيرا ما نجد في هذا التأثير يكون عند الآباء الأميين والذين لا يهتمون بشؤون أبنائهم المدرسية سواء في المدرسة أو اتجاه واجباتهم المترلية في مراجعة الدروس وغيرها ممّا يجعل الأطفال يحتكون أكثر بالأصدقاء ويتواجدون لفترة طويلة من النهار وحتى أحيانا في الليل في الشوارع، في حين بلغت صعوبة المنهاج الدراسي 19 % و تليها نسبة كبر حجم الأسرة بنسبة 12 % ثم تأثير وسائل الترفيه مثل التلفزيون وغيره بنسبة 10%.

وما يمكن قوله هو أنّ رضى المبحوثات على مستوى التحصيل الدراسي لأبنائهن يكون مرتبطا في معظم الأحيان بعدم رغبتها في الانجاب وأن تكون أسرهم صغيرة ومحدودة الحجم، إضافة إلى أنّه يكون أيضا عند الزوجين المتعلمين أكثر منه عند الأسر الأمية، أمّا بالنسبة لعدم الرضى فيكون في أغلب الأحيان عند الأسر الكبيرة الحجم والتي لا تستطيع من خلالها السيطرة والمراقبة لأبنائها عندما يكونون في سن الدراسة.

الجدول رقم (15) يبيّن مدى استطاعة أو عدم استطاعة أفراد العيّنة في تلبية حاجات أبنائهم المدرسية:

هل تستطيع (ين) تلبية كل حاجات أبنائك المدرسية؟	المجموع	النسبة %	/	المجموع	النسبة%
نعم	140	%80	بالنسبة للإجابة بـــ " لا" ما هو السبب؟		
لا	35	%20	ضعف مستوى الدخل	28	%46
			كثرة الأطفال	8	%13
			غلاء الأسعار	25	%41
المجموع	175	%100		61	%100

يوضح الجدول أعلاه مدى استطاعة أو عدم استطاعة أفراد العينة تلبية حاجات أبنائهم المدرسية وتمثل نسبة 70% من المبحوثات اللائي يستطيعن تلبية حاجات أبنائهن المدرسية، إلاّ أنّ جزءا كبيرا من هذه النسبة يصرحن بأنّهن مرغومات على شراء الحاجيات المدرسية لأبنائهن وذلك يكون دائما على حساب الإمكانيات المادية

الضرورية أي أنّ الرغبة الملحة لتعليم الأبناء حتى وإن كان ذلك على حساب مستوى المعيشة، أمّا المبحوثات اللائي أجبن بـــ " لا " فكانت نسبتهن 20 %، وعدم قدرتهن على تلبية حاجيات أبنائهن المدرسية و يعود في نظرهن إلى عدة أسباب منها ضعف مستوى الدخل بنسبة 46 %، ثم تليها نسبة 41 % بسبب غلاء الأسعار، ويمثل سبب كثرة الأطفال نسبة 13 %.

ومن هذا نستنتج أنّ العوامل المؤثرة هي ضعف مستوى الدخل وغلاء الأسعار وليس كثرة الأطفال خاصة أنّنا توصلنا في هذه الدراسة (الجدول رقم (12)) بأنّ أعلى نسبة لعدد أطفال العينة من لهم أربعـــة أطفـــال وتمثـــل 28 % ثم تليها نسبة 26 % من أفراد العينة من لهن طفلين وهذا ما يفسر بمدى تحكم الأسرة الجزائرية في الإنجـــاب مراعية الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي لا تسمح بذلك مثلا غلاء الأسعار وانخفاض الدخل وتـــدني مـــستوى المعيشة و الظروف الصحية للأم.

الجدول رقم (16) يبيّن مدى استطاعة المبحوثات تسديد مصاريف العلاج الخاصة بالأطفال :

هل تستطيع (ين) تسديد المصاريف العلاجية؟	المجموع	النسبة	/	المجموع	النسبة%
نعم	28	%14	إذا كانت الإجابة بـــ " لا" ما هي السبب؟		
لا	172	%86	غلاء مصاريف العلاج مثل الأشعة، الفحوص، التحاليل، العمليات الجراحية	202	%86
			كثرة الأطفال	33	%14
المجموع	200	%100		235	%100

ممّا لا شك فيه أنّ المصاريف العلاجية بصفة عامة خاصة عند الأطفال في كل دول العالم و الجزائر من بين هذه الدول و التي مصاريف علاجها مرتفعة أيضا، لولا تأمين المرضى والذين ينتمون لصندوق الضمان

الاجتماعي سواء بالنسبة للعمال أو لأبنائهم، وأنّ الشواهد البيانية في الجدول رقم (3) والـــذي يبـــيّن أنّ معظـــم المبحوثات لا ينتمين للقطاع العمومي وبالتالي فهن لسن مؤمنات ولكن معظمهن يصرحن بأنّ أزواجهـــن مـــؤمنين من طرف الضمان الاجتماعي بالنسبة لعلاج الأطفال، ومهما كانت صفة التأمينات حسب المبحوثات فإنّ المصاريف العلاجية بصفة عامة غالية الأسعار بما فيها مـــصاريف عـــلاج الأطفـــال وبالتـــالي تؤكّـــد البيانـــات الاحـــصائية أنّ نسبة 86 % من المبحوثات يصرحن بعدم استطاعة الزوجين بتسديد مصاريف العلاج وخاصة إذا تطلّب الأمـــر استخدام الأشعة والفحوصات والتحاليل والعمليات الجراحية والتي أصبحت في غالب الأحيان تابعة للقطاع الخاص، إضافة إلى أنّ الطفل ونظرا لصغر سنه يتعرض للعديد من الأمراض المتكررة مثل الزكام في الشتاء والإسهال في فصل الصيف إضافة إلى الحوادث المترلية التي يتعرض لها الطفل أحيانا، أمّا نسبة 14 % والتي تتمثـــل في تعـــذر تـــسديد مصاريف علاج الطفل بسبب كثرة الأطفال نسبة ضعيفة وخاصة إذا نظرنا لنسبة من لديهن ثمانية وعشرة أطفـــال و يمثلن على التوالي نسبة 12 % 9% (أنظر الجدول رقم (12)).

الجدول رقم (17) يبيّن كيف تم زواج المبحوثات (عن طريق التعارف أو عن طريق الأهل):

كيف تمّ زواجك ؟	المجموع	النسبة%
عن طريق التعارف	189	% 94.5
عن طريق الأهل	11	% 05.5
	200	% 100

باعتبار الزواج مؤسسة اجتماعية ولها مدلولها السوسيولوجي وبالتالي فهي تضم الذكر والأنثـــى اللـــذان تربطهما علاقات اجتماعية وجنسية شرعية من أجل تكوين أسرة، هذه العلاقات تتطلّـــب قبـــل وجودهـــا نوعـــا من التفكير والشعور لدى كل واحد نحو الآخر وذلك بالاختيار الزواجي والذي يعتبر عملية نفسية اجتماعية، ويرى

في هذا " مارشال جونز " بأنّ الاختيار الزواجي هو نمط سلوكي[1] فالفرد الذي يقوم بالاختيار سلك طريقة معينة أثناء انتقائه لعرض من العروض المقدمة أمامه، فالاختيار الزواجي رغبة شخصية للفرد سواء أكان رجلا أم امرأة، وتعبر الشواهد البيانية في الجدول رقم (17) على أنّ نسبة 94.5 % من أفراد العينة تم زواجهم عن طريق التعارف والاختيار الشخصي، ولعلّنا يمكن أن نسند ذلك إلى التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وسيطرة الإرادة الحرة لطرفي تلك العلاقة والتي تتم بأسباب مختلفة كالقرابة، والعمل، والدراسة والصداقة، أمّا نسبة 5.5 % فتعبر عن تدخل الأهل في الاختيار الزواجي وغالبا ما نجد هذا النوع في الأسرة التقليدية؛ حيث يتدخل الأب والأم في اختيار الزوجة للابن المقبل على الزواج، ونفس الشيء بالنسبة للبنت.

وما يمكن استنتاجه أنّ هذا النوع الأخير بدأ يظمحل من المجتمع الجزائري لأنّه يترتب عليه الكثير من المشاكل الأسرية وساد في الوقت الحالي الاختيار الزواجي الذاتي الذي يتم عن طريق التعارف بين الزوجين قبل الزواج؛ حيث يتجرأ كل واحد منهما على اتخاذ قراراته الشخصية بنفسه من حيث الخطوة الأول كالخطوبة ثم الزواج الذي يتم بالحب والتفاهم بينهما، إلى اتخاذ القرار بينهما في كل الأمور الأسرية و الاجتماعية والاقتصادية وحتى اتخاذ قرارهما في عدد الأطفال الذي يناسبهما ما يخفف على الزوجين الضغوط الأسرية للأسرة التقليدية في الإنجاب و اختيار عدد الأطفال المناسب لهما .

الجدول رقم (18) يبيّن سن الزوجة عند زواجها:

الفئات	17-15	21-18	25-22	29-26	33-30	37-34	المجموع
التكرارات	18	30	54	62	36	/	200
النسبة%	9	15	27	31	18	/	%100

يتضح لنا من نتائج الجدول رقم (18) والذي يبيّن سن الزوجة عند زواجها أنّ نسبة 31 %من النساء

---

[1] **سامية حسن الساعاتي: الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي**، دار النهضة العربية، بيروت، ط2 1981م، ص22.

ممن تزوجن بين سن 26 و29 سنة وهو السن المناسب للزواج والاستقرار الاجتماعي، كذلك يعتبر مؤشرا هاما لسن الإنجاب المناسب لتكوين الأسرة، وهذا ما أكّده التقرير الوطني *CIPD* في سنة 2003م أنّ سن الزواج عند الإناث بلغ 29.6 % في سنة 2002م (الفصل (السابع ص (332))، وهذا التأخير في الزواج للمرأة يرجع لعدة أسباب منها دخول المرأة لميدان التعليم وفي أعلى مستوياته، ويؤكّد ذلك المركز الوطني للإحصائيات ONS رقم 80 لسنة 1999م أنّ نسبة تعليم الإناث بلغت 80.73 % في سنة 1998م مقابل36.90 % في سنة 1966م (الفصل السابع ص (333)) وهذا ما يدل على اهتمام الدولة بالتعليم وخاصة التعليم سواء بالنسبة للذكور أو الإناث على السواء، وإضافة إلى أنّ عامل التعليم بالنسبة لهذه الفئة بالذات هناك من المبحوثات واللواتي تزوجن في هذا السن وحسب تصريحاتهن أنّ هذا يرجع إلى بعض الظروف الأسرية القاهرة كوفاة الوالدة مثلا؛ حيث أنّ البنت تحل محلّها لتقوم بتربية اخوتها، ومنها من تؤكّد بأنّها صعبة في اختيار الزوج المناسب من حيث صفاته ومن حيث ما يوفره لها وللحياة الزوجية، أمّا بعض المبحوثات اللواتي ينتمين إلى هذه الفئة فيؤكّدن بقولهن " بأنّ المكتوب ما جاش "(*) كلّها عوامل أدت إلى تأخر سن الزوجة ،أمّا عن نسبة ممن تزوجن في سن 22 إلى 25 سنة فتمثل 27 % ومنهن من توقفت عن الدراسة بعد المستوى الثانوي ومنهن من تزوجن بعد مستوى التدرج في الجامعة مباشرة،أمّا نسبة 18 % فتمثل فئة الفتيات اللواتي تزوجن في سن 30 إلى 33 ويرجع ذلك دائما إلى ارتفاع مستوى تعليمهن في الجامعة ودخولهن إلى التخصصات العلمية وكذلك ممن ينتمين إلى مهن عليا الشيء الذي يجعلهن يتأخرن عن الزواج أمّا نسبة 15 % فتمثل فئة الفتيات اللواتي تزوجن في سن 18-21 سنة ثم في الأخير نسبة 9 % ممن تزوجن في سن 15-17 سنة فهذا مؤشر يدل على أنّ سن الزواج في هذه الفترة عند النساء يكون عند ذوات الأصول الريفية.

(*) مقابلة أجرتها الباحثة مع الممبحوثات بمركز حماية الأمومة والطفولة بعيادة التوليد باتنة في شهر أفريل 2005م.

و ما يمكن قوله هنا هو أنّ التأخير في سن الزواج في فـــئتي الـــسن (26- 29) و (30-31) بالنـــسبة للفتيات يعتبر مؤشرا هاما بالنسبة لتحديد الخصوبة عندهن (علما بأنّ سن الخصوبة يبدأ من سن 15 سنة) وبالتالي يتبعه التحديد في عدد الأطفال، إضافة إلى فترات التباعد بين طفل و آخر وذلك وعيا منها بـــالظروف الاقتـــصادية والاجتماعية والصحية سواء بالنسبة للأم أو الطفل.

الجدول رقم (19):يوضح تحديد رغبة أفراد العينة في إنجاب عدد معين من الأطفال و هل يكون القرار فرديا أو للزوجين معا:

هل كان القرار في إنجاب عدد معين من الأطفال فرديا أو الزوجين معا؟	المجموع	النسبة %	/	التكرارات	النسبة %
قرار فردي	/	/			
الزوجين معا	200	%100	و كم كانت الرغبة في عددالاطفال؟	/	/
			2-1	29	%14.5
			3-2	55	%27.5
			4-3	71	%35.5
			5-4	24	%12
			6-5	/	/
			7-6	/	/
			8-7	/	/
			لا ادري	21	%10.5
المجموع	200	%100	المجموع	200	%100

تعتبر قضية التنظيم العائلي قضية تخص الزوج والزوجة معا وبالتالي فمن البديهي أن اتخاذ القرار حولها يكون بين الزوجين لتحديد العدد المناسب، وذلك لمراعاتهما و وعيهما بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والـــصحية لـــلأم والطفل، على اعتبار أنّ الأسرة العصرية من خصائصها اتخاذ القرار بين الزوجين يكون ضروري خاصة مـــن ناحيـــة الإنجاب، و قد دلت الشواهد الإحصائية في الجدول أعلاه والذي يوضح اتخاذ القـــرار في إنجـــاب العـــدد المناســـب

من الأطفال يكون بين الزوجين معا وليس قرارا فرديا، وكانت نسبة إجابات المبحوثات 100 % وهذا يبرز مدى وعي الزوجين في الأسرة العصرية عكس ما كانت عليه مكانة المرأة في الأسرة التقليدية.

أمّا بالنسبة للرغبة في إنجاب عدد معين من الأطفال فلها دلالات كثيرة سواء عند المرأة أو عند الرجل فقد عبّر عنها الباحثان " ماريا ريتا تستا " " *MARIA RITA TESTA* " و " ليوناردو قريلي " *LéONARDO " GRILLI* " فيقولان بأنّ الخصوبة المثالية تفسر بمعيار اجتماعي، بينما الرغبة في إنجاب طفل يعتبر كمعيار فردي[1]، وبالتالي فبالنسبة للمرأة فترغب في أن يكون لديها عدد من الأطفال يملأون عليها حياتها، وخاصة إذا تعلق الأمر بمجتمع يضغط على المرأة في أن يكون عندها عددا معين من الأطفال، فمن خلال الولادات تثبت المرأة وجودها وأهميتها الاجتماعية، ومن خلال أمومتها تصل إلى إحساسها بتأدية دورها، أمّا بالنسبة للرجل فبوجود الأطفال يثبت رجولته ويحافظ على استمرار عائلته ولقبه كذلك، ويمكن الإشارة إلى أنّ الرغبة في الإنجاب لعدد معين من الأطفال تختلف عند الأفراد في كثير من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والإيديولوجية.

فقد كانت الأسرة التقليدية أو الجماعة العائلية لها تصور عن الطفل وعن قيمته وخاصة إذا كان الطفل ذكرا فيبقى دائما رمز القوة والسلطة وهو مفخرة للعائلة كما أنّه يبقى هدفا وبالتالي فإنّ الولادات الكثيرة فلها ما يبرّرها في المجتمع الجزائري في وقت مضى، أمّا في الأسرة العصرية فقد اختلف الأمر وخاصة مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على المجتمع فإنّها تسعى إلى عدد محدود من الأطفال.

ومن خلال البيانات الموضحة في الجدول أعلاه يتضح أنّ تحديد رغبة أفراد العينة في الإنجاب يتمركز في فئة الرغبة لـ (3- 4) أطفال و التي وتمثل أعلى نسبة وهي 35.5 % وهذا إن دل على شيء فهو يدل على تقليد الأسر للنمط الاجتماعي الحديث وتفضيلها للأسر القليلة العدد، بعد إدراكها التام بالنفقات العالية

---

[1] ***Maria Rita Testa Et Lénardo Grilli: OP Cit,*** *P 110.*

التي تتطلبها المجالات الصحية والمعيشية والتعليمية للآباء والأطفال ممّا دفع بالكثير من المبحوثات إلى التصريح بأنهن شديدات الرغبة في هذا العدد (3-4) و خاصة إذا كانا طفلان وبنتان، و هذه الرغبة في فئة (3-4) أطفال أثبتتها نتائج الدراسة السابقة للبحث الأمريكي (الفصل الثامن ص (376)) و التي قام به الباحثين "فريدمان" " *Freed Man* " و "ولبتن " " *Welpton* "و " كامبل " "*Cambel* "والذي أجري في الولايات المتحدة لحوالي *2713* امرأة أمريكية حول الإنجاب والإجهاض والعقم وتطبيقا منع الحمل، فكان من نتائج هذه الدراسة:

- أنّ هناك بعض التغيرات فيما يخص الحجم المرغوب فيه (مثلما هو مبيّن في الجدول رقم (*19*)).

- كما أنّ رغبات الأغلبية الساحقة من العينة تقع بين *2* إلى *4* أطفال كما هو مضح في الجدول رقم (*19*) و هي أعلى نسبة تمثل *35.5*% ص(*450*).

- كما أنّ حجم العائلة يتغير مع المركز الاجتماعي والظروف الاقنصادية والاجتماعية والدين.

- هناك قلة من العينة ترغب في أطفال أكثر ممّا عندها.

ويمكن القول بأنّ نتائج هذه الدراسة تتطابق مع نتائج الجدول أعلاه رقم (*19*).

أمّا بالنسبة للفئة الموالية في بحثنا فهي الرغبة في (2-3) وتمثل نسبة *27.5* % ثم تليها نسبة 14.5**%** ممن يرغبن في (1-2). وتعتبر هذه النسب مؤشرا هاما في خفض الولادات داخل الأسرة الجزائرية بصفة عامة والأسرة في ولاية باتنة بصفة خاصة.

أمّا النسب الموالية والمبحوثات اللائي يرغبن (4-5) وتمثل 12%، ثم في الأخير نسبة 10.5% ممن أجبن بلا أدري.

و ما يمكن استنتاجه هو أنّ الرغبة في إنجاب عدد محدود من الأطفال تعود إلى الوعي الكامل للزوجين بالظروف الاقتصادية والاجتماعية .

الجدول رقم (20) يبيّن تحبيذ أفراد العيّنة في إنجاب جنس الذكور أو الإناث أو الذكور والإناث معا:

الفئات	التكرارات	النسبة%
الذكور والإناث معا	104	%52
الذكور	56	%28
الإناث	40	%20
المجموع	200	%100

هناك اعتقاد سائد لدى الكثير من الناس في تفضيل جنس الذكور على جنس الإناث متمسكين بالـــدور الذي تلعبه العادات والتقاليد إلى جانب سيطرة أفكار جيل الكبار اعتقادا منهم أنّ الذكر يمثل قوة الأسرة والمجتمـــع، وعلى سواعد الرجال تقام الحضارات وتزدهر الأمم، وهم مقتنعون بأنّ المرأة مخلـــوق ضـــعيف يعتمـــد في حياتـــه على ما يكلّفها الرجل به.

كما أنّ إنجاب الذكور يساعد الآباء على تحمل أعباء الأسرة اقتصاديا فالأسرة الجزائرية كانـــت قوتهـــا الدفاعيـــة ورفاهيتها الاقتصادية ومتعتها بين العائلات ومكانتها تعتمد بالدرجة الأولى على عدد أفرادها وكلّما زاد عدد الذكور ارتفعت مكانتها بين العائلات الأخرى وازدادت هيبتها لأنّ الذكور (الفصل الخامس ص (232)) يمثلون القـــوة المنتجة والدرع العسكري الدفاعي نظرا لطبيعة حياة المجتمع الزراعية التي تعتمد في المقام الأول على الجهـــد العـــضلي للرجال.

ولكن هذا التفضيل لجنس الذكور أغفل هؤلاء الأفراد بالحقوق التي منحهـــا الإســـلام للمـــرأة بوصـــفها مخلوقـــا بشريا مثل الرجل ما عدا بعض الاختلافات في الحقوق والواجبات التي تعود إلى اختلاف الجنس.

و ما يمكن الإشارة إليه أنّ تحبيذ الذكور في الأسرة العصرية بدأ يقل عن السابق على أساس أنّ المرأة هي أيضا في الأسرة العصرية الحالية لها مكانة مرموقة مثل الرجل.

أمّا النسب المبينة في الجدول أعلاه فتؤكّد أنّ نسبة 52 % ممن يرغبون في كلا الجنسين دون تفضيل بينهما، ثم تليها

نسبة28 % ممن يفضلون الذكور ثم نسبة 20 % ممن يفضلون الإناث وهذه النسبة الأخيرة في تحبيذ الإناث فقط أثارت استغرابي كباحثة وحسب مقابلتي مع المبحوثات استنتجت من ذلك بأنّ لهذه الفئة تجارب داخل أسرهن قبل الزواج ومدى مساعدة البنات لوالدهن في كل أمورالحياة، بينما الذكور فلا يفكرون في ذلك على الإطلاق.

إضافة وحسب تصريحاتهن أنّ الذكور عندما يتزوجون تقل العلاقات مع أمهاتهم وآبائهم وبالتالي فإنّ البنات هن اللواتي يتحملن مسؤولية الوالدين في الكبر حتى وإن كن متزوجات. وقد أكدت إحدى المبحوثات تفضيل الإناث على الذكور بالمثال العامي الذي يقول " اللي ما عندوش البنات ماعرفوه باش مات ".

الجدول رقم (21) يبيّن أسباب تفضيل أفراد عينة البحث للذكور فقط أو الإناث فقط:

الفئات	التكرارات	النسبة%	الفئات	التكرارات	النسبة%
أسباب تفضيل الذكور	/	/	**أسباب تفضيل الإناث**	/	/
لامتداد العائلة	56	%42	**لمساعدة الأم في أعمال البيت**	35	%31
للتباهي بهم اجتماعيا	45	%34	**البنت لا تقطع الصلة مع والديها**	38	%34
للاستعانة بهم عندالكبر	32	%24	**البنت هي التي تعين الوالدين عند الكبر**	40	%35
المجموع	133	%100		113	%100

لا شكّ أنّ تفضيل أحد الجنسين على الآخر له سبب مباشر عند الأفراد، ولقد تمثلت أسباب تفضيل الذكور على الإناث لدى المبحوثات اللاتي صرحوا بذلك في الجدول أعلاه تتمثل في نسبة 42 % لامتداد العائلة ثم تليها 34 % للتباهي بهم اجتماعيا ثم نسبة 24 % للاستعانة بهم عند الكبر، أمّا بالنسبة للمبحوثات اللاواتي يفضلن الإناث أيضا لهن أسباب منها أنّ البنت لا تقطع الصلة مع والديها وتمثل نسبة 35 % ثم تليها نسبة 34 % أنّ البنت هي التي تعتني بالوالدين عند الكبر، أمّا نسبة 31 %فيصرحون بأنّها تساعد الأم في البيت، وما يمكن قوله أنّ هذه الأسباب لها ما يبرّرها سواء في تفضيل الذكور أو تفضيل الإناث داخل الأسرة العصرية، فتفضيل الذكور

في الأسرة العصرية يختلف في تفسيره عند الأسرة التقليدية وهذا حسب تصريحات المبحوثات مثلا في حالة وجود بنات فقط عند الزوجين، وأحيانا نجد الزوج هو الذكر الوحيد عند والديه مثلا، أمّا في حالة تفضيل الإناث فنلاحظ بأنّ نسبة 20 % ليست بالضعيفة مقارنة بعدم تفضيلها في الأسرة التقليدية، وهذا التفضيل يرجع بطبيعة الحال وإضافة إلى تأكيد حقيقة الأسباب التي ذكرناها وأكّد عليها أفراد العينة هو مساواتها مع الذكور في جميع الميادين كالحقوق السياسية ومبدأ مساواة المرأة المتعلقة بالانتخابات ومبدأ المساواة بينها وبين الرجل في شروط الدخول للوظيف العمومي ومبدأ المساواة في شروط الدخول إلى العمل كما أكّده " *M.BOURAYOU* " و " *R.BELHADRI* " في الفصل الخامس ص (238)) ، ولا بد من التأكيد على هذه التحولات من حيث المشاركة الملحوظة للمرأة الجزائرية في تطور التنمية الشاملة للبلاد.

الجدول رقم (22) يبيّن تفكير عينة البحث في التنظيم العائلي:

هل فكرت في تنظيم النسل ؟	التكرارات	النسبة%
نعم	195	%97.5
لا	05	%02.5
المجموع	200	%100

من البديهي أنّه من المميزات الأساسية للأسرة العصرية هي صغر حجمها، ولا يتحدّد هذا الأخير إلاّ بالتفكير في التنظيم العائلي وخاصة أنّ هذا المفهوم أصبح في متناول جميع الأسر وعند جميع الأزواج وسواء عند الأم التي تذهب للعمل أو الأم الماكثة في البيت، وقد ساهمت الدولة في نشر هذه الفكرة من زمن بعيد في الجزائر و إبتداءا من سنة 1967م إضافة إلى احتكاك الأسر مع بعضها في نشر الفكرة وكان كل ذلك نتيجة للتحولات الاجتماعية والاقتصادية.

وحسب الشواهد البيانية في الجدول أعلاه أنّ نسبة 97% من أفراد العينة من سبق لهن وفكرن في التنظيم العـــائلي نظرا لمزياه العديدة والتي كما حدّدتها " مليكة لعجالي " في كتابها " تباعد الولادات في العالم الثالث، التجربة الجزائرية " (الفصل السابع ص (290)) وقد حدّدت الإمتيازات في النقاط التالية:

- تباعد الولادات يضمن حياة الأم والطفل.
- تباعد الولادات تعمل إلى إنقاص وفيات الأطفال والأمهات.
- تباعد الولادات يعمل على سلامة الطفل العقلية والجسمية.
- تباعد الولادات يعمل على رفاهية الأسرة وترفع من مستواها الاقتصادي والاجتماعي النفسي.

أمّا نسبة 02.5 % ممن لم يفكرن في فكرة التنظيم العائلي، تعتبر نسبة ضعيفة جـــدا وحـــسب تـــصريحات المبحوثات أنّ السبب في ذلك هو ارضاء الاهل و الاقارب و بسبب العادات و التقاليد و بسبب الدين و تعتبر نسب ضعيفة جداً (الجدول (23)).

الجدول رقم (23) يوضح تطبيق أو عدم تطبيق فكرة التنظيم العائلي من طرف المبحوثات:

هل تؤيدين أو لا تؤيدين فكرة التنظيم العائلي؟			الأسباب	المجموع	النسبة%
/	المجموع	النسبة%	– من أجل الراحة الجسمية والنفسية للأم والطفل.	145	%24
نعم	195	%97.5	– خروج المرأة لميدان العمل.	77	%13
			– الظروف الاقتصادية وعدم تحمل الأسرالمصاريف.	138	%23
			– ضيق السكن.	102	%17
			– من أجل تربية الأطفال تربية سليمة	140	%23
المجموع				602	%100
/	المجموع	النسبة%	– لإرضاء الأهل والأقارب.	3	%60
لا	05	%02.5	– بسبب العادات والتقاليد.	1	%20
			– بسبب الدين.	1	%20
			– خطورة استعمال الموانع على صحة الأم.	/	/
			– غلاء موانع الحمل.	/	/
المجموع	200	%100	/	05	%100

يتضح من الجدول رقم (23) والذي يبيّن تطبيق أو عدم تطبيق فكرة التنظيم العائلي من طرف المبحوثات، قد دلت الشواهد الإحصائية أنّ نسبة من يطبقن فكرة التنظيم العائلي تطبيقا فعليا هي نفس النسبة التي تعبر عن مدى تفكير أفراد العينة في فكرة التنظيم العائلي وهي نسبة 97.5 % وإن دل هذا على شيئ فإنّه يدل على مدى وعي أفراد المجتمع بمزايا التنظيم العائلي، وحسب تصريحات المبحوثات فإنّ تأييدهن هذا يعود إلى عدة أسباب تجعلهن ينظمن نسلهن، فقد بلغت نسبة 24 % بسبب الراحة الجسمية والنفسية للأم والطفل، ثم تليها نسبة 23 % بسبب الظروف الاقتصادية وعدم تحمل الأسرة للمصاريف، وتتساوى هذه النسبة مع نسبة من أجل تربية الأطفال تربية سليمة و التي تبلغ 23%، أمّا بسبب ضيق السكن فتبلغ نسبته 17%، أمّا بسبب خروج المرأة لميدان العمل فتبلغ نسبته 13% وتعتبر نسبة ضعيفة وحسب تصريح المبحوثات أنّ خروج المرأة لميدان العمل أصبح

لا يعتبر مشكلا نظرا لتوفر دور الحضانة للأطفال وحتى لأصغر سن الطفل أي بعد الثلاثة أشهر والتي ترجع فيها المرأة للعمل بعد ولادتها وعطلة أمومتها.

وما يمكن استنتاجه هو وعي الأسرة الجزائرية بتطبيق فكرة التنظيم العائلي وتحديد عدد الأطفال ممّـــا يـــؤثر بالإيجاب على الجانب الاجتماعي والاقتصادي وهذا ما يؤثر في التنمية الشاملة للبلاد.

فكلّما قلّ العدد استطاعت الأسرة أن تتحكم فيه ولعلّ الأسباب التي أجابت عنها أفراد العينة الدليل القاطع على تطبيق هذه الفكرة فسبب صحة الأم والطفل يدل على وعي الأفراد بالمخاطر التي تلحق بصحة الأم والطفل نتيجة الولادات المتكّررة (الفصل السادس ص (286)). أمّا بسبب الظروف الاقتصادية وتربية الأطفال تربية سليمة كانت النسبة التي تعبر عنهما 23 % وهي تعني بتأدية وظائف الأسرة على أكمل وجه سواء الوظيفة الاقتصادية أو وظيفة التربية باعتبار الأسرة هي الجماعة الأولية الأساسية التي ينمي فيها الطفل اتجاهاته وأنماطه السلوكية (الفصل الرابع ص (187))والقيم التي يهتدي بها.

أمّا بالنسبة لميدان العمل فيجعل المرأة غير قادرة على تحمل أعباء الحمل والتربية والتي تتطلّب وقتا كـــبيرا، ممّا يجعل المرأة تفكر في البحث عن حل يساعدها على لتجنبها من الوقوع بالحمل؛ لأنّ الإنجاب يعرقلها حتما علـــى التوفيق بين تربية الأطفال وعملها خارج البيت، وحتما إذا اهتمت بتربية الأطفال والشؤون المترلية فإنّها بالـــضرورة ستهمل عملها خارج البيت، وإذا اهتمت بالعمل خارج البيت أهملت خدمات زوجها وأطفالها فإنّها مهدّدة بـــضياع إمتيازاتها كزوجة وكأم، لذا يمكن القول أنّه كلّما كان العدد قليلا كلّما تمكنت الأسرة من تأدية وظائفهـــا بـــصورة ناجحة.

أمّا النسبة الثانية في هذا الجدول والتي تعني بعدم تطبيق التنظيم العائلي وتمثل نسبة ضعيفة جدا وهي 2.5 % من أفراد عينة البحث، وحسب تصريحات المبحوثات اللواتي ينتمين إلى هذه الفئة أنّ عدم التطبيق هذا يرجع لعـــدة أســـباب منها لإرضاء الأهل والأقارب وتمثل نسبته 60 % من مجموع المبحوثات اللواتي لا يطبقن التنظيم العائلي وعددهن5

مبحوثات وذلك بسبب إرضاء الأهل والأقارب، أمّا النسبة الموالية فهي 20 % بسبب العادات والتقاليدثم نسبة 20% بسبب تأثير الدين. كلّها أسباب كانت الأسر الجزائرية في السابق متمسكة بهذه القيم والعادات والتقاليد وكذلك أنّها كانت مترددة في فهم رأي الدين ممّا جعل الكثير من أفراد المجتمع يرفضون فكرة التنظيم العائلي، وكانوا يرون في وجود الأطفال مصدر رزق ومصدر طمأنينة الأسرة على حفظ ممتلكاتها وتخليد اسمها وخاصة عند أهل الريف، كما كان وجود الأطفال عندهم من أكبر دعائم التماسك بين الزوجين لأنّ عدم وجود الأطفال يؤدي في أغلب الأحيان إلى الطلاق وزواج الرجل بامرأة أخرى، وفي هذا يرى " علي فؤاد أحمد " في كتاب " فوزية دياب " " القيم والعادات الاجتماعية "؛ إنّه من العوامل المسؤولة عن كثرة المواليد في الأسرة الريفية موقف الزوجة الضعيف تحت التهديد الدائم المستمر بحق الرجل في الطلاق أو في الزواج بأكثر من واحدة، الشيء الذي يجعل المرأة تهتم اهتماما خاصا بزيادة عدد الأطفال تدعيما لمركزها مع زواجها وحماية أسرتها [1].

وما يمكن قوله أنّ عدم وجود الأطفال في الأسرة العصرية الجزائرية يترتب عنه نتائج مثل الطلاق ويدفع الرجل بالزواج بامرأة أخرى بحثا عن الأطفال، كما هو كان موجودا في الأسرة التقليدية في أزمنة مضت، لكن بالنسبة لاهتمام المرأة بكثرة الأطفال في هذه الأسرة العصرية وخضوع المرأة للرجل كما كانت عليه في السابق بدأت ملامحه تزول من المجتمع الجزائري وذلك نتيجة تغيّر مركزها حيث أنّها نزلت لميدان التعليم ودخلت إلى سوق العمل أين شعرت بحريتها فتغيرت وضعيتها، وأصبحت لها نفس الحقوق والواجبات مع الرجل شرط أن توفق بين عملها من تربية الأطفال والتدبير المترلي والاهتمام بزوجها وبين عملها خارج البيت، وانطلاقا من هذه الحقائق التي يؤكّدها " جلالي صاري "

---

[1] فوزية دياب: **القيم والعادات الاجتماعية مع بحث ميداني لبعض العادات الاجتماعية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1980م ص306.

(الفصل الخامس ص (239)) قائلا إنّ المرأة الجزائرية ليست تلك المرأة التي كانت خاصّة للرجل وخاضعة له، وهي ليست تلك المرأة دون موارد عيش خاضعة لقريب منها مع مجموعة أطفالها يعانون الوحدة والفقر والبؤس، ليست أبدا خاضعة لمحيطها، ليست تلك البنت المرتبطة بأهلها وفي كل هذه الحالات فإنّها تقاس بالرجل؛ حيث أنّها تمارس نشاطا داخل المؤسسة سواء أكانت مصنعا أو مؤسسة تعليم أو في التكوين المهني؛ حيث أنّها بلغت نظريا وعلى الأقل بنفس المرتبة مع الرجل في التحكم في البيئة الخارجية للمنزل[1].

الجدول رقم (24) يبيّن المدة الزمنية التي يباعد بها أفراد العينة ولاداتهم:

عدد السنوات المباعد بها /عدد الأطفال	02	04	06	08	10	المجموع	النسبة%
أقل من سنة	03	05	02	/	/	10	%03
سنة واحدة	04	02	03	/	/	09	%03
سنتان	05	18	17	02	05	47	%15
3 سنوات	37	24	13	04	01	79	%24
4 سنوات	29	26	12	08	/	75	%23
5 سنوات	22	18	16	02	/	58	%18
6 سنوات	17	15	13	01	/	46	%14
/	/	/	/	/	/	324	%100

يلاحظ في الجدول أعلاه والذي يوضح الفترة الزمنية التي يباعد بها لدى المبحوثات، فقد مثلت نسبة 24 % من المبحوثات ممن يباعدن نسلهن بثلاث سنوات وهذا ما يدل على الفترة التي تباعد بها الزوجة وتعتبر فترة مناسبة جدا للتباعد حيث تسمح للزوجة أن تربي رضيعها على أكمل وجه وكذلك أنّها مناسبة لقوله سبحانه وتعالى:﴿ الوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة ﴾[2]. وبالتالي فالشريعة الإسلامية تعمل على صيانة النسل من الضعف والهزال.

---

[1] ***Djlali Sari:*** *Op Cit, P 247.*

[2] **سورة البقرة: الآية " 233 ".**

أمّا النسبة الموالية فهي 23 % ممن يباعدن بأربع سنوات ثم تليها نسبة 18 % ممن يباعدن بخمس سنوات و 14 % ممن يباعدن بستة سنوات، أمّا النسبتين المتقاربتين 3 % بالنسبة للتباعد بأقل من سنة واحدة والتباعد بسنة واحدة ويعتبر مؤشرا لا يدل على راحة الأم واسترجاعها لقوتها الجسمية ولا على نمو الطفل نموا كاملا لأنّ هذه الفترة تعتبر قصيرة جدا للعناية به من حيث نموه الجسمي والنفسي والعقلي.

الجدول رقم (25) يبيّن نوع وسائل منع الحمل الأكثر استعمالا من طرف أفراد العيّنة

النوع / البيان	العزل	اللولب	الواقي الذكري	الطريقة الحسابية	الحبوب	المراهم	الحقن	طرق تقليدية	رضاعة طبيعية	المجموع
التكرارات	05	14	09	05	149	00	07	02	04	195
النسبة%	02	07	04	02	79	00	03	01	02	**%**100

لا شكّ أنّ وسائل منع الحمل كثيرة وتتمثل في الآلات والعقاقير والأدوية وكذلك العزل والطرقة الحسابية؛ حيث أنّ هذه الوسائل تؤخذ بطريقة نظامية وذلك حسب وصفها من طرف الأطباء المتخصصين في ذلك على اعتبار أنّها الوسائل الأنجع في خفض الخصوبة، كما أشار إليها " Jacques Vallin"و " *THéRESe LOCOH* " إلى أنّ وسائل منع الحمل هي الطريقة الفعالة والمباشرة في خفض الخصوبة (الفصل السابع ص (326))، إلاّ أنّ استعمالها يكون على درجات مختلفة من القبول على ذلك من حيث درجة فعاليتها لكل الحالات وهذا ما تمّ التعرض إليه في الفصل السادس ص (276).

وفيما يتعلق باختيار نوع وسائل منع الحمل الأكثر استخداما من طرف أفراد عينة البحث فقد أكّدت الشواهد البيانية أنّ نسبة كبيرة من المبحوثات يفضلن ويستخدمن الحبوب وتمثل هذه النسبة 79 % ممن يطبقن التنظيم العائلي ويرجع سبب استعمال هذه الوسيلة أكثر من الوسائل الأخرى إلى شدة مفعولها وسهولة تناولها، وباعتبارها الوسيلة الناجحة و المضمونة في كل فترات استعمالها، في حين تبقى الوسائل الأخرى رغم أهميتها

فإنّها لم تنل إلاّ نسبا ضعيفة، وبعد استعمال الحبوب يليه استعمال اللولب بنسبة 7 % ثم تليه نسبة 4 % الواقي الذكري و 3 % استخدام الحقن، وتأتي على التوالي وبنسب متساوية 2 % طريقة العزل والطريقة الحسابية.

و تبقى الإشارة إلى أنّ وسائل منع الحمل تستخدم بطريقة منظمة لأنّها متوفرة وخاصة في الصيدليات وقد بلغت نسبة استخدام وسائل منع الحمل الحديثة على المستوى الوطني عند الحضر بنسبة 52.9 % و عند الريفيين بنسبة 50.3 % حسب الباحثة " زهية وضاح بديدي " في الفصل السابع ص (335)، اما وزير الصحة والسكان الحالي "عمار تو" فقد صرح بأن استخدام موانع الحمل بلغ على المستوى الوطني 75 % في سنة 2005[1].

الجدول رقم (26) يوضح مصدر حصول المبحوثات على وسائل منع الحمل:

المكان / البيان	الصيدلية	مراكز حماية الطفولة والأمومة	المجموع
التكرارات	128	67	195
النسبة %	% 66	% 34	%100

من خلال بيانات الجدول أعلاه والذي يوضح مصدر حصول أفراد البحث على موانع الحمل، فقد دلت الإحصائيات الميدانية أنّ نسبة 66 % من المبحوثات يتحصلن عليها من الصيدلية وذلك لتوفرها وعدم انقطاعها إضافة إلى أنّ اقتنائها من مراكز حماية الأمومة والطفولة يتطلّب مواعيد بذلك وأحيانا انقطاعها، أمّا نسبة 34% فيتحصلن عليها من مراكز حماية الأمومة والطفولة وهذه النسبة تمثل تقريبا الفئة ذات الدخل المحدود وكذلك النساء الماكثات في البيت.

وما يمكن استنتاجه هو أنّ الوعي لدى المبحوثات اللواتي يستخدمن وسائل منع الحمل هو الذي جعلهن حريصات على استخدامها ومهما ارتفع سعرها لضرورة استخدامها للتنظيم العائلي.

---

[1] **جريدة الأحرار اليومية**: الصادرة يوم 13 مايو، العدد 2495، 2006م، ص05.

الجدول رقم (27) يوضح نوعية الخدمات التي تقصدها المرأة في مراكز حماية الأمومة والطفولة:

ما هي الخدمات المقدمة للمرأة في مراكز حماية الأمومة والطفولة ؟	المجموع	النسبة%
الفحص أثناء الحمل وبعده	60	% 35
شرح التنظيم العائلي	52	% 31
اقتناء وسائل منع الحمل	57	% 34
المجموع	169	% 100

تعتبر مراكز حماية الأمومة والطفولة هي المراكز الصحية المناسبة للاحتياجات الصحية للأم والطفل، وبالتالي فقد قامت الدولة بتوفيرها في كل بلديات ودوائر وولايات الوطن ممّا يسهل على الأطفال والأمهات الفحوصات والتحاليل و التلقيحات اللازمة، إضافة إلى أنّ الدولة قد وفرت في هذه المراكز الأطباء المتخصصين وكذلك تكوين القابلات، فيما يخص التنظيم العائلي و تدريبهن على توزيع موانع الحمل إضافة إلى فحص المرأة الحامل قبل وبعد الولادة إضافة إلى قيامهن بالتلقيحات اللازمة للأمهات الحوامل وكذلك بالنسبة للأطفال وكل هذه الوظيفة التي تقوم بها القابلات تسمى بـ " التربية الصحية للأم والطفل "، وما يمكن الإشارة إليه هو أنّ معظم النساء المبحوثات يتوجهن إلى هذه المراكز و منهن من يشترين موانع الحمل من الصيدليات ويذهبن إلى هذه المراكز قصد الفحوصات والتحاليل و التلقيحات أثناء حملهن وكذلك فحوصات أطفالهن، إضافة إلى النساء اللواتي يتعاملن دائما مع هذه المراكز ويقتنين منها موانع الحمل.

ولقد دلت الإحصائيات الميدانية أنّ نسبة 35 % من المبحوثات ممن يذهبن إلى مراكز حماية الأمومة والطفولة من أجل الفحص أثناء الحمل وبعده ثم تليها نسبة 34 % ممن يذهبن من أجل اقتناء وسائل منع الحمل وفي الأخير نسبة 31 % من أجل شرح التنظيم العائلي.

وما يمكن استنتاجه هو أنّ مراكز حماية الأمومة والطفولة التابعة للدولة تقوم بالخدمات اللازمة للمرأة والطفل

من حيث الفحوصات الطبيّة والتحاليل و التلقيحات وكذلك توزيع موانع الحمل.

الجدول رقم (28) يوضح طريقة حصول المبحوثات على وسائل منع الحمل و اللواتي يذهبن إلى مراكز حماية الأمومة والطفولة:

ماهي الطريقة التي تحصلين بها على وسائل منع الحمل من مراكز حماية الطفولة والأمومة؟	المجموع	النسبة%	في حالة الإجابة بـــ " صعوبة الحصول على الموانع ما هو السبب ؟	المجموع	النسبة%
بصعوبة	04	%06	عدم توفرها.	/	/
			سوء توزيعها.	/	/
			متوفرة لكنها متقطعة.	04	%100
بسهولة	56	%84	/	/	/
حسب الظروف	07	%10			
المجموع	67	%100	/	04	%100

من خلال البيانات الإحصائية في الجدول رقم (28) والذي يبيّن الطريقة التي يتحصل بها المبحوثات اللائي يذهبن إلى مراكز حماية الأمومة والطفولة من أجل اقتناء موانع الحمل واللواتي عددهن 67 مبحوثة من أصل 200 مبحوثة من أفراد العينة أي بنسبة 34 % إلاّ أنّ ما يلاحظ في هذا المجال هو التباين والاختلاف في درجة الحصول إذ تبلغ نسبة 84 % من هؤلاء ممن يتحصلن عليها بسهولة ثم تليها نسبة 10 % من يجبن بأنهن يتحصلن على موانع الحمل حسب الظروف وقد فسرن ذلك بانشغال القابلات بأعمال أخرى مع النساء اللواتي يأتين بكثرة من أجل الخدمات التي تقدم لهن، أمّا بنسبة 6 % ممن أجبن بأنّهن يتحصلن على هذه الموانع بصعوبة، وقد طرحت عدة أسباب على هذه الفئة الأخيرة منها بسبب عدم توفرها وسبب سوء توزيعها وكان السبب المباشر الذي أجابت عنه النساء اللواتي يتحصلن على موانع الحمل بصعوبة وعددهن أربعة أجبن جميعهن بأنّ موانع الحمل متوفرة لكنّها متقطعة والسبب في ذلك هو التذبذب في وصول الموانع للقطاعات الصحية وخاصة بالنسبة للعلامات التي تأتي من الخارج والتي أكثرها من الموانع " الأقل جرعة " أو " الجرعة الضعيفة " " *Faible Dose* ".

الجدول رقم (29) يبيّن معاملة المستخدمين للمبحوثات في مراكز حماية الأمومة والطفولة في الغالب:

الفئات	جيدة	عادية	سيئة	المجموع
التكرارات	08	55	04	67
النسبة%	% 12	% 82	% 06	% 100

ممّا لا شك فيه أنّ مراكز حماية الطفولة والأمومة أنشأت أصلا لضمان كل طلبات حاجيات المواطنين من موانع الحمل المستخدمة والاستقبال الحسن لهذا الغرض بغية تحقيق الهدف الذي تسعى إليه الدولة وهو التنظيم العائلي ولتحديد طبيعة المعاملة فإنّ البيانات الإحصائية الموضحة في الجدول أعلاه تعطينا فكرة عن ذلك وحسب تصريحات المبحوثات اللواتي يترددن على المراكز بصورة منتظمة، وقد دلت نسبة 82 % ممن يذهبن إلى هذه المراكز يستقبلن بطريقة عادية ثم تليها نسبة 12 % ممن يستقبلن بطريقة جيّدة، و 6 % ممن يستقبلن بطريقة سيّئة، وما يمكن استنتاجه حول الفئتين الأخيرتين أنّ 6 % يستقبلن بطريقة جيّدة لأنّ هذه الفئة معظمها من السلك الطبي أو من المعارف وبالتالي هناك علاقة عمل بينهم وبين العاملات في المركز، أمّا نسبة 6 % ممن يصرحن بأنّهن يستقبلن بطريقة سيّئة فقد اكتشفنا من خلال هؤلاء المبحوثات أنّهن يذهبن بطريقة فوضوية لاقتناء موانع الحمل والتي بعض الأحيان تكون متقطعة وبالتالي يستقبلون بالطريقة السيّئة وفي بعض الأحيان لتصرفهن السيئ تنزع منهم بطاقات الاقتناء لمدة محدّدة كعقوبة لهن و هذا ما اكدته مسؤولة قسم التنظيم العائلي بمديرية الصحة.

الجدول رقم (30) يبيّن إجابة المبحوثات حسب سلم الشدة لعدة أقوال لها علاقة بثقافة المجتمع الجزائري تتعلق بالإنجاب:

الرقم	الأقوال	موافقة بشدة	موافقة	لا أدري	غير موافقة	غير موافقة بشدة	المجموع
1	بيت الرجال خير من بيت المال	/	07	18	101	74	200
	النسبة %	-	%03.5	%09	%50.5	%37	%100
2	ضناية الشيب يأكلها الذيب	85	105	/	/	/	200
	النسبة %	%42.5	%52.5	-	-	-	%100
3	اللي خلق ما يضيع	155	45	/	/	/	200
	النسبة %	%77.5	%22.5	-	-	-	%100
4	الراجل يكتفوه لولاد	/	02	/	/	198	200
	النسبة %	-	% 01	-	-	%99	%100
5	الدار اللي مافيهاش لولاد مثل الجبانة	200	/	/	/	/	200
	النسبة %	%100	-	-	-	-	%100
6	المرأة لازم تولد حتى تيبس كي المعزة	/	02	/	180	198	200
	النسبة %	-	% 01	-	-	% 99	%100

لقد كانت الأسرة الجزائرية قديما تشجع على الزيادة من الأطفال بسبب الجانب الاقتصادي و الاجتماعي ومن أجل قوتها الدفاعية والمرأة في هذه الأسرة لم تكن لها قيمة اجتماعية إلاّ بإنجاب الأطفال(الفصل الخامس ص (236))وأنّ الإكثار من النسل قديما كان رمزا للتباهي والافتخار والاعتزاز، وقد تطرقنا في هذا الجدول إلى عدة أقوال كانت تؤمن بها الأسرة الجزائرية التقليدية، وطرحناها على المبحوثات وكانت أرائهن كالتالي: فبالنسبة للقول " بيت الرجال خير من بيت المال " فكانت أعلى نسبة وهي 50.5 % من أجبن غير موافقة ،أمّا نسبة 37 % ممن أجبن غير موافقة بشدة، أمّا نسبة 3.5 % فقد أجبن بموافقة، وتعتبر نسبة ضعيفة.

أمّا بالنسبة للقول " **ضناية الشيب يأكلها الذيب** " فكانت نسبة ممن أجبن بموافقة 52.5 % ونسبة

42.5 % ممن أجبن بموافقة بشدة، وقد صرّحت المبحوثات بأنّ الولادة في سن متأخرة تسبب عدة مشاكل سواء بالنسبة للوالدين أو بالنسبة للأطفال، ثم تليها غير موافق بنسبة 3.5 % وغير موافق بشدة بنسبة 1.5 % وكانت هذه الآراء الأخيرة خاصة ببعض المبحوثات الأميات.

أمّا بالنسبة للقول" **اللي خلق ما ضيع** " فكانت نسبة 77.5 % من المبحوثات من أجابن بموافقة بشدة ثم تليها 22.5 % ممن أجبن بموافقة بمعنى جميع المبحوثات يؤيدن هذه الفكرة على أساس أنّه من الأغراض الأولى للزواج هو الإنجاب وبقاء استمرار النوع البشري (الفصل السادس ص (291)) بقوله تعالى:﴿ ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقكم وإياهم ﴾[1].ويقول أيضا:﴿ وما من دابة في الأرض إلاّ على الله رزقها ويعلم مستقرها ومستودعها كل في كتاب مبين ﴾ [2].

أمّا بالنسبة للقول " **الراجل يكتفوه لولاد** " فكانت نسبة من أجبن بغير موافقة بشدة تمثل 99 % ونسبة ضعيفة جدا وتمثل 1 % من أجبن بموافقة، بمعنى كثرة الأطفال تكون حاجزا للزوج على أن لا يتزوج مرة أخرى.

أمّا بالنسبة للقول " **الدار اللي ما فيها لولاد مثل الجبانة** " فبنسبة 100 % من المبحوثات اللواتي صرحن بموافقة بشدة؛ لأنّه كما سبق وأن قلنا سابقا أنّ من الأغراض الأولى للزواج هو الإنجاب وبالتالي فعدم إنجاب الزوجين يؤدي إلى عدة مشاكل أسرية منها الطلاق وغيرها وبقوله سبحانه وتعالى: ﴿ المال والبنون زينة الحياة الدنيا ﴾ [3].

أمّا القول الأخير " **المرأة لازم تولد حتى تيبس كي المعزة** " فنجد نسبة 99 % من المبحوثات ممن أجبن بغير موافقة بشدة و 1 % بموافقة، وهذه النسبة العالية 99 % تؤكّد أنّ مثل هذا الكلام كان في الأسرة التقليدية عندما كانت المراة خاضعة للرجل تنفذ أوامره فيما يطلبه من الزيادة من الأطفال، أمّا حاليا فهذا القول انعدم تماما.

وما يمكن استنتاجه أنّ هذه الأقوال كانت أكثر انتشارا في الماضي، أمّا في الحاضر فأصبح الأفراد

---

[1] سورة الإسراء: الآية " **31** ".

[2] سورة هود: الآية " **06** ".

[3] سورة الكهف: الآية " **46** ".

لا يهتمون بهذا ،ويرجع ذلك إلى التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها المجتمع والمعطيات الجديدة التي دخلت على الأسرة مثل خروج المرأة لميدان التعليم ودخولها لعالم الشغل وكذلك بروز عالم المرأة لتحتل الصدارة في المجتمع الجزائري وبالتالي يمكن القول بأنّ هذا المجتمع تخلى كلية عن طابعه الذكوري، بل بقيت مكانة الرجل دائما محترمة (الفصل رقم الخامس ص (238))، ومن بين المعطيات التي ذكرناها آنفا هو التفكير في حجم الأسرة عن طريق التنظيم العائلي والذي يؤدي إلى التقليل من عدد الأطفال والاعتناء بهم كثيرا؛ لأنّ التنظيم العائلي يعني تنظيم حياة الإنسان في كل الميادين كما يلعب هذا التنظيم العائلي دورا مهما في تأمين الاستقرار النفسي والاجتماعي لكل أفراد الأسرة، وكذلك خفض الأعباء المادية والمعنوية على أفرادها وبالتالي تستطيع الأسرة أن تؤدي وظائفها على أكمل وجه.

الجدول رقم (31) يبيّن رأي المبحوثات في بعض العوامل ومدى تأثيرها على عرقلة تطبيق فكرة التنظيم العائلي:

الفئات	في رأيك هل العوامل التالية تعرقل تطبيق التنظيم العائلي؟	نعم	النسبة%	لا	النسبة %
التكرارات	المجتمع والأهل	3	60	195	%100
	العادات والتقاليد	1	20		
	الجانب الديني	1	20		
المجموع		5	%100	195	%100
النسبة %	/	% 2.5	/	% 97.5	/

توضح الأرقام في الجدول أعلاه وعي المبحوثات حول مزايا التنظيم العائلي، إضافة إلى وعيهن بالمشاكل التي قد يحدثها النمو السكاني والتي تتمثل في الجانب الاجتماعي كالصحة والتعليم والتربية وغيرها، وفي الجانب الاقتصادي كمستوى دخل الفرد ومستوى المعيشة والنفقات التي تتطلّبها الأسرة وأمام هذه الحقائق المعاشة نلاحظ من خلال مقابلتنا للمبحوثات أنّ تلك العوامل التي طرحناها عليهمن في سؤال ما رأيكن في تأثير العوامل التالية

على التنظيم العائلي؟ المجتمع والأهل، العادات والتقاليد، الجانب الديني.

فقد كانت إجابات المبحوثات بنعم و مثلت 2.5 % بسبب تأثير المجتمع والأهل وبنسبة 60 %. ثم 20 % ممن اجبن بسبب تأثير العادات والتقاليد، و 20% بالنسبة للجانب الديني. اما المبحوثات اللواتي اجبن بلا فكانت نسبتهن 97.5% و هي في نفس الوقت النسبة التي تطبق التنظيم العائلي حسب الجدول رقم(23) ص(457).

وما يمكن استنتاجه وفي رأي المبحوثات أنّ هذه العوامل أصبحت لا تؤثر على الزوجين وخاصة الأسرة العصرية فتعلم الزوجين واستقلاليتهما ساعدهما على تخطي مثل هذه الأفكار إضافة إلى أنّ كل أفراد المجتمع أصبحوا لا يبالون بمثل هذه الأمور على أساس انتشار الوعي لديهم أكثر من السابق، أمّا بالنسبة للجانب الديني فأصبح لا يكوّن ضرر على الأفراد؛ حيث أنّ جميع الأفراد يطلعون جيدا على رأي الدين في التنظيم العائلي ممّا يساعدهم على فهم وإدراك المقصود منه، إذ هو يعني تباعد الولادات وليس تحديدها وبالتالي كانت فتوى المجلس الإسلامي الأعلى (1968م- 1982م) (الفصل السادس ص (297-298)) واضحتين للأفراد، وكذلك مشاهدة الأفراد للفتاوي عبر التلفزيون وفي كل قنوات العالم الإسلامي.

أمّا بالنسبة لتأثير العادات والتقاليد فحسب إجابات المبحوثات أنّ الأسرة الجزائرية تخطت مثل هذه الذهنيات والتي كانت مؤثرة ومنتشرة في مجتمعنا.

النتائج

النتائج

لقد كان ارتفاع معدل النمو الديموغرافي في الجزائر من أكبر المشاكل التي كانت سببا في إعاقة التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث وجدت الدولة الجزائرية نفسها بعد الإستقلال مباشرة تدور فيما يسمى بالحلقة المفرغة في إقتصادها، تزايد رهيب في السكان (بلغ أعلى المستويات 3.39 %) وموارد اقتصادية محدودة، وبالتالي ارتأت أن تتّبع سياسة التنظيم العائلي قصد الحد من هذه المشكلة العويصة، حيث قامت بمجهودات واسعة لتهيئة الظروف اللازمة لإنجاح هذه السياسة، وهذه الظروف تتمثل في إقامة مراكز حماية الأمومة والطفولة، وتكوين المستخدمين المتخصصين في هذا المجال، وتوفير موانع الحمل على اختلاف أنواعها سواء في هذه المراكز أو في الصيدليات، إضافة إلى توعية الأسر بهذه السياسة.

ومن خلال منطلقات الدراسة النظرية ومعطيات الدراسة الامبريقية توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج نعرضها في التالي:

1/ نجاح الدولة في توصيل فكرة التنظيم العائلي لمجموع المواطنين و تقبل الأسرة الجزائرية لفكرة تطبيق التنظيم العائلي وممارستها على نطاق واسع بين الكثير من العائلات الجزائرية، بعدما كان مجرد الحديث عن الموضوع من المحرمات في العرف الشعبي للمجتمع ولا يجر الحديث ــ و إن جرى حول هذه الفكرة ــ إلاّ همسا وفي أوساط محدودة وعلى نطاق ضيّق، ذلك أنّ فكرة التنظيم العائلي ارتبطت في أذهان أغلب الجزائريين بقناعات مخالفة ولو ظاهريا أو خطأ لمعتقدات المجتمع الدينية وعاداته وتقاليده، وبالتالي يعتبر تقبل الأسرة الجزائرية للتنظيم

العائلي وممارستها الفعلية للتنظيم انتصارا للمجتمع ككل على أكثر من صـــعيد وهـــو بدايـــة الإنتصار في معركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحكمها عوامل أخرى إضافة إلى التنظيم العائلي.

فهو يعتبر شكلا من أشكال تحرر المرأة من القيود المفروضة عليها في الإنجاب دون أن يكـــون لها حق الاختيار، كما ساهم التنظيم العائلي في الحد من النمو الديموغرافي؛ حيـــث انخفـــضت نـــسبة النمـــو الطبيعـــي إلى01.69 % في ســـنة 2005م بعـــدما كانـــت 03.16 % في سنة 1986م، و 3.39 % سنة 1966م ممّا سمح للمرأة بتنظيم حياتها العائلية والعمليـــة والمساهمة في جهود التنمية الوطنية.

- أعطى الفرصة للمرأة خاصة وللعائلة الجزائرية عامة من التكيّف مع المستجدات التي فرضتها التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع، خاصة بالنظر إلى تفشي ظاهرة البطالة وتفاقم أزمة السكن، فقد كان تأييد وتطبيق التنظيم العائلي من قبل المبحوثات بنسبة 97.5 % وهي نسبة مرتفعة وأكبر من المعدل الوطني الذي بلغ 75 % على مستوى التراب الوطني معبرين عن ذلك بمدى وعيهم بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والتي تتمثل في الراحة الجسمية والنفسية للأم والطفل، وكذلك من أجل الظروف الاقتصادية والمصاريف التي تتحملها الأسرة، ثم من أجل تربية الأطفال تربية سليمة، ومن أجل خروج المرأة لميدان العمل، بينما تبقى نسبة 02.5 % ممن لا يطبقون التنظيم العائلي وعددهن 5 مبحوثات و ان نسبة 60% بسبب الاهل والاقارب و 20 %بسبب العادات والتقاليد و 20% بسبب الدين وهذه النسبة موجودة وحسب الدراسة في المناطق الريفية وبالتالي يرتفع عدد أطفالها .

2/ الانحسار الكبير للقيم المجتمعية المشجعة على كثرة الإنجاب، فلم تعد قوة الأسرة في عدد أفرادها وإنّما القوة أصبحت تقاس بمدى نفوذ أفرادها في دواليب السلطة ومكانتهم في المجتمع وقدرتهم على التأثير في خدمة مصالح العائلة الكبيرة، خاصة مع تفشي ظواهر الرشوة والمحسوبية والمعارف وقياس مكانة الأسرة بمدى نفوذ أبنائها في الأوساط السياسية والاجتماعية والثقافية، فقد أجابت نسبة 97.5 % من أفراد العينة بتخطيهم لمثل هذه القيم المشجعة على زيادة الأطفال، كتأثير المجتمع والأهل، والعادات والتقاليد، وتأثير الجانب الديني الذي حاولوا فهم الفتاوى المتعلقة به.

3 / إنشاء وتشييد الدولة لمراكز حماية الأمومة والطفولة في جميع بلديات ودوائر وولايات الوطن مع توفير المستخدمين لذلك؛ من حيث توعية الأفراد بالتنظيم العائلي وتقديم التربية الصحية للأم والطفل وكذلك توفير موانع الحمل في هذه المراكز قدر المستطاع، وضمان الدولة بتوفير الموانع في الصيدليات ورفع القيود عن بيعها لكافة الفئات من المتزوجين وهي متوفرة في القطاع الخاص بكميات كافية وبالنوعيات المرغوبة والمطلوبة؛ حيث يذهب الأفراد حسب إرادتهم إلى الصيدليات أو مراكز حماية الأمومة والطفولة و هذه الأخيرة تقدم لهم خدمات في مجال الفحوصات قبل الحمل وبعده والتحاليل و التلقيحات للأم والطفل، وشرح التنظيم العائلي، وحسب نزولنا إلى الميدان سجلنا رضا المبحوثات على الخدمات التي وفرتها الدولة في مراكز حماية الأمومة والطفولة.

وبعد النتائج التي توصلت إليها الباحثة كان لزاما عليها أن تتأكّد من صحة أو خطأ الفرضية العامة المصاغة في هذه الدراسة والمنطلق منها ومدى تطابقها مع الواقع وذلك استنادا إلى المعطيات التي جمعناها من الواقع المدروس

يمكننا التأكد من صدق الفرضية المنطلق منها في هذه الدراسة والتي مؤداها:" إنّ تطبيق التنظـــيم العـــائلي للأســـرة الجزائرية يسير نحو الوجهة الايجابية و يؤثر ايجابا على النمو الديموغرافي ".

و أخيرا وما يمكن قوله أنّ الجهود التي بذلتها الباحثة في إلقاء ضوء جديد على هذه الظـــاهرة المدروســـة، يمكن أن تفتح آفاقا واسعة وجديدة للبحوث والدراسات المستقبلية في مثل هذه الدراسة، على أن تكون أكثر عمقـــا وأكثر شمولية للمتغيرات التي ركزت عليها الباحثة.

الخاتمة

الخـاتمـة:

لا شك أن النمو الديموغرافي يترك تأثيرات اجتماعية سلبية، حيث أنه يعتبر من العوامل المعرقلة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، فإلى جانب توفير الحياة الكريمة للإعداد المتزايدة من السكان هناك مطلب أخر يعتبر الهدف الأول من عمليات التنمية و هو رفع المستوى الاقتصادي لأفراد المجتمع بصفة عامة و الدولة بصفة خاصة، و أن هذه الزيادة تشكل ضغطا مستمرا على المرافق مما يتطلب في المقابل الزيادة المستمرة في إعتمادات التعليم و الصحة و الخدمات الاجتماعية و غيرها.

و الجزائر باعتبارها تنتمي إلى الدول النامية أصبحت هي أيضا تعاني من النمو الديموغرافي السريع، الذي أصبح يهدد تنميتها الاقتصادية و الاجتماعية و خاصة بعد الاستقلال. أين تم إرساء قواعد التنمية الوطنية و اعتمد في ذلك النهج الاشتراكي الذي يعتمد على التخطيط حيث تم وضع مخططات التنمية من طرف الدولة.

فبالإضافة إلى توجهات الدولة للقطاعات الاقتصادية و الاجتماعية على اختلاف أنواعها، توجهت أيضا للعامل الديموغرافي الذي أصبح يهدد تنميتها، وذلك بضرورة التحكم فيه كسلوك ضروري لتحسين الفعالية في بناء الاقتصاد، مع الاهتمام بالحاجيات الاجتماعية للسكان،و خاصة عندما ارتفعت نسبة النمو الطبيعي إلى 3.39 % في سنة 1966م، مما شد انتباه المسؤولين إلى إتباع سياسة سكانية منذ سنة 1967م، و التوجه إلى الأسرة على أساس أنها هي الهدف الأساسي في تقليص حجمها

و بالتالي تحسين ظروفها الاجتماعية و الاقتصادية، لقد اهتمت الدولة بالقضية السكانية و تجسدت عمليا من خلال المخططات التنموية، و خاصة المخطط الخماسي الأول سنة(1980-1984)،و المخطط الخماسي الثاني لسنة(1985-1989)، حيث شرعت الدولة في إقامة ملتقيات و دراسات خاصة بالسياسة السكانية

و كذلك اعتمدت في سنة 1983م برنامج وطني للتحكم في النمو الديموغرافي $\mathcal{PNMCD}$ و ذلك بعد وعيها الكامل بخطورة النمو الديموغرافي و يركز هذا البرنامج على ثلاث محاور تتمثل في:

1- تنمية القاعدة الهيكلية للاستقبال و التنظيم المادي و الأداء فيما يخص التنظيم العائلي.

2- مساهمة التربية و الإعلام في تحسيس الأفراد بالانخراط الواعي منها الطبقة الحضرية و الطبقة الريفية من السكان بهدف التحكم في الخصوبة.

3- تنظيم نشاط الدراسة و البحث الأساسي و المطبق حول محددات النمو الديموغرافي و أثره على التنمية الاقتصادية و التنمية الاجتماعية بعد الوصول إلى تعريف و تنفيذ سياسة سكانية مندمجة في المخطط الوطني للتنمية.

و منها بدأت الدولة في إقامة مراكز حماية الأمومة و الطفولة على مستوى كل الولايات و الدوائر و البلديات في الوطن، ووفرت موانع الحمل على اختلاف أنواعها، و تكوين المستخدمين الطبيين المتخصصين في هذا المجال،إلى جانب توعية الأسرة الجزائرية و خاصة المرأة، و التي كانت في وقت ما خاضعة للرجل، و تتحدد مكانتها الاجتماعية لإنجابها للأطفال. أصبحت هذه الأخيرة تحتل نفس المكانة مع الرجل، حيث أنها خرجت لميدان التعليم و في أعلى مستوياته فتغيرت وضعيتها، و أصبحت تفكر في تقليص حجم أسرتها واعية كل الوعي بالآثار الاقتصادية من النفقات المالية و المستوى المعيشي و دور الدخل الذي تتطلبه الأسرة، وواعية كذلك الآثار الاجتماعية المتمثلة في صحة وتربية الأطفال و الراحة الجسمية و النفسية للأم و الطفل و كذلك تنشئته، كلها عوامل دفعت المرأة إلى التفكير في التنظيم العائلي و ذلك بالموافقة مع زوجها لأن قضية التنظيم العائلي هي قضية خاصة بالزوجين معا، و هذا ما دفع بالباحثة للقيام بهذه الدراسة و التي عنوانها " النمو الديموغرافي و أثره على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية" (دراسة في التنظيم العائلي للأسرة لجزائرية)، و استنادا إلى البيانات الإحصائية المستقاة من الميدان، توصلت الباحثة إلى صدق الفرضية و التي مؤداها" إن تطبيق التنظيم العائلي للأسرة الجزائرية يسير نحو الوجهة الإيجابية و يؤثر إيجابيا على النمو الديموغرافي"، اما فرضياتها الفرعية:

1- تقبل الأسرة الجزائرية لفكرة تطبيق التنظيم العائلي على نطاق واسع مما أدى إلى انخفاض خصوبة المرأة.

2- الانحسار الكبير للقيم المجتمعية المشجعة على كثرة الإنجاب.

3- إقامة الدولة لمراكز حماية الأمومة و الطفولة في كل من ولايات الوطن و كذلك توفير موانع الحمل على اختلاف أنواعها.

الصعوبات:

لقد واجهت الباحثة عدة صعوبات منها:

1- النقص في البيانات الإحصائية الخاصة بالنمو الديموغرافي سواء على المستوى الوطني أو على المستوى المحلي و عدم دقتها أحيانا أخرى و صعوبة الحصول عليها.

2- صعوبة تتعلق بالجانب الميداني و صعوبة مقابلة المبحوثات حيث يتطلب تحديد موعد مع كل مبحوثة للمقابلة مما يعرقل السير الحسن للبرنامج الذي سطرته الباحثة لجميع البيانات على أساس أن لكل مبحوثة خصوصياتها و لابد من احترام هذه الخصوصيات في المواعيد المحددة لجمع البيانات و كان الأمر أكثر صعوبة مع المبحوثات اللواتي تقطن في الريف.

3- قلة المراجع المتخصصة و قلة الدراسات عن الجزائر في هذا الموضوع بالذات.

قائمة المصادر والمراجع

1/ المصادر:

أ/ القرآن الكريم

ب/ السنة النبوية الشريفة.

2/ المراجع:

أ/ المراجع باللغة العربية:

1- **أبو جادوا صالح محمد علي**: سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 1998م.

2- **أبو عيانة فتحي**: دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية، بيروت، 2000م.

3- **أبو عيانة فتحي**: جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية، بيروت، 1996م.

4- **أبو كريشة عبد الرحيم تمام**: **دراسات في علم اجتماع التنمية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003م.

5- **أندرو بيتز**: مدخل إلى علم اجتماع التنمية، (ت) عبد الهادي محمد والي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995م.

6- **الأخرس صفوح**: علم السكان وقضايا التنمية والتخطيط لها، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1980م.

7- **الأخرس صفوح**: تركيب العائلة العربية ووظائفها (دراسة ميدانية لواقع العائلة السورية)، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1976م.

8- **الأشرم محمود**: محاضرات في المجتمع الريفي، مديرية الكتب والمطبوعات، القاهرة، 1976م.

9- **التومي محمد**: نظام الأسرة في الإسلام، **الجزائر**، (**د، س**).

10- **الجوهري يسري**: جغرافية السكان، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1976م.

11- **الجوهري محمد وآخرون**: ميادين علم الاجتماع، ط5، دار المعارف، القاهرة، 1980م.

12- **الجوهري عبد الهادي**: أصول علم الاجتماع، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2001م.

13- **الجوهري عبد الهادي**: قاموس علم الاجتماع، ط3، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 1988م.

14- **الحسيني السيد**: التنمية والتخلف (دراسة تاريخية بنائية)، دار المعارف، القاهرة، 1982م.

15- **الخشاب مصطفى**: دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار النهضة العربية، بيروت، 1985م.

16- **الخشاب سامية**: النظرية الاجتماعية و دراسة الأسرة، دار المعارف، القاهرة، 1982م.

17- **الخطيب محمد عجاج وآخرون**: نظام الأسرة في الإسلام، مكتبة الفلاح، الكويت، 1985م.

18- **الخطيب زهير**: تطور بنى الأسرة العربية، معهد الإنماء العربي، لبنان، 1980م.

19- **الخطيب سلوى عبد الحميد**: نظرة في علم الاجتماع المعاصر، مطبعة النيل، القاهرة، 2002م.

20- الخولي سناء: مدخل إلى علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003م.

21- الخولي سناء: الأسرة والحياة العائلية، دار النهضة العربية، بيروت، 1984م.

22- الخولي سناء: الزواج و العلاقات الأسرية، ط3، دار النهضة العربية، بيروت، 1983م.

23- الذنون علي حسن: فلسفة القانون، ط1، مطبعة العاني، بغداد، 1975م.

24- الزناتي محمد سلام: موجز تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية (المجتمعات البدائية والقبلية والمدنية القديمة)، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، 1977م.

25- الساعاتي حسن وعبد الحميد لطفي: دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية، بيروت، 1981م.

26- الساعاتي حسن: دراسات في علم السكان، ط2، مكتبة الأنجلو مصرية، الإسكندرية 1996م.

27- الساعاتي سامية حسن: الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي، ط2، دار النهضة العربية، بيروت، 1981م.

28- السمالوطي نبيل محمد توفيق: علم اجتماع التنمية (دراسات في اجتماعيات العالم الثالث)، دار النهضة العربية، بيروت، 1981م.

29 - السمالوطي نبيل محمد توفيق: بناء المجتمع الإسلامي ونظمه (دراسة في علم الاجتماع الإسلامي)، ط2، دار الشروق، جدة، 1988م.

30- السمالوطي نبيل محمد توفيق: الدين والبناء العائلي، (دراسة في علم الاجتماع العائلي)، دار الشروق، بيروت، 1981م.

31- السيد سابق: فقه السنة، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985م.

32- السيد عبد العاطي السيد: علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999م.

33- السويدي محمد: بدو التوارق بين الثبات والتغيّر (دراسة سوسيو أنثروبولوجية في التغير الاجتماعي)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م.

34- السويدي محمد: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري (تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984م.

35- الشناوي محمد الحسن وآخرون: التنشئة الاجتماعية للطفل، دار صفاء، عمان، 2001م.

36- العقاد محمد مدحت: مقدمة في علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، بيروت، 1983م.

37- العيسوى عبد الرحمن: أصول علم النفس الحديث، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، (د . س).

38- الغزوي أبو فهمي سليم وآخرون: المدخل إلى علم الاجتماع، دار الشروق، الأردن 2000م.

39- القاسم أنس محمد أحمد: أطفال بلا أسر، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1998م.

40- القرضاوي يوسف: الحلال والحرام في الإسلام، دار التراث العربي، القاهرة، 1977م.

41- القصير عبد القادر: الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1999م.

42- القن توتوقلو: حضارة الموجهة الثالثة، (ت) عصام الشيخ قاسم، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 1990م.

43- **الكاشف علي**: التنمية الاجتماعية (المفاهيم والقضايا)، عالم الكتب، القاهرة، 1985م.
44- **الكردي محمد**: التخطيط للتنمية الاجتماعية (دراسة في تجربة التخطيط الإقليمي لأسوان)، دار المعارف، القاهرة، 1977م.
45- **المودودي أبو الأعلى**: حركة تحديد النسل، وحدة الجزائر، ورشة زبانة، الجزائر، 1988م.
46- **المعجم الديموغرافي المتعدّد اللغات**، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1967م.
47- **الهواري عادل مختار**: التغير الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993م.
48- **التومي محمد**: نظام الأسرة في الإسلام، الجزائر، (د، س).
49- **إبراهيم ناصر**: علم الاجتماع التربوي، دار الجيل، بيروت، مكتبة الرائد العلمية، عمان (د.س).
50- **إسماعيل علي سعد**: المجتمع والسياسة (دراسات في النظريات والمذاهب والنظم)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999م.
51- **إسماعيل أحمد علي**: أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، دار الثقافة، القاهرة، 1997م.
52- **إميل براهييه**: الفلسفة اليونانية، (ت) جورج طرابيش، دار الطليعة للطباعة و النشر، القاهرة، 1982م.
53- **بدوي السيد محمد**: المجتمع والمشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (د.س).
54- **بدوي السيد محمد**: مدخل إلى علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1980م.
55- **بدوي عبد الرحمن**: خلاصة الفكر الأروبي (أفلاطون)، دار القلم، لبنان، 1979م.
56- **بدوي عبد الرحمن**: أرسطو، دار القلم، بيروت، 1980م.
57- **بدوي هناء حافظ**: التنمية الاجتماعية (رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000م.
58- **برنار برلسون**: برامج تنظيم الأسرة عرض دولي شامل، (ت) محمد محجوب وآخرون، دار المعرفة، القاهرة، 1972م.
59- **بلحاج محمد الشيخ**: تنظيم النسل (تحديد قطعه في ضوء الإسلام)، معهد الحياة، لقرارة، الجزائر، 1986م.
60- **بن النبي مالك**: ميلاد مجتمع، (ت) عبد الصبور شاهين، ط3، دار الفكر، سوريا، 1986م.
61- **بن دعيدة عبد الله**: التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، بحوث في الندوة الفكرية، المركز الوطنيظ للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط الجزائري، الجزائر، 1999م.
62- **بوتفنوشت مصطفى**: العائلة الجزائرية (التطوّر والخصائص الحديثة)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984م.
63- **بودون و. ف. بوركيو**: المعجم النقدي لعلم الاجتماع، (ت) سليم حداد، د. م. ج. الجزائر، 1986م.
64- **بوقصاص عبد الحميد**: النماذج الريفية الحضرية لمجتمعات العالم الثالث قي ضوء المتصل الريفي الحضري، (د م ج)، قسنطينة،(د ، س).

65- **بيومي حسن إبراهيم مرعي**: الخدمات الاجتماعية و رعاية الأسرة والطفولة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، (د.س).

66- **بيومي محمد خليل**: تنمية المفاهيم الاجتماعية للطفل العربي في عصر العولمة، دار الطباعة والنشر، القاهرة، 2003م.

67- **توداور ميشيل**: التنمية الاقتصادية، (ت) محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006م.

68- **تقية عبد الفتاح**: مباحث في قانون الأسرة الجزائري من خلال مبادئ وأحكام الفقه الإسلامي، الجزائر.

69- **جامع محمد نبيل**: اجتماعيات التنمية الاقتصادية (لمواجهة العولمة وتعزيز الأمن القومي)، دار غريب، القاهرة، *2000*م.

70- **جلبي عبد الرزاق**: علم اجتماع السكان، ط2، دار المعرفة، القاهرة، 1987م.

71- **جلبي عبد الرزاق**: علم اجتماع السكان، دار النهضة العربية، بيروت، 1984م.

72- **حجازي أحمد مجدي**: علم اجتماع الأزمة (تحليل نقدي للنظرية الاجتماعية في مرحلتي الحداثة وما بعد الحداثة)، دار قباء للطباعة والنشر، عبده غريب، القاهرة، 1998م.

73- **حسن محمود**: الأسرة ومشكلاتها، دار النهضة العربية، بيروت، 1981م.

74- **حسن محمود**: مقدمة الخدمة الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت، (د. س).

75- **حسن عبد الباسط محمد**: أصول البحث الاجتماعي، ط2، مكتبة وهبة، القاهرة، 1977م.

76- **حسن عبد الباسط محمد**: التنمية الاجتماعية، ط2، مكتبة وهبة، القاهرة، 1977م.

77- **حسن عبد الباسط محمد**: علم الاجتماع، دار غريب، القاهرة، (د.س).

78- **حمزة سعد ماهر**: علم الاقتصاد، دار المعارف، القاهرة، 1967م.

79- **خاطر احمد مصطفى**: التنمية الاجتماعية (الأطر النظرية ونموذج المشاركة)، القاهرة، 1995م.

80- **خاطر أحمد مصطفى**: **الخدمة الاجتماعية (نظرة تاريخية، المناهج، الممارسة، المجالات)**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998م.

81- **دعبس محمد**: الأسرة في التراث الديني والاجتماعي، دار المعارف، مصر، 1995م.

82- **دكلة محمد عبد الهادي**: المجتمع الريفي، وزارة التعليم العالي، جامعة بغداد، 1979م.

83- **دياب فوزية**: **القيم والعادات الاجتماعية، مع بحث ميداني لبعض العادات الاجتماعية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1980م.

84- **رشوان حسين عبد الحميد أحمد**: السكان من منظور علم الاجتماع، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2001م.

85- **رشوان حسين عبد الحميد أحمد**: الأسرة والمجتمع (دراسة في علم اجتماع الأسرة)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003م.

86- رشوان حسين عبد الحميد أحمد: علم اجتماع المرأة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998م.

87- رشوان حسين عبد الحميد أحمد: تطور النظم الاجتماعية وأثرها في الفرد والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،2003م.

88- رمزي نبيل و علي أبو طاحون: التنمية كيف ؟ ولماذا ؟ التنمية بين المفهوم والآليات (قضايا نظرية وبحوث ميدانية)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 1992م.

89- رونج دونيس: علم السكان، (ت) محمد صبحي عبد الحكيم، مكتبة مصر، القاهرة، 1967م.

90- زايد أحمد وآخرون: الأسرة والطفولة (دراسات اجتماعية وأنثروبولوجية)، ط**1**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، (د.س).

91- زايد مصطفى: التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر (1962م- 1980م)، (مدخل سوسيولوجي جديد لدراسة التعليم والتنمية في المجتمعات السائرة في طريق النمو)-، د. م. ج، الجزائر، 1986م.

92- زرمان محمد: معالم الفكر السياسي والاجتماعي عند البشير الإبراهيمي، منشورات جامعة باتنة، الجزائر، 1998م.

93- زكرياء فؤاد: دراسة جمهورية أفلاطون، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1967م.

94- زهران حامد عبد السلام: علم النفس الاجتماعي، عالم الكتب، القاهرة 1972م.

95- زيدان محمد مصطفى: علم النفس الإجتماعي، د . و. ج، الجزائر، 1986م.

96- سفر محمود محمد: التنمية قضية، دار الكتاب العربي السعودي، ط1، جدة، 1980م.

97- سلوى سليمان علي وعبد الفتاح محمد قنديل: مقدمة في الاقتصاد، دار النهضة العربية، القاهرة، 1970م.

98- سيد حسن جابر عوض وخيري حليلي الجميلي: الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة والطفولة، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2000م.

99- سيد أحمد محمد غريب: علم الاجتماع ودراسة المجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001م.

100- سيد أحمد محمد غريب وآخرون: مدخل في علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002م.

101- شفيق محمد: البحث العلمي، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 1985م.

102- شفيق محمد: التشريعات العمالية الأسرية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1997م.

103- شكري علياء: الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992م.

104- شلتوت محمد: الفتاوي (دراسة لمشكلات المسلم المعاصر في حياته اليومية والعامة، دار الشروق، القاهرة، (د.س).

105- شلتوت محمود: إلى القرآن الكريم، شركة دار الشهاب، الجزائر، (د . س).

106- صحيح مسلم، مكتبة ومطبعة محمد علي جسيم وأولاده، ج"4"، القاهرة، (د. س).
107- عامر مصباح: التنشئة الاجتماعية والسلوك الانحراف لتلميذ المدرسة الثانوية، دار الأمة، الجزائر، 2003م.
108- عبد الباسط حسن: علم الاجتماع، مكتبة غريب، القاهرة، 1982م.
109- عبد الباقي زيدان: التفكير الاجتماعي (نشأته وتطوره)، ط2، مطبعة السعادة، القاهرة، 1974 م.
110- عبد الحميد أحمد يحي: الأسرة والبيئة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998م.
111- عبد الحي عبد المنعم: علم السكان (الأسس النظرية والأبعاد الاجتماعية)، ط1، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 1985م.
112- عبد الرحمن عبد الله: تطور الفكر الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، بيروت، 1999م.
113- عبد الله إسماعيل فتحي: التنمية الاقتصادية العربية، إطارها الدولي ومنحاها القومي، (دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 1983م.
114- عزيز خيري: " التجربة الجزائرية في التنمية والتحديث "، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1978م.
115- عمر معن خليل: البناء الاجتماعي (أنساقه ونظمه)، دار الشروق، 1999م.
116- عمران عبد الرحيم: سكان العالم العربي حاضرا ومستقبلا، صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، نيويورك، 1988م.
117- عمران كامل: التنمية في الوطن العربي، مطبعة الاتحاد، دمشق، 1992م.
118- عوض عباس محمود: في علم النفس الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية (د. س).
119- غربي علي: أهمية المفاهيم في البحث الاجتماعي بين الأطر النظرية والمحدّدات الواقعية، سلسلة العلوم الاجتماعية (المنهجية 3)، أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 1999م.
120- غربي علي وآخرون: تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، دار الفكر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003م.
121- غلاب محمد السيد و صبحي محمد: السكان ديموغرافيا وجغرافيا، ط2، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، 1967م.
***122*- غيث محمد عاطف**: دراسات في تاريخ التفكير واتجاهات النظرية في علم الاجتماع، دار النهضة العربية، بيروت، *1975*م.
123- غيث محمد عاطف: قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1979م.
124- غيث محمد عاطف ومحمد علي محمد: دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002م.
125- فتحي محمد: منع الحمل، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1958م.
***126*- قواوسي علي**: السياسة السكانية في الجزائر نشأتها وتطورها (*1962*م-*1994*م)، الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (إقليم العالم العربي)، لندن، *1994*م.

127- قيرة إسماعيل و غربي علي: في سوسيولوجية التنمية، د، م، ج، الجزائر، 2001م.
128- كحالة عمر رضا: الزواج، ط1، مؤسسة الرسالة، سوريا، 1977م.
129- كفافي علاء الدين: رعاية نمو الطفل، دار قباء للطباعة، القاهرة، 1998م.
130- لطفي طلعت إبراهيم: مدخل إلى علم الاجتماع، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، (د.س).
131- ماكيفر وتشالز بيدج: المجتمع، مكتبة النهضة المصرية، ج3، القاهرة، 1971م.
***132*- متولي فؤاد بسيوني**: المشكلة السكانية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، *1998*م.
133- محدة محمد: الخطبة والزواج، دار الشهاب، باتنة، الجزائر، 1994م.
134- مرعي بيومي إبراهيم وملاك محمد الرشيدي: الخدمات الاجتماعية ورعاية الأسرة والطفولة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،1991م.
135- مريبعي السعيد: التغيرات السكانية في الجزائر من (1936م-1966م)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.
136- مريم مصطفى أحمد عبد الحميد: التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995م.
137- مريم مصطفى أحمد و إحسان حفظي: قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005م.
138- مصطفى محمد أحمد: الخدمة الاجتماعية في مجال السكان و الأسرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1955م.
139- مصلح أحمد منير: التربية العامة، وزارة التربية، دمشق، 1972م.
140- نامق صلاح الدين: دراسات في السكان، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1957م.
141- نجار أحمد السيد: الفقر في الوطن العربي، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، الأهرام، مصر 2005م.
142- نشاشيبي كريم وآخرون: الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، دراسة خاصة، صندوق الأمم المتحدة، واشنطن، 1998م.
143- هنري لويس: الديموغرافيات تحليل ونماذج، (ت) جيلالي صاري، د. م. ج، الجزائر، 1984م.
144- وافي علي عبد الواحد: الأسرة والمجتمع، دار نهضة مصر، القاهرة، (د.س).
145- والي محمد عبد الهادي: التنمية الاجتماعية (مدخل لدراسة المفهومات الأساسية)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988م.
146- وصفي عاطف: الأنتربولوجيا الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت، (د.س).
147- ولبرت وليم .و: علم النفس الاجتماعي، (ت) سلوى الملا، دار الشروق، القاهرة 1993م.
148- وهيبة عبد الفتاح محمد: في جغرافية السكان، دار النهضة العربية، القاهرة، 1972م.

149- يوسف حسين محمد: أهداف الأسرة في الإسلام والتيارات المضادة، دار بوسلامة للنشر ، تونس، 1986م.

150- يوسف علي أميرة منصور: محاضرات في قضايا السكان والأسرة والطفولة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999م.

ب/ المراجع باللغة الفرنسية

A/ Ouvrages:

1- Armengaut André: *Démographie Et Société, édition Stock, Paris, 1966.*

2- Antigone Mouchtouris: *la femme, la famille et leurs conflits, réponses institutionnelles et aspirations sociales, l'harmattan, Paris, 1998.*

3-Adepoju Aderanti: *La Famille Africaine, Politiques Demographiques Et Developpement. édition Kkarthala, Paris, 1999.*

4- Aouragh LHaoucine: *L' economie Algerienne à L'épreuve De La démographie. Centre français Sur La Population Et Le Développement C E P E D, Paris 1996.*

5- Benssaad Mohamed Elhocine: *Economie Du Developpement De L'Algerie (Sous Developpement Et Socialisme), Alger, O P U. 1981.*

6- *Bouzidi Abdelmajid:* *Questions Actuelles De La Planification Algérienne, E N A P , Alger, 1988.*

7- Baulieu étienne émile Et Autres: *Contraception, Contrainte Ou Liberté, édition Odil Jacob, Paris, 1999.*

8- Bloss Thierry: *Les Liens De La Famille, Sociologie Des Rapport Entre Générations, Press Universitaire De France, Paris, 1997.*

9- Bozon *Michel: sociologie de rituel du mariage, INED Paris , 1992.*

10- Bennetha .G, *le droit De La Famille Algérienne, Alger, O P U 1993.*

11- Bourdieu Pierre: *Sociologie De L'Algérie, 8 eme édition, Presses Universitaire De France, Paris, 2001.*

12- Said Bouamama Et Hadjila Sàad Saoud: *Les Familles Maghrébines En France, Dex Leé Débrower, Paris1996.*

13- Batigliola Francoise: *Histoire Du Travail De Femmes, la Découverte, Paris, 2000.*

14- Bajos.N Et Autres: *Au Risque De L'échec,La Contraception Au Quotidien, Questions En Santé Publique, De La Contraception à L'avorement, INSERM, Paris, 2002.*

15- Boumgar Ammar: *Les Structures Préstataires De Services De Planing Familiale Des Difficultée Persistantes Malgré Leur multiplication, Textes D'une Rencontre Scientifique editeur ChrisTophe Le Franc, 23 Mai, Paris, 1996.*

16- Chamoux A.Fauve: *Malthus Hier Et Aujourd'hui, Congrès International, C.N.R.S, Mai, 1980, édition CNRS, Paris, 1984.*

17- Charlait Yves: Le Monde En Développement, Documentations Française, Paris, 2002.
18- Corroy Jacqueline: Les Femmes Dans les Sciences De L'homme (XIX eme Siecles) Seli Arshan, Paris, 2005.
19- Cicchelli Catherine Pugeault Et vincenzo Cicchelli: Les Théories Sociologiques De La famille, La Découverté, paris 1998.
20- Condon. S, M. Bozon Et T. Locoh: Démographie, Sexe Et Genre, Bilan Et Perspectives, Dossiers De Recherches, I N E D, Paris, 2000.
21- Caselet Graziela et Autres: Démographie Analyse Et Synthèse, Les déterminants De La Fécondité,édition De L' I N E D, Paris; 2002.
22- Coenen Huther Josette: La Mémoire Familiale, L'harmattan, Paris 1994.
23- Combeissie Jean Claude: La Méthode En Sociologie, La Dècouverte, Paris, 2003.
24- Castelain Yvonne: La Famille, Presses Universitaires De France, Paris, 1982.
25- Dupàquier Jacques: Quand On Entend Démographie, Faut-il-Sortir Son Revolver, Edition Corlet Marianne, Paris, 2000.
26- DeCondorcets A. N :ésquisse D'un Tableau Historique Des Progrés De L'esprit Humain, E.D.O.H. Priot, GUR IN, Paris, 1983.
27- Dirks Sabine: La Famille Musulmane Turque, Son évolution Au 2éme Siecle, Mouton-La Haye, Paris, 1969.
28- Daguet Fabienne: Mariage Divorce, Et Union libre, TNSEE, N°482, Aout, Paris, 1996.
29- Desingly François: être soi d'un âge à l'autre (famille et individualisme) T2 l'harmattan, paris, 2001.
30- Desingly François : le soi, le couple et la famille, Nathan, Paris, 2000.
31- Desingly François : libres ensembles (l'individualisme dans la vie commune), Nathan, paris, 2000.
32- Grant James P: La Situation Des enfants Dans Le Monde, Unicef, Paris, 1983.
33- Gadant Monique: Le Nationalisme Algérien Et Les Femmes, Préface Mohamed Harbi, L'Harmattan, Paris, 1995.
34- Gourari Négadi, DominiqueTabutina Et J.Vallin: LaSituation Démographique En Algerie, (La Population De L'algérie) CICRED, Paris, 1974.
35- Glimard Jean Claud Et Guy Herzlich: La Population Du Monde, édition le monde Bruxelles 1995.
36-Guend Abdelghani : Discours Politique, Discours Religieux, Et Transition de la Fécondité En Algérie, Chaire Quételet, Sous La Direction de Dominique Tabutin Et Autres, Transition démographiques Et Societés, L'harmattan, Paris, 1992.
37- Grawitz Madeleine; Méthodes Des Sciences Sociales, 11 eme édition, Dalloz, paris, 2001.
38- Henyels Luc- Willyde: Islam Et Pensée Contemporaine En Algérie, CNRS, Pris, 1991.

39- Hammouch Abdelkader Et Abderahman Hamoudi: *L'accouchement Aujourd'Hui, Comprendre Votre Enfants Avant Et Après La Naissance, édition I M P Modrne, Alger 1984.*

40- Killiche Stephen: *La Stérilisation Féminine, Question En Santé Publique, Les Enjeux De La Stérilisation, A. Giani, Et H. Leridon, I N S R M, Paris, 2000.*

41- Kaufman Jean Claude: *la famille seul et le prince charment (une enquête sur la vie en solo), essais de recherches, Nathan, paris, 1999.*

42- Kaufman Jean Claude: *sociologie du couple, presse universitaire de France, paris, 1999.*

43- Kaufman Jean Claude *:la trame conjugale (analyse du couple par son linge) , Nathan , paris , 2000.*

44-Khiati Mostafa: *D mographie Et Population, O P V, Alger 1996.*

45-Kouwonou Kodjovi: *Palanifacation Familial, Quel Programme Privilegier Au Togo ? étude Togolaises De Population n° 17, Université De Benin, Lomé 1999.*

46- Ladjali Malika: *L'espacement des naissances Dans Le Tiers Monde (L'expérience Algérienne) O P u, Alger, 1985.*

47- Leridon Henri: *Les Enfants Du Désir, Une Révolution Démographique, Pluriel, Paris, 1998.*

48- L'aucien Pline: *Histoire Naturelle,Les Belles Lettres, Paris, 1962.*

49-Lévi-Strauss c: *La Famille Claude Lévi-Strauss, Gallimards,1 ère édition Française In Annales De L'université D'Abidjan, éthno-Sociologie, Tome3, Paris, 1979.*

50- Lahouari Addi: *Les Mutations De La Société Algérienne, édition La Découverte, Paris, 1999.*

51- Marck BlauR: *La Pansée économique (Origine Et Développement) O P U . 1981*

52- Maclaren Angus: *Histoire De La Contraception, Noesis, Paris, 1996.*

53- Mouchotte Claude: *Introduction Au Sciences Sociales Et A Leur Méthodes, Presse Universitaire De Lyon, 1986.*

54-Mendras Henri: *Eléments de sociologie, Armand Collin, Paris, 1975.*

55- Michel André: *Sociologie De La famille Et Du Mariage, Press Universitaire De france, Paris 1978.*

56- Meunier Christine Castelain: *pères, mères, enfants, dominos Flamarion, paris 1998.*

57- Mernissi Fatima: *Sexe Idiologie, Islam, Tierce, Paris, 1983.*

58- Nathan Fermand: *guide Medical De La Famille, Paris1981.*

59-Rozenbona A. Netter: *Histoire Illustrée De La Contraception, ED, Roger Dacosta, Paris, 1985.*

60-Rosins Francice Et Autres: *Démographie Et Politique, édition Universitaire De Dijon EUD, Paris, 1997.*

61 -Ringel François et émanuel Putman: *Droit de la famille, press universitaire exmarseille, 1996.*

62- Rabzani Mohamed: *La Vie Familial Des Femmes Algériennes Salarieés, l'Harmattan, Paris 1997.*

63- Sari Djilali: *Les Mutation Socio économiques Et Spaciale En Algerie, O P U Alger, 1982.*

64- Sari Djalali: *Le Désastre Démographique SNED, Alger, 1984.*

65- Saadi Noureddine: *La Femme Et La Loi En Algerie, édition Le Fenec, Paris, 1991.*

66-*Shoumakher Bruno Et Dominique Tabutin:* *Relation Entre Pauvreté Et Fécondité Dans Les Pays Du Sud, état Des Connaissances, Methodologie Et Illustration, 3 eme Seminaire Organisé A Mexico Du 2-4 Juin, 1998, CICRED, Paris, 2003.*

67- Sauvy Alfred: *L'europe Submergeé (Sud – Nord Dans 30 Ans), Dunod, Paris, 1987.*

68- Sadron Fréderic Et Bénédicte Gastineau: *La Transition De La Fécondité En Tunisie, L'Harmattan, Paris, 2002.*

69-Tabutin dominique Et Jacques Vallin: *L'état Civil En Algerie, Colloque De Démographie Africaine, Rabat, 3-5 Octobre 1972,Oran, INED Orstom, INSéE, Paris.*

70-Vilbrod Alain: *Devenir édicateur Une Affaire De Famille. L'harmattan, Logiques Sociales, Paris 1995.*

71-Veron JaCques: *le Monde Des Femmes, Inégalité Des Sexes, Inégalité Des Societés, Seuil, Paris, 1997.*

72- *Vallain Jacques Et Thérèse Locoh:* *Population Et Développement En Tunisie (la Métamorphose), édition CERES, Tunis, Avril 2001.*

73-Zerouala Mohamed Tahar: *Contraception Et Moyens Contraceptifs, Constantine, 1987.*

74-Mouhamed Benissad : *La reforme économique en Algérie ,2éme édition ,O.P.U Alger 1991, p-p24- 25*

75- Martine Ségalène : *sociologie de la famille, Armand colin, Paris 2000.*

3/ الدوريات

أ/ باللغة العربية

1- **المجلة الجزائرية في الأنتربولوجيا والعلوم الاجتماعية إنسانيات**، العدد 10، جانفي ــ أفريل 2000م.

2- **المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل: " دروس في التخطيط الاقتصادي والتنمية "**، الجزائر، 1979م.

3- **جبهة التحرير الوطني: المجاهد الأسبوعي**، اللسان المركزي، العدد *1273*، الجزائر، *1984*م.

4- **جبهة التحرير الوطني: المجاهد الأسبوعي**، اللسان المركزي، العدد *1068*، الجزائر، *1980*م،

5- **جبهة التحرير الوطني: التخطيط والتنمية**، تقييم مخططات التنمية، الجزائر، ج1، 19 سبتمبر ، 1983م.

6- جبهة التحرير الوطني المخطط الخماسي الثاني: *1985*م-*1989*م، تقرير عام، وزارة التخطيط، الجزائر، جانفي *1985*م.

7- رسالة الأسرة: تصدر عن الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلف بالأسرة وقضايا المرأة، العدد 01 مارس، الجزائر، 2004م.

8- مجلة الوحدة، مطيع المختار: آليات التبعية ومأزق التنمية في الوطن العربي، السنة الرابعة، العدد 45، المجلس القومي للثقافة العربية، المملكة المغربية، 1988م.

9- مجلة المجلس الإسلامي الأعلى (دورية الثقافة الإسلامية)، قضايا المرأة بين المبادئ الإسلامية ومعالجة القوانين الوضعية، سعيدات عبد القادر: الشراكة الزوجية وأثرها على البناء الأسري (رؤية مستقبلية)، العدد 03، سنة 1420هـ 2000م، الجزائر.

10- مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية (السعيد عواشرية: الأسرة الجزائرية إلى أين)، العدد 12، جامعة باتنة، الجزائر، جوان 2005م.

11- مجلة العلوم الإنسانية:(محسن عقون: تغيير بناء العائلة الجزائرية)، العدد 17، جامعة قسنطينة، الجزائر، جوان 2002م.

12- مجلة النفط والتنمية: العدد12 السنة الرابعة، سبتمبر 1979م.

***13*- منشورات الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، الرؤية لعام *2000*م، المضي قدما بعد مؤتمري القاهرة وبكين**، لندن، *1996*م.

14- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول: دراسات مختارة في الصناعة النفطية، الكويت، 1979م.

ب/ الدوريات باللغة الفرنسية:

Périodiques :

1- Sciences Sociales Et Santé: Revue Du C N R S, *Genre Et Santé, Vol 22 N°3, Paris, 2004.*

2- Institut National Des études Démographiques (I N E D): La Prévention Des naissances Dans Les Familles, *Presse Universitaire De France, Paris, 1960.*

3- Population Et Société : Leridon Henri Et Autres, La Médicalisation Croissante De La Contraception En France, *N°381, Juillet - Août, 2002.*

4- La Revue Du Praticien : contraception (Journal D'enseignement post Universitaire), *N°38, 21 Septembre, Alger, 1987.*

5- Revux Population : France Prioux: L'evolution démographique En France (édition Francaise) Volume 60, N°4-2005, Juillet- Aout, *Paris 2005.*

6- Revue Européenne Des Sciences Sociales: Claude Raffestin : Pour repenser La Sociologie De La Connaissance Scientifique, , Cahiers Vilfredo Pareto, libraire Droz, genéve, *Paris, Décembre, 1995.*

7- H. Boumedienne: Al Islam Thawra Chamila, Al Asàla, N° 9/10, Juillet- Octobre, 1979, Alger.

8- Population Et Developpement Régional, Actes Du IX éme Colloque De Démographie Maghrebine, A M E P, Le Rôle De La Femme Dans Le Développent économique, Hammoud Nacer-edine, Hammamet Tunisie Tome 3,(12-15) Desembre, 1995.

9- Cénéap: Nadia Attout, Themany Chebab Et Mohamed Kelkoul: Femme, Emploi Et Fécondité En Algerie, F N U A P Alger, Mai 1999.

10- Cénéap: Mohamed Kuidri Et Hamid khaldoun: famille Et démographie En Algerie, Fnuap, Alger.

11- Cénéap: M. Bourayou. Et R .Belhadri: Islam, Législation Et Démographie En Algérie. Fnuap 2 eme, édition 2000.

12- Cénéap: Mohamed Kelkoul Et Abdrrahman Saoudi : Participation De la Femme Au Développement économique Et Social, F N U A P, Alger, Mai 2001.

13- Cénéap: N. Kaasis: Emploi Et Comportement Démographique, Analyse Et Perspective N=027, Mutations Des Structures Familiales, F N U A P,Alger, 2003.

14- Cénéap: N. Fichouch, Impact De La Scolarisation Et De L'HaBitat Sur Les Comportements Démographiques, N=027, F N U A P Alger.

15- Cénéap: Chebab Themany: Niveau, Tendances Et Déterminants De La Fécondité En Algerie 1970 -1992, F N U A P, Mai, 1999.

16- Cénéap : dekkar Et Autres: La Démographie Algérienne Face Au randes Questions, FNUAP, Alger, Mai 1999.

17- Cénéap: N. Attout Et Benkhlil, L'espacemenet Des Naissances, Cause De Refus Ou D'abondon De La contraception, FNVAP , Alger.

18- Revue Actualités Scientifiques, Ali Kouaouci: Politique de population, Pressions Malthusiennes, Ou Diffusion Culturelle, Quelle Modèle De Transition Pour Le Maghreb, direction Francis Gendreau, Les Transitions Démographiques, Pays Du Sud, édition Estem, Paris, 2001.

19- Hervé lebras: Maitrise De La Fécondité Et Démographie Une Esquisse Historique; Syndicat National Des Médecins De Protections Maternelle Et Infantile; Planification Familiale Et Promotion De La Santé. XXIV eme colloque 27-28 novembre, Paris 1998.

20- O N S : Statistique Spécials, Servies Statistiques Retrospectives, 1962-1990, Alger.

21- Revue Population: Dominique Tabutin Et Bruno Shoumaker, La Démographie Du Monde Arab Et Moyen-Orient, Des Années 1950 Au Anneés2000 (Synthése Des Changements ET Billan Statistique), Volume 60, N°5-6, (édition Francaise), Septembre - Décembre, INED, Paris, 2005

22- Politique National De La Population àL'horison 2010 Ministère De La Santé, Juiellet, Alger, 2002

23- Données Statistiques, Démographie Algérienne, N°398, 2003.
24- Les Actes Du Colloque International: Fécondité Et Insularité. Pétrina I Leepoy, La baisse De La Fécondité, Un Billan Des Diverses Interprétations ScienTifique, Saint Denis De La Réunion Du 11-15 Mai, 1992.
25- Revue Population: Ron Lesthareghe, Les Modes De Production De Laïcisation, Et Le Rythme De Baisse De La Fécondité En Europe De L'ouest, De 1830-1930, I N E D, Paris, 1988.
26- 5 eme Journées Démographiques De L'orstom, : Maitrise De La Fécondité Et Plannification Familiiale, Aouragh Lhaoucine: Contraintes économiques Et Baisse De La Fécondité En Algerie Séance n°4, paris, 28-30- septembre 1994.
27- Revue La Pensée : Jean Magniadas, La Politique Familiale, Genèse, Développements, Enjeux Actuel, , Institut De Recherche Marxistes, 298, Avril, Mai, Juin, paris, 1994
28- Population Et Société: Philippe Fargue, La Femme Dans Les Pays Arabes, Vers Une Remise En Cause Du Systéme Patriarcal, N°387, Fevrier, INED, Paris, 2003.
29- Population Et Société: jacques Vallin Et Zahia Oudah Bedidi, Maghreb, La Chute Irrésistible De La Fécondité, Bulletin Mensuel D'information De L' I N E D, Paris2000.
30- 4 eme Conférence Africaine De La Population : Zahia Oudah Bedidi Et Amar Ouali,la Pauvreté Un autre facteur De La fécondité En Algérie, , Tunis 8-12 Décembre 2003.
31- O N S Collection Statistique N°80, Juin, 1999.
32- Actualité Scientifique: Buisri Abdelazize La Transition Démographique En Algerie reflexions Sur L'avenir, édition Estem, paris 2001.
33- Premier Congrés De L'union Nationale Des Femmes Algériennes, Bulletin Intérieur 19-23 novembre, Alger, 1966.
34- Colloque International De Aidelf, (6-10) 1992, Les Modes De Regulation De La Reproduction Humaine L'Incidences surLa Fécondité Et La Santé,Djilali Sari, La Maitrise De La Croissance Démographique En Algerie, Presses Universitaire De France, Paris 1994.
35- Pop- Info: Données Démographiques National, 1993-1995, Volume1, N °I, Alger, Décembre, 1995.
36- Revue Population, Maria Rita Testa Et Lénardo Grilli: L'influence, Des Différences De Fécondité Dans Les Régions Européennes Sur La Taille Idéale De La Famille, Volume 61, N°1-2 -2006, Janvier Avril, édition Française, I N E D, Paris, 2006.

4/ رسائل الماجستير

1- **بن عمر سامية**: الأسرة و التنشئة الاجتماعية للطفل، رسالة ماجستير في علم الاجتماع العائلي، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم علم الاجتماع، جامعة باتنة، 2003م - 2004م.

2- **جعيجع مختار**: الترويح عند عمال المؤسسة الصناعية، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1988م.

3- **دريد فطيمة**: النمو الديموغرافي وسياسة تنظيم النسل في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة، 1994م- 1995م.

4- **سريدى محمد المنصف**: انحراف المراهقين، دراسة حول دور الأسرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع العائلي، كلية العلوم الاجتماعية و الإسلامية، جامعة باتنة، 2001م.

5- **عائشة بورغدة**: العاملة الجزائرية وتنظيم النسل، بحث لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، 1986.

6- **قرزيز محمد**: عمل المرأة و الأسرة في المجتمع الجزائري، رسالة ماجستير في علم الاجتماع " تنظيم وعمل كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الإسلامية، قسم علم الاجتماع، جامعة باتنة، 2001م - 2002م.

7- **قواوسي صليحة**: دور الأسرة الحديثة في تربية الأبناء بالمجتمع الجزائري، رسالة لنيل شهادة الماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة باتنة، 2001م-2002م.

8- **لبرش راضية**: نظام الزواج في الريف الجزائري بين الثابت والمتغير، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع العائلي، قسم علم الاجتماع، جامعة باتنة، *2001*م-*2002*م.

9- **لخضر بن ساهل**: برنامج تنظيم الأسرة في الجزائر، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع العائلي، جامعة باتنة، 2001م - 2002م.

10- **لزعر علي**: العائلة والموقف من النسل، رسالة ماجستير، معهد علم الاجتماع، جامعة عنابة، 1987م-1988م.

11- **مؤنس السيد محمد فيالة**: ظاهرة الفقر و استراتيجيات التنمية في مصر (دراسة مقارنة)، بحث لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة عين شمس، 1998م.

5/ أطروحات الدكتوراء باللغة الفرنسية:

Thèses De Doctorat :

1-Aouragh Lhaoucine: *Integration Du Facteur Démographique Dans La Planification Du Développement En Algérie, Thèse Pour Obtenir Le Doctorat En Démographie Et Sciences Sociales, EHESS, Paris, 1994.*

2-Anne Thévenot*: Les Femmes Dans Le Divorce En France Aujourd'hui, étude Psychologique, Thèse Pour Obtenir Le Doctorat Nouveau Régime En Sciences Humaines, Université Luis Pasteur, Stras Bourg, Juin 1993.*

3- Celine Clément: *La Famille, Ruptures Et Continuités à Travers Les Générations Thèse Pour Obtenir Le Diplôme De Doctorat De Sociologie Et Démographie Sociale, paris 5 Nanterre 2002.*

4- Isabelle Frechon: *Insertion Social Et Familiale De Jeunes Femmes Anciennes Placées En foyer Socio éducatif, Thèse Pour Obtenir Le Diplôme De Doctorat En Sociologie Et Démographie Sociale, Paris 5, Juillet, 2003.*

5- Gourari Negadi: La Fécondité En Algerie Niveau,Tendances, Facteures, *Thèse De Doctorat De 3 eme Cycle, Paris 1975.*

6- ***Lorence Charton:*** *Calendriers Familiaux Et Rapports Au Temps,La Divercification Des Comportements Et Des Parcours Familiaux En Europe, Thése De Doctorat Nouveau Régime Tome 1 Université Mark- Block, Stasbourg, 2003.*

7- Nadjia Belaàgoueg: *Dix années De Contraception Oral, Mémoire En Vue De L'obtention Du Doctorat En Médecine, Constantine, 1982.*

8- Paul Snanes*: Histoires, Objectives Et Activités De La Fédération international Du Planning Familial (I P P F) Implications Sociales, Perspectives, Thèse En Vue De L'obtention Du Doctorats D'histoire Et De Philosophie Des Sciences, Université De Paris, panthéon – Sorbonne, Paris, 2000.*

9- Pascale Lantonirina Ratovondrahon: *Pauvreté Et Transition De la Fécondité à Madagascar (Le Capital Et Les Provinces), doctorat De Géographie Humaine De L'université Miche de Montaigne, Bordeaux III Juin 2003.*

10- Yamina Aissaoui: *Régulation Des naissances En Algérie, Thèse De Doctorat De 3 eme Cycle, Paris, 1988.*

11- Zahia Oudah Bedidi: *La Baisse De La Fécondité En Algérie ((Transition De Développement Ou Transition De Crise ?)), Thèse De Doctorat De L'institut D'études Politiques De Paris, Mai 2004.*

6/ الوثائق والسجلات:

أ/ باللغة العربية:

1- **آفاق المؤسسة الاقتصادية: ملتقى وطني**، 6-7 فيفري، معهد العلوم الاقتصادية، باتنة، 1994م.

2- **التوقعات السكانية في العالم، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، التوقعات السكانية في العالم**، تنقيح 2004م، نيويورك الأمم المتحدة، 2005م.

3- **الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التقييم: مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة *2001*م، الدورة العامة العشرون**، جوان *2002*م.

4- **الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التقييم: مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة *2002*م، الدورة العامة العادية الثانية و العشرون**، ماي*2003*م.

5- **الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التقييم: مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة *2003*م، الدورة العامة العادية الرابعة و العشرون**، جوان *2004*م

6- **الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التقييم: مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة *2004*م، الدورة العامة العادية السادسة و العشرون**، جويلية*2005*م.

7 **- الدليل الاقتصادي والاجتماعي، المؤسسة الوطنية للنشر و الإشهار**، الجزائر، *1987*م.

8 -الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة السكان والاحتياجات الاجتماعية، مشروع تقرير صحة الأم والطفل، الدورة التاسعة، 28-29 أكتوبر 1997م.

9- **المعهد العربي للثقافة وبحوث العمل: دروس في التخطيط الاقتصادي والتنمية**، الجزائر، *1979*م.

10- **جامعة الدول العربية: المملكة العربية المغربية (وزارة الصحة)، المسح المغربي حول صحة الأم والطفل**، 1996م 1997م، المشروع العربي للنهوض بالطفولة سنة 2000م.

11- **الدستور**، الجزائري، *1976*م.

12- **جامعة الدول العربية: الجمهورية اليمنية، (وزارة الصحة)، المسح اليمني لصحة الأسرة**، التقرير الرئيسي، المشروع العربي لصحة الأسرة 2004م.

***13*- سلسلة القوانين الاستعمارية الخاصة بتنظيم الأسرة الجزائرية:**

إتفاقية 05 جويلية 1830م.

مراسيم 10 سبتمبر 1866م.

مراسين 31 سبتمبر 1866م.

مراسيم 17 أفريل 1889م.

قانون 23 مارس 1882م.

قانون 11 جويلية 1957م.

مرسوم 17 سبتمبر 1959م.

14- مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية: ولاية باتنة بالأرقام، أفريل 1993م.

15- مديرية الصحة و الحماية الاجتماعية: ولاية باتنة، قسم تنظيم النسل 1993م.

16- مديرية الصحة: ولاية باتنة، قسم التخطيط العائلي 2005م.

17- قانون الأسرة الجزائري: الديوان الوطني لأشغال التربية، ط4، الجزائر، 2005م.

18- قانون الأسرة الجزائري: الديوان الوطني لأشغال التربية.

***19*- وزارة الصحة: القانون رقم *85-05* المؤرخ في *16* فيفري *1985*م، المتعلق بحماية الصحة وترقيتها، القانون المعدل والمتمم.**

***20*- وزارة الصحة والسكان: قرار *121* لـــ *21/11/1995*م.**

***21*- وزارة الصحة والسكان: المرسوم التنفيذي رقم *97. 261* لـــ *1/ 7 /1997*م.**

22- وزارة الشؤون الدينية: تنظيم الأسرة في الإسلام، مجموع فتاوى لبعض علماء الإسلام، نشر وزارة العمـــل والشؤون الاجتماعية، الجزائر 1987م.

ب/ باللغة الفرنسية:

1- République Algérienne Démocratique Et Populaire: Conseil National économique Et Social, Rapport National économique Et Social Sur Le Développement Humain, *Année 2000.*

2- la Chambre De Commerce Belgique, Luxembourg, Pays arabes (Spécial Algérie) ,N°6, Paris, 1982.

3- Les enfants et Le Développement pendant Les Années -90- Un Ouvrage De Base De L'UNICEF, *Publie a L'occation du Sommet Mondial Pour L'enfance 29-30 Septembre, 1990, Organisation Des Nation Unis New York Unicef.*

4- Institut Des Sciences De La Famille: La Famille Des Sciences à L'éthique 8-9 Avril, 1994, *Bayard édition, centurion, paris, 1995.*

5 - ***Ministère De La Santé De La Population Et De La Réforme Hospitalière, Population Et Développement En Algérie****, Rapport National C I P D+10, Décembre, 2003.*

6- Ministère De La Santé Et Les affaires Sociales, direction De La Prévention, Séminaire National d'évaluation Du Programme De Maitrise De La Croissance Démographique, Sid Fredj*, 21-23 Mai 1991, Alger.*

7- ***Association Algérienne Pour La Planification Familiale Projet De Status De L'association, Publications De L'Association (S.A).***

8- Enquete Algérienne Sur La Santé De La Famille 2002, Ministère De La Santé, *Office National Des Statistiques, Ligue Des états Arabes, Rapport Principal Juillet, 2004.*

9- Monographie De La Wilaya De Batna, 2005.

10- Direction De La Santé : Wilaya De Batna, Juillet, 2006*.*

11- Direction De La Santé : Wilaya De Batna, *Rapport Sur La Situation épidémiologique En Matière D'espacement De Maissances Dans La Wilaya De Batna, 17 Décembre, 1998..*

12- Office National De La Famille Et De La Population, *Impact Du Programme National Du Planning Familial Sur Les Sécteurs Sociaux, Ministére De La Santé, Tunis, 1997.*

13- Centre Français Sur La Population Et le Développement, Le Besoin De Planification Familiale Au Viét – Nam, Hoang N gan , Dossiers C E P E D, N°50 *, Octobre, Paris, 1998.*

7/ الجرائد:

1- جريدة صوت الأحرار اليومي، العدد 2495، الصادرة يوم 13 مايو 2006م.

2-جريدة المساء، العدد *1344*، الصادرة يوم *19/20* جانفي، *1990*م.

3- جريدة المساء، العدد 2201، الصادرة يوم 5نوفمبر، 1992م.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم و البحث العلمي
جامعة منتوري- قسنطينة
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
قسم علم اجتماع والديموغرافيا

استمارة البحث

النمو الديموغرافي وأثره على التنمية الإقتصادية والإجتماعية

(دراسةفي التنظيم العائلي للأسرة الجزائرية)

دراسة ميدانية بولاية باتنة

إعداد: إشراف الأستاذ الدكتور:
دريد فطيمة سفاري ميلود

هذه البيانات خاصة بالبحث ولا تستخدم إلاّ في الأغراض العلمية فالرجاء من المبحوثين الإدلاء بالمعلومات اللازمة لمساعدة الباحثة على آداء مهمتها العلمية

السنة الجامعية 2006م-2007م

أولا: البيانات الأولية لعينة البحث:

1 – **الفئة العمرية:** ☐

2 – **المستوى التعليمي:** أمي ☐ يقرأ ويكتب ☐ ابتدائي ☐

متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

3 – **المهنة:** مهنة حرة ☐ التربية والتعليم ☐ الإدارة ☐

خدمات ☐ الصناعة ☐ الفلاحة ☐ دون مهنة ☐

ثانيا: البيانات الخاصة بالموطن الأصلي والسكن:

5 – **الموطن الأصلي:** ريف ☐ حضر ☐

6 – **السكن الحالي:** شقة في عمارة ☐ سكن أرضي عادي ☐

سكن خاص حديث ☐ فيلا ☐

7 – **ما هو عدد الغرف:** غرفة واحدة ☐ غرفتان ☐ ثلاث غرف ☐

أربع غرف ☐ خمس غرف ☐ أكثر من خمس غرف ☐

8 – **هل تعتقدين أنّ عدد غرف بيتك تكفي لعدد أطفالك ؟** نعم ☐ لا ☐

* في حالة الإجابة بـــ " لا " ما هي الأسباب ؟

غير صحية بالنسبة لأطفالك ☐ تؤثر على دراستهم ☐ كثرة عددهم ☐

بسبب عيش أفراد آخرين معهم ☐ بسبب زيارات الأهل والأصدقاء ☐

ثالثا: البيانات المتعلقة بالحالة الاقتصادية والاجتماعية للأسرة:

*** الدخل ومستوى المعيشة:**

9 – كم يبلغ دخل الأسرة الشهري ؟

8000 - 11000 دج ☐	32000 - 35000 دج ☐
12000- 15000دج ☐	36000 - 39000دج ☐
16000- 19000دج ☐	40000 - 43000دج ☐
20000- 23000دج ☐	44000 - 50000دج ☐
24000- 27000دج ☐	51000 - 60000دج ☐
28000- 31000دج ☐	دون دخل ☐

10– هل تستطيعين وصف مستوى معيشتكم ؟

مرتفع جدا ☐ مرتفع ☐ متوسط ☐ رديء ☐ رديء جدا ☐

* إذا كان الجواب برديء أو رديء جدا ما هي الأسباب ؟

انخفاض مستوى الدخل ☐ غلاء الأسعار ☐ كثرة الأطفال ☐

تجارة صغيرة ☐ نفقات على الأهل ☐ بسبب مشروع في حياتكم ☐

11– كم عدد أطفالك؟ ☐

عدد الذكور ☐

عدد الإناث ☐

*** التعليم:**

12– هل لديك أطفال يزاولون التعليم ؟ نعم ☐ لا ☐

* في حالة الإجابة بنعم:

التحضيري ☐ الابتدائي ☐ المتوسط ☐

الثانوي ☐ الجامعة ☐

13- هل أنت راضية على مستوى تحصيلهم الدراسي؟ نعم ☐ لا ☐

* في حالة الإجابة بـــ " لا " ما هو السبب ؟

صعوبة المنهاج الدراسي ☐ كبر حجم الأسرة ☐ عدم اهتمام طفلك بالدراسة ☐

الإمكانيات المادية ☐ التأثيرالسلبي الأصدقا ☐ تأثير وسائل الترفيه مثل

التلفزيون أو الألعاب الإلكترونية أو الكومبيوتر ☐

14- هل تستطيعين تلبية كل احتياجات أبنائك المدرسية ؟ نعم ☐ لا ☐

* في حالة الإجابة بـــ " لا " ما هو السبب ؟

ضعف مستوى الدخل ☐ غلاء الأسعار ☐ كثرة أطفالك المتمدرسين ☐

الصحة:

15- في حالة مرض الاطفال هل تذهبين بهم إلى:

المستشفى ☐ المستوصف ☐ العيادة الخاصة ☐

الطبيب الخاص ☐ الطبيب الشعبي ☐

16- هل تستطيعين تسديد مصاريف الوصفات الطبية مثل (فحوص، أشعة، استشفاء، عمليات

جراحية إذا تطلب الأمر ...) نعم ☐ لا ☐

* في حالة الإجابة بـــ " لا " ما هي الأسباب ؟

غلاء المصاريف ☐ كثرة الأطفال ☐

رابعا: بيانات خاصة بالزوجين:

17- كيف تمّ زواجك؟ عن طريق التعارف ☐ عن طريق الأهل ☐

18- كم كان سنك عند الزواج ☐

19- كيف كانت رغبتكما في انجاب عدد معين من الأطفال و هل يكون القرار فرديا أو للزوجين معاً

من 1 إلى 2 ☐ من 2 إلى 3 ☐ من 3 إلى 4 ☐

من 4 إلى 5 ☐ من 5 إلى 6 ☐ من 6 إلى 7 ☐

من 7 إلى 8 ☐ لا أدري ☐

20- هل تحبذين إنجاب: الذكور فقط ☐ الإناث فقط ☐

الذكور والإناث ☐

21- في حالة تفضيلك الذكور عن الإناث ما هي الأسباب ؟

لامتداد العائلة ☐ للاستعانة بهم عند الكبر ☐ للتباهي بهم اجتماعيا ☐

* وفي حالة تفضيلك الإناث ما هي الأسباب؟

لمساعدة الأم في البيت ☐ البنت لا تقطع الصلة بين والديها ☐

البنت هي التي تعين والديها عند الكبر ☐

خامسا: البيانات الخاصة بالتنظيم العائلي:

22- هل فكرت بمسألة التنظيم العائلي ؟ نعم ☐ لا ☐

23- وهل تطبقينها ؟ نعم ☐ لا ☐

* إذا كان الجواب بـــ " نعم " ما هي الأسباب ؟

من أجل الراحة الجسمية و النفسية للطفل ☐ من أجل خروج المرأة لميدان العمل ☐

من أجل الظروف الاقتصادية وعدم تحمل الأسرة للمصاريف ☐

من أجل تربية الأطفال تربية سليمة ☐ من أجل ضيق السكن ☐

* وإذا كان الجواب بـــ " لا " ما هي الأسباب ؟

لإرضاء الأهل والأقارب ☐ بسبب العادات والتقاليد ☐ بسبب الدين ☐

خطورة استعمال موانع الحمل على صحة الأم ☐ غلاء موانع الحمل ☐

24- ما هي المدة التي تباعدين بها ولاداتك؟

أقل من سنة ☐ سنة واحدة ☐ سنتان ☐ 3 سنوات ☐

4 سنوات ☐ 5 سنوات ☐ 6 سنوات ☐

25- ما هي وسيلة منع الحمل التي تستعملينها ؟

اللولب ☐ الواقي الذكري ☐ الطريقة الحسابية ☐ الحبوب ☐

المراهم ☐ الحقن ☐ طريقة تقليدية ☐ رضاعة طبيعية ☐

26- كيف تتحصلين على وسائل منع الحمل ؟

من الصيدلية ☐ من مركز حماية الأمومة والطفولة ☐

27- ما هي الخدمات التي تقدم للمرأة في مراكز حماية الأمومة والطفولة؟

أثناء الحمل وبعده ☐ شرح تنظيم النسل ☐ اقتناء وسائل منع الحمل ☐

28- إذا كان حصولك على موانع الحمل من مراكز حماية الأمومة والطفولة كيف تتحصلين عليها:

بسهولة ☐ حسب الظروف ☐ بصعوبة ☐

* إذا كنت تحصلين عليها بصعوبة ما هي الأسباب؟

عدم توفرها ☐ سوء توزيعها ☐ متوفرة لكنها متقطعة ☐

29- من خلال زيارتك لمركز حماية الأمومة والطفولة كيف ترين معاملة المستخدمين لك؟

جيدة ☐ عادية ☐ سيئة ☐

30- أجيبي عن الأسئلة التالية حسب سلم الشدة:

موافقة بشدة ☐ موافقة ☐ لا أدري ☐ غير موافقة ☐ غير موافقة بشدة ☐

بيت الرجال خير من بيت المال

موافقة بشدة ☐ موافقة ☐ لا أدري ☐ غير موافقة ☐ غير موافقة بشدة ☐

ضناية الشيب ياكلها الذيب

موافقة بشدة ☐ موافقة ☐ لا أدري ☐ غير موافقة ☐ غير موافقة بشدة ☐

اللي خلق ما يضيع

موافقة بشدة ☐ موافقة ☐ لا أدري ☐ غير موافقة ☐ غير موافقة بشدة ☐

الراجل يكتفوه لولاد

موافقة بشدة ☐ موافقة ☐ لا أدري ☐ غير موافقة ☐ غير موافقة بشدة ☐

الدار اللي ما فيهاش لولاد مثل الجبانة

موافقة بشدة ☐ موافقة ☐ لا أدري ☐ غير موافقة ☐ غير موافقة بشدة ☐

المرأة لازم تولد حتى تيبس كي المعزة

موافقة بشدة ☐ موافقة ☐ لا أدري ☐ غير موافقة ☐ غير موافقة بشدة ☐

31- في رأيك هل العوامل التالية تعرقل تطبيق فكرة التنظيم العائلي:

المجتمع أو الأهل ☐

العادات والتقاليد ☐

الجانب الديني ☐

فهرس الجداول العامة

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	خصائص المجتمع المتخلف والمجتمع المتقدم..... .	69
2	مجموع الاستثمارات المخصصة للخطة الثلاثية.....	85
3	توزيع حجم الاستثمارات في المخطط الرباعي الثاني	88
4	توزيع الاستثمارات حسب القطاعات الاقتصادية للمخطط الخماسي الأول.....	93
5	توزيع الاستثمارات حسب القطاعات.....	100
6	مقارنة بين نساء تقليديات ونساء عصريات.....	242
7	تطور عدد السكان في الفترة الممتدة من 1845م إلى سنة 1954م.	307
8	نسبة الولادات والوفيات و النمو الطبيعي في الجزائر من 1901الى 1960.....	310
9	تطور عدد السكان في الجزائر من سنة 1962م إلى سنة 2005م.....	314
10	نسبة الولادات والوفيات والنمو الطبيعي في الجزائر من 1962الى 2005.	317
11	تطور نسبة الخصوبة العامة حسب الوسط السكني من 1970م-2002م.	328
12	متوسط سن الزواج الأول حسب الجنس من سنة 1948م إلى سنة 2002م.	332
13	نسبة التعليم في ٪ للسكان من 6-14 سنة حسب الجنس من سنة 1966م إلى سنة 1998م.	333
14	تطور استخدام موانع الحمل من سنة 1968م إلى سنة 2002م حسب القطاع السكني (ريف-حضر).	335
15	تطور استخدام موانع الحمل حسب المستوى التعليمي من سنة 1968م إلى سنة 1992م.	336
16	تطبيق دراسة مصر في المدة 1962/07/1 إلى 1967/07/01.....	381
17	تطور سكان ولاية باتنة من 1966م - 2005 م.	407
18	نسبة النساء في سن الإنجاب لمراحل الإحصاء لسنوات(1966-2005).....	409
19	تقييم تباعد الولادات في و لاية باتنة لسنوات 1988و1989و1990 م.	413
20	تباعد الولادات في سنة 1993م في ولاية باتنة.	414
21	توزيع النساء المستعملات الجديدات و القديمات لموانع الحمل حسب الطريقة المختارة لولاية باتنة سنة 1993 م.	415
22	أنواع الموانع المستعملة من طرف النساء اللواتي يذهبن إلى مراكز حماية الأمومة والطفولة من سنة 1999م إلى سنة 2005م.....	416

فهرس جداول الدراسة الميدانية

الرقم	رقم الجدول	الصفحة
1	الفئة العمرية لأفراد عينة البحث.....	424
2	المستوى التعليمي لعيّنة البحث.....	426
3	مهنة أفراد العيّنة.....	427
4	علاقة المهنة بعدد الأطفال.....	429
5	الموطن الأصلي لعيّنة البحث.....	430
6	نوع السكن لأفراد عيّنة البحث.....	431
7	علاقة نوع السكن بعدد الأطفال.....	433
8	علاقة عدد الغرف بسكن أفراد العينة	434
9	مدى ملائمة عدد الغرف التي توجد بسكن المبحوثات بعدد أطفالهم.....	435
10	دخل الأسرة الشهري.....	437
11	مستوى معيشة المبحوثات.....	440
12	عدد الأطفال لأفراد العيّنة.....	441
13	وجود أو عدم وجود أطفال يزاولون التعليم و ما هي مستوياتهم المدرسية.....	442
14	مدى رضاء المبحوثات على التحصيل الدراسي لأبنائهم.....	444
15	مدى استطاعة أو عدم استطاعة أفراد العيّنة في تلبية حاجات أبنائهم المدرسية.....	445
16	مدى استطاعة المبحوثات تسديد مصاريف العلاج الخاصة بالأطفال.....	446
17	كيف تم زواج المبحوثات (عن طريق التعارف أو عن طريق الأهل).....	447
18	سن الزوجة عند زواجها.....	448
19	تحديد رغبة أفراد العينة في إنجاب عدد معين من الأطفال و هل يكون القرار فرديا أو للزوجين معا.....	450
20	تحبيذ أفراد العيّنة في إنجاب جنس الذكور أو الإناث أو الذكور والإناث معا.....	453
21	أسباب تفضيل أفراد عينة البحث للذكور فقط أو الإناث فقط.....	454
22	تفكير عينة البحث في التنظيم العائلي.....	455
23	تطبيق أو عدم تطبيق فكرة التنظيم العائلي من طرف المبحوثات.....	457
24	المدة الزمنية التي يباعد بها أفراد العينة ولاداتهم.....	460
25	نوع وسائل منع الحمل الأكثر استعمالا من طرف أفراد العيّنة.....	461
26	مصدر حصول المبحوثات على وسائل منع الحمل.....	462

27	نوعية الخدمات التي تقصدها المرأة في مراكز حماية الأمومة والطفولة.....	463
28	طريقة حصول المبحوثين على وسائل منع الحمل بالنسبة للمبحوثات اللواتي يذهبن إلى مراكز حماية الأمومة والطفولة	464
29	يبيّن معاملة المستخدمين للمبحوثات في مراكز حماية الأمومة والطفولة في الغالب.....	465
30	إجابة المبحوثين حسب سلم الشدة لعدة أقوال لها علاقة بثقافة المجتمع الجزائري تتعلق بالإنجاب.....	466
31	رأي أفراد مجموعة البحث في بعض العوامل ومدى تأثيرها على عرقلة تطبيق فكرة التنظيم العائلي.....	468

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم و البحث العلمي
جامعة منتوري- قسنطينة
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
قسم علم اجتماع والديموغرافيا

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في علم الاجتماع

النمو الديموغرافي و أثره على التنمية الإقتصادية و الإجتماعية

دراسة في التنظيم العائلي للأسرة الجزائرية
(الدراسة الميدانية بولاية باتنة)

شعبة علم اجتماع التنمية

من إعداد
دريد فطيمة

تحت إشراف الأستاذ الدكتور
سفاري ميلود

السنة الجامعية : 2006 - 2007

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ ربنا و اجعلنا مسلمين لك و من ذريتنا أمة مسلمة لك وأرنا مناسكنا وتب علينا إنك التواب الرحيم﴾

سورة البقرة

الآية 128.

شكر وتقدير وعرفـــان

إن الحمد لله والشكر على ما منَه عليَ من قوة العزيمة، وطول الصبر على مشاق هذا البحث ومتاعبه فشكرا له جل جلاله.

وتحية شكر وتقدير وعرفان و اعتزاز لأستاذي الفاضل القدير الأستاذ الدكتور:" سفاري ميلود"، الذي تكرم بقبول الإشراف على هذه الأطروحة، فبذل من النصح والإرشاد والتوجيه والتقويم ما أضاء لي طريق البحث كلما أحسست بانسداد في أفقه، أو صعوبة في مسلكه، فله جزيل الشكر والتقدير، وأسأل الله أن يمده بالصحة والعافية وأن يجعله نبراسا للعارفين.

كما لا يفوتني أن أشكر كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث من بعيد أو قريب. لهم مني جميعا تشكراتي الخالصة.

الإهـــداء

إلى روح أمـــــي وأبـــــــي .

الى زوجـــي و أبنائـــــي.

أهـــــدي هذا العمـــــل.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة.....	1
الفصل الأول	
موضوع الدراسة.....	7
1. تحديد المشكلة.....	9
2. أسباب اختيار الموضوع.....	16
3. أهداف الدراسة.....	17
4. فروض الدراسة.....	18
5. تحديد المفاهيم.....	20
الفصل الثاني	
السكان و النظريات السكانية.....	28
تمهيد.....	30
أولا: تعاريف حول الديموغرافيا.....	31
ثانيا: الظواهر السكانية.....	33
1- حجم السكان.....	33
2- صفات السكان.....	33
3- توزيع السكان.....	34
4- نمو السكان.....	34
ثالثا: تركيب السكان.....	35
1- التركيب العمري.....	35
2- التركيب النوعي.....	36
3- التركيب الريفي والحضري.....	37
رابعا: محدّدات الحركة السكانية.....	37
1- الخصوبة والمواليد.....	38
2- الوفيات.....	39
3- الهجرة.....	40

أ/ الهجرة الداخلية	41
ب / الهجرة الخارجية.....	41
خامسا: النظريات السكانية(النظريات الاجتماعية والطبيعية).....	42
أولا : النظريات الاجتماعية.....	43
1/ كارل ماركس.....	43
2/ أرسين ديمون. .....**.....**	44
3/ ألكسندر موريس و كارسوندرز	44
ثانيا: النظريات الطبيعية.....	45
1/ مايكل سادلر	45
2/ توماس دوبلدي.....	46
3/ هربت سبنسر	46
4/ كورادوجيني	47
أ/ مرحلة النشأة والتكوين.....	47
ب/ مرحلة التقدم والازدهار.....	47
ج/ مرحلة الفناء والاضمحلال.....	47
خاتمة الفصل...	49
الفصل الثالث	
التنمية الاجتماعية والاقتصادية.....	51
تمهيد.....|	53
أولا: التنمية الاقتصادية.....	55
ثانيا: التنمية الاجتماعية.....	59
ثالثا: نظريات التنمية.....	65
أولا: البديل الرأسمالي.....	65
1/ نظرية التحديث.....	66
أ- الاتجاه الكلاسيكي.....	66
ب- اتجاه المؤشرات.....	67
1- هوسليتز بارت	68

2- تالكوت بارسونز.....	69
ج- الاتجاه التطوري المحدث.....	69
1/ والت روستو.....	70
2/ تالكوت بارسونز.....	72
د- اتجاه الانتشار الثقافي الحضاري.....	73
ه- الاتجاه السلوكي.....	74
ثانيا: البديل الماركسي.....	76
1/ العلاقة بين البناء الاقتصادي الأساسي والبناء العلوي.....	76
2/ الماركسية المحدثة.....	77
أ- بول باران.....	77
ب- شارل بيتلهايم.....	78
ج- أندر فرانك.....	79
د- سمير أمين.....	79
رابعا: الوضعية الاقتصادية في الجزائر قبل التخطيط.....	80
1- مرحلة التخطيط.....	83
أ- الخطة الثلاثية 1967م-1969م.....	84
ب- المخطط الرباعي الأول 1970م- 1973م.....	86
ج- المخطط الرباعي الثاني 1974م- 1977م.....	87
د- المخطط الخماسي الأول 1980م- 1984م	92
ه- المخطط الخماسي الثاني: 1985م – 1989م.....	97
2- الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.....	104
1/ سياسات إعادة الهيكلة في الجزائر	104
أ- إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية الجزائرية.....	104
ب- إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات العمومية.....	105
ج- استقلالية المؤسسات.....	106
د- اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي.....	107
1_ برنامج الاستقرار الاقتصادي الأول.....	107
2_أهداف البرنامج.....	108

2/ برنامج التصحيح الهيكلي: أفريل 1995م- 1998م.....	109
أ- النمو الاقتصادي.....	110
ب- زيادة نسبة البطالة.....	111
ج- المالية العامة والقطاع النقدي.....	111
د- التضخم.....	111
ه- المؤسسات الصناعية.....	111
و- الخوصصة.....	112
3/ آثار برنامج التصحيح الهيكلي على التدهور الاجتماعي.....	113
4/ ملخص عن تقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي.....	117
أ- السداسي الثاني من سنة 2001م.....	117
ب- السداسي الثاني من سنة 2002م.....	119
ج- السداسي الثاني من سنة 2003م.....	120
د- السداسي الثاني من سنة 2004م.....	122
خاتمة الفصل.....	124
الفصل الرابع	
الأشكال التطورية للأسرة.....	126
تمهيد.....	128
أولا: الأسرة نظرة تاريخية فلسفية و دينية.....	129
1/ الأسرة عند حكماء مصر القديمة.....	129
2/ الأسرة في الفكر الصيني القديم.....	131
3/ الأسرة عند اليونان.....	132
أ- أفلاطون.....	132
ب- أرسطو.....	135
4/ الأسرة عند الرومان.....	138
5/ الأسرة عند بني إسرائيل (اليهود).....	140
6/ الأسرة في المسيحية.....	141
7/ الأسرة في الإسلام	142

ثانيا: الأسرة عند بعض علماء الأنثروبولوجيا.....	147
1- العلامة "هنري مين.....	147
2- العّلامة " لويس هنري مورقان.....	147
3- " ماكلينان.....	148
4- باخوفين.....	149
ثالثا: أشكال الأسرة.....	151
1/ الأسرة الممتدة.....	154
2/ الأسرة النووية أو الزواجية.....	155
3/ خصائص الأسرة	160
رابعا: الزواج.....	162
1- مفهوم وتعريف الزواج.....	162
أ/ الزواج لغة.....	162
ب/ الزواج إصطلاحا.....	163
2-أشكال الزواج.....	166
3- أسباب الزواج.....	167
4- أحكام الزواج.....	168
خامسا: تعاريف الأسرة.....	170
1- تعريف الأسرة.....	170
أ- تعاريف علماء العرب و المسلمين.....	170
ب- تعاريف علماء الغرب.....	173
2- مقومات الأسرة:.....	184
أ-المقومات الاقتصادية.....	184
ب- المقومات النفسية.....	185
ج-المقومات الاجتماعية:.....	185
د - المقومات الصحية.....	186
3-وظائف الأسرة.....	187
أ- التربية:.....	187
ب- التربية الجسمية و النفسية و العقلية.....	187
ج- التربية الخلقية و الدينية.....	189

د- الوظيفة البديعية.....	190
4- الأسرة كمؤسسة للتنشئة الاجتماعية.....	191
1 ــ تعريف التنشئة الاجتماعية.....	192
2 ــ أهداف التنشئة الاجتماعية.....	194
3 ــ مجالات التنشئة الاجتماعية.....	194
أ / المجال الأسري.....	195
ب/ المجال المدرسي.....	197
ج/ المجال الإعلامي.....	198
د/ المجال المهني.....	199
هـــ/ المجال الديني.....	199
سادسا: نظريات الأسرة	200
1- النظريات السوسيولوجية الكلاسيكية.....	200
أ-ألكسى دي توكفيل(الأسرة والوضع الاجتماعي).....	201
ب- أوجست كونت(الأسرة العنصر السوسيولوجي الحقيقي).....	201
ج- فريديريك لوبلاي(الأسرة صورة المجتمع).....	203
د- إميل دوركايم (الأسرة فعل اجتماعي).....	204
2-النظريات السوسيولوجية المعاصرة.....	205
أولا ــ النظرية البنائية الوظيفية.....	205
أ- تالكوت بارسونز	206
ب- بيل وفوجيل.....	209
ج- ميرودوك.....	210
د- روز كوزر.....	211
ثانيا ــ النظرية السلوكية الإجتماعية.....	212
ثالثا ــ النظرية التفاعلية الرمزية.....	213
رابعا ــ نظرية التطوّر العائلي.....	216
خاتمة الفصل.....	217

الفصل الخامس

الأسرة الجزائرية..... 218

تمهيد..... 220

1/ التطوّر التاريخي للأسرة الجزائرية..... 221

أ/ الفترة ما قبل الاستعمار..... 221

ب/ الفترة الاستعمارية..... 221

ج/ الفترة التي تأتي بعد الاستقلال الوطني..... 222

2/ الخصائص السوسيولوجية للأسرة الجزائرية..... 226

1- دور المرأة في الأسرة التقليدية (الممتدة)..... 234

2- دور المرأة في الأسرة العصرية 237

3- دور الطفل في المجتمع الجزائري..... 243

خاتمة الفصل..... 246

الفصل السادس

التنظيم العائلي..... 249

تمهيد..... 251

أولا: التاريخ الفكري للتنظيم العائلي..... 252

1- الفكر السكاني القديم..... 252

أ/ الصين..... 252

ب/ الإغريق..... 252

2- الفكر السكاني الحديث..... 254

أ- توماس روبرت مالتوس..... 254

ب- ريكاردو..... 261

ج- جون ستيوارت ميل..... 262

ثانيا: التاريخ الطبي للتنظيم العائلي..... 264

أ/ التنظيم العائلي في المجتمعات البدائية..... 265

ب/ التنظيم العائلي عند المصرين القدامى:..... 266

ج/ التنظيم العائلي عند اليونان..... 267

د/ التنظيم العائلي في الحضارات الشرقية (الصين، الهند، اليابان)..... 268

ه/ التنظيم العائلي في المجتمعات الحديثة.....	270
ثالثا: العوامل المساعدة على التنظيم العائلي.....	273
1/ التصنيع.....	273
2/ خروج المرأة لميدان العمل.....	274
3/ التعليم.....	274
4/ التطوّر الطبي.....	275
رابعا: وسائل منع الحمل.....	276
خامسا:آثار الولادة المرتفعة وغير المنتظمة على صحة الأم والطفل.....	286
سادسا: رأي الدين الإسلامي في التنظيم العائلي.....	291
خاتمة الفصل.....	299
الفصل السابع	
السياسة السكانية في الجزائر.....	301
تمهيد.....	303
1/ الهيكل الديموغرافي للمجتمع الجزائري قبل الاستقلال.....	304
أ/ مرحلة ما قبل دخول الاستعمار إلى الجزائر.....	304
ب/ مرحلة النظام الاستعماري.....	305
2/ الهيكل الديموغرافي للمجتمع الجزائري بعد الاستقلال.....	312
3/ الخصوبة.....	320
4/ الخصوبة في الجزائر.....	327
5/ تاريخ التنظيم العائلي في الجزائر.....	337
خاتمة الفصل.....	356
الفصل الثامن	
الدراسات السابقة وتجارب بعض الدول في التنظيم العائلي.....	357
تمهيد.....	359
1-الدراسات السابقة.....	360

2-تجارب بعض الدول حول التنظيم العائلي	382
1/ تجربة تونس	383
2/ تجربة المغرب	389
3/ تجربة اليمن	391
4/ تجربة اليابان	395
5/ تجربة الطوغو	396
6/ تجربة الفيتنام	400
خاتمة الفصل	402
الفصل التاسع	
الجانب الميداني	403
تمهيد	405
1- المجال المكاني للدراسة	405
2- المجال الزمني	417
3-المنهج المستخدم	417
4- العينة	418
5- أدوات جمع البيانات	420
6- عرض وتحليل النتائج	423
7- النتائج العامة للبحث	470
8- الخاتمة العامة	475
9- الصعوبات	479
10- قائمة المراجع	480
الملاحق	
الإستمارة	501
فهرس الجداول العامة	509
فهرس الجداول الميدانية	510
خريطة ولاية باتنة.	